جامعة عباس لغرور خنشلة

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

المجلد : 5
العـدد : 2

ديسمبر 2021

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

Legal deposit : march 2017

EL ACIL Journal

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC JOURNAL , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

Volume : 5
Number : 2

December 2021

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

المدير الشرفي للمجلة
أ.د. عبد الواحد شالة مدير الجامعة

مدير المجلة
أ.د. محمد الطاهر دربوش عميد الكلية

رئيس التحرير
أ.د. ليليا بن منصور

أمانة المجلة
الأنسة: رزيقة سلامي
الأنسة: محبوبة سعيدي

المجلد: 5 العدد: 2
ديسمبر2021

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

فريق تحرير المجلة

رئيس التحرير
أ.د.ليليا بن منصور

المحررون المساعدون

د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	أ.د. رابح خوني جامعة بسكرة-الجزائر	أ.د.عزيز حميوي جامعة فاس -المغرب
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	أ.د. نعيمة غلاب جامعة قسنطينة2-الجزائر	أ.د. طارق الصدراوي جامعة المهدية-تونس
د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	أ.د زبير عياش جامعة أم البواقي-الجزائر	د. عطوش هشام جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب
أ.د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	د.نوفل سمايلي جامعة تبسة-الجزائر	د.ماجد قاسم السياني جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
د.فضيلة بوطورة جامعة تبسة-الجزائر	ا.د. كايا سيد علي كمال جامعة تولوز-فرنسا-	د. مصطفى محمود عبد السلام جامعة أم القرى -العربية السعودية
د.ايمان الصالجين احمد بوذهب جامعة عمر المختار-ليبيا	د.القوصي همام جامعة حلب - سوريا	د.ولد حام الطالب مصطفى جامعة نواكشوط العصرية
د.جمال لعمارة جامعة طيبة -السعودية	د.سملالي يحضيه جامعة الملك فيصل - السعودية	د. شفيق باكور المدرسة الوطنية للتجارة ةالتسيير طنجة-المغرب
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	د. محمد كنوش الجامعة التركية-تركيا	د.سمية محمد مصطفي محمد الامين جامعة كسلا - السودان
د . يوسف ناصري الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	د. فيصل فرحي جامعة مونريال-كندا-	د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي جامعة الازهر -مصر
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	د.اوكيل عمار جامعة السلطان قابوس -عمان	عبد القادر محمد منصور منصور جامعة الأقصى غزة -فلسطين

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866
Legal Deposit March2017

تقديم المجلة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية: مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة **2017**، ذات الترقيم الدولي **ISSN:2571- 9866**، **EISSN: 2661-7854** وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

مجالات المجلة:	
▪ التنمية	▪ أنظمة تسيير المعلومات
▪ الإدارة العامة	▪ التسويق
▪ الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية	▪ السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية
▪ الاقتصاد والاقتصاد القياسي	▪ الإستراتيجية والإدارة
▪ المالية	▪ أنظمة المعلومات والتسيير
▪ الأعمال, الإدارة والمحاسبة	▪ علوم الإدارة وعمليات البحث
▪ المحاسبة	▪ اقتصاد إسلامي
▪ إدارة الأعمال والإدارة الدولية	

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

المـراســلات

سلطان موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة

revue.elacil2017@gmail.com

العنوان البريدي للمجلة:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة ص ب 1252 بريد الحرية طريق باتنة
40004 خنشلة.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

أخلاقيـات النشــر

تنشر **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك وتسهر المجلة على ان يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر دون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

-**المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم(المراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المحكم(المراجع) المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال المرسل إليه حسب المنصة ASJP في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، أن يسعى المحكم على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها من أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس
بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصرية، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة إيجاد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش، بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح لأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات **بشكل صحيح، وذلك عن طريق:** الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي إقتباس أو إستعمال فقرات أو كلمات الآخرين، يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية تحتفظ بحق استخدام برامج القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح ، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.

- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال أو أولئك المساهمين بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء آخرين لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقال جيدا وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة ASJP.

- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، والمواقع الالكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه أو إكتشف إلى وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزيئات مقاله في أي زمن أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة**:**

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة . **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"** فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم **"تعليمات للمؤلفين"**.

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة **"إرسال مقال"**، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة **"إرسال مقال"** الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة **" المقالات"** ثم الضغط على أيقونة **" المقالات المرسلة"** ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجودة في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي

1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup

2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.

4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .

5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون رأيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:

- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :

إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

فهرس المحتويات

	عنوان المقال	الصفحة
01	**صناديق الاستثمار الاسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية دراسة حالة: صندوقي سامباكابيتال للأسهم السعودية والراجحي للأسهم العالمية.** **سفيان حلوفي** جامعة قسنطينة 02	(33.15)
02	**التمكين كآلية لتعزيز التطوير التنظيمي في المؤسسات العمومية الاقتصادية –دراسة تطبيقية–** **ثلايجية الطيب، عابدي محمد السعيد** جامعة سوق اهراس	(51.34)
03	**أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش ذ م م agglolux بالمسيلة** **لعروسي قرين زهرة** جامعة المسيلة	(77.52)
04	**أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر** **صورية بوطرفة ، نجوى نصرة** جامعة تبسة	(95.78)
05	**واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014–2020)** **بركان بسمة، دربوش محمد الطاهر** جامعة خنشلة	(114.96)
06	**محاسبة القيمة العادلة وتحديّات التدقيق:دراسة ميدانية على عيّنة من مدققي الحسابات الخارجيين لولايات الشرق الجزائري** **حمزة بوتيغان** جامعة المسيلة ، **الأزهر عزة** جامعة الوادي	(137.115)
07	**واقع التسويق الداخلي لمؤسسات التأمين في ولاية سوق أهراس دراسة ميدانية –** **عمارة زين الدين ، فوزي دخيل** جامعة تونس المنار – تونس–	(154.138)
08	**الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة – الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجا –** **سعيدة لقوي، مصطفى بورنان** جامعة الأغواط	(177.155)
09	**دور بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تفعيل الإنتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية** **علاء الدين الوافي ، فضيلة بوطورة** جامعة تبسة	(195.178)

10	**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر** **مريم تومي** جامعة عباس لغرور خنشلة	(209.196)
11	**المراجعة الخارجية ودورها في الكشف والحد من مخاطر الغش** **"دراسة حالة مكتب KPMG بالجزائر"** **بلقاسم الخليل بوخديمي، مليكة حفيظ شبايكي** جامعة الجزائر3	(227.210)
12	**العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)** **حمه عمير** جامعة تبسة	(245.228)
13	**تكامل المعرفة والتكنولوجيا أساس بناء الاقتصاد الجديد – حالة الجزائر–** **بوخدنة آمنة** جامعة سكيكدة، **جريبي السبتي** جامعة قالمة، **بن خديجة منصف** جامعة سوق اهراس	(263.246)
14	**معايير اختيار المراكز التجارية لشراء الألبسة وأثرها على رضا المستهلك** **دراسة ميدانية على مرتادي محلات الألبسة في المراكز التجارية في قسنطينة** **ليندة صديق ، عبد الله لفايدة** جامعة قسنطينة2	(281.264)
15	**مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي** **–تجربة وكالة Booking للسفر عبر الانترنت–** **القري عبد الرحمان، شتراوي آمال** جامعة المسيلة	(299.282)
16	**تقييم مدى نجاعة المخطط السياحي للجودة** **في الرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر** **وفاء رايس** جامعة بسكرة	(319.300)
17	**الدور التاريخي للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي وإمكانية** **الاستفادة منه في المرحلة الراهنة** **الهام خزعل ناشور** جامعة البصرة– العراق	(346.320)
18	**ممارسة الأنماط القيادية وعلاقتها بإعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين** **مروان علاونه، حسين عبد القادر** جامعة الاستقلال– فلسطين	(366.347)
19	**فعالية قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر (1990–2018)** **عسيلة وداد** جامعة جيجل، **كبوط عبد الرزاق** جامعة باتنة1	(386.367)
20	**الإشكاليات الابستمولوجيّة في منهج تخريج الفروع على الفروع في الصناعة الماليّة الإسلامية** **محمد بن حسن بن سعد الزهراني** جامعة أم القرى –السعودية	(406.387)

21	**الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والأفاق** **بدروني عيسى** جامعة بالمسيلة	(424.407)
22	**مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية (دراسة استطلاعية على المراجعين الخارجيين بالسودان)** **محمد إسحق عبدالله أبكر** جامعة بحري – السودان **محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم** جامعة الجوف – السعودية- جامعة نيالا- السودان	(445.425)
23	**الاستثمارات السياحية خيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي بالجزائر قراءة للواقع والمأمول** **بن داودية وهيبة** جامعة الشلف، **بوشناف فايزة** جامعة سوق اهراس، **بارك نعيمة** جامعة سوق اهراس	(465.446)
24	**واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة** **بوطريف لويزة، يونس شعيب جامعة** الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة	(483.466)
25	**أثر تطبيق محاسبة التحوط على المخاطر المالية (دراسة ميدانية على قطاع الاعمال بالسودان)** **د.تهاني ابوالقاسم احمد** جامعة ام درمان الإسلامية- السودان **د.سامية احمد محمد سمل** جامعة حائل- المملكة العربية السعودية	(506.484)
26	**Le rôle du marketing vert dans la réalisation d'un avantage concurrentiel.** **Lahouel samia, kilani sonia, Boultif saida** Université de Batna1	(528.507)
27	**Excessive bank liquidity and underfunding in the Algerian economy: diagnosis and analysis.** **Fekir Hamza, Bouras Nassima** University of Oran 2	(540.529)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص 15-33

صناديق الاستثمار الاسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية دراسة حالة: صندوقي سامباكابيتال للأسهم السعودية والراجحي للأسهم العالمية.

Islamic investment funds as an alternative to traditional investment funds Case study: The Saudi Sambacapital and The Saudi Al Rajhi Global Equity Funds

***سفيان حلوفي**
Sofiane Halloufi
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 _الجزائر
Sofiane.halloufi@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/11 تاريخ القبول: 2021/10/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
الهدف من هذا البحث هو إجراء مقارنة دقيقة لصندوقي الراجحي السعودي للأسهم العالمية(إسلامي) وسامباكابيتال السعودي للأسهم العالمية (تقليدي) باستعمال مجموعة من المعايير، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي من أجل التطرق للإطار النظري، والمنهج التحليلي لتوضيح وتحليل هذه المعايير.

وقد خلصت الدراسة إلى أن صناديق الاستثمار الاسلامية تعتبر خيارا مرغوبا فيه حيث أنها تنتهج طريق صناديق الاستثمار التقليدية، كما أن لها الأفضلية في التفوق على المستوى العالمي من حيث الإتاحة لصغار المستثمرين بتوجيه فوائضهم المالية من خلال استثمارات متنوعة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الاستثمار التقليدية، صناديق الاستثمار الاسلامية، الأسواق المالية.

تصنيف JEL: G10، G11، G23.

Abstract :
This research aims to make an accurate comparison between the Saudi Al Rajhi Fund for Global Equities (Islamic) and the Saudi Sambacapital for Global Equities (traditional) using a set of criteria, based on the descriptive approach in order to address the theoretical frame and the analytical approach to clarify and analyze these criteria.

The study concluded that Islamic investment funds are a desirable choice, as they follow the path of traditional investment funds and they have the preference to excel at the global level in terms of allowing small investors by directing their financial surpluses through various investments, and contribute to achieving stability in the financial markets.

Keywords: Traditional investment funds, Islamic investment funds, financial markets.

JEL classification codes: G10, G11, G23.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن موضوع التنمية الاقتصادية يشكل الهاجس الأكبر والهدف الأسمى الذي تسعى وتتطلع مختلف الدول لتحقيقه خاصة الإسلامية منها وذلك في ظل قصور وعجز القنوات التقليدية على تعبئة وتجميع المدخرات اللازمة، فتوجه البحث نحو تطوير السوق المالية الاسلامية حيث أنها سوف تتيح تجميعا كبيرا وطويل المدى للفوائض المالية لتحويلها لاستثمارات مختلفة ومشاريع حيوية منتجة، ولاشك أن المالية الإسلامية تأثرت بشكل كبير بالتطور الاقتصادي والاستثماري، حيث تعد صناديق الاستثمار الإسلامية من أجل وأوضح صور هذا التطور، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم مجالات الاستثمار المستحدثة التي تساعد على تخصيص أحسن للأموال وتلعب دورا مفصليا من خلال ربطها بين مختلف الوحدات الاقتصادية التي تملك فائضا أو تلك التي تعاني عجزا وتوجيهها نحو تمويل مشروعات اقتصادية والمساعدة في تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة بالإضافة لدور صناديق الاستثمار في تقييم الأوراق المالية وتنشيط السوق المالي، وقد حظيت صناديق الاستثمار الإسلامية باهتمام كبير من المستثمرين وأصبحت تشكل جزء لابأس به من الحصة الإجمالية للصناديق الاستثمارية بشكل عام في مختلف الأسواق وأصبحت تزاحم صناديق الاستثمارية بشكلها التقليدي في حصصها السوقية، وفي ظل ما تعيشه الأسواق المالية العالمية في الأوقات الراهنة من اضطرابات اقتصادية متلاحقة، وذلك ما لمسه المستثمرون من عدم الاستقرار المحيط بالأنواع التقليدية من الاستثمار ومن هذا المنطلق حاول القطاع المالي الاسلامي خلق أساليب معاملات تتماشى والمستثمرين والبيئة العربية والإسلامية على وجه الخصوص، إضافة إلى تطور تقنيات الاتصال والمعلومات بشكل هائل وما أدت إليه من تغيرات معتبرة في الابتكارات المالية، وزاد الاهتمام بصناديق استثمار الإسلامية لما يمكن أن توفره مقارنة بنظيرتها التقليدية كدورها في تنشيط السوق، إضافة إلى إمكانية مساهمتها في تحقيق الاستقرار على مستوى الأسواق المالية والاستقرار الاقتصادي ككل. ومما سبق تتبلور معالم الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

فما مدى قدرت صناديق الاستثمار الاسلامية على فرض نفسها كأداة استثمارية بديلة لصناديق الاستثمار التقليدية؟

وللإجابة على الاشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بصناديق الاستثمار التقليدية وصناديق الاستثمار الاسلامية؟

- ماهي مجمل الفروقات بين صناديق الاستثمار التقليدية وصناديق الاستثمار الاسلامية؟
- هل يمكن أن تكون صناديق الاستثمار الاسلامية بديل فعال لصناديق الاستثمار التقليدية؟

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- صناديق الاستثمار الاسلامية بديل فعال لصناديق الاستثمار التقليدية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على المزايا التي تختص بها صناديق الاستثمار التقليدية وصناديق الاستثمار الاسلامية
- تحديد الأنواع المختلفة التي تندرج تحت كل من صناديق الاستثمار الاسلامية وصناديق الاستثمار التقليدية
- محاولة تحديد أهم الفروق بين صناديق الاستثمار الاسلامية صناديق الاستثمار التقليدية

منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال دراسة مفهوم، مميزات ومخاطر صناديق الاستثمار بشقيها التقليدي، وأيضا دراسة آلية عمل وإدارة صناديق الاستثمار الاسلامية وكذلك وما يجري فيها من معاملات وعمليات وما تقوم به من وظائف وأنشطة استثمارية وبيان كفاءتها والإضافة الاقتصادية المرجوة منها على مختلف الأصعدة، كما أعتمد في جزء منه على المنهج التحليلي الذي أتاح تقديم أمثلة واستخدام بعض النماذج الإحصائية لتوضيح بعض العناصر وقياس أدائها، بالإضافة إلى استعماله في مقارنة الصناديق الاستثمارية في صورتها التقليدية والاسلامية.

تقسيمات الدراسة: في هذا الإطار سيتم معالجة البحث من خلال ما يلي:

- عموميات حول صناديق الاستثمار التقليدية.
- أساسيات حول صناديق الاستثمار الاسلامية
- صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية

2- عموميات حول صناديق الاستثمار التقليدية

تؤدي صناديق الاستثمار دورا بارزا في تمويل التنمية، من خلال نشاط تلقي الأمـــــوال من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية لشركات على اختلاف

أنشطتها الاقتصادية كما يمكن لهذه الصناديق لعب دور هام وحيوي لدعم رأسمال المخاطر خاصة من أجل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات للحصول على قروض من البنوك.

2-1- تعريف صناديق الاستثمار التقليدية

هي عبارة عن شركات للخدمات المالية تقوم ببيع حصص باسمها للجمهور، وتستخدم الأموال التي تتحصل عليها للاستثمار في محافظ استثمارية تسمى صناديق الاستثمار، وتحتوي هذه المحافظ على أوراق المالية متنوعة مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة، وتملك هذه الشركات أموالا ضخمة بسبب تجميعها للمدخرات من آلاف المستثمرين، مما يمكنها من تكوين محافظ استثمارية وتحقيق مكاسب التنويع Diversification في هذه المحافظ وذلك بشراء توليفات متنوعة من الأوراق المالية وبالتالي تخفيض مخاطر الاستثمار. (مطر و تيم، 2005، صفحة 237)

2-2- الدور المتوقع لصناديق الاستثمار التقليدية

بفضل صناديق الاستثمار ودورها في دعم برنامج الخوصصة وتوسيع قاعدة الملكية من خلال ضمان التقييم السليم للأوراق المالية وتحسين شروط بيعها، تدخل ضمن الدور المتوقع لصناديق الاستثمار مجموع من العناصر نوجزها فيما يلي:

2-2-1- المستثمرون الأفراد

تعتبر صناديق الاستثمار أداة لتشغيل أموال مختلف شرائح المستثمرين من ذوي المدخرات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مع تحقيق أرباح تفوق أرباح ودائع البنوك من خلال توفير الحماية من الأخطار الاستثمارية، وكذلك من خلال محترفين متخصصين، وأيضا للصندوق ميزانية خاصة به، وأموال ضخمة نتيجة المشاركين الذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف، يؤدي إلى تخفيض النفقات الإدارية ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف مقارنة بالمبالغ المستثمرة، كما تساهم صناديق الاستثمار في ترشيد عمليات توظيف الأموال للمواطنين في الداخل وفي الخارج وفي دعم الثقة في سوق رأس المال (شريط، 2012-2013، صفحة 171)،ومن هنا ترى الجهات الرقابية والمختصة أن هذه الصناديق تقوم بتنشيط الاقتصاد الوطني ككل.

2-2-2- تنشيط سوق الأوراق المالية

تلعب صناديق الاستثمار دورا في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال شراء تشكيلة من الأوراق المالية المتداولة في السوق مما يساهم في تنشيط حركة تلك الأسواق، وكذلك من خلال

ما تقدمه من أدوات استثمارية تتناسب مع ظروف المستثمرين المحتملين، وإن إضافة المزيد من الأوراق المالية المتداولة في السوق يكون من خلاله عرض أسهم تلك الصناديق للتداول العام. (شريط، 2012-2013، صفحة 173)

2-2-3- بالنسبة للاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية

إن صناديق الاستثمار تلعب دور هام في تدعيم برامج الخوصصة وتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العامة حيث تقوم بترويج أسهم الشركات المطروحة للبيع وتوفير التمويل اللازم للشراء عن طريق تجميع فوائض المدخرات بالإضافة إلى دور هذه الصناديق في تدعيم التقييم السليم للأوراق المالية، وتحسين شروط البيع لصالح الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية مما ينتج عنه لجوء الشركات إلى سوق المال لتمويل أنشطتهم بدلا من الاقتراض من البنوك. (شريط، 2012-2013، صفحة 170)

2-3- مخاطر التعامل في صناديق الاستثمار التقليدية

يواجه المستثمر في الصناديق عديد المخاطر تختلف وتتنوع لكن ما يجمع بينها هو مدى تأثيرها في كفاءة، وأداء وعمل صناديق الاستثمار، وتتمثل في: (بلعيد، 2013-2014، الصفحات 68-69)

2-3-1- التكاليف: تتحمل صناديق الاستثمار تكاليف تختلف حسب نوع الصندوق وشروطه، وتلجأ بعض الصناديق إلى الاستعانة بالمتخصصين وأصحاب الخبرة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار مقارنة بالعائد المحقق والذي يؤثر سلبا على أداء الصندوق من حيث العائد، فالعلاقة بين التكاليف والأداء عكسية بافتراض ثبات العوامل الأخرى وطردية بين الكفاءة والعائد بافتراض ثبات التكاليف، وقد وجدت دراسة (Olson, Deliva) أن الصناديق ذات الأداء الأفضل تكون نسبة تكاليفها أقل كما أن تكاليف التحميل المقدمة تخفض من الأداء المعدل بالمخاطر.

2-3-2- السيولة : إن المستثمر في صناديق الاستثمار المفتوحة يمكنه استرداد قيمة حصته في أي وقت شاء، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفر مستوى ملائم من السيولة على الدوام لهذه الصناديق بما يمكنها من دفع قيمة استرداد أوراقها المالية في أي وقت يطلب فيه المستثمر، ومن المعروف أن ارتفاع مستوى السيولة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في إعادة استثمار تلك الأموال السائلة وهكذا يتحمل المستثمر عبء تكلفة الفرصة الضائعة.

2-3-3- مخاطر تغير معدل الفائدة : إن انخفاض قيمة السندات والتي عادة ما ترافق ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى تحول جزء من رأس المال المستثمر من سوق الأسهم إلى سوق السندات وهذا يؤثر على قدرة الشركات على النمو وزيادة الأرباح الأمر الذي ينعكس سلبا على العائد الذي يحصل عليه المستثمر في صناديق الاستثمار والتي تستثمر أموالها في الشركات.

2-3-4- التضخم : إن ارتفاع معدل التضخم يدل على انخفاض القوة الشرائية للعملة وهذا الأخير ينعكس سلبا على السندات حيث أن المستثمر يقوم بتصفية استثماراته فيها وتوجيهها إلى أوراق مالية أكثر ربحية وذلك من أجل تغطية نسبة الارتفاع في معدل التضخم لذلك سيتجه قسم كبير للاستثمار في الأسهم وهكذا يؤثر ارتفاع معدلات التضخم على الأموال المستثمرة في الصندوق بانخفاض القدرة الشرائية لها عند الاسترداد.

2-3-5- مخاطر السوق المالية : يواجه المستثمر في صناديق الاستثمار المخاطر الناجمة عن احتمال انخفاض قيم الأصول المالية في السوق المالية التي يستثمر فيها الصندوق أمواله وتزداد احتمالات حدوث هذه المخاطر منها تركيز التفاعل على أسواق مالية غير مستقلة وعدم توافر السيولة بشكل كافي في السوق

2-3- 6- حجم الصندوق غير المناسب: إن الحجم الغير المناسب للصندوق قد يؤدي إلى زيادة التكاليف ومن ثم انخفاض كفاءته فانخفاض حجم الصندوق عن حد معين يؤدي الى ارتفاع حصة الوحدة التي يتم الاستثمار فيها من التكاليف كما أن الحجم الكبير يفقد إدارة الصندوق السيطرة عليه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارته، ومن ثم انخفاض عائده ولهذا فعلى إدارة الصندوق الكفؤة أن تختار حجم الصندوق بحيث يتحقق معه أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة وتتحقق بذلك في أداء الصندوق لعمله.

3- أساسيات حول صناديق الاستثمار الاسلامية

3-1- تعريف صناديق الاستثمارية الإسلامية : صناديق الاستثمار الإسلامية هي مؤسسات استثمارية إسلامية تقوم بتجميع مدخرات المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، حيث يتم توظيفها وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، ويتعهد بإدارة هذه الأموال أشخاص (المدخرات) ذوي الخبرة والكفاءة اللازمة والمتخصصة، أما صافي العوائد فتكون حسب الاتفاق بين الطرفين، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية. (براق، قمان، و نشنش، 23-24 فيفري 2011، صفحة 8)

3-2- الصيغ الشرعية الشائعة لإدارة صناديق الاستثمار الإسلامية

هناك العديد من مجالات الاستثمار التي تتجه إليها الصناديق باختلاف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، كما أن هناك العديد من الأدوات الاستثمارية الفعالة لتحقيق أهداف الاستثمار والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية فعلى الرغم من وجود مجالات استثمار مثل الأنشطة الربوية وأنشطة تبييض الأموال، إلا أن هذا لا يعني محدودية مجالات الاستثمار الشرعية حيث أنها كثيرة ومتنوعة وهذا يمكن من تحسين مستوى معيشة المشاركين ويفتح آفاق واسعة أمام هذه الصناديق.

3-2-1- المضاربة

المضاربة في إدارة الصناديق هي المضاربة المقيدة حيث تشتمل نشرة الإصدار على القيود والشروط التي تحدد مسار الاستثمار من خلال عدة مجالات مختلفة في (العقار أو المنافع، أو التجارة، أو التصنيع، أو الزراعة...)، وأيضا كيفية تحديد الأسعار وتوزيع الأرباح ومكان الاستثمار شهريا أو سنويا...إلخ، وذلك عن طريق النظم واللوائح التي يضعها المدير (المضارب) ويبدي استعداده للتقيد بها. لأن نشرة الاكتتاب بمقدار ما تكون محتوية على شروط فيها قيود أساسية لإدارة نشاط الصندوق تجد جمهور المكتتبين يتوجهون إليها، وإن لم تتوفر هذه القيود التي تطمئن المستثمر يخسر الصندوق أو الشركة سمعتها والنفقات التي قامت بدفعها. (حسن يوسف، 2014، الصفحات 192-193)

3-2-2- الوكالة

يمكن إدارة الصندوق على أساس الوكالة والتي يحدد فيها المقابل للمدير (الوكيل) بعمولة معينة، أي (مبلغ مقطوع) أو بنسبة من المساهمات وهذه النسبة تؤول إلى مبلغ مقطوع أو بنسبة من صافي الموجودات، وهذا التحديد بها سائغ عند بعض الفقهاء على أساس الوكالة بالبيع بنسبة من الثمن. (عمر علي، 2015، صفحة 206).

3-2-3- المشاركة

هي مشروع مشترك يتقاسم كل الشركاء ما ينتج عنه من أرباح أو خسائر، حيث أنها تعتبر كبديل للتمويل المبني على الفائدة، وتجب فيها مساهمة المدير في رأس مال، وحق الشركاء في الإدارة، وهذا هو الاختلاف مقارنة بالمضاربة. (يحيات، 2014، صفحة 35).

الشكل 1: بيان يوضح الصيغ الشرعية الشائعة لإدارة صناديق الإستثمار الإسلامية

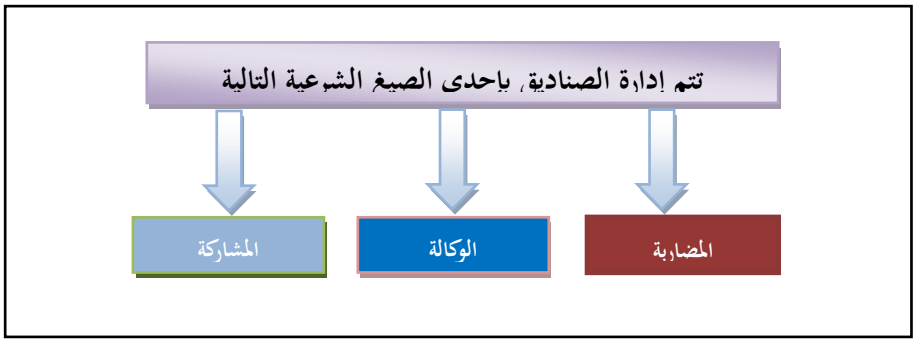

المصدر: (قشوط، 2014، صفحة 233)

3-3- هيئات الرقابة الشرعية في صناديق الاستثمار الاسلامية

إن الرقابة الشرعية والمالية ضرورة حتمية لمعاملات وأعمال صناديق الاستثمار الإسلامية، فالرقابة الشرعية تكون "من قبل الإدارة العليا لبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي للتأكد من وضع نظم وآليات مناسبة وفعالة للمتابعة السابقة واللاحقة للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها"، ورقابة مالية " توجب أن يكون على عمليات الصندوق رقابة فعالة متعددة المقاصد والجوانب للاطمئنان والمحافظة على الأموال وتنميتها وتحديد الحقوق بالعدل ومن هذا نتطرق إلى فمفهوم الرقابة الشرعية ومجلاتها وضوابطها وأهميتها كما يلي:

3-3-1- مفهوم الرقابة الشرعية على صناديق الاستثمار الإسلامية

وهي " الصناديق التي تكون مطابقة وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق متابعة ومراجعة وفحص وتقويم كافة المعاملات والتصرفات والأعمال التي تقوم بها تلك الصناديق وكذلك يجب أن تكون طبقًا للتوصيات والقرارات المعاصرة الصادرة عن مجامع الفقه وهيئات ومجالس الفتوى، وبيان المخالفات، وتحليل أسبابها، ثم تقديم المعالجات الشرعية لها مقرونة بالتوصيات والإرشادات اللازمة لتطوير الضبط الشرعي إلى الأفضل. وهذا من خلال تقارير دورية تثبت إذا كانت الإدارة قد التزمت فعلا في معاملاتها بالأحكام الشرعية. (شريط و بن وارث، دور وتقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية مع دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، 8-9 ديسمبر 2013، صفحة 8)

3-3-2- أهمية ومقاصد الرقابة الشرعية على معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية

يجب أن تخضع معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية للرقابة الشرعية ولهذا تكمن فعالية هذه الأهمية في العناصر الآتية: (شحاتة، 2009، الصفحات 17-18)

1) ضرورة التأكد من التزام الصندوق بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يوجب الرقابة الشرعية.
2) ضرورة التأكد بأن التعليمات والقوانين والقرارات الواردة من الجهات الحكومية تتضمن من الناحية القانونية سلامة معاملات وعقود الصندوق مثل: مؤسسة النقد (البنك المركزي) وهيئة سوق المال، ومصلحة الشركات ونحو ذلك، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا يوجب الرقابة القانونية والشرعية.
3) ضرورة الاطمئنان بأن أموال المستثمرين قد جمعت بحق ووظفت بصدق طبقاً لأسس ومعايير وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية والفنية والمصرفية وهذا يوجب الرقابة الشرعية والاستثمارية.
4) يجب التأكد من سلامة عمليات الصرف والإيداع والقبض والسحب، وكذلك التأكد أنها قد روجعت قبل وبعد تنفيذها حسابياً ومستندياً ومحاسبياً ولائحياً وهذا يوجب الرقابة المالية الداخلية.
5) التأكد من سلامة المركز المالي ونتائج الأعمال وتوزيعها بالحق وكذلك الحاجة إلى معرفة صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الحقوق المالية لأطراف الصندوق وهذا يوجب الرقابة المالية الخارجية من قبل المدقق المحاسبي.
6) تحديد صافي قيمة الوحدة الاستثمارية لمساعدة المشتركين لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك الحاجة إلى تقييم الأداء على فترات(دورات) قصيرة،وهذا ما يوجب الرقابة الإدارية.

وبناء على هذه الأهمية لابد من إطار متكامل لنظم الرقابة على صناديق الاستثمار الإسلامية يحكمه التنسيق والتكامل والتعاون.

4- صناديق الاستثمار الإسلامية كبديل لصناديق الاستثمار التقليدية

بدأت نشأة صناديق الاستثمار الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية بعد ظهور المصارف الإسلامية، وبدأت تمارس أنشطتها في تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات بنظام المضاربة الإسلامية وتعيد استثمارها في مشروعات استثمارية مختلفة وكذلك في أسواق الأوراق المالية.

4-1- الفرق بين صناديق الاستثمار الإسلامية والتقليدية من الناحية النظرية

أهم هذه الفروق بين صناديق الاستثمار الإسلامية والتقليدية نذكرها فيما يلي: (شحاتة، 2009)

- **من منظور القيم والأخلاق:** تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بالقيم الإيمانية ومنها أن المال الذي تتعامل فيه ملكاً لله سبحانه وتعالى، وعليه وجوب الإلتزام بشرعه، فالإنسان مستخلف في هذا المال، كما تلتزم بالقيم الأخلاقية ومنها: العدل والأمانة والصدق والتيسير والقناعة والشفافية والوفاء بالعقود والعهود والسلوك السوي باعتبار أن الإلتزام بهذه الأخلاق عبادة وطاعة ومن موجبات البركة.

في حين أن معاملات بعض صناديق الاستثمار التقليدية قائمة على المادية والفصل بين العبادات والمعاملات وبين الاقتصاد والأخلاق، فالغاية هي تحقيق أكبر ربح ممكن وتعظيم الثروة حتى لو كان ذلك مخالفاً للقيم والأخلاق الحسنة والمصلحة العامة والخير للناس.

- **من منظور المشروعية:** جميع معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على موافقة الشريعة الإسلامية فيما أحل الله وحرم، فالمرجعية هي أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولديها هيئة رقابة شرعية تتحقق من ذلك.

في حين لا تلتزم صناديق الاستثمار التقليدية بأحكام الشريعة الإسلامية ولكن بالقوانين الوضعية وبالأعراف المالية والاستثمارية التي قد تكون مخالفة للشريعة الإسلامية، ويطبقون المبدأ الميكافيلي: "الغاية تبرر الوسيلة"، وعليه فإنها تتعامل بالربا والغرر والجهالة والتدليس والمقامرة إذا كان ذلك يحقق لها أرباحاً مادية ويعظم من ثروتها.

- **من منظور طبيعة عقود المعاملات:** جميع معاملات صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على عقود المضاربة والمشاركة والوكالة وعقود المرابحة والإستصناع والسلم ونحو ذلك ويحكم هذه العقود المشاركة في الربح والخسارة عملاً بقول الله سبحانه وتعالى: "وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا "، (البقرة:275).

في حين أن بعض معاملات صناديق الاستثمار التقليدية قائمة على نظام الفائدة الربوية، ونظام الاقتراض والاقتراض بفائدة، ويحكم ذلك عقد القرض بفائدة المحرم في الشريعة الإسلامية، عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل قرض جر نفعاً فهو ربا" (رواه أحمد).

- **من منظور مجالات الاستثمار:** جميع صيغ استثمار أمـوال صناديق الاستثمار الإسلامية قائمة على تطبيق مبدأ الغنم بالغرم والمشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة والبيوع والإجارة وبعيدة عن كافة صور الاستثمار بفائدة أو بنظام الهامش أو المشتقات المالية (الخيارات والمستقبليات).

فـي حين معظم استثمارات صناديق الاستثمار التقليدية في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك وفي البنوك بفائدة بصرف النظر عن مسألة المشروعية والطيبات.

- **من منظور النظرة إلى النقود:** تنظر صناديق الاستثمار الإسلامية إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل ومعيارا لتقويم السلع والبضائع والخدمات ومخزنا للقيمة ويجب تداولها وعدم اكتنازها لتساهم في تنشيط المعاملات، كما يجوز تحويل العملات من بعضها إلى البعض وفقا لفقه الصرف، في حين تنظر صناديق الاستثمار التقليدية إلى النقود على أنها سلعة بذاتها تباع وتشترى نقداً أو بالأجل أو نحو ذلك، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التعامل في النقد بالأجل.
- **من منظور سداد الديون:** تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بفقه الدين على أنه مبلغ ثابت لا يجوز زيادته مقابل الأجل، وعند عجز المدين عن السداد تعطى له ميسرة لقول الله تبارك وتعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ" (البقرة:280)، وإذا ثبت أن المدين مماطلاً فيوقع عليه العقوبة بمقدار الضرر الذي أصاب الدائن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مطل الغني (الواجد) ظلم يحل عرضه وعقوبته" (رواه أحمد).

في حين تنظـر صناديق الاستثمـار التقليدية إلى مبلغ الدين على أنه يزيد عند تأخر المدين عن السداد، كما كان في الجاهلية "أتقضي أم تربي" وهذا ما يطلق عليه في زماننا جدولة الديون بزيادة ولقد حرمته الشريعة الإسلامية.

- **من منظور الكسب القذر:** تنظر صناديق الاستثمـار الإسلاميـة إلـى الكسب الحرام الخبيث الذي حدث بسبب خطأ وليس عمداً على أنه حرام يجب التخلص منه في وجوه الخير، وتجنب كافة السبل والوسائل التي تؤدي إليه عملاً بقول الله سبحانه وتعالى: " إِلَّا مَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ " (الفرقان: 70). في حين لا تراعي صناديق الاستثمار التقليدية أي اعتبار للكسب القذر وتعتبر إيرادا يوزع على المساهمين والمستثمرين لأنها لا تفصل بين الحرام والحلال.

- **من منظور الحقوق المالية المشروعة:** تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بفريضة الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية في حين لا تلتزم صناديق الاستثمار التقليدية بفريضة الزكاة ولا بالصدقات.

4-2- الفرق بين الصناديق الإسلامية والتقليدية من الناحية التطبيقية

تتم عملية المقارنة بين الصناديق الاستثمارية الإسلامية والتقليدية كما في هذه الدراسة من خلال مجموع من المعايير التي سنتطرق إليها كما يلي:

4-2-1- المقارنة من حيث الأداء

يعد معيار صافي قيمة الأصول، والذي يمثل القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المدرجة في الصندوق الأساس الذي يبنى عليه تقييم أداء الصندوق الاستثماري. وعلى هذا الأساس يتم قياس العائد على الاستثمار لكل من صندوق سامباكبيتال sambacapital الغير موافق للشريعة الإسلامية (التقليدي) وصندوق الراجحي للأسهم العالمية وفق الشريعة الإسلامية، وعن طريق العائد يمكن إجراء المقارنة وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 2: بيان يوضح المقارنة في أداء صندوقي سامباكابيتال والراجحي للأسهم العالمية للفترة 2011-2016

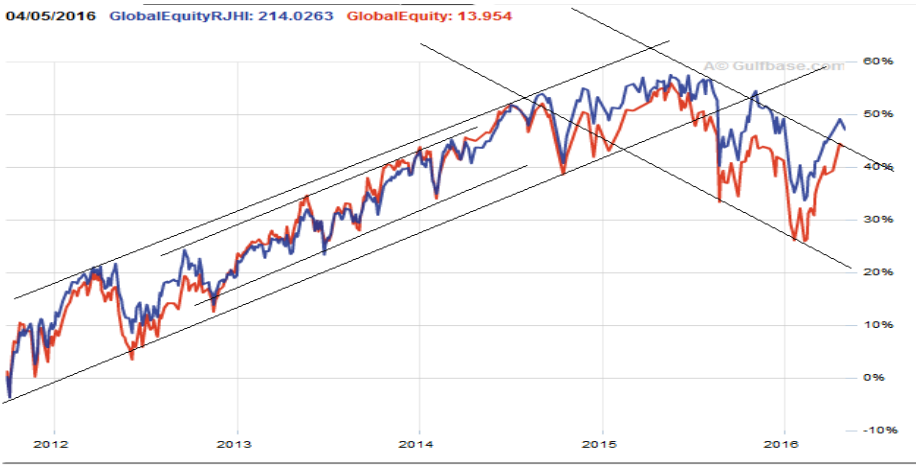

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع "Gulfbase.com"

يمثل الرسم البياني أعلاه منحنيين سعريين لكل من صندوقي الراجحي وسامباكابيتال للأسهم العالمية والذي سنحاول المقارنة في أداء الصندوق لكل منهما في الفترة ما بين 2011

و2016 والذي يسير في موجة اندفاعية صاعدة في قناة متوازية ثم أخرى هابطة في قناة متوازية أيضا.

يعتبر المحور الرأسي في الرسم هو نسبة العائد أو الخسارة بالمائة والمحور الأفقي هو سنوات التداول حيث يبدأ المنحنيين في أواخر سنة 2011 بموجة اندفاعية في الاتجاه الصاعد في قناة متوازية تتخللها موجات تصحيحية الأولى بدأت من مستوى (17.29) لصندوق سامباكابيتال للأسهم السعودية (التقليدي) و(21.74) للراجحي للأسهم العالمية (الإسلامي) عند بداية الشهر 5 من سنة 2012، ثم تبدأ مرحلة الصعود بمستوى (3.48) لسامباكابيتال و(8.52) للراجحي في بداية الشهر 6 لسنة 2012 وبعدها مرحلة اندفاعية ثانية في الاتجاه الصاعد لكن بأقل درجة من المرحلة الأولى، وبعدها مرحلة تصحيحية ثانية عند مستوى (52.18) لسامباكابيتال و(54.01) للراجحي في بداية الشهر 9 من سنة 2014، ثم تبدأ مرحلة الصعود عند مستوى (38.65) لسامبا و (40.80) للراجحي في منتصف الشهر 10 من سنة 2014، لتصل إلى كسر منحنى الجيب عند (49.67) لسامبا (56.61) للراجحي في بداية الشهر 8 لسنة 2015 ليبدأ بالهبوط في موجة اندفاعية هابطة في قناة متوازنة حتى يصل إلى (33.43) لسامبا و(40.29) للراجحي في أواخر الشهر 8 لسنة 2015 ثم يعود من جديد للارتفاع عند موجة تصحيحية (46.04) لسامبا و(54.53) للراجحي في بداية الشهر 11 لسنة 2015، ثم تبدأ مرحلة الهبوط الثانية (25.96) لسامبا و(33.68) للراجحي في بداية الشهر 2 لسنة 2016 ليعود للارتفاع حتى يصل إلى آخر نقطة (43.99) لسامبا و(47.07) للراجحي.

ومن هذا التحليل وبمقارنة العائد للصندوقين في كل فترة يتبين أن صندوق الراجحي للأسهم العالمية (الإسلامي) أحسن أداء من صندوق المساهم للأسهم السعودية (التقليدي)، لكن مع التأكيد على الفترة ما بين 2011 و2016 لأن الأداء يتغير في كل فترة بين الصندوقين.

4-2-2- تحليل القوائم المالية لصندوق سامباكبيتال والراجحي للأسهم العالمية

يتم تلخيص الأرقام الرئيسية للقوائم المالية لسامباكبيتال والراجحي التي سنقارن من خلالها كما يلي: (سامباكبيتال، 2014)

الجدول 1: يوضح مقارنة القوائم المالية وأداء صندوقي سامباكبيتال والراجحي للأسهم العالمية

الأرقام المالية الأساسية لسنة 2013 – 2015 (ريال سعودي)						
	صندوق الراجحي للأسهم العالمية (موافق للشريعة)			صندوق سامباكبيتال للأسهم السعودية (تقليدي)		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013
توزيع الأرباح	293.548	233.300	181.963	34.540	32.109	33.706
مجمل. الأرباح	430.955	853.001	2.307.758	91.981	29.563	514.345
مصاريف	(355.886)	(370.821)	(214.617)	(25.912)	(31.464)	(63.581)
صافي الربح	368.617	715.480	2.275.104	83.353	30.208	484.470
ربح. سهم	9.20	4.38	34.93	0.59	0.21	3.44
الأصول	8.778.642	36.549.347	13.767.597	1.977.235	2.060509	2.051.763
الالتزامات	37.790	73.749	21.833	22.910	11.185	29.770
صافي المجودات	8.740.852	36.475.598	13.745.764	1.954.325	2.049.324	2.021.993
ر. البنك ب. السنة	(2.476.328)	1.544.584	1.131.080	18.666	(18.474)	24.173
ر. البنك ن. السنة	271.602	2.746.328	1.201.744	55.075	36.409	54.883
الأداء	-1,54%	6.00%	19.28%	-3.23%	1.48%	18.32%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لصندوقي المساهم والراجحي

من هذه المعلومات لدى صندوق الراجحي وسامباكبيتال للأسهم العالمية في ثلاث سنوات الأجيرة من نهاية 2013 حتى نهاية 2015 يمكن أن نقارن ونستنج ما يلي:

- أن صندوق الراجحي حقق أفضل أداء من صندوق سامباكبيتال في الفترة من 2013 إلى 2015.
- كل من صندوقين حقق أربحا لكن الراجحي حقق أرباحا أفضل في كل السنوات.
- من حيث توزيع الأرباح هناك تزايد ضئيل لدى الصندوقين في هذه الثلاث سنوات إلا أن توزيع الراجحي أكبر في توزيع الأرباح من سامباكبيتال.
- من حيث المصاريف زيادة في المصاريف لصندوق الراجحي وانخفاضها في صندوق سامباكبيتال.
- أصول صندوق الراجحي أكبر من أصول صندوق سامباكبيتال.
- هناك ارتفاع ثم انخفاض في إجمالي الالتزامات للراجحي العالمية والعكس بالنسبة لسامباكبيتال، وبالمقارنة مع إجمال الأصول نجد أن صندوق الراجحي الإسلامي بإمكانه بسهولة سداد التزاماته أكثر من صندوق سامباكبيتال التقليدي.

- اعتماد الصندوقين على تمويل مشروعاتهم عن طريق المساهمين لأن نسبة الالتزامات إلى صافي الموجودات مالكي الوحدات (رأس المال) تعتبر قليلة جدا، وخاصة صندوق سامباكابيتال.
- هناك نقص كبير في رصيد البنك في سنة 2015 للراجحي للأسهم العالمية غير أن في نهاية السنة كان هناك رصيد موجب بسبب رصيد البنك في بداية السنة الذي غطى العجز، أما مقارنة بسامباكبيتال فهناك رصيد متوازن لكنه أقل من رصيد البنك للراجحي للأسهم العالمية الإسلامي.

بعد هذه المقارنة يمكن القول أن صندوق الراجحي للأسهم العالمية في الفترة ما بين 2013 حتى 2015 هو أفضل من حيث الأداء والربحية من سامباكابيتال لكن بدرجة متفاوتة قليلة.

4-2-3- المقارنة من حيث المخاطر

تختلف المخاطر بطبيعة الحال بين شقي صناديق الاستثمار الإسلامية وتلك التقليدية، وتتجزأ كذلك بحكم العمليات الاستثمارية المختلفة التي تقدم عليها تلك الصناديق ولكن هذا لا ينفي وجود بعض المخاطر المشتركة التي تتعرض لها صناديق الاستثمار سواءً كانت إسلامية أو تقليدية، إلا أن الاختلاف يكمن في الجوانب الشرعية في قياس المخاطرة أو بما يعرف بمخاطر عدم الشرعية، والتي يمكن حصرها فيما يلي: (القرة داغي، 2019)

- خطر من مجلس الإدارة أو مدير الاستثمار أن يخالف المعايير الشرعية والسبب التلاعب أو الخلل في اختيار الموظفين وأهل الخبرة وعدم توفير الشرطين في إدارة الاستثمار الإخلاص والاختصاص.
- مخاطر متعلقة باللجان الشرعية في حد ذاتها والمتمثلة بعدم قدرتها بفرض رأيها على مجلس الإدارة حتى يكون رأيها مسموع، وهذا بسبب عدم توفر شرطين الأول عدم إصدار قوانين من البنوك المركزية بهذه الإلزامية وإتباع هذه المسألة بدقة، والشرط الثاني فهو لا وجود لاتفاق واتحاد الهيئات الرقابة الشرعية على الثوابت، ومع الأسف الشديد إلى الآن الهيئات الشرعية مختلفة فبعضها من تشدد وبعضها من ترخص وأخرى تتوسط.

ولهذا فكل هذه المخاطر تؤثر على المستثمر في والصندوق الاستثماري الإسلامي على خلافه في صندوق الاستثمار التقليدي الذي لا تتوفر فيه هذه المخاطر بتاتا.

يتضح مما تعرضنا له سابقا أن الفوارق من الناحية النظرية تتعلق أغلبها، بالجانب الأخلاقي حيث أن صناديق الاستثمار التقليدية والمسؤولين عن إدارتها لا يولون اهتماما بالغا وكبيرا لهذا الجانب حيث أن الجانب الأخلاقي يعوضه الجانب المالي والمحققة من خلاله، ويتضح هذا جليا في المجالات والقطاعات التي يتم فيها استثمار أموال هذه الصناديق، حيث تبقى الأولوية هي تحقيق الربح وإرضاء المساهمين، بغض النظر عن مخالفة ذلك لأخلاقيات أساسية (دينية) وحتى إنسانية في بعض الأحيان ولو أن عدم التزام هذه الصناديق بتعاليم الشريعة الإسلامية يبقى منطقيا لخلفيات فقهية وتاريخية وجغرافية، كذلك تقوم معاملات الخاصة بالصناديق الإسلامية على مبدأ أساسي على مبدأ المشاركة في كلتا الحالتين الربح والخسارة، فيما يخص الناحية التطبيقية يتضح بنظرة خاطفة على أسعار الأسهم الخاصة بالراجحي والأسهم الخاصة بسامبا يتضح الفارق الكبير لصالح صندوق الراجحي ذو السياسة الإسلامية ويتضح أكثر حجم هذا الفارق بالقيام بمقارنة قائمة على أساس معدل الأداء كما هو موضح سابقا كذلك يصب في مصلحة صناديق الراجحي الإسلامية على حساب تلك التقليدية الخاصة بصندوق سامبا على المستوى المحلي حيث الصناديق التي تتبع الشريعة وتطبق تعاليمها مردوديتها أكثر ثباتا واستقرارا من تلك التقليدية، الاستثناء يختص به صناديق ذات النشاط العالمي حيث أن الصناديق العالمية الخاصة بسامبا أداءها أفضل خصوصا بعد تعافيها من آثار الأزمة المالية العالمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن صناديق الاستثمار الإسلامية تعد مجهولة للجماهير نوعا ما حتى تستثمر فيها وكذلك الأدوات المالية التي توفرها قد تكون غير معروفة ولا تحظى بثقة عالمية، ومع ذلك فإنها تنهج وتسلك طريق الصناديق التقليدية وتحظى بمستقبل أكثر نجاحا وتطورا في المعاملات الاستثمارية الإسلامية، ولربما لتحسين أداءها أكثر على المستوى العالمي (الراجحي) القيام بالتسويق لها على المستوى العالمي وللأدوات التي توفرها قد يحسن من أداءها.

خاتمة

على الرغم من وجود الكثير من النقاط المشتركة بين صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار التقليدية لكن الاختلافات تبقى بارزة وواضحة كذلك خصوصا من الجوانب الأخلاقية ومن منظور التسيير حيث يظهر التباين والاختلاف بشكل جلي، لكن الاختلاف يتخطى مجرد مميزات صناديق بمبادئ وتشريعات وطرق تسيير بل في الجانب التطبيقي الذي تبرز فيه العوائد من جهة والخسائر من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال في السعودية محل الدراسة

التطبيقية، حيث كشفت تحاليل مالية للصناديق الاستثمارية العاملة في سوق الأسهم السعودية أن الصناديق الشرعية تفوقت على التقليدية عدداً وتفوقت أيضا من حيث الأداء خلال الربع الأول من العام 2008، حيث قلصت الأولى خسائرها إلى 9.6% بينما بلغت خسائر التقليدية 11.1% ويلاحظ أن عدد صناديق الاستثمار زاد بعد الهبوط الكبير للسوق في فيفري 2006 بمقدار ستة صناديق ليُصبح عددها 33 صندوقا (في وقت القيام بهذه الإحصائية) حيث تقدمت وحققت قفزة حيث كان يقتصر عدد صناديق الاستثمار التي تستثمر في الأسهم السعودية بعد أن كانت 27 صندوقا، أي أن الزيادة في عدد الصناديق بعد هبوط فيفري هي 22% وبدأت زيادة عددها في ماي منذ عام أي في 2007، كما تجدر الإشارة الى أن الصناديق الإسلامية حققت ارتفاعا في أصولها بلغت 14.8 مليار ريال خلال أكتوبر 2009 بينما انخفض صافي أصول الصناديق التقليدية لنفس الفترة بـ 100 مليون ريال لتستقر عند 6.6 مليار، من الأمور التي يهتم بها المستثمر الفرد هو معدل التغير في سعر الوحدة منذ بداية العام الحالي على سبيل المثال ومقارنة سعر الوحدة في صندوق ما مع سعر الوحدة في صندوق آخر ويلجأ بعض المحللين في قراءتهم أداء الصناديق إلى استعراض قيمة أصول الصندوق أي حجم الأموال التي يُديرها الصندوق وهذه معلومة مهمة، ولكن يجب على المستثمر عدم إغفال أمور أخرى تُحدد ملامح أي صندوق وهي الأدوات الاستثمارية التي يوفرها الصندوق والقطاعات والنشاطات التي يتم الاستثمار فيها حيث بناءً على هذين العاملين المهمين يتحدد جزء كبير من المخاطر التي يمكن أن يعرض لها المستثمر نفسه، وفي هذا النطاق أفضلية نوعية لصالح صناديق الاستثمار الإسلامية على تلك التقليدية، تعطي صناديق الاستثمار بنوعيها عددا من المزايا الاقتصادية، أبرزها توفير حجم كبير من الأموال من خلال تجميع مدخرات عدد كبير من الأفراد كما أنها توفر القدرة على انتقاء الأوراق المالية، ومتابعتها بواسطة خبراء متخصصين في تحليل وإدارة الأوراق المالية لكن الأفضلية والتطور الذي حققته الصناديق الإسلامية على تلك التقليدية لا يمكن إنكاره خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية ويعاب على صناديق الاستثمار الإسلامية عدم قدرتها على التوسع إلى الأسواق العالمية بشكل كبير وفرض نفسها ويمكن إرجاع ذلك عدم وجود عملة موحدة تجعل منها ومن منتجاتها الإسلامية أكثر شعبية، وكذلك عدم تطويرها لمنتجاتها الإسلامية لتتماشى مع متطلبات

المستثمرين على المستوى العالمي، ومع ذلك فهي تساير طريق الصناديق (الأسهم) التقليدية وستحظى بمستقبل رائد وزاهر في هذا المجال.

نتائج اختبار فرضية البحث:

يمكن القول إن الفرضية الرئيسية تم إثبات صحتها فيما تم عرضه في الجانب التطبيقي، وهي الفرضية المتعلقة بأن صناديق الاستثمار الإسلامية بديل فعال لصناديق الاستثمار التقليدية حيث يتبين من الدراسة أن هذه الصناديق الإسلامية تعتبر فعلا خيار مرغوب فيه حيث أنها تنتهج طريق صناديق الاستثمار التقليدية خاصة على المستوى المحلي، أما على المستوى العالمي فلها نظرة مستقبلية إيجابية تحظى بها لمستقبل أحسن يستطيع أن يحقق أفضل من أداء صناديق الاستثمار العالمية وهذا حسب فترة الدراسة.

التوصيات والمقترحات:

- انتهاج صناديق الاستثمار لمنهج تسويقي فعال على المستوى العالمي.
- تطوير أدوات المالية الإسلامية بشكل يتماشى ومتطلبات المستثمر العالمي وليس فقط المستثمر الإسلامي العربي.

أخذ تجربة الإتحاد الأوروبي بعين الاعتبار وتوحيد العملة مما من شأنه أن يدعم مختلف المنتجات المالية الصادرة عن تلك الكتلة وليس فقط صناديق الاستثمار الإسلامية.

قائمة المراجع:

http://www.tadawul.com.sa . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 05, 2020، من http://www.tadawul.com.sa .

أبو بكر عمر علي. (2015). صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها وخصائصها دراسة تأصيلية. (جامعة المدينة العالمية، ماليزيا) تم الاسترداد من ojs.mediu.edu.my.

الراجحي المالية، الموقع الرسمي. (13 01, 2014). تم الاسترداد من http://www.alrajhi-capital.com .

الراجحي المالية، سامباكبيتال. (13 01, 2014). القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات. تم الاسترداد من http://sambacapital.samba.com / و http://www.alrajhi-capital.com /.

الموقع الرسمي لسامباكبيتال. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 03, 2020، من http://sambacapital.samba.com /.

حسين حسين شحاتة. (2009). منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية. (جامعة الأزهر) تم الاسترداد من http://darelmashora.com /.

سمية بلعيد. (2013-2014). دور صناديق الاستثمار في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودية. جامعة قسنطينة 2.

صلاح الدين شريط ، و حجيلة بن وارث. (8-9 ديسمبر 2013). دور وتقييم أداء صناديق الاستثمار الإسلامية مع دراسة تجربة جمهورية مصر العربية. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية (صفحة 8). الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، المعهد الإسلامي للبحوث.

صلاح الدين شريط. (2012-2013). دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

علي محي الدين القرة داغي. (31 05, 2019). صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية 2 في برنامج دين ودينار. (الأمين العام لاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، المحرر) تم الاسترداد من http://www.qaradaghi.com .

محمد براق، مصطفى قمان، و فتيحة نشنش. (23-24 فيفري 2011). أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار الإسلامية. الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير "الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل. المركز الجامعي غرداية.

محمد مطر، و فايز تيم. (2005). إدارة المحافظ الاستثمارية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

مليكة يحيات. (نوفمبر, 2014). الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار في الفكر الإسلامي رؤية اقتصادية معاصرة. مجلة البحوث والدراسات العلمية.

نزيه عبد المقصود مبروك. (2009). صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

هشام كامل قشوط. (2014). المدخل إلى إدارة الاستثمار من منظور إسلامي -دراسة تأصيلية للمفاهيم العلمية والممارسات العملية-. عمان: دار النفائس.

يوسف حسن يوسف. (2014). الصكوك المالية وأنواعها: الاستثمار - الصناديق الاستثمارية الأوراق المالية والتجارية. مصر: دار التعليم الجامعي.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص34-51

التمكين كآلية لتعزيز التطوير التنظيمي في المؤسسات العمومية الاقتصادية –دراسة تطبيقية–

Empowerment as a mechanism for promoting organizational development in public economic institutions – filed study –

ثلايجية الطيب*
Tlaidjia tayeb
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
جامعة سوق اهراس– الجزائر
t.tlaidjia@univ-soukahras.dz

عابدي محمد السعيد
Abdi mohamed said
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
جامعة سوق اهراس– الجزائر
ms.abdi@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/05 تاريخ القبول: 2021/11/30 تاريخ النشر: 2021/21/31

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استظهار دور التمكين بنوعيه النفسي والهيكلي في تعزيز التطوير التنظيمي، مع التركيز على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك هذه العلاقة، وعلى الاستبانة لجمع البيانات، حيث شملت العينة 80 مستجوباً من موظفي المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سوق اهراس. خلصت هذه الدراسة الى وجود العلاقة طردية (موجبة) قوية ذات دلالة إحصائية وأثر ذو دلالة إحصائية بين التطوير التنظيمي وأبعاد التمكين بشقيه النفسي والهيكلي عند مستوى معنوية 0.05؛وأن كل زيادة 0.56 وحدة في بعد التمكين الهيكلي وزيادة0.29وحدة في بعد التمكين النفسي تؤدي إلى زيادة وحدة واحدة في التطوير التنظيمي.

الكلمات المفتاحية: التمكين النفسي، التمكين الهيكلي، التطوير التنظيمي، المؤسسات العمومية الاقتصادية.

تصنيفJEL: M10 , M12

Abstract :

This studyaimed to highlight the role of empowerment, atboth dimensions; psychological and structural, in promoting organizational development, with a focus on public economic institutions. This studyconcluded: thatevery 0.56 unit increase in the structural empowerment dimension and a 0.29 unit increase in the psychological empowerment dimension leads to a one unit increase in organizational development.

Keywords: psychological and structural empowerment, organizational development.

JEL classification codes: M10 , M12

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشهد بيئة الأعمال اليوم الكثير من الاضطراب، ومستقبلها يتميز بالغموض وعدم التأكد والضبابية، وهو ما يضفي مزيداً من التعقيد على هذه البيئة وعلى الفواعل المكونة لها. وعليه فالمؤسسات اليوم مطالبة بالاستعانة بكل الممارسات التي تؤهلها لمواكبة هذه الظروف، ومجارات المنافسين، ومن أهم الممارسات يحتل التطوير التنظيمي موضعاً بالغ الأهمية ومجال حيوي من قبل مختلف الباحثين والممارسين، وذلك لأن عصر المعرفة والمعلومات لم يعد يعترف بكل ما هو تقليدي وهرمي أو مركزي، بل يعتمد على التميز وتعدد المعارف وتنوعها والابتعاد عن كل ما هو روتيني أو نمطي في الأداء أو السلوك وتبني نظم أكثر فعالية لمواكبة التغيرات.

كما يعد التمكين ايضاً احد اهم مداخل التطوير والتغيير في المؤسسات وحجر الزاوية فيها، وأحد أهم مواردها، ومن هنا تعالت الصيحات التي تنادي بضرورة تطبيق مبادئ الإدارة المفتوحة البعيدة عن المركزية، وتفويض صلاحيات أكبر للعاملين وتبني روح المشاركة وتمكينهم من اتخاذ القرارات دون الرجوع الى الرئيس في العمل، وهو ما يمكنهم من أداء عملهم بحرية أكبر دون تدخل مباشر من الإدارة.

مشكلة الدراسة

تتميز المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بممارسات ادارية محددة، فهي تميل الى التركيز الاداري والرسمية الشديدة، وهو ما أثر على أدائها، لكنها اليوم مدعوة الى تبني الانفتاح على ممارسات ادارية حديثة، فبات لزاماً عليها البحث عن سبل لمواجهة هذه التغيرات والمشاكل البيئية التي تعترضها بشكل مستمر.ولعل تمكين الموظفين أي الاهتمام بالمورد البشري، وتطوير الآليات التسييرية عموماً من خلال تبني التطوير التنظيمي مفهوماً وممارسة، يعد من أنجع الحلول.حيث تمحورت اشكالية الدراسة حول:

هل يُمكن اعتماد التمكين كمدخل للتطوير التنظيمي في المؤسسات العمومية الاقتصادية؟

واختصاراً فإن طرح الأسئلة الفرعية التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- هل التمكين كممارسة ادارية قابل للتطبيق في المؤسسات العمومية الاقتصادية؟
- هل توجد علاقة بين التمكين والتطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة؟
- ما هو مستوى تحقيق أبعاد التمكين والتطوير التنظيمي في المؤسسات العمومية الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة

- توجد علاقة ارتباط بين التمكين بشقية النفسي والهيكلي من جهة والتطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة
- يوجد اثر ذات دلالة احصائية بين التمكين والتطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

في المكانة التي يحوزها القطاع العمومي في ريادة الاقتصاد الجزائري، وكذا ضرورة تأهيل هذا النسيج المؤسساتي لممارسة دوره، من خلال تطوير آلياته التسييرية والتنظيمية ومواكبة المستجدات في بيئة الأعمال المحلية والعالمية التي تتوجه يوماً بعد يوم الى مزيد من تمكين الموظفين والتغيير والتطوير المستمر لأنماطها التسييرية.

أهداف الدراسة

يأمل الباحثين أن تسهم في رفع مستوى الوعي للمديرين والمسيرين في قطاع المؤسسات العمومية وخاصة الاقتصادية منه الإعداد وتنفيذ استراتيجية التمكين بمختلف ابعاده قصد رفع مستوى التطوير فيها. من خلال:

- البحث في مفهوم التمكين وماهية علاقته بالتطوير التنظيمي؛
- التأكد من صدق علاقة الارتباط والأثر بين ابعاد التمكين وابعاد التطوير التنظيمي ميدانياً بالاعتماد على التحليلات الاحصائية الدقيقة؛
- تقديم المقترحات والتوصيات في مايخص الاهتمام بتمكين العاملين تحقيق التطوير التنظيمي من أجل البقاء.

منهج الدراسة:

لدراسة موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية ممثلة في مجموعة من المراجع العلمية من كتب ودراسات وأبحاث علمية ذات الاهتمام بموضوع البحث؛ بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)، ومصادر بيانات أولية ممثلة في الاستبيان الذي يعتبر الأداة الأساسية للدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع التمكين والتطوير التنظيمي وتناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. ومنها ما يلي:

–دراسة معمر قوادري فضيلة (2020) بعنوان "تفعيل دور التمكين في التطوير التنظيمي دراسة ميدانية–بمديرية التنظيم والشؤون العامة–" والتي هدفت تسليط الضوء على مفهومي التمكين، والتطوير التنظيمي من خلال استطلاع أدبيات الموضوع؛ التعرف على أبعاد التمكين الإداري متمثلة في :(المعلومات، المعرفة، المكافآت، وفرق العمل)و علاقتها بالتطوير التنظيمي بالإدارة المحلية لولاية الشلف؛ دراسة وتحليل مستوى تمكين العاملين وأثره في التطوير التنظيمي بمديرية التنظيم والشؤون العامة .وتمثلت عينتها في (70 عاملاً) من مجتمع دراسة قدره 130 عاملاً واستخدمت الاستبيان وبرنامج SPSS لجمع وتحليل البيانات،وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها جاء مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة اتجاه أبعاد التمكين السائد بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الشلف منخفض؛ كان مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة لتطوير الإدارة المحلية السائد بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية الشلف منخفضاً؛ تم قبول الفرضية الرئيسية الاولى والفرضيات الفرعية لها، حيث توجد علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين التمكين والتطوير التنظيمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ تم إثبات الفرضية الرئيسية الثانية بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين في التطوير التنظيمي بمديرية التنظيم والشؤون العامة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

–دراسة شرافعقون وليلى بوحديد (2017) بعنوان "دور التمكين الاداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الخدمية–دراسة حالة– " والتي هدفت الى التطرق الى التمكين الاداري؛ التعرف الى الاطار المفاهيمي للتطوير التنظيمي؛ ابراز دور التمكين الاداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية بباتنة. وتمثلت عينتها في (60 عاملاً) من مجتمع دراسة قدره 84 عاملاً واستخدمت الاستبيان وبرنامج SPSS لجمع وتحليل البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هي من جنس الذكور الشباب، كما توصل الى أن التمكين الاداري يسهم في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة وبإجماع أغلب أفراد العينة المدروسة، ومنح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم العمل واخذ القرارات دون الرجوع الى الادارة العليا، وهو ما يسهم في تبني سياسة التطوير التنظيمي الذي يتعارض مع المركزية والحد من صلاحيات العمال؛ وأيضاً اثبات الفرضية التي تقر ان التمكين الاداري يسهم في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة المدروسة.

اتفقت هذه الدراسة مع الدارسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، على إبراز أهمية ودور التمكين في تحقيق التطوير التنظيمي، وكذلك في أداة الدراسة لجمع وتحليل البيانات مع استخدام نفس المنهج أي المنهج الوصفي التحليلي. إلا أنها تختلف عن سابقتها في عدة جوانب مثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة من خلال التركيز على إبعاد التمكين المختلفة ومدى تأثيرها على التطوير التنظيمي، وأيضاً لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط وانما على مجموعة مختلفة من المؤسسات العمومية الاقتصادية لضمان تشخيص الواقع بدقة

2. الاطار المفاهيمي والنظري

أشار PeterSengeأنه من الجدير أن نسمي العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الجديد بعصر التمكين، فقد استعمل هذا المفهوم بشكل كثيف في العديد من المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإدارية وغيرها.

1.2.ماهية التمكين

بشكل مختصر تمكين الموظفين يعني أن تعطى القوة للموظفين لإنجاز مهامهم، هذا التعريف يعبر عن وجود بعدين أساسيين، الأول يشمل شروط العمل والممارسات القيادية وخصائص العمل الواجب توفرها بغرض إكساب الموظفين مزيداً من القوة، وهذا ما يعبر عنه بالتمكين الهيكلي، أما البعد الثاني فيتجاوز الإطار القانوني ليرتبط أكثر بالحالة النفسية للموظفين المَمَكّنين، وقد حاولت الكثير من البحوث توضيح الفرق بين البعدين Lashley99 ، وهناك من المنظرين من اعتبر أن البعدين متكاملين ومتماثلين.(BOUDARIAS, 2004, p. 45)

وقبل الاسترسال في تحليل مفهوم التمكين، لابد أن نعرج على التعريف اللغوي لهذا المصطلح Empowerment (**فتحي**، 2018، **صفحة** 85)،فقد استعمل المصطلح الانجليزي والذي يعني في قاموس أوكسفورد عملية منح السلطة القانونية أو الرسمية:

To invest legally or formally with power: to authorize, license .

أو تحويل السلطة لشخص ما. وفي اللغة العربية نجد المقابل الصريح لهذا المفهوم من حيث الدلالة اللغوية للمفردة ومن حيث ما يحمله من معنى مجسدة في مفردة التمكين، فهي من مَكّنَ وتَمَكّن من الشيء و إستَمكّن منه أي ظفر به، والاسم من كل ذلك المكانة. ويقال أمكنني الأمر، يمكنني، فهو ممكن، وتمكن منه أي ظفر به و قدُرَ عليه. وفي اللغة الفرنسية نجد المراجع تستعمل مفردات وتركيبات لغوية كثيرة كمرادف لهذا المفهوم ونذكر منها :

l'Habilitation, Empouvoirement, Pouvoir d'agir, l'Appropriation et la Responsabilisation.

2.2.التمكين التنظيمي: (**BURTON I, 2006, p. 253**)تمكين الموظفين هو النمط الإداري الذي يُحول دور المدير إلى دور : المدرب (Coach) المستشار (Adviser) الكفيل (Sponsor) الميسِر(Facilitation) حيث الهدف الرئيسي من التمكين هو إعطاء الموظف حقوقاً أكبر في اتخاذ القرارات حول المسائل المتعلقة بالعمل، سلطة اتخاذ القرار تتراوح من تقديم الاقتراحات إلى حد ممارسة حق الفيتو على قرارات الإدارة.

فالتمكين من خلال هذا التعريف هو عملية منظمة ذات عناصر محددة أي مدخلات ومخرجات، الهدف منها تحقيق مستوى أعلى من الأداء. وهو ما يؤكده Blanchardمن أن التمكين يضمن عملية التحول التدريجي للمسؤولية، فهو إذن رحلة من السيطرة الخارجية إلى السيطرة الداخلية(BLANCHARD, 2001) .

كما يعرف (**عالية عبد الحميد ، 2004، صفحة 32**)التمكين من خلال معيار الهادفية، على أنه : قوة إرضاء الزبون من منطلق أنه انحدار للسلطة من أعلى إلى أسفل يتم بمقتضاها تخويل السلطة اللازمة للموظفين في الخطوط الأمامية لتحديد احتياجات الزبون بسرعة وفعالية لتحقيق رضا هذا الأخير.ويعرف التمكين على أنه يتمحور حول تجسيد أهداف المنظمة، وهدا يعني إشراك كل فرد في إنجاح مسار المنظمة **(LASHLEY , 2001, p. 20)**.

3.2.أقسام التمكين و أبعاده: مصطلح التمكين هو مصطلح عام، استعمل في مجالات عديدة مثلما أشرنا إليه سابقا، وهذا ما جعله أكثر من مجرد تقنية إدارية وقد تعددت البحوث التي تناولت هذا المفهوم وفي المجالات المختلفة، وقد انقسمت الدراسات التي تناولت مفهوم التمكين بين توجهين كبيرين هما التمكين النفسي، والتمكين الهيكلي.

1.3.2. التمكين الهيكلي:وانطلق **(LASHLEY , 2001, p. 22)**في تعريفه للتمكين من القوة بوصفها أداة الربط بين الرئيس والمرؤوسين في تنفيذ المهام في المنظمات، فالتمكين هو محاولة نشر ومشاركة القوة في كل مكان في المنظمة، فالتمكين داخل هذا التوجه يفهم على أنه منح المزيد من القوة وسلطة اتخاذ القرار للموظفين، والذي يبنى على أساس من الالتزام الخارجي حيث يربط المدير بين التمكين وتفويض السلطة، لامركزية التحكم أو المراقبة، المشاركة في اتخاذ القرار والإدارة بالمشاركة. ويرتكز على ثلاثة أبعاد هي:

- **المشاركة في صنع القرارات:** يؤكد Randolph2000في دراسته لمجموعة من الشركات أن المسؤولين يعتبرون التمكين هو إعطاء الأشخاص القوة لاتخاذ القرار **(RANDOLPH , 2000,**

(p. 09وهذا يعني إعادة توجيه اتخاذ القرار إلى أسفل الهرم التنظيمي ومنح الموظفين في الخطوط الأمامية القدرة لإحداث تأثير في نتائج المنظمة، Kanter 1977يعتبر أن التمكين نتيجة للامركزية وتقليل المستويات الهرمية وتشجيع مشاركة الموظفين، وهو ما يتحدث عنه London1993 عندما يصرح أن التمكين هو التأكد من أن الموظف يملك سلطة القيام بعمله، فمن يملك القوة يقوم بنقلها إلى من يملك قوة أقل**(JALAL, p. 21)**.

- **المعلومات والاتصال**: أي إمكانية الوصول الى المعلومات، ذلك من خلال الإطلاع على أهداف وقرارات وسياسات والبيانات التنظيمية للمؤسسة.**(محمد السعيد، سارة، و نجاة، 2021، صفحة 128)**
- **التفويض**: أحد الممارسات الإدارية الأكثر أهمية في تفعيل الشعور بالتمكين، ومع ذلك فقد كان تركيز الباحثين على المشاركة في عملية اتخاذ القرار أكبر من تركيزهم على التفويض كأسلوب لاتخاذ القرار.**(BOUDARIAS, 2004, p. 08)**

2.3.2 التمكين النفسي:هو مجال يضم الأسس الإنسانية والمادية والإجراءات التي تهدف إلى حماية الجانب النفسي للموارد البشرية من أخطار العمل، الأمراض المهنية، وسوء المعاملة وقلة الأمن يهدف الحفاظ عليها والرفع من الكفاءة الإنتاجية، حيث يعتمد التمكين النفسي على العلوم النفسية والاجتماعية بما يخدم العلاقة بين الإنسان وبيئة العمل لتحقيق التنسيق بينهما بما يخدم الموظف والمنظمة والمجتمع ككل.(سارة و مبارك، **2017**، صفحة **169**)

هناك أربعة أبعاد أساسية له حسب(يحي، **2006**، **الصفحات 30-31**) وهي:

- **المعنى** Meaningfulness: ويعكس معنى الإحساس بوجود الغاية والارتباط الشخصي بالعمل؛
- **الكفاءة أو القدرة**: Competence: وتشير إلى مدى اعتقاد الفرد بمقدرته على أداء عمله بمهارة، ويتماثل هذا البعد مع الإتقان الشخصي أو الفعالية الذاتية؛
- **الاستقلالية وحرية التصرف** Self-determination:إضافة إلى الشعور بالقدرة والكفاءة فإن الاستقلالية وحق الإدارة والاختيار تعبر عن شعور الفرد بحريته في الاختيار عندما يرتبط الأمر بالإنجاز، وعمل الأشياء؛
- **التأثير**Impact: يعكس اعتقاد الأفراد بأنهم يستطيعون التأثير على النظام الذي يعملون في إطاره، وهو إدراك الدرجة التي يمكن من خلالها للفرد أن يؤثر على النتائج الإستراتيجية، الإدراكية أو العملياتية (التشغيلية) في العمل.

4.2.ماهية التطوير التنظيمي

تعددت وتنوعت مفاهيم التطوير التنظيمي، فمن التعريفات ماركز على سلوك الأفراد والعلوم السلوكية، ومنها ماركز على المنظمة والبيئة التنظيمية، ومنها ماركز على غير ذلك، فنرى أن لكل كاتب اتجاهات هو زاويته، التي ينظر من خلالها إلى تعريف التطوير التنظيمي والتنظيم.(**توفيق و نصيرة، 2018، صفحة 136**)

أ.مفهوم التطوير التنظيمي

هو عبارة عن عملية مخططة للتغيير في ثقافة المنظمة، من خلال استخدام التكنولوجيا والعلوم السلوكية والبحث والنظرية.**(Thomas & Christopher, 2009, p. 02)**

هو أيضاً عملية شاملة للنظام تهدف إلى جمع البيانات والتشخيص وتخطيط العمل والتدخل والتقييممن خلال تعزيز التطابق بين الهيكل التنظيمي والعملية والاستراتيجية والأفراد والثقافة، تطوير حلول تنظيمية جديدة وخلاقة، تطوير قدرة المنظمة على التجديد الذاتي.(**فضيلة م.، 2021، صفحة 117**)، التطوير التنظيمي برنامج مخطط يشمل المؤسسةككل،أما أجزاؤه فتتكون عادة من الأنشطة التي يقوم بها مستشار التنظيم مع الأفراد والجماعات، وهو الاستجابة للتغيير والاستراتيجية التعليمية المعقدة، التي تسعى إلى تغيير الاتجاهات، المعتقدات والقيم والهياكل التنظيمية،بما يُمكِن من التلاؤم والتكيف الأفضل مع مستجدات الأسواق التكنولوجيا والتحديات الجديدة،وكذلك معدل التغيير نفسه.(**فضيلة م.، 2020، صفحة 295**)

التطوير التنظيمي هو استراتيجية تدخل في حياة التنظيم، والهدف منها احداث تغيير يكون الهدف منه اظهار معتقدات، قيم او مواقف، هيكل تنظيمي وممارسات ادارية جديدة، من أجل التفاعل واستيعاب التغيرات السريعة التي تحدث في بيئته.(**سعيدة و سعيدة، 2021، صفحة 269**)

التطوير التنظيمي نشاطي هدف إلى إحداث تغييرات في بعض أوجميع العناصر التي تتكون منها المنظمة، من أجل مواجهة التغيرات والأحداث التي تحدث بداخلها أوخارجها، وذلك من اجل تحسين قدرتها على حل المشكلات وتطوير نفسها والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتم هذا الأمر عن طريق إدخال التغيير الملائم على الجانب المادي أو البشري أو الاثنين معاً،بما يتماشى ويتوافق مع التغيير البيئي الحادث.(**أحمد، 2018، صفحة 351**)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التطوير التنظيمي هو عملية مخططة ومقصودة ومستمرة، وله مجموعة واسعة من الأنشطة التي لا يمكن حصرها في مجال محدد، يعمل على تطوير وتحسين قدرات المؤسسة في التعامل مع المتغيرات البيئية المختلفة ساء كانت داخلية أو خارجية، وذلك لتفادي وحل المشكلات أو الصعوبات التي تعترض المؤسسة، وايضاً لإحداث

مقاصد مدروسة من خلال اعداد خطة للتغيير في الجانب المادي أو البشري للمؤسسة، ولكن، ما يمكن الجزم به هو أن أي تغيير في الجانب المادي لا بد وأن يرافقه تغيير في الجانب البشري.

ب. أهداف التطوير التنظيمي

يرى بلالخلف السكارنة أن أهداف التطوير التنظيمي تتمثل في:(**سومية، 2017، صفحة 353**)

- يدعم التطوير التنظيمي كفاءة المؤسسة وفعاليتها وأن الإنتاجية هي مجموع الكفاءة والفعالية؛
- أن تنمية القوى البشرية وتحسين أدائها، هو الهدف الأساسي من جهود التطوير التنظيمي؛
- التطوير التنظيمي جهد طويل المدى لرفع قدرة المؤسسات على معالجة التغيرات الخارجية التي تؤثر على المؤسسة ولتحسين قدراتها على مواجهة المشكلات الداخلية كذلك.

ويضيف جونشيروود:(**مختار و رشيد، 2019**)

- اشباع جومن الثقة بين العاملين عبر مختلف المستويات في التنظيم؛
- ايجاد انفتاح في مناخ التنظيم يمكن كافة العاملين من معالجةكافة المشاكل؛
- تعويد العاملين على ممارسة الرقابة الذاتية، والاعتماد عليها كأساس الرقابة الخارجية ومكملاتها.

ج. خصائص التطوير التنظيمي

ومن هذه الخصائص ما يلي:(**بختة، 2018، صفحة 28**)

- الاهتمام بالمنظمة النظام ككل :فالتطوير التنظيمي برنامج وجهد شامل يعني بتفاعل مختلف أجزاء المنظمة ومكوناتها الرئيسية، حيث يؤثر كل منها على الأخر ويتأثربه، فهي تهتم بعلاقات العمل والعلاقات الشخصية ويعني بالبناء التنظيمي والعمليات والاتجاهات ومحور الاهتمام بالتطوير التنظيمي؛
- التركيز على عملية الاجتماعات والمنظمات و كيفية حل المشكلات واتخاذ القرارات والاتصالات بالمقارنة مع المضمون والمحتوى؛
- التأكيد على فريق العمل الوحدة الرئيسية لتعليم الأفراد أنواع من السلوك المنظمة الأكثر فاعلية.

ونذكر أيضاً:(**محمد لمين، 2021، صفحة 95**)

- تطبيق العلوم السلوكية في تحسين مستوى الكفاءة التنظيمية؛
- استهداف تغيير قي اتجاهات ومعتقدات العاملين؛
- تطوير المنظمات عملية ترتكز على ثقافة المنظمة وعملياتها وهيكلها.

3. الجانب التطبيقي

1.3. مجتمع وأداة الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على مجموع من مؤسسات العمومية الاقتصادية الناشطة في ولاية سوق اهراس، وتم الاعتماد على العينة العشوائية في توزيع 80 استمارة. حيث يوضح الجدول أدناه توزع المؤسسات المستهدفة في ولاية سوق أهراس والعينة المعتمدة من كل مؤسسة:

جدول رقم (01): عينة الدراسة المستهدفة

المؤسسة الاستبيانات	الموزعة	المسترجعة	الصالحة
الشركة الجزائري لتوزيع الغاز والكهرباء(سونلغاز)	25 استمارة	34 استمارة	33 استمارة
اتصالات الجزائر	25 استمارة	15 استمارة	14 استمارة
موبيليس	10 استمارة	10 استمارة	استمارة 10
المركز الجهوي للضرائب	10 استمارة	07 استمارة	05 استمارة
البنك الوطني الجزائري	10 استمارة	09 استمارة	09استمارة
المجموع	**80 استمارة**	**65 استمارة**	**61 استمارة**

المصدر: من إعداد الباحثين

وتم الاعتماد في جمع البيانات على استمارة صممت بناء على خصوصية الموضوع ووجهت مباشرة إلى المؤسسات السابقة الذكر، حيث قسمت إلى ثلاث محاور، المحور الأول به 04 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية لعينة البحث (**الجنس، المستوى التعليمي، اسم المؤسسة، عدد سنوات الخبرة**).

المحور الثاني به **15**عبارة
أولا:التمكين النفسي وبه 08عبارات؛
ثانيا: التمكين الهيكلي وبه 07عبارات.

المحور الثالث به **16**عبارة
أولا:البعد الهيكلي وبه 06عبارات؛
ثانيا:البعد السلوكي وبه 05عبارات؛
ثانيا: البعد التكنلوجي وبه 05عبارات

2.3. صدق وثبات الاستبيان:

أ. الثبات: من خلال تفريغ البيانات في البرنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية:

جدول رقم(02): قياس ثبات متغيرات الدراسة(ألفا كرومباخ)

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معدل الثبات
التمكين النفسي	08	0,914
التمكين الهيكلي	07	0,883

البعد الهيكلي	06	0,884
البعد السلوكي	05	0,873
البعد التكنلوجي	05	0,900
الاجمالي	35	0,912

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

من خلال معامل الثبات ألفا كروباخAlpha de Cronbachوالذي بلغ 0.912 لإجمالي متغيرات الدراسة، يتبين بأن الاستبيان يتمتع بثبات عالي نوعا ما، حيث إذا فاق هذا المعامل 0.6 يعتبر الاستبيان ثابت ويمكن أن نجري عليه باقي التحاليل.

ب. الصدق: يمثل معامل الصدق الجذر التربيعي لمعامل الثبات، من خلال معامل الثبات ألفا كروباخ والذي بلغ 0.912 نجد أن معامل الصدق قد بلغ0.912 لهذا الاستبيان، لذا فهو يتمتع بمقدار عالي من الصدق، وأيضاً من خلال ابعاد متغيريْ الدراسة.يمكن أن نجري عليه باقي التحاليل.

3.3. عرض وتحليل بيانات الجزء الأول: احتوت الاستبانة على أربعة بيانات شخصية وكانت كالتالي:

- **الجنس:** نلاحظ من خلال الخرجات تقارب في بين الجنسين في عدد ونسبة المستجوبين داخل العينة حيث بلغت نسبة الإناث 52.5%، والبقية ذكور(47.5%)؛
- **المستوى التعليمي:** أكبر عدد من المستجوبين ذو مستوى جامعي بنسبة 63.9%، اما المستوى الثانوي فبلغت نسبته 21.3%، وفي الأخير الدراسات العليا بنسبة 14.8%. مما يعني ارتفاع المستوى التعليمي؛
- **عدد سنوات الخبرة:** أغلب المستجوبين لديهم خبرة بين6-12 سنة بنسبة 34.4%، و نسبة23% بين 13-18 وهو ما يدل على أن معظمهم شباب، والبقية ما يعادل نسبة 18% لديهم أكثر من 19 سنة عمل، بينما 1.6% أقل من ستْ سنوات؛
- **المؤسسة:** بلغت سونلغاز نسبة 39.3% من العينة الاجمالية، لتليها اتصالات الجزائر بنسبة 21.3%، ثم موبيليس بعينة نسبتها 16.4%، لتليها البنك الوطني الجزائري بنسبة 14.8%، وأخير نسبة8.2%الركز الجهوي للضرائب.

4.3. تحليل الاتجاه العام لإجابات المستجوبين لعبارات الدراسة:وللوصول الى هذا المبتغى سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

جدول رقم(03): الاتجاه العام لإجابات المستجوبين لعبارات الدراسة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الاستجابة
العمل الذي أقوم بإنجازه مهم جداً بالنسبة لي.	0,978	4,098	متوفرة بشكل كبير
يجعلني عملي أشعر بالمسؤولية تجاه المؤسسة.	0,874	4,114	متوفرة بشكل كبير
أعرف كيفية إنجاز وظيفتي (الإجراءات واضحة ومفهومة).	0,859	4,163	متوفرة بشكل كبير
لدي القدرة على تحديد المهام ذات الأولوية.	0,866	4,311	متوفرة بشكل كبير
لدي حرية اختيار البديل المناسب لتنفيذ المهام المتعلقة بوظيفتي.	1,131	3,229	متوفرة بشكل متوسط
تتيح لي الإدارة فرصة تقييم أدائي وتصحيح أخطائي.	1,131	3,409	متوفرة بشكل كبير
أحظى من خلال وظيفتي بالقدرة على التأثير في القرارات التي تتخذ في المؤسسة.	1,264	2,967	متوفرة بشكل ضعيف
أساهم بشكل فعّال فيما يحصل من تطورات داخل المؤسسة.	1,164	3,262	متوفرة بشكل متوسط
توفرلي المؤسسة قدر من المعلومات التي تمكنني من التأثير في الأداء الكلي.	1,042	3,508	متوفرة بشكل كبير
تشارك الإدارة الأفراد في الاطلاع على مصادر المعلومات.	1,245	3,442	متوفرة بشكل كبير
تتاح للموظفين فرص للتعلم و تبادل المعارف ضمن فرق العمل.	1,122	3,196	متوفرة بشكل متوسط
يمنحني رئيسي المباشر السلطة لاتخاذ القرارات الخاصة بي بدون تدخله.	1,175	3,042	متوفرة بشكل متوسط
تشجع السياسات و الإجراءات المطبقة على إعطاء الموظفين المزيد من المسؤوليات.	1,077	3,196	متوفرة بشكل متوسط
يعلم المسؤولون في الإدارة الموظفين بالطرق المناسبة لإنجاز المهام.	1,285	3,524	متوفرة بشكل كبير
تهتم الإدارة بمبادرات الموظفين في اتخاذ القرارات.	1,217	3,016	متوفرة بشكل متوسط
المؤسسة لديها نظرة واضحة حول التطوير التنظيمي في المؤسسة.	1,137	3,147	متوفرة بشكل متوسط
تمتلك المؤسسة خطة للتغيير والتطوير تتماشى والتطورات في بيئتها.	1,192	3,366	متوفرة بشكل متوسط
القدرات القيادية للإطارات المؤسسة تتناسب مع متطلبات التطوير التنظيمي.	1,055	3,229	متوفرة بشكل متوسط
يتم تدريب العاملين على العمل الجماعي وفرق ذات مهام محددة.	1,161	3,131	متوفرة بشكل متوسط
الاتصال داخل هياكل المؤسسة وفروعها يتم بشكل فعال وبطرق رسمية وغير رسمية.	,985	3,623	متوفرة بشكل كبير
يتواصل الموظفون في المؤسسة بفعالية فيما بينهم ويتفادون تشوه المعلومة واعاقة انسيابها.	1,162	3,541	متوفرة بشكل كبير
يكتسب الموظفون معارف من خلال التكيف والتنبؤ بالمستجدات المعرفية.	1,072	3,442	متوفرة بشكل كبير
يستفيد الأفراد والفريق من الممارسات السابقة في تصحيح الأخطاء وتطوير الممارسات المستقبلية.	1,058	3,475	متوفرة بشكل كبير
يلتزم جميع الموظفين في المؤسسة بالتعلم والتطوير المستمر.	1,152	3,147	متوفرة بشكل متوسط
تتوفر المؤسسة على مناخ تنظيمي داعم للعملية التطوير التنظيمي على كل المستويات.	1,198	3,213	متوفرة بشكل متوسط
تمتلك المؤسسة نظام معلومات وأنظمة دعم الكترونية الغرض منها تسهيل اجراء المهام والوظائف وتطوير الممارسات والأداء الفردي والجماعي في المؤسسة	1,060	3,672	متوفرة بشكل كبير
يمكن لكل الموظفين في المؤسسة الوصول الى المعلومات التي يحتاجونها.	1,224	3,409	متوفرة بشكل كبير
تمتلك المؤسسة القدرة على تكييف وتعديل الأنظمة الالكترونية لضمان انفتاح دائم على التكنولوجيات الحديثة والتطبيقات المختلفة.	1,022	3,408	متوفرة بشكل كبير

تمتلك المؤسسة الرغبة في التوجه نحو الرقمنة وتعمل على تجسيد هذه الرؤية بصرامة.	1,055	3,770	**متوفرة بشكل كبير**
يدرك الموظفون والمسيرون الأهمية لمشاركة المعلومات وكذا التغذية الرجعية	,9767	3,508	**متوفرة بشكل كبير**
تتضمن برامج المؤسسة فرص للتطوير.	1,145	3,409	**متوفرة بشكل كبير**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات العينة على عبارات التمكين والتطوير التنظيمي جاءت بدرجة متوفرة بشكل كبير، حيث المتوسط الحسابي للإجابات يتراوح بين 2,967 و4,311وبانحراف معياري قريب من الواحد في معظم العبارات وهي نسبة تعبر عن تجانس معتبر في إجابات المستجوبين.

5.3. اختبار الفرضيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجوعة من الأدوات الإحصائية في برنامج SPSS مثل معامل الارتباط(بيرسون) ومعامل تحليل التباين (ANOVA) كما يلي:

أ.الفرضية الرئيسية الأولى: و تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة معنوية حول توافر التطوير التنظيمي (البعد الهيكلي، البعد السلوكي، البعد التكنولوجي) وتوافر بعديْ التمكين (النفسي والهيكلي) تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية وهي (الجنس، اسم المؤسسة، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة) عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم(05):نتائج اختبار الارتباط بين متغيري الدراسة

الجنس	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة t	المعنوية	النتيجة
القيم	60	1.619	23,647	0.000	معنوية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول عدم وجود فروقات تعزى الجنس المستجوبين حول توافر التطوير التنظيمي (البعد الهيكلي، البعد السلوكي، البعد التكنولوجي) وتوافر أبعاد التمكين (النفسي والهيكلي) عند مستوى معنوية 0.05.

جدول رقم(06):نتائج اختبار الارتباط بين متغيري الدراسة

المتغيرات الشخصية	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	المعنوية	النتيجة
المؤسسة	26,564	60	5,264	,001	معنوية
التمكين التطوير التنظيم	33,466	60	5,961	,000	معنوية
المستوى التعليمي	26,564	60	3,807	,028	غير معنوية
التمكينالتطوير التنظيم	33,466	60	4,804	,012	غير معنوية

الخبرة	26,564	60	2,437	,058	غير معنوية
التمكين التطوير التنظيم	33,466	60	1,959	,113	غير معنوية

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

نتائج اختبار التباين الأحادي هي:

- **توجد**فروق ذات دلالة معنوية تعزى الى مؤسسات المستجوبين حول توافر التطوير التنظيمي وتوافر أبعاد التمكين عند مستوى معنوية 0.05.
- **لا توجد** فروق ذات دلالة معنوية تعزى الى المستوى التعليمي المستجوبين حول توافر التطوير التنظيمي وتوافر أبعاد التمكين عند مستوى معنوية 0.05.
- **لا توجد** فروق ذات دلالة معنوية تعزى الى عدد سنوات الخبرة المستجوبين حول توافر التطوير التنظيمي وتوافر أبعاد التمكين عند مستوى معنوية 0.05.

ب.الفرضية الرئيسية الثانية: و تنص على ما يلي:

توجد علاقة ارتباط إحصائي بين متغير التمكين بشقيه النفسي والهيكلي من جهة و التطوير التنظيمي من جهة أخرى.حيث يهدف هذا الفرض الى التعرف على العلاقة بين واقع التمكين في المؤسسات المبحوثة ومدى توافر التطوير التنظيمي في هذه المؤسسات.

ولتحقيق هذا الغرض سنستعمل اختبار الارتباط البسيط لبيرسون لتوضيح دلالة العلاقة الإحصائية بين المتغيرين.

جدول رقم(07):نتائج اختبار الارتباط بين متغيري الدراسة

المتغير		التمكين النفسي	التمكين الهيكلي	التمكين	التطوير التنظيمي
التمكين النفسي	Pearson	1	0,625**	0,865**	0,652**
	Sig.		0,000	0,000	0,000
	العدد	61	61	61	61
التمكين الهيكلي	Pearson	0,625**	1	0,932**	0,805**
	Sig.	0,000		0,000	0,000
	العدد	61	61	61	61
التمكين	Pearson	0,865**	0,932**	1	0,820**
	Sig.	0,000	0,000		0,000
	العدد	61	61	61	61

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

تظهر لنا نتائج الجدول السابق طبيعة العلاقة بين متغير الدراسة: التطوير التنظيمي وأبعاد التمكين بشقيه النفسي والهيكلي، حيث أن العلاقة طردية (موجبة) قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، حيث يتضح من نتائج الجدول أن أي زيادة في أبعاد التمكين تصاحبها زيادة في متطلبات المتحول إلى المنظمة المتعلمة. لذلك فإننا نرفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا توجد علاقة ارتباط إحصائي بين متطلبات التحول إلى المنظمة المتعلمة وأبعاد التمكين. ووجود تطابق مع الفرضية العامة للعلاقة والتي تفترض وجود علاقة ارتباط معنوية بين تمكين العاملين والتطويرالتنظيمي،وذلك كما يلي:

- التمكين النفسي له علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بنسبة 65.2% مع التطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة؛
- التمكين الهيكلي له علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بنسبة80% مع التطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة؛
- التمكين له علاقة ارتباط طردية قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بنسبة 82% مع التطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة.

ج.الفرضية الرئيسية الثالثة: و ينص على ما يلي:

يؤثر التمكين بشقيه النفسي والهيكلي على التطوير التنظيمي (البعد الهيكلي، البعد السلوكي، البعد التكنلوجي)في المؤسسات المستهدفة عند مستوى معنوية 0.05.

جدول رقم(08):نتائج اختبار التأثير بين متغيري الدراسة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,135	,225		5,038	,000
	التمكين الهيكلي	,703	,067	,805	10,435	,000
2	(Constante)	,471	,335		1,408	,164
	التمكين الهيكلي	,569	,082	,653	6,916	,000
	التمكين النفسي	,297	,114	,245	2,593	,012

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأبعاد التمكين على التطوير التنظيمي، حيث نلاحظ من الجدول أن الاختبار اقترح نموذجين، حيث اقتصر النموذج الأول على المتغير المستقل التمكين الهيكليأي أن ديناميكية التطوير في النموذج الأول تتأثر معنويا فقط بمتغير التمكين الهيكلي، وفي النموذج الثاني أضيف المتغير المستقل التمكين النفسي على النموذج الأول (الذي كان مقتصرا على بعد التمكين الهيكلي).

انطلاقاً من نتائج الجدول السابق فإن نموذج الانحدار بين أبعاد التمكين بصفتها متغيرات مستقلة والتطوير التنظيمي بوصفه متغير تابع يكون كما يلي:

التطوير التنظيمي = 0.47 + 0.56 التمكين الهيكلي + 0.29التمكين النفسي

من خلال النموذج السابق فإن كل زيادة 0.56 وحدة في بعد التمكين الهيكلي وزيادة0.29وحدة في بعد التمكين النفسيتؤدي إلى زيادة وحدة واحدة في التطوير التنظيمي، وقد جاءت نتائج جودة هذا النموذج مُرضِية حيث قيمة معامل التحديد R^2=0.653أي أن هذا النموذج يمكنه أن يفسّر ويتنبأ ب65.3%من التغير في بعد التطوير التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة.استناداً للنتائج السابقة يمكن القول أن التمكين بشقيه النفسي والهيكلي يؤثر معنويا على التطوير التنظيمي.

4. خلاصة

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل سلوك المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي الاقتصادي في ولاية سوق اهراس، تجاه ظاهرتي التمكين و التطوير التنظيمي.

1.4. نتائج الدراسة

– تقارب في بين الجنسين في عدد ونسبة المستجوبين داخل العينة، أكبر عدد من المستجوبين ذو مستوى جامعي بنسبة 63.9%،مما يعني ارتفاع المستوى التعليمي؛ **كما أن** أغلب المستجوبين لديهم خبرة بين 6-12 سنة بنسبة 34.4%.

–عدم وجود فروقات تعزى الجنس المستجوبين حول توافر التطوير وتوافر أبعاد التمكين (النفسي والهيكلي) عند مستوى معنوية 0.05.

– وجود العلاقة طردية (موجبة) قوية ذات دلالة إحصائية بين التطوير التنظيمي وأبعاد التمكين بشقيه النفسي والهيكلي عند مستوى معنوية 0.05.

– نموذج الانحدار بين أبعاد التمكين بصفتها متغيرات مستقلة والتطوير التنظيمي بوصفه متغير تابع يكون كما يلي: التطوير التنظيمي = 0.47 + 0.56 التمكين الهيكلي + 0.29التمكين النفسي

2.4. الاقتراحات والتوصيات

-إعادة النظر في منظومة اتخاذ القرار على مستوى كل المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتقليل المركزية التي تميز القطاع ككل، وإعطاء المزيد من هوامش الحرية للموظفين في اختيار الممارسات المناسبة لإنجاز المهام الموكلة لهم.

- إشراك الموظفين في اتخاذ القرار، حيث يجب توسيع مجالس الإدارة لتشمل موظفين من الوكالات المحلية، وتفادي الاقتصار على موظفي الإدارة المركزية أو الإدارات الجهوية فقط.

- العمل على إعادة بناء ثقافتها وتحديد رؤية المنظمة ورسالتها من خلال الحوار بين كل مكونات المنظمة بدون استثناء، مع تحديد الأدوار والعوائد لكل الأطراف سواء مُمكِنين أو مُمَكنين.

- العمل على تشخيص وتقييم الروتين التنظيمي السائد والعمل على تحديد العناصر السلوكية والأدائية المكونة للروتين بما يحفز التعلم والتغيير والتطوير التنظيمي.

5. قائمة المراجع

- ملحم يحي. (2006). *التمكين كمفهوم إداري معاصر*. قاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية.
- محمد رمضان الشيخ سمير. (د س). *التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية*. مصر.
- دغرير فتحي. (2018). متطلبات التحول الى المنظمة المتعلمة من خلال مدخل التمكين، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة2، الجزائر.
- مرسي عارف عالية عبد الحميد. (2004). *تمكين العاملين ومتطلبات التطبيق في المنظمات العامة المصرية*، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- بطاهر بختة. (2018). مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين التطوير التنظيمي للمؤسسات- دراسة حالة مؤسسة متيجي ومصنع الحليب وحدتي مستغانمجلة دفاتر اقتصادية،المجلد10العدد02، ص 23-38.
- بن منصور عبد الله، و محمود الدعجة فراس. (2016). أبعاد التطوير التنظيمي وأثرها على فعالية القرارات الإدارية لدى المؤسسات المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية. مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث.
- بوجنان توفيق، و اوبختي نصيرة. (المجلد الثالث، العدد الأول جوان, 2018). بناء نموذج مفاهيمي للتطوير التنظيمي من أجل ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في الجزائر – دراسة حالة على مجموعة فنادق في الجزائر-. مجلة اقتصاد المال والاعمال، الصفحات 133-150.
- سعال سومية. (2017). صعوبات تطبيق برنامج التطوير التنظيمي بمدرية الصيانة لولاية الاغواط – دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك (DML). مجلة البدر، المجلد 09، العدد 08، الصفحات 293-310.
- ضيف أحمد. (2018). التطوير التنظيمي: ضرورة ملحة لتفعيل إدارة التغيير بمنظمات الأعمال. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، الصفحات 349-363.

- لخوخ سعيدة، و رحوش سعيدة. (مارس, 2021). دور تكنلوجيا المعلومات في تفعيل المنهج الجماعي للتطوير التنظيمي دراسة حالة مؤسسة فرويتال كوكا كولا. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، الصفحات 263-282.
- معمر قوادري (أفريل, 2021). ، أثر تشخيص مناخ العمل الداخلي على التطوير التنظيمي: دراسة تطبيقية بالمؤسسة الاستشفائية أولاد محمد بالشلف فضيلة. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد01، الصفحات 288-307.
- معمر قوادري (أفريل, 2020). ، تفعيل دور التمكيه في التطوير التنظيمي دراسة ميداوية بمديرية التنظيم والشؤون العامة فضيلة. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد01، الصفحات 410-425.
- مرزوق سارة، و بوعشة مبارك. (ديسمبر, 2017). دراسة أثر التمكين في تحقيق الاندماج الوظيفي للعاملين – دراسة حالة مجمع عموري بسكرة-. دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد03. الصفحات 163-187.
- جوال محمد السعيد، بن بولرباح سارة، و بن يحي نجاة. (2021). تحليل أثر التمكين الهيكلي على ادارة الوقت باستخدام المربعات الصغرى الجزئية-دراسة ميدانية بمدرية التجارة لولاية الجلفة(الجزائر). مجلة افاق العلوم،المجلد06، العدد03. الصفحات 125-140.
- هيشور محمد لمين. (2021). التطوير التنظيمي في المنظمة الاقتصادية: مورد استراتيجي مستدام. مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد01، الصفحات 87-104.
- يونسي مختار، و زوزو رشيد. (2019). التطوير التنظيمي في المؤسسة: مفهومه، خصائصه، أنواعه. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد11 (02)، الصفحات 75-82.

- *المراجع باللغة الأجنبية*

- Armache JALAL .(بلا تاريخ) .The benefits of empowerment .Franklin Business&Law Journal.
- jean-sébastien BOUDARIAS .(2004) .l'habilitation des employés : de l'habilitation psychologiqueàl'habilitation comportementale .thèsedoctorat PHD , Universitéde Montréal, Canada.
- PEDERSEN .C NEILSEN. J) . Denmark vol 19, 2003 .(The consequence and limited of empowerment in financial service .*Scandinavian journal of management*.
- blanched Ken و ،Al .(2001) .*The 3 key to empowerment : Release the Power Within People for Astonishing Results*.,BorettiKoehlen publication.
- ConradLASHLEY .(2001) . *Empowerment : HR strategies for service excellence*.British library, UK.
- et al BOUDARIAS) . N 2°vol 24, 2003 .(l'habilitationpsychologique au travail :quesavons-nous après unedécennie de recherche .*revuequebequoise de psychologie*.
- G.Cummings Thomas و ،G.Worley Christopher .(2009) .*Organization Development and Change*.USA :International Student Edition.
- Ken and al BLANCHARD .(2001) .*The 3 Keys of empowerment : Release the power within people for astonishing results*.Borettikoehlen publication.
- Kumar Chandan و ،Das Sitaram .(2011) .Employee Empowerment: A Strategy towards Workplace Commitment .*European Journal of Business and Management*.
- Virgiland a BURTON l .(2006) .*Encyclopedia of management*5 .th edition, Thomsan Gale, USA

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص52-77

أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة شركة صناعة الغرانيت والخرسانة ش ذ م م agglolux بالمسيلة

The importance of risk management in small and medium enterprisesCase study Company of the Granite and Concrete Industry sarl agglolux in M'sila

* لعروسي قرين زهرة
Laroissi graine zahra
جامعة محمد بوضياف المسيلة_الجزائر
Zahra.laroussigraine@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/14 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية دور إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطريقة التحكم فيها، وكذا معرفة الدور الأساسي لإدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة لها .
وقد توصلت الدراسة الى انه تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن جملة تحديات ورهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها وأبعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر جديدة تتبع أساسا من الطبيعة والخصوصية التي تميز هذه المؤسسات ، الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها.
الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، المؤسسات الصغيرة ، المؤسسات المتوسطة.
تصنيف JEL: H32–L74–

Abstract :
This study aims to highlight the importance of the role of risk management in small and medium enterprises and the method of controlling them, as well as knowing the basic role of risk management and its importance for them.
The study concluded that small and medium-sized enterprises are currently facing a set of challenges and stakes that are diverse in their forms, types and dimensions, so that a set of new risks have been imposed on them that follow mainly the nature and privacy that characterizes these enterprises, which necessitated the need to prepare the equipment and prepare well to confront them.

Key words: small enterprises, medium enterprises, risk management.
JEL classification codes:H32- L74

* المؤلف المرسل

تواجه مختلف المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها، مما يودي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات، تتمثل عموما في حالة عدم التأكد ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الإستراتيجية المسطرة مسبقا عدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي إما لنجاح المؤسسة أو فشلها, لذلك على المنظمات التي ترغب بالبقاء في دنيا الأعمال و التنافس بكفاءة في السوق أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء.

وأن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المؤسسات لمثل هذه المخاطر.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من المؤسسات التي تعاني من مخاطر أصبحت تهدد كيانها وتواجدها الحالي والمستقبلي، بحيث أصبح محيط هذه المؤسسات تكتنفه مخاطر تتصف بالجملة والتنوع، ساهم في تعزيزها وتقويتها التعدد في مصادرها ومسبباتها ، وكذا الدرجة العالية من حالات عدم التأكد والغموض الذي يلفها، مما يجعلل التوقع والتنبؤ بها يبدو من الأمور العسيرة والصعبة في ظل الظروف الراهنة. وبالتالي فإن مسالة ضمان النجاح وتحقيق التطور والاستمرارية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد بالامر السهل، بل أصبح يتطلب ضرورة ايجاد طرق ووسائل فعالة لكيفية التعامل مع جملة المخاطر المحدقة بها، يكون أساسها يقظة مستمرة وحنكة وذكاء كبيرين من طرف مسيريها، من أجل مواجهتها والتحكم في تاثيرها إلى أعلى مستوى ممكن .

الإشكالية: من خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما الأهمية التي تلعبها إدارة المخاطر في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة وأنواع المخاطر المؤثرة في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ماهي أبرز الطرق والوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملا مع مختلف المخاطر ؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات العدمية التالية:

H_0-لا تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لإدارة المخاطر.

H_0- لا ترتكز إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته.

H_0- ليست هناك قواعد عامة يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراستها لتحديد المخاطر ومحاولة تجنبها.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- تعتبر وظيفة إدارة المخاطر أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المؤسسات وهي من أكثر الأنشطة خطورة.

- تعتبر هذه الدراسة حديثة وهي تسلط الضوء على مدى كفاءة إدارة المخاطر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

- إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة المعايير والقواعد التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند قيامها بإدارة المخاطر.
- معرفة دور ونشاط المؤسسات الصغيرة وإدارتها للمخاطر في الحياة الاقتصادية.
- إبراز مظاهرالاهتمام التزايد بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب دول عالم

المنهج المستخدم: باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر منهج أمثل لهذه الدراسات من خلال استعراض وإدارة المخاطر لتبيان أهمية هذه الأخيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة مؤسسة ولهذا الغرض تم الاستعانة باستمارة استبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسيري مؤسسة بهدف الوقوف على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

أ- دراسة عبدالله لوناس و لمجد بوزيدي حول ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقال في مجلة دراسات اقتصادية العدد 17 وقد خلصت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

ان تطبيق ادارة المخاطر بصفة فعالة يتطلب ضرورة تهيئة بيئة مساعدة وداعمة على حسن التعامل مع شتى المخاطر المحدقة بها.

وكذا بناء ثقافة قوية قائمة على مبدا الشعور بالخطر والاستعداد لمجابهته، مع تفعيل عنصر الاتصال كاحد الوسائل الرئيسية للربط بين مختلف الاطراف والمستويات.

ب- دراسة عبدلي لطيفة حول دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جملة تحديات و رهانات تتعدد في أشكالها و أنواعها و أبعادها ،بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تقضي عليها الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها.

تلعب النماذج الإدارية والأساليب الإحصائية و الرياضية التي يمكن إتباعها في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دورا كبيرا في مساعدة متخذ القرار فيها من خلال فهي تؤدي دور جد فعال في السيطرة على المخاطر والتقليل من حدتها . توفير الأرضية الصحيحة التي تمكنه من رسم الإستراتيجيات المستقبلية بكل ثقة وبالتالي

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- التعريف العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تعطى صورة أوضح لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي، قمنا بإعطاء تعريف لها في بعض والهيئات الدولية.

- منظمة العمل الدولية: تعرف المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا، ويحدد مبلغ لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، يزداد الى 5000 دولار في بعض الصناعات حيث يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار. (السيد، 2005، صفحة 56)

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مستقلة غير تابعة لمؤسسات أخرى حيث عدد العمال فيها محدود، وهذا العدد يختلف بين الدول فالغالبية منها أقل من 250 عامل مثل الاتحاد الأوروبي، لكن في بعض الدول يحددونه ب 200 عامل على الأكثر، والمؤسسات الصغيرة تشغل أقل من 50 عاملا والمصغرة أكثر من 10 عمال أو 5 في بعض الدول الأخرى.(OCDE, 2006, p. 06)

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف المنظمة الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 15 عامل وأقل من 19 عامل، والمتوسطة هي التي توظف من 20 إلى 99 عامل. (شعيب، 2008، صفحة 11)

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري:

لمواكبة التطورات الاقتصادية اعتمدت السلطات الجزائرية تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدارها لقانون 18/01 الصادر في 12-11-2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعرفها كما يلي: (والمتوسطة، 2001)

المؤسسة الصغيرة التي تشمل من 10 الى 49 عاملا على أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار وأن لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دج.

المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل من 50 الى 250 عاملا وتحقق رقم أعمال محصور بين 20 مليون و 2 مليار دج وأن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور ما بين 100 و 500 مليون دج.

ويمكن أن نلخص هذا في الجدول التالي:

جدول 1: يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون الى 2 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر 2001

2-2- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ونذكر منها ما يلي:

أ- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة، قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها ، من بين أهم هذه الأنواع:

- **المؤسسات العائلية**: تتميز بكون مكان إقامتها هو المنزل حيث تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية لسوق بكميات محدودة، أو تنتج أجزءا من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة وترتكز في بعض الفروع خاصة كالنسيج وتصنيع الجلود. (سليمان، 2007، صفحة 62)
- **المؤسسات التقليدية**: يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط معه في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجئ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية

ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة بكـــون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعيين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس مال ثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة و منتظمة،وطبقا لمقاييس صناعة حديثة وحسب الحاجات العصرية. وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.

ب– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

– المؤسسات غير المصنعية: تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي (بخلف، 2004، صفحة 21)، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للإستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفراديـــة أو بإشراك عدد من و المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا منتجات حسب احتياجات الزبائن.

– المؤسسات المصنعية :يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، والمصانع الكبيرة وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل والتعقيد في العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها. (بوزيدي، 2008-2009، الصفحات 50-53)

ج– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تنقسم المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

– مؤسسات إنتاج السلع الاســتهلاكية : يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع: (بلحمدي، 2005، صفحة 65)

المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج ، الورق ومنتجات ومشتقاته الخشب، ويعود التركيـــز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

يجمع هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:
تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك.، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم، ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي عليها وعلى منتجاتها عالي التي تعتبر ضرورية لمختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

– مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ الإنتاج إلى تكنولوجيا مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق.

د– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

– التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من الأشخاص، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من السلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

– المؤسسات العمومية:هي المؤسسات التابعة للقطاع العام تمتاز بإمكانيات مادية كبيرة تستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، كذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية. (بوزيدي، 2008-2009، الصفحات 53-54)

– المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ويمكن ادراجها اجمالا ضمن صنفين هما :

– المؤسسات الفردية:المؤسسات الفردية هي التي يقوم بها شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي والمنظم والمدير (حشيش، 1992، صفحة 129)، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها، وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط ومسؤولياته غير المحدودة. (علام، 2001، صفحة 99)

– الشركات : الشركة عقد بمقتضاها يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي بتقديم حصة من المال أو عمل، على أن يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري ، وقد وضع

المشرع شروط موضوعية عامة هي: الرضا، الأهلية، المحل،السبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة فتتمثل في: تعدد الشركاء، تقسيم الحصص، النية في المشاركة وتنقسم الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **شركات الأشخاص:** وهي امتداد للمؤسسة الفردية، وتقع ضمن ما يسمى بشركات الأشخاص وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على ألا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عن العشرين شخصا (الصخري، 2003، صفحة 27)وهي ثلاثة أنواع:
- **شركات التضامن:** تقوم من خلال عقد بين شخصيين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة ومن مزايا هذا النوع من المؤسسات أنه نتيجة للمسؤولية التضامنية للشركاء داخل وخارج المؤسسة ، تزداد ثقة المتعاملين بها ومن عيوبها قد يتحمل الشريك خسارة كبيرة تكون ناجمة عن أخطاء لم يساهم فيها .
- **شركات المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محددة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أ قيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.
- **شركات التوصية البسيطة:** هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من الناحية واحدة و هي أن هذه الشركة تضم نوعيين من الشركاء، شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم.
- **شركات ذات المسؤولية محدودة:** يقوم العديد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن
- **شركات الأموال:** وتتضمن ما يلي:

شركات المساهمة: يقسم رأس مال شركة مساهمة إلى حصص متساوية تسمى الأسهم تطرح في السوق لعملية الاكتتاب، بينما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين،ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصورة دورية على المساهمين. (بوزيدي، 2008-2009، الصفحات 49-55)

2-3- المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ- قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية والإدارية حيث يضطلع شخص واحد غالبا وهو مدير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجي بالكامل مثل الإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه أن يكون على دراية تلمة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات، فقد يكون على دراية لمشكلات الإنتاج، التسويق، او التمويل فقط. (عوض، 1993، صفحة 68)

بالاضافة لانخفاظ المستوى التعليمي و التدريبي للمديرين وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المديرين (76% من المديرين) لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف ان الإدارة (علم وفن وليس فن فقط). (الباقي، 2001، صفحة 103)

ب- ندرة العمالة المدربة: وتنقسم هذه المشكلة إلى قسمين:

-نقص العمالة المدربة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر على أدائها والتي تتسم بكثافة استخدامها لعنصر العمل، بما يضطر المؤسسة للقيام بمهام التدريب والتعلم داخلها وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة.

- سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الانتاج، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال، لما يترتب عليها التزامات مادية مرتفعة على طرفي العلاقة. (الاسرج، 2006، صفحة 33)

ج- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصير الأجل، لاسيما القروض، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة. (محفوظ، 2003، صفحة 217)

د- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

- **التحفيزات الضريبية:** ان الأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي. (شبابكي، 2007، صفحة 191)

- **التعريفة الجمركية:** فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن الرسوم اقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطية ثم السلع المعمرة، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلعا وسيطيا أو سلعا استهلاكية في مفهوم التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ- مشاكل التسويق والتصدير:صعوبة تسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق حيث تواجه هذه المؤسسات عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق، كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير، ذلك لان الاوضاع التمويلية، فضلا عن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير. (عوض، 1993، الصفحات 69-70)

و- شدة المنافسة: بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية من ناحية ثالثة. (السلمي، 1999، صفحة 22)

ز- إشكالية العقار الصناعي: خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب: نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانات المالية، بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية. (قريشي، 2005، صفحة 86)

ح- مشكلة النقد الأجنبي:غالبا ما تحدد الحكومات في بلاد العالم الثالث سعرا مرتفعا للنقد الأجنبي، ولكنها تمنح المؤسسات الكبيرة أسعارا متميزة، وتحرم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس المزايا، لأنها لا تكون مؤهلة للحصول على النقد بالأسعار المتميزة أو وجودها، وعلى أية حال فالمؤسسات الكبيرة عادة ما تستورد معدات أكثر نسبيا، ومن ثم تحقق لها منافع أكبر مما تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (سبنسر، 1998، صفحة 117)

3- إدارة المخاطر

يتعرض الاقتصاد منذ القدم للعديد من الأخطار التي يترتب على تحققها خسارة مالية أو معنوية، وتختلف من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسارة المترتبة على تحققها، من هنا يظهر دور إدارة المخاطر التي تهدف إلى تغطيتها بأقل تكلفة ممكنة، ومحاولة الحد منها.

3-1 مفهوم المخاطر:

يعرف الخطر على أنه حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها،إذ أن حالة عدم التأكد هذه تشترط ضرورة قياسها ولكن ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لأن المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية مبنية على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها بالأساليب الكمية ,لو أن ذلك لا يمنع ترجمتها إلى صورة رقمية يمكن قياسها. (لطيفة، 2011-2012، صفحة 5)

2-3 انواع المخاطر في المؤسسات الاقتصادية:

- **مخاطر الائتمان**

هناك العديد من الشركات تقوم ببيع البضاعة لعملائها بنظام الأجل من خلال أنها تمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن مشترياتهم من الشركة وبالتالي ينتج عنها ذمم مدينة في ميزانية الشركة وهى عبارة عن مبيعات أجله لم يتم تحصيلها

وقيام الشركة بمنح عملائها فترة من الزمن لسداد ثمن المبيعات يعتبر عملية ائتمانية لانه الاصل ان يتم التبادل مقابل نقد والائتمان التجاري يخضع لمجموعة من الشروط والمتطلبات من خلال ما يسمى بالسياسة الائتمانية للشركة والائتمان التجاري يعرض الشركة لمخاطر كبيرة تعرف بمخاطر الائتمان وهى المخاطر التى تتعلق بعدم قدرة العملاء على سداد قيمة البضاعة وقد يكون عدم القدرة على السداد متعلق بأحوال العميل واوضاع الصناعة أو بالظروف الاقتصادية العامة ولذلك لابد للشركة ان تقوم بإجراء تقييم وتحليل ائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان ومعرفة قدرتهم على السداد من عدمه

- **مخاطر سعر الفائدة:**

تتعامل الشركات بأدوات دين مختلفة مما قد يعرضها لمخاطر تقلبات في أسعار الفائدة والشركة قد تقوم بالحصول على قرض بنكى او قد تقوم بإصدار سندات للحصول على الاموال وفى حالة اذا كانت الفائدة على القروض او السندات ثابتة فقد تتعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة بمعنى أنه إذا انخفضت أسعار الفائدة في السوق لمستويات أقل من التى على القرض أو السند فمثلا لو أصدرت الشرطة سندات بسعر فائدة 10% لمدة 10 سنوات فإنها ملزمة بدفع هذه الفائدة على السند طوال فترة قرض السندات وفى حالة انخفاض أسعار الفوائد على السندات في السوق وبلغت أسعار الفائدة على السندات مثلا 8% فان الشركة فى هذه الحالة لا تستطيع الشركة أن تخفض فوائد السندات ولكن لابد لها من دفع فائدة 10% وبالتالى هى فى هذه الحالة تدفع فائدة أعلى بنسبة 2% عن الفوائد الموجودة في السوق وكذلك فإن اقتراض الشركة من البنوك على أساس فائدة متغيرة قد يحمل الشركة مخاطرة كبيرة فى حالة ارتفعت الفائدة فى السوق لان هذا سيؤدى لرفع فائدة القرض على الشركة.

- **المخاطر التشغيلية:**

وهى المخاطر التى تتعلق بالعملية الإنتاجية والتشغيلية للشركة بما في ذلك العاملين والآلات والمعدات ومخاطر التشغيل تشير إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بشكل كبير وبالتالى تتسبب فى انخفاض ارباح الشركة والتاثير على قيمتها وأيضا هناك مخاطر الحوادث التي تحدث للعاملين وايضا فى حالات حدوث عطل فى الآلات مما يؤدى لتوقف خطوط الإنتاج

- **المخاطر التشريعية والقانونية:**

تنشأ المخاطر القانونية من البيئة التشريعية والقانونية التي تعمل الشركة فى إطارها فمثلا التشريعات الخاصة بسوق رأس المال يمكن أن تنعكس سلبيا على أسهم الشركة وايضا تغير قوانين الاستثمار في الدولة يمكن أن يكون لها أثرها على الشركة وايضا تغيير القوانين الخاصة بالضرائب كل هذا يمكن أن ينعكس سلبيا على الشركة

- **مخاطر سعر الصرف:**

الشركة عندما يكون لديها تعاملات بيع وشراء فى عدة دول فإنها قد تواجه مخاطر تتعلق بسعر الصرف وخصوصا اذا كانت التعاملات بالاجل والسداد سوف يتم فى فترات مستقبلية وبالتالي احتمال تعرضها لمخاطر التقلب في أسعار الصرف وتنشأ مخاطر سعر الصرف في حالة انه الشركة سوف تقوم بالسداد بالعملة الاجنبية فى المستقبل فاذا ارتفع سعر الصرف بالعمل الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية وبالتالى حينها الشركة ستكون بحاجة لمبلغ اكبر من العملة المحلية للحصول على نفس كمية العمل الأجنبية المطلوبة

- **مخاطر الإفلاس:**

وهذه المخاطر تتولد نتيجة عدم قدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها المستحقة فى مواعيدها وذلك نتيجة عدم توفر سيولة كافية وترتبط مخاطر الإفلاس بمجموعة من العوامل والمتغيرات مثل مدى قدرة الشركة على إدارة رأس المال العامل بشكل جيد بحيث أن السيولة تكون في وضع جيد وايضا قدرة الشركة على توفير السيولة ومدى ارتباط السيولة بمصادر التمويل المختلفة بحيث تتوافر السيولة فى الأوقات التى تحتاجها الشركة

- **مخاطر السوق او الاسعار:**

وهى المخاطر التى تنتج عن التقلب في أسعار السلع فمثلا ارتفاع أسعار المواد الخام يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج على الشركة وهذا يودى الى تقليل هامش الربح وفى حالة قيام الشركة بزيادة أسعار منتجاتها لتغطية الزيادة فى التكاليف وهذا سوف ينعكس على حجم المبيعات وذلك لوجود علاقة عكسية بين السعر وحجم الطلب

- **مخاطر السيولة:**

وهي السهولة والسرعة فى تحويل الاستثمارات فى الأوراق المالية الى نقدية جاهزة دون أن تتحمل الشركة خسائر كبيرة وإذا طالت فترة بيع الاستثمارات او اذكان البيع الفورى يتضمن خسائر كبيرة فإن ذلك يعنى تدنى سيولة هذه الاستثمارات.

إن القرارات المالية التي تتخذها الإدارة مرتبطة بمستويات مختلفة من المخاطر و ايضا العوائد المتوقعة وايضا الاستثمارات المتاحة أمام الشركات تختلف درجة مخاطرها وبالتالى الأرباح والعوائد تكون مختلفة ايضا وبالتالي يكون دور الإدارة المالية هو الموازنة بين العائد وبين مخاطر الاستثمار بحيث يتم اختيار الاستثمار الذي يحقق درجة مخاطرة قليلة وعائد أكبر

وتختلف درجة تقبل المخاطرة من قبل الشركات لانه هناك شركات تفضل الدخول في مخاطرة كبيره لتحقيق عائد كبير وهناك شركات تفضل الدخول فى استثمارات ذات درجة مخاطرة منخفضة مع تحقيق عائد جيد يناسب هذه المخاطرة وعند الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة أمام الشركة يتم اختيار الاستثمارات ذات العائد الأكبر فى حالة تساوى المخاطر ويتم اختيار الاستثمارات الأقل مخاطرة عند تساوى العوائد(linkedin, 2021)

3-3- مفهوم إدارة المخاطر: تعددت وتنوعت التعاريف التي تهتم بموضوع إدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول: إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها في حدودها الدنيا. (عنانزة، 2013، صفحة 7)

التعريف الثاني: يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر. (سلام، 2009، صفحة 41)

التعريف الثالث: إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف. (موسى، 2012، صفحة 26)

3-4 خطوات إدارة المخاطر: مكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال المرور بالخطوات التالية:

أ- تحديد الأهداف: إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المنشأة من برامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر، وتعتبر هذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

ب– اكتشاف وتحديد المخاطر: حيث تقوم إدارة المخاطر بالمنشأة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من إنتاج وتخزين وتسويق وشراء وبيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المنشاة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين.

ج– تقييم المخاطر وتصنيفها: على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوع المخاطر (معدل تكرار المخاطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، وبذلك يتوجب على القائمين تصميم برامج إدارة المخاطر وضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة.

د– دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر: بعد أن يتم تحديد المخاطر واكتشافها ثم تقييم وقياس هذه المخاطر، تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث يقوم مدير إدارة المخاطر بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المنشأة. (بكر، 2009، الصفحات 56-60)

هـ– تحديد البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: تتجسد هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي يتم بها التعامل مع المخاطر، وهذه التقنيات تتمثل في:

– تفادي المخاطرة: أي التخلي عن القيام بأي عمل يتسبب في نشو المخاطر و الاقتصار فقط على اختيار المشاريع التي تنطوي على مخاطر أقل.

– الخفض أو التقليل: ويمكن التقليل منها بطريقتين:

الأولى: من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها بالاعتماد على برامج السلامة وتدابير منع الخسارة.

الثانية: تكون من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن التوصل لتقديرات أدق للخسائر المستقبلية.

– الاحتفاظ بالمخاطرة: يعتبر الاحتفاظ الأسلوب الأكثر شيوعا والأفضل للتعامل مع المخاطرة.

– تحويل المخاطرة، معناه نقل المخاطرة من شخص لخص آخر أكثر استعدادا لتحمل المخاطرة.

و– تنفيذ القرار: إن قرار الاحتفاظ بالمخاطرة ينفذ إذا كانت تلك المخاطر تنطوي على خسائر معينة صغيرة نسبيا يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه، أما إذا كان القرار هو استخدام منع الخسارة للتعامل مع مخاطر معينة في هذه الحالة يجب تصميم برنامج مناسب لمنع الخسارة، ويجب أن يعقب قرار تحويل المخاطرة اختيار شركة التأمين وعقد مفاوضات للتعاقد.

ز- التقييم والمراجعة: تعتبر عملية التقييم والمراجعة عملية هامة يجب إدراجها في البرنامج وهذا لسببين هما:

- السبب الأول: هو أن المخاطر تتغير ولذلك فإن التقنيات التي تم استخدامها للتعامل مع المخاطر في العام الماضي قد لا تكون مثلى هذا العام.

- السبب الثاني: فهو إجراء التقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر يسمح لمدير المخاطر مراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف. (حورية، 2013-2014، الصفحات 47-48)

3-5- فوائد إدارة المخاطر

تتحقق الفوائد من إدارة المخاطر شريطة أن يكون هناك نهج ذا فعالية من جانب التخطيط والتنفيذ وفقا لثقافة معينة للمنظمة، وعلى أن تتضمن: (الجمال، 2010، الصفحات 35-36)

- التوعية من المخاطر ذات الدرجة الكبيرة، مما يساعد على التخطيط الفعال للموارد.
- خطة عمل لإدارة فعالة للمخاطرة الكبيرة.
- تقدير المسؤولية والمساءلة.
- المساعدة على تحقيق الإستراتيجية وتخطيط الأعمال.
- تعزيز التركيز على المراجعة الداخلية، وتقييم الاحتياجات والتخطيط.
- حل المشاكل في وقت مبكر مما يجعل تكلفة التعامل مع المخاطر أقل.
- إعداد خطط الطوارئ.
- تجنب عدم الوفاء بالمواعيد المحددة، وتحسين القدرة على التنبؤ.
- تقليل التكاليف الناجمة عن الأحداث المدمرة ومنع التجاوزات في الميزانية.
- الحفاظ على الإدارة العليا وأعضاء المجلس من الوقوع تحت طائلة المسائلة القانونية.
- القدرة على الاستمرار في التشغيل باستمرار مع توافر التراخيص الخاضعة للمراقبة.
- تجنب الوقوع في الغرامات على الشركات نتيجة عدم الامتثال للأنظمة والتشريعات.
- تحسين قيمة الأسهم والثقة في المشاريع ونظرا لمردود ذلك في أوقات الأزمات.
- الحد من التكلفة التشغيلية من خلال خفض الخسائر وتحسين كفاءة العمليات التنفيذية.
- التنبؤ الأكثر موثوقية لخطط العمل الجديدة، استنادا إلى المعلومات الأكثر دقة الخاصة بإدارة المخاطر.
- تحسين أداء الأعمال نتيجة التدابير المتخذة من خلال العمل بالتوصيات والتعديلات.

– الميزة التنافسية من خلال تحسين ودعم اتخاذ القرار استنادا إلى المعلومات الأكثر دقة والخاصة بإدارة المخاطر.

4– دراسة حالة مؤسسة

4–1– مناهج وادوات الدراسة:

أ– منهجية البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى استمارة استبيان التي قاما بإعدادها وتطويرها للحصول على المعلومات المطلوبة، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS النسخة 20.

ب– مصادر جمع المعلومات والبيانات

تم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والتقارير ، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في أفراد عينة الدراسة وإجابتهم على أسئلة الاستبيان.

ج– مجتمع و عينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر عينة البحث، وهذه الأخيرة تتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

وفي دراستنا هذه عينة البحث تشمل 30 موظف من موظفي شركة agglolux . حيث وزع عليهم 30 استبيان وقد تم استرجاعها كاملة بنسبة 100% .

د– أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ومن ثم تفريغها باستخدام برنامج SPSS

وقد اعتمدنا في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال.

كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس الاستمارة حسب الجدول التالي:

الجدول 02 : درجات مقياس ليكارت

الاستجابة	أتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

4–2– عرض وتحليل الدراسة

أ– تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

من أجل الدراسة الشاملة للعينة موضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة من خلال العناصر التي يبينها الجدول رقم (03) والمتعلقة بالخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة كما يلي:

الجدول 03: الخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة%
الجنس	أنثى	11	36.66
	ذكر	19	63.34
المجموع		30	100
العمر	أقل من 25	2	6.66
	من 25 إلى 35	12	40
	من 36 إلى 45	10	33.34
	أكثر من 45 سنة	6	20
المجموع		30	100
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي فأقل	0	0
	تقني سامي	9	30
	ليسانس	14	46.66
	ماجستير	3	10
	دكتوراه	0	0
	مهندس دولة	4	13.34
المجموع		30	100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	8	26.66
	محاسبة	10	33.34
	تسويق	7	23.34
	أخرى	5	16.66
المجموع		30	100
عدد سنوات الخدمة	أقل من عشر سنوات	30	100
	10-15سنة	0	0
	16-20 سنة	0	0
	أكثر من 20 سنة	0	0
المجموع		30	1000
الدرجة الوظيفية	عضو مجلس إدارة	1	3.33
	مدير تنفيذي	0	0
	رئيس مصلحة	1	3.33

	موظف	20	66.67
	أخرى	8	26.67
المجموع		30	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وسوف يتم تفسير نتائجها تبعا على النحو التالي:

–الجنس: من خلال البيانات نلاحظ أن نسبة الذكور 63.34% وهي اكبر من نسبة الإناث التي كانت 36.33 % أي أن الفارق ليس كبير جدا.

– العمر: الفئة العمرية الشائعة ما بين أفراد عينة الدراسة هي فئة ما بين 25–35 سنة إذ مثلوا ما نسبته 40% أما الفئة ما بين 36–45 سنة فمثلت نسبة 33.34% أما فئة الأكبر من 45 سنة فمثلت 20% بينما فئة اقل من 25 سنة فمثلت 6.66% مما يدل على هيمنة العناصر الشابة ذات الخبرة في الشركة وهي الفئة القادرة على التأقلم مع التطورات والتفاعل مع المتغيرات المستمرة ولها القدرة على التعلم والعطاء لسنوات أكثر.

–المستوى التعليمي: ونلاحظ أن درجة الليسانس هي السائدة بين أفراد العينة، إذ مثلوا ما نسبته 46.66% من إجمالي أفراد العينة وان ما نسبته 30%حاصلين على درجة تقني سامي و أن ما نسبته 13.34% حاصلين على درجة مهندس دولة في حين أن ما نسبته 10% فقط متحصلين على الماجستير بينما تنعدم درجة الدكتوراه داخل الشركة.

–التخصص العلمي: التخصصات العلمية الشائعة في الشركة هي تخصص المحاسبة بنسبة 33.34% يليها تخصص إدارة أعمال بنسبة 26.66% ، تخصص تسويق بنسبة 23.34 %وفي الأخير التخصصات الأخرى بنسبة 16.66%.

– عدد سنوات الخدمة: أن اغلب موظفي الشركة هم من فئة عدد سنوات الخدمة أقل من 10 سنوات لان المؤسسة حديثة العهد.

– الدرجة الوظيفية: الفئة السائدة هي فئة الموظفين بنسبة 66.67% تليها المهن الأخرى بـ 26.67% بينما تتساوى فئة رؤساء المصالح والمدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة بنسبة 3.33 %.

ب– تحليل بيانات الدراسة

✓ **ثبات الاستبيان:**

تم تقدير ثبات الاستبانة على العينة الاختيارية باستخدام معامل الفاكرونباخ وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ إذا بلغت 60% فأكثر أما إذا كانت اقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة.

جدول 04: نتيجة اختبار معامل الفاكرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.609	13

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS الإصدار 20.

يبين الجدول رقم (04) أن نسبة معامل الفاكرونباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان وعدد مفرداته (13) بالنسبة للمحورين الأول والثاني والثالث تقدر بـ: 60.9% وهي نسبة تتعدى 60% أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية.

✓ **نتائج تحليل محاور الاستبيان:**

من أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة فقد تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

حساب المدى:وهو عبارة عن اكبر قيمة– اصغر قيمة في مقياس ليكرت أي 5-1=4

ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى/ عدد الفئات أي 5/4=0.8

وعليه فان فئات المقياس تكون على النحو التالي:

1- فئة غير موافق بشدة تتراوح درجتها بين 1-1.80 وتدل على درجة ضعيفة جدا.

2- فئة غير موافق تتراوح درجتها بين 1,81- 2,60 وتدل على درجة ضعيفة.

3-فئة محايد تتراوح درجتها بين 2,61 - 3,40 وتدل على درجة متوسطة.

4-فئة موافق، تتراوح درجتها بين 3,41– 4,20 وتدل على درجة مرتفعة.

5-فئة موافق بشدة، تتراوح درجتها بين 4,21 – 5 وتدل على درجة مرتفعة جدا.

➢ **الفرضية الأولى:**

الجدول 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
كلمة "خطر يهدد مؤسستكم" متداولة داخل مؤسستكم	4.67	0.479	مرتفعة جدا	1
يتم إجراء دراسات في المؤسسة لتحديد أنواع مخاطر.	4.40	1.003	مرتفعة جدا	2
لدى المؤسسة هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر.	4.20	0.805	مرتفعة	4
هناك معلومات خارجية تساعد المؤسسة في تحديد المخاطر	4.00	1.017	مرتفعة	5
تؤثر المخاطر فعلا في النشاط الذي تمارسه المؤسسة	4.30	0.794	مرتفعة جدا	3
المتوسط العام	4.31	0.660	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.31)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.660). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.67) على الفقرة (1) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أن "كلمة "خطر يهدد مؤسستكم" متداولة داخل مؤسستكم ". أما الفقرة (4) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها(4.00) وتنص هذه الفقرة على أن " هناك معلومات خارجية تساعد المؤسسة في تحديد المخاطر." وتدعم هذه النتائج رفض الفرضية H_0.وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت(t) و الجدول رقم (05) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول (6): نتائج اختبار t للفرضية الاولى

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المخاطر التي تهدد المؤسسة	9.483	29	0.000	.90333	.7085	1.0982

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (6) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (9.483) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.042)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لإدارة المخاطر "وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وهي أقل من 5%.

- **الفرضية الثانية:**

جدول 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
توجد بمؤسستكم إدارة خاصة بإدارة المخاطر	4.33	0.626	مرتفعة جدا	2
ادارة مخاطر المؤسسة على استعداد لمواجهة المخاطر	4.23	0.504	مرتفعة جدا	3
البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر	4.13	1.008	مرتفعة	4
تحظت الإدارة من قبل بعض المخاطر بشكل جيد	4.43	0.626	مرتفعة جدا	1
المتوسط العام	4.28	0.691	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.43)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.691). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.43) على الفقرة (4) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص الفقرة (4)على أنه " تخطت الإدارة من قبل بعض المخاطر بشكل جيد ".أما الفقرة (3) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها(4.13) وتنص هذه الفقرة على أن" البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر". والتي تشير هذه النتائج إلى دعم رفض الفرضية H_0. وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت(t) والجدول رقم (08) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول08: نتائج اختبار t للفرضية الثانية

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig.	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
إدارة المخاطر داخل المؤسسة	10.033	29	.000	.87333	.6953	1.0514

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تبين من البيانات الواردة بالجدول (8) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (10.033)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.042) وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه تركز ادارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرتها على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته ، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig)البالغة صفراً وأقل من 5% .

- **الفرضية الثالثة:**

جدول 09: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
المؤسسة بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر	4.40	0.675	مرتفعة جدا	2
تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها.	4.47	0.571	مرتفعة جدا	1
تستخدم المؤسسة طرق تكنولوجية متطورة في التعامل مع المخاطر.	4.37	1.066	مرتفعة جدا	3
تقوم مؤسستكم بتكوين الموظفين على سبل التعامل مع المخاطر المختلفة.	4.30	0.988	مرتفعة جدا	4
المتوسط العام	4.38	0.825	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.38)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.825). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.47) على الفقرة (2) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أنه تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها. أما الفقرة(4) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها(4.30) وتنص هذه الفقرة على أنه تقوم مؤسستكم بتكوين الموظفين على سبل التعامل مع المخاطر المختلفة. وطبقاً لهذا النتائج فإنها تدعم رفض الفرضيةH_0 وما يؤكد هذه النتيجة اختبارستودنت(t) و الجدول رقم (10) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول 10: نتائج اختبار t للفرضية الثالثة

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig.	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
دور إدارة المخاطر داخل المؤسسة	11.290	29	.000	.97333	.7970	1.1497

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (10) أن قيمtالمحسوبة لهذه الفرضية بلغت (11.290)، وأن هذه القيمة أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.042). وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه وطبقاً لذلك يتم رفض فرض العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على انه هناك قواعد عامة يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراستها لتحديد المخاطر ومحاولة تجنبها،وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig)والبالغة صفراً حيث إنها أقل من 5% .

من خلال تحليل نتائج الاستبيان ومن خلال الاستقراء العام للفرضيات نلاحظ أنها محققة على مستوى الفرضيات الثلاث، وذلك على مستوى شركة agglolluxe، وهذا ما يؤكد أن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

5- الخاتمة:

إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المؤسسات، و كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية.

ومن هذا المنطلق تطرقنا في هذه الدراسة أهمية ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرقنا إلى المؤسسات الصغيرة المتوسطة ثم إلى إدارة المخاطر ثم تطرقنا في الجانب التطبيقي إلى دراسة حالة من خلال توزيع استمارة استبيان على الموظفين في المؤسسة، حيث من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– فرضت الأوضاع والتغيرات البيئية المختلفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة وضع وإعداد خطة لإدارة المخاطر قائمة على التوقع والتنبؤ الجيد بالخطر، تحديد نوع وطبيعة الخطر، تقييم الخطر، التحليل والسيطرة عليه، المعالجة والرقابة، وفق هذه المراحل يمكن أن نقول أن المخاطر قد أديرت بطريقة علمية ومنهجية، تكفل للمؤسسة قوة تحكم عالية في المخاطر التي تعترضها

التوصيات والاقتراحات:

- ينبغي على الشركة ضرورة تفعيل دور التكوين والتدريب في مجال ادارة المخاطر لكي يكون الافراد اكثر استعدادية وقابلية لمواجهة اي ظروف تحفها مخاطر مختلفة قد تعصف باستقرار المؤسسة.
- بناء مخطط عمل مسبق يضم مختلف المخاطر التي قد تعترض الشركة وكذا المراحل الكفيلة بمعالجتها، اي ان يكون هناك دليل ترجع اليه الشركة حين تعرضها للمخاطر.

6– قائمة المراجع:

– عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 129.

–– سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2001، ص 99.

– عمر الصخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2003، ص 27.

–– فتحي السيد أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 56.

– صفوة عبد السلم عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 68.

– صلاح الدين عبد الباقي، قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 103.

–علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 22 .

– جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 117.

– أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص41.

– شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص26.
– عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إداة الخطر والتأمين، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص ص 56- 60.
– طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطرة، مطابع الشرطة، بدون ذكر المدينة، 2010، ص ص 35- 36.
– أتشي شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 11.
– جمال الدين سلامة، دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 62 .
– عثمان يخلف، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 21 .
– يزيد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر،2008-2009، ص، ص 50،53 .
– سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2005، ص 65.
– زيد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص، ص 49-55
– يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 86.
– قبايلي حورية، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر—دراسة حالة بنك التنمية المحلية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص ص 47-48.
– حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مطابع الأهرام، العدد، 299، مصر، 2006، ص 33.
– جبار محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الانسانية، العدد 05، جامعة بسكرة، 2003، ص 217
سعدان شبابكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007، ص 191 .
– عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة المثنى الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 06، العراق، 2013، ص 7.
– القانون 18/01 من القانون التوجيهي الصادر في 2001/11/12 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

OCDE, Respectives de l'OSDE sur les PME, édition OCDE, 2000, p6.

– الملاحق

1-7 استمارة استبيان

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة في البحث، ويهدف إلى دراسة آراء السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين في أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نرجو منكم التكرم بالإجابة على الاستبيان المرفق وذلك لإعداد بحث علمي تحت عنوان: **أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وذلك بوضع إشارة (×) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، أوجه عنايتكم إلى الالتزام بمبادئ السرية والأمانة العلمية بما يكفل عدم الكشف عن أرائكم المسجلة واستخدامها حصرًا في نطاق البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الشكر والتقدير

المحور الأول: البيانات الشخصية

– الجنس: 1

ذكر ☐ أنثى ☐

–العمر:2

أقل من 25سنة ☐ من 25 إلى35 سنة ☐ من36 إلى 45 سنة ☐ من45سنة ☐

3– المستوى التعليمي:

تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ مهندس دولة ☐

4– التخصص العلمي:

إدارة أعمال ☐ محاسبة ☐ تسويق ☐ أخرى ☐

5– عدد سنوات الخدمة:

أقل من عشر سنوات ☐ 10-15سنة ☐ 16-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

6– الدرجة الوظيفية:

عضو مجلس إدارة ☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس ☐ أخرى ☐

المحور الثاني: المخاطر التي تهدد المؤسسة

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
01	كلمة "خطر يهدد مؤسستكم" متداولة داخل مؤسستكم					
02	يتم إجراء دراسات في المؤسسة لتحديد أنواع مخاطر.					
03	لدى المؤسسة هيئة تقوم بتقدير وتحليل المخاطر.					
04	هناك معلومات خارجية تساعد المؤسسة في تحديد المخاطر					

05	تؤثر المخاطر فعلا في النشاط الذي تمارسه المؤسسة					

المحور الثالث: إدارة المخاطر داخل المؤسسة .

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفـــق تماما
01	توجد بمؤسستكم إدارة خاصة بإدارة المخاطر					
02	هل ادارة مخاطر المؤسسة على استعداد لمواجهة المخاطر					
03	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تشكل مصدر للخطر					
04	تحظت الإدارة من قبل بعض المخاطر بشكل جيد					

المحور الرابع: دور إدارة المخاطر داخل المؤسسة.

الرقم	الفقرة	المقياس				
		أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفـــق تماما
01	المؤسسة بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر					
02	تستخدم مؤسستكم طرق كمية إحصائية في اكتشاف المخاطر قبل وقوعها.					
03	تستخدم المؤسسة طرق تكنولوجية متطورة في التعامل مع المخاطر.					
04	تقوم مؤسستكم بتكوين الموظفين على سبل التعامل مع المخاطر المختلفة.					

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص78-95

أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر

The Impact of Knowledge Management in Enhancing Organizational Performance in the Economic Institutions:Algeria Telecom, Tebessa as a Case Study

صورية بوطرفة *
Soraya boutarfa
جامعة العربي التبسي تبسة – الجزائر
Soraya.boutarfa@univ-tebessa.dz

نجوى نصرة
Nadjoua nousra
جامعة العربي التبسي تبسة – الجزار
Nadjoua.nousra@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/23 *تاريخ القبول: 2021/11/30* *تاريخ النشر: 2021/12/31*

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مفهوم إدارة المعرفة وأهم متطلباتها وكذا نماذجها، إضافة إلى توضيح مفهوم الأداء التنظيمي، أهدافه، وأهم محدداته. وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عمال مؤسسة إتصالات الجزائر فرع تبسة كمجتمع دراسة، ومن أهم النتائج المتحصل عليها بعد تحليل الإستبيان بالإعتماد على برنامج SPSS 22 هي أن تبني المؤسسة اقتصادية لإدارة المعرفة يؤثر بشكل كبير مباشر في أداء موظفيها .

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، الأداء التنظيمي، المؤسسة الاقتصادية.

تصنيف JEL: E29 ، D23 ، D83

Abstract :

This study aims to highlight knowledge management's impact in enhancing organizational performance in the economic institutions. This is through focusing on knowledge management's concept and its most important requirements as well as its models, in addition to clarifying the organizational performance's concept, its objectives, and its most important determinants. To answer the study's questions and test its hypotheses, the descriptive analytical method is adopted, and Algeria Telecom Corporation's workers, in Tebessa, were selected as a study community. One of the most important results obtained after analyzing the questionnaire using SPSS22 program is that the economic institution's adoption of knowledge management significantly and directly affects its employees' performance.

Keywords: knowledge management, organizational performance, economic institution.

JEL classificationcodes: D83 ، D23 ، E29

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عند الحديث عن إدارة المعرفة فالأمر يتعلق بعقل الإنسان وقدراته الذهنية والفكرية والإبداع، وتلعب إدارة المعرفة دورا فعالا في بناء المنظمات كونها تؤثر في أبعاد مختلفة كالمنتجات والعمليات وكذلك الإبداع والابتكار، أما الأداء التنظيمي فيعتبر من أهم المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة في المنظمات لما يحظى به من مكانة متميزة في بيئة الأعمال، لكونه وسيلة لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المرغوبة، لهذا تسعى جميع المنظمات لتحسين أدائها من خلال القيام بعملية تقييم له من أجل معرفة الانحرافات الموجودة ومعالجتها بإيجاد القرارات الصحيحة.

ويشهد العالم اليوم مجموعة من التحولات والتغيرات التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية، حيث ان هذه الأخيرة تتعرض إلى ضغوط متنامية من أجل تحسين نوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، ولأن هذه الأهداف لا تتحقق إلا بالمعرفة، أصبحت هذه المؤسسات تفكر بصيغة جديدة لإدارة المعرفة، من خلال بناء قاعدة معرفية في المؤسسة، وقد وقع اختيار البحث على مؤسسة اتصالات الجزائر لإجراء الدراسة الميدانية واختبار المعلومات النظرية.

1.1 الإشكالية

ولدراسة هذا الموضوع وإبراز أهمية إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي لدى إتصالات الجزائر –تبسة– تم طرح الإشكالية التالية: **ما هو أثر إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟**

2.1 الفرضيات

– الفرضية الرئيسية: تساهم إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ؛

– الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لإدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ؛

– الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

3.1 أهداف البحث : يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تحديد كيفية مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي؛

– التعرف على واقع إدارة المعرفة في مؤسسة إتصالات الجزائر؛

– التعرف على مستوى الأداء التنظيمي في المنظمة المبحوثة.

4.1 منهجية البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة النظرية والتي يتم فيها وصف المفاهيم العامة للمتغيرين، كما تم الإعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال استمارة الاستبيان التي تم توزيعها لإستقصاء أراء الموظفين عن إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي.

5.1 الدراسات السابقة

– دراسة سليمان الفارس بعنوان: دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات دراسة ميدانية على شركات الصناعات التحويلية الخاصة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في تحسين ورفع كفاءة العاملين، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث وزع 180 إستمارة بواقع 18 لكل شركة، إستعاد منها 152، واستبعد 08، وبلغ عدد الإستمارات التي حللت 144 إستمارة، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين إدارة المعرفة وأداء المنظمات، كما يوجد تحسن ملحوظ في محور العمليات الداخلية وإعتماد المؤسسة على السجلات والحواسيب بغض النظر عن خزن المعرفة الضمنية؛

-Chigada and others, knowledge Management practices at selected banks in south-Africa, journal of information management, vol 17, N 01, January (2017).

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على ممارسة اداره المعرفة في بعض من بنوك جنوب إفريقيا، حيث تم جمع البيانات الكمية والنوعية لهذه الدراسة بإستخدام الاستبيان، المقابلة ووزعت الاستبيانات على مجموعة من المديرين المتوسطين وكبار المديرين،كما استخدم للتحليل (Monky , Microsoft Excle 2010) ومنه أثبتت الدراسة وجود أنشطة إدارة المعرفة داخل البنوك محل الدراسة، إلا أن مفهوم إدارة المعرفة يبقى مبهما مما يعيق تنفيذها بالمنظمة.

2. الإطار المفاهيمي حول إدارة المعرفة.

1.2. مفهوم إدارة المعرفة.

قبل التطرق لإدارة المعرفة أولا يجب تعريف المعرفة كمصطلح، حيث تعرف على أنها حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، حيث يتلقى الفرد المعلومات ويمثلها في عقله ويستنبط ويستقرئ منها (ابراهيم ، 2007، صفحة 23)،

أما إدارة المعرفة فهي حقل علمي يهتم بضمان مداخل التي توصل المعلومات وتوفر الأمان والسرية للمعلومات ونقل المعلومات وايصالها إلى من يحتاجها وخزنها واسترجاعها عند الطلب (عبد اللطيف ، 2007، صفحة 20)، وأيضا هي عملية الانتقال المعقدة من الإقتصاد الصناعي إلى الإقتصاد القائم على المعرفة، ومهندس الكفاءة الصناعية إلى عمال ومهني المعرفة وعلى نطاق واسع، بعد الانتقال وخاصة في الدول المتقدمة إلى مجتمع المعرفة (نجم، 2009، صفحة 13)، ومن خلال ما سبق تعرف إدارة المعرفة على أنها الإطار العلمي الذي يهتم بتوليد وتصنيف وإسترجاع المعرفة حيث تكمن أهمية إدارة المعرفة في كونها تساعد على تحقيق جملة من النقاط أهمها ما يلي: (محمد ، 2013، الصفحات 110-111)

- إستثمار رأس المال الفكري: اذ اصبحت قيمتها تتأثر بشدة بقيمة رأس مالها الفكري؛
- تعزيز القدرات والكفاءات الجوهرية في المنظمة؛
- تخفيض التكاليف، ورفع موجودات المنظمة الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة؛
- تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى؛
- الارتقاء بمستوى رأس المال الإنساني، وذلك بتشجيعه على التعلم؛
- تشجيع التغيير التنظيمي الهادف وإعادة هندسة الأعمال بما يحقق أهداف المنظمة؛

2.2 متطلبات إدارة المعرفة

لبناء نظام إدارة المعرفة لابد أن تتوفر المتطلبات الأساسية لذلك والمتمثل في ما يلي: (نعيم ، 2009، صفحة 92)

أ. توفير البنية التحتية اللازمة: والمتمثلة بالتقنية (التكنولوجيا) اللازمة لذلك والتي قوامها الحاسوب الآلي والبرمجيات الخاصة بذلك مثل: البرمجيات ومحركات البحث الإلكتروني وكافة الامور ذات العلاقة، وهذه تشير بطريقة أو أخرى إلى تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات؛

ب. توفير الموارد البشرية اللازمة: حيث تعتبر من أهم متطلبات إدارة المعرفة وعليها يتوقف نجاح إدارة المعرفة في تحقيق أهدافها، وهم ما يعرفون بأفراد المعرفة التي تقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالنشاطات اللازمة لتوليد المعرفة حفظها وتوزيعها بالإضافة إلى القيام بالبرمجيات اللازمة ذات العلاقة؛

ج. الهيكل التنظيمي: اذ يعد من المتطلبات الأساسية لنجاح أي عمل بما يحتويه من مفردات قد تقيد الحرية بالعمل وإطلاق الإبداعات الكامنة لدى الموظفين، لذا لا بد من هيكل تنظيمي يتصف بالمرونة ليستطيع أفراد المعرفة من إطلاق إبداعاتهم والعمل بحرية لاكتشاف وتوليد المعرفة؛

د. العامل الثقافي: حيث يعتبر مهم في إدارة المعرفة عن طريق خلق ثقافة إيجابية داعمة للمعرفة وإنتاج وتقاسم المعرفة وتأسيس المجتمع على أساس المشاركة بالمعرفة والخبرات الشخصية وبناء شبكات فعالة في العلاقات بين الأفراد وتأسيس ثقافة مجتمعية وتنظيمية داعمة للمعرفة.

3.2. نماذج إدارة المعرفة

قد حاول الفلاسفة وعلماء النفس شرح وتفسير كيف يفكر الأفراد، وكيف يعملون وكذلك الكيفية التي يقومون من خلالها بتنظيم المعرفة التي يتملكونها، ومن أجل ايصال فكرتهم، وشرح ما يلاحظونه، قام هؤلاء الفلاسفة بتوليد و بناء نماذج عديدة لإدارة المعرفة في المنظمات، ومن بين هذه النماذج ما يلي: (هيثم ، 2014، الصفحات 77-81)

أ. نموذج Marquardt: اقترح الباحث مدخلا نظاميا شموليا لإدارة المعرفة في المنظمة، ويتألف النموذج المقترح من ستة مراحل، تغطي عملية نقل المعرفة الى المستخدم من خلال الخطوات التالية: الاكتساب، التوليد، الخزن، استخراج المعلومات وتحليلها، النقل والنشر، التطبيق والمصادقة، ويشير هذا النموذج إلى أن إدارة المعرفة هي محرك بناء المنظمة المتعلمة وجوهرها، وأن هذه المنظمة هي التي تقود المعرفة خلال المراحل السابقة، كما أن المنظمات تتعلم فعالية وكفاءة هذه العمليات؛

ب. نموذج Wiig: يقدم الباحث نموذجا آخر يحقق أربعة أهداف رئيسية وهي بناء المعرفة، الاحتفاظ بالمعرفة، تجميع المعرفة، استخدام المعرفة، حيث يتم في هذا النموذج تصوير نشاطات الفرد ووظائفه على أنها خطوات متسلسلة، ويلاحظ في هذا النموذج أنه تم دمج وتوحيد الوظائف الأساسية، والنشاطات التفصيلية في مختلف مجالات بناء وإستخدام المعرفة لدى المنظمات والأفراد، وعلى الصعيد النظري، فإن هذه الوظائف يمكن أن تكون متشابهة، ولكنها على الصعيد العملي تكون مختلفة تماما، ويركز هذا النموذج على تحديد وربط الوظائف والنشاطات التي تنهمك بها المنظمة والأفراد لإنتاج المنتجات والخدمات؛

جـ. نموذج Gupta وJason: يقدم كل من الباحثان نموذج آخر لإدارة المعرفة، انطلاقا من رؤيتها أن ادارة المعرفة عملية استراتيجية، تتضمن تحقيق هدف التميز، وتوجد 05 مكونات أساسية لإنتاج إدارة معرفة فعالة، وتسير هذه المكونات الخمسة على النحو التالي: (هيثم ، 2014، الصفحات 77-81)

- **الحصاد:** يعني هذا وجوب الحصول على المعرفة من داخل المنظمة او اكتسابها من الخارج، لأن مثل هذا النشاط يؤدي الى توليد الميزة التنافسية؛

- **التقنية:** يعني هذا وجود تحديد أي المعلومات وأي المعرفة هي ذات فائدة بالنسبة الى المنظمة، ومن ثمة تنقيتها، ويجب ان تتم هذه الخطة بالتطابق مع رؤية المنظمة، ورسالتها وأهدافها؛
- **الترتيب:** تكون المنظمة قد وصلت الى مرحلة الاستفادة من تطوير آليات تهدف الى خزن هذه المعرفة وتنميتها، ويفترض ان تساعد عمليات نشاط الترتيب على توليد ميزة تنافسية؛
- **النشر:** تعتبر عملية تسهيل الاتصال وعملية تطوير الثقافة المنظمة للعاملين الأساسيين الذين يؤثرون بشكل جيد على عملية نشر المعرفة على نحو مناسب؛
- **التطبيق:** ان تحقيق الميزة التنافسية يكون من نصيب المنظمات التي تطبق ادارة المعرفة بأفضل صورة من الصور، لأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية.

3. مدخل للأداء التنظيمي

1.3. مفهوم الأداء التنظيمي

قبل التطرق لتعريف الأداء التنظيمي أولا يجب توضيح معنى الأداء كمصطلح، إذ يعتبر من أكثر المفاهيم شيوعا في حقل إقتصاد وإدارة المؤسسات، حيث حظي بإهتمام واسع من قبل الباحثين خاصة في علم الإقتصاد (ابراهيم محمد، 2013، صفحة 103)، كما أنه يمكن أن نميز الأداء بأنه ذو طبيعة تقييمية، أي أن هذه السلوكيات تقيم بأنها سلبية، متوسطة، أو إيجابية لفعالية الأفراد والمنظمة (سامح ، 2011، صفحة 112)، ويعرف الأداء التنظيمي على أنه تقرير رسمي يسجل نتيجة محققة في وقت محدد، وذلك مع الإشارة إلى السياق، الهدف، النتيجة المتوقعة في المنظمة (Zineb , 2017) و يعرف الأداء التنظيمي على أنه ناتج جهد وسلوك جميع الأفراد العاملين في المنظمة في كافة الإدارات والأقسام الموجودة فيها، والذي يحدد مدى قدرة المنظمة على تحقيق المخرجات والأهداف الخاصة بأعمالها عبر التفوق في أدائها (زكي ، 2011، صفحة 10)، كما يعرف الأداء التنظيمي بأنه قدرة المنظمة على إكتساب واستخدام مواردها النادرة والثمينة في أسرع وقت ممكن لتحقيق الأهداف الحالية والأهداف التشغيلية (nancy , 2011, p. 26)، كما أن الأداء التنظيمي يعتبر ترجمة لمستوى الإستثمار في البحث والتطوير، والذي يمثل الكفاءة الأساسية للمنظمات للحصول على الميزة التنافسية (بختة ، 2017، صفحة 8).

ومن خلال ما تم عرضه يعرف الأداء التنظيمي على أنه محصلة جهد الأفراد وسلوكاتهم في مختلف المستويات داخل المنظمة ما يحدد قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة

2.3. أهمية الأداء التنظيمي

تأتي أهمية الأداء التنظيمي كونه يساعد الباحثين وإدارة المنظمة في الكشف والتعرف على عدة نواحي منها: (عادل الهادي، 2007، صفحة 6)

– تحديد المدى الذي تستطيع المنظمة فيه التكيف والإستجابة إلى المحددات البيئية من خلال وضع الأهداف وبناء الإستراتيجيات وتوظيف الموارد لتحقيق تلك الأهداف؛

– يساعد على تحديد وبيان مستوى التنسيق بين مكونات المنظمة وتصميمها التنظيمي في تنفيذ الأهداف؛

– أهمية الأداء التنظيمي تأتي من كونه يمثل قدرة المنظمة واستعدادها للوصول إلى النتائج التي حددتها مسبقا؛

– يعد الأداء التنظيمي المؤشر الذي يقيس نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وقدراتها على البقاء و النمو.

3.3. محددات الأداء التنظيمي

تنقسم المحددات إلى أربع فئات كالتالي: (بختة و أمين ، 2017، الصفحات 8–9)

أ. خصائص المنظمة: تتضمن الهيكل والتكنولوجيا، ويشير الهيكل إلى علاقات رسمية بين أعضاء المنظمة، ويمكننا أن نلاحظ أن الهيكل يتضمن مؤشرات مختلفة كمستوى من المركزية، التخصص في المهام، درجة إضفاء الطابع الرسمي للعلاقات، حجم وحدات العمل، فالتكنولوجيا يمكنها الإشارة إلى العمليات التي تتم من خلالها تحويل المدخلات الإجمالية إلى مخرجات نهائية؛

ب. خصائص البيئة: البيئة الخارجية تمثل كل الضغوط الخارجية التي لا يمكن للشركة السيطرة عليها ولكنها تؤثر على قراراتها وأنشطتها، فدرجة التعقيد، درجة الإستقرار، درجة عوامل عدم اليقين لديها تأثير على قرارات المنظمة مقارنة بالتغيرات البيئية، وفي ما يخص البيئة الداخلية تعرف بأنها البيئة الإجتماعية والمواقف الثقافية التي تستمد من تصرفات الموظفين؛

ج. خصائص العاملين: تنقسم إلى عاملين، المرفق بالتنظيم وبالأداء في هذا المنصب، مرفق بالتنظيم يلي إحتياجات المنظمة عن طريق جذب والإحتفاظ وتعبئة القوى العاملة المؤهلة لذلك، أما بالنسبة لأداء الموظفين ذلك يختلف وفقا للدوافع، الاحتياجات والقدرات، وضوح وقبول الدور، فعندما يكون الموظفين قادرين على تحقيق الأهداف الشخصية وتحسين الأهداف

التنظيمية والتفاني في الأداء الفردي، فهناك علاقة تبادل بين المنظمة والموظفين بحيث يمكن للجميع تحقيق أهدافهم؛

د. السياسات والممارسات الإدارية: وهي مجموعة من المحددات تشير إلى تأثير الأداء التنظيمي وتنقسم إلى فئات: (nancy , 2011, p. 32)

– الفئة الأولى تشمل كلا من تحديد أهداف المنظمة إلى تحديد مساهمة مختلف الإدارات والجماعات والأفراد لتحقيق هذه الأهداف؛

– الفئة الثانية هي اكتساب واستخدام الموارد يتضمن التكامل والتنسيق وتوزيع الموارد بين الإنتاج، تنفيذ وصيانة المبادئ التوجيهية والسياسات، ممارسات الإدارة وضوابط وآليات التغذية المرتدة؛

– الفئة الثالثة من السياسات والممارسات الإدارية خلق بيئة تفضي إلى الأداء مثل التعيين، التدريب والتطوير، تصميم الوظائف والتقييم؛

– الفئة الرابعة عملية الاتصال هي وسيلة لمواءمة الموظفين نحو تحقيق أهداف المنظمة؛

– الفئة الخامسة القيادة وصنع القرار يسمح بمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جودة وقبول القرارات المتخذة، سياسات وممارسات المدير الواجب تنفيذها لتحسين نوعية القيادة في المنظمة؛

– الفئة الأخيرة من الممارسات والسياسات التي تم تحديدها بواسطة التكيف و الأداء التنظيمي من القواعد الأساسية في إدارة التغيير والتكيف لمنظمة لاتزال قائمة على تشخيص المشكلة.

4.3. العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي

اهتم الباحثون بدراسة العلاقة بين إدارة المعرفة وأداء المنظمات في مختلف منظمات الأعمال، ومما يجب الإشارة اليه هنا أن جميع هذه الدراسات أجريت في بيئات غير البيئة العربية، فقد توصلت (darrach 2005) في دراستها لطبيعة العلاقة بين إدارة المعرفة من جهة والأداء من جهة أخرى والتي قامت بها الباحثة، إلى أن دور إدارة المعرفة كآلية للتنسيق يقدم دليلا على أن المنظمات التي لها ميل نحو زيادة وتطوير الابتكار، حيث أصبحت المنظمات ي أكثر رغبة في إمتلاك إدارة معرفة متطورة في جانبها السلوكي والتطبيقي وذلك لتحسين أداء العاملين بيها على وجه الخصوص والأداء التنظيمي ككل (مجموعة خبراء، 2014، صفحة 124)

4. الدراسة الميدانية لمؤسسة إتصالات الجزائر

1.4. مجتمع الدراسة

في هذه الدراسة سيتم قياس إدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي، وقد تم البحث على مؤسسة تتميز بعدد كبير من العمال حيث بلغ عددهم (272 عاملا) ومحاولة قياس الأداء التنظيمي فيها، ومعرفة ما مدى عمل المؤسسة على تنمية وتعزيز الإبداع التنظيمي وتوفير جو إبداعي فيها، وهي مؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة –، وذلك لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تعمل على تمكين عمالها، ومعرفة مدى أثر الأداء التنظيمي من عدمه.

أ. عينة الدراسة

لقد تم الحرص على أن تكون نسبة العينة في هذه الدراسة ممثلة ب 47 عامل برتبة إطار، وذلك من أجل الوصول على أدق النتائج، وقد تم في هذا الخصوص إختيار العينة بطريقة عشوائية، والجدول التالي يوضح تداول الإستمارة كالآتي:

الجدول01: عدد الإستبانات

عدد الاستبيانات	العدد	النسبة المئوية
الموزعة (التي تم الإجابة عليها)	47	100%
الغير صالحة للتحليل	07	14.90 %
الصالحة للتحليل	40	85.10 %

من إعداد الباحثتين.

من خلال الجدول (01) نلاحظ أنه قد تم توزيع 47 إستمارة على عدد الاطارات الموجودين بالمؤسسة محل الدراسة، وتم إبعاد 07 إستمارات غير قابلة للتحليل ما يعادل نسبة 14.9% من مجموع الإستمارات الموزعة، وتم الإكتفاء ب40 إستمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 85.10% من مجموع الإستمارات وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها، كذلك نظرا لان الدراسة الميدانية اجريت في ظل الظروف التي مرت بها البلاد، وذلك على إثر تفشي وباء كورونا، وفرض السلطات العامة الجزائرية للحجر الصحي على أغلب المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة، وهو ما لمسناه في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث تم العمل في هذه المؤسسة بالنظام العمالي الذي يقارب ما نسبته (50%)، فقد تم تسريح أغلب العمال ومنحهم إجازات إستثنائية.

ب. صدق أداة الدراسة

تم الإعتماد في الدراسة على استمارة الإستبيان، حيث احتوت على مجموعة من الأسئلة مقدرة بـ 30 سؤالا شملت البيانات الشخصية وكذا محوري إدارة المعرفة والأداء التنظيمي.

بعد إعداد الإستمارة كان لابد من قياس ثباتها وصدقها، حيث تم عرضها على أساتذة محكمين من أجل إختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات، وتم توزيعها أيضا على عينة إختيارية تتكون من 03 عمال في المؤسسة من المجتمع الأصلي (إطار و02 من العمال عالي التأهيل للتأكد من مدى وضوح عبارات هذه الإستمارة ليتسنى للجميع الإجابة

ج. ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات الإستمارة تم الإعتماد على معامل الثبات الفاكرونباخ الذي هو يعتبر أهم معامل أو مؤشر لقياس ثبات الإختبار في الإستبانات، حيث كانت قيمته عالية في هذه الدراسة ويمكن إستعمال الإستمارة والوثوق في النتائج المتوصل لها وتتمثل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معامل الثبات ألفاكروميخ لمحاور أداة الدراسة

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
إدارة المعرفة	12	0,881
الأداء التنظيمي	14	0,861
معامل الثبات الكلي	26	0,910

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على برنامج spss

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الثبات ألفاكرونباخ للدراسة ككل هو 0.9.28 وهي نسبة ثبات ممتازة، يمكن الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، بمعنى أنه سيتم الحصول على نفس النتائج إذا ما تم توزيع الاستبيان مرة أخرى وبنفس الظروف.

- **تحليل استجابات العاملين تجاه إدارة المعرفة**

الجدول 03: استجابات العاملين تجاه محور إدارة المعرفة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	ترتب الابعاد
01	تقوم المؤسسة بإختبارات المعرفة عند التوظيف	3,98	0,974	متوسط	5
02	تقوم المؤسسة بتحصيل المعرفة من عدة مصادر(داخلية خارجية)	4,18	0,984	مرتفع جدا	2
03	تعطي المؤسسة عمالها فرصة إكمال الدراسة بهدف توسيع معارفهم	4,18	0,931	مرتفع جدا	2

04	تعمل مؤسستكم على عقد دورات تدريبية خارجية يقوم بها أفراد ذوي خبرة	3,95	1,037	متوسط	6
05	تطبق المؤسسة المعرفة المكتسبة وتعمل على تطويرها	3,83	1,010	متوسط	7
06	تقوم مؤسستكم بتقييم الأداء لمعرفة مدى تطبيق المعارف المكتسبة وتعديل الانحرافات	3,38	1,030	منخفض	9
07	تقوم المؤسسة بالتوجيه والإرشاد وتحويل المعرفة إلى إجراءات وممارسات يومية	3,95	0,815	متوسط	6
08	يسعى جميع الموظفين إلى البحث عن المعرفة	4,08	1,185	مرتفع	4
09	يستطيع الأفراد العاملين داخل المؤسسة تبادل المعرفة بسهولة كبيرة	4.15	1,231	مرتفع جدا	3
10	أدت إدارة المعرفة في مؤسستكم إلى تطوير وتحسين العمليات وكذا المنتجات	3.85	0,802	متوسط	8
11	إدارة المعرفة تحسن نوعية أداء العمل في مؤسستكم	4.20	0,758	مرتفع جدا	1
12	تساهم المعرفة في رفع مستوى الإبداع لدى الأفراد	4.20	0,723	مرتفع جدا	1
	الإنحراف المعياري/ المتوسط الحسابي الكلي	3.99	0.638	–	–

من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات spss22

من خلال الجدول أعلاه نجد أن: العبارة (11)، (12) كانتا في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة مرتفع جدا من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما 4.20 وانحراف معياري مقدار 0,758،.0,723 على ترتيب، العبارة (02)، (03) جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة مرتفع عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما 4.18 بانحراف معياري مقداره 0.984 و0.931 على الترتيب. العبارة (09) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة مرتفعة من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.15 بانحراف معياري مقدار 1,231. والعبارة (08) جاءت في المرتبة الرابعة مرتفع من حيث درجة الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4,08 بانحراف معياري مقدار 1,185. العبارة (01) جاءت في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3,98 بانحراف معياري مقدار 0,974. العبارة (04)، (07) كانتا في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة متوسط من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما 3,95 وانحراف معياري مقداره 1,037، 0,815 على ترتيب. العبارة (10) جاءت في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة متوسط

من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.85 وانحراف معياري مقداره 0,802. العبارة (05) جاءت في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة متوسطة من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,83 وانحراف معياري مقداره 1,010. العبارة (06) جاءت في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة منخفض من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,38 وانحراف معياري مقداره 1,030.

- **تحليل استجابات العاملين حول محور الأداء التنظيمي**

الجدول04: استجابات العاملين تجاه محور الأداء التنظيمي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	ترتب الأبعاد
13	يمكنك إيجاد أفكار جديدة وعملية لتحسين أداء المؤسسة.	0,928	3,90	متوسط	11
14	تمتلك المنظمة مهارات تشغيلية تحقق التفوق في أدائها	0,829	3,68	منخفض	13
15	توفر لك وظيفتك فرص لتبادل المعلومات والخبرات مع زملائك لتحسين ادائك	0,997	3,93	متوسط	8
16	تستطيع المؤسسة التحكم في العوامل المؤثرة في آدائها، من أجل تحقيق الإبداع والابتكار	0,982	3,40	متوسط	9
17	تتولى المؤسسة طرق مختلفة لتقييم الآداء مما يساعد في تطوير العمليات	0,933	3,48	متوسط	10
18	تساهم خبرات الموظفين ومعارفهم في تحقيق أهداف المؤسسة	0,736	4,35	منخفض	14
19	تساعد عملية تقييم الأداء في تحسين الأداء التنظيمي	0,893	4,15	منخفض	12
20	يسعى القائد للارتقاء بأداء الموظفين إلى مستويات أعلى	1,083	3,58	متوسط	7
21	تمنح المؤسسة مكفآت خاصة الأفراد المميزين في الأداء لتشجيعهم	1,366	2,93	مرتفع جدا	1
22	تعد كفاءة الأفراد ومستوى أدائهم من	1,177	3,50	مرتفع	3

				المعايير الهامة في الترقية وحركتهم المهنية	
23	تعمل المؤسسة على تقييم نتائج التدريب وتقديم الحلول لأوجه القصور في الأداء	1,219	3,50	**مرتفع جدا**	**2**
24	يقوم الأفراد بالتعاون فيما بينهم للوصول إلى مستوى الأداء المطلوب	1,114	3,88	**مرتفع**	**6**
25	تهتم الإدارة بالأداء الجماعي أكثر من الأداء الفردي	1,128	3,90	**مرتفع**	**5**
26	تدعم الإدارة تشكيل جماعات العمل المتناسقة والمتكاملة لتحقيق أفضل أداء	1,141	3,68	**مرتفع**	**4**
	الإنحراف المعياري /المتوسط الحسابي الكلي	3.70	0.626		

من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات spss22

من خلال الجدول أعلاه نجد أن العبارة (21) جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة مرتفع جدا من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,366 وانحراف معياري مقداره 2,93. العبارة (23) جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة مرتفع جدا من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,219 وانحراف معياري مقداره 3,50. العبارة (22) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة مرتفع من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,177 وانحراف معياري مقداره 3,50، العبارة (26) جاءت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,141 وانحراف معياري مقداره 3,68. العبارة (25) جاءت في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,128 وانحراف معياري مقداره 3,90. العبارة (24) جاءت في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة مرتفع من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,114 وانحراف معياري مقداره 3,88. العبارة (20) جاءت في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,083 وانحراف معياري مقداره 3,58. العبارة (15) جاءت في المرتبة الثامنة بدرجة موافقة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,997 وانحراف معياري مقداره 3,93. العبارة (16) جاءت في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة متوسط من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,982، العبارة (17) جاءت في المرتبة العاشرة من حيث درجة الموافقة متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,933 وانحراف معياري مقداره 3,48. العبارة(13)

في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة الموافقة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,928 وانحراف معياري مقداره 3,90 العبارة (19) جاءت في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة الموافقة منخفضة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,893 وانحراف معياري مقداره 4,15 وعليه يمكن القول أن عملية تقييم الأداء تساهم بشكل منخفض في تحسين الأداء التنظيمي. العبارة (14) جاءت في المرتبة الثالث عشر من حيث درجة الموافقة منخفضة من طرف العاملين في عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,829 وانحراف معياري مقداره 3,68 العبارة (18) جاءت في المرتبة الرابع عشر بدرجة موافقة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0,736 وانحراف معياري مقداره 4,35 وعليه يمكن القول أن خبرات الموظفين ومعارفهم لا تساهم تحقيق أهداف المؤسسة لان المهارات وحدها لا تكفي من اجل تحقيق جميع الأهداف التي تسعي إليها المؤسسة

2.4. دراسة صحة الفرضيات

ومن اجل الإجابة على الفرضية الرئيسة يتم أولا دراسة وتحليل الفرضيات الفرعية وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط واختبار جودة النموذج ومعامل التحديد واختبار التأثير، وذلك عند مستوى دلالة (0.05) والفرضيات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

سنعرض اختبار Shapiro-wilk بما أن العينة اقل من 50 لمعرفة هل العينة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول 05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	Shapiro-wilk	Sig
إدارة المعرفة	0,964	0,308
الأداء التنظيمي	0,953	0,136

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج spss22

من خلال الجدول اعلاه تبين ان درجة المعنوية لـ Shapiro-wilk لكلا متغيرات الدراسة اكبر من 0.05 وبالتالي فان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نستطيع ان ندرس العلاقة بين متغيرات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير لإدارة المعرفة في تعزيز الأداء التنظيمي عند مستوى دلالة 0.05.

جدول 06: نتائج تحليل التباين ANOVA بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fفيشر	sigالدلالة المعنوية
الانحدار	11.035	1	11.035	86.940	0.000
البواقي	4.823	38	0.127		
المجموع	15.858	39			

من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات spss22

من خلال جدول(06) تحليل التباينANOVA فإن مستوى الدلالة Sig= 0,00 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعتمدة، كما أنF=86.940 وهي أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي يمكن القول بأن معالم الانحدار ليست جميعها تساوي للصفر، أي أن النموذج مقبول إحصائيًا، ومناسب لتمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغيّر التابع والمتغير المستقل، ولمعرفة تأثير المتغيّر المستقل على المتغير التابع نستخدم نتائج نموذج الانحدار البسيط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 07: نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط

المتغير التابع					
للنموذج(t)اختبار		معامل Beta	الجزء الثابت A	معامل الانحدار B	المتغير المستقل: إدارة المعرفة
مستوى المعنوية	(t)قيمة				
0.00	9.324	0.834	0.84	0.808	
R=0.822					
R^2=0.675					

من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات SPSS22

من الجدول (07) يتبيّن أن المتغيّر المستقل كان معنويا من الناحية الإحصائية حيث 0,05 >sig وقيمة t المحسوبة(9.324) أكبر من قيمة t الجدولية، كما أن قيم الخطأ المعياري المنخفضة تؤكّد جودة تمثيل خط الإنحدار لنقاط شكل الإنتشار، اضافة الى ان قيمة معامل التحديد R^2=0.675 ممَّا يعني بأن المتغير المستقل ادارة المعرفة يفسر 67,5 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاداء التنظيمي والباقي (32,5%) يعزى إلى عوامل تنظيمية أخرى.

. ويمكن التوصل إلى معادلة الانحدار البسيط كالآتي: **Y = f (x)**

Y= 0,84+0.808x

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة طردية بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي عند مستوى دلالة α=0.05.

لإثبات هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول08: حساب معامل الارتباط

		الأداء التنظيمي
إدارة المعرفة	معامل ارتباط بيرسون	0.822
	مستوى المعنوية sig	0.00
	N	40

من إعداد الباحثتين اعتمادا على نتائج SPSS 22

يتضح من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط ايجابي قوية بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي في المؤسسة حيث بلغ معامل الارتباط 82,2 % مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

5. خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة، واعتمادا على الجانب النظري اتضح أن المعرفة مطلب أساسي لتطوير ثقافة التميز، والعمل على توليدها وتخزينها وإدارتها ضرورة حتمية لبقاء المؤسسة واستمرارها، لما لها من أثر على أداء الوظيفي والتنظيمي في المؤسسة،

من خلال الاستعانة بإستمارة الاستبيان الموزعة على عينة من عمال إتصالات الجزائر تبسة وبعد القيام بمعالجتها بإستخدام برنامج SPSS22 الذي من خلال نتائجه تم إختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- تبني مؤسسة إتصالات الجزائر مفهوم إدارة المعرفة إذ تقوم بتتبع تغيرات بيئتها الخارجية وذلك بشكل مستمر حسب ماجاء في الدراسة الميدانية؛
- تحافظ إدارة المعرفة على إهتمام المؤسسة بزبائنها وكسب رضاهم ووفائهم وذلك بتتبع كل تغيرات أذواقهم وتطور إحتياجاتهم عبر الزمن؛
- المؤسسة على اطلاع دائم بالتشريعات المتعلقة بنشاطها حتى تتمكن من معرفة كل ما طرا من مستجدات؛
- تمكن إدارة المعرفة من التعرف على خدمات او منتجات المنافسين وتتبع إستراتيجياتهم لتقديم خدمات أو منتجات أكبر إبداعا لتحقيق التميز والتغيير.

وعلى ضوء النتائج السابقة سيتم تقديم التوصيات التالية:

- هناك ضرورة لقياس أداء التنظيم بجانب الإهتمام بأداء الأفراد وتوفير مراكز جمع البيانات؛

- إعداد برامج تكوينية ودورات تأهيلية غاياتها تحسين الأداء وتحقيق فوائد إضافية للمؤسسة المساهمة فيها؛
- إستخدام نظام يعمل على ربط معلومات إدارة المعرفة بالأداء في المؤسسات باعتبار التغيير أصبح ضرورة حتميه تقتضيها الظروف الحالية التي تتميز بسرعه الأداء والمنافسة القوية؛
- ضرورة الإهتمام بعملية بناء وتعزيز منظومة القيم التنظيمية، لما لها من دور حاسم في ترقية الأداء التنظيمي بالمؤسسات.

6. قائمة المراجع.

المؤلفات:

1. ابراهيم الخلوف الملكاوي، (2007)، إدارة المعرفة "الممارسات والمفاهيم"، الطبعة 01، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
2. المحاسنة ابراهيم محمد، (2013)، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية وتطبيقها، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
3. سامح عبد المطلب عامر، (2011)، إدارة الأداء، الطبعة 01، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
4. عبد اللطيف محمود مطر، (2007)، إدارة المعرفة والمعلومات، الطبعة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
5. مجموعة خبراء، (2014)، أُثر إدارة المعرفة في أداء المنظمات، الطبعة 01، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
6. محمد أحمد الهشمري، (2013)، إدارة المعرفة الطريق الى التميز والريادة، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
7. نجم عبود نجم، (2009)، الادارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
8. نعيم ابراهيم الظاهر، (2009)، إدارة المعرفة، الطبعة 01، دار جدار للنشر والتوزيع، عمان.
9. هيثم علي الحجازي، (2014)، المنهجية المتكاملة لإدارة المعرفة في المنظمات، الطبعة 01، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

المقالات:

10. أبو زيادة زكي، (2011)، أثر تطبيق مفهوم الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الفلسطينية، مجلة النجاح للعلوم الإنسانية، 25(04)، صفحة 10.
11. البغدادي عادل الهادي، (2007)، علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، (65)، صفحة 07.
12. بطاهر بختة، (2017)، مدى فاعلية التحليل الإستراتيجي الخارجي في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، (08)، صفحة 08.
13. بطاهر بختة، مخفي أمين، (2017)، دور تحليل SWOT في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، 07(13)، الصفحات 8-9.

المراجع باللغة الأجنبية

14. nancy , h. (2011). *le roulement du personnel et la performance organisationnelle l'effet modérateur des pratiques de gestion des ressources humaines, Mémoire présenté du grade de maitre ès science.* canada: université de montréal.
15. Zineb , I. (2017). LA PERFORMANCE DE L'ENTREPRISE : UN CONCEPT COMPLEXE AUX MULTIPLES DIMENSIONS. *Cairn.info pour De Boeck Supérieur*(17), p. 04.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص114-96

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2020)

The reality of foreign trade in Algeria in light of fluctuations in oil prices during the period (2014-2020)

بركان بسمة *
berkane Besma
مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
Besma.berkane1992@gmail.com

دربوش محمد الطاهر
derbouche Mohamed Tahar
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر
darbouchemedt@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/02 *تاريخ القبول: 2021/12/21* *تاريخ النشر: 2021/12/31*

الملخص :
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات بنسبة تزيد عن 90% في المتوسط، ما يجعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية لتغيرات أسعار المحروقات، حيث شهد تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 نتيجة الأزمة النفطية، واستمر هذا التراجع إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة طوال هذه الفترة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أن اقتصاد الجزائر كان ولا يزال يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، النفط.
تصنيف JEL: M21, F16, R12

Abstract :
The study aims to find out how Algeria's foreign trade is affected by changes in oil prices in world markets. The results showed that Algeria's total exports are almost entirely linked to exports in the hydrocarbon sector by an average of more than 90%, making Algeria's trade balance highly sensitive to fuel price changes, where it has seen a significant decline since 2014 as a result of the oil crisis, and this decline continued until 2020, where it experienced negative results throughout this period, and despite Algeria's attempts to promote the foreign trade sector, Algeria's economy was and continues to be classified as a major economy.

Key words: Foreign trade, trade balance, exports, imports, oil.
JEL classification codes: M21, F16, R12

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشهد التجارة الخارجية اهتماما متزايدا من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو حتى النامية، وذلك نظرا لأهميتها في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطورات السريعة التي شهدها الاقتصاد الدولي، والجزائر على غرار مختلف الدول النامية، عكفت ومنذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والإيديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد، بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية للعشرية الأولى التي تلت الاستقلال، مرورا باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين وصولا لمرحلة الانفتاح أو التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح الاقتصادي والسياسي الذي تم تبنيه في نهاية الثمانينات، لكن وعلى الرغم من مساعي الدولة النهوض بقطاع التجارة الخارجية، والمحاولات المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن اقتصاد الدولة الجزائرية ظل يصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، والتي تعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات في تغطية صادراتها، وبالتالي جعل هذا الارتباط الشديد الجزائر من أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار النفط وأزماته، حيث عرفت الجزائر منتصف 2014 وضعية اقتصادية حرجة، وذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط الذي أفقدها 50% من إيراداتها، مما دفع الحكومة إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد للفترة 2015-2019، حيث وضعت ضمن أهدافها الأساسية تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

ومن هنا تبرز لنا معالم إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن طرحها في التساؤل التالي:

- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وذلك في ظل الأزمة النفطية التي يشهدها العالم منذ 2014، وهل يمكن اعتبارها فرصة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات؟
- هذا التساؤل الرئيسي يطرح لنا العديد من التساؤلات الفرعية وهي:
  - ما هي العلاقة بين التجارة الخارجية وأسعار النفط؟
  - ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر؟
  - ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة، حيث ترتفع الصادرات بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها.

- إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية جعل الميزان التجاري يدخل مرحلة العجز نتيجة الأزمة النفطية سنة 2014.
- يتأثر حجم الصادرات والواردات في الجزائر بالتقلبات التي تطرأ على النفط.

هدف الدراسة: استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على الوضع الراهن للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمات التي يعاني منها سوق النفط العالمي، وذلك من خلال تحليل واقع هيكل الصادرات والواردات في الجزائر، وانعكاس تذبب أسعار النفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية، وفي الأخير تقديم بعض الحلول المقترحة للخروج من الاقتصاد الريعي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة بلال بوجمعة وملوك عثمان**: تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، العدد12، المجلد11، سنة 2016، وأهم ما توصلت إليه الدراسة عدم استقرار الميزان التجاري فقد حقق رصيدا موجبا من2001 إلى 2014، في حين كان سالبا خلال سنتي 2015 و2016، وكذلك سجلت فترة الدراسة عدم استقرار في تغطية الصادرات الجزائرية للواردات، ويرجع كل ذلك إلى تدني أسعار البترول من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى.
- **دراسة دريدي سارة**: التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد02، سنة 2017، حيث توصلت من خلال تحليل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005_2013 إلى وجود خلل في بنية التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة الدراسة، هيكل مشوه، 97% من صادراتها محروقات وتبعية غذائية(أكثر من 30%)، كما أن تحرير التجارة كان له أثر سلبي حيث أنه ساعد في زيادة الواردات دون أن يرافقها زيادة الصادرات خارج المحروقات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الأول في قائمة الموردين والزبائن.
- **دراسة مخطار علالي**:الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد08، سنة2017، وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، وأن الجزائر لم تسلم من الآثار المباشرة والغير مباشرة للأزمات النفطية العالمية وأهم هذه الآثار انخفاض معدلات النمو والذي يعود بدوره إلى

انخفاض إيرادات الخزينة العامة، ورغم محاولات الجزائر النهوض بقطاع التجارة الخارجية إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

2. مفهوم التجارة الخارجية، سياساتها ومؤشراتها

1.2. مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها "كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة" (عفيفي، 1993، صفحة 36)، كما تعرف بأنها" عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل."(حمدي، 1996،ص18)، وفيما يخص مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير فالمصطلح الثاني –التجارة الخارجية– هي جزء من المصطلح الأول –التجارة الدولية–، فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من (علالي، 2017، صفحة 362):

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي(التجارة الخارجية المنظورة)؛
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي(غير المنظورة)؛
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

ويرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وتتمثل أهم هذه الأسباب في (حمدي، 1996، ص ص16-17):

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات؛
- اختلاف تكاليف وظروف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى؛
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛

- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية؛
- رفع مستوى المعيشة.

2.2. سياسات التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية"(مناصري ، مكيد، 2020، صفحة835)، ويمكن التمييز بين نوعين :

أ. **سياسة حماية التجارة الخارجية:** وهي قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب، كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية(حشيش، 2002، ص04).

ب. **سياسة حرية التجارة الخارجية:** تعرف بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

وتؤثر السياسة التجارية على مؤشرات التجارة الخارجية، وذلك بتطبيق الأساليب التالية (بونوة، 2018، ص124):

- **الأساليب السعرية:** ويتعلق الأمر بالرسوم الجمركية بمختلف أنواعها، ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وسياسة الإغراق والإعانات، والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار الصادرات والواردات في عمليات التبادل الدولي.
- **الأساليب الكمية:** وتتعلق بإجراءات المنع، ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.
- **الأساليب التنظيمية:** وتخص كل من المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية والاتحادات الجمركية والإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية والمناطق الحرة.

3.2. مؤشرات تحليل التجارة الخارجية

أ. الميزان التجاري:

يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات، وينتج التغير في رصيد الميزان التجاري عن التغير في قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، وفي الجزائر التغير في قيمة الصادرات

يرجع أساسا لتقلبات أسعار البترول، أما التغير في الواردات يرجع للسياسات التي تنتهجها الدولة.(عزيزي، 2017، ص251)

ب. هيكل الصادرات:

يشمل هيكل الصادرات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعرب عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة دلت على حالة تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات فيها.(دريدي، 2017، ص908).

ت. هيكل الواردات:

يشمل هيكل الواردات جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات، حيث أنه تكمن أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في بيان درجة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ومصادر تبعيته للخارج، ويتم حساب درجة التركز السلعي للصادرات(الواردات) وفق العلاقة التالية :مؤشر التركز لسلعة X من الصادرات أو الواردات= (قيمة الصادرات أو الواردات من السلعةX /القيمة الإجمالية للصادرات أو الواردات) *100 (دريدي، نفس المرجع السابق).

3. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

1.3. تحليل الميزان التجاري:

من خلال الجدول 1 المبين أدناه، نلاحظ أن الميزان التجاري خلال سنة 2014 قد سجل حوالي 4306 مليار دولار، وبحلول سنة 2015 عرف رصيدا سالبا بقيمة 034 17 مليار دولار، واستمر تراجع رصيد الميزان التجاري إلى غاية 2020 حيث عرف نتائج سالبة كل هذه الفترة، حيث بلغ عجز الميزان التجاري 10.60 مليار دولار خلال سنة 2020، مقابل 6.11 مليار دولار التي سجلت سنة 2019، وعلى الرغم من انخفاض الواردات المسجل خلال هذه الفترة فإن عجز الميزان التجاري يتعمق بمبلغ 4.48 مليار دولار ويفسر ذلك جزئيا بالأثر المركب لتراجع صادرات المحروقات وكذا صادرات المنتجات نصف المصنعة.

وبالحديث عن الفوائض التي حققها الميزان التجاري الجزائري في السنوات السابقة، فهي لا تعكس قوة الاقتصاد الجزائري، ولا تخفي التشوهات الهيكلية التي يعاني منها. والجدول الموالي يوضح رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2020

الجدول 1: ملخص نتائج الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	4306	-13714	-17063	-11194	-4533	-6110	-10565
معدل التغطية%	107	73	64	76	90.22	85.43	69.19

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا إحصاءات التجارة الخارجية لمديرية الدراسات والاستشراف.

2.3. تحليل هيكل الصادرات:

أ. الاختلالات التنظيمية والهيكلية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري للأسواق الدولية: تتمثل أهم المشاكل والاختلالات الذي يعاني منها التصدير في الجزائر فيما يلي:

- **عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية:** والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها.(هواري وآخرون، 2019، ص32)
- **عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية:** فعملية ترقية الصادرات خارج المحروقات لن تكون دون تقوية القدرة التنافسية في السعر والنوعية والجودة وقيود البيئة للمنتوج الوطني في الأسواق العالمية، كما أن عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري جعلت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من بين أضعف النسب في العالم، بالإضافة إلى أن المؤسسات الوطنية عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد.
- **التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة:** إن التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية أثر على عملية التصدير، حيث جاءت الإجراءات التي

اتخذتها الحكومة مؤخرا في إطار زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي متأخرة.

- **البنوك:** في السنوات الماضية قبل الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر كانت البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.
- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومة الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.(هواري وآخرون، نفس المرجع السابق، ص33)
- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، الإستراتيجي، التكتيكي، البيئي، الدولي، الإلكتروني، الإبداعي،....الخ) لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

ب. الاتجاهات العامة للصادرات:

يؤرق هاجس الأزمة المالية المتزايد السلطات الجزائرية يوما بعد يوم، بينما يتأرجح الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط بنسبة تفوق 95 %، خصوصا مع استمرار تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضها انتشار جائحة كورونا. والجدول الموالي يوضح صادرات الجزائر من المحروقات وخارج المحروقات خلال سنتي 2019 و2020:

الجدول2: تطور الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2019و2020

	2019		2020		نسبة التغير%
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
صادرات المحروقات	33243.17	92.80%	21541.11	90.52%	-35.20%
الصادرات خارج المحروقات	2580.36	7.20%	2255.49	9.48%	-12.59%
المجموع	35823.53	100%	23796.60	100%	-33.57%

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

يبين الجدول أعلاه أن الصادرات الإجمالية سجلت انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20%، حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90.52% من القيمة الإجمالية التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة 11.70% مليار دولار مقارنة سنة 2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية، حيث تمثل 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.59%

ت. الصادرات خارج المحروقات:

تتجلى المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنة 2020 في وحدة "المنتجات نصف المصنعة" التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار، وتأتي وحدة "المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار، متبوعة بوحدة "سلع التجهيزات الصناعية" بقيمة 90.81 مليون دولار ، وأخيرا وحدات "المواد الخام"، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و"سلع التجهيزات الزراعية" التي سجلت القيم المتتالية: 71.52 مليون دولار، 39.06 مليون دولار و0.32 مليون دولار.والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول 3: تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام لسنتي 2019و2020

	2019		2020		المرتبة	نسبة التغير%
	القيمة	الحصة النسبية%	القيمة	الحصة النسبية %		
السلع الغذائية	407.85	%15.81	442.59	19.62 %	2	8.52%
المواد الخام	95.95	3.72%	71.52	3.17%	4	-25.46%
المنتجات نصف المصنعة	1956.92	75.84%	1611.18	71.43 %	1	-17.67%
سلع التجهيزات الزراعية	0.25	0.01%	0.32	0.014 %	6	26.28%
سلع التجهيزات الصناعية	82.97	3.22%	90.81	4.03%	3	9.46%
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.49	1.41%	39.06	1.73%	5	7.25%
المجموع	2580.36	100%	2255.49	100%	-	-12.59%

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

يظهر فحص المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنتي 2019-2020 ما يلي:
ارتفاعات في تصدير الاسمنت المائي بكافة أنواعه، سكر قصب أو سكر شمندر، التمور والتين، والأسمدة المعدنية بالنسب: 34.87%، 16.80%، 14.49%، 0.79% على التوالي؛
انخفاضات والتي مست كل من الزيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران فحم حجري، النشادر اللامائية أو محلولها المائي (النشادري)، فوسفات الكلسيوم الطبيعي والهيدروجين والغازات النادرة بالمعدلات المتتالية : 40.39%، 36.89%، 19.16% و 3.83%، صادرات العنفات النفاثة، العنفات الدافعة والعنفات الغازية الأخرى سجلت ارتفاعا جد معتبر بما يعادل 46.11 مليون دولار. والشكل الموالي يوضح حصص الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام:

الشكل1: الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام لسنتي 2019و2020

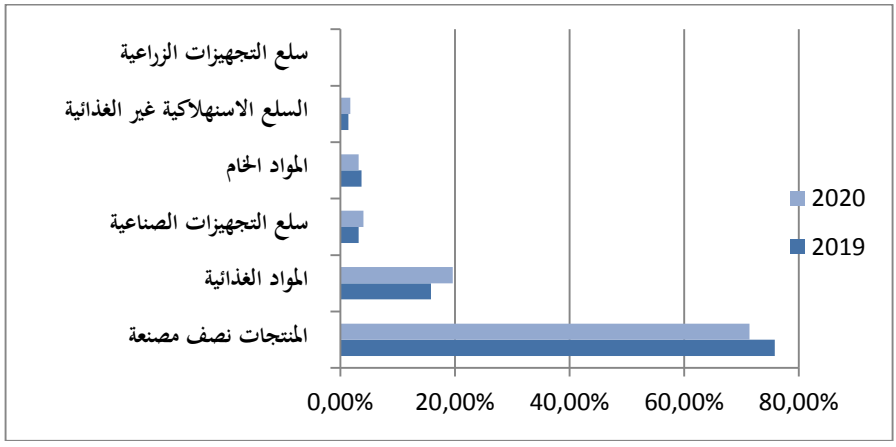

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

3.3. تحليل هيكل الواردات:

سجل إجمالي الواردات انخفاضا بنسبة 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، حيث انتقلت القيمة من 41.93 مليار دولار إلى 34.39 مليار دولار يبرز تصنيفها حسب وحدات الاستخدام ما يلي:

- انخفاضات بنسب: 55%، 36.27%، 30.64%، 22.63% و10.92% على التوالي فيما يخص سلع التجهيزات الزراعية، الطاقة وزيوت التشحيم، سلع التجهيزات الصناعية، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.
- ارتفاعا بنسبة 14.27% تخص وحدة الاستخدام"المواد الخام"، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فقد سجلت ارتفاعا طفيفا ب0.28%خلال الفترة المعتبرة. والجدول الموالي يوضح تطور واردات الجزائر حسب وحدات الاستخدام:

الجدول 4 : تطور الواردات حسب وحدات الاستخدام خلال سنتي 2019-2020

	2019		2020		المرتبة	نسبة التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
المواد الغذائية	8072.27	19.25%	8094.91	23.54%	**2**	**0.28%**
الطاقة وزيوت التشحيم	1436.25	3.42%	915.35	2.66%	**6**	**-36.27%**
المواد الخام	2012.25	4.80%	2299.42	6.69%	**5**	**14.27%**
المنتجات نصف المصنعة	0297.52	24.56%	7967.61	23.17%	**3**	**-22.63%**
سلع التجهيزات الزراعية	457.70	1.09%	205.94	0.60%	**7**	**-55%**
سلع التجهيزات الصناعية	3202.40	31.48%	9157.73	26.63%	**1**	**-30.64%**
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6455.77	15.40%	5750.68	16.72%	**4**	**-10.92%**
المجموع	41934.12	100%	34391.64	100%		**-17.99%**

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف.

تتكون تركيبة الواردات المحققة خلال سنة 2020 من:(احصاءات التجارة الخارجية سنة 2020 لمديرية الدراسات والاستشراف)

وحدة المواد الغذائية: تأتي هذه الوحدة في المرتبة الثانية في تركيبة المنتجات المستوردة خلال سنة 2020، بحصة نسبية تقارب ربع القيمة الإجمالية. وبلغت واردات هذه الوحدة 8.09 مليار دولار خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28%، بالمقارنة مع سنة 2019، ومن حيث تركيبة هذه الوحدة فهي الحبوب، الحليب ومنتجات صناعة الحليب، السكر ومصنوعات سكرية وبقايا ونفايات الصناعات الغذائية.

وحدة الطاقة وزيوت التشحيم :تحتل المرتبة السادسة من هيكلة الواردات بنسبة 2.66% بقيمة 915.35 مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضا معتبرا بنسبة 36.27% مقارنة بسنة 2019، ومن حيث البنية تهيمن على واردات هذه الوحدة زيوت النفط أو زيوت معادن بحيث تبلغ حصتها 58.66%، يليها كل من كوك النفط 26.08%، محضرات للتشحيم 8.25% وكوك ونصف كوك فحم حجري بنسبة 4.56%.

المواد الخام: تحتل وحدة المواد الخام المرتبة الخامسة من مجموع الواردات المحققة خلال سنة 2020 وذلك بنسبة 6.69%من القيمة الإجمالية، ما يعادل 2.30 مليار دولار، حيث ارتفعت واردات هذه الوحدة بنسبة 14.27%مقارنة بسنة 2019. ومن حيث هيكلة هذه الوحدة تمثل زيت الصويا وجزيئاته، خامات حديد ومركزاتها، خشب منشور أو مقطوع طوليا الحصص النسبية على التوالي24.67%، 18.29% و14.31%.

المنتجات نصف المصنعة: تمثل واردات وحدة الاستخدام"المنتجات نصف المصنعة" نسبة 23.27% من إجمالي الواردات، مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة وذلك خلال 2020. تتكون هذه الوحدة أساس من مواسير وأنابيب وأشكال خاصة من مجوفة من حديد أو صلب، متعددات جزيئات الإيثيلين في شكل أولي، متعدد الخلات وغيرها من متعددات الايثر وراتنجات الايبوكسيد بشكل أولي، منتجات نصف جاهزة من حديد أو صلب غير مخلوط ومنشآت وأجزاء منشآت من حديد صلب أو حديد أو صلب بالنسب المتتالية 8.43%، 5.25%، 3.88%، 2.86%، 2.75%، وسجلت واردات أهم منتجات هذه الوحدة في معظمها تطورات سلبية.

سلع التجهيزات الزراعية: بغض النظر عن أن الوحدة "سلع التجهيزات الزراعية" تحتل المرتبة الأخيرة في الواردات بنسبة جد ضئيلة تبلغ 0.60% ، ما يعادل 205.44 مليون دولار، إلا أنها سجلت انخفاضا لا يستهان به بنسبة 55% وذلك خلال سنة 2020. يظهر فحص

هذه الوحدة مقارنة بالسنة السابقة في معظمها تطورات سلبية مست كل من الجرارات آلات وأجهزة أخرى مما يستعمل في الزراعة والبساتين، أو تربية الدواجن والنحل، وآلات وأجهزة لجني المحاصيل الزراعية.

سلع التجهيزات الصناعية: بلغت واردات "سلع التجهيزات الصناعية" بعنوان سنة 2020 مبلغ 9.16 مليار دولار، وبالتالي احتلت المركز الأول من إجمالي الواردات الجزائرية بنسبة 26.63%، ومن حيث البنية تتكون هذه الوحدة أساسا من مراكز الهاتف للمستعملين، لاسيما شبكات الهاتف الخلوية، وشبكات أخرى لاسلكية، عنفات نقاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخرى، حنفيات وأجهزة مماثلة للأنابيب والمراجل والخزانات واللدائن أو أوعية مماثلة وسيارات ذات محرك لنقل البضائع وذلك بالنسب التالية: 9.36%، 5.03%، 4.05%، 3.24%.

السلع الاستهلاكية غير الغذائية: تحتل هذه الوحدة المرتبة الرابعة في بنية الواردات، ممثلة بذلك حصة 16.72% أي ما يعادل 5.75 مليار دولار خلال سنة 2020، وتعد كل من الأدوية المعدة للبيع بالتجزئة، الأمصال المضادة، اللقاحات وأجزاء ولوازم السيارات المكونات الرئيسية لهذه الوحدة، حيث تبلغ نسبة كل منها على التوالي: 19.44%، 9.14%، 5.86%.

4. انعكاسات تذبذب أسعار النفط على التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، إذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60%من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية (بوقطاية وآخرون، 2018، ص355).

1.4. أسباب انخفاض أسعار النفط:

هناك ثلاثة أسباب أدت إلى انهيار أسعار النفط، والحقيقة أنه كان من الممكن توقع وقراءة هذا الهبوط، وإن كان من المستحيل التنبؤ بأن يحدث بهذه الدرجة من السرعة التي تشكل سقوطا حرا للمؤشرات (محمد عايش، ثلاثة أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 2020، https://www.alquds.co.uk/).

- السبب الأول وراء الانهيار هو انتشار فيروس كورونا، والقلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السفر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.
- أما السبب الثاني للانهيار فهو فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة "أوبك" وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع، وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.
- السبب الثالث، كان القرار الصادر عن السعودية وهي أكبر منتج للنفط في العالم، والقاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر إبريل 2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق، بأكثر من عشرة دولارات، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى أن "حرب أسعار" أو "حربا نفطية" قد اشتعلت بين السعودية وروسيا، ما أدى على الفور إلى الفوضى في السوق وفقدان السيطرة وانهيار الأسعار الفوري.

2.4. تطورات أسعار البترول

إن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها. وعند الحديث عن نقمة البترول تعتبر العلة الهولندية أحد أهم الأسس النظرية في هذا الموضوع، والمرض الهولندي هو مفهوم يشير إلى جميع الآثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد من خلال التوسع في القطاعات التي تنتج الموارد الطبيعية و انكماش القطاعات الأخرى. والشكل التالي يوضح تطور سعر النفط حسب منظمة أوابيك:

الشكل 2: تطور سعر البترول الخام حسب منظمة الأوابيك خلال الفترة(2010-2019)

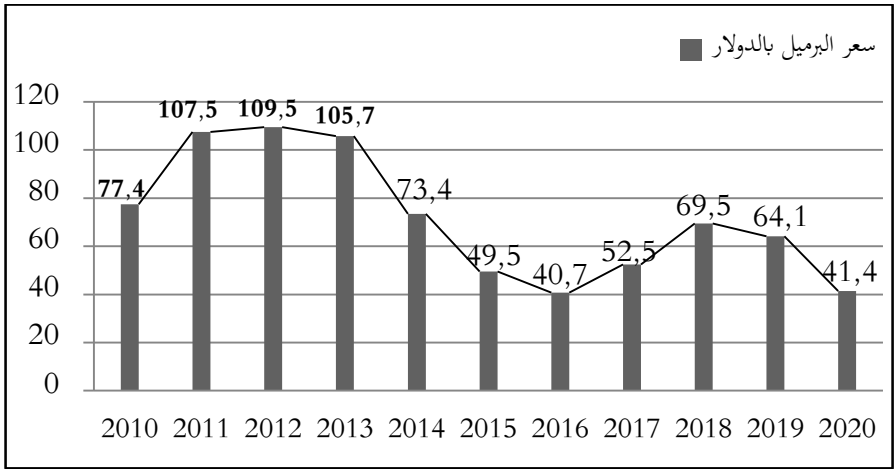

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

انطلاقا من التقرير الإحصائي السنوي الذي تصدره منظمة أوابيك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، نلاحظ أن أسعار النفط عرفت تقهقرا بداية من سنة 2014، لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2016 حيث بلغت 40.7 دولار للبرميل، وجاء هذا بسبب الانهيار المفاجئ الذي شهدته أسعار المحروقات أواخر سنة 2014، وهو أكبر انخفاض تشهده أسعار البترول منذ انهيارها المؤقت سنة 2008.

3.4. أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية الجزائرية

عادة ما ينظر إلى أي اكتشاف لكميات كبيرة من النفط في البلدان النامية على أنه نعمة، فهو يعد بمثابة فرصة للدول للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح مصلحة مواطنيها، ولكن للأسف، نادرا ما يكون هذا هو واقع الحال حيث أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل النفط هي في الواقع عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان، فهي بمثابة 'الفخ' الذي يخنق الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويؤدي إلى سوء الحوكمة (Paul Collier, 2007, p12)، ونظرا لكون الجزائر من أكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، فقد جعلها ذلك تحتل مكانة هامة في السوق النفطية العالمية، لكن اعتماد الجزائر بشكل كبير على هذا المورد ترك آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها نتيجة انخفاض أسعار النفط. والجدول الموالي يوضح العلاقة بين الميزان التجاري وأسعار النفط:

الجدول5: العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط خلال الفترة 2014-2020

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط (دولار/البرميل)	105.7	73.4	49.5	40.7	52.5	69.5	64.1	41.4
رصيد الميزان التجاري	10465	4306	-13714	-17063	-11194	-4533	-6110	-10565

المصدر: من إعداد الباحثين.

أكدت السنوات الماضية أن تغطية العجز في الميزان التجاري تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد، ولذلك فقد ساهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري وذلك قبل سنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع رصيد الميزان التجاري وذلك بداية من سنة 2014 ، حيث سجل 4306 مليار دولار، وجاء هذا كنتيجة للأزمة التي شهدتها أسعار النفط أواخر سنة 2014، فقد تراجعت أسعار النفط إلى غاية 73.4دولار للبرميل بعد أن كان 105.7 سنة 2013.

وفي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا لأول مرة بعد سنوات من الفوائض المتتالية، حيث بلغ 13714- مليار دولار، وذلك بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث بلغت 49.5 دولار للبرميل.

وبانهيار أسعار النفط سنة 2016 إلى 40.7 دولار للبرميل، استمر تراجع رصيد الميزان التجاري حيث بلغ عجزه 17063- مليار دولار.

ونلاحظ ارتفاع في أسعار النفط خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 52.5 و69.5 دولار للبرميل على التوالي، ورافق ذلك ارتفاعا طفيفا في رصيد الميزان التجاري إلا أنه لم يخرج من مرحلة العجز، حيث ارتفع إلى 11194- و4533- على التوالي.

وازداد عجز الميزان التجاري خلال سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد حيث بلغت 64.1 دولار للبرميل، وبانهيار الأسعار سنة 2020 ارتفع عجز الميزان التجاري حيث سجل 10565- مليار دولار، وهذا بسبب تهاوي أسعار النفط وبلوغها 41.4 دولار للبرميل والسبب الرئيسي في ذلك هو فيروس كوفيد 19 الذي اجتاح العالم.

كما شهدت الواردات ارتفاعا ملحوظا ولكنها ظلت تتجاوز حجم الصادرات مما أدى إلى عجز الميزان التجاري، ومن بعض أسباب ارتفاع الواردات نذكر:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح؛
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات؛
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة؛
- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

5. خاتمة

تعتمد الدول النفطية ومن بينها الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط، فارتفاع الإيرادات يعني ازدهار الاقتصاد، وانخفاض الإيرادات يعني مشاكل اقتصادية متعددة. وينتج عن انخفاض أسعار النفط العديد من التأثيرات السلبية منها عجز في الميزانيات الحكومية، تخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع الأخرى التي تعتبر هامة للتنمية الاقتصادية، زيادة البطالة وزيادة الضرائب وانخفاض الإعانات...الخ، وقد توصلنا في هذه الدراسة على النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين مؤشرات التجارة الخارجية وأسعار النفط الدولية، فهي ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها(صحة الفرضية1)
- تؤثر أسعار النفط بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري وذلك لأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات وحدوث العجز، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، فذلك يؤثر سلبيا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفط في السوق الدولية، حيث دخل الميزان التجاري الجزائري مرحلة العجز منذ سنة 2014 وذلك نتيجة أزمة النفط (صحة الفرضية2).
- إن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطا شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات والمتعلقة بدورها بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية، وبالتالي

فالتغيرات التي تصيب أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات الإجمالية فهي ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها. ويتعلق جزء من قيمة الواردات بالسياسة التي تعتمدها الدولة في حين يتعلق الجزء الآخر بأسعار النفط، حيث أن بانخفاض أسعار النفط سنة 2014 انخفضت الواردات، وذلك راجع لانخفاض المداخيل النفطية التي تعتمد عليها الدولة في تسديد فواتيرها.(صحة الفرضية3)

حلول وتوصيات:

- إنشاء شبكة الكترونية قوية وآمنة للتجارة الخارجية في الجزائر، مما يسمح بتوفير نظرة شاملة لعمليات التجارة الخارجية من خلال قاعدة بيانات تمكن المصدرين من توقع الحالة التنافسية لمنتجاتنا ما يسمح لنا بتكفل أفضل في المعلومات والتكاليف اللوجيستية والامتثال للمعايير الدولية.
- حل المعضلة الهيكلية التي تعاني منها تجارتنا الخارجية وهي اختلال الميزان التجاري لصالح الواردات وسيطرة المحروقات على طبيعة الصادرات من خلال إصلاح السياسات التجارية وتبني نظام اقتصاد السوق.
- السعي إلى تجويد المنتجات وتحقيق التناسب بين النوعية والجودة والسعر، وبناء سلسلة متكاملة ذات جودة بدءا بالمادة الخام وصولا إلى السوق الخارجية.
- ضرورة إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية في الجزائر.
- ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، الصناعة، السياحة، الصيد البحري...الخ، وكذا تطوير الطاقات المتجددة (الشمسية، الهوائية، المائية...) كاستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

6. قائمة المراجع

- بونوة سمية، نوري منير (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، المجلد 14.
- حمدي عبد العظيم(1996)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق.
- دريدي سارة(2017)، التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، العدد04، المجلد02، مجلة دراسات اقتصادية، ص905-930.

- سفيان بوقطاية وآخرون(2018)، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول- ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6.
- سامي عفيفي حاتم (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية.
- عادل أحمد حشيش (2002), أساسيات الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر.
- مناصري يحي، مكيد علي(2020)، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد1.
- مخطار علالي(2017)، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد8.
- هواري أحلام وآخرون(2019)، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد01، المجلد08، ص28-47.
- تقارير إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر الصادرة عن مديرية الدراسات والاستشراف.
- التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك).

مواقع الانترنت

محمد عايش، ثلاثة أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 2020، الرابط: https://www.alquds.co.uk/تم الاطلاع عليه يوم: 2021/10/28.

المراجع باللغة الأجنبية

- Paul Collier (2007), The Bottom Billion: Why the poorest Countries are failing and what Can Be done About it, Oxford University Press, USA.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص115-137

محاسبة القيمة العادلة وتحديّات التدقيق:دراسة ميدانية على عيّنة من مدققي الحسابات الخارجيين لولايات الشرق الجزائري

Fair value accounting and auditing challenges: A field studyon a sample of external auditors for the eastern provinces of Algeria

حمزة بوتيغان*
Hamza Boutighane
جامعة محمد بوضياف المسيلة– الجزائر
hamza.boutighane@univ-constantine2.dz

الأزهر عزة
eLazhar Azza
جامعة حمة لخضر الوادي– الجزائر
azza-lazhar@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/27 *تاريخ القبول: 2021/12/22* *تاريخ النشر: 2021/12/31*

الملخص :
تهدف الدراسة إلى قياس مدى مساهمة إدراك المدققين الخارجيين بأهمية ومتطلبات منهج القياس على أساس القيمة العادلة في مجابهة تحديات التدقيق والقياسات المتعلقة بها. استهدفت الدراسة عيّنة من مدققي الحسابات لولايات الشرق الجزائري من خلال تحليل إستبيان بإستخدام برنامجspss.
توصلت الدراسة إلى أنّ المدقق الخارجي في الجزائر يتمتع بدرجة إدراك متوسطة بخصوص أهمية ومتطلبات القيمة العادلة،كما أن هناك اختلاف في ترتيب التحديات التي تواجهه أثناء تدقيقه لقياساتها، إضافة إلى أنّ إدراكه بأهمية ومتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة يساهم بدرجة عالية في مجابهة تحديات التدقيق المرتبطة بها .

الكلمات المفتاحية:قيمة عادلة، قياسات القيمة العادلة، تدقيق، تحديات التدقيق.
تصنيف JEL: M41، M42.

Abstract :
This studyaims to measure the extent of the contribution of externalauditors' awareness and perception of the importance and requirements of the fair value measurementapproach in facingauditing challenges whenauditing the relevant measurements.A sample of auditors in the eastern Algerian states wassurveyed to attaintheir perceptions on the issue examined، By analyzing the results of the questionnaire using SPSS software،resultsrevealthat the externalauditor in Algeria has a moderatedegree of awarenessregarding the importance and requirements of fair value، In addition،thereisalso a difference in the order of the challenges encountered by the externalauditorwhileauditingfair value measurements،Furthermore،hisawareness of the importance and requirements of fair value measurementscontributes toa high degree in facing the associatedauditing challenges.

Keys words: Fairvalue، fair value measurements، auditing، audit challenges
JEL classification codes: M41; M42

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أصبحت القيمة العادلة السّمة الغالبة التي تميّز الكثير من المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، فأسلوب القياس المستند إلى القيمة العادلة يوفر العديد من المزايا لمختلف الأطراف، فهو يسمح بإنتاج معلومات ذات خصائص نوعية تسمح باتّخاذ القرارات ممّا يسمح بتخصيص أفضل للموارد، لذلك نجد الكثير من الدول تسعى جاهدة للاستفادة من المزايا التي يتيحها تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إلاّ أنّها في المقابل تُواجَه بمجموعة من العراقيل والتحديّات التي تجعل من فعالية هذا الأسلوب في التقييم محل شكوك كثيرة، لعلّ من أهمّها تحديّات القياس التي تصطدِم بواقع غياب الأسواق أو عدم كفاءتها، يضاف إليها التحدِيَّات المرتبطة بالتدقيق وتحديّات أخرى.

على مدار عدَّة سنوات مثَّل تدقيق قياسات القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية المعقّدة الأخرى تحدّي ومجال معقّد، يتّضح ذلك من خلال أوجُه القصور التي عبّرت عنها مختلف الهيئات الدولية التي تُعنى بالتدقيق، وأنّ استمرار اتجاه أوجُه القصور المعبّر عنها مثير للقلق، لأنّه يثير مخاوف بشأن قدرة المدققين على تدقيق قياسات القيمة العادلة المعقّدة وبالتالي أداء المدققين لدورهم في تقديم ضمانات على سلامة وصدق البيانات المالية(GLOVER, TAYLOR, & Wu, 2019, p. 1418)

إشكالية الدراسة:

الجزائر على غرار باقي دول العالم تحاول تكييف منظومتها المحاسبية مع المنظومة الدولية، يتجلى ذلك بالخصوص من خلال إعتماد النظام المحاسبي الماليSCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، في نفس الإطار سار المشرع الجزائري في مجال التدقيق، وذلك بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيقNAA بالتوازي مع المعايير الدولية للتدقيقISA. ولأن كثير من المعايير المحاسبية الدولية تتيح أو تلزم إستخدام منهج القياس على أساس القيمة العادلة في التقارير المالية، مما يطرح معه تساؤلات حول قدرة المدققين الخارجيين في الجزائر على الإستجابة لمتطلبات تدقيق قياسات القيمة العادلة المعقدة.

ممّا سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:**ما مَدى مُساهمة إدراك المدقِّقين الخارجيين في الجزائر بأهمية ومتطلّبات منهج القياس على أساس القيمة العادلة في مجابهة تحديّات التدقيق عند تدقيقهم للقياسات المتعلقة بها؟**

ينبثق عن الإشكالية الرئيسية التساؤلين الفرعيين التاليين:

- مادرجة إدراك المدقق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة وبمتطلّبات قياسها؟

- هل هناك اختلاف في ترتيب التحديّات التي تواجه المدقّق الخارجي في الجزائر عند تدقيق قياسات القيمة العادلة؟

فرضيات الدراسة:

بالعودة إلى إشكالية البحث يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم إدراك المدقّقين الخارجيين في الجزائر بأهمية ومتطلبات منهج القياس على أساس القيمة العادلة بدرجة عالية في مجابهة تحديّات التدقيق عند تدقيقهم للقياسات المتعلقة بها.

ينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- درجة إدراك المدقّق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة وبمتطلبات قياسها عالية؛
- هناك اختلاف في ترتيب التحديَّات التي تُواجه المدقق الخارجي في الجزائر عند تدقيق قياسات القيمة العادلة.

أهمية الدراسة:

تنبُع أهميّة موضوع الدراسة من كثرة الجدل الدائر حول اعتماد وتبني منهج القياس على أساس القيمة العادلة كأُسلوب للقياس المحاسبي، خصوصًا بعد الإتِّهامات التي طالته في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومانتج عنها من إفرازات. كذلك فإنّ مُتطلبات هذا المنهج للقياس تجعل الكثير من منشآت الأعمال عاجزة عن تطبيقها وفي حال اعتمادها فإنها تطرح عدّة صعوبات فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية المعدَّة على أساسها، ممّا يضع المدقّقين أمام مجموعة من التحديَّات في حال عدم مُجابهتها سينعكس ذلك لامحالة على أدائِهم لدورهم في تقديم ضمانات على سلامة وصدق البيانات المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى مُحاولة ربط علاقة بين إدراك المدققين الخارجيين بأهمية وبِمتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة من جهة وبِمدى قُدرة ذلك على مُساعدتهم في مُجابهة تحديّات التدقيق المرتبطة بها، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي الهدفين الفرعيين التاليين:

- قياس درجة إدراك المدققين الخارجيين الجزائريين بأهمية وبمتطلبات منهج القيمة العادلة؛
- محاولة ترتيب التحديات التي تواجه المدققين الخارجيين عند تدقيقهم لقياسات القيمة العادلة.

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التّحليلي الذي يتناسب مع هذا النوع من الدراسات، يتجلّى ذلك على وجه الخصوص من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بمُتغيرات الدراسة، إضافةً لتحليل نتائج الاستبيان المعِدْ لتلبية متطلبات اختبار الفرضيات الموضوعة.

2.الأدبيات النظرية للقيمة العادلة

مثَّل صعود مفهوم القيمة العادلة الى واجهة المشهد المحاسبي الدولي تحول مفاهيمي حقيقي فيما يخص جوهر النموذج المحاسبي، ساعده في ذلك مجموعة من المحددات، يرتبط الاول مباشرة بالتوجيهات والارشادات التي ميزت اقامة أطر مفاهيمية أنجلوساكسونية تلك المرتبطة سواء بمجلس معايير المحاسبة المالية(FASB 1984) ثم بعد ذلك لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC 1989). بينما المحدد الثاني فيرتبط بالاستخدام المتصاعد للأدوات المالية بما تحمله من تعقيدات كثيرة وكذا التقلبات الكبيرة للأسواق التي تؤدي الى تفاقم المخاطر. أما المحدد الثالث فينبع خصوصا من ارادة لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) في تقليص السلطة التقديرية المتروكة للمسيرين في تحديد النتيجة المحاسبية(Casta, 2003, p. 23).

1.2.مفهوم القيمة العادلة:

يعرّف المعيار IFRS 13 القيمة العادلة بأنها:" السعر الذي سيتم استلامه للحصول على أصل أو دفعه لتحويل التزام في إطار معاملة عادية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس"(IASB, 2013)لزيادة الاتساق والمقارنة في قياسات القيمة العادلة، فإن هذا المعيار يضع تسلسلا هرميا للقيمة العادلة من ثلاثة مستويات، في اطار مشروع التقارب مع مبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما US GAAP قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB سنة 2010بنشر المعيار (IFRS13) حول قياس القيمة العادلة المستوحى الى حد بعيد من قواعد المعيار (SFAS157 حاليا ASC820). يهدف هذا المعيار الى اعطاء تعريف وحيد لمفهوم القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ولتنسيق طرق القياس. كما يهدف الى تجميع مبادئ قياس القيمة العادلة وكذا أدلة وإرشادات التطبيق لجميع الحالات التي تستخدم هذا المفهوم وكل ذلك في معيار واحد(Zyla, 2020, p. 6).

2.2.قياس القيمة العادلة:

يتطلب قياس القيمة العادلة من المنشأة تحديد كل من الأصل وكذا السوق الرئيسي إضافة إلى تقنية التقييم:الأصل أو الالتزام المحدد موضوع القياس (بما يتوافق مع وحدة القياس الخاصة به)، كذلك السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) للأصل أو للإلتزام، بالاضافة تقنية (تقنيات) التقييم المناسبة للقياس, مع مراعاة توفر البيانات التي يتم من خلالها تطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف المدخلات.

تقنيات التقييم:الهدف من استخدام تقنية التقييم هو تقدير السعر الذي تتم عنده معاملة منظمة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس حيث يقدم المعيار IFRS13 ثلاث مناهج للتقييم كمايلي(IASB, 2013): منهج السوق(Marketapproach) الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق، التي تنطوي على أصول أو التزامات متطابقة أو مماثلة أو مجموعة من الأصول والإلتزامات، كذلك منهج التكلفة (Costapproach) الذي يعكس المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال قدرة الخدمة للأصل (تكلفة الإحلال الحالية)، بالإضافة الى منهج الدخل (Incomeapproach) الذي يحول المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو الدخل والنفقات) إلى مبالغ حالية، مما يعكس توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

2.3.تحديات تدقيق القيمة العادلة

ينتج عدم اليقين عند القياس بالقيمة العادلة من ذاتية المدخلات التي يمكن ملاحظتها (المستوى 2)، بالإضافة إلى المدخلات غير الملحوظة (المستوى 3) بحيث يمكن أن يصلا طرفان إلى قيم عادلة مختلفة، ونتيجة لذلك يتطلب تدقيق القيم العادلة تقييما لمدى معقولية هذه المدخلات والإفتراضات بدلا من تأكيد الإحداث الماضية، وأن أحد العوامل المهمة المساهمة في استمرار أوجه القصور المعبر عنها في عمليات تدقيق قياسات القيمة العادلة FVMs هو أداء المدقق الناقص الذي لا يلبي متطلبات معايير التدقيق،إذ أن المدققين الخارجيين قد يميلون إلى الإفراط في تأكيد ادعاءات الإدارة، وقد لا تراعي الأدلة المتناقضة بشكل مناسب (Griffith, Hammersley, Kadous, Young, & Griffith, Emily E, 2015, p. 1)كذلك فقد خلصت دراسة Cannon and Bedard (2017) إلى أن تقييم معقولية إفتراضاتالإدارة وطرق التقييم هي واحدة من اكثر التحديات التي يواجهها المدققون عند تدقيقهم لقياسات القيمة العادلة الصعبة جدا (p.83).

تستمر أوجه القصور المبلغ عنها في عمليات تدقيق القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية المعقدة الأخرى المشار اليها ب FVMs، على الرغم من التحسينات الملحوظة في أداء المدققين من قبل المنظمين، وتشير أوجه القصور هاته إلى أن العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه قد تكون أكثر تعقيدا، وكذلك قد تكون متعددة الأبعاد مما أقترح سابقا من قبل المنظمين والبحوث الأكاديمية، فهي قد ركزت إلى حد كبير على أداء المدققين غير المرضي كمصدر رئيسي لأوجه القصور المبلغ عنها، تؤكد بعض الأدلة بأن خبراء التدقيق يفسرون المعايير ويقيمون الأدلة بشكل

مختلف عن المفتشين وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين الأدلة التي يعتبرها المدققون والمفتشون كافية لدعم تدقيق القيمة العادلة المشار إليها بفجوة قياسات القيمة العادلة (Glover, Taylor, & Wu, 2019, p. 1418).

وفقا لـ Glover and all. (2017) فإن الافتقار إلى بيانات السوق المتاحة حول قياسات القيمة العادلة للأصول غير المالية يجبر المدققين على الاعتماد بشكل أكبر على إفتراضات الإدارة وأن معرفة الإدارة غير الكافية فيما يتعلق بالتقييم تمثل تحديات كبيرة للمدققين عند تدقيق هذه الأنواع (p.27)

حسب Hermanson et all.(2017) فإن تقديرات القيمة العادلة من المستوى الاول وكذا الثاني هي اكثر مايواجهه عادة المدققون اثناء الممارسة على خلاف تقديرات المستوى الثالث, كما تشير النتائج الى ان التقديرات من المستوى الثالث هي الاكثر صعوبة في التدقيق, اما بخصوص معايير التدقيق المهنية الموجهة لتقديرات القيم العادلة اضافة الى التوجيهات الداخلية للشركة والافصاحات المطلوبة فان المدققين يعتقدون بانها كلها كافية وملائمة, وفي الاخير فان المدققين يعتقدون بان التحدي الاكبر الذي يواجههم عند مراجعة قياسات القيمة العادلة يتمثل في اجابتهم حول السؤال المرتبط بمدى بذلهم الجهد الازم لتدقيق القيم العادلة(p.18).

توصلت دراسة قام بها(عبد الواحد غازي و ثابت حسان، 2014، صفحة 384) غازي وحسان(2014) إلى أن المدقق الخارجي يواجه العديد من المعوقات أثناء تدقيق تقديرات القيمة العادلة ومنها المهارات والخبرة اللازمة لتدقيق تقديرات القيمة العادلة فضلاً عن النقص في الاطلاع على أخر التعديلات لمعايير التدقيق الدولية والخاصة بتدقيق القيمة العادلة، وإستخدام الحكم الشخصي في أغلب الأحيان، كما خلصت الى أن أكثر تحدي يواجه المدقق الخارجي هو عدم إلزام معايير المحاسبة الدولية بضرورة القياس وفقاً للقيمة العادلة، وأن أقل تحدي يواجه المدقق الخارجي هو المدخلات المستندة على الحكم الشخصي.

توثق نتائج البحث الذي قام به Joe et all (2017) بأن المدققين يخصصون نسبة أقل من الجهد لإختبار المدخلات الذاتية لتقدير القيمة العادلة عندما تكون درجة القياس في أدلة العميل ومستوى مخاطر العميل مرتفعة، علاوة على ذلك سيستمر هذا الإتجاه حتى بعد أن يتلقى المدققون تنبيها تنظيميا للممارسة يذكرهم فيه بتركيز المزيد من جهود المراجعة على إختبار مدخلات القيمة العادلة التي تكون عرضة للتحيز الإداري، تشير النتائج ايضا إلى أنه في المواقف التي تكون فيها البيانات الكمية وغير الكمية مهمة للمراجعة، هناك إمكانية للإدارة للتلاعب

بالأدلة التي تقدمها للمدققين لإلهائهم عن إختبار المدخلات التقديرية المعقدة التي تكون عرضة للإدارة الإنتهازية(p.30,31).

3.الطريقة والأدوات:

1.3.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات المعتمدين لولايات الشرق والذين تم الحصول على معلوماتهم من خلال قوائم المهنيين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لسنة 2020 (مقرر رقم 03، 2020)، أما العينة فهي تتكون من 120 محافظ حسابات، وبهدف الوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة تم إرسال الإستبيان عبر البريد الإلكتروني لمفردات العينة وهو ما أملته خصوصا ضرورات الوضع الصحي للبلد في ظل جائحة كورونا(COVID19)، إذ امتدت عملية ارسال واستقبال الإستبيانات على مدار ثلاثة أشهر من بداية شهر جوان إلى غاية نهاية شهر أوت منسنة2020، وبعد المعالجة تبين أن عدد الإستبيانات المعتمدة للبحث هي 93 استبانة من مجموع 120 بنسبة مئوية قدرت بـ 77.5%.

2.3.أداة الدراسة:

قصد اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين وذلك بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة كمايلي:

الإستبيان الأول: يحتوي على محورين

المحور الأول: ويخص معلومات عامة حول المستجيب وتشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الأقدمية وكذا سؤالين موجهين.

الأول: بمضمون"هل حصلت على تأهيل كافي بخصوص معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) المتعلقة بالقيمة العادلة"، أما الثاني فبمضمون "هل يتمتع بالتأهيل الكافي بخصوص معايير تدقيق القيمة العادلة على وجه التحديد (ISA 540)".

المحور الثاني: يخص إدراك المدقق الخارجي بأهمية ومضمون القياس على أساس القيمة العادلة وهو يشمل 10 عبارات.

الإستبيان الثاني:ويخص تحديات تدقيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال الجزائرية، وهو يشمل 10 عبارات ويهدف إلى ترتيب تحديات التدقيق.

3.3.أساليب المعالجة الإحصائية:

من أجل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية وذلك بإستعمال برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS. V20)حيثشملت مايلي:

-معامل ألفا كرمباخ(Cronbach's Alpha)لإختبار صدق وثبات الإستبيان؛

- مقاييس الإحصاء الوصفي المعياري منها التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة؛

- المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لتحديد الأهمية النسبية؛

-اختبار الدلالة الإحصائية(ANOVA) للتحقق من صحة الفرضية العامة؛

-اختبار الدلالة الإحصائية(T)لإختبار صحة الفرضية الأولى؛

-استخدام معامل فريدمان الترتيبي؛

-اختبار ويلكوكسون بهدف ترتيب المؤشرات التي يقيسها الإستبيان الثاني (تحديات التدقيق).

4.3.ثبات وصدق أداة الدراسة:

1.4.3. ثبات وصدق إستبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية ومضمون القيمة العادلة:

أولا: الثبات بطريقة التناسق الداخلي (ألفا كرونباخ):

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي بمعامل ألفا كرونباخ والتي تقوم على أساس تقدير معدل إرتباطات العبارات فيما بينها ككل كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم1: ثبات إستبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية ومضمون القيمة العادلةعن طريق ألفا كرونباخ

الاستبيان ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0.762	10

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل ألفا كرونباخ والذي قدر بالنسبة للاستبيان ككل بلغ (0.76)، يمكن القول بأنها قيمة تدل على أن هذا الاستبيان يتمتع بالثبات عالي، حيث نلاحظ أنها قيمة موجبة وأن هناك إنسجام وترابط بين عبارات هذا الاستبيان يتعدى (0.50).

ثانيا: الصدق بطريقة الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق هذا الاستبيان عن طريق حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبيان ككل، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مصفوفة ارتباطات عبارات إستبيان إدراك المدقق بأهمية القيمة العادلة مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور

العبارة 1	0.587**	العبارة 6	0.615**
العبارة 2	0.664**	العبارة 7	0.605**
العبارة 3	0.459*	العبارة 8	0.583**
العبارة 4	0.415*	العبارة 9	0.620**
العبارة 5	0.685**	العبارة 10	0.424*
(0.01)الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا**			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنها جاءت كلها دالة إحصائيا فمنها ما هو دال عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (7) عبارات وهي (1، 2، 5، 6، 7، 8، 9) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0،68) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (5) والدرجة الكلية للاستبيان ككل و(0،58) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (1) والدرجة الكلية للاستبيان ككل، في حين نجد أن هناك (3) عبارات جاءت دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05) وهي (3، 4، 10) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0،45) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (3) والدرجة الكلية للاستبيان ككل و(0،41) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (4) والدرجة الكلية للاستبيان ككل، وعموما يمكن القول بأن هذا الاستبيان صادق لأن كل عباراته تتسق فيما بينها وبين درجته الكلية.

2.4.3.ثبات وصدق إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية:

أولا: الثبات بطريقة التناسق الداخلي (ألفا كرونباخ): تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي بمعامل ألفا كرونباخ، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم 3: ثبات إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية عن طريق ألفا كرونباخ

	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الاستبيان ككل	0.857	10

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل ألفا كرونباخ والذي قدر بالنسبة للاستبيان ككل بلغ (0.85)، يمكن القول بأنها قيمة تدل على أن هذا الاستبيان يتمتع بالثبات عالي، حيث نلاحظ أنها قيمة موجبة وأن هناك إنسجام وترابط بين عبارات هذا الاستبيان يتعدى (0.50).

ثانيا: الصدق بطريقة الاتساق الداخلي: تم حساب صدق هذا الاستبيان عن طريق حساب أو تقدير الارتباطات بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للاستبيان ككل، كما يلي:

الجدول رقم 4: مصفوفة ارتباطات عبارات إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية مع درجته الكلية

العبارات	الدرجة الكلية للمحور	العبارات	الدرجة الكلية للمحور
العبارة 1	0.711**	العبارة 6	0.496**
العبارة 2	0.835**	العبارة 7	0.490**
العبارة 3	0.835**	العبارة 8	0.634**
العبارة 4	0.468*	العبارة 9	0.824**
العبارة 5	0.666**	العبارة 10	0.684**
(0.01)الارتباط دال عند مستوى الدلالة ألفا**			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيم معامل الارتباط بيرسون نلاحظ أنها أغلبها جاءت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) وعددها (9) عبارات وهي (1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 10) حيث تراوحت قيم الارتباط فيها ما بين (0،83) كأعلى ارتباط كان بين العبارة (2، 3) والدرجة الكلية للاستبيان ككل و(0،49) كأدنى ارتباط كان بين العبارة (7) والدرجة الكلية للاستبيان ككل، في حين نجد أن هناك عبارة واحدة فقط جاءت دالة عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05) وهي (4) بارتباط قدر بـ (0،46)، وعموما يمكن القول بأن هذا الاستبيان صادق لأن كل عباراته تتسق فيما بينها وبين درجته الكلية.

4.نتائج الدراسة:

1.4.التحقق من شرط إعتدالية التوزيع:

قبل المبدأ في مرحلة معالجة الفرضيات باستخدام الاساليب الاحصائية المختلفة والملائمة وجب أولا التحقق من شرط إعتدالية التوزيع بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة الحالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم5: التحقق من شرط إعتدالية التوزيع بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk			القرار
	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الاحصاءات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	
إدراك المدقق	0.127	93	0.101	0.945	93	0.051	غير دال
تحديات التدقيق	0.133	93	0.074	0.956	93	0.120	غير دال

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال المعطيات المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على قيم إختبار كولموغروفسميرنوف وكذا إختبار شبيرو ويلك في درجات أفراد عينة الدراسة على كل من استبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية القيمة العادلة واستبيان تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية كانت غير دالة

إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05) وهذا يعني أن التوزيع البيانات اعتدالي وبالتالي فإن كل الاساليب الاحصائية التي ستستخدم في المعالجة هي أساليب بارامترية.

2.4.وصف خصائص العينة:

الجدول رقم6: توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
1- الجنس	الذكور	89	%95.7
	الإناث	4	%4.3
2- السن	أقل من 30 سنة	9	%9.7
	من 30 إلى 40 سنة	26	%28
	من 41 إلى 50 سنة	30	%32.2
	أكثر من 50 سنة	28	%30.1
3- المؤهل العلمي	شهادة مهنية CMTC/ CED	21	%22.6
	شهادة جامعية	72	%77.4
4- الأقدمية	أقل من 5 سنوات	16	%17.2
	من 5 إلى 10 سنوات	21	%22.6
	من 11 إلى 15 سنة	22	%23.7
	أكثر من 15 سنة	34	%36.6

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه يتضح أن غالبية أفراد العينة يمثلون جنس ذكور بنسبة 95.7% في حين الإناث يمثلن أقلية.

احتلت الفئة العمرية التي تتراوح اعمارها بين 41 سنة و50 سنة المرتبة الأولى بنسبة 32.2% تليها الفئة العمرية التي تفوق أعمارها 50 سنة بنسبة مئوية قاربت 30.1% لتحتل الفئة العمرية التي تتراوح اعمارها بين 30و40 سنة المرتبة الثالثة بنسبة مئوية 28%، اما الفئة العمرية التي تقل أعمارها عن 30 سنة فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة 9%، مما يدل على أن أغلبية الممارسيين لمهنة التدقيق في مجتمع الدراسة من ذوي الأعمار المتقدمة نسبيا.

مثلت فئة الحاملين للشهادات الجامعية غالبية الممارسيين لمهنة التدقيق بنسبة 77.4%أما النسبة الباقية 22.6 %فهم من حملة الشهادات المهنية CMTC/ CED وهو ما يعطي دلالة على أن جميع الممارسيين من حملة الشهادات سواءا الجامعية او المهنية وهو ما يدخل ضمن متطلبات مزاولة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر (التأهيل العلمي).

بلغت نسبة الممارسين لمهنة التدقيق الذين تتجاوز اقدميتهم 15 سنة 36 % ليحتلوا بذلك المرتبة الأولى يليهم الممارسين الذين تتراوح أقدميتهم بين 11و 15 سنة بنسبة تمثل 23.7%في حين تمثل الفئة التي تتراوح سنوات أقدميتهم بين 5 و10 سنوات مانسبته 22% وفي المرتبة الرابعة تأتي الفئة التي تقل سنوات أقدميتها عن 05 سنوات بنسبة 17.2%، مما يعطي معه قراءة بأن غالبية الممارسين تتجاوز سنوات أقدميتهم الحد الأدنى لإكتساب الخبرة.

جدول رقم7:توزيع إجابات أفراد العينة حسب السؤال 5 و 6

السؤال	بدائل الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
السؤل (5)	نعم	51	%54.8
	لا	42	%45.2
السؤل (6)	نعم	12	%12.9
	لا	81	%87.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنسبة لإجابات افراد العينة فيما يخص السؤال الخامس (هل حصلت على تأهيل كافي بخصوص معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS المتعلقة بالقيمة العادلة؟)يتضح بأن ما نسبته 54.8% أجابوا بنعم اما النسبة الباقية 45.2% أجابوا بـ لا، مما يدل على ان الأغلبية قد حصلت على تأهيل كافي بهذا الخصوص.

أما ما تعلق بخصوص السؤال السادس(هل تتمتع بالتأهيل الكافي بخصوص معايير تدقيق القيمة العادلة على وجه التحديد(ISA540)؟فإن غالبية افراد العينة يتضح بأنهم يفتقرون إلى التأهيل الكافي وهو ما يعبر عنه بنسبة 87.1% إذ اقتصرت عملية التأهيل فقط على ما نسبته12.9%

3.4.قراءة نتائج أسئلة الاستبيان:

1.3.4.قراءة نتائج إستبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية ومضمون القيمة العادلة:

يتضمن هذا الاستبيان (10) عبارات وبعد التحليل الاحصائي تم وصف العبارات حسب درجة تشبعها عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم8:نتائج استبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية ومضمون القيمة العادلة

الرقم	عبارات استبيان (إدراك المدقق الخارجي بأهمية القيمة العادلة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

1	تعتبر محاسبة القيمة العادلة بديل محاسبي جيّد مقارنة بأساس التكلفة التاريخية	4.17	1.138
2	لإستخدام محاسبة القيمة العادلة آثار جيّدة على جودة التقارير المالية	4.44	0.786
3	ينعكس إستخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلى وجه التحديد الملائمة.	3.95	1.131
4	رغم القضايا الخلافية المحيطة بأسلوب القيمة العادلة إلاّ أنه يبقى أسلوب القيّاس المفضّل لخدمة مصالح مُختلف الأطراف	4.17	1.194
5	المعايير المحاسبية الدولية لمْ تُلزِم بضرورة القيّاس والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة ولمْ تَلغي التكلفة التاريخية	4.67	0.754
6	لدى المدقق الخارجي علم تام بالمجالات التي تُغطيها محاسبة القيمة العادلة	2.12	1.304
7	المدقق الخارجي على دراية بمختلف تصنيفات الأسواق التي يُحتمل وجودها للأصول أو الخصوم (سوق نشط، سوق الوسطاء، سوق رئيسي) كما ينص المعيار ASC 820	3.33	1.313
8	يعي المدقق الخارجي في الجزائر مضامين المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة (كسعر الخروج، المشاركين في السوق،.....الخ)	2.20	1.108
9	يتمتع المدقق الخارجي في الجزائر بالمعرفة اللّازمة بخصوص التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (المستوى الأول ، الثاني والثالث)	2.40	1.408
10	المدقق الخارجي في الجزائر مُلِمْ بمختلف مناهج تقييم القيمة العادلة (منهج السوق، التكلفة والدخل)	2.08	0.940
	الاستبيان ككل	33.58	5.281

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات استبيان (إستبيان إدراك المدقق الخارجي بأهمية القيمة العادلة) نلاحظ أن العبارات (2، 5) تنتمي إلى المجال المرتفع جدا (4.20- 5) أما العبارات (1، 3، 4) فهي تنتمي إلى المجال المرتفع (3.40-4.20) في حين نجد أن العبارة (7) تنتمي إلى المجال المتوسط (2.60-3.40)، في حين أن بقية العبارات وهي أرقام (6، 8، 9، 10) تنتمي إلى المجال المنخفض (1.80-2.60)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الاجمالي للاستبيان والذي بلغ (33.58) فهو ينتمي إلى المجال المتوسط (26-34) ويمكن القول أن دركة إدراك المدققين الخارجيين بأهمية منهج القيمة العادلة متوسطة.

2.3.4.قراءة نتائج إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية:

يتضمن هذا الاستبيان (10) عبارات وبعد التحليل الاحصائي تم وصف العبارات حسب درجة تشبعها عن طريق إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم9:نتائج استبيان تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية

الرقم	عبارات استبيان (تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يفتقر معظم المدققين الخارجيين للكفاءة والتأهيل اللاّزمين لتدقيق قياسات القيمة العادلة	4.16	1.125
2	أدلة الإثبات اللازمة لدعم قياسات القيمة العادلة غير كافية وغير مناسبة	3.92	1.153
3	أدلة الإثبات المرتبطة بالقيمة العادلة لا توفّر خاصية الموثوقية	3.93	1.149
4	غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	4.16	1.086
5	صعوبة فهم المدقق الخارجي للنماذج المستخدمة في إعداد تقديرات القيمة العادلة من قِبل الإدارة	3.37	1.187
6	صعوبة اكتشاف تحيُّز مُحتمل من الإدارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة	3.60	1.012
7	يستعين المدقق الخارجي بمختلف الوسائل والطرق لتقييم معقولية إفتراضات الإدارة والطرق المستخدمة	3.24	1.176
8	غالباً ما يستعين المدقق الخارجي بخبير مُتخصص في مجال عمل الشركة عندما يتعلق الأمر بقياسات القيمة العادلة	3.59	1.172
9	تُؤدّي العمليات المعقّدة المرتبطة بقياس القيمة العادلة إلى زيادة مخاطر التدقيق المتأّصِلة Risquesd'AuditInhérents	4.19	0.850
10	وجود تباين وإختلاف في فهم وتفسير المعايير المرتبطة بتدقيق قياسات القيمة العادلة	4.06	1.050
الاستبيان ككل		38.25	5.776

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المستخرجة من إستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات استبيان (تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية) نلاحظ أن العبارات (1، 2، 3، 4، 6، 8، 9، 10) تنتمي إلى المجال المرتفع (3.40-4.20) في حين نجد أن العبارتين (5، 7) تنتميان إلى المجال

المتوسط (2.60-3.40)، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الاجمالي للاستبيان والذي بلغ (38.25) فهو ينتمي إلى المجال المرتفع (34-42) ويمكن القول أن حجم ومستوى تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية مرتفع.

4.4.عرض وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات:

4-3-1-عرض وتفسير النتائج على ضوء الفرضية العامة:

نصت الفرضية العامة لهاته الدراسة على: "يساهم إدراك المدققين الخارجيين في الجزائر بأهمية منهج القياس على اساس القيمة العادلة بدرجة عالية في مجابهة تحديات التدقيق عند تدقيقهم للقياسات المتعلقة بها وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (anova) للتحقق من التباينات في إستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيانين معا، ثم تقدير حجم الأثر أو ما يطلق عليها بالدلالة العملية عن طريق معامل مربع إيطا (η^2)، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: حجم الأثر بين تباين إجابات أفراد العينة على كل من الاستبيانين معا

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة	قيمة η^2	القرار
إدراك المدقق بالتحديات	داخلالمجموعات	669.848	20	33.492	1.005	0.468	0.218	حجم أثر كبير
	مابين المجموعات	2399.959	72	33.333				
	الكلي	3069.806	92					

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة الاحصائية (F) أو ما يسمى بـ "تحليل التباين الأحادي" (anova) بين تباين إستجابات أفراد العينة على إستبيان (إدراك المدقق الخارجي بأهمية القيمة العادلة) واستبيان (تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية) والتي بلغت (1.00)، نلاحظ أنها قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.05)، وبالتالي نستطيع الحكم على أن هذه النتيجة المتوصل إليها تؤكد أن هناك إتفاق إلى حد كبير بين تباينات إجابات أفراد العينة على الاستبيانين معا، وبالنظر إلى قيمة حجم الاثر المستخرجة بين تبايني الاستبيانين معا عن طريق مربع إيطا(η^2) والتي بلغت (0.21) وهي قيمة تدل على حجم أثر كبير أعلى من 15%، وبالتالي فإن أكثر من 20% من تباين إجابات أفراد العينة على استبيان (تحديات التدقيق في بيئة الاعمال الجزائرية) يرجع في الأساس إلى تبان إجاباتهم

على استبيان (إدراك المدقق الخارجي بأهمية القيمة العادلة)، ومنه فإن هذه النتيجة جاءت مؤيدة لفرضية الدراسة العامة القائلة بـ يساهم إدراك المدققين الخارجيين في الجزائر بأهمية منهج القياس على اساس القيمة العادلة بدرجة عالية في مجابهة تحديات التدقيق عند تدقيقهم للقياسات المتعلقة بها، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي (95%) مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة (5%).

2.4.4.عرض وتفسير النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى:

نصت الفرضية الأولى لهاته الدراسة على: "درجة إدراك المدقق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة وبمتطلبات قياسها عالية "، وللتحقق من صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى إختبار الدلالة الاحصائية (T) بالنسبة للعينة الواحدة والقائم على أساس تقدير الفرق بين متوسط إستجابات أفراد العينة على الاستبيان والمتوسط النظري له، وبعد المعالجة الاحصائية تم التوصل إلى النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم11: درجة إدراك المدقق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة

الاستبيان	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة الكلية	30	33.58	5.281	92	6.538	0.000	دالعند 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة على الاستبيان ككل والذي بلغ (33.58) أنه أعلى بقليل من المتوسط النظري له والمقدر بـ 30، كما أن المتوسط الحسابي المستخرج يقع في المجال المتوسط (26-34) بناء عليه فإن درجة إدراك المدقق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة متوسطة، وهذا ما أكدته قيمة "ت" والتي بلغت (6،40) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (0.01) وهذا يعني أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي لأفراد العينة، وبالتالي فإن هذه النتيجة تعارض فرضية الدراسة الأولى والقائلة "درجة إدراك المدقق الخارجي في الجزائر بأهمية القيمة العادلة وبمتطلبات قياسها عالية " أي أن درجة الادراك متوسطة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة% 1.

3.4.4.عرض وتفسير النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثانية:

نصت الفرضية العامة لهذه الدراسة على: "هناك إختلاف في ترتيب التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في الجزائر عند تدقيق قياسات القيمة العادلة"، ومن أجل التحقق من

صحة هاته الفرضية تم اللجوء إلى معامل فريدمان الترتيبي بهدف ترتيب المؤشرات التي يقيسها إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم12: إختبار فريدمان لترتيب تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية

الرقم	التحديات	متوسط الرتب	Khi-deux	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
01	يفتقر معظم المدققين الخارجيين للكفاءة والتأهيل اللاّزمين لتدقيق قياسات القيمة العادلة (FVMs)	6.46	101.150	9	0.000	دال عند 0.01
02	أدلة الإثبات اللازمة لدعم قياسات القيمة العادلة غير كافية وغير مناسبة	5.80				
03	أدلة الإثبات المرتبطة بالقيمة العادلة لا توفّر خاصية الموثوقية	5.83				
04	غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	6.61				
05	صعوبة فهم المدقق الخارجي للنماذج المستخدمة في إعداد تقديرات القيمة العادلة من قِبل الإدارة	4.37				
06	صعوبة اكتشاف تحيُّز مُحتمل من الإدارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة	4.68				
07	يستعين المدقق الخارجي بمختلف الوسائل والطرق لتقييم معقوليـة إفتراضات الإدارة والطرق المستخدمة	4.12				
08	غالباً ما يستعين المدقق الخارجي بخبير مُتخصص في مجال عمل الشركة عندما يتعلق الأمر بقياسات القيمة العادلة	4.74				
09	تُؤدّي العمليات المعقّدة المرتبطة بقياس القيمة العادلة إلى زيادة مخاطر التدقيق المتأصِلة (Risquesd'AuditInhérents)	6.32				
10	وجود تباين وإختلاف في فهم وتفسير المعايير المرتبطة بتدقيق قياسات القيمة العادلة	6.08				

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ وبناءا على متوسطات الرتب التي أفرزها معامل فريدمان الرتبي بالنسبة لمؤشرات إستبيان تحديات التدقيق والتي جاءت وفق الترتيب التنازلي التالي:

1- غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة إحتلت المرتبة الاولى بمتوسط رتب بلغ 6،61 ؛

2- يفتقر معظم المدققين للكفاءة والتأهيل اللاّزمين لتدقيق قياسات القيمة العادلة إحتلت المرتبة الثانية بمتوسط رتب بلغ 6،46؛

3- تُؤدّي العمليات المعقّدة المرتبطة بـ FVMs إلى زيادة مخاطر التدقيق المتأّصِلة إحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط رتب بلغ 6،32؛

4- وجود تباين وإختلاف في فهم وتفسير المعايير المرتبطة بتدقيق FVMsإحتلت المرتبة الرابعة بمتوسط رتب بلغ 6،08؛

5- أدلة الإثبات المرتبطة بالقيمة العادلة لا توفِّر خاصية الموثوقية إحتلت المرتبة الخامسة بمتوسط رتب بلغ 5،80؛

6- أدلة الإثبات اللازمة لدعم قياسات القيمة العادلة غير كافية وغير مناسبة إحتلت المرتبة السادسة بمتوسط رتب بلغ 5،80؛

7- غالباً ما يستعين المدقق الخارجي بخبير مُتخصص في مجال عمل الشركة عندما يتعلق الأمر بقياسات القيمة العادلة إحتلت المرتبة السابعة بمتوسط رتب بلغ 4،74؛

8- صعوبة اكتشاف تحيُّز مُحتمل من الإدارة بسبب تعدد طرقFVMsإحتلت المرتبة الثامنة بمتوسط رتب بلغ 4،68؛

9- صعوبة فهم المدقق الخارجي للنماذج المستخدمة في إعداد تقديرات القيمة العادلة من قِبل الإدارة إحتلت المرتبة التاسعة بمتوسط رتب بلغ 4،37؛

10- يستعين المدقق الخارجي بمختلف الوسائل والطرق لتقييم معقولية إفتراضات الإدارة والطرق المستخدمة إحتلت المرتبة العاشرة بمتوسط رتب بلغ 4،12.

وبناء على قيمة كا^2 والتي بلغت 101.15 نلاحظ أنها قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائيا في ترتيب مؤشرات إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية وبهدف التحقق من الترتيب الذي أفرزه معامل فريدمان تم اللجوء إلى إختبارويلكوكسن وهذا ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: إختبارويلكوكسن للمقارنات الزوجية بهدف التحقق من ترتيب مؤشرات إستبيان تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الجزائرية

الثنائيات	قيمةZ	مستوى الدلالة
يفتقر معظم المدققين الخارجيين للكفاءة والتأهيل اللاّزمين لتدقيق قياسات القيمة العادلة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-0.189-b	0.850
تُؤدّي العمليات المعقّدة المرتبطة بقياس القيمة العادلة إلى زيادة مخاطر التدقيق	-0.149-c	0.881

المتأصِلة (Risquesd'AuditInhérents) – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة		
وجود تباين وإختلاف في فهم وتفسير المعايير المرتبطة بتدقيق قياسات القيمة العادلة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-0.768-c	0.443
أدلة الإثبات المرتبطة بالقيمة العادلة لا توفّر خاصية الموثوقية – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-1.393-c	0.164
أدلة الإثبات اللازمة لدعم قياسات القيمة العادلة غير كافية وغير مناسبة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-1.458-c	0.145
غالباً ما يستعين المدقق الخارجي بخبير مُتخصص في مجال عمل الشركة عندما يتعلق الأمر بقياسات القيمة العادلة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-2.853-c	0.004
صعوبة اكتشاف تحيُّز مُحتمل من الإدارة بسبب تعدد طرق قياس القيمة العادلة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-3.730-c	0.000
يستعين المدقق الخارجي بمختلف الوسائل والطرق لتقييم معقولية إفتراضات الإدارة والطرق المستخدمة – غياب السوق المالي النشط يجبر المدقق الخارجي على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة	-5.060-c	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى ما أفرزه إختبار ويلكوكسون نلاحظ أن الترتيب الذي أفرزه معامل فريدمان هو نفسه الذي أكد عليه معامل ويلكوكسون مع إختلاف بسيط،حيث نلاحظ أن هناك إشتراك بين المؤشرات (1، 4، 9، 10) في المرتبة الاولى، وفي المرتبة الثانية نجد مؤشرين هما (2، 3) في حين أن بقية المؤشرات وهي (5، 6، 7، 8) إحتلت المرتبة الثالثة، وهذا ما يجرنا إلى القول بأن هاته النتيجة تؤيد فرضية الدراسة الثانية والقائلة " هناك إختلاف في ترتيب التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في الجزائر عند تدقيق قياسات القيمة العادلة "وهذا الاختلاف لصالح المؤشرات (1، 4، 9، 10).

5.الخاتمة:

سعت هذه الورقة البحثية إلى قياس مدى إدراك المدققين الخارجيين بأهمية ومتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة في مواجهة تحديات التدقيق المرتبطة بقياساتها، وذلك عن طريق دراسة ميدانية شملت عينة من مدققي الحسابات المعتمدين لولايات الشرق الجزائري والذين يزاولون بعنوان نشاط سنة 2020، وبعد تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها تم التوصل إلى النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوردها على النحو التالي:

أولا: يساهم إدراك المدققين الخارجيين بأهمية ومتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة بدرجة عالية في مواجهة تحديات التدقيق المرتبطة بقياسها.

ثانيا: درجة إدراك المدققين الخارجيين بأهمية ومتطلبات القياس على أساس القيمة العادلة كانت بمستوى متوسط ومرد ذلك على وجه الخصوص إلى إفتقارهم للكفاءة والتأهيل اللازمين اللذان يخولان لهم زيادة حجم الإدراك والإلمام بمتطلبات منهج القيمة العادلة.

ثالثا: فيما يخص ترتيب تحديات التدقيق فقد أفرزت الدراسة مايلي:

أن التحدي الأول و الأبرز الذي يواجه المدققين الخارجيين الجزائريين عند تدقيقهم لقياسات القيمة العادلة يتمثل في غياب السوق المالي النشط و الكفء، ممّا يجبرهم على الإعتماد بشكل كبير على إفتراضات الإدارة، ممّا يتأكد معه ضرورة توافر الأسواق النشطة التي تعكس الكفاءة المعلوماتية كآلية حتمية لتفعيل نهج القياس على أساس القيمة العادلة، كما تبرز النتائج بأن التحدي الأخير في منظور المدققين الخارجيين الجزائريين فيتمثل في استعانتهم بمختلف الوسائل و الطرق لتقييم معقولية افتراضات الادارة .

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على زيادة إدراك المدققين الخارجيين بأهمية ومتطلبات القياس وفق منهج القيمة العادلة، وذلك من خلال برمجة دورات تكوينية بغرض زيادة مستوى التأهيل والكفاءة لديهم؛
- العمل على تنشيط السوق المالي لأنه السبيل الوحيد لتحقيق الكفاءة لتفعيل محاسبة القيمة العادلة ومتطلباتها؛
- السعي للتقليل من فجوة الإختلافات في فهم وتفسير المعايير المرتبطة بقياس وبتدقيق القيمة العادلة؛
- حث الشركات على دعم موثوقية الأدلة المرتبطة بالقيمة العادلة عن طريق فرض أطر وضوابط لذلك.

6.قائمة المراجع:

محمد عبد الواحد غازي، و ثابت ثابت حسان. (24 و 25 نوفمبر, 2014). التحديات التي تواجه المدقق الخارجي في تدقيق القيمة العادلة– دراسة لعينة من مكاتب التدقيق العراقية –. *ورقة بحثية مقدمة خلال الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات*. ورقلة، الجزائر.

مقرر رقم 03. (2020). وزارة المالية– المجلس الوطني للمحاسبة. *قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2020*. الجزائر.

Amiri, G. S., & Mahmoudkhani, M. (2019). Iranian Auditors Perspectives about Auditing of Fair Value Estimates. *Journal of Accounting and Auditing Review, 26*(2), pp. 255-278.

Barlev, B., & Haddad, J. R. (2007). Harmonization, Comparability, and Fair Value Accounting. *Journal of Accounting, Auditing & Finance, 22*(3), pp. 493-509.

Boumediene, S. L., Boumediene, E., & Amara, I. (2017). The Impact of Fair Value on Audit Quality: Evidence from Tunisia. (IBFR, Ed.) *Accounting & Taxation, 9*(1), pp. 29-38.

Bratten, B., Gaynor, L. M., Mc Daniel, L., Montague, N. R., & Sierra, G. E. (2013). The audit of fair values and other esimates: The effects of underlying environmental, task and auditor-specific factors. *AUDITING: A Journal of practice & Theory, 32*(1), pp. 7-44.

Cannon, N. H., & Bedard, J. C. (2017). Auditing challenging fair value measurements: Evidence from the field. (AAA, Ed.) *The Accounting Review, 92*(4), pp. 81-114.

Cannon, N. H., & Bedard, J. C. (2017). Auditing challenging fair value measurements: Evidence from the field. *The Accounting Review, 92*(4), pp. 81-114.

Casta, J.-F. (2003). La comptabilité en " juste valeur " permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise ? *Revue d'économie financière, Association d'économie financière, 71*(2), PP. 17-31.

Evans, M. E., Hodder, L., & Hopkins, P. E. (2014). The predictive ability of fair value for futur financial performance of commercial banks and the relation of predictive ability to bank's share prices. *Contemporary Accounting Research, 31*(1), pp. 13-44.

Fahnestock, R. T., & Bostwick, E. D. (2011). An ananlysis of the fair value contoversy. *Journal of finance and accouantancy, 8*(1).

Glover, S. M., Taylor, M. H., & Wu, Y. J. (2017). Current practice and challenges in auditing fair value measurements and complex estimates: Implementations for auditing standars and the academy. *Auditing: Ajournal of practice & Theory, 36*(1), pp. 63-84.

Glover, S. M., Taylor, M. H., & Wu, Y. J. (2017). Current practice and challenges in auditing fair value measurements and complex

estimates: Implementations for auditing standars and the academy. *Auditing: Ajournal of practice & Theory, 36*(1), pp. 63-84.

Glover, S. M., Taylor, M. H., & Wu, Y.-J. (2019). Mind the Gap: Why Do Experts Have Differences of Opinion Regarding the Sufficiency of Audit Evidence Supporting Complex Fair Value Measurements?*. *Contemporary Accounting Research, 36*(3), pp. 1417-1460.

GLOVER, S. M., TAYLOR, M. H., & Wu, Y.-J. (2019). Mind the Gap: Why Do Experts Have Differences of Opinion Regarding the Sufficiency of Audit Evidence Supporting Complex Fair Value Measurements?*. *Contemporary Accounting Research, 36*(3), pp. 1417-1460.

Griffith, E. E., Hammersley, J. S., Kadous, K., Young, D., & Griffith, Emily E. (2015). Auditor mindsets and audits of complex estimates. *Journal of Accounting Research, 53*(1), pp. 49-77.

He, L. Y., Wright, S., & Evans, E. (2018). Is fair value information relevant to investment decision-making: Evidence from the Australian agricultural sector? *Australian Journal of Management, 43*(5), pp. 555-574.

Hermanson, S. D., Kerler III, W. A., & Rojas, J. D. (2017). An Analysis of Auditors' Perceptions Related to Fair Value Estimates. *The Journal of Corporate Accounting & Finance, 28*(3), pp. 18-37.

Hogan, C. E., Stein, S. E., & Stuber, S. B. (2020, septembre). An Examination of Auditors' Responsiveness to Risk Cues: Evidence from Fair Value Estimates. *conference/workshop participants at the 2019 Oklahoma State Accounting Research Conference, the 2020 AAA Auditing Midyear Meeting, the 2020 Lonestar Accounting Research Conference.*

IASB. (2013). *IFRS 13- Fair Value Measurement*. Retrieved 07 25, 2020, from https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13.

Ibidunni, O., & Okere, W. (2019). Fair value accounting and reliability of accounting information of listed firms in Nigeria. *Accounting, 5*(3), pp. 91-100.

Joe, J. R., Vandervelde, S. D., & Wu, Y.-J. (2017). Use of high quantification evidence in fair value audit: Do auditors stay in their compfort zone? *The Accounting Review, 92*(5), pp. 89-116.

Laux, C., & Leuz, C. (2009). The crisis of fair- value accounting: Making sense of the recent debate. *Accounting Organization and Societe, 34*(6-7), pp. 826-834.

Magnan, M. L. (2009). Fair Value Accounting and the Financial Crisis: Messenger or Contributor? *Accounting perspectives, 8*(3), pp. 189-213.

Marra, A. (2016). The Pros and Cons of Fair Value Accounting in a Globalized Economy: A Never Ending Debate. *Journal of Accounting, Auditing & Finance, 31*(04), pp. 582-591.

Orléan, A. (2009). *De l'euphorie à la panique penser la crise financière.* Eddition rue d'ulm paris.

Oyewo, B., Emebinah, E., & Savage, R. (2020). Challenges in auditing fair value measurement and accounting estimates Some evidence from the field. *Journal of financial reporting and accounting*.

Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. *Journal of Financial Reporting and Accounting, 12*(2), pp. 102 - 11.

Prochazka, D. (2011). The role of fair value measurement in the recent financial crunch. *Prague Economic Papers, 1*(71-88), 73.

Song, X. (2015). Value relevance of fair value- Empirical evidence of the impact of market volatility. *CAAA/APC, 14*(2), 91-116.

An .(2017) .Julian D Rojas و ،William A Kerler III ،Susan D Hermanson .Perceptions Related to Fair Value Estimates 'Analysis of Auditors .pp. 18-37 ،(3)*28 ،Finance&The Journal of Corporate Accounting*

Zyla, M. L. (2020). *Fair Value Measurement Practical Guidance and Implementation* (Third ed.). Hoboken, New Jersey, USA: JohnWiley & Sons, Inc.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص138-154

واقع التسويق الداخلي لمؤسسات التأمين في ولاية سوق أهراس

- دراسة ميدانية -

The reality of internal marketing for insurance institutions in the province of souk ahras - filed study-

*عمارة زين الدين
Amara zineeddine
جامعة تونس المنار – تونس-
zineeddine.amara@fsegt.utm.tn

فوزي دخيل
Fawzi dekhil
جامعة تونس المنار – تونس-
Fawzi.dekhil@fsegt.utm.tn

تاريخ الاستلام: 2021/09/22 تاريخ القبول: 2021/10/27 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة التسويق الداخلي، ومستوى تحقيق أبعاده لعينة من مؤسسات التأمين. حيث اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة بلغت 53 موظفاً بالمؤسسات محل الدراسة، واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها:مؤسسات الدراسة على دراية بالتطورات مما يجعلها تهتم بمراقبتها وممارسة التسويق الداخلي بمختلف أبعاده، عدم وجود رضا من قبل الموظفين فيما يتعلق بالحوافز المادية، ضعف في ثقافة المؤسسة لغياب العمل الجماعي كفريق واحد.كما قدمت جملة من التوصيات لمسيري مؤسسات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التسويق الداخلي، الاتصال الداخلي، التحفيز، التمكين،التدريب.

تصنيف L83:JEL

Abstract :

This studyaimed to determine the extent to which the internal marketing ispracticed and the level of realizations of its dimensions for a sample of insurance institutions. Whereweadopted the descriptive analyticalapproach. The a surveywasdistributed to a sample of 53 staff of the institutions in question. And they use of statistcalmethodology for data analysis and hypothesistesting.

The studyfoundmumber of results, principally : the study institutions are were of the devlopementwhichmakeitconcernedwithmonotring and practicinginternal marketing in all its dimensions, staff disastisfactionwith regard to maternel incentives, weakness in the institutions culture because of the absence of teamwork as a single team. A mumber of recomondationwerealso made to the study institutions.

Key words : internal marketing, internal communication, incentive, empowermenttraining.

JEL classificationcodes: L83

*المؤلف المرسل

أصبح التسويق في عصرنا الراهن عماد ربحية المؤسسات وأساس بقائها سواء كانت خدماتية أو إنتاجية، كما أن التسويق الناجح هو الذي يقود المؤسسة إلى النجاح ويفتح لها مجالا واسعا لدخول السوق وتعريف العملاء بالمنشأة المنتجة، وهذا يتم من خلال التعريف بإنتاجها ومزايا خدماتها باستخدام الأسلوب العلمي والعملي في البيع وجذب العملاء الجدد باستمرار.ويعد الاهتمام بالعاملين في المؤسسات وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم والنظر إليهم كعملاء (داخليين) للمنظمة، من الركائز المهمة لنجاح هذه المؤسسات في تقديم خدمات متميزة لعملائها (الخارجيين)، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية في السوق، ويندرج هذا الجانب ضمن ما يعرف في أدبيات الإدارة والتسويق المعاصر ب " التسويق الداخلي Internal marketing "، والذي يعد أحد المداخل التسويقية المهمة لكافة مؤسسات الأعمال في العصر الحديث.

مشكلة الدراسة:

تنشط مؤسسات التأمين في بيئة أعمال متغيرة ومعقدة، يشوبها الغموض وعدم التأكد، وأبرز ما يميزها عدم الاستقرار على جميع المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، ويعتريها تغيرات كثيرة ومنافسة شديدة،فبات إلزاماً على مؤسسات التأمين البحث عن سبل لمواجهة هذه التغيرات والمشاكل التي تعترضها بشكل مستمر، ولعل التسويق الداخلي من أنجع تلك السبل.حيث تمحورت اشكالية الدراسة حول:

" ما هو واقع ممارسة التسويق الداخلي في مؤسسات التأمين في ولاية سوق اهراس؟"

واختصارا فإن طرح الأسئلة الفرعية التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- ماهي حقيقة وواقع ممارسة التسويق الداخلي في مؤسسات الدراسة؟
- ما هو مستوى تحقيق أبعاد التسويق الداخلي لتلك المؤسسات؟

فرضيات الدراسة:

- تتوفر في المؤسسات التأمينية محل الدراسة ممارسة فعالة للتسويق الداخلي، بمختلف منظوراته (الاتصال الداخلي، التدريب، التحفيز، ثقافة الخدمة، التمكين).
- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستجوبين تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كون أن التسويق الداخلي من بين المواضيع التي اثبتت وجودها وأهميتها في الآونة الأخيرة وجذبت أنظار الباحثين، لذلك فقد ركزنا عليه لما له من مساهمة حيوية في رفع قدرة المؤسسة على مجابهة التغيرات والمنافسة الشديدة.

أهداف الدراسة:

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإننا نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الآتية:

- تقديم خلفية نظرية حول مفهوم التسويق الداخلي وكشف الدور الذي يلعبه هذا المفهوم في مؤسسات الأعمال.
- الوقوف على درجة ممارسة مختلف أبعاد التسويق الداخلي في مؤسسات الدراسة.
- الرغبة في إبراز فكرة أن ضعف الاهتمام بالموظفين في معظم المؤسسات الجزائرية وعدم تلبية حاجاتهم ورغباتهم، يعد من أسباب ضعف أدائها وقدرتها على المنافسة المحلية والدولية.

مصادر جمع المعلومات ومنهج الدراسة:

لدراسة موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية ممثلة في مجموعة من المراجع العلمية من كتب ودراسات وأبحاث علمية ذات الاهتمام بموضوع البحث؛ بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)، ومصادر بيانات أولية ممثلة في الاستبيان الذي يعتبر الأداة الأساسية للدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع التسويق الداخلي وتناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. ومنها ما يلي:

- دراسة عبود سعاد، 2017 بعنوان: "**مساهمة التسويق الداخلي في تنمية رأس المال البشري – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات–**"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول مدى مساهمة التسويق الداخلي في تنمية رأس المال البشري من خلال التركيز على استقطاب أفضل الموارد البشرية، التشجيع على الاستثمار في تعليم وتدريب رأس المال البشري، وتمثلت عينتها في 43 فرد واعتمدت على الاستبيان وبرنامج SPSS في جمع وتحليل البيانات، وكان من أبرز نتائجها أن التسويق الداخلي وسيلة لتعزيز رضا كل من العملاء و الموارد البشرية كما تم استعماله لتكميل الجهود التسويقية الخارجية من خلال تسهيل

التفاعل بين الموارد البشرية و العملاء و نشر المعلومات من وإلى جميع المجموعات الداخلية المعنية بالتنفيذ الفعال لقرارات التسويق الداخلي.

- دراسة صالح عمر كرامة الجريري: رسالة دكتوراه بعنوان " **أثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبون** " دراسة تطبيقية في عينة من البنوك اليمنية، جامعة دمشق، سوريا،2006.

وأجريت هذه الدراسة في القطاع البنكي اليمني، هدفت لقياس أثر التسويق الداخلي وجودة الخدمات في رضا الزبون ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم توزيع 78 استبيان على عينة من موظفي البنك، بالإضافة إلى 95 استبيان تم توزيعه على عينة من الزبائن في البنوك اليمنية.ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لأجل الوصول إلى أهداف الدراسة. ولعل أبرزها:هناك علاقة ترابط بين التسويق الداخلي وجودة الخدمات، هناك علاقة ارتباط قوية بين جودة الخدمات ورضا الزبائن نقطة الانطلاق للوصول إلى جودة الخدمات ونيل رضا الزبائن تبدأ من التركيز على تحسين العمليات الداخلية.

اتفقت هذه الدراسة مع الدارسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، على إبراز أهمية ودور التسويق الداخلي في تحقيق أهداف المؤسسة، وكذلك في أداة الدراسة لجمع وتحليل البيانات مع استخدام نفس المنهج أي المنهج الوصفي التحليلي. إلا أنها تختلف عن سابقتها في عدة جوانب مثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة من خلال التركيز على التسويق الداخلي دون ربطه بأي متغير آخر بالاعتماد على أبعاده. إضافة إلى دراسة هذا الموضوع في بيئة أعمال جزائرية وقطاع مغاير وهو قطاع التأمين.

2.التسويق الداخلي

تعددت واختلفت أراء الباحثين حول مفهوم التسويق الداخلي، الأمر الذي أدى إلى إعطائه عدة مفاهيم.

1.2. تعريف التسويق الداخلي:

يرى berry أن التسويق الداخلي هو النظر إلى الموظفين على أنهم زبائن داخل المؤسسة والنظر إلى الوظائف التي يقومون بها على أنها منتجات داخلية والعمل على تقديم هذه المنتجات بشكل يرضى الزبائن الداخليين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.(إلهام، 2018، صفحة 552) في حين أن(أعراب و هباش، تطبيق سياسات التسويق الداخلي في القطاع البنكي دراسة مقارنة بين بعض البنوك الجزائرية والأجنبية في السوق الجزائرية، 2020، صفحة 1108)يرى أن

التسويق الداخلي هو العمل الذي تقوم به المؤسسة لتدريب وتحفيز زبائنها الداخليين وعلى الأخص أولئك العاملين الذين يحتكون بشكل مباشر مع الزبائن". ويرى (Joshi) أن التسويق الداخلي إيصال بنظريات ومبادئ تسويقية ليكون العاملين بالمؤسسة زبائن داخليين يعملون على فهم وتوطيد العلاقة مع الزبائن.(أعراب، أثر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في البنوك الجزائرية،، 2017، صفحة 290)

من جهته عرف(أبو بكر، 2018، صفحة 97)التسويق الداخلي على أنه: "سعي المنظمة لإرضاء عملائها الداخليين(موظفيها)خصوصا موظفي الخطوط الأمامية، لما لهم من تأثير مباشر في تحقيق رضا العملاء الخارجيين."أما (Palmer) عرفه بأنه التعامل بمقدار الأهمية مع حاجات السوق الداخلية من خلال برامج معينة وخطط لتحقيق الأهداف التنظيمية المرغوبة عن طريق تلبية وتحقيق حاجات العاملين والزبائن معا.(مسعودة و عبد القادر، 2019، صفحة 182)

ومؤخرا قامMc Grath بتعريف التسويق الداخلي على أنه: "أسلوب أنظمة الحوافز والمكافآت الموجهة للعاملين بهدف تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء وتنمية العلاقات المتبادلة معهم.(أبو بكر، التسويق الداخلي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية: مقاربة نظرية، 2018، صفحة 98)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التسويق الداخلي هو تصميم سياسات موجهة إلى العاملين بهدف استقطابهم والمحافظة على أفضلهم وحثهم على أداء وظائفهم على أفضل وجه ممكن.

كمايمكن تسجيل جملة من الخصائص المشتركة للتسويق الداخلي حيث(محمد محمود و أحمد حسين، 2019، صفحة 178) يرى أنه يمكن تلخيص خصائص التسويق الداخلي فيما يلي:

- التسويق الداخلي عموما هو ليس أنشطة منفصلة، ولكنها مضمنة بالجودة الأولية لبرامج خدمة الزبون والاستراتيجيات والأعمال الكلية، حيث يشكل هيكل الأنشطة المرافقة ويعد هيكل تمهيدي لنشاط التسويق الخارجي؛
- يعد عملية اختيارية تقود العاملين للحصول على النتائج الجيدة، ويستخدم في تسيير روح الابداع؛
- يعتبر التسويق الداخلي عملية اجتماعية فيتجاوز وظيفته إشباع الحاجات المادية للعاملين ويعمل على توفير الاستقرار الوظيفي والأمن لهم، بالإضافة إلى زيادة الرضا الوظيفي لديهم؛

- يعتبر التسويق الداخلي عملية إدارية يسعى لتحقيق التكامل والتنسيق بين الوظائف داخل المنظمة.

2.2. أهمية التسويق الداخلي:

حدد (Rafiq and Ahmed, 2000) أهمية التسويق الداخلي بالنقاط التالية:(رائد، 2010، الصفحات 14-15)

- يساهم في توفير بيئة محفزة تؤدي إلى تحقيق رضا العاملين؛
- يساعد في تحقيق التكامل والتنسيق في نشاطات المؤسسة الداخلية التي تتعلق بالعاملين وعلاقاتهم كما يساهم في نشر ثقافة وتطبيق فلسفة التسويق داخليا كما هو التوجه نحو تطبيقها خارجيا أي على العملاء؛
- يساعد التسويق الداخلي في تطبيق استراتيجية المؤسسة محددة وشاملة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف بعيدة المدى المتعلقة بالعاملين.

3.2. أهداف التسويق الداخلي:

يرى (رائد، 2010، ص 15-16) مجموعة من الأهداف نذكر منها: (سميرة و عبد القادر، 2018، الصفحات 180-181)

- تفعيل الحوافز التي من خلالها يتم تشجيع العاملين وتحفيزهم بهدف تحسين الأداء على نحو مستمر كما أنها تطور قدرات ومهارات وكفاءات العاملين في المنظمات الصناعية والخدمية؛
- المحافظة على العاملين الذين يتمتعون بمهارات عالية وذلك من خلال تزويدهم بكافة مستلزمات العمل المادية والمعنوية من أجل الوصول إلى إرضاء العميل؛
- يساعد تطبيق التسويق الداخلي في المنظمة على القيام بحملات ترويجية داخلية لتشجيع العاملين وتفعيل دورهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

4.2. أساليب التسويق الداخلي:

يرى(رشيد و فؤاد، 2017، صفحة 289)أن Gronroos ميز أساليب التسويق الداخلي بين مستوياته الاستراتيجية ومستوياته التكتيكية.

أ.التسويق الداخلي الاستراتيجي: والذي يعتمد على الأبعاد التالية:

- تبني دعم من المستويات الإدارية العليا، من خلال تشجيع وتحفيز الموظفين وتدريبهم على أن زملائهم في العمل هم أيضا عملاء، لابد من دراسة مختلف احتياجاتهم والاجتهاد في تلبيتها؛
- اختيار الموظفين المناسبين للوظائف التي سيقومون بتأديتها، بمعنى استخدام المهارات والكفاءات في جذب واستقطاب عملاء جدد وتطوير وترقية العلاقة مع العملاء الدائمين؛
- مشاركة كل العاملين في مختلف المستويات في عملية التخطيط خاصة عند وضع الاستراتيجية وفي إجراءات التخطيط للتركيز على العميل.

ب. التسويق الداخلي التكتيكي: تتضمن الاعتبارات الخاصة للتسويق الداخلي التكتيكي ما يلي:

- **التدريب**: هو تنمية المؤسسة وتحسين للاتجاهات والمعرفة والمهارات ونماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة، من أجل قيام العمال بمهامهم على أحسن وجه وفي أقل وقت؛
- **التشجيع على الاتصالات غير رسمية**: أي اجراء اتصالات غير رسمية بين الموظفين فيما بينهم؛
- **الاتصالات الرسمية الداخلية**: وتتمثل في النشرات ومقتطفات الأخبار والاجتماعات حيث تستخدم هذه الوثائق لترويج شعور الموظف بانتمائه لإدارته وقسمه.

3. أبعاد التسويق الداخلي:

اختلفت آراء ووجهات نظر الباحثين حول أبعاد التسويق الداخلي، ومنها:

1.3. التدريب: يرى (عمران ، 2016، صفحة 440)أن التدريب هو العملية التي يتم فيها تعليم الأشخاص المهارات وإعطائهم المعرفة اللازمة لتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم في الحاضر والمستقبل وكذا التكيف مع التغيرات التي تحدث في بيئة العمل ومواكبة جميع التطورات، كما يعتبر التدريب أكثر الاستثمارات التي تدر عائدا على المنظمة في الأجل الطويل.

2.3. تمكين العاملين: يرى (رائد، أثر التسويق الداخلي في تحقيق الالتزام التنظيمي متعدد الأبعاد للعاملين في أمانة عمان الكبرى، 2010، صفحة 23)أن تمكين العامل هي القوى التي يكتسب الفرد من خلالها القدرة، وتزيد ثقتهم ويرتفع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسؤولية

واتخاذهم للقرارات دون الرجوع للإدارة العليا، أي مساهمة العاملين بأقصى طاقاتهم في جهود التحسين المستمر، والغاية من تمكين العاملين إيجاد الولاء للمؤسسة والتزام الموظفين بأهدافها.

3.3.فرق العمل: يرى (رائد، أثر التسويق الداخلي في تحقيق الالتزام التنظيمي متعدد الأبعاد للعاملين في أمانة عمان الكبرى، 2010، صفحة 23)أنها تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يعملون معا لتحقيق غاية مشتركة لا يستطيعون أن يصلوا إليها.

كما أن فرق العمل هي أحد الأشكال التي نادى بها "جون ران وكروسبي" لتحقيق الجودة في المؤسسة حيث تسهم في تحقيق مشاركة أوسع لمنسوبي المؤسسة في عملية التطوير التنظيمي والانتقال نحو ترسيخ العمل الجماعي.

4.3. التحفيز: ترى (إلهام، 2018، صفحة 554)أن التحفيز هو العائد الذي يتحصل عليه العامل نظير خدماته من أجل إشباع حاجاته ورغباته وتنقسم الحوافز إلى نوعين أساسيين: حوافز مادية والمتمثلة في المكافآت والزيادة الدورية للأجور والمشاركة في الأرباح، وحوافز غير مادية والمتمثلة في التقدم الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرارات، وكذلك ضمان العمل واستقراره.

5.3. الاتصال الداخلي: ترى (بيداء و هالة، 2017، صفحة 38)أن الاتصال الداخلي في حقيقته يعبر عن خلق جو من الود والاحترام لجميع القوى العاملة داخل المؤسسة، كما ينبغي أن تأتي الاتصالات مباشرة من الإدارة من مدير إلى آخر ومن موظف إلى مشرف، فعلى مستوى المؤسسة يمثل الاتصال الداخلي تدفق المعلومات والأفكار بين أفراد المؤسسة من أجل توفير الخدمة مع الجودة المطلوبة.

4. الدراسة التطبيقية:

1.3. مجتمع وأداة الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على مجموع من مؤسسات التأمين الناشطة في ولاية سوق اهراس، وقد اعتمدنا على العينة الطبقية بسبب أن معالم المجتمع المستهدف متفاوتة في عدد العمال حيث أن مجموع مؤسسات التأمين الناشطة في ولاية سوق أهراس تقدر بـ 05 مؤسسات، بمجموع عمال **531** عامل وتم الاعتماد على العينة الميسرة وهي 10% وبالتالي توزيع 53 استمارة.

مؤسسات التأمين الناشطة في ولاية سوق أهراس: يوضح الجدول أدناه توزع مؤسسات التأمينالناشطة في ولاية سوق أهراس والعينة المعتمدة من كل مؤسسة:

جدول رقم (01): يمثل إجابات المجتمع عن نوع النشاط الصناعي الممارس

المؤسسة	عدد العمال	العينة
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	164عامل	16 عامل
الجزائرية للتأمينات	68 عامل	07 عمال
أليانس للتأمينات	121 عامل	12 عامل
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	91 عامل	09 عامل
الشركة الوطنية للتأمينات SAA	87 عامل	09 عمال
المجموع	**531 عامل**	**53 عامل**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معلومات من المؤسسات المعتمدة في الدراسة

وتم الاعتماد في جمع البيانات على استمارة صممت بناء على خصوصية الموضوع ووجهت مباشرة إلى المؤسسة، حيث قسمت إلى محورين رئيسيين، المحور الأول به 04 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية لعينة البحث (الجنس، العمر، الوظيفة، المستوى العلمي)، أما المحور الثاني به 20 عبارة مقسمة إلى 05 فروع متعلقة بأبعاد تطبيق التسويق الداخلي وهي:

- **أولا**: التسويق الداخليمنظور الاتصال الداخلي(**A**) وبه 04 عبارات؛
- **ثانيا**: التسويق الداخلي من منظور التحفيز (**B**)وبه 04 عبارات؛
- **ثالثا**: التسويق الداخلي من منظور التمكين(**C**) وبه 04 عبارات؛
- **رابعا**: التسويق الداخلي من منظور ثقافة الخدمة(**D**) وبه 04 عبارات؛
- **خامسا**: التسويق الداخلي من منظور التدريب الداخلي(**E**) وبه 04 عبارات؛

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في إعداد اختبارات الإجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (02): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة= (القيمة العليا–القيمة الدنيا) /عدد المستويات

إذن طول الفئة= (5–1) /5=0,80 وبذلك يكون:

جدول رقم (03): سلم الاختبارات

الاختبار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
القيمة	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

2.3. عرض وتحليل بيانات الجزء الأول: في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض كل خصائص المجتمع المدروس، ومعرفة الاتجاه العام لخصائص هذا المجتمع:

أ. **الجنس:** يوضح الجدول رقم (04) نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة المتعلقة بجنس الموظف.

جدول رقم (04): توزيع الموظفين بحسب الجنس

الجنس	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	28	52,8	52,8	52,8
أنثى	25	47,2	47,2	100,0
Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الإصدار 22

يوضح الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من أفراد العينة من فئة الذكور، حيث بلغ عددهم 28 فرد وبنسبة مئوية52,8 %، في حين بلغ عدد أفراد العينة من الاناث25 فرد وبنسبة 47,2%.

ب. **العمر:** يوضح الجدول رقم (05) نتائج التحليل الوصفي لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بالعمر:

جدول رقم (05): توزيع العمال بحسب العمر

العمر	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 25 سنة	17	32,1	32,1	32,1
من 25 الى 45 سنة	27	50,9	50,9	83,0
أكثر من 45 سنة	9	17,0	17,0	100,0
Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الاصدار 22

إن النتائج المسجلة على مستوى العمر تترجم وبدقة مدى اعتماد مؤسسات التأمين المختارة في سوق أهراس على الطاقات الشابة حيث نجد أن أكثر من 50,9% من عينة البحث لمؤسسات التأمين المختارة في سوق أهراس أعمارهم تتراوح بين 25 و45 سنة، ونسبة 32,1% من العمال أعمارهم أقل من 25 سنة، في حين أن الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 45 سنة قد بلغت نسبتهم 17,0%.

ت. المستوى التعليمي: يوضح الجدول رقم (06) نتائج التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة المتعلقة بالمستوى التعليمي.

جدول رقم (06): توزيع العمال بحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مهني	4	7,5	7,5	7,5
جامعي	44	83,0	83,0	90,6
دراسات عليا	5	9,4	9,4	100,0
Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءاً على مخرجات spss الاصدار 22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤسسات التأمين المختارة في سوق أهراس يمتلك أفرادها مستويات جامعية حيث أن أكثر من 83,0% يمتلكون شهادات جامعية في مجالات مختلفة، تليها 9,4% من يمتلكون شهادات لدراسات عليا، و 7,5% من يمتلكون شهادات مهنية وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالنسبة الكلية.

ث. طبيعة الوظيفة: يوضح الجدول رقم (07) نتائج التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة المتعلقة بطبيعة الوظيفة

جدول رقم (07): توزيع العمال بحسب الوظيفة

طبيعة الوظيفة	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
رئيس مصلحة	17	32,1	32,1	32,1
موظف تجاري	32	60,4	60,4	92,5
تقني	4	7,5	7,5	100,0
Total	53	100,0	100,0	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الاصدار 22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد العمال موزع بنسبة كبيرة بين الموظفين التجاريين ورؤساء المصالح حيث أن هذا الأخير أستحوذ على 60,4% وهذا لأن طبيعة نشاط المؤسسة يتطلب التعامل المباشرمع الزبائن وهذا كضرورة للتعريف بالخدمات وتوجيه وإقناع الزبون بالخدمات، وهذا سبب اختيارنا لهذه المؤسسة، بينما نلاحظ أن رؤساء المصالح استحوذوا على نسبة 32,1%.

5. صدق وثبات الاستبيان:

أ. **الثبات:** من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج SPSS تحصلنا على المخرجات التالية:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,831	24

من خلال معامل الثبات ألفا كروميخAlpha de Cronbach والذي بلغ 0.831 يتبين بأن الاستبيان يتمتع بثبات عالي نوعا ما، حيث إذا فاق هذا المعامل 0.6 يعتبر الاستبيان ثابت ويمكن أن نجري عليه باقي التحاليل.

ب. **الصدق:** يمثل معامل الصدق الجذر التربيعي لمعامل الثبات، من خلال معامل الثبات ألفا كروميخ والذي بلغ 0.831 نجد أن معامل الصدق قد بلغ 0.831 لهذا الاستبيان، لذا فهو يتمتع بمقدار عالي من الصدق، ويمكن أن نجري عليه باقي التحاليل.

1.4. تحليل الاتجاه العام لإجابات المستجوبين لعبارات الدراسة:

جدول رقم (08): الاتجاه العام لإجابات المستجوبين لعبارات الدراسة

العبارات	N	Moyenne	Ecart type	اتجاه العبارة
يتم تبادل المعلومات في مؤسستنا بسهولة عبر مختلف القنوات وفي جميع المستويات.	53	3,9245	,54944	موافق
يهتم المسؤولون في مؤسستنا بظروف عمل الموظفين ويعملون على حل المشاكل وإزالة العقبات التي يواجهونها.	53	3,7736	,63976	موافق
يزود الرؤساء العاملين بالمعلومات الكافية للتصرف وإنجاز الأعمال.	53	3,8113	,70864	موافق
يتم إبلا غ العاملين مسبقا بأي تغيير في أسلوب العمل.	53	4,1509	,36142	موافق
يتم مكافأة العاملين الذين يقدمون أفكارا جديدة وحلولا بناءة.	53	2,4340	,93046	غير موافق
الحوافز التي تقدمها المؤسسة تلائم تطلعات العاملين	53	2,2264	1,12047	غير موافق
تقوم المؤسسة بتقديم حوافز مادية مناسبة مقارنة بالمؤسسات الأخرى.	53	2,5849	1,16741	غير موافق
احترام وتقدير العاملين وتلبية متطلباتهم من القيم الراسخة في المؤسسة	53	3,0377	1,15961	محايد
أقوم بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال المؤسسة.	53	2,8302	1,05130	محايد
تتيح المؤسسة الحرية للعاملين في تقديم حلول مبتكرة.	53	2,5472	1,06637	غير موافق
الأسلوب المعتمد في العمل مناسب لإنجاز وإتمام مهامي.	53	3,8679	,73479	موافق
تأخذ المؤسسة آرائي ومقترحاتي بعين الاعتبار.	53	2,9811	1,06501	محايد

موافق	,37906	4,1698	53	تولي الإدارة اهتماما بالغا للعلاقات التفاعلية بين العاملين والزبائن.
موافق بشدة	,49379	4,3962	53	جميع العاملين بالمؤسسة يعملون كفريق واحد لخدمة الزبائن.
موافق بشدة	,50253	4,5472	53	يحتل الزبائن من ناحية الأهمية بالمؤسسة قمة الأولويات.
موافق بشدة	,52720	4,3774	53	يحتل الأفراد العاملين والزبائن من وجهة نظر المؤسسة قمة الهرم التنظيمي.
موافق بشدة	,50488	4,5000	52	يوجد في المؤسسة برنامج تدريبي منتظم ودوري للعاملين
موافق بشدة	,63904	4,4423	52	التدريب المقدم يغطي نقصا حقيقيا ويكسبني المزيد من المهارات
موافق بشدة	,90811	4,1346	52	تقوم الإدارة بإعداد وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين بشكل دوري
موافق بشدة	,62713	4,3654	52	استفدت من البرامج التدريبية والدورات التي شاركت بها

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الاصدار 22

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام لعبارات الدراسة حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لكل عبارة نقول أنه هناك تجانس في إجابات المستجوبين تجاه عبارات الدراسة وهذا ما يضفى على استبانتنا مزيد من المصداقية، حيث نلاحظ أن المتوسطات الحسابية كانت تتراوح بين2,2264 و 4,5472وإنحراف معياري أقل من الواحد في معظم العبارات.

2.4. اختبار فرضيات الدراسة:

أ. **الفرضية الرئيسية الأولى:** تتوفر في المؤسسات التأمينية محل الدراسة ممارسة فعالة للتسويق الداخلي، بمختلف منظوراته (الاتصال الداخلي، التدريب، التحفيز، ثقافة الخدمة، التمكين).

جدوال رقم (09) : تحليل التسويق الداخلي من منظور أبعاده

اتجاه العام	Ecart type	Moyenne	N	ابعاد التسويق الداخلي
موافق	,36998	3,9151	53	**الاتصال الداخلي**
محايد	,89520	2,5708	53	**التحفيز**
موافق	,76215	3,0566	53	**التمكين**
موافق تماماً	,29263	4,3726	53	**ثقافة الخدمة**
موافق تماماً	,49856	4,3606	52	**التدريب الداخلي**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الاصدار 22

من خلال الجدول أعلاه، ومن خلال تحليل إجابات المستجوبين محل الدراسة وإبداء آرائه محول توفر ممارسة فعالة للتسويق الداخليفي المؤسسات التأمينية محل الدراسة، بمختلف منظوراته (الاتصال الداخلي، التدريب، التحفيز، ثقافة الخدمة، التمكين). كانت النتائج كالتالي:

البعد الأول: الاتصال الداخلي بمتوسط حسابي بلغ 3.9151 وهو ما يقابله حسب جدول الأوزان درجة موافق لاتجاهات أجوبة المستجوبين.

البعد الثاني: التحفيز بمتوسط حسابي بلغ 2.5708 وهو ما يقابله حسب جدول الأوزان درجة محايد لاتجاهات أجوبة المستجوبين.

البعد الثالث: التمكين بمتوسط حسابي بلغ 3.0566 وهو ما يقابله حسب جدول الأوزان درجة موافق لاتجاهات أجوبة المستجوبين.

البعد الرابع: ثقافة الخدمة بمتوسط حسابي بلغ 4.3726 وهو ما يقابله حسب جدول الأوزان درجة موافق تماما لاتجاهات أجوبة المستجوبين.

البعد الخامس: التدريب الداخلي بمتوسط حسابي بلغ 4.3606 وهو ما يقابله حسب جدول الأوزان درجة موافق تماما لاتجاهات أجوبة المستجوبين.

بالنظر إلى النتائج الموجودة أعلاه الخاصة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المحسوبة لكل بعد،نلاحظ أن كل القيم جاءت ضعيفة أقل من الواحد ومدلولها الاحصائي أنه لا يوجد تشتت في إجابات المستجوبين، بل بالعكس وجود تجانس وترابط كبير حول اتجاه إجابات المستجوبين. وهو ما يدل على قبول الفرضية أي توفر ممارسة فعالة للتسويق الداخليفي المؤسسات التأمين محل الدراسة، بمختلف منظوراته (الاتصال الداخلي، التدريب، التحفيز، ثقافة الخدمة، التمكين).

ب. الفرضية الرئيسية الثانية:توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستجوبين تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة).

جدول رقم (10) : تحليل الفروقات للمتغيرات الشخصية

المتغيرات الشخصية	Sig
الجنس	0.000
العمر	0.000
طبيعة الوظيفة	0.002
المستوى التعليمي	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على مخرجات spss الاصدار 22

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة Sig من نستنتج أن هناك تطبيق للتسويق الداخلي في مؤسسات التأمين وهذا من منظور التدريب الداخلي حيث بلغت قيمة وهي قيمة أقل من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Sigالمحسوبة لكل المتغيرات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة)أقل من 0.05 وهو ما يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المستجوبين تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة).

6. الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على موضوع التسويق الداخلي وتوضيح الدور الذي يلعبه على مستوى منظمات الخدمات عامة وشركات التأمين خاصة، والوقوف على مدى إدراك المؤسسات لتطبيق التسويق الداخلي فيها، لأن التسويق الداخلي يعمل على تعزيز أداء العاملين في المنظمة، ويعمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم لكي يكونوا قادرين على تقديم أفضل الخدمات وخلق علاقات طيبة مع زبائنهم ومن ثم تحقيق الهدف الخاص أولا وهو رضا الزبائن والذي بدوره يحقق الربحية ويضمن استمرارية المؤسسة والمنافسة في السوق، وأن الاستثمار في أبعاد التسويق الداخلي سيؤدي إلى خلق مزيج تسويقي داخلي متكامل يعكس جودة وتميز العلاقة بين المؤسسة ومواردها البشرية.

وكحوصلة لهذا البحث توصلنا إلى أن انتهاج أبعاد التسويق الداخلي يساهم في بقاء واستمرارية المؤسسات مع ضرورة مواكبة جميع التطورات الحاصلة في ميدان التأمين وبالأخص متابعة برامج تدريب العاملين بشكل دوري أو سنوي من أجل تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم بما يعود بالربح على المؤسسة.

النتائج والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات كالتالي:

أ. **النتائج**:استنادا لمناقشة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، أمكن التوصل للنتائج الآتية:

- مؤسسات الدراسة على دراية بالتطورات والتغيرات المتسارعة التي تميز البيئة التي تنشط فيها، وهو ما يجعلها تهتم بمراقبتها وممارسة التسويق الداخلي بمختلف أبعاده.
- وجود ضعف في الاتصال الداخلي حيث يجب على الرؤساء تزويد العاملين بالمعلومات الكافية للتصرف وإنجاز الأعمال بالجودة المطلوبة.
- عدم وجود رضا من قبل الموظفين خاصة فيما يتعلق بالحوافز المادية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.
- ضعف في ثقافة المؤسسة لعدم وجود تناسق وتشارك في أداء الخدمات للزبون وغياب ثقافة العمل الجماعي كفريق واحد.

ب. الاقتراحات:

وفي الأخير ارتأينا تقديم جملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- يجب على المؤسسة الاهتمام بأبعاد التسويق الداخلي وذلك لتأثيرها الكبير على رضا الزبائن.
- يجب على المؤسسة أن توفر للموظفين المناخ والظروف الملائمة للعمل، وأن تسعى لأن توفر لهم قدر من الرضا الوظيفي.
- الاستخدام المستمر للدراسات والبحوث والاهتمام ببرامج التسويق الداخلي وسرعة التصدي لمشكلات العملاء من أهم المداخل والأساليب لتحسين جودة خدمة التأمين.
- تسعي وكالات التأمين إلى تحقيق خدمات ذات جودة عالية وهي من بين الأهداف التي تلتزم بها من خلال الحرص على وضع معايير لمستوى الخدمة المطلوبة والتعرف على تشبع حاجات وتوقعات الزبائن.

7. قائمة المراجع:

1. بن أحمد سميرة، بودي عبد القادر، (2018)، التسويق الداخلي كمدخل لإدارة الموارد البشرية ودوره في تحقيق الميزة التنافسية – دراسة مقارنة بين وكالات الشركة الوطنية للتأمينات وشركة سلامة للتأمينات ببشار،*مجلة التكامل الاقتصادي*، المجلد 5، العدد 3، الصفحة 180-181.

2. حامد الملا حسن محمد محمود ، حسن الجرجري أحمد حسين، (2019)، مدى إسهام التسويق الداخلي في إدارةالمواهب البشرية – دراسة استطلاعية لأراء بعض القيادات الادارية في جامعة الموصل ،*مجلة الاقتصاد وعلوم الإدارة*، المجلد 25، العدد 110،الصفحة 178.

3. حلموس مسعودة،بلخضر عبد القادر، (2019)، أثر ممارسات التسويق الداخلي في ترسيخ أخلاقيات الأعمال – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية الأغواط، *مجلة آفاق للعلوم*، المجلد 4، العدد 16،الصفحة 182.

4. خوالد أبو بكر، (2018)، التسويق الداخلي ودوره في تحسين جودة الخدمات المصرفية – مقاربة نظرية، *مجلة إضافات إقتصادية*، المجلد 2، العدد 3، الصفحة 97.

5. سالمي رشيد، أوشاش فؤاد، (2017)، دور التسويق الداخلي في تفعيل تطبيقات التسويق بالعلاقات،*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 24، الصفحة 289.*

6. ستار لفتة بيداء، فاضل حسين هالة، (2017)، تحقيق التفوق التسويقي في ظل تبني مفهوم التسويق الداخلي – بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد 12، العدد 38، الصفحة 38.

7. ضيف الله الشوابكة رائد، (2010)، أثر التسويق الداخلي في تحقيق الالتزام التنظيمي متعدد الأبعاد للعاملين في أمانة عمان الكبرى، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8. عمورات أعراب، (2017)، أثر تطبيق سياسات التسويق الداخلي على رضا العاملين في البنوك الجزائرية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 7، العدد 13،الصفحة 290.

9. عمورات أعراب، هباش فارس، (2020)، تطبيق سياسات التسويق الداخلي في القطاع البنكي دراسة مقارنة بين بعض البنوك الجزائرية والأجنبية في السوق الجزائرية. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*، المجلد 34، العدد 02، الصفحة 1108.

10. منذر التلا عمران ، (2016)، تقييم إجراءات التسويق الداخلي في شركات الوساطة المالية – دراسة ميدانية في شركات الوساطة المالية العاملة في مدينة دمشق،*مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 4، الصفحة 440*.

11. منصوري إلهام، (2018)، أثر التسويق الداخلي على ضمان جودة خدمة التعليم العالي،*مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، المجلد 2، العدد السابع، الصفحة 552.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص155-177

الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة – الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجا –

Green Islamic Sukuk and their importance in financing environmentally friendly projects - Green Sukuk for Malaysia as a model

سعيدة لقوي *
Saida Legoui
مخبر دراسات التنمية الاقتصادية
جامعة عمار ثليجي الأغواط– الجزائر
s.legoui@lagh-univ.dz

مصطفى بورنان
Mustapha Bourennane
جامعة عمار ثليجي الأغواط– الجزائر
m.bourennane@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2021/12/14 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، والمتمثلة في الطاقات المتجددة، الأبنية الخضراء، النقل المستدام، والتكنولوجيا الخضراء، مع الإشارة إلى تجربة ماليزيا، والتي تعتبر الرائدة عالميا في مجال التمويل الإسلامي، بامتلاكها أكبر حصة من الإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية بنسبة 60 % من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك. وقد تم التوصل إلى أن تجربة الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا تعتبر مبادرة ناجحة في تمويل المشاريع والاستثمارات البيئية، والتي قدمت مثالا يحتذى به في مجال الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال تطوير أدوات ومنتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تساهم في تلبية احتياجات التمويل وخدمة التنمية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية الخضراء، المشاريع الصديقة للبيئة، التمويل الإسلامي، ماليزيا.

تصنيف JEL: G19, G 23

Abstract :

The study aims to highlight the role of Green Islamic Sukuk in financing environmentally friendly projects, such as renewable energies, green buildings, sustainable transport, and green technology, with reference to the experience of Malaysia, which is the world leader in Islamic finance, it owns the largest share of the global Sukuk issuance by 60% of the total global Sukuk issuance. It was concluded that the experience of Green Islamic Sukuk in Malaysia is a successful initiative in financing environmental projects and investments, which set an example in the field of concern for sustainable development through the development of financial instruments and products compatible with the principles of Islamic Shariah that contribute to meet the needs of finance and development.

Key words: Green Islamic Sukuk, Environmentally Friendly Projects, Islamic Finance, Malaysia.

JEL classification codes: G19, G23

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

يعتبر التمويل الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو والتي تعتمد على الاستثمارات الخضراء والتي تهدف لمعالجة العلاقة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلالها بما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي، وبما أن المالية الإسلامية تسعى لكل ما هو جديد ومبتكر في مجال سوق المال والأعمال وفي إطار الاستراتيجية لدى مؤسسات المالية الإسلامية لتوفير الخيار والبديل الإسلامي، فقد تم إطلاق نوع جديد من الأدوات المالية الإسلامية المخصصة لتمويل المشاريع التنموية الصديقة للبيئة والمسماة **بالصكوك الإسلامية الخضراء**، والتي تعتمد على الإستثمار في مجال المشاريع المحافظة على البيئة وكذلك مشاريع الطاقة المتجددة.

الهدف الأساسي من فكرة الصكوك الإسلامية الخضراء هو ارتكازها على مجموعة من الأسس في مقدمتها المحافظة على البيئة وترشيد الموارد الطبيعية، التوازن في استخدام الطاقة، تعزيز فكرة الطاقة المتجددة، والحد من الانبعاث الحراري. هذه الأسس تعتبر مهمة جدا للمساعدة في جهود العالم اليوم لمحاربة الآثار البيئية التي سببتها الثورة الصناعية المعاصرة والتي زادت من حدة الظواهر المناخية التي أصبحت تشكل خطرا على الإنسان والطبيعة.

إشكالية الدراسة:

لا بد من ايجاد طرق وبدائل تمويل دائمة لتمويل المشاريع التنموية. في هذا السياق، الصكوك الإسلامية بما في ذلك الصكوك الإسلامية الخضراء تعد من بين أهم أدوات التمويل الخاصة، والتي لديها القدرة والاستعداد للتعامل بكفاءة مع التقلبات الاقتصادية والأزمات وتمويل المشاريع الإنتاجية المستدامة بهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

بناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما مدى نجاح الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الصكوك الإسلامية الخضراء؟ وبماذا تتميز؟
- فيما تتمثل مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء؟
- هل هناك تجارب عالمية تثبت نجاعة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة؟

فرضيات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتمتع الصكوك الإسلامية بخصائص تؤهلها لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة.
- الاعتماد على الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة يوفر العديد من المزايا للحكومات وللمستثمرين.
- تعد التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية الخضراء.

أهمية الدراسة:

أصبحت دول العالم تبحث عن البدائل التي تؤهلها لتحقيق الاستقرار المالي ومواجهة الأزمات المالية التي تعصف باقتصادياتها في كل مرة، وهذا ما جعل أدوات التمويل الإسلامية وإمكانية توظيفها في تمويل مشاريع التنمية تطرح نفسها بقوة، ومنها الصكوك الإسلامية التي تعد تمويلا تشاركيا يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولعل أهمية البحث أيضا تبرز أكثر من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية التي اعتمدت على الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع البيئية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء؛
- إبراز أهمية ودور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة؛
- عرض التجربة الماليزية في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية الخضراء.

منهجية الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق إلى مختلف المقاربات النظرية المتعلقة بالصكوك الإسلامية الخضراء، وكذلك المشاريع التنموية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي عند تحليل دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع التنموية، من جهة أخرى تم القيام بمسح مكتبي للعديد من الدراسات، والتقارير، وكذلك الأبحاث التي تناولت الموضوع الدراسة بشكل أو بأخر.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى 3 محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية الخضراء

المحور الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة

المحور الثالث: عرض التجربة الماليزية في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية الخضراء

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية الخضراء ودورها في تمويل المشاريع البيئية، وتنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها.

– دراسة (كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، 2019) بعنوان **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا**، والتي هدفت إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية الخضراء في دعم برامج التنمية الاقتصادية عموما والتنمية المستدامة بشكل خاص، وتمثلت عينتها في إصدار الصكوك المالية الإسلامية الخاصة بالسوق المالية الماليزية، واستخدمت أداة التقارير السنوية لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن الصكوك الإسلامية الخضراء تؤدي إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية والتي تراعي حماية المناخ.

– دراسة (حفاظ زحل، عمر الشريف، 2018) بعنوان **أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التوجه نحو التمويل الأخضر من أجل استثمارات خضراء مستدامة، وتمثلت عينتها في الصكوك الخضراء الصادرة عن السوق المالية الماليزية، والعينة كانت تتمثل في التقارير السنوية لإصدار الصكوك الإسلامية الخضراء وفق المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على إصدار الصكوك الخضراء لتمويل الاقتصادات المعتمدة على الطاقة المتجددة والتي تلتزم بخفض نسب انبعاث الكربون.

– دراسة (ابراهيم شيخ التهامي، 2018) بعنوان The Role of Green Islamic Sukuk to the promotion of sustainable development objectives، هدفت الدراسة إلى إظهار دور الصكوك الإسلامية الخضراء في دعم المشاريع الانتاجية المستدامة لتحقيق التنمية المستدامة، وتمثلت عينتها في إصدار الصكوك المالية الإسلامية الخاصة بالسوق المالية الماليزية، واستخدمت أداة التقارير السنوية لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن الصكوك الخضراء لديها القدرة على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع تغير المناخ.

– دراسة (أحلام منصور، عبد المجيد قدي، 2016) بعنوان **مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الخضراء في تمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة بغرض بناء اقتصاد أخضر في الجزائر بالتطبيق على الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المرافقة، وتمثلت عينتها في الصكوك الخضراء الصادرة عن السوق المالية الماليزية، والعينة كانت تتمثل في التقارير السنوية لإصدار الصكوك الإسلامية الخضراء وفق المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي الأخضر له دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي من خلال إصدار صكوك تراعي البعد الاجتماعي في التمويل والبعد البيئي من خلال حماية البيئة من التلوث والبعد الاقتصادي من خلال الحفاظ على الاستقرار المالي.

2. الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية الخضراء.

تعد الصكوك الإسلامية الخضراء من بين الأدوات المالية المبتكرة التي تجمع بين هدفين وهما: الأول تطبيق منتجات التمويل الإسلامي باستخدام الصكوك كإحدى الأدوات الفاعلة في الساحة المالية العالمية، والثاني تمويل المشاريع ذات الطابع التنموي باعتبار هذه الأدوات مسؤولة عن تحقيق بوادر مسؤولية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الاجتماعية اتجاه مجتمعاتها، تستخدم حصيلتها في تمويل مشاريع البنية الأساسية المستدامة بيئيا مثل مزارع الطاقة الشمسية في ماليزيا. وفي هذا الإطار انضم مركز المعرفة والبحوث العالمية التابعة لمجموعة البنك الدولي إلى فريق عمل فني من بنك نيجارا ماليزيا وهيئة الأوراق المالية التي تدعم برنامج ماليزيا للتمويل الأخضر، ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع الاستثمارات الخضراء والمستدامة من خلال تطوير أسواق التمويل الأخضر الإسلامية في ماليزيا (ساخين و رباحي، 2019، صفحة 66).

1.2. مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء.

قبل التطرق لتعريف الصكوك الإسلامية الخضراء، نعطي أولا تعريفا للسندات الخضراء، والتي هي عبارة عن أوراق مالية ذات دخل ثابت تجمع رأس مال لمشروع أو مشروعات ذات منافع بيئية محددة. تزود السندات الخضراء المستثمرين بفرصة الاستثمار في المبادرات الصديقة للمناخ بدون التعرض للمخاطر المرتبطة بالمشروعات الفردية. في الماضي كان سوق السندات الخضراء خاضعا لسيطرة إصدارات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومع ذلك، في السنوات الأخيرة بدأ قطاع الشركات في إصدار السندات الخضراء بكميات كبيرة. حيث أنه قد يكون

لدى بعض المستثمرين محفزات أخرى غير العائد المالي الصافي وقد تكون فئات الأصول المصممة لتلبية هذه المحفزات جاذبة لهؤلاء المستثمرين. تقدر مبادرة سندات المناخ، وهي منظمة غير هادفة للربح وتقع في لندن، أن يصل إجمالي سوق السندات الخضراء إلى 40 مليار دولار أمريكي في 2014، و100مليار دولار أمريكي في 2015 (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، صفحة 09).

ظهرت فكرة الصكوك الخضراء للمرة الأولى في فرنسا عام 2012، ومنذ ذلك الحين أصبحت محط انتباه الكثير من المهتمين بمجال التمويل، فالبنك الإسلامي للتنمية ساهم بمبالغ كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة، وصلت إلى مليار دولار أمريكي في العديد من البلدان على رأسها المغرب باكستان مصر تونس وسوريا، في شهدت ماليزيا إصدارا مماثلا لأول مرة مطلع عام 2013، ضمن حزمة واسعة من الصكوك الإسلامية وصلت قيمتها إلى 1.5 مليار دولار.

والصكوك الخضراء هي سندات ذات دخل ثابت، سواء كانت خاضعة للضريبة أو معفاة منها، والتي ترفع رأس المال لاستخدامها في المشاريع والأنشطة ذات الأغراض المناخية أو استدامة بيئية محددة (زحل و الشريف، 2018، صفحة 56).

تعرف الصكوك الإسلامية الخضراء بأنها استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من الأصول البيئية. تستخدم العائدات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وكذا الحفاظ على استخدام الطاقة، تعزيز التكنولوجيات المتجددة والحد من الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية (TOUHAMI، 2018، صفحة 194).

إن الصكوك الخضراء هي الأداة المالية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية، وحصيلة هذه الصكوك الخضراء تذهب فقط لمساندة مشاريع محددة، تستوفي معايير محددة مسبقا للتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وقد لاقت هذه الصكوك ترحيبا كبيرا من جانب المستثمرين المستدامين بيئيا (لحسين، 2018، صفحة 271).

وفقا للبنك الدولي، فإن الصكوك الإسلامية الخضراء من شأنها أن توفر للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة، والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة، كمشروع الطاقة المتجددة، إذ من المتوقع أن يفوق حجم إصدار الصكوك

الإسلامية 3.4 تريليون دولار بحلول عام 2018. وبحسب ذات البنك، فالصكوك الإسلامية الخضراء تتمتع بالقدرة على زيادة توسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي، ويرى البنك أن الصكوك الخضراء ستكون جاذبة للمستثمرين التقليدين، إذا أدرت عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر على أن يتم تسويقها بشكل لائق (رزيق و التهامي، 2019، صفحة 110).

2.2. دوافع الاهتمام بالصكوك الإسلامية الخضراء.

من بين الدوافع التي جعلت الاعتماد على الصكوك الإسلامية الخضراء ذو أهمية بالغة نجد (TOUHAMI، 2018، صفحة 195):

- زيادة عدد المستثمرين المهتمين بالاستثمارات المستدامة بيئيا؛
- النمو القوي الذي تشهده الصكوك الإسلامية في الأسواق المالية؛
- تردد البنوك عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب متطلبات رأس المال الصارمة.

3.2. مزايا الصكوك الإسلامية الخضراء.

تتمثل مزايا الصكوك الإسلامية الخضراء فيما يلي (رزيق والتهامي، 2019، صفحة 111):

- القدرة على زيادة وتوسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي.
- جذب المستثمرين التقليديين من خلال العائدات التي تدرها والمتلائمة مع المخاطر والمساقة بالشكل اللائق.
- يمكن أن تكون الصكوك الإسلامية الخضراء المستوفاة لهذه المعايير والتي توفر التمويل لمشروع مستدام بيئيا جاذبة بشكل خاص للمستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لسببين رئيسيين هما: توفير درجة عالية من الثقة للمستثمرين في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة، ووجود منتجات استثمارية منصبة على البيئة من جانب الأسهم في أسواق رأس المال أكثر منها على جانب أدوات الدخل الثابت، ونظرا لأن أغلب المستمرين المستدامين بيئيا يرغبون في أن يعرفوا بالضبط كيف ستستخدم أموالهم، فإن السندات التي تمثل التزامات عامة لمن يصدرها تتمتع بجاذبية محدودة، إلا إذا أوفت كل الأنشطة التي تمارسها الجهة المصدرة للسندات بالمعايير البيئية للمستثمر.
- المساعدة في سد فجوة توفير الدخل الثابت لمستثمرين في الأنشطة البيئية.

فالصكوك الإسلامية الخضراء تعتبر أحد أهم المنتجات الهندسية المالية الإسلامية، والتي تعتبر واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي تمكنت من تعزيز مكانتها في الأسواق المالية الدولية، وخاصة بعد أزمة عام 2008. فقد تم اعتبارها حلاً مالياً وبديلًا مشروعًا لأدوات الدين التقليدية. والاستثمار في الصكوك الإسلامية الخضراء في مشاريع مستدامة بيئياً، ومبادرات الطاقة المتجددة وتغير المناخ، أصبح ذو شعبية متزايدة في الماضي القريب كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وتأثير استراتيجيات الاستثمار في البلدان والشركات على حد سواء.

4.2. مبادئ الصكوك الإسلامية الخضراء.

ترتكز الصكوك الإسلامية الخضراء على المبادئ التالية (زحل والشريف،2018،ص 56):

- تمويل الطاقة المتجددة؛
- كفاءة استخدام الطاقة، ومنها المباني التي تتسم بالكفاءة؛
- الإدارة المستدامة للأراضي، ومن ذلك الغابات والزراعة المستدامة؛
- حفظ التنوع الحيوي؛
- النقل النظيف؛
- الإدارة المستدامة للمياه، ومثال على ذلك المياه النظيفة و/أو المياه الصالحة للشرب، التكيف مع تغير المناخ.

3. مساهمة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة.

ظهرت الصكوك الإسلامية الخضراء كخيار تمويلي يستهدف المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية وكذلك أداة لتقليص الفجوة بين المالية الإسلامية وسوق المال الدولي. المستثمرون في مجال التنمية المستدامة وفي مجال الصكوك يقبلون على الاستثمار في مشاريع معينة تتماشي مع مجموعة القيم والمثل التي يحملونها، لذلك وجدت الصكوك الخضراء لتكون وسيلة لتمويل مشاريع صديقة للبيئة، حيث تم تصميم هذه الصكوك لتحقق أهداف المشاريع التنموية الضخمة مع مراعاة الآثار البيئية لهذه المشاريع ومن ضمن المشاريع التي تستهدفها الصكوك الخضراء: مشاريع الطاقة المتجددة كبناء محطات توليد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وغيرها من المشاريع الصديقة للبيئة والتي تحتاجها الدول اليوم في ظل تنامي مشاكل الطاقة وزيادة تكاليفها وكذلك الأضرار البيئية التي تسببها الطاقة غير المتجددة (محمود، 2019).

تكلف مشاريع الطاقة المتجددة في العديد من الدول مليارات الدولارات وتعتبر هذه المشاريع بمثابة فرصة كبيرة للتمويل الإسلامي وخاصة الصكوك الخضراء لتحقيق النجاح وتقديم البديل الإسلامي في مجال التمويل، إن نجاح الصكوك الخضراء في استقطاب نسبة كبيرة من هذه المشاريع يشكل توسعا هاما لسوق المالية الإسلامية ويرسم انطباعا قويا على مدى قدرة المالية الإسلامية على توفير البدائل التي تحتاجها سوق المالية الإسلامية (محمود، 2019).

1.3. الحاجة الاقتصادية والمالية إلى إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء.

فكرة الصكوك الإسلامية بشكل عام جاءت من أجل تمويل مشروعات معينة مثل مشاريع البنية الأساسية، وهي أداة هامة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، والصكوك الإسلامية الخضراء نوع جديد من الأدوات المالية الاسلامية الموجهة لتمويل المشاريع البيئية، وتتمثل أهمية التمويل بالصكوك الإسلامية ومن ضمنها الصكوك الإسلامية الخضراء فيما يلي (أدهم، 2014، صفحة 125) :

– المساهمة في زيادة معدلات الازدهار الوطني من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات خاصة لدى صغار المدخرين؛

– تلبية احتياج مؤسسات التمويل والاستثمار الشديد إلى المزيد من الأدوات وطرح المنتجات لكسب المستثمرين وتوسيع قاعدة الاستثمار؛

– رفع الحرج عن شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يحتاجون إلى مثل هذه الأدوات المالية لأسباب اقتصادية معقولة، وحيث توجد شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يملكون خطط ذات جدوى لتوسيع أنشطة أعمالهم ويحتاجون إلى مصادر تمويل متوافقة مع الشريعة؛

– المساعدة على تغطية جزء كبير من عجز الميزانية العامة للدولة، وتمويل نسبة كبيرة من الاستثمار في الميزانية؛

– المساعدة على تنشيط وتعميق التداول بالسوق المالية (البورصة)؛

– تعتبر من أهم الوسائل لتنويع مصادر التمويل الذاتية وتوفير السيولة للمؤسسات والشركات والحكومات؛

– تعتبر من الأدوات المقبولة شرعا لاستغلال الفوائض المالية المتاحة لدى المصارف الإسلامية.

2.3. مجالات استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء.

تستهدف الصكوك الإسلامية الخضراء التمويل في المجالات التالية :

أ. الاستثمار في النقل المستدام:عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ، يقف قطاع النقل باعتباره الضحية والجاني في الوقت ذاته. فمن ناحية، تتعرض البنية الأساسية لقطاع النقل بشكل خاص لآثار التغيرات المناخية، كارتفاع درجات الحرارة، وزيادة هطول الأمطار، والفيضانات. وفي الوقت نفسه، يعد النقل مسئولاً عن 23 % من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن استخدام الطاقة، كما أنه أحد القطاعات التي تشهد أسرع وتيرة لزيادة الانبعاثات الغازية. وهذه الإحصائية وحدها توضح بشكل جلي أنه لن يكون هناك تقدم كبير على صعيد العمل المناخي بدون وسائل نقل أكثر استدامة وصديقة للبيئة. ولكن قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر المناخ، غاب قطاع النقل بشكل واضح عن محادثات المناخ. وأخيراً، بات الحضور القوي والمنظم في باريس سنة 2015 وفي مراكش سنة 2016 منسجماً مع الحاجة الملحة إلى التصدي للقضايا المتعلقة بالنقل والمدرجة على أجندة المناخ. وتترجم الأهمية المتزايدة للنقل في المناقشات العالمية في شكل التزامات رئيسية كأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس. وكمثال على ذلك، تضمنت أكثر من 70% من المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ التي اقترحتها البلدان لتنفيذ اتفاقية باريس تعهدات في مجال النقل تتراوح من زيادة وسائل النقل العام في المدن إلى تحويل شحن البضائع من الطرق إلى السكك الحديدية والطرق المائية (إيريغون، 2017). ومن أمثلة النقل المستدام: النقل الجماعي (الحافلات، الميترو، الترامواي)، السيارات الإيكولوجية الصديقة للبيئة.

ب. الاستثمار في إقامة محطات الطاقة المتجددة:تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة في استهلاك الطاقات المتجددة من خلال النقاط التالية (Internatinal Energy Agency، 2019):

- على الرغم من توقفها في عام 2018، فإن الإضافات العالمية للطاقة المتجددة من المقرر أن تنتعش في عام 2019 بنسبة 12 ٪، مع زيادة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في أقوى زيادة لها في أربع سنوات.

- تستمر تكاليف الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية في الانخفاض بسرعة، مما يحسن من قدرتها التنافسية من حيث التكلفة مقابل مصانع الفحم والغاز الطبيعي الجديدة.

- تضاعفت أنظمة الطاقة الكهروضوئية الموزعة في المنازل والمباني التجارية والصناعة ثلاثة أضعاف تقريبًا منذ عام 2014، مما أدى إلى تغيير طريقة توليد الكهرباء واستهلاكها.

- بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء في العالم 25٪ في العام 2018 بينما ظلت 10٪ في الحرارة وأقل من 4٪ في الطلب على النقل.

- إن إزالة الكربونات من إنتاج الكهرباء خطوة أساسية، ولكن هناك أيضًا حاجة ماسة إلى تحويل قطاعات "صعبة التخفيف": النقل والمباني والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الحديد والصلب والإسمنت إلخ).

تستطيع الدولة العمل كمضارب ومشارك في انشاء محطات توليد الطاقة وذلك عن طريق صكوك المضاربة، حيث تقدم الدولة الأرض، وبعد عمل دراسة جدوى تقدر فيها قيمة تكاليف المشروع كاملا مع قيمة الأرض، تعلن الدولة عن انشاء المشروع، ثم تصدر صكوكا إسلامية متساوية القيمة بقدر تكاليف المشروع، وبعد الانتهاء منه، تقوم الدولة بشراء الطاقة من إدارة المشروع بسعر مناسب تراعي فيه قيمة الصكوك، ومن ثم تبيعه للجمهور بسعر أقل من هذا الثمن، حيث يمثل الفرق الناجم عن هذه العملية دعما من الدولة للجمهور، كما يمكن للدولة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالنظر إلى قيمة الصك السوقية وتوزيع الأرباح على حملة الصكوك بنسبة كل صك وحسب نشرة الإصدار (رزيق و التهامي، 2019، صفحة 112).

ج. الاستثمار في مشاريع التكنولوجيا الخضراء:التقنية الخضراء التي تتصف بصداقتها للبيئة، تهدف إلى إحداث تنمية مستدامة في البلدان عن طريق تصاميم وإبداعات تقنيات حديثة تحافظ على البيئة ومصادرها الطبيعية، فلهذا السبب لجأ الخبراء إلى تكنولوجيات تقلل من استخدام الطاقة التي تتولد عنها طاقات حرارية ضائعة، أو إشعاعات كهرومغناطيسية مضرة وانبعاث لغازات سامة هائلة أكاسيد الكربون والنتروجين والكبريت والعناصر الثقيلة المعروفة بقوة السمية، كما أنهم انتقلوا إلى استخدام مواد غير خطرة في التصنيع ويمكن إعادة تصنيعها أو قابلة للتحلل، لتقليل نسبة النفايات المتراكمة بشكل كبير في بيئتنا. بدأت هذه التقنية تتغلغل وتتزايد في معظم مشاريع الدول المتقدمة، لتقليل نسب التلوث على البيئة واستنزاف مصادرها. مفهوم التكنولوجيا الخضراء كتطبيق تقني قد برز لحماية البيئة، بالإضافة إلى وضع الحلول التقنية المناسبة للحد من انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة الأخرى والعناصر السامة (العنيسي، 2010).

د. الاستثمار في المشاريع ذات النفع العام:وتنقسم المشاريع ذات النفع العام إلى قسمين: مشاريع استثمارية تعود بالربح على الدولة أو على الأقل لا تحمل الخزينة العمومية أية أعباء كإقامة مشاريع سكنية على أراضيها، إقامة مشاريع صناعية أو زراعية أو استيراد وتصدير، بحيث تصدر صكوكا متساوية القيمة، ثم تعلن للجمهور عن إقامة هذا المشروع. ومشاريع غير استثمارية كبناء المدارس، انشاء المستشفيات وتوليد الطاقة الكهربائية (سحنون و العمراوي، 2015، صفحة 234).

هـ. إدارة المخلفات:وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي ومنها على سبيل المثال تدوير الورق، والبلاستيك، المخلفات المعدنية، الزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان، ومعالجة النفايات السامة، حيث إن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة (حفاي و شخوم، 2018، صفحة 341).

و. الزراعة المستدامة:لابد من الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية ، لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشأن ذلك، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطى الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية (حفاي و شخوم، 2018، صفحة 342).

3.3. الصكوك الإسلامية الخضراء والاستثمار المسؤول اجتماعيا.

تمثل سياسة التمويل البيئي أحد وسائل صياغة الاستراتيجيات القومية الرامية إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية عبر قنوات الأنشطة التنموية نحو الاستثمار الأخضر. وينصب التركيز على الصكوك الخضراء باعتبارها أداة استثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية فضلا عن اهتمامها بالقضايا البيئية. وتعتبر هذه الصكوك أداة لتطور صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا، وبتطبيق معايير مماثلة لمبادئ السندات الخضراء(منصور وقدي،2016،صفحة 130).

تعرف الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا على أنها مجموعة من الاستثمارات ناتجة عن عملية اتخاذ قرارات مع الأخذ بعين الاعتبار القيم البيئية، الاجتماعية والأخلاقية، حوكمة الشركات، المصداقية حسب المعايير المتداولة (منصور و قدي، 2016، صفحة 131).

وباعتبار البيئة والحفاظ عليها أحد المجالات التي ترتبط بالاستثمار المسؤول اجتماعيا، تصبح الصكوك الخضراء أداة مشتركة لخدمة هذا الجانب من جوانب الاستثمار المسؤول اجتماعيا في السوق العالمية.

يمكن للتمويل الإسلامي تلبية الاحتياجات المتزايدة للمشاريع الخضراء على الصعيد العالمي، من خلال جذب المستثمرين الحريصين على الاستثمار في المشاريع المتوافق مع الشريعة الإسلامية والمستثمرين التقليديين، الذين يسعون للاستثمار في مشاريع أخلاقية ومسؤولة اجتماعيا، مثل مشاريع إدارة النفايات، والطاقة المتجددة ومعالجة المياه. ويقوم التمويل الإسلامي على مبادئ

الشريعة الإسلامية التي تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي كالأخلاق والمساواة، ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي للمجتمع ويشجع النشاط الاقتصادي المستدام، بمنطق مشابهته للاستثمار المسؤول اجتماعيا والذي يشار إليه أحيانا باسم مستدام، واعي اجتماعيا، الأخضر أو الاستثمار الأخلاقي (منصور و قدي، 2016، صفحة 133).

4.3. الصعوبات التي تواجهها الصكوك الإسلامية الخضراء.

تعتبر قلة الصكوك الخضراء المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء، كما يمكن تلخيص أهم هذه التحديات بما يلي:

أ. نقص الوعي بمزايا الصكوك الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية، ومصدري السندات والمستثمرين عقبة هامة عند عدد من الدول (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، صفحة 5).

ب. عدم وجود مبادئ توجيهية محلية: يمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى، لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق السندات الخضراء المحلي. وقد تتطلب بعض هذه الأسواق تعريفات وإفصاح إضافي إلى جانب مبادئ السندات الخضراء. بالنسبة لهذه البلدان، يتمثل العائق الأول في عدم وجود تعريفات محلية ومتطلبات الإفصاح عن السندات الخضراء (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، صفحة 5).

ج. تكاليف متطلبات الصكوك الخضراء: يتم التحقق من حالة السندات الخضراء، ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائدات من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث (مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة). ومع ذلك، فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق .في بعض الأسواق، تعتبر تكلفة الحصول على رأي ثان أو ضمان طرف ثالث أمرا مكلفا لذلك فهو يمثل عائقا لبعض الشركات المصدرة الصغيرة .إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الإفصاح (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، صفحة 5).

د. عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم الصكوك الخضراء: تساعد التصنيفات الائتمانية الخضراء، والتي تتضمن المعلومات البيئية الخاصة بتصنيفات السندات، على تقييم الاتساق بين السندات الخضراء مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، ويمكن أن تساعد أيضا المستثمرين على

فهم تأثير العوامل البيئية على المخاطر الإجمالية للجهات المصدرة. ويمكن لمؤشرات السندات الخضراء توجيه المستثمرين للاستثمار في السندات الخضراء التي تلبي احتياجاتهم (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2017، صفحة 5) .

هـ. نقص السندات الخضراء المطروحة:تعتبر قلة السندات الخضراء المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء، مع التأكيد على أهمية التعرف على كيفية تقييم إذا ما كانت السندات خضراء أم لا، فعدد السندات التي تلبي واحدة من المعايير الحالية ويكمن اعتبارها سندات خضراء يمكن أن تكون أكبر بكثير من عدد السندات الخضراء المتواجدة حاليا (زحل والشريف، 2018، صفحة 58).

و. صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية: يجد المستثمرون الدوليون صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية .فمن بين الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح تختلف من سوق إلى آخر. هذه الاختلافات تزيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج السندات الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة تسمية أو إعادة اعتماد في سوق أخرى .إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر(على سبيل المثال، ضد مخاطر العملة).

ي. عدم توفر المستثمرين المحليين: يتم شراء السندات الخضراء في بعض الأسواق في الغالب من قبل المستثمرين المحليين إما بسبب ضوابط رأس المال أو الحواجز التعريفية، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمرا أساسيا لضمان وجود طلب كاف (زحل و الشريف، 2018، صفحة 58).

5. التجربة الماليزية في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية الخضراء.

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك فهي تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية، حيث طرحت عدة إصدارات من الصكوك، لتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار(عدا في سنتي 2007 و 2008 كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة).

وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية المشاريع التنموية مثل : المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيمياويات والعقارات و غيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا مع

العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي، ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها (الصكوك الإسلامية) سنة 1990 قدمت كأداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة والحكومية على حد سواء، لتلبية حاجياتها الاستثمارية أو التنموية من خلال التوجه إلى التمويل الأخضر والاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء التي عرفت تطورا ملحوظا في ماليزيا كأداة مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ساخين و رباحي، 2019، صفحة 68).

1.5. مميزات إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء في ماليزيا.

في عام 2016، انضم مركز المعرفة والبحوث العالمية التابع لمجموعة البنك الدولي إلى فريق عمل فني من بنك نيغارا ماليزيا وهيئة الأوراق المالية التي تدعم برنامج ماليزيا للتمويل الأخضر، وحصل على دعم من خبرته ومعارفه في مجال التمويل الأخضر. ويرمي البرنامج إلى تشجيع الاستثمارات في المشاريع الخضراء أو المستدامة من خلال تطوير أسواق التمويل الأخضر الإسلامية في ماليزيا أولا، ثم لاحقا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. حاليا يدعم البرنامج إصدار أول صك أخضر في العالم في 27 /2017/06. يشار هنا إلى أن الصكوك هي سندات إسلامية خضراء تُستخدم عائداتها في تمويل مشروع البنية الأساسية المستدامة بيئيا، كبناء منشأة لتوليد الطاقة المتجددة. تتمتع الصكوك الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع هذا السوق وأيضا المساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي. ويجب أن تكون الصكوك جاذبة للمستثمرين التقليديين إذا كانت تدر عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر ومسوقة بالشكل اللائق .و يمكن أن تكون الصكوك التي تستوفي هذه المعايير وتوفر التمويل لمشروع مستدام بيئيا جاذبة بشكل خاص للمستثمرين الذين يولون اهتماما خاصا بالبيئة لسببين رئيسيين (زرفوس، 2017):

أ. توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستُستخدم لغاية معينة.

والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال إصدار الصكوك إلى الاستثمار في أصول ومشاريع معلومة. ومن ثم، فإذا كانت الصكوك مصممة بحيث تقدم الأموال لمشروع معين للبنية الأساسية، كمشروع للطاقة المتجددة، فثمة فرصة ضئيلة في أن توجه أموال المستثمرين لأغراض أخرى.

ب. وجود منتجات استثمارية منصبة على البيئة على جانب الأسهم من أسواق رأس المال أكثر منها على جانب أدوات الدخل الثابت.

ونظرا لأن أغلب المستثمرين المستدامين بيئيا يرغبون في أن يعرفوا بالضبط كيف ستُستخدم أموالهم، فإن السندات التي تمثل التزامات عامة لمن يصدرها تتمتع بجاذبية محدودة، إلا إذا أوفت كل الأنشطة التي تمارسها الجهة المصدرة للسندات بالمعايير البيئية للمستثمر. ويمكن أن تساعد الصكوك، التي تشبه في أغلب الأحوال أوراقا مالية تقليدية ذات دخل ثابت، في سد فجوة توفير الدخل الثابت للمستثمرين في الأنشطة البيئية لدرجة أن عائدات الصكوك مخصصة لغرض معين يستفيد بيئيا.

وقد دخل مركز المعرفة والبحوث العالمية في شراكة مع مؤسسات تابعة للقطاعين العام والخاص في ماليزيا ومناطق أخرى لتطوير الخدمات الحديثة والمتكاملة والأسواق. ومن خلال هذه الشراكة، انطلقت المبادرة الجديدة للتمويل الإسلامي الأخضر، لتضيف منتجا ماليا جديدا ومبتكرا يمكن استخدامه في جميع أنحاء العالم (زرفوس، 2017).

2.5. تطور إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء في العالم وماليزيا

في العديد من البلدان، تحظى الصكوك بقبول أكبر كأداة مالية رئيسية تسهل النمو من خلال تمويل الاحتياجات الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية الحقيقية. يحمل الطموح لإصدار صكوك خضراء فضيلة المساهمة في التطورات العالمية المستدامة، وهي واحدة من أساسيات المقاصد الشرعية. علاوة على ذلك، يتميز التمويل الإسلامي بأوراق اعتماد مهمة في دعم احتياجات تمويل البنية التحتية والمساهمة في نمو تطورات القطاع الخاص (Malaysia's Islamic Finance Market، 2017، صفحة 5).

ففي شهر جويلية من عام 2017، شهدت ماليزيا علامة فارقة أخرى في كل من التمويل الأخضر وسوق الصكوك العالمية مع إصدار أول صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا **SRI** الخضراء في العالم من قبل شركة **تادو للطاقة**. هذه الصكوك الخضراء الأولى هي نتيجة للتعاون بين هيئة الأوراق المالية في ماليزيا ، بنك نيجارا ماليزيا ومجموعة البنك الدولي ، وهي محاولة لتطوير نظام بيئي لتسهيل نمو الصكوك الخضراء وإدخال أدوات مالية مبتكرة لتلبية احتياجات البنية التحتية العالمية والتمويل الأخضر (Malaysia's Islamic Finance Market، 2017، صفحة 5).

وفيما يلي نستعرض تطور إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية من عام 2006 إلى 2017 (Malaysia's Islamic Finance Market، 2017، صفحة 6):

- سنة 2006: تم إصدار صكوك غير قابلة للتحويل من طرف الخزينة الوطنية بقيمة 750 مليون دولار أمريكي؛

- سنة 2007: قامت شركة للمستهلكين اليابانيين بإصدار صكوك **AEON** لخدمات الائتمان بقيمة 400 مليون رينغيت ماليزي، وقامت شركة بريطانية متعددة الجنسيات المملوكة لمتاجر تيسكو بإصدار الصكوك لأول مرة بقيمة 3.5 مليار رينغيت ماليزي؛

- سنة 2008: البنك الإسلامي للتنمية يطلق أول برنامج صكوك بقيمة مليار رينغيت ماليزي؛

- سنة 2010: الإصدار الافتتاحي لبرنامج الخزينة الوطنية للصكوك بقيمة 1.5 مليار دولار سنغافوري؛

- سنة 2011: إصدار صكوك الوكالة العالمية الافتتاحية من قبل حكومة ماليزيا بقيمة 0.8 مليار دولار أمريكي و 1.2 مليار (5 – 10 سنوات)؛

- سنة 2012: أطلقت **Dana Infra** للصرافة والسندات المتداولة برنامج صكوك بقيمة 300 مليون رينغيت ماليزي؛

- سنة 2013: إصدار صكوك قابلة للاستبدال من قبل الخزينة الوطنية بقيمة 600 مليون دولار سنغافوري؛

- سنة 2015: الإصدار الأول لصكوك **SRI** الماليزية التي أصدرتها الخزينة الوطنية من خلال صكوك الإحسان **SPV** ، وإدراج الصكوك السيادية لماليزيا في مؤشر باركليز العالمي للتجميع؛

- سنة 2016: بنك البحرين الوطني يطلق سندات الخزانة الإسلامية لأهداف إدارة السيولة المصرفية الإسلامية؛

- سنة 2017: الإصدار الأول لصكوك **SRI** الخضراء من قبل شركة تاداو للطاقة بقيمة 250 مليون رينغيت ماليزي.

3.5. مساهمة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة في ماليزيا

في جويلية 2017، سجلت ماليزيا علامة فارقة جديدة في كل من التمويل الأخضر وساحة الصكوك العالمية مع الإصدار الأول من العالم صكوك **SRI** الخضراء (صكوك الاستثمار ذات المسؤولية الاجتماعية) من **تاداو للطاقة**. وفي شهر أبريل 2018، كان هناك خمسة إصدارات من الصكوك الخضراء بحجم إصدار معتمد قدره 3.7 مليار رينغيت ماليزي، منها، تم إصدار 2.4 مليار رينغيت ماليزي إلى تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والمباني الخضراء. والجدول التالي يمثل حجم إصدار ماليزيا للصكوك الخضراء إلى غاية أفريل 2018 (World Bank group، 2019، صفحة 28).

فقد أصدرت شركة **تاداو للطاقة**، وهي شركة استثمارية تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المستدامة، وتم تأسيسها على مبادئ الشريعة للاستصناع والإجارة، صكوكا خضراء للاستثمار المسؤول اجتماعيا بقيمة 250 مليون رينغيت ماليزي، لتمويل بناء محطات طاقة كهروضوئية واسعة النطاق في كودات، لمدة تتراوح فيما بين عامين و16 عاما. وبعد نجاح صكوك الاستثمار الخضراء لشركة تاداو إنيرجي، أصدرت شركة كوانتوم سولار بارك أكبر صك أخضر في العالم، بقيمة مليار رينغيت ماليزي، في أكتوبر 2017، لتمويل بناء مشروع أكبر مصنع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في ثلاث مقاطعات، هي: كيدا وميلاكا وتيرينجانو. وفي 2017/12/29 أصدرت شركة **مرديكا PNB** برنامج بقيمة 02 مليار رينغيت ماليزي لتمويل مشروع بناء مكتب مكون من 83 طابق والذي يمثل جزءا من برج **مرديكا PNB118** المقام في كوالا لامبور، وبتاريخ 2018/01/30 أقدمت شركة **سينار كاميري**، شركة استثمارية في مجال الطاقة المتجددة بإصدار ما قيمته 245 مليون رينغيت ماليزي لتمويل محطة توليد الكهرباء العاملة بالطاقة الشمية في مدينة بيراك الماليزية.

ومن المتوقع، أن يتم إصدار المزيد من الصكوك الخضراء في ماليزيا، لدعم مشاريع البنية التحتية المستدامة بيئياً، وتعزيز وضع الدولة كحافز رئيسي للأدوات الخضراء، المتوافقة مع الشريعة والصديقة للبيئة بالوقت ذاته. ومن المؤكد، أن مستقبل الصكوك الخضراء في ماليزيا واعد لعدد من الأسباب، أهمها أن الحكومة تطمح (من خطاب موازنة عام 2014)، أن تجعل ماليزيا موطنا للاستثمار المسؤول اجتماعيا، كجزء من طموحها لجعل ماليزيا مركزا للتكنولوجيا الخضراء، بحلول عام 2030. حيث قامت لجنة الأوراق المالية بمراجعة إرشادات الصكوك في عام 2014، لتحتوي المتطلبات الجديدة لإصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا (مجدي، 2018).

4.5. مساهمة الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع البنى التحتية في ماليزيا.

التزمت ماليزيا بتنفيذ خطة عمل وطنية خلال أزمة جنوب شرق آسيا 1997 ، فرضت من خلالها قيودا مشددة على سياستها النقدية، و أعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة

لتنفيذ خطة طوارئ، لمواجهة هروب رأس المال وجلب النقد الأجنبي إلى الداخل، وبالفعل استطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية خلال سنتين فقط، وكانت تجربتها فائقة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتحقيق نهضة تنموية، وعملية التنمية في ماليزيا كانت لها تخطيط دقيق و نظرة بعيدة المدى؛ حيث رفضت الحكومة الماليزية اعتماد أسلوب تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية أو تجهيزها، لأنها تدرك أنها سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة (طوالبية و بهلول لطيفة، 2019، صفحة 960).

وتعد ماليزيا بالفعل رائدة على مستوى العالم في الاستفادة من التمويل الإسلامي لتطوير البنية التحتية ، حيث تصدر أكثر من 60 % من صكوك البنية التحتية في العالم. حيث يتخذ المنظمون في البلاد خطوة إضافية ويستخدمون الاستثمارات لتحقيق المنفعة العامة (Kwakwa، 2017).

6. الخاتمة.

إن إصدار الصكوك الخضراء الأولى في العالم من ماليزيا ليس فقط مثالًا على التزام البلد تجاه الاستثمارات المسؤولة الخضراء والمستدامة، بل أيضًا كدليل على ريادتها في سوق الصكوك. إن إمكانات النمو لسوق الصكوك الخضراء تأتي في الوقت المناسب مع تزايد الاهتمام العالمي بالتمويل الأخضر، حيث تمثل أدوات جمع الأموال المبتكرة مثل الصكوك الخضراء حلاً قابلاً للتطبيق لتلبية الاحتياجات العالمية للأخضر وغيرها من أشكال التمويل المستدام والمسؤول.

النتائج

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- توفر الصكوك الإسلامية الخضراء تمويلا مستقرا يجنب حدوث الأزمات المالية، التي سببها الرئيسي معدلات الفائدة الربوية؛
- جذب فئة المستثمرين التي تبحث عن الكسب الحلال، سواء كانوا حملة الصكوك أو أصحاب المشاريع الاستثمارية؛
- تعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء تجربة رائدة في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، حيث تقيد أصحاب المشاريع للاستثمار في مشاريع أخلاقية ذات مسؤولية اجتماعية، فهذه الصكوك مصدرها الدولة أو المصرف الإسلامي (صاحب المشروع) أو شركة استثمارية بشروط متفق عليها عند إصدار الصكوك؛

- يجب توعية المستثمرين والجمهور بأهمية التحول الى الاقتصاد الاخضر من اجل حماية البيئة للحد من التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم بسبب تزايد الانبعاثات الكربونية واتساع طبقة الاوزون؛

- تعتبر ماليزيا الدولة الرائدة في مجال المالية الإسلامية، وهي أول بلد إسلامي يطلق الصكوك الخضراء وذلك بدعم من الصندوق السيادي الماليزي في منتصف 2015؛

- تهدف ماليزيا من خلال هذا النوع من الصكوك الإسلامية إلى خلق استثمارات لمشاريع صديقة للبيئة وتقدم خيارا للمستثمرين الراغبين في استثمار يوافق مبادئ الشريعة ويسهم في حفظ البيئة التي أعطاها الإسلام عناية خاصة وأوصى بالمحافظة عليها؛

- شجعت ماليزيا على عملية الاستثمار في الصكوك الإسلامية بكل أنواعها، وذلك من خلال تقديمها لعدد من الامتيازات والتسهيلات قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين الماليزيين، ومنها توفيرها للظروف التنظيمية لإنشاء سوق للصكوك الإسلامية من خلال معالجة الأمور التنظيمية المتعلقة بتحسين وتوفير الظروف الملائمة لتنشيط إصدار الصكوك الإسلامية وكذا إنشاء سوق خاص بالصكوك الإسلامية يتم فيها تداول الصكوك المصدرة محليا أو من طرف الجهات الخارجية؛

- أثبتت تجربة ماليزيا في التمويل بالصكوك الإسلامية الخضراء أن هذه الأخيرة تعتبر أداة مالية مساهمة ولها دور فعال في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة؛

- لا يزال استخدام الصكوك الإسلامية الخضراء محدودا في الدول العربية والإسلامية وذلك نتيجة لحداثة هذا المنتج من جهة، وكذلك للتحديات القانونية والتنظيمية من جهة أخرى.

الاقتراحات:

فيما يلي بعض النقاط التي توصي بها الدراسة في مجال التمويل الإسلامي الأخضر من أجل تنمية مستدامة:

- ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتعبئة المدخرات وكذا تمويل المشروعات التنموية وتمويل التنمية المستدامة ومحاولة الاستفادة من الاعتراف الدولي بالصكوك الإسلامية في تطويرها بنفس وتيرة تطور المصرفية الإسلامية؛

- من أجل زيادة فعالية الصكوك الإسلامية الخضراء يجب الاستثمار في مشاريع ذات قيمة اقتصادية تراعي المعايير البيئية؛
- ضرورة الترويج لنشر ثقافة الصكوك الإسلامية في داخل البلاد الإسلامية وخارجها من خلال وسائل الإعلام، وهذا من أجل استقطاب الأموال الإسلامية التي يتم استثمارها في الخارج، من خلال تقديم مؤشرات عن الصكوك الإسلامية بالأسواق المالية مما يساهم في تشجيع أسواق الإصدارات؛
- تنمية دور المجتمع والمؤسسات في الدعم المعرفي وتعميق برامج التثقيف المجتمعي حول الانشطة بيئيا؛
- ضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية والمالية من خلال ترسيخ فكرة المحافظة على المحيط والعمل على إيجاد طرق فعالة لتحقيق تنمية مستدامة؛
- تعزيز الاقتصاد الأخضر والإهتمام بالتكنولوجيا الخضراء، من خلال الاهتمام بالكفاءات والاعتماد على آليات تمويل إسلامية تدعم الاستثمارات البيئية كالطاقة المتجددة؛
- الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي.

7. قائمة المراجع.

الكتب:

- أدهم إبراهيم جلال الدين، 2014، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص 125 - 126.

التقارير:

- هيئة الأوراق المالية والسلع، ماي 2015، **تقرير التمويل طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (*SMEs*) ومشروعات البنية التحتية من خلال أسواق رأس المال**، عن الموقع: https://www.sca. https://www.sca.gov.ae/Content/UserFiles/OpenData/InternationalReports/ar/Summary/Summary_2015_5.pdf ، اطلع عليه 2021/05/27، ص 09؛
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2016، **أخبار الاتحاد(أسواق رأس المال الخضراء)**، الإصدار رقم 15، عن الموقع: https://uasa.ae/ar/galimg/18212017042105 15th_NL_Arabic.pdf، اطلع عليه 2021/05/25، ص 05.

المقالات:

– مريم ساخين، صبرينة رباحي، 2019، **آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الخاص، ص ص 66 – 69؛

– حفاظ زحل، عمر الشريف، ديسمبر 2018، **أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامية الأخضر "الصكوك الإسلامية الخضراء" لتعزيز التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 56؛

– عبد القادر لحسين، 2018، **السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلد الرابع، العدد الثامن، ص 271؛

– كمال رزيق، إبراهيم شيخ التهامي، 2019، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة (الصكوك الإسلامية الخضراء نموذجا)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد العاشر، العدد الأول، ص ص110– 112 ؛

– عبد القادر حفاي، رحيمة شخوم، 2018، **التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجا)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص 341؛

– أحلام منصور، عبد المجيد قدي، 2016، **مدى إمكانية الاستفادة من الصكوك الخضراء في تمويل المشاريع الطاقوية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ص 130– 133؛

– نهاد طوالبية، لطيفة بهلول، 2019، **الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازي (ماليزيا نموذجا)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 960 .

المداخلات:

– محمود سحنون، حنان العمراوي، 21–23 أكتوبر 2015، **صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، صقاريا، تركيا، رابط المقال: *https://www.academia.edu/25152305*، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/25، ص 234.

مواقع الانترنيت:

– محمد محمود، 04 مارس 2019، **الصكوك الخضراء (تحديات كبيرة وآفاق واعدة)**، اسلام أونلاين، رابط المقال: https://islamonline.net/28892، اطلع عليه 2021/05/25؛

– خوسيه لويس إيريغون، 12 ماي 2017، **النقل المستدام يعزز التنمية**، الوسيط أونلاين، رابط المقال: https://www.alwasatnews.com/news/1221512.html، اطلع عليه 2021/05/25؛

– أحمد العنيسي، 17نوفمبر 2010، **التقنية الخضراء (الصديقة الحميمة للبيئة)**، الوسط أونلاين، رابط المقال: https://www.alwasatnews.com/news/510692.html، اطلع عليه 2021/05/25؛

– فارس حداد زرفوس، 2017/07/31، **ماليزيا تدشن أول سند إسلامي أخضر في العالم**، مدونات البنك الدولي، على الموقع:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/eastasiapacific/malaysia-launches-the-worlds-first-green-islamic-bond، اطلع عليه 2021/05/25؛
- هويدا مجدي، 2018/06/20، **ماليزيا رائدة الصكوك الخضراء**، مجلة الوطن، رابط المقال: https://www.al-watan.com/news-details/id/142599، اطلع عليه 2021/05/26.

المراجع باللغة الأجنبية

التقارير:

- International Energy Agency, 17 October 2019, Renewables 2019 Under embargo press webinar, Paris, https://www.iea.org, consulté le 25/05/2021.
- Malaysia's Islamic Finance Market MIFC,14/09/2017, SUKUK GOING GREEN: MALAYSIA CONTINUES TO DRIVE INNOVATION, https://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=187&bb=uploadpdf, consulté le 26/05/2021, P 05.
- World bank group, Report 2018, 08/03/2019, **Islamic Green Finance "Developments- Ecosystem and Prospects"**, https://documents1.worldbank.org/curated/en/591721554824346344/pdf/Islamic-Green-Finance-Development-Ecosystem-and-Prospects.pdf, consulté le 26/05/2021, P 28.

المقالات:

- Brahim Chikh TOUAMI, **The role of green Islamic Sukuk to the promotion of sustainable development objectives**, Journal of New Economy, volume 01, number 20, 2018, P P 194- 195.

مواقع الانترنت:

- Victoria Kwakwa, 13/09/2019, **How Islamic finance is helping fuel Malaysia's green growth**, https://www.scmp.com/comment/insight-opinion/article/2110938/how-islamic-finance-helping-fuel-malaysias-green-growth, consulté le 26/05/2021.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص178-195

دور بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تفعيل الإنتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية

The role of the sustainable balanced scorecard in activating cleaner production in industrial enterprises

* علاء الدين الوافي
Alouafi Ala Eddine Eddine
جامعة العربي التبسي –الجزائر–
alouafi@univ-tebessa.dz

فضيلة بوطورة
Fadila Boutora
جامعة العربي التبسي –الجزائر–
fadila.boutora@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/19 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تفعيل الإنتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية، حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة التي تربط بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف هي علاقة تكاملية تهدف إلى خدمة الجوانب الاجتماعية والبيئية وجعلها أكثر صداقة للبيئة من جهة، وكسب ثقة الزبائن من جهة أخرى، مما يساهم من الرفع من مستويات الأداء وجعلها قادرة على المنافسة، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة إعتماد على المؤسسات الصناعية إعتماد الأساليب الحديثة لقياس وتقييم الأداء كبطاقة الأداء المتوازن المستدامة نظرا لما من دور فعال في دفع هذه الأخيرة لتبني التكنولوجيا النظيفة وكذا الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية، مما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة ككل.

الكلمات المفتاحية: بطاقة الأداء المتوازن المستدامة،الإنتاج الأنظف، الأداء، المؤسسات الصناعية.

تصنيفJEL: G21 ، P27، P48.

Abstract :

This study aims to highlight the effective role played by the sustainable balanced scorecard in activating the cleaner production in industrial establishments. On the one hand, and gaining the confidence of customers on the other hand, which contributes to raising performance levels and making them able to compete. Finally, the study recommended the need to rely on industrial institutions to adopt modern methods for measuring and evaluating performance, such as the sustainable balanced scorecard, given the effective role in pushing the latter to adopt Clean technology, as well as attention to social and environmental aspects, which will reflect positively on the performance of the institution as a whole.

Key words: Sustainable balanced scorecard, cleaner production, performance, industrial enterprises.

JEL classification codes: P48، P27 ، G21.

*المؤلف المرسِل

1. المقدمة:

إن لمؤشرات دور مهم في إعطاء صورة واضحة وحقيقية للإدارات العليا عما يجري بالمؤسسة حتى يتسنى التصحيح والتصويب، حيث تزداد أهمية مؤشرات الأداء من خلال إنعكاساتها على أعمال المؤسسة في زيادة قدراتها وكفاءتها وزيادة الأفضلية التنافسية في القطاع، ولأجل تحسين أنظمة قياس وتقييم الأداء توصل مجموعة من الباحثين إلى تركيبة لنظام قياس جديد "بطاقة الأداء المتوازن المستدامة" تعطي نظرة شاملة ودقيقة عن أداء مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها من خلال الدمج بين المقاييس المالية وغير المالية.

وكما تدفع بالمؤسسات الإقتصادية خاصة منها الصناعية إلى تفضيلها عن غيرها من أساليب القياس والتقييم الأخرى، نظرا لما لها من دور في إكتشاف الإنحرافات والتجاوزات التي بها المؤسسات الصناعية على البيئة جراء مختلف عمليات والإنتاج، بالإضافة إلى مساعدتها على إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتقليل الآثار السلبية المضرة بالبيئة كغرس الوعي البيئي والإجتماعي في مختلف عمليات وأنشطة المؤسسة، والإعتماد على تكنولوجيات جديدة تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية كتكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

1.1. الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:**فيما يتمثل الدور الفعال لبطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تفعيل الإنتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية؟**

2.1. الأسئلة الفرعية: من الإشكالية السابقةيمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكرمنها:

- مامفهوم تقنية الإنتاج الأنظف؟وماهي أهم فوائدها؟
- ما المقصود ببطاقة الأداء المتوازن المستدامة؟
- فيما تتمثل أهم القواعد الأساسية لتنفيذ بطاقةالأداء المتوازن المستدام؟
- ما الدور الذي تلعبه بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تحقيق إستدامة المؤسسة؟
- فيما تكمن أهم الطرق المتبعة في دمج المسائل البيئية والإجتماعية في أداء المؤسسة من خلال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة؟
- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف؟ وما دورهما في تحقيق فعالية الأداء بالمؤسسات الصناعية؟

3.1. أهمية الدراسة: إن أهمية الدراسة تنبع من الأهمية الخاصة لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة والدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق فعالية الأداء، من خلال دفع بالمؤسسات الصناعية نحو تبني تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

4.1. أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مصطلحات نظرية حول بطاقة الأداء المتوازن المستدامة والإنتاج الأنظف؛
- إبراز الدور الذي تلعبه بطاقةالأداء المتوازن المستدامة في تحقيق إستدامة المؤسسة؛
- تسليط الضوء على الطرق المتبعة في دمج المسائل الإجتماعية والبيئية في أداء المؤسسة من خلال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة؛
- توضيح العلاقة التفاعلية بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ودورهما في تحقيق فعالية الأداء بالمؤسسات الصناعية.

5.1. منهج الدراسة: من أجل دراسة هذه الورقة البحثية تم الإعتماد المنهج الوصفي التحليلي لشرح وتوضيح مختلف المصطلحات النظرية المرتبطة بالإنتاج الأنظف وبطاقة الأداء المتوازن المستدامة، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في دمج المسائل الإجتماعية والبيئية داخل المؤسسات خاصة منها الصناعية من خلال تقنية الإنتاج الأنظف، وكذا في تحقيق فعالية أدائها.

6.1. محاور الدراسة: يمكن معالجة إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الإنتاج الانظف
- الإطار النظري لبطاقة الأداء المتوازن المستدامة؛
- العلاقة بين إستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وفعالية الأداء في المؤسسات الصناعية.

2. الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف

1.2. تعريف الإنتاج الأنظف: يعرف الإنتاج الأنظف على أنه "نهج منظم بشكل منهجي لأنشطة الإنتاج، والتي لها آثار إيجابية على البيئة، وتشمل هذه الأنشطة تقليل إستخدام الموارد إلى أدنى حد، وتحسين الكفاءة الإيكولوجية، والحد من المصادر، من أجل تحسين الحماية البيئية والحد من المخاطر التي تتعرض لها الكائنات الحية" (Peter & Rebeka , 2007, p. 1879)، ويعرف كذلك على أنه"هو التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة والحد من المخاطر على البشر والبيئة" (L. & others, 2018, p. 3324)، وهو أيضا "نهج وقائي لإدارة الآثار البيئية للعمليات والمنتجات التجارية، يستخدم برنامج تخفيف المخاطر التغيرات في التكنولوجيا والعمليات والموارد أو الممارسات للحد من النفايات والمخاطر البيئية والصحية، تقليل الضرر البيئي، إستخدام الطاقة والموارد بشكل أكثر كفاءة، زيادة ربحية الأعمال التجارية والقدرة التنافسية، وزيادة كفاءة

عمليات الإنتاج ينطبق الإنتاج الأنظف على جميع الأعمال التجارية، بغض النظر عن الحجم أو النوع"(Francisco José & Ronny, 2020, p. 04).

وكما يعرف الإنتاج الأنظف على أنه "هو الإستراتيجية المتكاملة لحماية البيئة من العمليات الإنتاجية لزيادة الفعالية الإقتصادية وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة وتغيير الأجهزة والمعدات والآلات بما يتلائم مع الهدف وتغيير سلوك العاملين أثناء تنفيذ المشاريع وتحسين الإنتاجية"(قاسم أحمد ، 2013، صفحة 85)،وكذلك يعرف على أنه "فلسفة لإدارة العمليات تركز على تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد والطاقة في جميع مراحل الإنتاج من أجل تقليص توليد النفايات والإنبعاثات وإحتواء الملوثات المصاحبة أو المترتبة عنها في مصدر توليدها للمحافظة على صحة الإنسان ومحتويات البيئة الطبيعية مما تحمله تلك النفايات والإنبعاثات والملوثات من المخاطر"(عمر علي ، 2018، صفحة 287).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإنتاج الأنظف هو آلية تعمل على خفض إستهلاك الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تجنب إستخدام الموارد الخطرة ما أمكن، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها، ثم الحد من الإنبعاثات والتصريفات والمخلفات أثناء عملية الإنتاج والإستخدام، وتدوير المخلفات.

2.2. مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: تعرف تكنولوجيا الإنتاج الأنظف على أنها "إلى نوع من التكنولوجيا التي تعتبر صديقة للبيئة على أساس عملية الإنتاج أو سلسلة التوريد، ويمكن أن تشير أيضا إلى إنتاج الطاقة النظيفة، إنتاج الطاقة النظيفة هو إستخدام أنواع بديلة من الوقود والتكنولوجيات التي هي أقل ضررا على البيئة من الوقود الأحفوري"(Will, 2020) ، وكذلك تعرف على أنها "هي الهدف للحد من الأثر البيئي للمنتجات إما في الإنتاج، أو الإستهلاك، كما أنه التطبيق العام للتكنولوجيا لمساعدة البيئة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ليست فقط حول إستخدام الطاقة، بل هي أيضا حول تأثير الموارد المستخدمة في عمليات الإنتاج وتأثير نهاية عمر المنتج"(Bob, 2014) ، وهي أيضا " تلك التكنولوجيا التي تعمل على تطوير وتطبيق المنتجات والمعدات والأنظمة المستخدمة للحفاظ علىالبيئة الطبيعية والموارد، التي تعزز إستخدام الموارد المتجددة، وتقلل من وتقلل منالآثار السلبية للأنشطة البشرية" ,N.i & others, 2018) (p. 01، وكما عرفت كذلك تكنولوجيا الإنتاج الأنظف على أنها "تلك التكنولوجيا التي تتصف بصدقاتها الحميمة للبيئة، وتهدف لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان عن طريق تصاميم وإبداعات تقنية حديثة تحافظ على البيئة ومصادرها الطبيعية، وتقلل من إستخدام الطاقة التي

تتولد عنها طاقات حرارية ضائعة أو إشعاعات كهرومغناطيسية مضرة وإنبعاثات لغازات سامة هائلة كأكسيد الكربون والنتروجين والكبريت والعناصر الثقيلة المعروفة بقوة السمية، كما أنهم إنتقلوا إلى إستخدام مواد غير خطرة في التصنيع ويمكن إعادة تصنيعها أو قابلة للتحلل لتقليل نسبة النفايات المتراكمة بشكل كبير بيئيا"(أحمد ، 2010).

من خلال التعاريف السابقة فإن تكنولوجيا الإنتاج الأنظف هي تلك التكنولوجيا التي تتصف بصدقاتها الحميمة للبيئة، وتهدف لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان عن طريق تصاميم وإبداعات تقنية حديثة تحافظ على البيئة ومصادرها الطبيعية، وتقلل من إستخدام الطاقة التي تتولد عنها طاقات حرارية ضائعة أو إشعاعات كهرومغناطيسية مضرة وإنبعاثات لغازات سامة هائلة كأكسيد الكربون والنتروجين والكبريت والعناصر الثقيلة المعروفة بقوة السمية.

3.2. أهداف الإنتاج الأنظف: إن الهدف الرئيسي لمبادرة الإنتاج الأنظف في المؤسسة الإقتصادية هو إمكانية الحصول على وفرات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا، وعلاوة على هذا فإن الإنتاج الأنظف من شأنه أن يحقق للمؤسسة أهدافا أخرى أهمها:(فريدة و علي ، 2016، الصفحات 514-515)

-يساهم في خفض إستنزاف المصادر الطبيعية وزيادة الإنتاج وتوفيره، وفي إستهلاك الطاقة والمياه وتحسين نوعية المنتجات وزيادة القدرة على المنافسة؛

-تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التعديلات المناسبة على سلسلة حياة المنتجات التي تشمل إستخراج المواد الخام وتصنيعها ونقل وتخزين وإستخدام المنتجات، ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا؛

-خفض تكاليف الحماية البيئية الناتجة عن نقل النفايات وخزينها ومعالجتها، ويحقق مردودا إقتصاديا من تدويرها وإعادة إستخدامها؛

-تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وأمان العاملين والمواطنين والتعامل الآمن مع المخلفات وإستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها والتخلص منها؛

-إعداد المراجعات البيئية في المؤسسات الإقتصادية، ودراسة تأثير الإنتاج على بيئة العمل وأساليب الحد من التلوث الصناعي بوسائل مناسبة إقتصاديا وبيئيا؛

-تقليل المخاطر أينما تكون الأسباب والعوائق غير معروفة أو أينما تكون الموارد البيئية والبشرية معرضة لخطر محتمل؛

-إنشاء نظام للرقابة والرصد الذاتي في المؤسسة الإقتصادية وتوفير الكوادر الفنية لدعم الإلتزام البيئي ومراقبة توفيق الأوضاع البيئية؛

-إنتهاج نظم إدارة بيئية متكاملة من أجل الوصول إلى نتائج بيئية بأقل تكلفة وأكثر إستدامة.

4.2. أسباب التوجه إلى آلية الإنتاج الأنظف: إن من أهم أسباب التوجه إلى آلية الإنتاج الأنظف نجد ما يلي:(براهيمي ، 2016-2017، الصفحات 138-139)

-تزايد المخاطر الصحية المترتبة على إستخدام مواد ذات خطورة أو سامة في تكوين المنتجات، خاصة ذات الصلة المباشرة بجسم الإنسان مثل صناعات الأدوية والمواد الغذائية والمنتجات؛

-إعتماد النظم الإقتصادية الحديثة على مفهوم التنمية المستدامة، والذي يجعل عمل المشاريع لا يقتصر على مجرد توفير المنتجات النظيفة، لكن أيضا توفير الطاقة النظيفة والنقل النظيف والموارد النظيفة، وغيرها لتجسيد مبادئ الصناعة البيئية والمحافظة على إنتاجية الموارد ورأس المال الطبيعي؛

-تبين أن المنظمات الصناعية الأوروبية قد حققت مزاياها التنافسية بإستخدام مدخلي الإدارة البيئية وهما مدخل التحسين بإستخدام الصناعات البيئية، والذي يعني تطبيق إستراتيجيات تخفيض المخلفات، و'ادة تدويرها وفي نفس الوقت التوجه نحو إتباع مدخل المنبع بإستخدام التكنولوجيا النظيفة في العمليات والإنتاج، والذي يعني العمل على منع أو تقليل كل ما يؤدي إلى التأثير السلبي على البيئة منذ بداية العملية الإنتاجية بإستخدام الآلات والمعدات النظيفة والآمنة بيئيا؛

-فرض ضريبة على التلوث مساوية لتكلفة الضرر الذي يسببه المشروع للغير بسبب النفايات الضارة الصادرة منها، مما أدى إلى ضرورة إتجاه المشاريع الصناعية للأخذ بالتكنولوجيا النظيفة والآمنة بيئيا؛

-إن تقادم نوعية تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في كثير من المشاريع الصناعية تتسبب في إهدار المواد الطبيعية، وتعتمد على معالجات أولية شديدة التلويث للبيئة، مع قصور الأساليب الحالية لمعالجة المخلفات مما أدى إلى خسائر إقتصادية وإجتماعية وبيئية، وهذا يحتم عليها إدماج التكنولوجيا النظيفة والآمنة بيئيا في الصناعات الجديدة وتطوير الصناعات القائمة.

5.2. فوائد الإنتاج الأنظف: يلعب الإنتاج الأنظف دورا فعالا في خفض إستهلاك الموارد الطبيعية، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها، وكذا الحد من الإنبعاثات والتصريفات

والمخلفات أثناء عملية الإنتاج والإستخدام، ومن هنا تظهر الفوائد التي تحققها هذه التقنية الجديدة، والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية: (Ministry of Environment, 2016, pp. 05-06)

1.5.2. التقليل من إستخدام المواد الخام والطاقة: تتمثل أكثر الفوائد إقناعاً في الإنتاج الأنظف في قدرته على الحد من إستهلاك الموارد والمواد، الوفورات في الطاقة والمواد تجلب تخفيضات مباشرة في تكاليف الإنتاج، مما يجعل الشركة مرة أخرى أكثر قدرة على المنافسة، ومع إرتفاع تكلفة المواد الخام والطاقة والمياه، لا يمكن لأي شركة أن تخسر هذه الموارد في شكل نفايات.

2.5.2. فرص السوق الجديدة والمحسنة: أدى زيادة وعي المستهلكين بالقضايا البيئية إلى طفرة في الطلب على المنتجات الخضراء في السوق الدولية، وبالتالي إذا كنت وضعت في جهود واعية نحو الإنتاج الأنظف، يمكنك فتح فرص جديدة في السوق وإنتاج منتجات ذات جودة أفضل، قابلة للبيع بسعر أعلى.

3.5.2. تحسين فرص الحصول على التمويل: تتضمن مقترحات الإستثمار القائمة على الإنتاج الأنظف معلومات مفصلة عن الجدوى الإقتصادية والتقنية والبيئية للإستثمار المخطط، وهذا يعطي أساسا متينا جدا لتحقيق الدعم المالي من المصارف أو الصناديق البيئية، وفي السوق الدولية، بدأت المؤسسات المالية تصحف على مشاكل التدهور البيئي، وهي الآن تدقق في طلبات الحصول على قروض من زاوية بيئية.

4.5.2. بيئة عمل أفضل: إلى جانب تحسين الأداء الإقتصادي والبيئي، يمكن للإنتاج الأنظف أيضا تحسين الصحة المهنية وظروف السلامة للعاملين.

ويمكن أن تؤدي ظروف العمل المواتية إلى رفع معنويات الموظفين وفي الوقت نفسه تعزيز الإهتمام بمكافحة النفايات. مثل هذه الإجراءات سوف تساعد شركتك على الحصول على ميزة تنافسية.

5.5.2. الإمتثال الأفضل للوائح البيئية: يتطلب إستيفاء المعايير التنظيمية لتصريف النفايات (السائلة والصلبة والغازية) في كثير من الأحيان تركيب نظم مكلفة ومعقدة للتحكم في التلوث مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

3.مفاهيم نظرية حول بطاقة الأداء المتوازن المستدامة

1.3. نشأة وأسباب ظهور بطاقة الأداء المتوازن: كان أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن سنة 1990م بأمريكا الشمالية على يد الأستاذ المستشار روبرت كابلان، والمستشار المؤسس لوحدة البحث دفيدنورتون، وذلك بعد دراسة دامت عاما كاملا على إثنتي عشرة (12) مؤسسة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقييم أدائها، ومن خلال هذه الدراسة لاحظ الباحثان أن المسيرين لا يفضلون أسلوبا معينا في التقييم على حساب الآخر، بل يبحثون عن تقديم يوازن بين التقييم المالي والتقييم العملي، وهذا مما سمح بإيجاد مؤشر أداء شامل يعطي للمسيرين نظرة سريعة وكاملة حول نشاط المؤسسة، وظهرت بطاقة الأداء المتوازن نتيجة قصور الأدوات التقليدية في مراقبة تنفيذ الإستراتيجية، ومن بين الأسباب ظهورها نذكر ما يلي:(حمدي ، 2020، الصفحات 147-148)

- ظهرت بطاقة الأداء المتوازن لتغطية العجز للمعايير المالية التقليدية في مراقبة مدى تنفيذ الإستراتيجية بالإضافة إلى المتغيرات التي طرأت على مختلف نواحي الأداء؛
- المؤشرات المالية وحدها لا تعكس الصورة الحقيقية لأداء المؤسسة وما النتائج المالية المحققة إلا ثمرة لسلسلة من العمليات الأساسية في المؤسسة كالبحث والتطوير والإهتمام بها ووضع مؤشرات لمتابعتها وتحسينها؛
- الهاجس الكبير الذي يواجه المدراء والمتمثل في وجود هوة كبيرة بين إستراتيجية المؤسسة وبين النشاطات اليومية التنفيذية؛
- التطور التكنولوجي في مجال الإنتاج ونظم المعلومات بالإضافة إلى شدة المنافسة.

2.3. مفهوم بطاقة الأداء المتوازن: تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها "نظام إداري يهدف إلى مساعدة المؤسسة على ترجمة تصورها وبرامجها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات البرامج المرتبطة، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية"(نعمة عباس و إحسان محمد ، 2015، صفحة 43)، وكما تعرف أيضا على أنها "نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية وإستراتيجية مؤسساتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المرتبطة"(عبد الحميد ، 2009، صفحة 57).

فبناءا على ماسبق فتعبر بطاقة الأداء المتوازن على نموذج يعرض طرق متنوعة لإدارة المنظمة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة قرارات إستراتيجية، تأخذ بالإعتبار الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي والزبائن والعمليات الداخلية والتعلم ونمو الأفراد، وإن تحليل الأداء

وقياسه للمحاور المذكورة يعتمد على تحليل وتشخيص مقاييس أداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

3.3. أهداف بطاقة الأداء المتوازن: هناك العديد من الأهداف لبطاقة الأداء المتوازن نذكر منها ما يلي:(سليلة ، 2018، الصفحات 288-289)

- التوازن بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية؛
- التوازن بين الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة؛
- التوازن بين ربط الرؤية والأهداف الإستراتيجية وبين العمليات والأنشطة قصيرة الأجل؛
- التوازن بين الجانب الداخلي للبطاقة "العمليات والنمو والتعلم"، والجانب الخارجي للبطاقة "الجانب المالي والعملاء"؛
- التوازن بين مؤشرات الأداء الحالي ومؤشرات الأداء المستقبلي.

4.3. مفهوم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة: تعرف بطاقة الأداء المتوازن المستدامة على أنها "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء مؤسساتهم ورسم تحركاتهم المستقبلية"(Robert & David , 1992, p. 71)، وتعرف كذلك على أنها "أداة إستراتيجية حديثة يمكن للمؤسسات الإقتصادية من خلالها قياس وتقييم أدائها الكلي بصفة عامة وأدائها البيئي بصفة خاصة من خلال إدماج الجوانب البيئية في مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة من خلال إضافة بعد خامس لبطاقة الأداء المتوازن، حيث تتمثل هذه الأبعاد الخمسة فيما يلي: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو والبعد البيئي"(فاطمة الزهراء و نوفل، 2020، صفحة 453)، وتشمل بطاقة الأداء المتوازن أربعة محاور أساسية يمكن إيجازها في الشكل رقم (01) الموالي:

الشكل 1: المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن

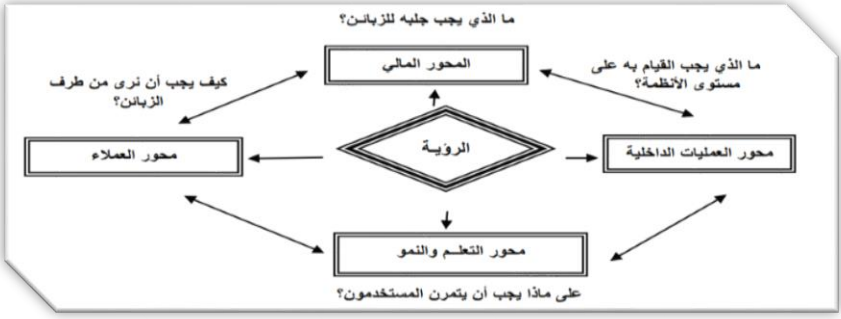

المصدر:(عريوة ، 2016، صفحة 147)

ومن خلال التعاريف السابقة فإن بطاقة الأداء المتوازن هي "مجموعة من المقاييس الدقيقة التي تمكن المديرين من ترجمة رؤية ورسالة المؤسسة إلى مقاييس أداء مالية وغير مالية للوصول لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بكفاءة وفعالية من خلال أربعة أبعاد رئيسية: البعد المالي، بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو.

وتقوم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة على غرس الوعي البيئي والإجتماعي في مختلف عمليات وأنشطة المؤسسة بإضافة بعد خامس جديد لبطاقة الأداء المتوازن التقليدية والمتمثل في البعد البيئي والإجتماعي، ويمكن توضيح نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدامة من خلال الشكل رقم (02):

الشكل 2: نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدامة

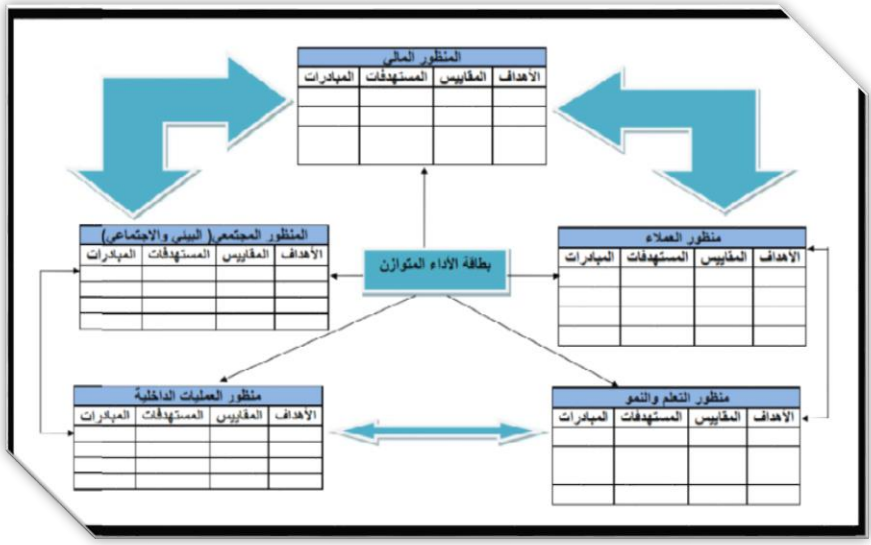

المصدر: (فاطمة الزهراء و نوفل، 2020، صفحة 453)

5.3. القواعد الأساسية لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام: توجد هنالك قواعد أطلق عليها إسم القواعد الذهبية الأساسية لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن المستدام والتي يمكن عرضها على النحو التالي:(عريوة و طلال ، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، 2020، الصفحات 100-101)

- ضرورة تبني ودعم الإدارة العليا لتطبيق مقاييس بطاقة الأداء المتوازن المستدام، مع وجوب أن يكون ذلك الدعم واضحا لكل العاملين حتى يؤدي إلى إلتزام العاملين بالمقاييس؛

- يجب إدراك أنه لا توجد هنالك حلول معيارية تناسب كل المؤسسات، نظرا لإختلاف عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على تلك المؤسسات؛

- يجب إدراك أن تحديد وفهم إستراتيجية المؤسسة إنما هي نقطة البداية في مشروع بطاقة الأداء المتوازن المستدام، لذا يجب تحديد الأهداف بشكل واضح، وإختيار مجموعة من المقاييس تتفق مع الإستراتيجية وتعكس مدى تحديد الأهداف المحددة؛

- ضرورة إدراك أثر مؤشرات الأداء على سلوك العاملين مع التأكد من أن تغييرها سيؤثر على ذلك السلوك وذلك للتشجيع على التحسين؛

- ضرورة إدراك صعوبة القياس الكمي لكل مقاييس الأداء، لذلك ينبغي أن ندرك أن هنالك مقاييس كمية ومقاييس كيفية؛

- يجب تحديد عدد محدود من الأهداف والمقاييس تتوافق مع السمات الفريدة التي تميز نظام الأعمال، ولا شك أن ذلك يقضي على إغراق الإدارة بكم هائل من المعلومات يفوق القدرة التحليلية لها وما يترتب عليه من إعاقة العمل الإداري؛

- ضرورة الإعتماد على مدخل الإتصال من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل التنظيم، من أجل إدراك التغيرات المستمرة؛

- يجب عدم البدء بتحليلات عميقة ولكن يفضل أن تبدأ بتحليلات بسيطة وتقريبية، بهدف التعلم والتحسين مع توسيع الإستخدام بالتدرج حتى لا تكون هنالك فجوة بين التحليل والتطبيق؛

- ضرورة إدراك دقة وبساطة أنظمة نقل المعلومات من البداية، كي لا يتم نقل معلومات خاطئة إلى المستخدم النهائي للنظام؛

- ضرورة التركيز على منح الحوافز المادية والمعنوية لكل من يساهم في تعميمه أو تطبيقه وهذا يمثل دافعا قويا للمسؤولين عن تطبيق النظام؛

- يجب أن تؤدي المؤشرات المعتمدة في بطاقة المؤسسة إلى تحقيق الأداء المتوازن المستدام.

4. العلاقةبينإستخدامتكنولوجياالإنتاجالأنظفوفعاليةالأداءفيالمؤسساتالصناعية

1.4. أهمية التنفيذ الفعال لبطاقة الأداء المتوازن المستدام: هنالك بعض التوصيات التي إنبثقت من خلال الملاحظات والمشاهدات خلال تبني وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في بعض المؤسسات، ولازال هنالك إتفاق بسيط حول التطبيق الفعال للبطاقة ولكن يوجد إجماع حول الفكرة التي تقول بأنه ليست جميع أدوات البطاقة المتساوية، ويمكن إجمال توصيات بناء فعال لبطاقة الأداء كما يلي:(عريوة و طلال ، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، 2020، الصفحات 101-103)

- إنشاء قيادة فعالة لديها مسؤوليات عديدة؛
- تبسيط رؤية وإستراتيجيات الأعمال؛
- تحديد عناصر الأداء التي تربط الرؤية والإستراتيجية بنتائج الأعمال؛
- تعريف بطاقة الأداء المتوازن المستدام على مستوى الوظائف والأقسام والأفراد؛
- تطوير مقاييس ومعايير فعالة على المدى القصير والطويل؛
- تطوير موازنة دقيقة وتكنولوجيا معلومات وأنظمة إتصال والمكافئات الفعالة؛
- إعتبار المعايير الخاصة بالأداء كعملية مستمرة تتطلب إعادة تقييم وصيانة وتحديث؛
- إعتبار بطاقة الأداء المتوازن المستدام عامل وسيط لمواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع والمؤسسة؛
- الأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات البيئية والإجتماعية لضمان التحسين المستمر والإستدامة؛
- وبصفة عامة يتطلب خطة مثلى لبطاقة الأداء المتوازن المستدام كل أو بعض المراحل التالية:
- مناقشة المشاكل الإستراتيجية للمؤسسة وإيجاد حلول لها، بغرض تحقيق إجماع بين الأفراد حول رؤية المؤسسة، ومن ثم تحديد وجهات النظر الأساسية في البطاقة؛
- تشكيل لجنة للتخطيط الإستراتيجي لصياغة أهداف لكل وجهة نظر سبق تحديدها في بطاقة الأداء المتوازن المستدام للمؤسسة؛
- تطلب لجنة التخطيط الإستراتيجي ملاحظات عن البطاقة ومدى قبولها من أعضاء المؤسسة؛
- تعدل اللجنة بطاقة الأداء بناء على الحوار مع الأعضاء، ثم تقوم الإدارة بصياغة خطة إستراتيجية لمدة خمسة سنوات للمؤسسة ككل؛
- يتم مراجعة مدى تقدم الأفراد والمؤسسة كل ثلاثة أشهر لتحديد المجالات التي تحتاج إلى إهتمام فوري وأعمال إضافية؛
- بناء على الفحص الداخلي والخارجي للظروف الحالية للمؤسسة والتغيرات في البيئة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، تعدل لجنة التخطيط الإستراتيجي بطاقة الأداء والخطة الإستراتيجية ذات الخمس سنوات.

2.4. دور بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تحقيق إستدامة المؤسسة:تساهم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تفعيل إستدامة منظمات الأعمال من خلال مايلي:(فاطمة الزهراء و نوفل، 2020، صفحة 67)

- تساهم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في إظهار إستدامة المؤسسة حيث أن إجراءات صياغتها تجبر الإدارة على تحديد إستراتيجيات الإستدامة الهامة، وبالرغم من أنها ليست أداة لتكوين الإستراتيجيات ولكن أداة لترجمتها إلى أعمال، فهي توفر طريقة لتسهيل مراجعة فعالية وكفاءة الإستراتيجيات التي إتبعت في الماضي وتحديدها للوصول إلى رؤية ومهام المؤسسة؛

- دمج الأهداف والمقاييس البيئية في مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة بالشكل الذي يساهم في تعميم فكرة الإستدامة وربطها بعمليات وهياكل المؤسسة ومن ثمة ربطها بالأهداف الإستراتيجية، ودعم وتعزيز فكرة الإدارة الإستراتيجية المستدامة بالمؤسسة التي تحتوي على عمليات الإدارة الإستراتيجية المسؤولة إجتماعيا والمتوازنة بيئيا، وبطاقة الأداء المتوازن المستدامة أداة هامة تمكن المؤسسة من التحكم في الجوانب البيئية والإجتماعية بها من خلال إحداث التوازن بين الأهداف المالية، الإقتصادية، البيئية والإجتماعية.

3.4. طرق دمج المسائل البيئية والإجتماعية في أداء المؤسسة من خلال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة: يمكن ذك أهم طرق دمج المسائل البيئية والإجتماعية في أداء المؤسسة فيما يلي:(نادي راضي ، 2005، صفحة 65)

1.3.4. بطاقة الأداء المتوازن المستدام الجزئية: بإدخال واحد أو إثنين من مؤشرات الإستدامة في بعض الأبعاد المختارة بعناية من بطاقة الأداء المتوازن التقليدية والتي تكون معروضة أكثر لأمور الإستدامة، وذلك النوع قادر على زيادة دمج الإدارة المستدامة ولكن تأثيره محدود من الناحية العملية.

2.3.4. بطاقة الأداء المتوازن المستدام العرضية: يتم إدخال المؤشرات البيئية والإجتماعية في الأبعاد الأربعة للبطاقة، وتركز على الأمور المستدامة الممكنة أو المحركة للقيمة من أجل النجاح في المستقبل، وذلك المدخل يزيد من تكامل إستدامة الإدارة ويتم دمج الأمور البيئية كمؤشرات قائدة/مستقبلية.

3.3.4.بطاقة الأداء المتوازن المستدام ذات البعد المضاف: يتم إضافة بعد خامس خاص بالإستدامة البيئية والإجتماعية إلى الأبعاد الأربعة للبطاقة، وذلك الحل يطور حالة الإستدامة في المنظمة ومن الممكن تطبيقه في الشركات المعرضة بدرجة كبيرة لأمور الإستدامة.

4.3.4.بطاقة الأداء المتوازن المستدام الكلية: وفيها يتم ربط البعد المستدام الخامس بالمؤشرات المستقبلية الخاصة بالأبعاد الأربعة كلها ومن ثم يجعل علاقات السببية واضحة، بينما

يحتفظ في نفس الوقت بالخصوصية، وهي تهدف إلى إدخال الأمور الإجتماعية والبيئية في كل الأبعاد مروجة لفكرة دراية المنظمة بقوة الإستدامة.

5.3.4. بطاقة الأداء المتوازن المستدام المشاركة: وقد يطلق عليها أيضا بطاقة الأداء للخدمات المستدامة، وهي تعني إستخدام المنظمة لبطاقة الأداء المستدامة في بعض أجزاء المنظمة فقط، فهي تشغل لوحدة الخدمات المشاركة المسؤولة عن الإستدامة البيئية.

4.4. العلاقة التفاعلية بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة والإنتاج الأنظف ودورهما في تحقيق فعالية الأداء بالمؤسسات الصناعية: إن نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدامة يعمل على خلق مناخ ونظام تشغيل وفلسفة إدارية جديدة تبنى على نشر الوعي والتعلم داخل القاعدة العمالية والموارد البشرية، أي تعبئة الموارد البشرية حول قيم الإبتكار في الإستراتيجية البيئية والإجتماعية للمؤسسة، بحيث أن هذا التعلم والنمو في المهارات والكفاءات سوف ينعكس على إحداث تحسين واضح في عمليات التشغيل الداخلية بالمؤسسة أي تطوير الإجراءات والعمليات التي تمكن من النجاح من الناحية المجتمعية أي الإجتماعية والبيئية، مما يعود بالنفع على تحقيق المنتج أو الخدمة بمستوى جودة متميز وبأسعار معقولة تحوز على رضا العملاء من خلال الإستجابة لإحتياجات العملاء من الناحية الإجتماعية والبيئية وبالتالي الحفاظ على عملاء المؤسسة وإضافة عملاء جدد، وهو ما يؤدي إلى أن يكون أداء المؤسسة فعال على مستوى المؤشرات البيئية والإجتماعية، وينعكس ذلك بشكل نهائي على تحسين الجانب المالي بتحسين مستويات الربحية والسيولة داخل المؤسسة وهو ما يحافظ على ضمان إستمرارية المؤسسة من جهة مساهمتها في التنمية المستدامة من جهة أخرى وهو ما يوصل إلى نتيجة هامة جدا وهي تطوير وتعزيز مسؤولية المؤسسة إجتماعيا وبيئيا(عريوة و طلال ، بطاقة الأداء المتوازن المستدام، 2020، صفحة 97)، ويمكن إيضاح العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ودورهما في تحقيق فعالية الأداء بالمؤسسات الصناعية من خلال الشكل رقم 3 كما يلي:

الشكل 3: العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف ودورهما في تحقيق فعالية الأداء بالمؤسسات الصناعية

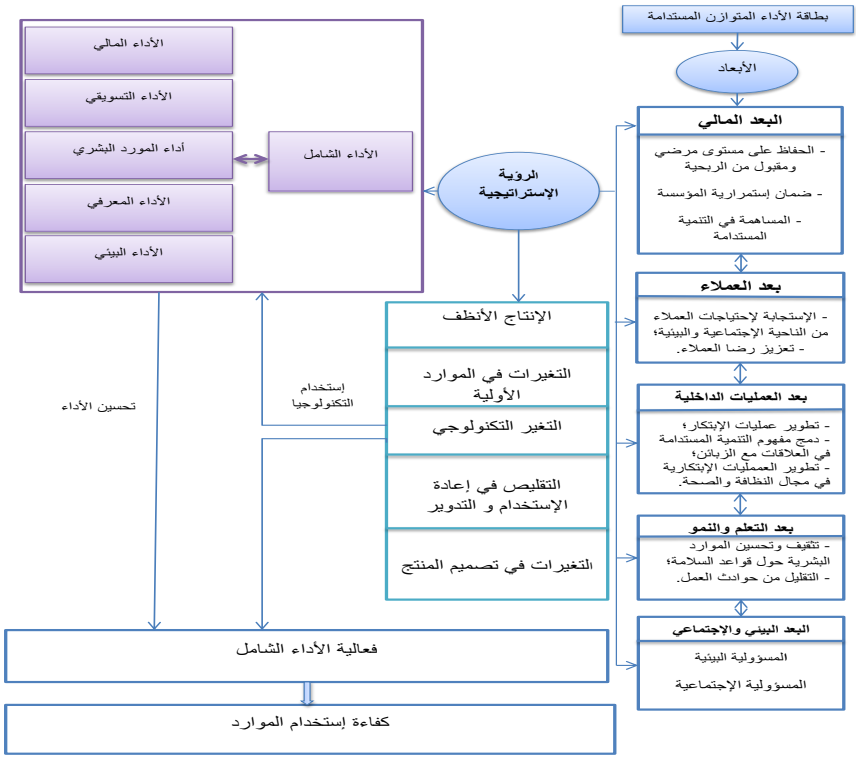

المصدر: (من إعداد الباحثان بالإعتماد على المعطيات النظرية، 2021)

من خلال الشكل السابق يتضح أن العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف هي علاقة تكامل،حيث تدعم هذه الأخيرة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بدءا من منظور التعلم والنمو من خلال تعبئة الموارد البشرية حول قيم الإبتكار في الإستراتيجية البيئية والإجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الإجراءات والعمليات التي تمكن من النجاح من الناحية الإجتماعية والبيئية من خلال منظور العمليات الداخلية، وهو ما يمكننا من الإستجابة لإحتياجات العملاء من الناحية الإجتماعية والبيئية من خلال منظور العملاء، وبذلك يكون للمؤسسة أداء فعال على المؤشرات البيئية والإجتماعية من خلال المنظور المجتمعي وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى الحصول على مستوى مقبول من الربحية من جهة والمساهمة في التنمية المستدامة من جهة أخرى لضمان إستمرارية المؤسسة بذلك، وكذلك الرفع من مستويات الأداء.

5. الخاتمة

إن إعتماد المؤسسات لتقنيات والأساليب الحديثة لقياس وتقييم الأداء كبطاقة الأداء المتوازن المستدامة، جعل من تقنية الإنتاج الأنظف أهم الأهداف التي ترمي إليه االمؤسسات الصناعية في

الوقت الراهن، إستجابة لمتطلبات بيئة التصنيع الحديثة، وكذلك الضغوط الخارجية التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة، إضافة إلى وعي المجتمعات والمستهلكين وتوجههم نحو المنتجات الصديقة للبيئة، سواء من ناحية التصنيع، أو بعد التخلص منها، ومن خلال تبني هذا النوع من الإنتاج والتصنيع، حيث تحاول المؤسسات إلى تعزيز من فعالية أدائها والوصول به إلى أفضل المستويات.

1.5. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كالآتي:

– إن تقنية الإنتاج الأنظف تعد أفضل وسيلة لتقليص التلوث حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال الحفاظ على الموارد ومنع هدرها، والحفاظ على الطاقة والمياه، وكذا الحد من الإنبعاثات بالإعتماد على تكنولوجيات أكثر نقاء للوصول إلى منتجات صديقة للبيئة بأقل التكاليف وبالتالي تلقى القبول الإجتماعي، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات من الأداء؛

– تعد بطاقة الأداء المتوازن المستدامة من أحدث الأدوات وأكثرها فعالية كونها تجمع بين الأدوات المالية والغير المالية، وكذا القيم الكمية والنوعية والعوامل الداخلية والخارجية على المدى القصير والطويل؛

– إن نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدامة يمثل عملية تكييف لنظام عمل بطاقة الأداء المتوازن من خلال دمج المؤشرات البيئية والإجتماعية التي تمثل الأداء المجتمعي لتكتمل عملية القياس والتقييم في إطار ضوابط التنمية المستدامة وبالتالي الحصول على الأداء المتوازن المستدام؛

– يتمثل الدور الفعال لبطاقة الأداء المتوازن المستدامة في تحقيق إستدامة المؤسسة في دمج الأهداف والمقاييس البيئية في مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة بالشكل الذي يساهم في تعميم فكرة الإستدامة وربطها بعمليات وهياكل المؤسسة ومن ثمة ربطها بالأهداف الإستراتيجية، ودعم وتعزيز فكرة الإدارة الإستراتيجية المستدامة بالمؤسسة التي تحتوي على عمليات الإدارة الإستراتيجية المسؤولة إجتماعيا والمتوازنة بيئيا.

– إن العلاقة التي تربط بين بطاقة الأداء المتوازن المستدامة وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف هي علاقة تكاملية تهدف إلى خدمة الجوانب الإجتماعية والبيئية وجعلها أكثر صداقة للبيئة من جهة، وكسب ثقة الزبائن من جهة أخرى، مما يساهم من الرفع من مستويات الأداء وجعلها قادرة على المنافسة.

2.5. توصيات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات نوجز أهمها فيمايلي:

– توجب إعتماد على المؤسسات الصناعية إعتماد الأساليب الحديثة لقياس وتقييم الأداء كبطاقة الأداء المتوازن المستدامة نظرا لما من دور فعال في دفع هذه الأخيرة لتبني التكنولوجيا النظيفة وكذا الإهتمام بالجوانب الإجتماعية والبيئية، مما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة ككل.

– على الدولة تقديم التسهيلات والمساعدات المالية اللازمة إلى المؤسسات الصناعية التي تطبق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وذلك قصد تعزيز الفوائد المرجوة وتعميمها على المؤسسة والمجتمع على حد سواء؛

– العمل على إبرام إتفاقيات دولية مع الدول المتطورة التي حققت نجاحا في إعتماد تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والإستفادة من كل الأساليب الحديثة في هذا المجال، وكذا العمل على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ هكذا برامج للإستفادة من معارفهم وخبراتهم.

6. المراجع

المؤلفات:

– الخفاجي نعمة عباس ، و ياغي إحسان محمد . (2015). إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

– عبد الفتاح المغربي عبد الحميد . (2009). بطاقة الأداء المتوازن "المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي". مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

– محاد عريوة ، و زغبة طلال . (2020). بطاقة الأداء المتوازن المستدام. مصر: دار منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية –جامعة الدول العربية.

الأطروحات:

– شراف براهيمي . (2016-2017). أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية –دراسة حالة مؤسسة لإسمنت ومشتقاته بالشلف–. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. بسكرة: جامعة محمد خيضر .

المقالات:

– إسماعيل عمر علي . (2018). إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف –دراسة إستطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى. مجلة تنمية الرافدين(المجلد 36، العدد 115).

– بوطورة فاطمة الزهراء ، و سمايلي نوفل. (2020). بطاقة الأداء المتوازن المستدامة نموذج لتقييم إستدامة المؤسسة وأدائها البيئي –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت –تبسة–. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية(المجلد 12، العدد 04).

– حنظل قاسم أحمد . (2013). أثر عمليات الإنتاج الأنظف في تعزيز الموقع التنافسي للشركة دراسة تحليلية في الشركة العربية لكيمياويات المنظفات في نحافظة صلاح الدين. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية(المجلد 09، العدد 29).

– عبد الحليم نادي راضي . (2005). دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية(المجلد 21، العدد 02).

– كافي فريدة، و طالم علي . (2016). الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة مؤسسة فرتيال بعنابة–. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(المجلد 03، العدد 01).

– مالية سليلة . (2018). دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة –إقتراح كنموذج لبطاقة الأداء المتوازن في شركة سوبالوكس 2000 لصناعة العطور ومستحضرات التجميل (2013-2016). مجلة دراسات إقتصادية(المجلد 12، العدد 03).

– محاد عريوة . (2016). إشكالية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام (*SBSC*) في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام –دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية بالجزائر-. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(المجلد 09، العدد 15).

– معمر حمدي . (2020). بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقييم أداء شركات التأمين التعاوني –دراسة حالة شركة التكافل الراجحي السعودية-. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.

مواقع الانترنت:

- *Bob, H. (2014). Tech is my business and my life. Consulté le 12 01, 2020, sur https://www.quora.com/What-is-green-technology*

- *Will, K. (2020). Green Tech. Consulté le 12 01, 2020, sur https://www.investopedia.com/terms/g/green_tech.asp*

– العنيسي أحمد . (2010). التقنية الخضراء -الصديقة الحميمة للبيئة-. تاريخ الاسترداد 01 08, 2020، من *http://www.alwasatnews.com/news/510692.html*

المراجع باللغة الأجنبية

- *Francisco José , G., & Ronny, M. (2020). Cleaner Production Toward a Better Future. Springer Nature Switzerland AG, ISBN 978-3-030-23165-1.*

- *L. , H., & others. (2018). On the evolution of "Cleaner Production" as a concept and a practice. Journal of Cleaner Production.*

- *Ministry of Environment. (2016). Forest and Climate Change, Gujarat Cleaner Production Centre, Mini guide to Cleaner Production ...a 'preventive' approach towards pollution. India.*

- *N.i , E., & others. (2018). Green Technology Knowledge of Workforce and Empowerment in Construction Project. AIP Conference Proceedings.*

- *Peter , G., & Rebeka , L. (2007). Review of sustainability terms and their definitions. Journal of Cleaner Production.*

- *Robert , K., & David , N. (1992). The Balanced Scorecard, Measure that Drive Performance. Harvard Business Review.*

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص196-209

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر

Determinants of foreign direct investment and its obstacles in Algeria

* مريم تومي
Meriem Toumi
جامعة عباس لغرور خنشلة_الجزائر
dr.meriem.toumi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/09 تاريخ القبول: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص : يتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة معقدة من القرارات بين مستويات إدارية مختلفة على مستوى المشروع المهتم بالاستثمار، وتظل الموارد الطبيعية أساس جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بشدة في التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة بما فيها الجزائر، ويتوقف تدفق الاستثمار الأجنبي على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة والمناخ الاستثماري وهذا ما نقصد به توفر محددات مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل أساساً في محددات اقتصادية، ومحددات إدارية وقانونية وأخرى سياسية وكذلك الاجتماعية والثقافية.

ورغم الجهود الضخمة المبذولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لم يتناسب مع الجهود المقدمة خاصة في الجزائر، وهذا كله راجع إلى العراقيل التي واجهتها عملية الاستثمار وتتمثل في: معوقات اقتصادية، البيئة الإدارية، المشاكل السياسية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، المحددات الإدارية، التدفق الاستثماري، المعوقات الاقتصادية والسياسية

تصنيفJEL: F21

Abstract : Foreign direct investment depends on a complex set of decisions between different administrative levels at the level of the project interested in investment, and natural resources remain the basis for attracting foreign direct investment, it remains that this foreign direct investment has contributed greatly to social disintegration in the host countries, including Algeria, and the flow of foreign investment stops on the nature of the adopted economic policies and the investment climate, and this is what we mean by the availability of determinants of the extent of the flow of foreign direct investment, which are mainly represented in economic determinants, and administrative, legal, political, as well as social and cultural determinants.despite the huge efforts made to attract foreign investments, the volume of incoming foreign investments did not match the efforts made, especially in Alegria. this is all due to the obstacles faced by the investment process, which are: economic obstacles, the administrative environment, political and security problems.

Keywords: Foreign direct investment,economic determinants, administrative determinants, investment flow, economic and political obstacles

JEL classificationcodes: F21

* المؤلف المرسِل

1.مقدمة:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي تطوراً وانتشاراً كبيراً في الآونة الأخيرة وأصبحت عملية توفير المناخ الملائم من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المسعى الاقتصادي الأول والأهم، خاصة في ظل التطور العالمي المشهور وانتشاراً العولمة فأخذت كل الدول النامية، بما فيها الجزائر إلى السعي الدؤوب وراء تهيئة المناخ اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي، فقامت بتقديم عدة عوامل للمساهمة في ذلك فالجزائر مضطرة لتبني التوجهات الليبرالية من أجل فتح أسواقها.

وعلى هذا الأساس تم اختيار موضوعنا الموسوم بمحددات الاستثمار الأجنبي ومعوقاته في الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية الآتية:

كيف يتم تحديد المحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي العراقيل الحائلة دون زيادة التدفق في الجزائر رغم ما توفره الدولة من تشريعات اقتصادية من أجل استقطاب هذا النمط من الاستثمارات؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح محدداته هو حماية لمظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي مع تعزيز التكامل الاقتصادي، وتكريس العلاقات الاقتصادية كما أن الأهمية تظهر كذلك عن طريق النهوض بالتمويل البديل بالحصول على تكنولوجيا عالية كما يؤدي إلى خلق فرص عمل ويزيد من مهارة العاملين.

أما عن أهداف الدراسة:

- معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة بعض المكونات البارزة لتهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي في الجزائر مع التعرف على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الوصول لأهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي.
- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الجزائر وتحديد العراقيل التي تقف حائلا دون إنجاحه وتطويره وجذبه.

وعليه اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** لإظهار بعض الحقائق الراهنة للاستثمار ووصف هذه المحددات والعوائق وتحليلها.

وقد جاء البحث مقسما تقسيما ثنائيا إلى مبحثين كما يلي:

– المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

– المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة قرارات مختلفة ناشئة عن الإدارة المتواجدة خارج قطر الاستثمار، وكذا المعنيين بإصدار هذه القرارات المرتبطة بالاستثمار في بلد الاستثمار مما يؤدي إلى إمكانية استقطاب الدولة للاستثمارات الأجنبية، وأكثر ما يساعد على جذب الاستثمار هو واقع البلد المستثمر مثل اكتشاف حقول النفط الجديدة في أوغندا، والذي ساعدها على جذب استثمارات إضافية في شرق إفريقيا، لذلك كان أولى بنا إيضاح المؤثرات الأساسية التي تؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، فوجوده يعتمد على: المحددات الاقتصادية، المحددات الإدارية والقانونية، وكذا المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية، وندرسها وفق المطالب الآتية:

1.2. المحددات الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية والكفاءات والأيدي العاملة، لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، بل لابد من توفر محفزات أخرى متعلقة بالتنمية الاقتصادية والدخل الفردي والتضخم وغيرها من عوامل سنذكرها تباعاً.

أولاً– حجم السوق:

حجم السوق ليس معناه مساحته، بل يتحدد بعوامل أخرى كعدد السكان والدخل الوطني، متوسط دخل الفرد وطبيعة سلعة الاستثمار (عباس، 1980، الصفحات 175-176)، فالسوق الصغير لا يشجع على الاستثمار، فيساعد حجم السوق الشركات المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم.

ثانياً– السياسة الاقتصادية والمالية:

ويقصد بها التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والنشاط التجاري وتوافر العملة الأجنبية، عن طريق توافر سوق نقدي حر، فتزداد القدرة التنافسية للمشاريع بانخفاض سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف (عوض الله، 2004، صفحة 175).

ثالثاً– توفر بيئة اقتصادية متجانسة:

وذلك يتحقق عن طريق تشريعات اقتصادية مدونة، تسمح بحرية الحركة والأداء، حتى تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها بكفاءة مع تحقيق الربح، فتوفر حرية الدخول والخروج للبضائع ورأس المال.

وفي كل الأحوال فقد سجلنا بعض المتطلبات (مرداوي، 2008، صفحة 47) الأساسية الإضافية الخاصة بالمشروعات متعددة الجنسيات وهي:

- تطور الأنماط الثقافية وانفتاحها على العالم الخارجي حتى تتقبل إدخال التكنولوجيا المتقدمة وقواعد المنافسة، وتحديد الأثمان في الأسواق مع أساليب إدارة حديثة.
- قبول الدولة لفكرة الانضمام للاقتصاد العالمي.

رابعاً– كفاءة العمل والقدرة على امتصاص البطالة (القرنشاوي، 2006، صفحة 04):

وهذا يتعلق أساساً بمستوى العمل ذاته والكفاءة الإنتاجية لتحقيق الربح، مع ضرورة تحقيق التكافؤ بين معدلات الأداء والإنجاز، إضافة إلى امتصاص البطالة والتي تتحقق بدخول شركات متعددة الجنسيات إلى سوق العمل، ولابد أن يكون الاقتصاد قادراً على امتصاص البطالة بخلق مجالات أخرى للاستثمار، وكل ذلك يكون مرتبط بقيم الإدارة الاقتصادية في المشروعات متعددة الجنسيات مثل النظام العام، المحاسبة والجزاءات والحوافز المادية للعاملين وحتى لو تعارض ذلك مع تقاليد وأعراف المجتمع فلابد له من تقبلها (القرنشاوي، المرجع نفسه، صفحة 05).

2.2. المحددات التنظيمية والإدارية

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات حول تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في مختلف الدول بما فيها الجزائر، إلا أن هناك عوائق إدارية وتنظيمية ساهمت في تشويه بيئة الاستثمار، إذ رجوعا للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال سنة **2001** فقد تم رصد

مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال (بلقاسم، 2006، صفحة 55)، وإنقاذها في **193** دولة، وذلك بهدف توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم بقياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية (بودية، 2014، صفحة 29).

وأمام كل هذا فإن دراسة هذه المحددات تتطلب منا الوقوف عند هذه المؤثرات بالتحليل.

أولاً– توفير مناخ إداري ملائم:

ذلك أن البيروقراطية الإدارية هي العدو الأول للاقتصاديات الديمقراطية والحرية وكلما توافرت قواعد الإدارة الالكترونية الحديثة والرقمية ارتفع معدل الإنتاج والربح (القرنشاوي، المرجع السابق، صفحة 05)، فالمشاريع الاستثمارية تتميز بالخبرة والتنظيم الإداري العصري، مما يحتم على الدول المضيفة مضاهاة هذه الأنظمة والتماشي معها لتحقيق وجذب الاستثمار إذ لابد من خلق التوازي بين البيئتين.

ثانياً– البنية التحتية:

وتشمل الطاقة والطرق والتعليم والصحة، فالبنية التحتية المتطورة تساعد على جذب المستثمر الأجنبي (عباس، المرجع السابق، صفحة 176).

ثالثاً– تشريعات وقوانين البلد المضيف (منصف شرفي، عبد المالك تويي، 2018، صفحة 79):

إذ لابد من إصلاح الأنظمة القانونية وتطويرها بالنص صراحة على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، ومنح الحق للمستثمر الأجنبي في تحويل أمواله للخارج.

3.2. المحددات السياسية

وتتمثل هذه المحددات أساساً في ضرورة توافر بيئة سياسية مستقرة مع عدم تقييد المستثمر سياسياً إذ يحتل توفير الأمن السياسي الأهمية البالغة لدى المستثمر الأجنبي حتى يباشر عملية الاستثمار في بلد معين من عدمه ذلك أن عدم الاستقرار السياسي في بلد ما وظهور التحزب والاختلافات يؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للمستثمرين الأجانب (frank، 1980، صفحة 26).

وهناك أمر آخر يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي هو عدم تمكين المستثمر من الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة لأغراض سياسية، وهذا يعطل العملية الاستثمارية (ميخا، 2005، صفحة 20).

4.2. المحددات الثقافية والاجتماعية (مسعود، 2017، صفحة 34)

وتتمثل أساساً في:

أولاً– تعداد السكان وتركيبتهم:

بزيادة عدد السكان، يتجه الجزء الأكبر من الدخل إلى الاستهلاك المباشر، مما يخفض النسبة المخصصة للاستثمار، كما أن المعدلات العمرية للسكان تؤثر سلبا إذ يكون العدد الأكبر من السكان في سن صغيرة لا يسمح لهم بالعمل، مما يؤثر سلباً على عملية الاستثمار، فتزيد قيمة الاستهلاك وتنخفض مستويات الادخار في تلك الدولة (ميخا، الرسالة السابقة، صفحة 23).

ثانياً– معدلات الاستهلاك:

إذ يؤثر ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك سلبيا بما يفوق المتوقع اقتصاديا على حجم المدخرات، فينخفض معدلات النمو الاقتصادي عند عدم القدرة على تمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى ضرورة إتباع سياسة جبائية تقضي على ظاهرة الاستهلاك بالتقليل من الكماليات والتوجه فقط نحو توفير الضروريات.

3. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم الباحثين كثيراً بموضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تطوير عديد النظريات من أجل كشف العوامل المعوقة للاستثمار، ونجد أن حصة الجزائر من التدفقات ما زالت ضعيفة مقارنة بحصص الدول الأخرى –النامية– رغم ما تبذله الجزائر من مساعٍ حقيقية للانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وندرس هذا الموضوع من خلال ما يلي:

1.3. الصعوبات والعراقيل في الدول المضيفة

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي وانتقاله بين الدول تخضع لقانون السوق العالمية أي العرض والطلب، فيمثل المستثمر الأجنبي جانب الطلب فهو يبحث عن مكان لعرض مشاريعه

(زيادة، 2000، صفحة 79)، وتمثل الدولة المضيفة جانب العرض بتوفيرها مناخ استثماري مناسب.

وتتمثل معوقات الاستثمار بالدول المضيفة فيما يلي:

- قلة الدعم والتعزيز للاستثمارات بتحسين المناخ الاستثماري، وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- التكاليف المرتفعة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
- عدم توفير سبل الراحة والظروف الاجتماعية المواتية.
- عدم التخطيط لما بعد الاستثمار (بوحلايس، 2009، صفحة 130).
- عدم توفير سياسات تجارية واضحة ودقيقة لكل تفاصيل الاستثمار الأجنبي وهذا فيما يخص التعريفة الجمركية والحماية الوطنية.

2.3. الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يُعد هدف إدخال عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير محقق بصورة مرضية إلى الاقتصاد الوطني (كاجيجي، 2006، صفحة 05).

إذ أن تصريحات رجال الأعمال الوافدين للجزائر ايجابية، لكن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يُخبر بعكس ذلك وقد تم استقصاء رأي كبار المستثمرين الأجانب فيما يخص العوامل الايجابية من أجل اتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الجزائر، واتضح أن العوامل السلبية طغت على العوامل الايجابية، وقد تمثلت هذه العوامل فيما يلي (بوحلايس، المذكرة السابقة، صفحة 133):

- الرشوة والحكم غير الراشد.
- البنية التحتية غير المتطورة.
- ضعف إنتاجية اليد العاملة.
- رداءة الخدمات المصرفية.
- بطئ الإجراءات الجمركية عبر الحدود وافتقارها للتقنيات الرقمية العصرية.
- سوء الاستقرار السياسي والتظاهرات.
- كثرة الجرائم دون رادعٍ لها.

وعليه يمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي:

أولاً– المعوقات الاقتصادية:

وتضم عدة عناصر أهمها:

- ✓ **مشكل العقار**: لقد كان العقار المشكل الأكثر طرحاً في مجال الاستثمارات، والذي يمثل عقبة أمام المستثمرين رغم ما تم إصداره من نصوص قانونية سهلت الحصول عليه وهيأت المناطق الصناعية، فخصصت أماكن للمستثمرين، لكن يبقى النزاع قائماً بين المستثمر ومن يدعي أنه مالك أصلي للعقار.

وأصبح أهم عائق عقاري هو عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة فحوالي **30%** من المساحات الكلية المتوفرة غير مستغلة (بن حسني، 2007، صفحة 294).

وقد كان أهم ما أدى إلى تفاقم هذا المشكل هو:

– الفوضى المتواجدة على مستوى مكاتب التسجيل والشهر في مصالح الحفظ والمسح العقاري، مما أدى إلى غياب سجل كامل للأراضي، فأصبح تعامل المستثمر في الأرض مرهون بعدم توافر الضمان الكافي الذي يحميه من تعرض الغير، الذي يدعي ملكية هذه الأرض، وهذا الأمر يؤدي في النهاية إلى تجميد الاستثمارات في هذه الجهة.

– غياب المصداقية في قرارات المنح، مع صعوبة الحصول على العقار (الزين، 2006، صفحة 129).

– معاناة سوق العقار في الجزائر في إتباع استراتيجيات غير محسنة، مما يجعل المستثمر أمام عدة عراقيل، وهذا رغم المبالغ المعتبرة المرصودة من الحكومة الجزائرية في إطار دعم النمو إذ قدرت بـ **60** مليار دولار سنة **2010**.

- ✓ **حجم السوق المحلي**: تعد السوق المحلية ذات حجم صغير مقارنة بالأسواق الأخرى، ونطاق استيعابها ضيق وذلك ما يؤثر سلباً على عملية جذب المستثمرين الأجانب مقارنة مع الأسواق الأوروبية والآسيوية، ومرّ ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية المتوسطة للمواطن، فلا يتم طلب هذه المنتجات الاستثمارية.

- ✓ **عجز البنوك والمصارف:** وهذا يخضع لسيطرة الدولة على البنوك والمؤسسات المالية، وعدم تحررها من نفوذ الدولة، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها (المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول2004، الصفحات 37-39):

  - محدودية التشريعات المصرفية تقنيا وقانونياً.
  - عدم قدرة موظفي البنوك أو تمكنهم من تسيير القروض.
  - عدم مواكبة أساليب الإدارة الحديثة والإلكترونية والرقمية.
  - رداءة السوق المالي.

- ✓ **اقتصاد الجزائر أقل انفتاحاً على الخارج:** تعزز دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي لكثير من الدول عن طريق توقيع عدة اتفاقيات لزيادة حجم التجارة، ويعد عدم انفتاح الدول النامية على العالم الخارجي، حرماناً من رؤوس الأموال الأجنبية، وتعطل الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة (محي الدين، 2002، صفحة 72).

وقد أخذت الجزائر في الانفتاح نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد جاء قانون التجارة رقم **10- 90** المتعلق بقانون النقد والقرض الذي شكل أساساً لتنظيم الاقتصاد الوطني ومدى اقترانه الوظيفي بالاقتصاد العالمي عن طريق تحرير حركات رؤوس الأموال والبضائع.

وقد كان من أهم مبادئ هذا القانون:

- السعي لتحقيق الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية لعملية التجارة الخارجية.

- ترشيد تسيير الموارد المالية الخارجية المحدودة والتمويل المنظم للآلية الإنتاجية (عمار عماري سعيدة بوسعدة، 14-15 نوفمبر 2005، صفحة 224).

وإضافة لذلك فإن قانون المالية لسنة **1996** قد شجع الصادرات وأدخل تسهيلات جمركية ورغم ذلك مازالت الجزائر لم تصل إلى تحقيق كل متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل ذلك لابد من إعادة النظر في السياسة الجمركية بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حيث تتم عملية جذبه الاستثمارات الأجنبية.

ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار اتفاق التريمز(TRIMS) كاتفاق دولي يقوم بوضع أسس خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف (عوض الله ص.، د.ت، الصفحات 1790-1791).

- ✓ **مشكل القطاع الجزائري الخاص:** إذ لابد أن يكون القطاع الخاص قادراً على القيام بعمليات الاستثمار والمشاركة، لكنه لم يصل لذلك، رغم أن نشاطه يمثل **44%** من النشاط الوطني، إضافة لنقص التكوين والتجربة في القطاع (بولعيد، 2006، صفحة 80).

وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الخاص اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات من بينها:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عن طريق المرسوم التنفيذي رقم **296/96**.
- الاستثمارات والقروض المتاحة للبطالين.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً– البيئة الإدارية

والمقصود بها الإدارة والهيئات والتنظيمات المكلفة بتطبيق السياسات والقرارات الصادرة عن النظام السياسي، والأهداف من طرف الإدارة فمنذ نهاية الثمانينات والإطار التشريعي في الجزائر فيتحول دائم أين يذهب أحياناً إلى التحول والركود العميق، وهذا أثر على مصداقية الدولة على المستوى الوطني والدولي فوصف الجزائريون بأنهم لا يعرفون إلى أين هم ذاهبون، وهذا هو السبب الذي جعل المستثمرين الأجانب والوطنيين يترددون في عملية الاستثمار داخل الجزائر (Bakhiti، 1993، صفحة 56).

فكل هذه العوامل ساهمت في توافر رؤية غير واضحة عن بيئة الأعمال في الجزائر (قبيود، 2010، صفحة 168).

إضافة لذلك سجلنا:

– ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي بتعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق مما ترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية المؤثرة على بيئة الاستثمار وقد عبر المستثمرون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن المشكل الضريبي يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا معيقا للاستثمار (Bank، 2003).

– بطئ وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار.

وعليه لابد من التفكير في الإصلاح الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.

ثالثاً– المشاكل السياسية والأمنية:

فالجانب الأمني له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤثر الأخطار الأمنية في برامج مناخ الاستثمار، مما يؤدي إلى انسحاب المستثمرين من هذا البلد، فالاضطراب الأمني الذي ساد سنوات 1993، 1994، 1995 أدى إلى انعدام الاستثمار بتشويه صورة الجزائر اقتصادياً، الأمر الذي بلغ حد تحطيم عدة مؤسسات اقتصادية وانتشار البطالة، فصنفت الجزائر من بين الدول ذات الخطر الجد مرتفع، وعموماً فإن المشكل الأمني أصبح دوليا تجاه هذه الاستثمارات.

وقد أكد المدير المسير للمجموعة الفرنسية " جييوس" المتخصصة في مجال الاستشارات وتحليل المخاطر وتسيير المشاريع اعتبر أن العامل الأمني لم يعد عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (هال، 2002، صفحة 05).

خاتمة:

أمام كل ما تم أخذه بالشرح والتحليل في موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته توصلنا لجملة نتائج كما يلي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر هو شر لابد منه بالنسبة للبلدان النامية عامة والتي لا يمكنها الاحتفاظ باقتصاد مغلق في ظل التطورات العالمية المعاصرة كما يعد شكلا من أشكال العولمة يدعو مباشرة إلى اعتماد الرأسمالية.

– رغم الجهود المبذولة في الجزائر – دعماً للاستثمار الأجنبي المباشر– إلا أن استغلال طاقاتها يبقى بعيداً عما هو مطلوب مقارنة بالدول الأخرى.

– تعد القوى العاملة المثقفة أهم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ تبنى رأس المال البشري المستوعب للتكنولوجيا.

– الثقافة الاجتماعية محدد هام للاستثمار الأجنبي في الجزائر، إذ يسهل للمستثمرين الأجانب التواؤم والانضمام لبيئة العمل وذلك عن طريق التقارب اللغوي، مما يجعل الاقتصاد الجزائري مرناً وانسيابياً في ظل تغيرات السوق العالمية.

– عدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر مقارنة بدول أخرى، مما جعل الاستثمارات المحققة ضعيفة نوعاً ما، كما أن الجزائر أثبتت عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد جملة العراقيل المشار لها سابقاً عوامل طرد المستثمرين الأجانب في الجزائر.

وعليه تم التوصل لجملة **المقترحات** الآتية:

– على الجزائر محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية، إذ يلعب قطاع الخدمات الدور البارز مستقبلاً.

– على الدولة توفير درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية ذلك أن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال متأخراً ويكون ذلك عن طريق دعم التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار بإصلاح الإدارة والتنظيم المرتبط ببيئة العمل وأداء الشركات.

– ضرورة إعادة النظر في النظم القانونية والضريبية وإعفاء هذه الأنشطة الاقتصادية من الضرائب والرسوم.

– المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

– مراعاة البنى الأساسية وجعلها التزاماً على عاتق الدولة المضيفة، تقدم بأسعار معقولة.

– ضرورة انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، بين دول نامية ودول متقدمة إذ قد تكون التدفقات الاستثمارية التي مصدرها الدول النامية أكثر فائدة وتنموية من تلك مصدرها دول متقدمة، وخير نموذج على ذلك هو ما شهدته الصين من نمو مرتفع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت سنة 2015حتى8.22% ذلك أن استثمارات البلدان النامية في الصين بلغت نسبة ثلثين من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية.

– ضرورة تقديم حوافز ثانوية لجلب الاستثمارات الأجنبية كالقروض، إذ أصبحت كل البلدان النامية تسعى لتوفيرها وتتسابق من أجل ذلك.

– ضرورة التقيد بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر ومقدار التدفق السنوي.

– ضرورة تنصيب هيئة عليا في الجزائر تعنى بشؤون الاستثمارات مثل المجلس الأعلى للاستثمار الموجود في مصر والذي يدرس مدى توافر القدرة المالية، ويحدد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية.

قائمة المراجع.

1. Beleid Bakhiti .(1993) .code des in vestissents vers la relance économique mut ation المجلد) N= 03.(
2. Isaiah frank .(1980) .foreign Enter prise in developmingconntries .LTD Press المحرر، London: the johns hopkin university.
3. World Bank) .June .(2003 ,Pilot Algériain vestment climate assesment تم الاسترداد من http://sitersource.
4. اسمهان قبيود. (2010). بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر – معوقات وتحديات– (المجلد العدد الثالث). (جامعة الجزائر، المحرر) الجزائر: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.
5. المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي. (السداسي الأول2004).
6. أمين محمد محي الدين. (2002). البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية (المجلد السنة الحادية عشر). (مجلة بحوث الاقتصادية، المحرر) مصر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .
7. بعلوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر (المجلد 04). (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة والاقتصاديات، المحرر) الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
8. حاتم القرنشاوي. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مصر: مؤتمر الاستثمار.
9. حبيبة مرداوي. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. مصر.
10. درة زينب حسن عوض الله. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
11. سليمان دحو، محمد بن مسعود. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (المجلد 12). الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي: مجلة رؤى الاقتصادية.

12. سنوسي بن عومر، مراد بودية. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر (المجلد 05). الجزائر: المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة.

13. صفوت عبد السلام عوض الله. (د.ت). منظمة التجارة العالمية – دراسة للأثار المحتملة لاتفاق التريمز Trims على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المبار.

14. علي عباس. (1980). إدارة الأعمال الدولية. بغداد: الجامعة المستنصرية.

15. علي همال. (2002). آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة. مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية.

16. عمار عماري سعيدة بوسعدة. (14-15 نوفمبر 2005). معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (جامعة بن يوسف بن خدة، المحرر) الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية .

17. كمال عبد الحامد آل زيادة. (2000). الاستثمار الأجنبي المباشر – المنافع والمساوئ- (المجلد العدد السابع). مجلة جامعة أهل البيت .

18. لهيب توما ميخا. (2005). مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق. العراق، رسالة ماجستير: الجامعة المستنصرية.

19. محمد خليفة الثعيلب خالد علي أحمد كاجيجي. (2006). الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

20. محمد خليل بوحلايس. (2009). معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر. أم البواقي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة العربي بن مهيدي.

21. مصباح بلقاسم. (2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة. جامعة الإ'سكندرية.

22. منصف شرفي، عبد المالك تويي. (2018). محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر (المجلد 12). الجزائر: مجلة الاقتصاد الصناعي.

23. منصوري الزين. (2006). آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. الجزائر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد: جامعة الجزائر.

24. ناجي بن حسني. (2007). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. قسنطينة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص210-227

المراجعة الخارجية ودورها في الكشف والحد من مخاطر الغش

"دراسة حالة مكتب KPMG بالجزائر"

The role of external audit in preventing fraud risks

¨ case study: KPMG Algiers¨

بلقاسم الخليل بوخديمي *
Belkacem el khalil boukhedimi
مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية جامعة الجزائر3_الجزائر
B.k.boukhedimi@gmail.com

مليكة حفيظ شبايكي
Malika hafid chebaiki
جامعة الجزائر3_الجزائر
Malika@chebaiki.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/01 *تاريخ القبول: 2021/12/18* *تاريخ النشر: 2021/12/31*

الملخص :

تهدف هذه الدراسة البحث في كيفية مساهمة المراجعة الخارجية في الكشف عن المخاطر التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تتعرض لها والآليات التي تسمح بالحد من هذه التهديدات، وهذا في ظل معيار المراجعة الدولي ISA240 ، وشملت الدراسة الميدانية النموذج المعتمد على مستوى مكتب KPMG بالجزائر لتحديد وتقييم المخاطر، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وضع نظام محكم لإدارة المخاطر، تقييم ومتابعة هذا النظام واستخدام الأدوات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية؛ المخاطر؛ القوائم المالية؛ الغش.

تصنيف JEL: M42, M13, M40, K4

Abstract :

This paper deals with how External audit detects threats that can affects economic entities. Also it deals with different mechanisms that manage risks; this is in light of ISA240.

Concerning the case study, it included the form approved by KPMG Algiers to identify and assess risks, as the study concluded a set of results, the most important of which is the development of an elaborate system for the management of risks of all kinds, the evaluation and follow-up of this system and the necessary means to confront the risks.

Key words: External audit, Risks, Financial statements, Fraud.
JEL classification codes: M42, M13, M40, K4.

* المؤلف المرسِل

1.المقدمة:

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم وتعدد الأنشطة والمعاملات التجارية أدى إلى ظهور مخاطر تهدد مختلف المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها، وتعتبر المراجعة الخارجية المستقلة أحد أهم الأدوات للكشف والحد من هذه المخاطر، وهذا من خلال مختلف الآليات والطرق العلمية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي من أجل ضمان استمرارية نشاطات المؤسسة في أحسن الظروف، خارج إطار التهديدات والمخاطر التي يمكن للمؤسسة أن تتعرض لها.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور المراجعة الخارجية في الكشف والحد من مخاطر الغش؟

وبهدف الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصورة أكثر تفصيلا، سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- مفاهيم عامة حول المراجعة الخارجية والمخاطر.
- أهمية المراجعة الخارجية في معالجة مخاطر الغش.
- كيفية تقييم وتحديد المخاطر على مستوى مكتب KPMG بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة ابراز دور المراجعة الخارجية من خلال مختلف الآليات والتقنيات للكشف عن المخاطر التي تهدد المؤسسة وكيفية الحد منها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- التعرف على المراجعة الخارجية كأداة رقابية مستقلة فعالة.
- استعراض أهم اجراءات المراجعة الخارجية في اطار الكشف عن المخاطر، تقييمها والحد منها.
- التطبيق العملي من خلال دراسة ميدانية على مستوى مكتب KPMG.

منهجية الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث تم وصف إجراءات وأساليب المراجعة الخارجية التي تسمح بالكشف والحد من ظاهرة الغش، وبعدها استخدمنا

المنهج التحليلي لدراسة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر على مستوى مكاتب KPMG بالإعتماد على المقابلات التي أجريت مع المسؤولين والموظفين.

الدراسات السابقة:

المراجعة الخارجية ودورها في الحد من المخاطر والفشل المالي–دراسة تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية،2018، حيث تناولت هذه الدراسة آليات معالجة مشكلة انعدام الشفافية التامة للمراجعة الخارجية والذي يؤدي بدوره إلى المخاطر والفشل المالي للمنشآت، وهدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطرة ومدى إسهامها في الكشف عن الفشل المالي ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها استخدام المراجعة الخارجية لمعايير أخلاقيات المهنة يؤدي إلى تخفيض المخاطر وحالة عدم التأكد.

2.مفاهيم عامة حول المراجعة الخارجية والمخاطر

1.2.المراجعة الخارجية

أ.تعريف المراجعة الخارجية: هناك عدة تعاريف للمراجعة الخارجية نذكر منها:

التعريف الأول: هي مهمة تهدف الى ابداء رأي عن الصورة العادلة التي تعكسها القوائم المالية، وهذا فيما يخص(Manita, 2008) :

- الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ الاقفال أو تاريخ انتهاء الفترة.
- النتائج المترتبة عن العمليات الخاصة بالسنة المالية.

التعريف الثاني: المراجعة الخارجية هي الفحص المستقل والرسمي للقوائم المالية، القيود المحاسبية، المعاملات ومختلف الأنشطة لمؤسسة ما، وهذا لضمان مصداقية وموثوقية القوائم المالية، ويقوم بمهمة المراجعة الخارجية محافظ الحسابات المعتمد من طرف الهيئات الرسمية للبلد، ويمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بالمراجعات التالية(Bank, 1998) :

- مراجعة القوائم المالية.
- مهام المراجعة الخاصة.
- مهام المراجعة على أساس الاجراءات المتفق عليها.
- مهام المراجعة المحدودة وارتباطات التجميع.

التعريف الثالث: المراجعة الخارجية هي الفحص أو الاختبار الممنهج لحالة ما، يقوم به شخص مستقل ذو كفاءة، بحيث يتأكد من صلاحية العناصر التي يقوم بفحصها، وكذا التأكد من

توافق معالجة الأحداث مع القوانين،المعايير واجراءات نظام الرقابة الداخلية، وهذا من أجل ابداء رأي مقنع حول مدى التوافق والتطابق العام لهذه الحالة مع المعايير (Pascal Dumontier, 2006).

ب.الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية: سوف نقوم بتوضيح الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية

	المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية
الهدف	إبداء رأي حول الحالة المالية	تقييم وتحسين أدوات الرقابة والأداء
نطاق العمل	المعلومات المالية والجبائية	جميع أنشطة المؤسسة
الكفاءات	محاسبة، مالية، جباية	بين التخصصات
الفترة	الماضي، بصفة دورية	الحاضر/المستقبل، بصفة دورية
المستعملين	المستثمرين، الجمهور	مجلس الإدارة، المديرية العامة
المعايير	المبادئ المحاسبية المعترف بها عموما GAAP المعايير المحاسبية المعترف بها عموما GAAS	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية IIA
الغاية	العرض السليم والمنصف والعادل للقوائم المالية	حماية ورفع قيمة المؤسسة
طبيعة العقد	طرف خارجي يتم التعاقد معه	موظف أجير تابع للمؤسسة

المرجع: The Institute of internal auditors /Global, 2017,P4.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك فرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، فالأولى تسعى إلى العرض السليم والعادل للقوائم المالية التي يطلع عليها المستثمرين والجمهور بصفة عامة ، أما المراجعة الداخلية فهي تسعى من خلال تقييم وتحسين أدوات الرقابة والأداء إلى حماية ورفع قيمة المؤسسة.

ت.أنواع المراجعة الخارجية (بوتين، 2003):

- مهمة محافظ الحسابات أو مايسمى بالمراجعة القانونية
- مهمة المراجعة التعاقدية
- مهام الخبرة القضائية

ث.تقرير المراجعة(J.Price, 2019) :

هناك أربعة أنواع من الآراء والتقارير:

- رأي بدون تحفظ– تقرير نظيف (Clean Report)

- رأي متحفظ- تقرير متحفظ (Qualified Report)
- الامتناع عن ابداء رأي أو اخلاء المسؤولية عن ابداء الرأي- تقرير اخلاء المسؤولية (Disclaimer Report)
- رأي معاكس- تقرير سلبي(Adverse Audit Report)

ج.مراحل المراجعة الخارجية:

- **التعرف على المؤسسة من خلال الحصول على معلومات عامة عن المؤسسة**، وهذا يكون من خلال المقابلات مع المسيرين، الاختبارات التحليلية وجمع المعلومات والبيانات لمختلف القطاعات.
- **تقييم نظام الرقابة الداخلية**، ويشمل هذا التقييم الاطلاع على كل من مسار المهام، محتوى ومضمون الاجراءات، وكذلك القيام بكل من الاستبيان الخاص بنظام الرقابة الداخلية واختبارات الدوام.
- **مراقبة الحسابات**، ويكون عن طريق تخطيط الاجراءات الموضوعية، اختبارات التحقق من الصحة والاتساق من خلال دورة المراجعة، وكذلك تقييم مدى كفاءة أدلة المراجعة.
- **انهاء المهمة واعداد التقرير**، حيث تتعبر آخر مرحلة والتي يتم فيها تنفيذ الاجراءات الخاصة باعداد خلاصة المهام، تقييم عملية المراجعة وأخيرا ابداء رأي حول ماتم مراجعته وتحرير التقرير النهائي.

ح.التطور التاريخي لمعايير المراجعة الدولية في مجال مكافحة الغش وتحديد المخاطر:

تم اضفاء الطابع الرسمي لتطور المعايير على المستوى الدولي من حيث الأهداف التي يفضلها المراجع الخارجي ومن حيث المنهج المتبع في عملية المراجعة، حيث أن تأثير القوانين، حاجة الجمهور للحماية من احتيال وعدم أمانة المسيرين، وكذلك الخلافات بين المساهمين، المسيرين والمراجعين، كلها لعبت دورا هاما في تطور المراجعة الخارجية (David Cerassus, 2003).

في بداية القرن الماضي، كان الهدف الرئيسي من المراجعة سواء كانت خارجية أم داخلية، هو الكشف والحد من الغش من خلال التدخل كأداة رادعة، وحسب (Dicksee 1905) ، فان الأعمال والكتب التي كانت في هذه الفترة اتفقت على أن هدف المراجعة هو:

- أولا، الكشف عن الغش.
- ثانيا، الكشف عن الأخطاء التقنية.

- ثالثا، الكشف عن أخطاء في المبادئ المحاسبية.

في سنة 1912، وبعد نشر أعمال (Montgomery 1912) تطورت أهداف المراجعة لتصبح:

- تحديد الظروف المالية الحالية ونتائج المؤسسة.
- الكشف عن الغش والأخطاء، والذي أصبح هدفا فرعيا.

وفي سنة 1995، قام Nobes بدراسة وتحليل آراء محاسبين في عدة دول حول هدف المحاسبة الخاصة، حيث كشفت هذه الدراسة عن مايقارب 80% من المستجوبين يعتقدون أن هدف المراجعة الخارجية هو التأكد من موثوقية الحسابات، و8% من الأشخاص الذين تم استجوابهم يعتقدون بأن الكشف والحد من الغش هو الهدف الرئيسي للمراجعة.

وحاليا، يكمن هدف المراجعة الخارجية في:

- إبداء رأي حول عدالة القوائم المالية فيما يخص الحالة المالية ونتائج عمليات المؤسسة، وهذا وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- توفير رقابة وفحوصات على الإفصاح عن القوائم المالية وكذا على العملية المحاسبية.
- إضافة الموثوقية للمعلومة المحاسبية.

وفيما يخص تطور المعايير الدولية للمراجعة الخارجية من حيث المنهج المتبع في عملية المراجعة، فإن الهيئة الدولية للمحاسبين IFAC تطرقت إلى مفهوم الغش بصفة عامة، وهذا من خلال إصدار المعيار الدولي ISA240 والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل من خلال استعراض كيفية تحديد مخاطر الغش والحد منها عن طريق أداة المراجعة الخارجية وهو موضوع بحثنا.

2.2.مفهوم المخاطر

أ.تعريف المخاطر:

في المجال الإقتصادي: حسب المعيار ISO/IEC GUIDE73 ، فإن المخاطر هي ارتباط إحتمال حدث ما مع النتائج المترتبة عنه، فبمجرد القيام بمعاملات (ENTREPRENDRE) تكون هناك احتمالات لأحداث تترتب عنها نتائج إيجابية أو سلبية..(FERMA, 2003)

في مجال المراجعة: يقصد بالمخاطر في مجال التدقيق ومراجعة الحسابات، كل الأخطاء الجوهرية التي يمكن للقوائم المالية أن تتضمنها، سواء كانت هذه الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وفي

هذا الإطار يكمن هدف المراجعة في خفض مستوى المخاطر الى أدنى حد ممكن، وهذا من خلال الإختبارات والفحوصات الملائمة والدلائل الكافية(Tuovila, 2019) .

ب.أنواع المخاطر:

تنقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع:

مخاطر تتعلق بمحيط المؤسسة: وهو كل مايمكن أن يؤثر في القوائم المالية بمختلف أقسامها والذي يمكن أن ينتج عنه أخطاء جوهرية.

مخاطر تتعلق بالرقابة الداخلية: وتتمثل في الأخطاء الجوهرية التي يتم الكشف عنها عن طريق اجراءات الرقابة الداخلية.

المخاطر التي لم يتم الكشف عنها: وهي المخاطر التي عجزت الإجراءات الموضوعية للمراجعة والمتمثلة في الإختبارات التحليلية والإختبارات التفصيلية عن الكشف عنها.

3.أهمية المراجعة الخارجية في معالجة مخاطر الغش

تكمن أهمية المراجعة الخارجية في مجال مكافحة الغش في الإجراءات التالية:

1.3.إجراءات تقييم المخاطر(Iaasb, 2015) :

أ.الحصول على المعلومات من طرف الإدارة:

في البداية يقوم المراجع بالتعرف على المؤسسة ومحيطها وكذا نظام رقابتها الداخلي، وعليه يطلب من إدارة المؤسسة كل المعلومات التي لها علاقة بذلك وخاصة المعلومات التي تتعلق ب:

- تقييم خاص تقوم به إدارة المؤسسة حول مدى سلامة قوائمها المالية من مخاطر الغش، وكذا حول طبيعة ومدى هذا التقييم.
- الإجراءات المتبعة من طرف الإدارة لتحديد ومعالجة مخاطر الغش في المؤسسة.
- التعليمات أو الإتصالات التي قامت بها الإدارة حول الإجراءات التي تم اختيارها لتحديد ومعالجة مخاطر الغش في المؤسسة والموجهة للمسيرين.
- التعليمات التي أصدرتها الإدارة والموجهة للعمال بهدف معرفة رأيهم حول الممارسات والسلوك الأخلاقي.

ب.الإستعلام والتحري :

على مستوى العمال أو الموظفين: من أجل تحديد واكتشاف مخاطر الغش سواء مشتبه فيها،

مزعومة أو مرتكبة، يقوم المراجع باستعلامات في هذا المجال ويطلب من الإدارة أو عمالها بتزويده بالمعلومات التي تساعده على تحديد المخاطر المتعلقة بالغش والتي يمكن أن تتضمنها القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

على مستوى وظيفة المراجعة الداخلية: يقوم المراجع باستجواب المسؤولين على قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة واستخلاص وجهة نظرهم فيما يتعلق بمخاطر الغش التي تهدد المؤسسة.

ت.تقييم العوامل الخاصة بمخاطر الغش:

يمكن تعريف عوامل المخاطر بأنها تلك الظروف، الوقائع والأحداث التي تبين للمراجع الخارجي على أنه هناك أثر لوجود حوافز أو ضغوطات أو تشكل فرص لارتكاب الغش.

أولا: العوامل الخاصة بمخاطر عرض معلومات مالية كاذبة:

يتم ترتيب وتبويب هذه العوامل حسب المعايير الثلاثة والتي تكون عموما موجودة في حالة وجود غش من هذا النوع وهي الحوافز والضغوطات، الفرص والتبرير.

الحوافز:

- تشبع السوق أو شدة المنافسة مرفوقة بانخفاض محسوس في الهوامش.
- إرتفاع في مستوى الضعف الناجم عن التغيرات السريعة خاصة في التطور التكنولوجي، تقادم المنتجات وأسعار الفائدة.
- إنخفاض محسوس في الطلب مرفوق بزيادة في حالات الإفلاس في قطاع الأعمال والقطاع الإقتصادي بشكل عام.
- خسائر في التشغيل تؤدي إلى خطر الإفلاس أو الغلق.
- تدفقات الخزينة التشغيلية السالبة والمتكررة ومع ذلك تحقيق نتائج إيجابية ومتزايدة.
- نمو سريع للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى في نفس القطاع.

الضغوطات:

تتمثل أساسا في الضغط على الإدارة من أجل بلوغ أهداف منتظرة من طرف المستثمرين وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- مستوى معين من المردودية منتظر من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- الحاجة إلى تمويل إضافي عن طريق قرض أو رؤوس أموال من أجل البقاء في المنافسة.
- الخوف من الأثر السلبي الذي ينجر من عرض النتائج المالية السيئة.

الفرص:

يمكن لطبيعة نشاط المؤسسة أن يشكل فرص لعرض نتائج مالية كاذبة، وذلك راجع ل:

- وجود عمليات هامة مع أطراف مرتبطة بالمؤسسة لكنها لم تخضع للمراجعة.

- سيطرة المؤسسة على قطاع نشاطها.
- الأحكام الذاتية التي ينتج عنها تقديرات كبيرة للأصول، الخصوم، الإيرادات والنفقات.
- تفوق المضمون على الشكل نتيجة المعاملات الغير عادية المحققة في نهاية الفترة.
- إجراء معاملات كبيرة في دول أين تكون ممارسة التجارة والثقافة تختلف.
- اللجوء إلى الوسطاء الذين ليس لديهم أي مبرر تجاري.
- أرصدة كبيرة في البنوك.
- عدم فعالية الرقابة المفروضة على الإدارة .

تبرير الغش:

ويكون هذا من خلال:

- التطبيق الغير فعال للمبادئ أو القواعد الأخلاقية للمؤسسة .
- تدخل المسيرين الذين ليست لهم علاقة بالمعاملات المالية في تحديد الطرق المحاسبية.
- اختراق والتعدي على قواعد السوق المالي.
- عجز الإدارة عن تفسير الضعف الجوهري للرقابة الداخلية.
- لجوء الإدارة إلى وسائل غير ملائمة من أجل تخفيض النتائج لأغراض جبائية.
- محاولات الإدارة المتكررة لتبرير معالجات محاسبية هامشية على أنها غير جوهرية .

ثانيا: العوامل الخاصة بمخاطر إختلاس الأصول:

الحوافز والضغوطات:

- يمكن أن تكون الإلتزامات المالية الشخصية سببا في الضغط على الإدارة أو المكلفين بالخزينة أو إدارة الأصول المحتمل إختلاسها لسرقة هذه الأصول.
- يمكن كذلك أن تكون الخلافات بين المؤسسة والأشخاص المكلفين بالخزينة أو الأصول الأخرى سببا في تحفيز هؤلاء الأشخاص لاختلاس هذه الأصول.

الفرص:

إن فرص اختلاس الأصول تزداد عندما يكون هناك:

- وجود مبالغ ضخمة في الخزينة.
- مخزون من السلع ذات القيمة العالية والحجم الصغير.
- أصول قابلة للتسويق بسهولة.
- الأصول الثابتة ذات الحجم الصغير والتي لاتحتوي على الرقم التعريفي لمالكها.

- كما أن الرقابة الداخلية الغير كافية يمكن أن تزيد من مخاطر اختلاس الأصول

التبرير:

- عدم الإهتمام بالحاجة إلى متابعة أو الحد من مخاطر إختلاس الأصول.
- عدم الإهتمام بالرقابة الداخلية التي تهدف إلى اكتشاف إختلاسات الأصول.
- السلوك الذي يوحي إلى حالة عدم الرضا اتجاه المؤسسة .
- حدوث تغير في السلوك والذي يمكن أن يكون مؤشر لاختلاس الأصول.
- التسامح مع الإختلاسات الصغيرة والتي ليست لها أهمية كبيرة.

2.3.إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الغش:

يتمثل النهج العام لإجراءات المراجعة في إطار الحد من مخاطر الغش في الأخذ بعين الإعتبار كيفية وطريقة المراجعة بصفة عامة والتي تعكس تفكيرا إنتقاديا أكثر حدة، فعلى سبيل المثال:

- إعطاء أهمية وحساسية كبيرة عند تحديد طبيعة وحجم الوثائق الخاصة بأدلة الإثبات للعمليات التي يتم إختيارها.
- الإعتراف بالحاجة إلى الإثبات أكثر لتصريحات وتفسيرات الإدارة فيما يخص قضايا الأهمية الجوهرية.

أ.تعيين الموظفين والإشراف عليهم:

يتم الإستجابة لمخاطر الغش من خلال تعيين أشخاص إضافيين لمهمة المراجعة، بحيث يتمتع هؤلاء الأشخاص بكفاءات ومعارف خاصة في بعض الميادين، مثل المختصين في الغش والإحتيال وخبراء في تكنولوجيا المعلومات، ويعكس نطاق الإشراف تقييم المراجع لمخاطر الغش وكذا تقييم كفاءة أعضاء الفرقة المكلفة بمهمة المراجعة.

ب.عنصر المفاجأة في تحديد إجراءات المراجعة:

يعد إدراج عنصر المفاجأة في اختيار طبيعة جدول الأعمال ونطاق إجراءات عملية المراجعة من أهم الأشياء التي يجب على المراجع القيام بها، حيث أن كل من في المؤسسة من إدارة وموظفين اعتادوا على إجراءات المراجعة المعروفة، الشيء الذي يسمح لهم بإخفاء معلومات مالية كاذبة، ويمكن إدراج عنصر المفاجأة فيما يلي:

- القيام بفحص أرصدة الحسابات والتأكيدات التي لم يتم فحصها من قبل نظرا لضعف مستوى أهميتها وخطرها.
- تغيير جدول أعمال إجراءات المراجعة بالنسبة لما كان مبرمجا.
- استخدام طرق مغايرة للإستطلاع.
- إجراء فحوصات في مراكز مختلفة أو في المراكز الغير متوقع فيها إجراء المراجعة.

ت.إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الغش على مستوى التأكيدات:

تتضمن مهمة المراجع فيما يخص الحد من مخاطر الغش على مستوى التأكيدات تعديلات على مستوى طبيعة، جدول أعمال ونطاق إجراءات المراجعة وذلك على النحو التالي:

- تعديل على مستوى طبيعة إجراءات المراجعة من أجل جمع أدلة ذات مصداقية أكبر.
- تكييف جدول أعمال الفحوصات التحليلية .
- تعديل نطاق الإجراءات الذي يعكس مدى تقييم مخاطر الغش.

ث.إجراءات المراجعة للحد من مخاطر الإلتفاف والتحايل على الرقابة من طرف الإدارة:

سوف نتطرق في هذا القسم إلى أهم الإجراءات التي من شأنها الحد ومكافحة مخاطر التحايل على الرقابة.

أولا: القيود المحاسبية والتعديلات الأخرى:

إن الأخطاء الجوهرية التي لها علاقة بالغش والموجودة في القوائم المالية تتضمن تلاعبات على مستوى مراحل إعداد المعلومات المالية، وذلك بسبب القيود المحاسبية التي تم تسجيلها بطريقة غير ملائمة أو غير قانونية.

إن مثل هذه التلاعبات يمكن أن تحدث طوال السنة المالية أو في نهاية الفترة، أو تكون نتيجة لتعديلات من طرف الإدارة مباشرة في القوائم المالية والتي لاتعكس القيود المحاسبية المسجلة.

كما أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي لها علاقة بالتحايل والتلاعب بالرقابة والفحص الخاص بالقيود المحاسبية، حيث أنه إذا كانت المعالجات والرقابة الآلية تحد وتقلص من مخاطر الأخطاء الغير عمدية، فإنها لاتحد من مخاطر الأخطاء العمدية والتي تم ارتكابها من طرف أشخاص وعن قصد، وهذا من خلال التلاعب بمثل هذه الفحوصات الآلية كتعديل المبالغ المسجلة آليا في دفتر الأستاذ أو في نظام إعداد ومعالجة المعلومات المالية، وبالتالي هناك عوامل تساعد المراجع خلال تحديد واختيار القيود المحاسبية والتعديلات الأخرى لغرض الإختبار، ومن أجل تحديد الطريقة الملائمة للتحري والتحقق من أدلة هذه التعديلات، يجب الإعتماد على العوامل التالية:

- تقييم المخاطر المتعلقة بالغش.
- الفحوصات والرقابة حيز التنفيذ الخاصة بالقيود المحاسبية والتعديلات الأخرى.
- آلية إعداد المعلومات المالية وطبيعة أدلة الإثبات الممكن جمعها.

- خصائص القيود المحاسبية أو التعديلات الكاذبة.
- طبيعة ودرجة تعقيد الحسابات.
- إدراج قيود محاسبية أو تعديلات أخرى خارج السياق العادي للعملية.

ثانيا: التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية تطبيق أحكام وفرضيات تسمح بالتأكد من المتابعة المستمرة لضمان عقلانية التقديرات المحاسبية، حيث أن عرض معلومات مالية كاذبة ومغشوشة يكون في أغلب الأحيان سببه خلل في التقديرات المحاسبية.

ولمعالجة مثل هذه المخاطر، هناك مايسمى "بالمراجعة بأثر رجعي" « Revue rétrospective » والتي تسمح للمراجع بمعرفة مدى تلاعب الإدارة بالمعلومات المالية.

ثالثا: المعاملات الهامة:

هناك عمليات هامة لاتدخل في إطار نشاط المؤسسة أو تظهر في القوائم المالية بشكل غير عادي، يتم إدراجها قصد عرض قوائم مالية كاذبة ومغشوشة أو إخفاء سرقة واختلاس الأصول، وللكشف عن مثل هذه المعاملات يلجأ المراجع إلى المؤشرات التالية:

- شكل المعاملات معقد للغاية.
- عدم طرح الإدارة لمواضيع طبيعة هذه المعاملات وتسجيلها المحاسبي مع المسؤولين.
- البحث عن معالجة محاسبية خاصة لمثل هذه المعاملات بدلا من المعالجة التي تفسر الجوهر الإقتصادي.

تضم هذه المعاملات عدة مؤسسات والتي لم يتم مراجعتها أو الموافقة عليها من طرف المسؤولين عن الحوكمة في المؤسسة.

3.3.استحالة إتمام عملية المراجعة:

هناك حالات خاصة تمنع المراجع من استكمال مهمته، وهي كالتالي:

- عدم امتثال المؤسسة للإجراءات الملائمة واللازمة لمعالجة خطر الغش.
- اكتشاف مخاطر جوهرية كبيرة تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية .
- الشك في كفاءات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.

4.كيفية تقييم وتحديد المخاطر على مستوى مكتب KPMG بالجزائر

1.4.تعريف KPMG : هي شبكة دولية فاعلة ومتعددة التخصصات، موجودة في 156 دولة حول العالم، تنشط في مجالات عديدة كالإستشارات القانونية والجبائية، بما في ذلك إعداد المشاريع الخاصة بالإستثمار، القانون التجاري، قانون العمل، القانون الجبائي، قانون الجمارك وكل مايخص تنظيم الصرف.

ويعني مختصر « KPMG » ويشير إلى مؤسسي هذا المكتب وهم على الترتيب: Piet Klynveld, William Barclay Peat, James Marwick, Reinhard Goerdeler. (Stets, 2018).

2.4.KPMG في الجزائر :

تم تأسيس KPMG في الجزائر سنة 1990، وهو مكتب يضم 3 شركاء لهم خبرة تتراوح بين 10 و32 سنة، إضافة إلى ذلك مسار تكويني ووظيفي لدى الشبكة الدولية KPMG.

يمثل هؤلاء الشركاء فرقة تكميلية تلعب دور في كل من الإستمرارية، الأخلاقيات، الإستقلالية والجودة، وهذا في إطار احترام الطرق والمعايير المنصوص عليها من طرف شبكة KPMG الدولية.

يضم مكتب KPMG في الجزائر محفظة عملاء (Portefeuille clients) لأكثر من 100 مرجع في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي والمالي في الجزائر.

3.4.قائمة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد و تقييم المخاطر:

في إطار مهمة الرقابة، تسهر لجنة المراجعة وتحرص على جلب المعلومات الخاصة بتسيير المخاطر بصفة مستمرة، وهذا من أجل القيام بجميع المهام المنصوص عليها في ميثاق المراجعة، وتقوم لجنة المراجعة على الأقل مرة واحدة في السنة بتقييم المعلومات المقدمة من طرف الإدارة، وذلك من حيث التوقيت المناسب والملائم، حيث تتضمن هذه المعلومات عناصر ذات طابع مالي أو غير مالي، حالية أو مستقبلية، كما تقوم لجنة المراجعة بمحادثات واستفسارات مع الإدارة العامة ومسؤولي المراجعة الداخلية والخارجية فيما يخص تسيير المخاطر.

وفي هذا الإطار تعتمد لجنة المراجعة لتصميم الإستجوابات والمحادثات مع أعضاء الإدارة على الأسئلة النموذجية التالية:

الجدول 2: قائمة الأسئلة النموذجية المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر

نظام تسيير المخاطر	تقييم نظام تسيير المخاطر
استراتيجية المخاطر:	ماهي المخاطر الممكنة والتي تتضمنها استراتيجية وأهداف

المنهج أو الطريقة التي تهدف إلى تحديد وتسيير المخاطر بالإعتماد على استراتيجيات وأهداف المؤسسة	النشاط؟ ماهي العلاقة الموجودة بين استراتيجية المخاطر والاستراتيجية التشغيلية أو العملياتية؟ هل تم الإبلاغ عن سياسة تسيير المخاطر بصورة واضحة في المؤسسة؟ وماهي الكيفية لتحقيق ذلك؟ ولماذا في حالة العكس؟ هل تم الكشف والإعلان عن سياسة الخوض في المخاطر؟ وماهي العلاقة بينها وبين أهداف المؤسسة؟ ماهي الكيفية التي تم الإعلان بها عن مواقف اللجنة فيما يخص المخاطر في المؤسسة؟
هيكلة المخاطر: هي الطريقة التي تهدف إلى دعم وإدماج الإستراتيجية والمسؤوليات الخاصة بالمخاطر.	هل توجد مصطلحات خاصة بتسيير المخاطر المشتركة في المؤسسة؟ وفي حالة العكس لماذا؟ هل تم إعداد وتحديد المسؤوليات الخاصة بتسيير المخاطر على مستوى الإدارة؟ وماهي الطريقة لتحقيق ذلك؟ وماهي الأسباب في حالة العكس؟ هل تعتبر ملفات تعريف المناصب أو الوظائف من المسؤوليات التي لها علاقة بتسيير المخاطر؟ هل أنظمة تسيير الأداء والحوافز تنسجم مع ممارسات المؤسسة في مجال تسيير المخاطر؟
القيادة والمتابعة: تتضمن تشكيل ووضع المؤشرات الرئيسية للأداء (Key performance indicators) ، تقييم وتحسين الأداء بصفة مستمرة.	هل تم تحديد والتعرف على أصحاب المخاطر بصورة واضحة؟ وبأي كيفية؟ وفي حالة العكس لماذا؟ هل تم وضع أنظمة لقياس وضبط المخاطر؟ ماهي الكيفية التي من خلالها تم الإبلاغ عن المخاطر والمخالفات المفترضة لمختلف مصالح وإدارات المؤسسة؟ ماهي الطريقة التي يرتبط بها نظام تسيير المخاطر بنظام التأمين الخاص بالمؤسسة؟
إحصاء المخاطر: ويتعلق الأمر بتحديد، تقييم وتبويب المخاطر.	هل يوجد مسح أو تخطيط لمخاطر المؤسسة؟ وماهي الأسباب في حالة عدم وجود تخطيط للمخاطر؟ هل يأخذ تخطيط المخاطر بعين الإعتبار تحديد وتقييم التعرض إلى مخاطر غير عادية؟ هل تم تحديد وفهم العلاقات بين المخاطر بصورة واضحة؟ **المخاطر التشغيلية:** ماهي المخاطر التشغيلية المستخرجة من الإستراتيجية؟ كيف يتم تحديد، تقييم وتسيير هذا النوع من المخاطر من طرف المؤسسة؟ ماهي الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة لتكييف نشاطها مع

	تطور الإستراتيجيات والإجراءات؟ **مخاطر السمعة أو الشهرة:** ماهي المخاطر التي يمكن أن تؤثر على علامة وسمعة المؤسسة؟ **المخاطر التنظيمية أو التعاقدية:** ماهي المخاطر المالية والغير مالية المرتبطة باحترام القواعد التنظيمية أو الإتفاقات التعاقدية؟ **المخاطر المالية:** هل يعرض نشاط المؤسسة الموارد المالية إلى مخاطر مفرطة؟ هل لجأت المؤسسة إلى ديون مفرطة لدعم أنشطتها التشغيلية؟ هل نجحت المؤسسة في تلبية وبلوغ الأهداف التشغيلية القابلة للقياس؟ **مخاطر تكنولوجيا المعلومات:** هل البيانات، المعلومات والمعارف صادقة وملائمة؟ هل أنظمة المعلومات صادقة وموثوقة؟ **المخاطر الجديدة:** هل تم وضع إجراءات أو آليات لتحديد المخاطر في بيئة تشغيلية في تطور مستمر؟ وماهي هذه الإجراءات؟ ماهي المخاطر الأخرى التي يمكن أن تظهر أو تحدث؟ بما في ذلك المخاطر التي تتعلق بالمنافسين الجدد أو الخاصة بنماذج جديدة للنشاط، مخاطر الكساد أو الركود، مخاطر العلاقات مع أطراف أخرى، مخاطر المقاولاتية، مخاطر سياسية أو جزائية، المخاطر المالية الناجمة عن شركاء تجاريين غير صادقين وغير موثوق فيهم، إضافة إلى المخاطر الأخرى والتي تتعلق بالكوارث الطبيعية والأزمات.
الأمثلية: إحداث التوازن بين المخاطر المحتملة والفرص وذلك بالإعتماد على فكرة قبول المخاطر.	هل تتضمن طريقة المخاطر المعتمدة الأخذ بعين الإعتبار البحث عن أسواق جديدة، فرص جديدة للشراكة، إضافة إلى الإستراتيجيات الأخرى الخاصة بترشيد المخاطر؟ وكيف تم ذلك؟ هل المخاطر عامل مهيمن عند البحث عن تحسين إجراءات المؤسسة؟

المرجع: Audit Committee Institute KPMG, 2015

4.4.تحليل المخاطر المتعلقة بالغش عينة من مجمعات مدرجة في المؤشرCAC40 :

من خلال المعلومات التي تم الإفصاح عنها من طرف هذه المجمعات في تاريخ الفحص، والمتعلقة بالسنة المالية 2013 ، توصلت فرقة KPMG إلى ما يلي :

أ.عوامل المخاطر:

لقد تم إحصاء 3 مجموعات من العوامل الخاصة بمخاطر الغش وهي :

- **مخاطر الفساد:** وهي المخاطر التي تم ذكرها من طرف الأغلبية أي بنسبة 54% من المجمعات، وتضم هذه المخاطر كل من الفساد والتبييض.
- **مخاطر سرقة أو إختلاس الأصول:** وهي المخاطر التي نجدها في 26% من تصريحات المجمعات المدروسة ، وتضم كل من مخاطر التزوير، مخاطر السرقة، مخاطر الجرائم الإلكترونية ومخاطر الإحتيال.
- **مخاطر التلاعبات:** وتضم كل ما يتعلق بالإحتيال والمخالفات المحاسبية والمالية، إضافة إلى التهرب الضريبي، وتم التصريح عن هذا النوع من المخاطر بنسبة 9% من المجمعات قيد الدراسة.

ب.تسيير وإدارة مخاطر الغش:

أولا: أدوات منع المخاطر

وتتمثل أساسا في التكوين والتحسيس، نشر المعلومات والممارسات الجيدة وتأكيد الإمتثال لقواعد الأخلاق من طرف المؤسسات العاملة، حيث تم التصريح عن هذه الأدوات الثلاثة من طرف أغلبية المؤسسات قيد الدراسة، وكانت النسب كالآتي:

- التكوين والتحسيس يحتل المرتبة الأولى بنسبة 76%.
- نشر المعلومات والممارسات الجيدة بنسبة 47%.
- تأكيد الإمتثال لقواعد الأخلاق بنسبة 6%.

ثانيا:أدوات تحديد وكشف المخاطر

- ما يقارب 65% من المؤسسات تصرح بمختلف أدوات الكشف عن المخاطر بما فيها النوع الأكثر استخداما الذي يسمى ب"كاشف الفساد"(Whistleblowing).
- 21% من المؤسسات المدروسة تعترف فقط بوجود هذا النوع من أنظمة التنبيه.
- 18% من المؤسسات تعترف بالوسائل الأخرى دون هذا النظام.
- 26% تعترف بوجود نظام للتنبيه بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المساعدة في الكشف عن مخاطر الغش.

ثالثا:التحقيق أو التحري

يعتبر التحقيق والعقوبات آخر عناصر سلسلة تسيير وإدارة مخاطر الغش، وفيما يخص التصريح عن هذين العنصرين فهو نادر، حيث أن 21% من المؤسسات فقط صرحت على أحد العنصرين، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي قامت بالتصريح عن ممارسات التحقيق في حالة وجود حالات غش ليست هي المؤسسات التي صرحت بالعقوبات.

بصفة عامة، لا تصرح المؤسسات بالتفاصيل فيما يخص التحقيق والعقوبات.

الخاتمة:

خلصت دراستنا إلى مجموعة من المعطيات التي تتضمن أهم الإجراءات التي يتم من خلالها الكشف عن المخاطر بصفة عامة، والمخاطر التي تتعلق بالغش بصفة خاصة، والتي تواجهها المؤسسة خلال مدة نشاطها ، كما خلصت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية الحد من هذه المخاطر ومنع حدوثها، وهذا من خلال ما يعرف بإدارة وتسيير المخاطر الذي يعتبر من مهام ومسؤوليات لجان المراجعة، وبعد استعراض كل من الجانب النظري لهذه الورقة البحثية وكذا الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر الفساد من أبرز أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات وأكثرها ضررا.
- الجرائم الإلكترونية في تزايد مستمر وتأتي في المرتبة الثانية بعد الفساد من حيث المخاطر الأكثر شيوعا.
- هناك مؤشرات أو علامات تسمى "عوامل المخاطر"، تبين وتشير للمراجع على إمكانية وجود مخاطر في مجال معين.
- التفكير الإنتقادي ميزة من الميزات الأساسية لإجراءات المراجعة في إطار الحد من مخاطر الغش.

وفيما يخص التوصيات، نرى أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار النقاط التالية:

- يعد كاشف الفساد أداة فعالة ومثالية للكشف عن مخاطر الغش، خاصة وأنه يحافظ على السرية ويضمن إخفاء الهوية.
- يعتبر التكوين والتحسيس أحد أهم أدوات ووسائل الحد من المخاطر.
- عنصر المفاجأة هو أحد أهم وسائل الحد من مخاطر الغش.

المراجع:

- **باللغة العربية:**

- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 27، (في شريقي عمر،2013 ،التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمملكة المغربية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر ، http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3317/3/Binder1.pdf60.pdf

- **باللغة الأجنبية:**

- Riadh Manita, Février 2008, L'audit externe : Démarche générale et processus d'évaluation des risques, EDC Paris, , P10.
- CGAP/World Bank,Décembre 1998; Audit externe des institutions de micro finance , volume1, série « Outil technique » N03,.
- Pascal dumontier, Sonda chtourou, Somaya ayedi , Tunis 2006, La qualité de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises : Une étude empirique menée dans le contexte tunisien, Association francophone de Comptabilité,23p.
- The Institute of internal auditors /Global, 2017,Perspectives internationales l'audit interne et l'audit externe des roles distincts dans la gouvernance organisationnelle, numéro 8, ,P4 https://global.theiia.org/translations/PublicDocuments/GPI-Distinctive-Roles-in-Organizational-Governance-French.pdf .
- Nicholas J.price, July 1st 2019, Understanding the four types of audit report, https://insights.diligent.com/audit-reporting/understanding-four-types-audit-reports/ .
- David cerassus, Denis cormier, 2003,Normes et pratiques de l'audit externe légal en matière de prévention et de détection de la fraude, Association francophone de comptabilité : Comptabilité-Audit-Contrôle, /1 Tome 9/ Pages 171 a 188.
- Ferma, 2003, Cadre de référence de la gestion des risques, P3.
- Alicia Tuovila, May 23d, 2019,Audit risk, https://fr.scribd.com/document/440194715/Audit-Risk-Definition .
- IAASB,2015, Handbook of International quality control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, IFAC, New York.
- Regina Stets, 13 February,2018,Full meaning of KPMG, https://www.legit.ng/1151607-full-meaning-kpmg.html .
- Audit Committee Institute KPMG, 2015, Outil6 : Exemple de liste de questions types liées a l'identification et l'évaluation des risques.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص228-245

العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

Causality Relationship between Trade Openness Foreign Direct Investment in Algeria during the period (1990-2019)

*حمه عمير
HammaAmieur
جامعة العربي التبسي تبسة_الجزائر
hamma.amieur@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2021/12/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)،وقد دل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) عن وجود تأثير إيجابي مهم للانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وضح اختبارغرانجر للسببية أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الانفتاح التجاري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس، وبالمقابل فإن اختبار تودا ياماموتو للسببية يشير إلى أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية:الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، سببية غرانجر، سببية تودا ياماموتو
تصنيفJEL: C50, F13, F21

Abstract :
This study aimed to test the causal relationship between trade openness and foreign direct investment in the Algerian economy during the period (1990-2019). The estimation of the Autoregressive Vector Model (VAR) indicated an important positive effect of trade openness on the flow of foreign direct investment, as the test Granger's causation showed that there is a one-way causal relationship that goes from trade openness to foreign direct investment and not vice versa. On the other hand, Toda Yamamoto's causality test indicates that there is a causal relationship in both directions between trade openness and foreign direct investment.

Key words: Trade openness, Foreign Direct Investment, Granger Causality, Toda Yamamoto Causality.
JEL classificationcodes:C50, F13, F21

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

مع بروز ملامح النظام الاقتصادي العالمي، والتحول نحو اقتصاد السوق والعولمة، ازداد الاهتمام الدولي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما توفره من رؤوس أموال وخبرات وتكنولوجيا حديثة في الدول المضيفة، واتجهت الحكومات إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال توفير الشروط العامة التي تروج للبلد وللفرص الاستثمارية المتاحة لجذب اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب.

ولما كان تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري أحد العوامل الأساسية التي قد تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، سارعت عديد الدول إلى المزيد من الانفتاح التجاري والاقتصادي على منظومة الاقتصاد العالمي، وبرزت على السطح العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية التي تعالج موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول أو المجموعات الإقليمية المضيفة، غير أنها لم تتوصل إلى نتائج حاسمة للجدل القائم حول طبيعة واتجاه هذه العلاقة إن وجدت، الأمر الذي يستوجب القيام بالمزيد من الدراسات التطبيقية للمساهمة في الوصول إلى نتائج توضح أكثر علاقة الانفتاح التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر.

والجزائر من بين الدول النامية التي شهد اقتصادها حزمة من التعديلات والبرامج الإصلاحية،عمدت إلى إصلاح سياستها التجارية بسن القوانين والتشريعات، وإمضاء اتفاقات للشراكة والتبادل التجاري مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، لزيادة حرية التبادل التجاري والرفع من درجة ومستوى الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي، كما أنها عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، واشتغلت على تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يساهم في جذب المستثمرين، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر ما يزال ضئيلا.

وفي ظل ما تعانيه الجزائر من شح في موارد التمويل، تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، وذلك لما تجلبه من مزايا عديدة للاقتصاد الوطني، وبالتالي تبقى مساهمة هذه الاستثمارات شيء لا مفر منه لتحقيق الإقلاع الاقتصادي كما حدث في كثير من الدول، الامر الذي يستوجب البحث ودراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة على حجم تدفقاته الى الجزائر، ويأتي الانفتاح التجاري في مقدمة تلك العوامل.

انطلاقا مما سبق طرحه تبرز إشكالية هذه الدراسة المتمثلة فيما يلي: هل توجد علاقة سببية بين الانفتاح التجاري وصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر؟

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة، يتم اختبار فرضية رئيسية مستقاة من معظم الدراسات السابقة تنص على وجود علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل وفي الاتجاهين بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر.

تكمن أهمية هذه الدراسة من مكانة ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية،فمن المؤكد أنه ومع التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي من أزمة كوفيد-19، سوف تسعى الاستثمارات الأجنبية إلى التموقع من جديد وسوف يكون هناك تنافس حاد لاستقطابها خاصة من الدول النامية، الأمر الذي يتطلب الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والانفتاح التجاري، باعتباره هذا الأخير أحد العوامل الأساسية التي قد تؤثر على جذب تلك الاستثمارات.

بالنسبة للحدود المكانية فالدراسة تركز على حالة الجزائر أما الحدود الزمنية فقد حددت بالفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2019.

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضيتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض نتائج الدارسات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة، وأيضا في شرح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، كما تم استخدام المنهج التجريبي لبناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تقسم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وثلاثة محاور أساسية يتناول الأول عرضا مختصرا لأهم لدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فيتطرق إلى تطورات الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين يعالج المحور الثالث التحليل القياسي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى خاتمة توضح أهم النتائج والاقتراحات وأفاق الدراسة.

2. الدراسات التطبيقية السابقة للعلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر

كان موضوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، الهدف الرئيسي

للعديد من البحوث والدراسات التطبيقية الحديثة، ورغم أن نتائج أغلب تلك الدراسات تشير إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وتأثير ايجابي للانفتاح التجاري على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هناك دراسات أخرى توصلت إلى غياب العلاقة وعدم المعنوية الاحصائية للعلاقة وتأثير سلبي للانفتاح التجاري على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فدراسة(Selahattin&Kutay, 2015) التي هدفت إلى بحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في تركيا خلال الفترة 1986-2010، وأيضا تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (الدخل الحقيقي للفرد، محفظة الاستثمارات، عجز الحساب الجاري) على الاستثمار الأجنبي المباشر،باستخدام الانفتاح بين المتغيرات لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد تأثير الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج المقدر،وقد خلص تحليل سببية غرانجر إلى أن الانفتاح التجاري يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، وبحث دراسة(Tahmad & Adow, 2018) العلاقةالتوازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990-2017، وذلك على المستوى الكلي وحسب القطاعات الاقتصادية، باستخدام تقنية جوهانسون للتكامل المشترك، وأظهرت نتائج التحليل أنه عند قياس الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تكون هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقدرة بقيمة سالبة قدرها 0.53 بالنسبة للاقتصاد الكلي، وعند استخدم مؤشر الصادرات أو مؤشر كفاءة الصادرات لقياس الانفتاح التجاري وجد أن هناك علاقات بقيم موجبة 0.17 و0.9 و0.55 بالنسبة للاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي على التوالي، أما دراسة (Badamasi&Sule, 2020)التي بحثت تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء للفترة من 2000 إلى 2017،باستخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panal Data) في اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، وطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS)، وكشفت النتائج أن جميع المتغيرات متكاملة من للدرجة الأولى وتربطها علاقة توازن طويلة الأجل، وأكثر من ذلك تظهر النتائج أن تأثير الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة كان إيجابيا وذات دلالة إحصائية، كذلك قدم(Zaman et al, 2018)دراسة لبحث العلاقة بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للهند وإيران وباكستان خلال الفترة

1982-2012،باستخدام تقنيات الأثار الثابتة وتقنيات المربعات الصغرى المجمعة لتحليل البيانات المقطعية (Panal Data)،وأظهرت النتائج أن زيادة انفتاح التجارة له تأثير إيجابي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى العكس من ذلك توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر أو أن العلاقة بينهما تكون غير معنوية ودون دلالة إحصائية، ففي دراسة قدمها(Ngo et al, 2018) لبحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام خلال الفترة 2000-2019،باستخدام طريقة الفروقات العامة للعزوم (GMM)، وطريقة وسط المجموعة المدمجة لتحليل البيانات(PMG)، توصلت إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح التجاري يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على المدى القصير، بينما ليس له تأثير على المدى الطويل والعلاقة بينهما لا تكون ذات دلالة إحصائية، أيضا قدم(Rathnayaka et al, 2021)دراسةهدفت إلى اختبار العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا خلال الفترة 1997-2019، وتفترض أن الانفتاح التجاري هو المتغير المستقل الرئيسي، ويعمل الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي، والتضخم، والتعليم، كمتغيرات ضابطة للتحقيق في العلاقات بين الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا، بالاعتماد على اختبار حدود ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، فقد أوضحت النتائج أن للانفتاح التجاري علاقات سلبية وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل والقصير مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا طوال فترة الدراسة، وأشارت نتيجة اختبار غرانجر للسببية إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الانفتاح التجاري.

3.تطور مؤشرات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية التسعينيات من القرن العشرين تنفيذ العديد من برامج الإصلاح المدعومة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والمشروطة بالمزيد من التوجه نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، ومع مطلع الألفية الثالثة تواصلت عمليات اتخاذ التدابير والإجراءات للانفتاح الاقتصادي والتجاري، وتوفير المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يأتي تحليل لواقعمؤشرات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

1.3. تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر

ظهر مفهوم الانفتاح التجاري في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وأصبح من المواضيع الهامة في العلوم التجارية والاقتصادية، ويُعبر عن الانفتاح التجاري بأنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (عبدوس، 2011، ص 45).

وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الانفتاح التجاري، كنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الضرائب على الصادرات إلى إجمالي الصادرات، ومؤشر التركيز السلعي للصادرات، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، وأكثر المقاييس شيوعا واستخداما في الدراسات التطبيقية لمؤشر الانفتاح التجاري هو حصة التجارة من الناتج المحلي الاجمالي، أي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر المستخدم في هذه الدراسة، وتم الحصول على هذه البيانات من منشورات قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويمكن عرض تطورات مؤشر درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1:تطورات مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

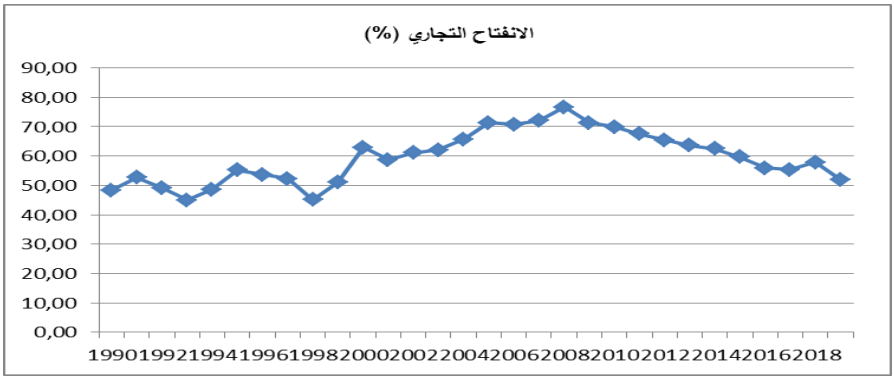

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي ومخرجات برنامج Excel

يوضح التمثيل البياني أن مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر شهد تذبذبا مستمرا خلال الفترة (1990-2019)، بسبب التقلبات الحاصلة في قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى، إذ ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات أو العكس، أو تتطوران في نفس الاتجاه ولكن بدرجات متباينة، وقد بلغ متوسط الانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-1999) حوالي 50.10%، وهو أقل من قيمة المتوسط خلال الفترة (1990-2019) المقدرة بحوالي 59.44%، وهذا راجع إلى انخفاض كل من الواردات والصادرات من المحروقات، نتيجة الازمة الاقتصادية والسياسية، في حين شهدت الفترة من سنة 2001 إلى 2008 تحسنا ملحوظا في درجة الانفتاح التجاري إذ بلغت في المتوسط حوالي 66.80%، بفعل البرامج التنموية والتحفيزات الجبائية، وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2008 بحوالي 76.68% وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في حجم الواردات وأيضا الصادرات النفطية، وتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتقدم مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعدها تراجعت مؤشرات الانفتاح التجاري إلى غاية 2019، بسبب الأزمة المالية، وعودة سياسات الحمائية وفرض القيود عن التجارة الدولية، إضافة إلى تراجع أسعار البترول الذي يمثل المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية.

2.3. تطور التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات(خضر، 2004، ص 3).

ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بإمتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة (النجار، 2000، ص 24).

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشريأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلى أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروع ا للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أولأ ينوع من النشاط الإنتاجي أوالخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية (هيل، 1999، ص 9).

وقد باشرت الجزائر العديد من التدابير والاجراءات الاصلاحية حتى تكون قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشكل الموالي يوضح تطورات صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)،

الشكل 2:تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

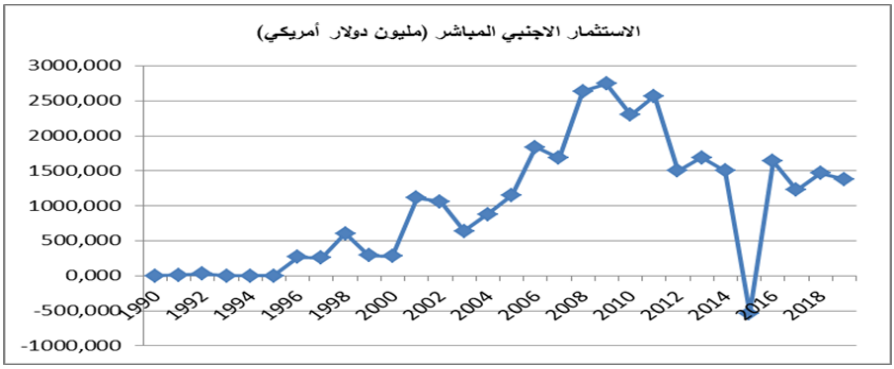

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتمادعلى قاعدة بيانات البنك الدولي ومخرجات برنامجExcel

ويتضح من خلال التمثيل البياني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-1995 كانت ضعيفة وشبه منعدمة، بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، أما خلال الفترة (1996-1998) فقد تم تسجيل تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة تنفيذ مختلف الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، التي ساهمت في معالجة العديد من الاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الجزائري، لتشهد بعدها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا خلال سنتي 1999 و2000 بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، ثم تضاعف رصيد التدفقات الاستثمارية بما يقارب أربع مرات سنة 2001، بسبب خصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات الهندية وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، واستمر تدفق الاستثمارات في الزيادة ليبلغ أقصاه سنة 2009 بحجم قدره 2747 مليون دولار بسبب زيادة التدفقات الوافدة إلى قطاع المحروقات، لتنخفض الاستثمارات إلى حدود 1500 مليون دولار سنة 2012 بسبب الأزمة العالمية وانخفاض الطلب على النفط، وانخفاض التدفقات على المستوى العالمي، وتحديد مساهمة الشركاء الأجانب ضمن قاعدة 49/51، في حين سجلت التدفقات الوافدة قيمة سالبة سنة 2015، وشهدت الفترة (2016-2019) تحسنا في حجم الاستثمارات، وهذا بعد صدور قانون 16-09 سنة 2016 وتقديم تحفيزات هامة للمستثمرين الأجانب.

4. التحليل القياسي لعلاقة الانفتاح التجاري بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية (1990-2019)، ويضم النموذج القياسي متغيرين، يتمثل الأول في الانفتاح التجاري ونرمز له بالرمز (OP) مقاسا بالنسبة المئوية (%)لمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي، والمتغير الثاني يتمثل فيالاستثمار الأجنبي المباشر ونرمز له بالرمز (FDI) مقاسا بالنسبة المئوية (%)لصافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحصة من اجمالي الناتج المحلي، وتم الحصول على هذه البيانات المتعلقة بالمتغيرين من منشورات قاعدة بيانات البنك الدولي(الملحق1).

2.4. التعريف بمتغيرات الدراسة

لتحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة، تم استخدام اختبارات جذر الوحدةADFوPP، لفحص وجود جذور وحدية في السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ويمكن تلخيص نتائج هذهالاختبارات في الجدول الاتي:

الجدول 1:نتائج اختبارات جذر الوحدةADFوPP

المتغيرات	المستوى والفروق الأولى	اختبارADF			اختبارPP		
		قاطع	قاطع واتجاه زمني	دون قاطع ودون اتجاه زمني	قاطع	قاطع واتجاه زمني	دون قاطع ودون اتجاه زمني
FDI	المستوى	-2.74	-2.70	-1.32	-2.61	-2.56	-1.16
	الفروقالأولى	-5.60	-5.70	-5.67	-8.13	-11.00	-7.91
OP	المستوى	-1.52	-0.84	-0.06	-1.55	-0.59	-0.03
	الفروق الأولى	-4.97	-4.94	-5.08	-4.95	-5.14	-5.07
القيم الحرجة عند5%		-2.97	-3.58	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

نتائج اختبارات جذر الوحدة توضح أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، إذ أن القيم الاحصائية (t-Statistic)في النماذج الثلاث أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة ومستقرة عند درجة معنوية 5%، إذ أن القيم الاحصائية (t-Statistic)في النماذج الثلاث أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وعليه نستنتج أن السلاسل الزمنية للمتغيرين متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3.4. تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج

يتم تحديد الفترة المثلى للتأخير الزمني للنموذج باستخدام عدة معايير،حيث الفترة المثلى وفق كل معيار تقابل أقل قيمة للمعيار نفسه، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الأتي:

الجدول 2:نتائج تحديد فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FDI OP
Exogenous variables: C
Date: 09/30/21 Time: 11:43
Sample: 1990 2019
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-104.99	NA	17.89	8.55	8.65	8.58
1	-84.96	35.26*	4.97*	7.27*	7.56*	7.35*
2	-81.10	6.16	5.07	7.28	7.77	7.42
3	-78.42	3.85	5.74	7.39	8.07	7.58
4	-75.31	3.98	6.40	7.46	8.34	7.70
5	-73.36	2.18	8.02	7.62	8.70	7.92

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن درجة التأخير المثلى للمسار (VAR) وفقا لجميع المعايير المعتمدة هي الواحد الصحيح، أي أن (P=1).

4.4. اختبارات استقرار وصلاحية النموذج(1)VAR

تم توظيف اختبار الجذور المقلوبة لدراسة استقرار النموذج (1)VAR، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل الموالي:

الشكل 2:نتائج استقرار النموذج(1)VAR

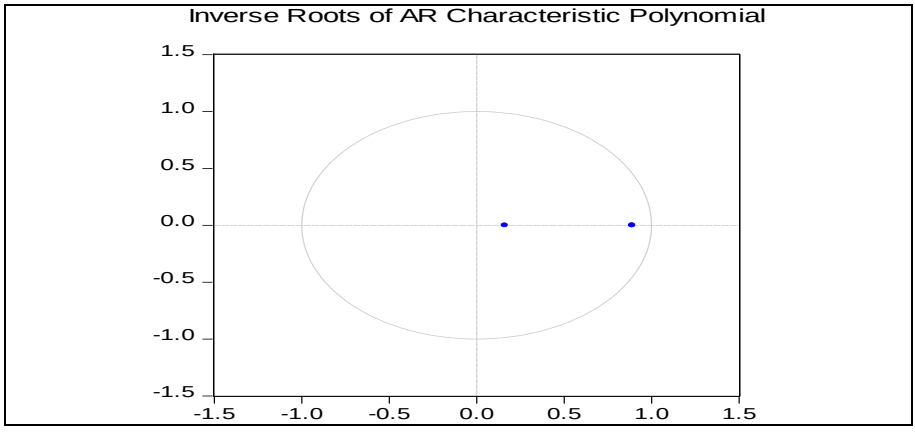

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

توضح نتائج استقرار النموذجVAR(1) أن النقاط الممثلة للجذور المقلوبة تقع داخل الدائرة، أي أن طويلة هذه الجذور أقل من الواحد الصحيح، وعليه نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) يستوفي شروط الاستقرار.

ولفحص التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج تم الاعتماد على اختبارJarque-Bera، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 3:نتائجاختبارJarque-Bera

VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Date: 09/29/21 Time: 11:39 Sample: 1990 2019 Included observations: 29			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	5.400309	2	0.0672
2	1.328158	2	0.5147
Joint	6.728466	4	0.1510

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

يتضح من نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، أن القيمة الاحتماليةلإحصائيةJarque-Bera تساوي 0.1510 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه فإن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

كما تم استخدام اختبارLM Tast للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي معادلات النموذج VAR(1)،ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الاتي:

الجدول 4:نتائجاختبارLM Tests

VAR Residual Serial Correlation LM Tests Date: 09/28/21 Time: 08:54 Sample: 1990 2019 Included observations: 29						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	5.517274	4	0.2382	1.432401	(4, 46.0)	0.2384
2	5.371148	4	0.2513	1.392255	(4, 46.0)	0.2515
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	5.517274	4	0.2382	1.432401	(4, 46.0)	0.2384
2	9.877813	8	0.2737	1.288678	(8, 42.0)	0.2755

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ولفحص عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء تم الاعتماد على اختبار(Heteroskedasticity Tests)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الاتي:

الجدول 5:نتائجاختبار ثبات تباينات الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares) Date: 09/28/21 Time: 09:07 Sample: 1990 2019 Included observations: 29		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
7.907847	12	0.7923

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

يتضح من نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء، أن القيمة الاحتماليةلإحصائية(Chi-sq) أكبر من مستوى معنوية 5% حيث أن (Prob= 0.7923)،مما يعني عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.

وانطلاقا من نتائج الاختبارات السابقة يمكن القول أن النموذج(1)VARيستوفي شروط الاستقرار والصلاحية.

5.4. نتائج تقدير النموذج VAR(1)

نتائج تقدير النموذج VAR(1) الموضحة في الملحق 2تعطي معادلة الاستثمار الاجنبي المباشر الأتية:

$$FDI = 0.305247*FDI(-1) + 0.034370*OP(-1) - 1.445453$$

وتقدير هذه المعادلة يوضح الأتي:

- قيمة معامل التحديد (R-squared=0.5205)،وهو ما يشير إلى أن حوالي 52.05% من التغيرات فيالاستثمار الأجنبي المباشر تم تفسيرها بصورة جيدة بواسطة قيمه السابقة والقيم السابقة للانفتاح التجاري.

- معلمةFDI(-1)تتمتع بمعنوية إحصائية ولو أنها ضعيفة، حيث أن (Prob=0.0750) ورغم أنها أكبر من مستوى معنوية 5%. إلا أنها تبقى أقل من مستوى معنوية 10%.

– معلمةFDI(-1)جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحاليةوالاستثمار الأجنبي المباشر للفترة السابقة، وبالتالي يكون هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة السابقة على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحالية.

– معلمةOP(-1)تتمتع بمعنوية إحصائية كبيرة جدا، حيث أن (Prob=0.0075) وهي أقل من مستوى معنوية 1%.

– معلمةOP(-1) جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحالية والانفتاح التجاري للفترة السابقة، وبالتالي يكون هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري الفترة السابقة على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحالية.

وأيضا نتائج تقدير النموذج VAR(1) تعطي معادلة الانفتاح التجاري الأتية:

OP = 2.422623*FDI(-1) + 0.749150*OP(-1) + 13.082468

وتقدير هذه المعادلة يوضح الاتي:

– قيمة معامل التحديد (R-squared=0.7840)،وهو ما يشير إلى أن حوالي 78.40% من التغيرات فيالانفتاح التجاري تم تفسيرها بصورة جيدة بواسطة قيمه السابقة والقيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر.

– معلمةFDI(-1)لا تتمتع بمعنوية إحصائية، حيث أن (Prob=0.1256) وهي أنها أكبر من مستوى معنوية 5%.

– معلمةOP(-1)تتمتع بمعنوية إحصائية كبيرة جدا، حيث أن (Prob=0.0000) وهي أقل من مستوى معنوية 1%.

– معلمةOP(-1)جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري للفترة الحالية والانفتاح التجاري للفترة السابقة، وبالتالي يكون هناك تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري الفترة السابقة على الانفتاح التجاري للفترة الحالية.

6.4. نتائج اختبار غرانجر للسببية

لفحص العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وتحديد اتجاهات هذه العلاقة إن وجدت، تم الاستعانة باختبار غرانجر للسببية، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6:نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests Date: 07/20/21 Time: 01:36 Sample: 1990 2019 Lags: 1			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OP does not Granger Cause FDI	29	7.73968	0.0099
FDI does not Granger Cause OP		2.42333	0.1316

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

يتضح من نتائج اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الانفتاح التجارينحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن (F-Statistic=7.73968) أقل من قيمة F الجدولية، وتؤكد ذلك القيمة الاحتمالية (Prob=0.0099) فهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس من ذلك يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الانفتاح التجاري، إذ أن (F-Statistic= 2.42333)أقل من قيمة F الجدولية، وهو ما تؤكده القيمة الاحتمالية (Prob=0.1316) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

7.4. نتائج اختبار تودا ياماموتو للسببية

لدراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل وتحديد اتجاهات هذه العلاقةإن وجدت، تم الاستعانة باختبار تودا ياماموتو للسببية، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 7:نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 09/30/21 Time: 11:28 Sample: 1990 2019 Included observations: 28			
Dependent variable: FDI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
OP	10.06227	2	0.0065
All	10.06227	2	0.0065
Dependent variable: OP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
FDI	6.501155	2	0.0388
All	6.501155	2	0.0388

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجيةEviews 10

يتضح من نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسببتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل والعكس صحيح.

5. خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

– نتائج اختبارات جذر الوحدة توضح أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، لكنها ساكنة ومستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

– نتائج اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج تبين أنفترة التأخير الزمني المثلى للمسار (VAR) هي الواحد الصحيح.

– نتائج اختبارات الاستقرار والصلاحية توضح أن النموذج VAR(1)مستقر هيكليا، وأن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة الى عدم وجود اختلاف في تباينات هذه الأخطاء.

– تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير توضح أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة السابقة والانفتاح التجاري للسنة السابقة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الحالية.

– تقدير معادلة الانفتاح التجاري في الأجل القصير تبين عدم وجود أي تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر للسنة السابقة على الانفتاح التجاري للسنة الحالية، مقابل وجود تأثير إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري للسنة السابقة على الانفتاح التجاري للسنة الحالية.

– نتائج اختبار سببية غرانجر تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه في الأجل القصير تتجه من الانفتاح التجاري نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس من ذلك يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الانفتاح التجاري في الأجل القصير.

– نتائج اختبار سببية تودا ياماموتو توضح وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه النتائج تدل على الدور الايجابي الذي يلعبه الانفتاح التجاري كأداة لتحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل، الأمر الذي يدعو إلى إتباع سياسة الانفتاح بشكل متوازن، والعمل تنويع الصادرات، وتحسين المناخ الاقتصادي لجلب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من ما يقدمه ما مزايا للإقلاع الاقتصادي.

ويطرح موضوع العلاقة بين الانفتاح وتدفق الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري العديد من التساؤلات، كالأثر المتوقع عند استخدام المقاييس الأخرى للانفتاح التجاري، كحصة الصادرات أو الواردات من الناتج المحلي الاجمالي، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل أفاقا لأبحاث لاحقة.

5. قائمة المراجع.

– حسان خضر، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،المعهدالعربيللتخطيط،الكويت،العدد 32،السنة 3.

– عبد العزيز عبدوس، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر–،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

– عجمي جميل هيل، (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الامارات. ص 9.

– فريد النجار، (2000)، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

- Abdel Tahmad,Anass Adow, (2018),The impact of trade openness on foreign direct investment in Sudan by sector in the 1990-2017 period: An empirical analysis, Economic Annals-XXI,172(3), 14-21.
doi: https://doi.org/10.21003/ea.V172-03

- Badamasi, S. M., & Sule, Y. H., (2020), Impact of Trade Openness on Foreign Direct Investment in Sub- Saharan African Countries, MSR working paper series, 003-2020.
doi:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3730684

- Ngo, M., Cao, H., Nguyen, L., & Nguyen T., (2020), Determinants of Foreign Direct Investment: Evidence from Vietnam, The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(6), 173–183.
doi:https://doi.org/10.13106/JAFEB.2020.VOL7.NO6.173

- Rathnayaka Mudiyanselage, M., Epuran, G., & Tescaşiu, B., (2021), Causal Links between Trade Openness and Foreign Direct Investment in Romania, Journal of Risk and Financial Management, 14(3), 1-18.
doi: https://doi.org/10.3390/jrfm14030090

- Selahattin, G., & Kutay, G. (2015), Trade Openness and FDI Inflows in Turkey, *Applied Econometrics and International Development, 15*(2), 53-62.
- Zaman, Q.U., Donghui, Z., Yasin, G., Zaman, S., & Imran, M. (2018), Trade Openness and FDI Inflows: A Comparative Study of Asian Countries, *European Online Journal of Natural and Social Sciences, 7*, 386-396.

6. **ملاحق:**

الملحق 1: متغيرات الدراسة القياسية

التجارة(% من إجمالي الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنوات
OP	**FDI**	
48,38071368	0,000539762	1990
52,71758671	0,025458887	1991
49,18908424	0,062495992	1992
44,92281337	2,00218E-06	1993
48,58443779	2,35055E-06	1994
55,19100521	2,39439E-06	1995
53,70514788	0,575182994	1996
52,24391151	0,539669753	1997
45,09445056	1,258826219	1998
50,92910934	0,599498525	1999
62,85835888	0,511221135	2000
58,70615034	2,033265352	2001
61,134212	1,876240362	2002
62,1247612	0,939940899	2003
65,70142185	1,033427078	2004
71,27858211	1,120174023	2005
70,73000412	1,573136922	2006
71,93810597	1,249646211	2007
76,684539	1,543039153	2008
71,32432339	2,001974873	2009
69,86664378	1,426963279	2010
67,47430636	1,285534705	2011
65,4049792	0,717693336	2012
63,61082367	0,806601359	2013
62,41431637	0,702589217	2014

59,69516646	-0,324012289	2015
55,9256682	1,023696393	2016
55,32133268	0,723258953	2017
57,89862265	0,835789364	2018
52,02635559	0,807014999	2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2021/07/15، على الرابط:

https:// data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

الملحق 2: **نتائجتقدير النموذج(1)VAR**

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 10/20/21 Time: 07:42
Sample: 1991 2019
Included observations: 29
Total system (balanced) observations 58

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.305248	0.167985	1.817110	0.0750
C(2)	0.034371	0.012355	2.782028	0.0075
C(3)	-1.445454	0.665002	-2.173609	0.0343
C(4)	2.422624	1.556250	1.556706	0.1256
C(5)	0.749151	0.114455	6.545388	0.0000
C(6)	13.08247	6.160716	2.123531	0.0385
Determinantresidual covariance		2.816102		
Equation: FDI = C(1)*FDI(-1) + C(2)*OP(-1) + C(3)				
Observations: 29				
R-squared	0.520543	Meandependent var		0.860287
Adjusted R-squared	0.483662	S.D. dependent var		0.627615
S.E. of regression	0.450984	Sumsquaredresid		5.288039
Durbin-Watson stat	1.746655			
Equation: OP = C(4)*FDI(-1) + C(5)*OP(-1) + C(6)				
Observations: 29				
R-squared	0.784029	Meandependent var		59.81711
Adjusted R-squared	0.767416	S.D. dependent var		8.663220
S.E. of regression	4.178005	Sumsquaredresid		453.8488
Durbin-Watson stat	1.751797			

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews10

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص246-263

تكامل المعرفة والتكنولوجيا أساس بناء الاقتصاد الجديد – حالة الجزائر–

The Integration of Knowledge and Technology is the basis for building the New Economy - the case of Algeria-

* بوخدنة آمنة
Boukhdena Amina
جامعة 20اوت 1955سكيكدة –الجزائر
a.boukhdena@univ-skikda.dz

جريبي السبتي
Djeribi sebti
جامعة 8ماي 1945 قالمة– الجزائر
djeribi.sebti@univ-guelma.d

بن خديجة منصف
Benkhedidja Monsef
جامعة سوق اهراس– الجزائر
monsef.benkhedidja@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/21 تاريخ القبول: 2021/10/27 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

هدف الدراسة تحليل و فهم العلاقة بين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا وبالتالي الغوص في مفهوم الاقتصاد الجديد، وتحليل واقع الجزائر و التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق الانتقال إلى هذا الاقتصاد؛ بحيث أشارت المؤشرات و الأرقام المتعلقة بالاقتصاد المعرفي والرقمي العالمي والإقليمي أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد الجديد ودخول سوق المعرفة العالمي، لذلك من الضروري على الجزائر أن تضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الجديد الذي يعتبر أمراً استراتيجيا حتميا لا جدال فيه، وليس خيارا يمكن الاستغناء عنه لصالح بدائل أخرى لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، المعرفة، التكنولوجيا الرقمية.

تصنيف JEL : O30، D83.

Abstract :

The aims of the study is to analyze and understand the relationship between the economy, knowledge, and technology, and thus dives into the concept of the new economy, and analyze the Algeria reality and the challenges it faces to achieve the transition to this economy.

So that the indicators and numbers related to the global and regional knowledge and digital economy indicated that Algeria is still facing challenges to keep pace with the development in the new economy. It is an indisputable inevitability, and it is not an indispensable option in favor of other alternatives to do development.

Keywords: Knowledge economy, digital economy, knowledge, technology.
(JEL) Classification : O30 ،D83 .

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أفرزت التطورات العلمية و التكنولوجية أو ما يسمى الثورة الصناعية الرابعة اقتصادا جديدا مختلفا عن اقتصاد الصناعة، وهو اقتصاد المعرفة الذي غدت فيه المعرفة موردا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقوة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج والتقدم، فالمحرك الأكبر للاقتصاد العالمي بالمستقبل هو المعرفة والعلم، فمن يمتلك المعرفة هو المتقدم والمتفوق بل أصبحت المعرفة هي المقياس الرئيس للتفرقة ما بين التقدم وبين التخلف

تعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الأهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتكنولوجيا أصبحت عاملاً أساسياً في الإنتاج والإنتاجية وفي توفير فرص العمل الحقيقية وفي تنويع الاقتصاد وفي زيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي، فالعوائد الحالية في الاقتصاديات القائمة على الاقتصاد الرقمي مثل الاقتصاد الصيني أو الأمريكي تقدر بأكثر من 30 % من العوائد الاقتصادية كأثر غير مباشر لتلك التطبيقات، وتقدر الآثار المباشرة لمبيعات الأجهزة الرقمية والتطبيقات البرمجية وخدمات النظم والمعلومات بحوالي من 5 إلى 7% من هذه الاقتصاديات، وتطمح الصين أن يتعاظم أثر الاقتصاد الرقمي ليصل لأكثر من 60 %قبل العام 2030 .

بناءا عليه نحاول في ورقتنا البحثية هته الإجابة على السؤال الأساسي المتمثل في: **ما هو واقع الجزائر والتحديات التي تواجهها في مسعاها للتحول نحو الاقتصاد الجديد المبني على التكامل بين المعرفة و التكنولوجيا والاقتصاد؟**

تكمن أهمية الدارسة في الاهتمام الكبير الذي يحظى به الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة والتمكين التكنولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة من قبل الباحثين والمختصين والمقررين في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، أين يعتبر التحول والاندماج في الاقتصاد المعرفي ضرورة إستراتيجية مستعجلة لا تتطلب المزيد من الانتظار والتأخير.

تهدف الدراسة إلى تحليل و فهم العلاقة بين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا في سبيل تحقيق الازدهار والتطور والتنمية المستدامة وبالتالي الغوص في مفهوم الاقتصاد الجديد، و تسليط الضوء على واقع الجزائر و التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق الانتقال إلى اقتصاد الجديد المبنى على المعرفة.

2. الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الجديد

في أعقاب ثلاث ثورات صناعية شهدها العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا، استقبل عالمنا خلال السنوات القليلة الماضية الثورة الصناعية الرابعة التي تستند إلى ما حققته الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت منذ منتصف القرن الماضي من إنجازات لاسيما فيما يتعلق بالتطور غير المسبوق لتقنيات الاتصال وتقنية المعلومات .

فالثورة الصناعية الرابعة تتسم ببزوغ عدد من التقنيات والمحركات العلمية التي سوف تغير وجه العالم ومن بينها على الأخص تقنية الذكاء الصناعي، الروبوتات، انترنت الأشياء، علم الجينات الوراثية(الجينوم البشري)، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الحاسوب الكمومي، تقنية النانو، البيو تكنولوجي، السيارات ذاتية القيادة، البيانات الضخمة، العملات الافتراضية، تخزين الطاقة هذه الثورة تختلف عن الثورات السابقة لها في ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في سرعة انتشار التقنيات المصاحبة لهذه الثورة، واتساع نطاق وعمق تأثيراتها لتشمل كافة المجالات، وقدرتها على إحداث تغيير جذري في أنظمة الإنتاج والعلاقات الاقتصادية وطريقة سير المجتمعات. (سفيان، 2019، صفحة 28)

سوف يكون لهذه الثورة تداعيات ملموسة على الأنظمة الاقتصادية، حيث ستؤدي إلى إعادة هيكلة شاملة للبنيات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات إنتاج المعرفة وقطاع التقنية عالية القيمة المضافة في مقابل تراجع لمساهمة قطاعات الإنتاج التقليدية مثل الزراعة والصناعة والتعدين في توليد الناتج.

يرى الخوري أن الثورة الصناعية الرابعة فرضت واقعاً جديداً وقدرات جديدة لتعزيز كل الصناعات والأعمال والخدمات إلا أنه يمكن التأكيد على بعض المتغيرات التي ستفرض ضرورة تحديث النظم الاقتصادية الحالية التي تنتمي لمراحل الثورة الصناعية الثانية والثالثة، ولم تعد نافعة الآن للتعامل مع الواقع الجديد، ومن هذه المتغيرات الأساسية: ظهور **العملات الرقمية و تكنولوجيا الأموال**، النمو المتصاعد **للتجارة الإلكترونية**، كما أصبحت **المعلومات والبيانات** مادة ذات قيمة اقتصادية كبيرة، ظهور تطبيقات **الذكاء الاصطناعي**، (الخوري، 2020، الصفحات 342-343).

يضع (Skyrme, 1999) خمسة ميزات لوصف ملامح الاقتصاد الجديد المنبثق عن الثورة الصناعية الرابعة، تتمثل في: (عمير، 2018، صفحة 38)

- كل صناعة هي في طريقها لأن تصبح أكثر كثافة معرفية؛
- المنتجات الذكية، هي الحاضرة والتي توفر وظائف وخدمات أفضل وبأسعار ممتازة؛
- ارتفاع قيمة ووزن المعلومات في الاقتصاد؛
- القيمة السوقية والأصول غير الملموسة للشركات هي أعلى عدة مرات من قيمة الأصول المادية؛
- نمو التجارة في الأصول غير الملموسة.

بينما يعرف **فيرتز ماكلوب** الاقتصاد الجديد "هو الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى"، وأشار ماكلوب إلى وجود خمس قطاعات اقتصادية أساسية في إطار الاقتصاد الجديد وهي: التعليم، البحوث والتنمية، الاتصالات، آلات المعلومات و أخيرا خدمات المعلومات. (سفيان، 2019، صفحة 10)

فاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت في أشكال الاقتصاد السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إذ أصبحت تُشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه (الجاعوني، 2012، صفحة 596)

3- المعرفة كمورد استراتيجي

مصطلح المعرفة يقودنا إلى إشكالية مفاهيمية بين ما هي البيانات؟ و ما هي المعلومات والمعرفة؟، وبصفة عامة يمكن القول بان المعرفة هي خلاصة إنتاج مجموعة كبيرة من المعلومات المعالجة و المفسرة و المحللة و هذه المعلومات مستخرجة من قاعدة كبيرة من البيانات المختلفة، ولقد عرف(Davenport) وزملاؤه المعرفة بأنها معلومات مقترنة بالخبرة و السياق و التفسير والتأمل (نيلز، 2003، صفحة 385).

المعرفة هي الاستخدام الكامل والمكثف للبيانات والمعلومات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة أو ظاهرة معينة (فليح، 2007، صفحة 7)

إن حيازة " المعرفة " واستخراجها من المعلومات التي يتم تصنيعها من خلال تشغيل البيانات والتي تقوم بجمعها وتصنيعها وتحليلها ، واستخراج المؤشرات ، كل ذلك أصبح مقياس

الثروة الجديدة ، والثروة لا تكتسب قوتها فقط من حيازتها ولكن الأهم هو استخدامها وتوظيفها التوظيف السليم الفعال، وبالتالي فإن التحدي هو في أنظمة تسيير وإدارة المعرفة التي تعنى بكيفية خلق وجمع وتنظيم وتخزين ونشر واستعمال و تحويل المعارف في المؤسسة و المجتمع حتى تصبح مورد استراتيجي يخلق القيمة. (جمال، 2012، صفحة 5).

الحقيقة التي أصبحت مؤكدة هي أن المعرفة تعتبر الأصل الأول والأهم لأي مؤسسة، فترويج البضاعة والمنتجات هي بحد ذاتها معرفة تسويقية ، وبدون المعرفة الإدارية تفقد المؤسسة كفاءتها وتنافسيتها، كما أن العملية التسييرية عبارة عن مناهج يتم تطويرها و بصفة دائمة وتعتمد بشكل أساسي على المعرفة، من هنا نتبنى أن المعرفة هي الشريك الدائم مع كافة مراحل خلق القيمة الاقتصادية، ذلك ما يبرر وصول قيمة بعض المؤسسات في العالم إلى مليارات الدولارات، ففي تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي في يونيو2019، أبرز أن القيمة الأساسية للشركات المدرجة بالبورصة يمكن أن نعزوها لقيمتها المعرفية وليس وفقاً لقيمة الأصول المتداولة المادية لهذه الشركات، وقدرت نسبة القيمة المعرفية وغير الملموسة إلى القيمة الإجمالية حوالي84%، وأشار نفس التقرير إلى ملاحظة بغاية الأهمية حول أكبر5 شركات مدرجة بالبورصة وهي جميعها شركات متخصصة بالتكنولوجيا الرقمية حيث تبلغ القيمة الإجمالية للشركات الخمس الأكثر قيمة في العالم 3.5 تريليون جنيه إسترليني، وذلك بالرغم من أن ميزانياتها تبلغ فقط 172 مليار جنيه إسترليني من الأصول الملموسة، وهو ما يعني أن 95 % من قيمتها تأتي في شكل أصول معرفية غير ملموسة (الخوري، 2020، صفحة 284).

4- التكنولوجيا الرقمية كمحرك للتطور الاقتصادي

أصبح هناك إيمان قوى تشكل لدى الجميع بأن التكنولوجيا باتت بمثابة العمود الفقري لاقتصاديات اليوم والمستقبل وأنه لم يعد من الممكن البحث عن التطور والتنمية الاقتصادية المستدامة بعيدا عن التكنولوجيا، فالبنية التحتية الرقمية متبوعة بالاستثمار في توظيف وابتكار التكنولوجيات المتقدمة هي ركيزة الاقتصاد الجديد، لذلك أصبح هناك توجها عالميا نحو تبني استراتيجيات التحول للاقتصاد الرقمي معتمدة على التكنولوجيات الحديثة، فمعظم دول العالم تبنت بالفعل خططا لتسريع وتفعيل التحول الرقمي.

وفق الدراسات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2018 التي اختبرت الأثر الاقتصادي للرقمنة على عينة مؤلفة من 73 بلدا من جميع أنحاء العالم (نموذج الرقمنة

العام) ووفقا لنموذج الرقمنة العام هذا، فإن ارتفاع في الرقم القياسي لتنمية النظام الإيكولوجي الرقمي، بنسبة 10% يحقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 1.3%. علاوة على ذلك، فقد أشارت الدراسات إلى أن الرقمنة تؤثر على العمل وعامل الإنتاجية الإجمالي، فارتفاع في الرقم القياسي للرقمنة بنسبة 10% يحقق زيادة في إنتاجية العمل بنسبة 2.6 % وفي عامل الإنتاجية الإجمالي بنسبة 2.3 %. كما أن للنطاق العريض المتنقل أثرا كبير على الاقتصاد العالمي فالتقديرات تشير إلى أن الزيادة في انتشار النطاق العريض المتنقل بنسبة 10% في المتوسط تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5%. (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020، الصفحات 3-4)

كما أوجدت كثير من البحوث والدراسات أن النطاق العريض يغذي إنتاجية الشركات ويعزز نمو الوظائف، فربحية الشركات التي تتبنى التكنولوجيات الرقمية تزيد 26% عن نظيراتها، وتجاوز نمو العمالة في قطاع التكنولوجيا معدلاته في القطاعات الأخرى بنسبة 27 إلى 1 بين عامي 2001 -2011، وبقيادة المنصات الرقمية وزيادة الرقمنة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والزراعة، شكل الاقتصاد الرقمي نسبة 15.5 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2016 ،ومن المتوقع أن ينمو إلى 24.3 % بحلول عام 2025. (مجموعة البنك الدولي، 2018، الصفحات 38-39)

في دراسة لمركز البحوث العالمي ABI Research نشرت في عام 2019 ، أكدت بأن شبكات الجيل الخامس من شأنها أن تساهم بإضافة أكثر من 17 تريليون دولار للاقتصاد العالمي بحلول عام 2035 كمساهمات مباشرة وغير مباشرة من ارتفاع الإنتاجية والوصول إلى البيانات وغيرها .(الخوري، 2020، الصفحات 167-168).

إن التكنولوجيا الرقمية لم تعد مجرد تخصص في قطاع معين، بل أصبحت تؤثر في مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وسيستمر التقدم في القطاع التكنولوجي في إحداث تغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وفق تصنيف شركة جارتن (Gartner) العالمية، فإن نموذجها لـ'' دورة التكنولوجيات الناشئة '' والتي تحدثه وتنشئه سنوياً، يشير إلى عدد كبير من التكنولوجيات الجديدة التي سيكون لها تأثير واسع على قطاع الأعمال والمجتمع والأفراد خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة، فالتقنيات الناشئة التي تمت مراجعتها في نموذج جارنتر لعام 2019 يشير إلى خمسة اتجاهات رئيسية ووظائف ثورية للتكنولوجيات الناشئة: (الخوري، 2020، صفحة 153، صفحة 156):

-تكنولوجيات الاستشعار والتنقل؛

-تكنولوجيات معززات القدرات البشرية؛

-تكنولوجيات الحوسبة والاتصالات المتقدمة؛

-التكنولوجيات الايكولوجية الرقمية؛

-تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدم.

5- الاقتصاد كقيمة للتكنولوجيا والمعرفة

لم يعد ممكن اليوم فصل المعرفة عن التكنولوجيا في دعم بناء ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار واحتواء متطلبات النمو العالمي، فالمعرفة والتكنولوجيا أصبحا يشكلان قاطرتين أساسيتان لتحسين مستويات الدخل والظروف المعيشية في المجتمعات المتقدمة، ولذلك يعتبر الانتشار التكنولوجي والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا المتقدمة مؤشرا مهما في مدى فاعلية ونجاح خطط التحول الاقتصادي وإنشاء القيمة المضافة على المستوى الوطني أو المؤسساتي.

تتعاظم أهمية المعرفة في الاقتصاد حتى عرف اقتصاد القرن الحادي والعشرين بعصر الاقتصاد المبني على المعرفة وتدخل المعرفة كعنصر أساسي أكثر فأكثر في تنمية واستدامة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات. ويتجلى ذلك من خلال زيادة نسبة الصادرات المعرفية في مجمل الصادرات كما تزداد صادرات الخبره know-how وصادرات الخدمات المعرفية من استشارات ومعلومات وغير ذلك ، وكذلك ، تزداد نسبة تكلفة المعرفة في التكلفة الإجمالية للمنتجات والخدمات. (جمال، 2012، صفحة 35)

إن المعرفة تتحول إلى سلعة بحد ذاتها تستحق الاستثمار والتخصص في إنتاجها مما يستدعي حمايتها والحفاظ على سريتها، وهو وما ينبأ بعصر من الصراعات المعرفية حيث ستتنازع الدول على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وذلك لجني الأرباح والمكاسب الكبيرة كنتيجة لهذا الحق وحرمان المنافسين من التمتع بحق استغلال الفكرة والاختراع إلا بعد موافقة المكتشف الأول ودفع رسوم باهظة له نظيرا لحق الاستخدام، وهو ما برز في الحرب التجارية التي اندلعت بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي أساسها المعرفة والتكنولوجيا.

فالأمم المتحدة تقدر أن اقتصاديات المعرفة تساهم بما لا يقل عن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل لا يقل عن 10 % سنويا ، كما أن 50 % من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تقنية المعلومات والاتصالات (القطاع الرئيس المحرك للاقتصاد المعرفي).

على الصعيد العالمي، قطعت عدة دول مراحل متقدمة في مجال الاقتصاد المعرفي فحسب تقرير مؤشر الابتكار العالمي نجد تصدر سويسرا وسنغافورة لدول العالم من حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعات عالية ومتوسطة التقنية إلى الناتج الصناعي التي بلغت نحو 65 %، يليهما كل من هنغاريا وسلوفاكيا بنسبة 58 %، كما يوضح الشكل (1) الموالي. (سفيان، 2019، صفحة 26).

الشكل (1): نسبة القيمة المضافة للصناعات عالية ومتوسطة التقنية إلى الناتج الصناعي (2017)

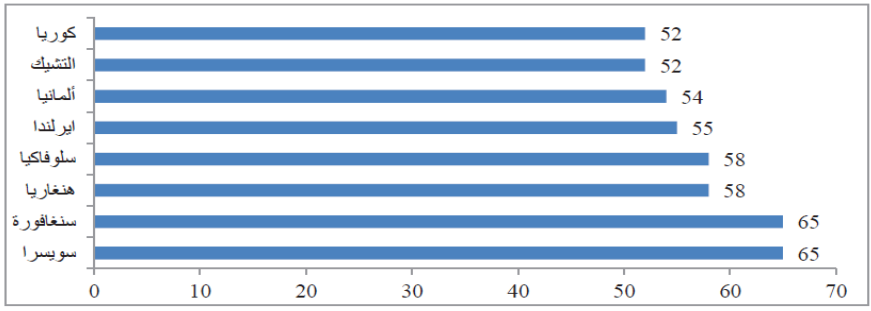

المصدر: سفيان هبة، عبد المنعم قعلول (2019)، ص 26.

أما من حيث نسبة الصادرات عالية التقنية إلى إجمالي الصادرات فتتصدر كل من ماليزيا والصين وسنغافورة دول العالم بمساهمة في إجمالي الصادرات بلغت32.3 و 29.4 % على التوالي، و النتائج في الشكل (2).

الشكل (2) : نسبة الصادرات عالية التقنية إلى إجمالي الصادرات(2017)

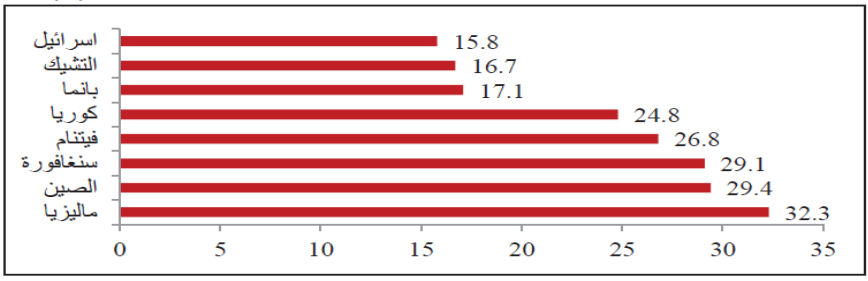

المصدر: سفيان هبة، عبد المنعم قعلول (2019)، ص 27.

كذلك يمكن الوقوف على حجم قطاع الاقتصاد المعرفي في دول العالم من خلال تتبع مؤشر نسبة صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى إجمالي التجارة في كل دولة، حسب البيانات الموضحة في الشكل (3)، تتصدر كل من ايرلندا وكوستاريكا والهند دول العالم في هذا المؤشر حيث تتراوح النسبة فيهم ما بين 24 – 12.6 في المائة. (سفيان، 2019، صفحة 27).

الشكل (3) نسبة صادرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى إجمالي التجارة الخارجية(2017)

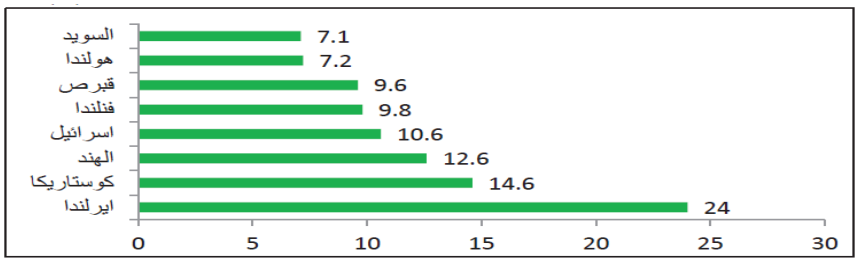

المصدر: سفيان هبة، عبد المنعم قعلول (2019)، ص 27.

هذه الأرقام توضح أين يذهب العالم الآن وأين تقع أهمية التكنولوجيا الرقمية القائمة على المعرفة، فالاستثمار الجاد في إنتاج المعرفة وربطها بإنتاج مكوناتها وعلى رأسها التكنولوجيا الرقمية لم يعد خيار بل أصبح ضرورة وحتمية إستراتيجية لبناء اقتصاد قوى ومتطور، فالمعرفة قابلة بصورتها الأصلية أن تتحول لقيمة مالية مباشرة أي قيمة اقتصادية رأسمالية، أو تتحول لتكنولوجيا على هيئة منتج قابل للاستخدام أو تتحول لتكنولوجيا إنتاجية مثل المعدات الصناعية، كما أن دورة الحياة الاقتصادية وتشابكها من خلال شبكة إنشاء القيمة المضافة هي شبكة اقتصادية ومعرفية في آن واحد، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

حيث يؤكد علي محمد الخوري على أن ضمان استدامة التطور والاستقرار الاقتصادي ينطلق من بلورة فهم جيد لهذه العلاقات المتشابكة في مثلث الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا.

الشكل (4): نموذج تصوري لعلاقات مثلث الاقتصاد–المعرفة– التكنولوجيا

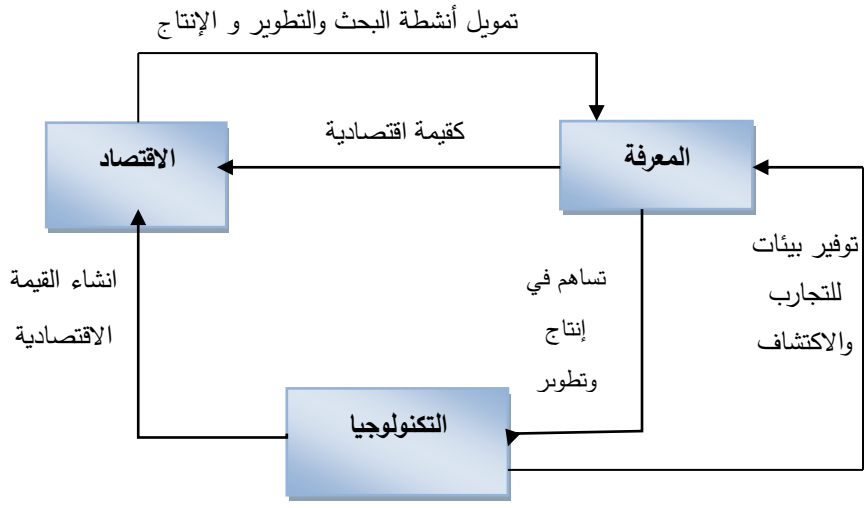

المصدر: علي محمد الخوري(2020)، ص 283

كما يظهر في الشكل (4)، يوضح علي محمد الخوري النموذج الذي يمثل العلاقة التكاملية والمستدامة بين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا، حيث نجد أن الاقتصاد يمول أنشطة إنتاج المعرفة التي بدورها تنتج التكنولوجيا سواء كانت بصورة المنتج أو الآلة المنتجة للمنتج نفسه، ويصب بالنهاية في صورة حصيلة بيع وتسويق المنتجات في خلق القيمة الاقتصادية والتي بدورها تعيد نفس الكرّة مرة أخرى (من خلال تخصيص ميزانية خاصة بالتطوير والبحث العلمي)، هذه هي الدورة الأساسية، إلا أن النموذج يوضح لنا أطر أخرى لهذه العلاقات المتكاملة حيث نجد أن المعرفة يمكن تحويلها مباشرة لقيمة اقتصادية، فنجد أن المعرفة يمكن بيعها سواء من خلال منح حقوق الاستخدام أو من خلال الأنشطة التعليمية والتدريبية بكافة أنواعها أو من خلال نشرها في كتب أو مواقع معرفية مثل بنوك المعرفة الجامعية على الانترنت.
ونجد أيضاً أن المعرفة في كثير من الأحيان تحتاج إلى التكنولوجيا لاكتشافها وتنفيذ التجارب فعلى سبيل المثال لا الحصر تحتاج الدراسات الطبية إلى التجهيزات والمعامل والأجهزة الميكروسكوبية والأشعة وغيرها لإتمام اكتساب تلك المعارف الجديدة واكتشاف علاجات مستحدثة.

الملاحظة الهامة في هذا الإطار هي أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الاقتصاد والتكنولوجيا إلا بتوسط المعرفة بينهما، وهذا ما يوضح أهمية المعرفة كوسيط متداخل بكافة العمليات المجددة والمنتجة للقيمة الاقتصادية. (الخوري، 2020، صفحة 284)

6- وضعية الجزائر في مؤشرات الاقتصاد الجديد

6-1- واقع الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالمي

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدل على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكاتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها.

يعد مؤشر المعرفة العالمي نتيجة مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أعلن عنها في قمة المعرفة للعام 2016 ، تأكيدا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، ويُعنى مؤشّر المعرفة العالميّ بقياس المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة.

يتكون مؤشر المعرفة العالمي من ستة مؤشرات قطاعية تعكس قطاعات التنمية الرئيسية و هي التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، قطاع البحث و التطوير و الابتكار، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع الاقتصاد، ونظرا إلى أن هذه

القطاعات لا تعمل في عزلة عن محيطها و أنما تتحرك في فضاء محكوم بجملة من العوامل السياقية، فقد أضيفت ركيزة سابعة تتصل بالبيئات التمكينية العامة المشتركة بين القطاعات المعنية، وقد بنيت هذه المؤشرات وفقا للمنهجيات الدولية الموحدة لبناء المؤشرات المركبة، وقد خصص وزن ترجيحي مقداره 15 في المائة لكل مؤشر من المؤشرات القطاعية الستة و 10 في المائة للمؤشر المتعلق بالبيئات التمكينية. (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2017، صفحة 1)

تتوزع درجات مؤشر المعرفة العالمي على سلم يمتد من 0 إلى 100، بحيث كلما ارتفعت الدرجة دلت على مستوى أعلى من التقدم في اتجاه امتلاك مقومات المعرفة الممكنة للتنمية، و قد جاءت سويسرا وسنغافورا و فنلندا و السويد و هولندا و الولايات المتحدة الأمريكية لكسمبورغ والمملكة المتحدة و الدانمرك و النرويج وايرلندا في المراتب العشر الأولي بدرجات تتراوح بين 71.8 و 64.3 . و بالنظر إلى الكوكبة الأولى من البلدان المتصدرة قائمة البلدان المعنية بالمؤشر، نجد اغلبها ينتمي إلى منطقة الاتحاد الأوروبي وشرق أسيا، أما بالنسبة إلى المنطقة العربية، فلم تظهر ضمن هذه المجموعة سوى دولة وحيدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 25). (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2017، صفحة 42)

الشكل (5) يوضح أداء الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالمي 2017 مقارنة ببعض الدول العربية و الدول العشرة الأولى في الترتيب.

الشكل (5) نتائج مؤشر المعرفة العالمي 2017

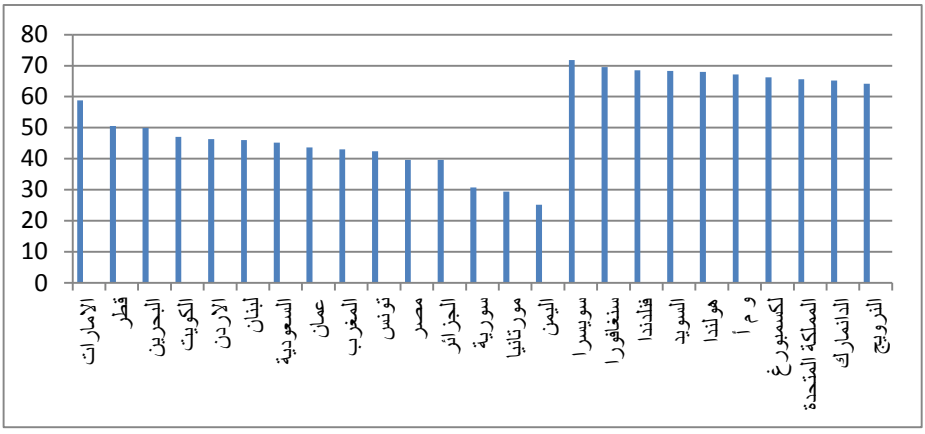

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي 2017

وفق النتاج الموضحة في الشكل (5) نجد أن الجزائر احتلت المرتبة 96 من بين الدول التي شملها المؤشر (131 دولة)، بمستوى مؤشر عام بلغ 39.6 وهو أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 47، ما يظهر الفجوة والهوة بين الجزائر و خاصة الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية المتقدمة في التصنيف كالإمارات وقطر والبحرين، وهو دلالة على أن الجزائر مازالت متأخرة في وضع أسس و ميكانزمات بناء اقتصاد المعرفة وهو ما يبرز أكثر من خلال عرض أداء المؤشرات الفرعية كما في الجدول(1) والشكل(6) المواليين.

الجدول (1) أداء الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي 2017

المؤشر	القيمة	الترتيب
التعليم قبل الجامعي	53.5	76
التعليم التقني و التدريب المهني	39	123
التعليم الجامعي	40.1	60
البحث والتطوير والابتكار	24.8	55
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	36.3	105
الاقتصاد	36.3	108
البيئات التمكينية	50.5	114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي 2017

الشكل (6) مقارنة مؤشر الجزائر مع المعدل العالمي والدول المتصدرة

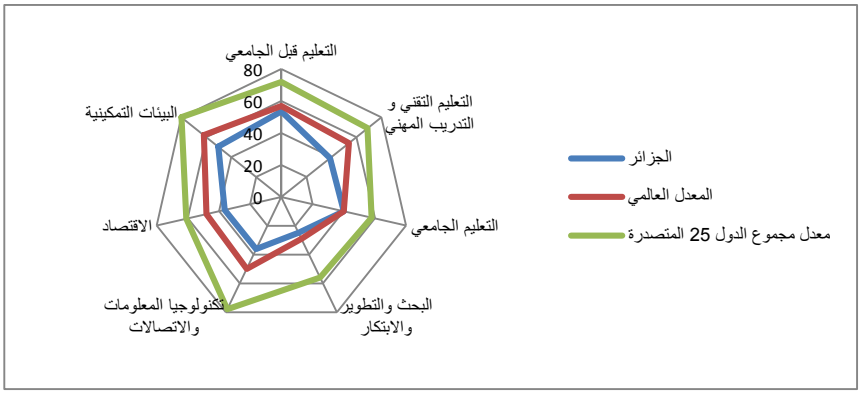

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على نتائج مؤشر المعرفة العالمي 2017

الملاحظ في أداء الجزائر وفق الجدول (1) و الشكل (6)، ووفق المؤشرات الفرعية أن ترتيب الجزائر في أربع مؤشرات من سبعة هو ما فوق المائة، وبالمقارنة مع المعدل العالمي ومعدل المجموعة الأولي في الترتيب نجد أن أداء المؤشرات الفرعية للجزائر سجلت فجوات في كل المؤشرات الفرعية وهو ما يعكس الضعف الذي تسجله الجزائر في وضع متطلبات بناء اقتصاد المعرفة من خلال توفير التعليم التقني و التدريب المهني و البيئات التمكينية والاقتصاد، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير والابتكار، التعليم قبل الجامعي والجامعي، وإن كان مؤشر التعليم قبل الجامعي حقق أكبر قيمة مؤشر بـ 53.5 إلا أنه يبقى أقل من المتوسط العالمي، أيضا البحث و التطوير والابتكار الذي سجلت الجزائر فيه أحسن مرتبة 55 وبقيمة مؤشر بلغت 24.8، يبقى أقل من المتوسط العالمي أيضا وبفجوة كبيرة عن الدول المتصدرة، هذه الأخيرة تسجل أعلى قيمة في المؤشرات الفرعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البيئات التمكينية، التعليم قبل الجامعي و الاقتصاد، وهي المؤشرات التي تسجل فيها الجزائر أضعف المراتب ما يبرز الهوة الكبيرة بين الجزائر و الدول المتصدرة وفق مؤشر المعرفة العالمي.

6-2- الجزائر وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

يقدم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي صورة شاملة للأداء الرقمي لإثنين وعشرين دولة عربية، بما يُمكن من قياس الوضع الحالي لكل دولة عربية على حدة نظرًا لتنوع الأوضاع والموارد الاقتصادية بين الدول، ولتحديد الفجوة الرقمية على مستوى الدول العربية وعلى المستوى الدولي .

يستند حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على خمسة أبعاد إستراتيجية ،كما يتكون المؤشر من تسع محاور فرعية تُمكن من تصنيف الدول العربية بناءً على أدائها عبر 57 مؤشر رئيسي وفرعي، الجدول(2) الموالي يوضح محاور بناء المؤشر.

الجدول (2): أبعاد ومحاور مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

الأبعاد الإستراتيجية	المحاور
الأسس الرقمية	المؤسسات
	البنية التحتية
الابتكار الرقمي	التعليم والمهارات
	الابتكار
	المعرفة والتكنولوجيا
الحكومة الالكترونية	الحكومة الالكترونية
الأعمال الرقمية	بيئة الأعمال والجاهزية الشبكية
	نمو سوق التمويل
المواطن الرقمي	التعليم والمهارات

البنية التحتية

التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020

لغايات المقارنة المعيارية وتحديد فجوات أداء الاقتصاد الرقمي فقد تم الأخذ بدولتي سنغافورة وماليزيا ليمثلا دولا صاعدة ومتطورة رقمياً يمكن المقارنة معهما .وعكست نتائج مقارنة أداء المجموعة العربية بالمقياس المعياري الذي تم بناءه لمتوسط أداء دولتي سنغافورة وماليزيا وجود فارق كبير بين متوسط أداء الإقليم العربي والمقياس المعياري، بمقارنة متوسط النتائج التي حققتها الدول العربية الـ 22 نجد أن المتوسط المتحقق وهو 35.69 ، مقابل متوسط دول المقارنة المعيارية وهو 76.07 مشكلاً فجوة سالبة قيمتها 40.38 ، وكان أداء دولة الإمارات هو الأقرب للمقياس المعياري بفارق 6 نقاط. في صدارة الدول العربية حيث حصلت على المركز الأول بقيمة مؤشر بلغت 70.6 بفارق حوالي 7 نقاط عن الدولة في المرتبة الثانية، وبصفة عامة مازالت دول الخليج تتصدر المشهد على الساحة الرقمية. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2020، الصفحات 45-49)

الشكل (7):نتائج مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020

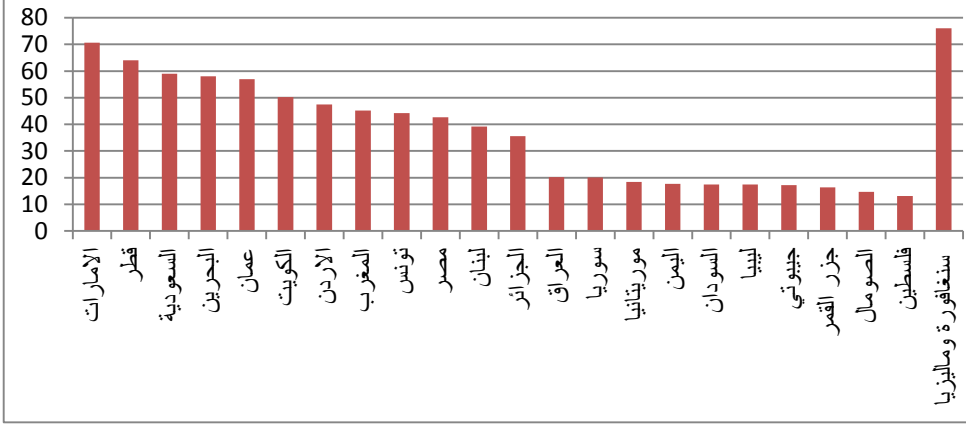

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020

يأتي هذا التباين الشديد كدلالة على ضرورة إحداث تغيرات جوهرية في تبني التكنولوجيا الرقمية وسرعة التحول نحو بناء اقتصاد رقمي متطور يعتمد على بنية تحتية ومؤسساتية وشبكات اتصال متطورة، حديثة وقادرة على تحقيق قفزة نوعية في هذا المضمار.

بالنسبة للجزائر فقد بلغت قيمة المؤشر الإجمالية 35.5، في المرتبة 12 عربيا، وهي في حدود المتوسط العربي، لكن بفجوة سالبة قيمتها 40.57 عن متوسط دول المقارنة المعيارية البالغ 76.07 (سنغافورة وماليليزيا).

الجدول(3) يلخص نتائج مؤشر الجزائر في الأبعاد والمحاور المختلفة مقارنة بالمتوسط العربي و بالدولة المتصدرة للمؤشر العربي الإمارات.

الجدول (3)نتائج المؤشرات الفرعية للجزائر في الاقتصاد الرقمي العربي

الأبعاد الإستراتيجية	المتوسط العربي	مؤشر الإمارات		مؤشر الجزائر	
		القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	41.05	81.4	1	43.66	11
الابتكار الرقمي	36.44	52.36	1	40.28	9
الحكومة الالكترونية	46.83	72.98	1	47.33	12
الأعمال الرقمية	43.84	68.71	1	43.49	12
المواطن الرقمي	48.90	80.71	1	53.12	10
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		74.32		62.05	
قيمة المؤشر الإجمالي	35.69	70.6	1	35.5	12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020

الملاحظ في نتائج مؤشر الجزائر نجدها متوسطة مقارنة بالمتوسط العربي، وكان أحسن بعد للجزائر من حيث القيمة بعد التنمية المستدامة بقيمة 62.05 ثم يليه بعد المواطن الرقمي بقيمة 53.12 ، ثم بعد الحكومة الالكترونية بقيمة 47.33 ثم يليه بعد الأسس الرقمية وبعد الأعمال الرقمية بقيمة 43.66 و43.49 على التوالي، وأتى بعد الابتكار الرقمي الأخير في مؤشر الجزائر من ناحية القيمة 40.28 ولكنه مثل أحسن ترتيب لها حيث كان في المرتبة التاسعة عربيا، لكن يبقى أضعف بعد لدى كل الدول العربية وحتى دولة الإمارات المتصدرة يبقى ذلك أضعف بعد لديها بقيمة 52.36، أما باقي المراتب لأبعاد مؤشر الجزائر فتراوحت بين 10-12.

هذه النتائج تؤكد على أن الجزائر مازالت تعاني العديد من النقائص لاستكمال مسيرة التحول الرقمي و الانتقال إلى مصاف الدول الرقمية، وبناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي، وهو ما يبرز أكثر من خلال مؤشرات محاور القياس في الشكل التالي.

الشكل (8): مقارنة المؤشرات الفرعية للجزائر في الاقتصاد الرقمي العربي مع الامارات

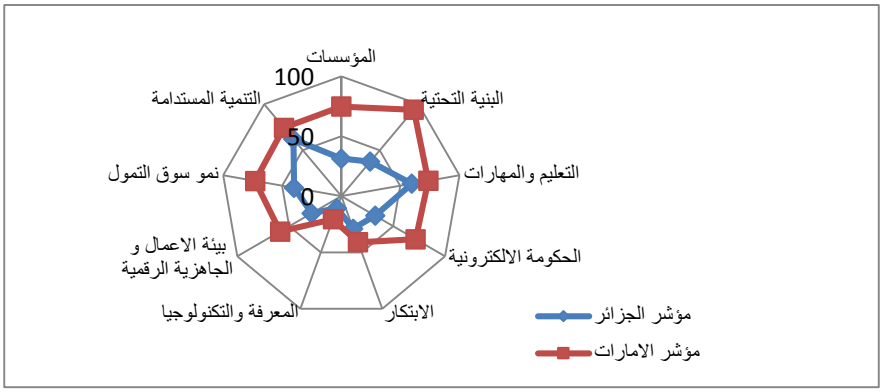

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020

من خلال الشكل (8)، نلاحظ أن الجزائر تسجل أدنى قيمة في محور المعرفة والتكنولوجيا و الذي يعتمد على مقاييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النموذج المؤسسي، على صادرات خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول الحديثة، شهادات الجودة بحيث بلغ 10.58، وهو نفس الضعف المسجل في محور الابتكار ذي الصلة به و الذي يعتمد قياسه على نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، طلبات براءات الاختراع، المنشورات العلمية، تعاون أصحاب المصلحة المتعددين، أهمية وكفاءة مؤسسات البحث، بحيث بلغ 28.82، أيضا نجد محور بيئة الأعمال ودرجة جاهزيتها وتحولها للتكنولوجيا الرقمية، من خلال سهولة ممارسة الأعمال، شدة المنافسة المحلية، ثقافة ريادة الأعمال، التسوق عبر الانترنت، نفقات البحث والتطوير من قبل الشركات، بحيث بلغ 28.47، أيضا مؤشر الحكومة الرقمية الذي سجل قيمة قدرها 32.62 الذي يدور مفهومها حول خدمات عبر الانترنت و استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإشراك الأفراد في صنع القرار العام وإدارة وتقديم الخدمات؛ المشاركة الإلكترونية، التعاقدات والمشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة ومدى استخدام الرقمنة وجودة الخدمات الحكومية، التوجه المستقبلي للحكومة.

كذلك نجد المحاور الأخرى المتعلقة بالمؤسسات، والبنية التحتية و التي تسجل فيها الجزائر فجوة سلبية كبيرة مقارنة بدولة الإمارات المتصدرة للترتيب.

7- الخاتمة

لقد أصبحت المعرفة والتكنولوجيا الممكن الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فالعلم والتكنولوجيا ثورة لا تنضب وتزداد أهميتها للتنمية بشكل كبير في العصر الراهن، فالدول التي ترغب ركوب قطار التقدم و الاندماج في الاقتصاد الجديد ما عليها إلا امتلاك المعرفة واستثمارها بكافة أبعادها العلمية والتقنية، فالاقتصاد الجديد هو بالضرورة اقتصاد يقدس قيمة المعرفة وأن الاستثمار في المعرفة يعتبر أمراً استراتيجيا حتميا لا جدال فيه، وليس خيارا يمكن الاستغناء عنه لصالح بدائل أخرى لتحقيق التنمية المستدامة.

في الوقت الذي نجحت بعض الاقتصاديات النامية وبعض الدول العربية في ترسيخ مواقعها في طريق بناء اقتصاديات تقوم على المعرفة، لا تزال الجزائر بعيدة عن الانضمام إلى مقدمة الركب، يعزى ذلك بصفة رئيسة إلى التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والمؤسسية، ومنظومة التعليم والتدريب، والابتكار،والبنية المرتبطة بالتكنولوجيات المعلومات والاتصالات و الرقمنة والبنية التحتية للاقتصاد المعرفي.

من أجل الارتقاء والانتقال بالاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المبني على المعرفة والتمكين التكنولوجي، وجب التأكيد على تبني جملة من التوصيات والمقترحات الآتية:

- بناء اقتصاد يعتمد على أسس الحكم الراشد التي تعمل على محاربة الفساد والقضاء على الاقتصاد الموازي، وهو ما يشكل البنية التحتية التمكينية لبناء الاقتصاد الجديد.
- وضع إستراتيجية واضحة وشفافة مبنية على أسس سليمة لتحقيق التكامل والشراكة الفعالة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التحول المنشود نحو بناء اقتصاد المعرفة.
- تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تطويرها، ما سينتج عنه تعزيز الوظائف والمبادرات الفردية في صناعات معينة كمعالجة البيانات والمراكز عن بعد...الخ.
- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها بخلق صناعة محلية لها، والعمل على التوطين التكنولوجي، و جعل التكنولوجيا متاحة من حيث الاستخدام و التطوير و التحكم والابتكار من قبل المجتمع و الاقتصاد الجزائري.
- إعطاء أهمية أكبر لاستغلال الطاقات البشرية في هذا المجال وتطوير الرأس المال الفكري ، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الأفراد و الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية و هو ما يشكل ميزة تنافسية للمؤسسة والاقتصاد الوطني.

- تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخاصة، ومحاور الاقتصاد المعرفي بعامة التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.

- إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية ، ووضع آليات عمل براءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة.

8- المراجع والهوامش

1. أبو الشامات، محمد أنس، محمد، جميل عمر، فريد الجاعوني. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 28* (1)، 591-610.

2. الاتحاد الدولي للاتصالات. (2020). *المساهمة الاقتصادية للنطاق العريض و الرقمنة وتنظيم تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، النمذجة القياسية في الدول العربية*. الاتحاد الدولي للاتصالات.

3. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2020). *مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، كوفيد 19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي*. الامارات: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

4. جوران، نيلز. (2003). *جوران. نيلز وآخرون: الأداء البشري الفعال، بقياس الأداء المتوازن* . القاهرة: سلسلة إصدارات بميك.

5. حسن خلف فليح. (2007). *اقتصاد المعرفة*. جدار للكتاب الحديث.

6. داود سليمان، جمال. (2012). *اقتصاد المعرفة*. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

7. لحمر عباس، طاهرات عمير. (2018). واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد. *مجلة الاقتصاد والمالية* ، 37-44.

8. مجموعة البنك الدولي. (2018). *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

9. محمد الصيرفي. (2016). *التسويق الصحي*. مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.

10. محمد علي ، الخوري. (2020). *الاقتصاد العالمي الجديد، ما بين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسارعة*. القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربي.

11. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2017). *مؤشر المعرفة العالمي 2017 تقرير مختصر*. دبي: الغرير للطباعة والنشر.

12. نجاة العامري. (2009). *تسويق الخدمات الصحية- دراسة حالة مصحة أبو القاسم سكيكدة*. عنابة: جامعة عنابة.

13. هبة، عبد المنعم، قعلول، سفيان. (2019). *اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص264-281

معايير اختيار المراكز التجارية لشراء الألبسة وأثرها على رضا المستهلك دراسة ميدانية على مرتادي محلات الألبسة في المراكز التجارية في قسنطينة

Criteria for choosing malls to buy clothes and their impact on consumer satisfaction. A field study on visitors to clothing stores in commercial centers in Constantine

* لبندة صديق
Linda Seddik
جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري_ الجزائر
linda.seddik@univ-constantine2.dz

عبد الله لفايدة
Abdellah Lefaida
جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري_ الجزائر
abdellah.lefaida@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
يعد المستهلك جوهر العملية التسويقية حيث تسعى المؤسسات على اختلاف حجمها وطبيعتها لدراسة سلوكه من خلال معرفة العوامل والظروف المؤثرة فيه، اذ تعتبر دراسة سلوك المستهلك الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في وضع وتعديل المزيج التسويقي بهدف اقناع المستهلك وبلوغ رضاه. وفي هذا الصدد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير اختيار المراكز التجارية من طرف المستهلك عند شراءه للألبسة على اعتبارها المقصد الأول للتسوق، ومن ثم تحديد تأثير هذه المعايير على رضاه من خلال استبيان وزع على عينة من المستهلكين، وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعايير لإختيار المراكز التجارية لها أثر على السلوك الشرائي، غير أن درجة التأثير تختلف من معيار إلى آخر.
الكلمات المفتاحية: المستهلك، السلوك الشرائي، رضا المستهلك، محلات الألبسة، المراكز التجارية.
تصنيف JEL: M31,L83

Abstract :
Consumer is the essence of marketing process, so different firms seek to study his behavior through factors affecting him. Studying consumer behavior is the main pillar on developing marketing mix in order to reach the consumer satisfaction. This study aimed to define criteria that consumer depends on in choosing commercial centers to buy clothes, and to study the effect of these criteria on consumer satisfaction through a questionnaire distributed to a sample of consumers; as a result, it found a set of criteria that have an effect on purchasing behavior, the degree of influence varies from one criterion to another.
Key words: Consumer, Purchasing behavior, Consumer satisfaction, clothing stores, Shopping malls.
JEL classification codes: M31, L83

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

دراسة سلوك المستهلك من المواضيع التي اكتست أهمية بالغة خلال العقود الأخيرة التي شهد فيها العالم ثورة نوعية أحدثت تحولات جوهرية في كل جزء من أجزاء الأعمال بشكل أدركت به المؤسسات تعاظم أهمية وحيوية الدور الذي يلعبه المستهلك في تحقيق أهدافها وضمان نجاحها وبقائها فكثفت هذه المؤسسات جهودها في سبيل معرفة الدوافع والأسباب الحقيقية التي تقف وراء سلوكيات وتصرفات المستهلكين أثناء اقتنائهم ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات. وادركت المؤسسات الاقتصادية من دراسة وفهم سلوك المستهلك وآليات اتخاذ قرار الشراء أن توجيه عملية التقييم ما بعد الشراء في الاتجاه الإيجابي أي باتجاه تحقيق الرضا يستدعي منها توجيه كل جهودها وامكانياتها من أجل تقديم خدمة متكاملة ذات قيمه عالية يدركها المستهلك.

ساهم التطور السريع في أوضاع السوق وظهور المجمعات التجارية الكبيرة والتي تتوفر فيها كل ما يحتاجه المستهلك من سلع وخدمات وخاصة منها الملابس في إحداث تغيير كبير في أنماط الاستهلاك وفي عادات وتقاليد الشراء، إذ أصبح موقع المركز التجاري وكبر حجمه عوامل أساسية في عملية اتخاذ القرار هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية في سبيل تحقيق رضا المرتادين على المركز كأن يتوفر المركز التجاري على محلات وبوتيكات موضة متعددة ومرافق تسلية وترفيه تضمن راحة وأمن المستهلك.

من هنا تجلت اشكالية هذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير معايير اختيار المراكز التجارية عند شراء الألبسة على رضا المستهلك ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية هي كالتالي:

- ما المقصود بالمراكز التجارية وما هي معايير اختيارها من طرف المستهلك في شرائه للألبسة؟
- هل يوجد أثر لمعايير اختيار المراكز التجارية لشراء الألبسة على رضا المستهلك عن المركز التجاري؟
- هل يوجد اختلاف في تأثير كل معيار من معايير اختيار المراكز التجارية في شراء الألبسة على رضا المستهلك عن هذا الأخير؟

أهداف الدراسة:

- تحديد معايير اختيار المراكز التجارية من طرف المستهلك عند شرائه للألبسة؛
- تحديد أثر معايير اختيار المراكز التجارية على رضا المستهلك؛

- تقديم بعض المقترحات التي من شأنها زيادة رضا المستهلك عن المراكز التجارية ممثلة في محلات الألبسة على ضوء معايير اختيارها من طرف هذا الأخير.

أهمية الدراسة: أصبحت دراسة سلوك المستهلك وفهم دوافعه الشرائية من المسائل التي تحتل أهمية كبيرة في رسم وتصميم برامج التسويق في المؤسسات الاقتصادية في قطاعاتها المختلفة بما فيها المراكز التجارية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إسهامها من الناحية العملية في تحسين قدرة المراكز التجارية على استقطاب المستهلكين إليها من خلال فهم سلوكهم الشرائي والمعايير التي تقع وراء اختيارهم لمركز تجاري دون الآخر عند شرائهم للألبسة هذا من جهة، من جهة ثانية يتيح هذا البحث إمكانية التعرف على مفاهيم تخص المراكز التجارية والعوامل التي تجذب المستهلكين للتسوق فيها.

فرضيات الدراسة: بناء على أهداف الدراسة وللإجابة على اشكاليتها وتساؤلاتها الفرعية تمت صياغة الفرضيات بالشكل العدمي على النحو الاتي:

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين معايير إختيار المراكز التجارية لشراء الألبسة والرضا عن الموقع؛
- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن الألبسة والخدمات المقدمة من المركز التجاري؛
- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن المركز التجاري.

نموذج الدراسة: انطلاقا من فرضيات الدراسة يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة:

الشكل 1: نموذج الدراسة

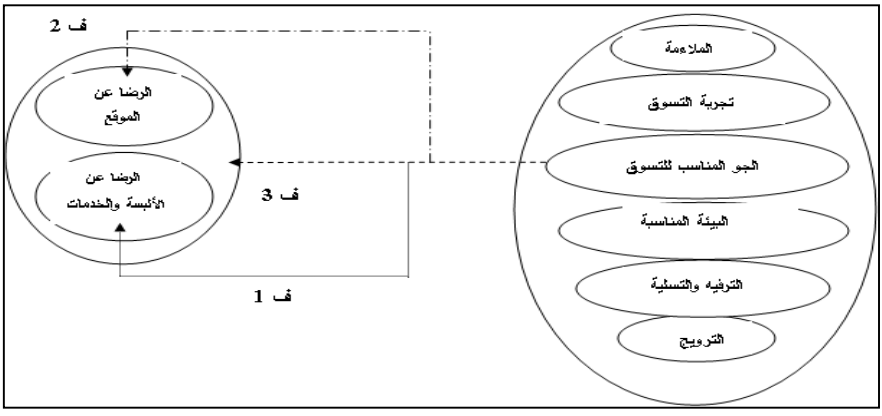

المرجع: من إعداد الباحثان

يمثل الشكل السابق متغيرات الدراسة المتمثلة في معايير اختيار المراكز التجارية كمتغير مستقل ويضم أبعاد الملائمة، تجربة التسوق في محلات الألبسة، الجو المناسب للتسوق، العروض الترويجية على الملابس في المركز التجاري، بيئة المركز التجاري والترفيه والتسلية، والرضا كمتغير تابع ، الرضا عن موقع المركز التجاري (بالنسبة للفرضية الأولى)، الرضا عن الألبسة والخدمات (بالنسبة للفرضية الثانية) والرضا عن المركز التجاري(بالنسبة للفرضية الثالثة).

2. مفاهيم أساسية متعلقة بالسلوك الشرائي للمستهلك:

يقوم تحليل سلوك المستهلكين على دراسة كيفية قيام الأفراد والمنظمات باختيار وشراء واستعمال والتخلي عن السلع والخدمات والأفكار والخبرات بهدف تلبية حاجاتهم ورغباتهم **(Kotler & al, 2006, p. 207)** وبذلك يتبين أن تحليل سلوك المستهلك لا ينحصر فقط في فعل الشراء وإنما يشمل كل المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحدد التصرفات التي يبديها المستهلك حيال المنتجات المعروضة، ويتعدى ذلك في ظل التطورات الحالية إلى ضرورة دراسة كيفية إنفاق الأفراد لمواردهم وكذا كيفية تقييمهم لمختلف البدائل المتاحة لهم للوقوف على كيفية اتخاذهم لقراراتهم الشرائية. وتظهر الدراسات في هذا المجال وجود فروقات بين الأفراد بخصوص السلوك الشرائي نابعة من شخصياتهم وأنماط معيشتهم، وبذلك فهم يبحثون عن متع مختلفة في الشراء والتسوق وينفقون في سبيل ذلك بطرق مختلفة أهمها الشراء العقلاني والعاطفي والتسوق اللاإرادي أو ما يعرف بإدمان التسوق الذي يمثل حالة مزاجية خاصة أو نوعا من التسلية قد تدفع المستهلك لقضاء وقت الفراغ في التجول في الاسواق (**بركات، 2005، الصفحات 953-980**).

1.2. سيرورة اتخاذ قرار الشراء

تشير عملية اتخاذ قرار الشراء الى مجموعة المراحل التي يسلكها المستهلك من أجل حل مشكلة تتعلق بتلبية حاجة تخصه وتتلخص هذه المراحل في: التعرف على المشكلة، البحث عن الحلول أو المعلومات، تقييم البدائل، اتخاذ قرار الشراء، تقييم ما بعد اتخاذ قرار الشراء (**بن عيسى، 2003، صفحة 56**) .ونميز بين أربعة أنواع من القرارات التي يتخذها المستهلك بشأن الشراء وهي: القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، القرارات المتعلقة بشراء المنتجات من عدمه، القرارات المتعلقة بشراء علامة تجارية بعينها، قرارات تتعلق باختيار المحلات التجارية (**سليمان، 2002، الصفحات 48-49**)؛ وفي كل نوع من أنواع القرارات المتخذة من طرف المستهلك يوضح

النموذج العام لسلوك المستهلك أن اتخاذ قرار الشراء يتألف من ثلاثة مراحل هي المدخلات، المعالجة والمخرجات (**الدهيش، الشريدة، مساعده، و الزعبي، 2014، صفحة 208**)، ولا يتعلق اتخاذ القرار باختيار العلامة فحسب بل يتعداه إلى تحديد كمية الشراء، تاريخ الشراء وحتى المحل التجاري **(Martin & Vedrine, 1996, pp. 45-46)**.

2.2. رضا المستهلك كمحصلة لقراره الشرائي:

لا تنتهي عملية الشراء بمجرد انتهاء قرار الشراء بل تمتد لمعرفة شعور المستهلك ما بعد الشراء، وهذه العملية تتضمن مدى رضا المستهلك عن السلع و الخدمات وحتى عن المركز التجاري بعد عملية الشراء ومدى استعداده لتكرار عملية الشراء وزيارته للمركز.

والرضا هو إحساس شخصي بالسعادة ناتج عن مقارنة الأداء المتحقق للمنتوج مع المتوقع، ويمثل ناتج للتقييم الذي يجريه المستهلك لعملية تبادل معينة، أي الحكم بالرضا أو عدم الرضا ناتج عن المقارنة ما بين التوقعات بخصوص الخدمة المشتراة و الأداء الفعلي للخدمة ،فإذا ما كان عائد الخدمة التي تم الحصول عليها أقل من النتائج المتوقعة يعطي شعورا وثقة سلبية، في حين ما إذا كان الأثر إيجابيا وأكثر من النتائج المتوقعة فإنه يعطي ثقة وشعورا إيجابيين (**اليماني، 2005، الصفحات 71–88**). والرضا لا يعني قناعة الزبون بجانب واحد وانما يكون الرضا حالة معبرة عن جميع الأوجه والجوانب التي يمكن قياسها لإقرار مستوى الرضا المطلوب (**محل، عبد الله، و حنظل، 2007، صفحة 8**) ومنه فإن انخفاض رضا المستهلك أو عدم تناميه عن خدمات المركز التجاري بالمقارنة مع المراكز المنافسة من شأنه أن ينعكس سلبا على اداء هذا الأخير خاصة امام اتساع الخيارات المتاحة للمستهلكين من السلع والخدمات ذات الجودة المناسبة وكذلك الحال بالنسبة للمراكز التجارية.

3. ماهية المراكز التجارية ومعايير اختيارها:

دائما ما يبحث الإنسان عن وسائل للترفيه عن نفسه من حوله، ومن هنا ظهرت فكرة ايجاد مناطق متميزة تتجمع فيها انشطة متعددة ثقافية، اجتماعية، ترفيهية، وتجارية تعددت أسماؤها ومفاهيمها لكن تدخل في إطار واحد هو المراكز التجارية (**تركي و بن لخضر، 2019، الصفحات 913–930**).

1.3. مفهوم المركز التجاري:

من الجانب المعماري يعرف المركز التجاري (أو المول أو المجمع التجاري) على أنه مكان تتجمع فيه أصناف التجارة، السلع، المطاعم والخدمات الإدارية والاجتماعية، كل ذلك في مجمع أو

مركز واحد متماسك (**بني فاضل، داود، و بني جابر، 2011، صفحة 16**)، ويتم تحديد حجم المركز التجاري وتوجهه بناءا على خصائص السوق في المنطقة التي يخدمها هذا المركز (**برهوم و المشحرة، 2013، الصفحات 289–307**).

2.3. تصنيف المراكز التجارية:

حسب ما اذا كان المركز التجاري في مبنى واحد أو عدة مباني متصلة يمكن تقسيم المركز التجاري إلى مجموعتين رئيسيتين هما المراكز التجارية المعزولة أو المنفصلة Strip-Centers وهي تشير إلى المراكز التجارية التي تتوفر فيها عادة مواقف سيارات مباشرة في مقدمة المتاجر لكن ليس فيها ممرات سير مغطاة تربط بين المحلات، وهذا على عكس المراكز التجارية المغطاة –محل دراستنا Enclosed Shopping Malls –التي تتيح المستهلك فرصة الحصول على خدمات تسويقية متكاملة في إطار منطقة واحدة مغلقة وغير مكشوفة دافئة شتاءا ومكيفة صيفا (**الخطيب، 2009، الصفحات 46–68**). في حين يقسم المجلس الدولي لمراكز التسوق ICSC المراكز التجارية إلى ثمانية أنواع رئيسية بحسب معيار توجهها وهي: مراكز الحي، مراكز المجتمع، مراكز إقليمية، المراكز المتخصصة في الموضة، مراكز المهرجانات، مراكز التصريف ،مراكز نمط الحياة العصري (**برهوم و المشحرة، 2013، الصفحات 289–307**).

3.3. معايير اختيار المراكز التجارية:

في الواقع يصعب تحديد معايير اختيار المستهلك لمركز تجاري دون الآخر ويفسر هذه الصعوبة اختلاف أذواق المستهلكين وآرائهم وبالتالي طريقة تأثرهم بمختلف المعايير فعلى الرغم من أن موقع المركز يشكل عاملا مهما في تفضيله من طرف المستهلكين و مع ذلك فإن هؤلاء يختارون مراكز قد تكون بعيدة لأسباب خاصة (**خنفر، 2018، الصفحات 255–278**).وعموما توصل الباحثون من خلال الدراسات التي عنت بموضوع المراكز التجارية إلى مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي تزيد من إقبال المستهلكين على هذه المراكز نوجزها فيمايلي:

أ– موقع المركز التجاري: أوضحت الدراسات أن المستهلك يفضل التسوق في المراكز التجارية القريبة من التجمعات السكانية على الطريق العام أو بالقرب من المواقع السياحية أو محطات الوقود أو عند التقاطعات الرئيسية التي يسهل الوصول إليها بالسيارة (**محمد و العلي، 2017، الصفحات 1–20**).

ب–بيئة المركز التجاري: يمكن لبيئة المركز التجاري أن توفر الجو المناسب للتسوق وأن تزيد من جودة تجربة التسوق حيث خلصت العديد من الدراسات إلى أن بيئة المركز التجاري تؤثر

بشكل كبير في راحة مرتادي هذه المراكز وسعادتهم. وتشمل بيئة المركز التجاري جوانب مادية كالإضاءة والموسيقى والألوان وغيرها، وجوانب أخرى مؤثرة في الجو العام كالتهوية ودرجة الحرارة **(Sadeghi & Bijandli, 2011, pp. 566-574)** .

ج- **الملاءمة:** يفضل المستهلك التسوق في المراكز التجارية التي توفر جميع الخدمات التي تهمه تحت سقف واحد**(Sahran, 2011)** فالمستهلك يحب أن يجد في المركز التجاري جميع ما يريده ويطلبه بحيث يشعر بأن هذا المركز صمم من أجل إشباع حاجاته و رغباته الحالية والمستقبلية (**بني فاضل، داود، و بني جابر، 2011، صفحة 16**). وتتلخص أهم أبعاد ملاءمة مركز تجاري فيما يلي: وفرة المساحات وسهولة الحركة داخل مركز التسوق، توفر مواقف سيارات كافية ونظيفة وآمنة، توفر مطاعم، توفر مكاتب الاستعلام وخدمة الزبائن، توفر الحمامات وغرف العناية بالأطفال، توفر لافتات إرشاد واضحة باللغات المناسبة، توفر خرائط لطوابق ومحلات مركز التسوق، توفر خدمات الصراف الآلي، توفر عربات الجر للتسوق، توفر عربات جر مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وعربات جر الأطفال (**برهوم و المشحرة، 2013، الصفحات 289-307**).

د- **التشكيلة السلعية الواسعة:** من أكثر الخصائص الموجودة في المراكز التجارية التشكيلة السلعية الهائلة وخاصة فيما يتعلق بموديلات الملابس، وأساليب ترتيب الأنواع المختلفة من السلع على الرفوف والتي من شأنها التأثير على شعور المتسوق وإدراكه وعلى قراره الشرائي (**علي، 2014، الصفحات 29-46**).

هـ- **الأفراد في المركز التجاري:** يتوقف مستوى الخدمات والسلع المقدمة للمستهلكين في المركز التجاري على سلوكيات العاملين والذي يسمى بالجانب المعنوي للخدمة (**خنفر، 2018، الصفحات 255-278**). وتلعب الخدمات التي يقدمها أفراد المركز التجاري دورا كبيرا في جذب المستهلكين وتعد أحد العوامل القوية المساهمة في اختيار المركز (**محمد و العلي، 2017، الصفحات 1-20**) خاصة وأن الافراد ينقلون صورة المركز التجاري وقيمه الأساسية في التعامل مع المستهلكين وحل الاعتراضات **(Ismail, Sadek, & Tantawi, 2018, pp. 1-39)**.

و- **العروض الترويجية:** بينت العديد من الدراسات أن حوالي ثلاثة أرباع القرارات الشرائية التي تتم داخل المراكز التجارية تقع دون تخطيط مسبق، ومن العوامل المشجعة على ذلك أساليب تنشيط المبيعات الهادفة إلى تحفيز المتسوقين على الشراء وعلى العودة للتسوق في المركز في المرات القادمة (**علي، 2014، الصفحات 29-46**).

وتضيف دراسة **(Jain, Hardia, & Arora, 2013)** أن المستهلك يفضل التسوق في المراكز التجارية التي تعرض فيها محلات التجزئة سلعا بأسعار متناسبة مع الإمكانيات الشرائية للمستهلك أو تعرض خصومات سعرية على منتوجاتها في مواسم معينة.

ز- الترفيه والتسلية: يشير الترفيه في إطاره العلمي إلى الأنشطة التي من شأنها التسلية عن الناس في أوقات فراغهم وفق إطارهم الثقافي وأمزجتهم الخاصة، فالترفيه هو نشاط مكمل للإنتاج لا معوضا عنه ولا مغطيا عن فقده أو ضعفه (**البريدي، 2017، الصفحات 90-92**). ويحاول مسيري المراكز التجارية في معظم أنحاء العالم جعل الترفيه جزءا لا يتجزأ من الممارسات التسويقية لجذب مستهلكين إضافيين **(Haynes & Talpade, 2003, pp. 29-48)**.

4. الدراسة الميدانية:

1.4. مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من كافة رواد المراكز التجارية في ولاية قسنطينة، ونظرا لصعوبة الحصول على قائمة بأسمائهم فقد تم الاعتماد على العينة الطبقية متعددة المراحل، وذلك باختيار ولاية قسنطينة، ومن ثم أخذ دوائرها وبلدياتها، حيث تم الاستعانة بالإحصائيات المتعلقة بولاية قسنطينة والموجودة على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات، حيث تم تحديد عدد المفردات المطلوب مقابلته في كل بلدية من بلديات قسنطينة الإثناعشر بحيث يعكس التوزيع النسبي لهذه المفردات التوزيع التقريبي لتوزيع الأفراد في قسنطينة وذلك لمجرد ضمان التغطية الشاملة، وفيما يتعلق بحجم العينة، فمع كبر حجم المجتمع وعند مستوى ثقة 95% ومستوى معنوية 5 %، يمكن الاعتماد على 385 مفردة كحجم للعينة **(Malhorta, 2007, p. 286)**. وقد تم زيادة المفردات إلى 400 مفردة لمواجهة احتمالات عدم الرد بعد توزيع الاستبيان استرجع منه 293 استبانة (أي أن نسبة الإجابة 73.25 %) صالحة للمعالجة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

2.4.أداة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الإعتماد على الإستبيان كآداة لجمع البيانات الأولية، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء كمايلي:

الجزء الأول: خصص لجمع بيانات حول عادات التسوق لدى الفرد القسنطيني المرتاد على المراكز التجارية، مع من يتسوق، الأماكن المفضلة عنده للتسوق، محلاته المفضلة، مدة التسوق (الأسئلة من 1 إلى 5)؛

الجزء الثاني: خصص لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في معايير اختيار المركز التجاري والرضا عن المركز المركز التجاري وتتمثل في الأبعاد التالية:

- الملائمة: العبارات من 1 إلى 3؛
- تجربة التسوق(محلات الألبسة) : العبارات من 4 إلى 9؛
- الجو المناسب للتسوق: العبارات من 10 إلى 12؛
- العروض الترويجية على الملابس في المركز التجاري: العبارات من 13 إلى 16؛
- بيئة المركز التجاري: العبارات من 17 إلى 20؛
- الترفيه والتسلية: العبارات من 21 إلى 23؛
- الرضا عن المركز التجاري: العبارتين 24 و25.

الجزء الثالث: تناول هذا الجزء البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة المتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي ومستوى الدخل.

5. ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي بين مفردات الأداة باستخدام معامل آلفا كرونباخ، حيث فاقت قيمته لجميع متغيرات الدراسة الـ 60% القيمة المقبولة احصائيا **(Manerikar & Manerikar, 2015, pp. 117-119)**، ويوضح الجدول الموالي قيم آلفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.

الجدول 1: قيم آلفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		عدد العبارات	معامل آلفا كرونباخ
معايير اختيار المركز التجاري	الملائمة	3	0.601
	تجربة التسوق(محلات	6	0.762
	الجو المناسب للتسوق	3	0.748
	العروض الترويجية على	4	0.725
	بيئة المركز التجاري	4	0.794
	الترفيه والتسلية	3	0.691
الرضا عن المركز التجاري		2	0.730

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

6. عرض النتائج ومناقشتها :

تتكون عينة الدراسة من 293 مفردة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن عدد الإناث أكبر من الذكور الذين يمثلون نسبة 45.1 % من عينة الدراسة. كما أن نسبة الأفراد من

18سنة إلى 59سنة أكبر وتأتي بعدها الفئة العمرية ذوي أعمار أقل من 18سنة متبوعة بالفئة العمرية 60سنة وأكثر بنـــسبة 2.4 %.

وبالنسبة للمستوى التعليمي أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الأفراد ذوي المستوى الجامعي يمثلون أكبر عدد بنسبة تقدر بـ 71.3 % متبوعين بالأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي 20.1 % والمتوسط 5.8 % ويأتي الأفراد ذوي المستوى التعليمي الابتدائي في المرتبة الأخيرة بنسبة 2.7%.

يمثل الأفراد من ذوي الدخل أقل من 18000 دج أكبر نسبة من أفراد العينة 49.1 % متبوعين بالأفراد الذين يتراوح دخلهم بين18000 وأقل من 36000 دج بنسبة 27.6 % والأفراد ذوي الدخل 36000 دج وأكثر بنسبة 23.2 % و يلخص الجدول 2 هذه النتائج.

الجدول 2: المعلومات الشخصية لأفراد العينة

البيان		التكرار	النسبة (%)
الجنس	أنثى	161	54.9
	ذكر	132	45.1
العمر	أقل من 18 سنة	13	4.4
	18- 59 سنة	273	93.2
	60 سنة و أكثر	7	2.4
المستوى التعليمي	ابتدائي	8	2.7
	متوسط	17	5.8
	ثانوي	59	20.1
	جامعي	209	71.3
الدخل	أقل من 18000 دج	144	49.1
	18000-أقل من	81	27.6
	36000 دج وأكثر	68	23.2

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

من خلال نتائج التحليل الإحصائي يظهر أن 47.4 % من أفراد العينة يفضلون التسوق مع الأصدقاء والأقارب، في حين أن التسوق مع الأبناء أقل تفضيلا بنسبة 9.9 %، كما أن مراكز التسوق الضخمة تمثل المكان الذي يفضل أفراد العينة التسوق منه (50.9%)، ثم تتبعها المتاجر (45.4 %) والأسواق الشعبية (37.5 %)، أما ما نسبته 8.5 % من أفراد العينة تفضل التسوق في أماكن أخرى مثل البوتيكات المتخصصة في الموضة والبازارات، بالإضافة إلى أن أغلبية أفراد العينة تفضل محلات الألبسة (80.2%)، بينما 30% فقط من أفراد العينة

تفضل التسوق في محلات الأغذية، كما أن 45.4% من أفراد العينة يقومون بزيارة المطاعم أو المقاهي إلى جانب قيامهم بالتسوق، بينما 39.9% و38.9% يقومون بتجريب البضائع خاصة الألبسة والاكتفاء بملاحظة واجهات المحلات، وفيما يتعلق بالوقت المستغرق في التسوق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن 50.9% من أفراد العينة تقضي أكثر من ساعتين في التسوق، في حين أن 36.5% من أفراد العينة يستغرقون من ساعة إلى ساعتين في التسوق، و12.6 % من أفراد العينة يستغرقون أقل من ساعة في التسوق.

بالنسبة لمعايير اختيار المراكز التجارية أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد العينة يميلون إلى الحياد بالنسبة لعامل الملاءمة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.31 وبانحراف معياري قدره 0.916 ، وبالنسبة للفقرة الأولى من العامل والمتعلقة بـ " يمثل المركز عاملا مهما للذهاب إليه لشراء الألبسة" تبين أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي بلغ 3.46 وبانحراف معياري قدره 1.206.

كما يميل أفراد العينة إلى الحياد بالنسبة لعامل تجربة التسوق حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.34 وبانحراف معياري قدره 0.736 ، وبالنسبة للفقرتين الرابعة والسادسة من العامل والمتعلقتين بـ "يوفر المركز التجاري تشكيلة متنوعة من الألبسة" و"يوجد بالمركز مطاعم للوجبات السريعة" يميل أفراد العينة إلى الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي بلغ 3.80 و3.88 على التوالي.

بالإضافة إلى أن أفراد العينة يميلون إلى الحياد بالنسبة لعامل الجو المناسب للتسوق حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.37 وبانحراف معياري قدره 0.935، وبالنسبة للفقرتين الثانية والثالثة من العامل والمتعلقتين بـ "يمتاز المركز من الداخل بأنه مريح وملائم " و" تتوفر في المركز مساحة كافية للتسوق " تبين أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي بلغ 3.48 و 3.45 على التوالي.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد العينة يميلون إلى الحياد بالنسبة لعامل الترويج حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.81 وبانحراف معياري قدره 0.839، وبالنسبة للفقرة الثالثة من العامل والمتعلقة بـ "يقدم المركز التجاري عروضا على مغرية الألبسة " تبين أن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي بلغ 2.40 وبانحراف معياري قدره 0.839.

وبالنسبة لعامل البيئة المناسبة أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.44 وبانحراف معياري قدره 0.943، فبالنسبة للفقرتين الأولى

والثانية تبين أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي بلغ 3.59 و3.71 على التوالي، بينما يميل أفراد العينة إلى الحياد بالنسبة للفقرتين الثالثة والرابعة إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.33 و 3.14 على التوالي.

وفيما يتعلق بعامل الترفيه والتسلية تبين أن أفراد العينة يميلون إلى عدم الموافقة بالنسبة لعامل الترفيه والتسلية حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.40 وبانحراف معياري قدره 0.881.

7. اختبار فرضيات الدراسة

بعدما تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، نتناول فيما يلي اختبار فرضيات الدراسة بهدف التعرف على كيفية تأثير معايير إختيار المراكز التجارية عند شراء الألبسة على الرضا عن الموقع وعن الألبسة والخدمات المقدمة من المركز التجاري حيث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معايير إختيار المراكز التجارية لشراء الألبسة والرضا عن الموقع.

بهدف اختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد حيث يظهر الجدول 3 أثر معايير إختيار المراكز التجارية على الرضا عن الموقع باعتباره المتغير التابع.

الجدول 3: أثر معايير اختيار المراكز التجارية على الرضا عن الموقع

البيان	R	R^2	F	Sig	Bêta	T	Sig
الملاءمة	0.586	0.343	24.916	0.000	0.048	0.854	0.394
تجربة التسوق					0.115	2.060	0.040
الجو المناسب للتسوق					0.210	2.942	0.000
الترويح					0.194	3.172	0.002
البيئة المناسبة					0.253	3.637	0.000
الترفيه والتسلية					-0.102	-1.690	0.000

المرجع : من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

يتبين من خلال جدول تحليل التباين رفض الفرضية الصفرية، حيث أن قيمة (F) بلغت 24.916 وقيمة (sig=0.000) المرافقة لـ (F) مما يشير إلى معنوية معاملات الانحدار الجزئية، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي في الانحدار أو أن واحدة على الأقل من معالم النموذج لها تأثير معنوي، لكن المهم أن تكون جميع معالم النموذج معنوية، ولهذا السبب يتم اختبار معنوية جميع معالم النموذج كل على حدى حتى يتم قبوله، ويستوجب الأمر اختبار المعنوية لكل معلمة جزئية (Bj) ومن الجدول Coefficients تبينت معنوية خمس معاملات جزئية للنموذج هي عوامل متعلقة تجربة التسوق والجو المناسب للتسوق والترويج

والبيئة المناسبة والترفية على التوالي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)وعدم معنوية معامل واحد وهو المتعلق بعامل الملاءمة($sig=0.394$) ، وتبين وجود ارتفاع في قيمة مربع معامل الارتباط المتعدد R^2 الذي بلغت قيمته 0.343، وكذلك ارتفاع لقيمة معاملات الارتباط البسيط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعها في الوقت نفسه انخفاض معاملات الارتباط الجزئية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مما قد يعتبر من مؤشرات الارتباط الخطي المتعدد وللتحقق من الأمر تم حساب معامل تضخم التباينVariance Inflation Factor وهي تشير إلى عدم تجاوز المتغيرات للقيمة (10) مما يؤكد أن هذه المغيرات لا ترتبط ببعضها بعلاقة خطية، أما بالنسبة لدليل الشرط condition index فإذا زادت قيمة الدليل عن قيمة (15) فهذا مؤشر على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطي، أما إذا زادت عن (30) فهذا مؤشر على خطورة المشكلة (**بشير، 2003، صفحة 166**)، ولكل هذه الأسباب مجتمعة لم يتم إتباع أسلوب الانحدار التدريجي.

وللتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء يتم تمثيل القيم الاحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء على المحور الرأسي الناتج أن معظم النقاط تتجمع تقريبًا بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير إلى أن البواقي تتوزع طبيعيًا بمتوسط يساوي الصفر.

وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، يتم تمثيل قيم (y)على المحور الأفقي والبواقي المعيارية على المحور الرأسي ومن الشكل الناتج تبين أن النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر مما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يعني وجود علاقة بين معايير اختيار المراكز التجارية لشراء الملابس والرضا عن موقع المركز التجاري.

الفرضية الرئيسية الثانية: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن الألبسة والخدمات المقدمة من المركز التجاري .

بهدف اختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وقبل تطبيق تحليل الانحدار، تم إجراء نفس الاختبارات التي خضعت لها الفرضية الأولى وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وقد تبين صلاحية نموذج اختبار الفرضية، نظرًا لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، إذ أن معايير إختيار المراكز التجارية تساهم في تفسير 33% الرضا عن الألبسة والخدمات المقدمة من المركز التجاري، ومن

متابعة قيم اختبار(t) ومعامل الانحدار تبين أن المتغيرات المستقلة لها تأثير ايجابي في المتغير التابع، فيما عدا الملاءمة (bêta = -0.001 ,Sig =0.986) والترفيه (bêta = -0.070 ,Sig =0.254) حيث توجد علاقة ارتباط عكسي غير دال إحصائيًا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) كما هو مبين في الجدول رقم 4 الموالي.

الجدول 4: أثر معايير اختيار المراكز التجارية على الرضا عن السلع والخدمات المقدمة من المركز التجاري

البيان	R	R^2	F	Sig	Bêta	t	Sig
الملاءمة	0.575	0.330	23.484	0.000	-0.001	-0.018	0.986
تجربة التسوق					0.300	5.301	0.000
الجو المناسب للتسوق					0.027	0.370	0.711
الترويج					0.188	3.045	0.003
البيئة المناسبة					0.277	3.938	0.000
الترفيه والتسلية					-0.070	-1.143	0.254

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يعني وجود علاقة بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن الألبسة والخدمات المقدمة من المركز التجاري.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن المركز التجاري .

بهدف اختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وقبل تطبيق تحليل الانحدار، تم إجراء نفس الاختبارات التي خضعت لها الفرضية الأولى وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وقد تبين صلاحية نموذج اختبار الفرضية، نظرًا لارتفاع قيمة(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، إذ أن معايير اختيار المراكز التجارية تساهم في تفسير 41.6 % الرضا عن المركز التجاري، ومن متابعة قيم اختبار(t) ومعامل الانحدار تبين أن المتغيرات المستقلة لها تأثير ايجابي في المتغير التابع، فيما عدا الترفيه (bêta = -0.097,Sig =0.090) حيث توجد علاقة ارتباط عكسي غير دال إحصائيًا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). ويظهر الجدول رقم 5 هذه النتائج.

الجدول 5 : أثر معايير إختيار المراكز التجارية على الرضا عن المركز التجاري

البيان	R	R^2	F	Sig	Bêta	T	Sig
الملاءمة	0.645	0.416	33.919	0.000	0.027	0.50	0.61
تجربة التسوق					0.233	4.41	0.00

الجو المناسب للتسوق						0.134	1.99	0.04
الترويج						0.215	3.73	0.00
البيئة المناسبة						0.298	4.54	0.00
الترفيه والتسلية						-	-	0.09

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهذا يعني وجود علاقة بين معايير إختيار المراكز التجارية والرضا عن المركز التجاري.

8. خاتمة:

تمكنت المراكز التجارية من احداث تطور كبير في أنماط الاستهلاك و عادات الشراء من خلال توفيرها لتشكيلة واسعة من السلع والخدمات بالإضافة الى توفيرها لعدد كبير من المرافق التي يمكن أن يرتادها المستهلك لإشباع حاجاته، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة المعايير التي يعتمد عليها المستهلك الجزائري في اختيار المراكز التجارية المتواجدة بولاية قسنطينة عند شرائه للألبسة، ومن ثم دراسة تأثير هذه المعايير على رضاه وتوصلت الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اختيار المراكز التجارية من طرف المستهلكين المرتادين عليها في ولاية قسنطينة والرضا عن المركز التجاري وموقعه والألبسة والخدمات المقدمة من طرفه؛ وبالتالي فللدراسة الحالية أهمية كبيرة بالنسبة للقائمين على هذه المراكز التجارية اذ تمثل آداة تسمح لهم بقياس مدى رضا المتسوقين الحاليين عن مراكزهم التجارية وتحديد الأبعاد التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذا الرضا.

بينت الدراسة ضرورة اهتمام القائمين على المراكز التجارية بمعايير اختيارها من طرف المستهلكين وخاصة فيما يتعلق بشراء الألبسة لما لها من أثر ايجابي على زيادة ترددهم على المركز التجاري ورضاهم عن خدماته حيث اوضحت أن:

- محلات تمثل الألبسة المقصد الأساسي لمرتادي المراكز التجارية في قسنطينة ؛
- المستهلكين يقيمون تجربتهم التسوقية في المراكز التجارية في مدينة قسنطينة ايجابيا خاصة فيما يتعلق بتوفرها على تشكيلة سلعية واسعة من الألبسة ومطاعم للوجبات السريعة، فيما يميلون الى الحياد فيما يتعلق بأسعار الألبسة وجودة الخدمات، ومنه يمكن للقائمين على هذه المراكز التجارية حث أصحاب المحلات على توفير تشكيلة واسعة ومتنوعة من الألبسة قادرة على

اشباع مجموعة كبيرة من حاجات ورغبات المتسوقين المرتادين عليها وبأسعار تتناسب ومختلف الطبقات الدخلية، توفير مكاتب استعلامات لخدمة المتسوقين، خدمة الصراف الآلي، خدمة الأنترنيت وغيرها من الخدمات التي قد يحتاج اليها المتسوقين والتي من شأنها رفع قيمة تجربة التسوق لديه. كما يتعين على القائمين على المراكز التجارية تدريب العاملين فيها على كيفية التفاعل مع المتسوقين وخلق علاقة ايجابية معهم على اساس أنه لا يمكن فصل الخدمات عن مقدمها؛

- المراكز التجارية في مدينة قسنطينة تمثل عاملا مهما يجذب المستهلكين للتسوق فيها وخاصة فيما يتعلق بشراء الألبسة من خلال موقعها المناسب ويمكن للقائمين على هذه المراكز تعزيز هذه النقطة الإيجابية من خلال تصميم لافتات تحدد موقعها بالنسبة لزوار المدينة وتوجه حركة المرور نحوها في مختلف مداخل الولاية ؛

- توفر المراكز التجارية في مدينة قسنطينة بيئة وجو مناسب للتسوق من حيث ضمانها لراحة المستهلك وتوفرها على مساحات كافية للتسوق (محلات الملابس) تتميز بالأمان والنظافة ويجب على القائمين على هذه المراكز التجارية الحرص على متابعة عناصر البيئة والعمل على تحسينها باستمرار من خلال ضمان نظافة الأروقة ودورات المياه، توفير التهوية المناسبة ودرجات الحرارة المناسبة، الإضاءة المناسبة والكافية داخل المحلات ومختلف المرافق وخاصة منها محلات الألبسة لما لها من دور في توجيه قرار الشراء ، موسيقى مريحة بالإضافة الى العمل على تحديث وعصرنة الجانب الجمالي للمركز والإهتمام بالتصميم الداخلي والخارجي.

- يمثل الترفيه والتسلية عاملا مهما لابد للقائمين على المراكز التجارية في مدينة قسنطينة الاهتمام به من خلال توفير بعض وسائل الترفيه للمتسوقين بمختلف أعمارهم وتحسين جودة الوسائل الموجودة وعصرنتها حيث أن هذا سيرفع معدل إقبال المتسوقين عليها ويزيد من رضا المستهلكين المرتادين عليها؛

- تمثل أساليب الترويج وترقية المبيعات عاملا اساسيا من شأنه زيادة رضا المستهلكين المرتادين على المراكز التجارية في مدينة قسنطينة ومنه على القائمين على هذه الأخيرة زيادة الاهتمام بها وقد يمر ذلك بمنح المتسوقين عينات مجانية أو تخفيضات سعرية على الألبسة او جوائز مختلفة، تنظيم مسابقات وسحب الياصيب بالإضافة إلى الكوبونات والحسومات.

9. قائمة المراجع :

1. أحمد علي سليمان. (2002). سلوك المستهلك بين النظرية و التطبيق مع التركيز على السوق السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
2. أديب برهوم، و ماهر المشحرة. (2013). دور البيئة و الملائمة في الإقبال على مراكز التسوق "دراسة مسحية على مراكز التسوق في الساحل السوري". مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 35(العدد 8)، 289-307.
3. أسيل الدهيش، محمد الشريدة، رائد مساعده، و زعبي الزعبي. (2014). أثر استخدام نوع الجماعة المرجعية على القرار الشرائي للملابس (دراسة ميدانية على الشباب السعودي في مدينة الرياض). دراسات، العلوم الادارية، 41(2)، 208.
4. إياد عبد الإله خنفر. (2018). أثر العوامل الديموغرافية في اختيار المستهلك الأردني لمراكز التسوق (تجارة التجزئة) "دراسة تطبيقية لمراكز التسوق في مدينة عمان". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(العدد 55)، 255-278.
5. ثائر بني فاضل، عبد الرحمان علي داود، و معتز بني جابر. (2011). معايير اختيار المستهلك للتجمعات التجارية من وجهة نظر المستهلك في مدينة نابلس، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات مساق مشروع التخرج، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم التسويق. نابلس، فلسطين.
6. حفيظة تركي، و محمد العربي بن لخضر. (2019). المراكز التجارية و دورها في تشجيع سياحة التسوق. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5(العدد 1)، 913-930.
7. زياد بركات. (2005). سيكولوجية التسوق، دراسة في السلوك الشرائي و علاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية في المجتمع الفلسطيني. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، المجلد 19(العدد 3)، 953-980.
8. سامي ذياب محل، أنيس أحمد عبد الله، و قاسم أحمد حنظل. (2007). أثر استراتيجية الاستقرار في رضا الزبون "دراسة تحليلية في شركة ألبان تكريت المحدودة". مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 3(العدد 7)، 8.
9. سعد زغلول بشير. (2003). دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS (الإصدار العاشر). جمهورية العراق: الجهاز المركزي للإحصاء.
10. سليمان سليم علي. (2014). العوامل الداعمة لقرار التسوق في المخازن التجارية الكبرى من وجهة نظر المستهلك "دراسة ميدانية في مدينة حلب". مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (36)(العدد 6)، 29-46.
11. عبد الله البريدي. (2017). نحو مقاربة ثقافية تنموية للترفيه في السعودية. مجلة الفيصل(العددان 489 و 490)، 90-92.
12. علاء عبد السلام يحي اليماني. (2005). دور المزيج التسويقي في تعزيز رضا الزبون "دراسة ميدانية على مصارف مختارة من مدينة الموصل". تنمية الرافدين، المجلد 78(العدد 27)، 71-88.
13. عنابي بن عيسى. (2003). سلوك المستهلك-عوامل التأثير البيئية (المجلد الجزء الأول). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. فهد سليم الخطيب. (2009). العوامل المؤثرة على اختيار المجمعات التجارية الكبرى من وجهة نظر المستهلك الأردني. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 5(1)، 46-68.
15. محمد الأمين محمود محمد، و رامي أسامة العلي. (2017). العوامل المؤثرة على اختيار المستهلك السعودي للمراكز التجارية في مدينة نجران (المملكة العربية السعودية). مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، العدد الثامن(المجلد الأول)، 1-20.
16. Haynes, J., & Talpade, S. (2003). Does entertainment draw shoppers? The effect of entertainment centers on shopping behaviour in Malls. *Journal of shopping center. Research*(3(2)), 29-48.
17. Ismail, N., Sadek, P., & Tantawi, I. (2018). The role of retail environmental cues in developing customer experience in retail stores, a comparative study between Egypt and UAE. *Journal of faculty of commerce for scientific research, Vol 2*(N° 2), 1-39.
18. Jain, M., Hardia, A., & Arora, A. (2013). *Factors effecting consumer preferences of shopping at organized retail stores in Indore.* Acropolis Institute of Management studies and research Indore.
19. Kotler, P., & al. (2006). *Marketing management* (12ème édition ed.). Paris: Pearson edition.
20. Malhorta, N. (2007). *Etudes Marketing avec SPSS* (éd. 5ème édition). Paris: Pearson Education.
21. Manerikar, v., & Manerikar, S. (2015). Cronbach's Alpha. *A Peer Reviewed Research Journal-aWEshkar, XIX*(1), 117-119.
22. Martin, S., & Vedrine, J.-P. (1996). *Marketing: Les concepts clés.* Edition Chihab.
23. Sadeghi, T., & Bijandli, F. (2011). The effect of shopping mall environement on shopping behaviour under a model. *Middle east journal of scientific research,Iran, Vol 8*(N° 3), 566-574.
24. Sahran, M. B. (2011). *Factors effecting rentals in shopping complex.* Mara University.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص282-299

مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي
-تجربة وكالة *Booking* للسفر عبر الانترنت-

E-Mangement's Contribution in Tourim Development
-*Booking* Online Travel Agency's Experiment-

* القري عبد الرحمان
Elguerri Abderrahmane
جامعة محمد بوضياف المسيلة_الجزائر
abderrahmane.elguerri@univ-msila.dz

شتراوي آمال
Chetraoui Amel
جامعة محمد بوضياف المسيلة_الجزائر
amel.chetraoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/05 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإدارة الالكترونية والأثر الذي أحدثته من خلال تعدد تطبيقاتها واستخداماتها في العديد من المجالات لا سيما في المجال السياحي، وكذا تحديد أهم متطلبات التحول إلى الإدارة الالكترونية، ومساهمتها في تطوير العمل السياحي للوصول إلى ما يعرف بالسياحة الالكترونية، بالإضافة إلى عرض التجربة الناجحة لوكالة *Booking* للسفر عبر الانترنت في اعتماد الإدارة الالكترونية لتطوير أعمالها السياحية،وقد اتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المجال السياحي يساعد المؤسسات الاقتصادية على التغلب على المنافسين من خلال التفاعل المباشر مع الزبون وتوفير المعلومة في الوقت المناسب، ما يرفع من مستويات الأداء لديها.

الكلمات المفتاحية:الإدارة الالكترونية، العمل السياحي، السياحة الالكترونية، وكالة Booking للسفر عبر الانترنت.

تصنيفJEL: L86، L83.

Abstract :

This study aims to highlight the significance of E-Management and its made impact through the multiplicity of its applications, especially in the touristic field; also, the determination of the most important requirements to transform to e-management and its contribution in tourism development to arrive to the e-tourism. In addition to the exposition of the successful experiment of *Booking*'s Online Travel Agency in adopting the e-management to develop its touristic works. Results showed that the use of information technology and its applications in tourism helps economic enterprises to dominate, through direct interaction with customers and information provisionat the appropriate time.

Key words: E-Management, Tourism, E-Tourism, *Booking*'s Online Travel Agency.

JEL classificationcodes: L86, L83.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات السياحية في الوقت الراهن إلى تعزيز موقعها التنافسي أو على الأقل المحافظة عليه بشتى الأساليب، لاسيما منها الاعتماد على المداخل التي تسهل أعمالها وتسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية طويلة المدى في ظل محيط شديد التغير؛ إذ تعتبر الإدارة الالكترونية أحد هذه المداخل وتمثل أهم مفاتيح نجاح العمل السياحي، حيث تمكن المؤسسة من تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام مختلف التقنيات الالكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في إدارة أعمالها السياحية، ولتوضيح أهمية الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي ينبغي طرح السؤال التالي:

هل تساهم الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن صياغة الفرضية التالية:

نعم تساهم الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف أبرزها:

- إيضاح مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من الإدارة الالكترونية والعمل السياحي.
- تناول مصطلح السياحة الالكترونية.
- تبيان أهمية الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي.
- عرض تجربة وكالة السفر عبر الانترنت*Booking*.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز مكانة الإدارة الالكترونية التي أصبحت عنصراً هاما في تحسين وعصرنة العديد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما منها القطاع السياحي الذي تميزه التغيرات المتسارعة في الوقت الراهن وتحديات المنافسة وضرورة التكيف معها ومواكبتها، إذ تتجسد هذه المكانة في استخدام آليات حديثة تسمح بتسهيل وصول الزبون للخدمات السياحية وكذا وصول المؤسسات السياحية للزبون بسرعة أكبر، وذلك عبر مختلف الوسائط الالكترونية المتاحة حالياً وباستخدام برامج وتطبيقات الكترونية متخصصة ومتجددة.

منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على السؤال المطروح واثبات صحة الفرضية المطروحة من عدمها، تم اعتماد المنهج الوصفي، الذي يقوم على جمع البيانات وتبويبها وتحليليها ومحاولة تفسيرها من أجل قياس

ومعرفة تأثير مجموعة من العوامل على الظاهرة محل الدراسة، وذلك لضبط المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، من خلال استخدام مختلف الكتب والمداخلات العلمية والمقالات المنشورة بالمجلات العلمية المتخصصة في موضوع الدراسة.

من أجل الإجابة على السؤال المطروح يمكن التطرق إلى المحاور التالية:

- المفاهيم المتعلقة بالإدارة الالكترونية.
- المفاهيم المرتبطة بالعمل السياحي.
- علاقة الإدارة الالكترونية بالعمل السياحي.
- تجربة Booking.com.

2. المفاهيم المتعلقة بالإدارة الالكترونية

1.2 تعريف الإدارة الالكترونية: قدمت العديد من التعاريف للإدارة الالكترونية، يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. تمثل الإدارة الالكترونية "استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة شبكة الانترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمؤسسة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمؤسسة"(أحمد، 2009، صفحة 42).

ب. تعرف الإدارة الالكترونية بأنها "منظومة الكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة"(العياشي، 2016، صفحة 188).

ج. الإدارة الالكترونية هي "تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الالكترونية"(عبد الناصر و قريشي، 2011، صفحة 89).

د. تعتبر الإدارة الالكترونية "إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين و المؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية و البشرية و المعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت و المال و الجهد و تحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة(فتح الدين، 2019، صفحة 06).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الإدارة الالكترونية تقوم على مفهوم جديد و متطور يتعدى المفهوم الحديث "اتّصل ولا تنتقل" و ينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح "ادخل

على الخط و لا تدخل في الخط". فالإدارة الالكترونية تشير إلى الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، وذلك باستخدام شبكات الاتصال الالكترونية دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم.

2.2. أهمية الإدارة الالكترونية: تتجلى أهم فوائد الإدارة الالكترونية فيما يلي(عبد الناصر و قريشي، 2011، صفحة 89):

أ. تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات، وهذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى الزبائن، ومنه اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الإدارية المختلفة.

ب. تسهيل إجراء الاتصال بين الأقسام المختلفة للمؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى.

ج. الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة.

د. تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة، كما أنه يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق، حيث يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن التخزين وبالتالي يتم الاستفادة منها في أمور أخرى.

3.2. أسباب التحول إلى الإدارة الالكترونية: أصبح التحول إلى الإدارة الالكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية، ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات،فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت. ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الالكتروني في النقاط التالية(زروقي، 2016، صفحة 241):

أ. الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛

ب. القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق؛

ج. ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة؛

د. صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء؛

هـ. ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة؛

و. التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات؛

ز. زيادة المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس؛

ح. حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

4.2. عناصر الإدارة الالكترونية: تتكون الإدارة الإلكترونية من عناصر أساسية تتمثل فيعتاد الحاسوب والبرمجيات وشبكة الاتصالات، حيث يقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية، يمكن إيجاز هذه العناصر فيما يلي(عبد الناصر و قريشي، 2011، الصفحات 89-90):

أ. **عتاد الحاسوب:** يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها.ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات فانه من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما:

- توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة؛
- ملاءمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.

ب. **البرمجيات والشبكات:** البرمجيات هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانياته المختلفة. بينما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترانت، الإكسترانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة والإدارة الإلكترونية.

ج. **صناع المعرفة:** وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية والمديرون والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة. ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة من جهة أخرى.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي الإدارة التي تمارس عناصرها (البرمجيات، المكونات المادية، الشبكات، وصناع المعرفة) وفقا لمتطلبات المواكبة والاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيا المعلومات.

3. المفاهيم المرتبطة بالعمل السياحي

1.3. تعريف العمل السياحي:قبل التطرق إلى العمل السياحي يمكن الإشارة إلى مفهوم كل من السائح والمنتج السياحي كمصطلحات متعلقة بالأنشطة السياحية، حيث يعتبر السائح حسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة (OMT) هو: "هو زائر أو مسافر، حيث يقصد بالزائر الشخص الذي ينتقل خارج مكان بيئته المعتادة لمدة تقل عن سنة، دون أن يكون غرضه الأساسي ممارسة نشاط يدر عليه دخلا في المكان الذي يقصده، ويصنف الزائر إلى سائح (مدة إقامته ليلة واحدة على الأقل)، وزائر اليوم الواحد (مدة إقامته أقل من 24 ساعة)، أما المسافر فيسمى دولياً عندما يرتحل أو يتنقل بين دولتين أو أكثر ومحلياً بين منطقتين أو أكثر في دولة إقامته المعتادة"(اليوسف، 2009، صفحة 35). أما المنتَج السياحي فيمثل " مجموع العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تحقق المنفعة التي يسعى لتحقيقها زبون أو مجموعة من الزبائن"(بن لشهب، 2015، صفحة 270)، وبالنسبة للسياحة، فهي:

أ. حسب الباحث هونزيكر (*HUNZIKER*) : "مجموعالعلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالماأن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذاالأجنبي"(مكي، 2014، صفحة 03).

ب. حسب منظمة السياحة العالمية تعرف السياحة على أنها: "نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24سا، ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة أو العمل"(الطائي، 2003، صفحة 106).

ج. ويعرفهاRobert Lanquardعلى أنها: "كافة الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالسفر،والتي تهدفإلى إشباع الحاجات المختلفة للسائح"(معياش، صفحة 83).

د. كما أنها تعرف بـ:"سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع والبيئة وتوافر المعالم السياحية"(عراقي و عطا الله، 2007، صفحة 04).

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن مصطلح السياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويشير إلى المنافع التي يحصل عليها كل من السائح ومقدم الخدمات السياحية نتيجة القيام بمختلف المعاملات، والتي تهدف لإشباع حاجات السائحين وتأمين راحتهم خلال فترة المكوث بعيداً عن أماكن إقامتهم الأصلية لأهداف مختلفة ومحددة.

2.3. خصائص العمل السياحي:يصنف العمل السياحي ضمن قطاع الخدمات، لكنه يختلف عن بقية الأنشطة الخدمية الأخرى، كون النشاط السياحي منتج مركب يتشكل من سلع مادية وأخرى غير مادية، لذلك تم تصنيفه ضمن الخدمات المختلفة، وتتميز الخدمات السياحية بمجموعة من الخصائص، منها ما هو مشترك مع الخصائص العامة للخدمات (المعنوية، عدم التشابه، قابلية الفناء، التلازم) ومنها ما يميز السلعة السياحية لوحدها، وأهمها:

أ. استحالة نقل أو تخزين المنتج السياحي؛

ب. الخدمات السياحية مشروطة بحضور الزبون؛

ج. الإنتاج والاستهلاك يحدثان في نفس الوقت وفي نفس المكان؛

د. إمكانية الإحلال كاستبدال بعض المنتجات بأخرى، استبدال وسيلة نقل بأخرى (الطائرة بالباخرة مثلا)، باعتبار النقل جزء من المنتج السياحي؛

هـ. عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير، أي صعوبة تحويل الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر، أي لا يمكن تحويل فندق إلى مطار في وقت قصير؛

و. تأثر السوق السياحية بالموسمية؛

ز. تعدد جهات الإنتاج، كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة وتحتوي على العديد من الخدمات، والتي يعتبر بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها مثل الفنادق والنقل؛

ح. تباين قطاعات المنتج السياحي: تختلف دوافع السياح وتوقعاتهم بدرجة كبيرة، وكذلك تباين مستويات الدخل بالنسبة للسياح، وهذا يؤدي إلى صعوبة التأثير فيهم وإقناعهم بشكل جماعي من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة توفير الخدمات التي يرغبها السائح كل على حدا، فيما يتعلق بالمنتج المطلوب من قبل كل مجموعة، ومستويات الأسعار والخدمات المطبقة(فراح و بودلة، 2012، صفحة 100).

3.3. أنواع السياحة: هناك عدة أنواع للسياحة، وتصنف حسب العديد من المعايير كما يلي:

الجدول1: أنواع السياحة.

معيار التصنيف	نوع السياحة
عددالسياح	-سياحة فردية. -سياحة جماعية.
الحدود السياسية	-سياحة داخلية (محلية). -سياحة خارجية (دولية).
فترة الإقامة	-سياحة موسمية. -سياحة أيام. -سياحة عابرة.
عمر السائح	-سياحة الطلائع. -سياحة الشباب. -سياحة الناضجين. -سياحة المتقاعدين.
مستوى الإنفاق	-سياحة اجتماعية. -سياحة الطبقة المتميزة. -سياحة الأغنياء.
حسب الغرض منها	-الدينية. -العلاجية. -الثقافية. -الترفيهية. -الاقتصادية. -سياحة المؤتمرات. -الرياضية. -التعليم والتمدرس.
أنواع أخرى	-المعاقين. -الحوافز. -الاهتمامات الخاصة. -الطبيعية.- المغامرات. -الصحاري. -مراقبة الطيور. -الفضائية.

المصدر: (مسكين، 2010، صفحة 15).

4. علاقة الإدارة الالكترونية بالعمل السياحي:

يشير العمل السياحي إلى مختلف العلاقات التي تترتب على سفر أو إقامة الأفراد خارج أماكن إقامتهم الاعتيادية لفترة مؤقتة، أين يتم تلقيهم لخدمات مختلفة من قبل المؤسسات السياحية. إذ أن نجاح هذه الأخيرة في إشباع رغباتهم وتحقيق رضاهم يستدعي اعتماد العديد من الطرق والأساليب لا سيما منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال المختلفة التي تمكن من الانتقال من الطابع الورقي لإدارتها إلى الطابع الالكتروني والرفع من مستوى آدائها، بمعنى اعتماد الإدارة الالكترونية في انجاز مختلف الأعمال السياحة، وهو ما يصطلح عليه بالسياحة الالكترونية، للتعرف على هذا المصطلح يمكن التطرق إلى:

1.4. تعريف السياحة الالكترونية:يعتبر مفهوم السياحة الالكترونية من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتجارة الالكترونية، وهي تعرف على أنها:

أ. "تلك الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغرض انجاز وترويج الخدمات السياحية والفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة والمغلقة، بالاعتماد على مبادئ وأسس التجارة الالكترونية"(كواش و قمراوي، 2013، صفحة 34).

ب. "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال السفر والسياحة للحصول على تسهيلات أكثر فعالية للموردين والمستهلكين السياحيين، وتشمل السياحة الالكترونية كافة العمليات السياحية من عروض البرامج السياحية وحجز الرحلات السياحية وتنظيمها من خلال الانترنت والتطبيقات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالسياحة الالكترونية هي نمط سياحي تتلاقى فيها عروض الخدمات السياحية مع رغبات السائحين الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية من خلال شبكة الانترنت"(كواش و قمراوي، 2013، صفحة 34).

ج. "نمط سياحي يتم تنفيذ بعض معاملاته التي تتم بين مؤسسة سياحية ومستهلك(سائح)من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو هي نمط سياحي تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مع رغبات مجموع السائحين الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية المقدمة عير شبكة الانترنت"(طوايبية، 2011، صفحة 89).

من خلال هذه التعاريف يتضح أن مفهوم السياحة الالكترونية ينطوي على مجموع العمليات والمعاملات القائمة بين السائح ومقدم الخدمة السياحية، والتي تتم بالاعتماد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.وتتطلب السياحة الالكترونية لتجسيدها عملياً أربعة مراحل أساسية لصناعة المحتوى الرقمي، وهي(بختي و شعوبي، 2010، صفحة 277):

أ. تجميع المعطيات السياحية(عروض، أسعار، خرائط، تقارير،...).

ب. رقمنة المعطيات المجمعة باستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية.

ج. نشر المعلومات المجمعة الكترونياً عبر الواب، وعبر الوسائط الالكترونية المتعددة وبأكثر من لغة.

د. تزويد الهيئات، الوكالات، الدواوين، المؤسسات السياحية والفندقية بوصلة انترنت موزعة شبكياً ومقبولة ومتوافقة مع حجمها(وبريد الكتروني فضلا عن الهاتف والفاكس).

في الحقيقة أن السياحة الالكترونية يجب أن تتولى الإشراف عليها هيئة وطنية من خلال بوابة الكترونية جامعة لمختلف المنتجات السياحية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة(كالبنوك والمصارف، والنقل والمواصلات براً وبحراً وجواً).

2.4. أهمية السياحة الالكترونية: تكمن أهمية السياحة الالكترونية في المنافع الضخمة التي تقدمها، سواء لمقدمي الخدمات السياحية أو الزبائن السياحيين أنفسهم، ومن أهم هذه المنافع ما يلي(كواش و قمراوي، 2013، الصفحات 37-38):

أ. تأمين المعلومات السياحية المطلوبة على مدار24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع،مما يسهل على المستهلك السياحي الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها عن الخدمات السياحية من خلال شبكة الانترنت؛

ب. تخفيض تكاليف الخدمات السياحية المقدمة، ومن ثم تمتع المنتج السياحي بميزة تنافسية نتيجة لانخفاض الأسعار؛

ج. تعمل على التقليل من تكاليف التسويق السياحي، وتكاليف الإنتاج (تسهيل وتسريع التواصل بين مقدم الخدمة السياحية ومتلقيها)، وتكاليف التوزيع(تسهيل إجراء الصفقات مع شريحة كبيرة من المستهدفين)؛

د. تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات السياحية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وكذلك تخفيض تكاليف الخدمات السياحية، مما ينعكس بدوره على أسعار البرامج السياحية وكذلك سهولة تطوير المنتج السياحي، إلى جانب زيادة القدرة التنافسية للشركات السياحية بما يسهم في زيادة المبيعات وبالتالي الأرباح؛

هـ. السياحة الالكترونية تجعل السائح يعيش تجربة السفر من خلال التجول في الأماكن التي يريد السفر إليها من خلال الموقع الالكتروني، وحلول أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بعيداً عن عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على اختياره في مكاتب السفريات؛

و. سهولة تطوير الخدمات السياحية وظهور أنشطة سياحية جديدة تتفق مع شرائح السائحين المختلفين، وذلك من خلال قياسات الرأي التي يمكن من خلالها معرفة التوجهات السياحية الجديدة والخدمات الأساسية والمكملة التي يحتاجها السائحون؛

ز. زيادة القدرة التنافسية للمنظمات بما يسهم في زيادة مبيعاتها وإيراداتها وأرباحها، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن الاستثمار في السياحة الالكترونية يسمح بـ(كواش و قمراوي، 2013، صفحة 38):

أ. توسيع دائرة المستهدفين من العروض السياحية؛

ب. الاستجابة بشكل أحسن للطلبات الخاصة والى التوجهات الكبرى للسوق؛

ج. تشكيل وتطوير شبكة من الشركاء؛

د. تقديم وعرض المعلومات والخدمات السياحية المرتبطة بتنظيم الرحلات(المتاحف، المواقع الطبيعية،...) تطبيقياً؛

هـ. تحسين معدل الاستغلال وترقية نسبة الزبائن الخارجيين(الأجانب).

3.4. المتطلبات العامة لتطبيق السياحة الالكترونية: تحتاج السياحة الالكترونية إلى توافر العديد من المتطلبات حتى يمكن تطبيقها، وبالأخص في الدول النامية. ولا ترتبط هذه المتطلبات بالبنية السياحية القائمة وإنما تتجاوز ذلك لتشمل الإطار المؤسسي والتنظيمي المنظم للعمل، والبنية التشريعية في مجال التجارة الالكترونية، والتقدم في بنية تكنولوجيا المعلومات، وأخيراً البنية الثقافية التي تساعد على تقبل المجتمع والأشخاص لفكرة التجارة الالكترونية في مجملها، ويمكن توضيح هذه المتطلبات فيما يلي(يحياوي و حامدي، 2011، الصفحات 29-31):

أ. **توافر إطار مؤسسي وتنظيمي:** يتعلق هذا الجانب بأهمية التعاون بين مؤسسات الحكومة وبعضها البعض، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني عن طريق إبراز المزايا التي تعود على كل فاعل من جراء تطبيق نظم التجارة الالكترونية في مجال النشاط السياحي، فوجود حوار بناء ما بين المؤسسات يساعد على خلق بيئة صحية ومواتية لتنفيذ المشاريع، حيث يمكن للحكومات ممثلة في وزارات السياحة والهيئات المعنية أن تقدم الدعم المادي للشركات والوسطاء السياحيين المختلفين من أجل استعمال تطبيقات الانترنت في مجال عملها، وكذلك توفير قواعد بيانات تفصيلية عن الموارد السياحية والمنتج السياحي ودعم المواقع الالكترونية الخاصة بتلك الصناعة. في حين يمكن لشركات القطاع الخاص المتميزة من خلال خبراتها مع تكنولوجيا المعلومات والتسويق والتجارة الالكترونية أن تقدم نصائح واستشارات لصانعي القرار.

ب. **وجود إطار قانوني محدد على المستويين الدولي والمحلي:** تعتبر السياحة الالكترونية جزءاً لا يتجزأ من التجارة الدولية والتي تعمل في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في

الخدمات بمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي جعل معظم الدول العربية تدرج الخدمات السياحية في جداول التزاماتها الملحقة بالاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، وذلك بهدف التحرير التدريجي للقطاع السياحي لتحقيق أهداف التنمية المرجوة وجذب الاستثمار الأجنبي. ومن ثم تكون الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات هي البداية الحقيقة للبحث عن المتطلبات القانونية لتنشيط السياحة بصفة عامة والسياحة الإلكترونية بصفة خاصة.بناءً على هذا، يمكن تحديد أهم المتطلبات القانونية اللازمة لتنظيم السياحة الالكترونية فيما يلي:

- وجود نظام قانوني متكامل للمعاملات الإلكترونية على الصعيدين الدولي والوطني يتكاتف مع جهود الدول الحثيثة في توفير الإمكانيات المادية والفنية لشركات السياحة للعمل على تفعيل نمط السياحة الإلكترونية؛
- وجود تشريعات ولوائح منظمة لعمل المؤسسات والوكالات السياحية تتواءم مع الأشكال المستحدثة التي فرضتها السياحة الإلكترونية مثل الشركات السياحية الإلكترونية، وتضع القواعد الخاصة بتنظيم التوقيع الإلكتروني والدفع الإلكتروني وغيرها من وسائل المعاملات الإلكترونية؛
- وضع تشريعات قانونية خاصة بتنظيم عمل المرشدين السياحيين تشمل بيان التزاماتهم وشروط العمل والقدر المعرفي الواجب توافره في مّن يزاول هذه المهنة، ويراعى فيها العلم الكافي بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة والتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت بوصفهما الأداة الحقيقية للسياحة الإلكترونية؛
- زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية في مجالات السياحة مع زيادة هذه الحوافز للشركات التي تعمل في مجال السياحة الإلكترونية التي ستصبح من أهم محددات اتجاهات الطلب السياحي العالمي مستقبلاً.

ج. **التقدم في مجال بنية تكنولوجيا المعلومات:** تتعلق هذه المتطلبات بحالة البنية التقنية الموجودة، وكيفية تطويرها واستثمار الموجود منها في مجال السياحة الالكترونية. ويشمل ذلك ما يلي:

- تنمية البنية الأساسية لوسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة لإتاحة فرصة أوسع للاتصال بخدمات الإنترنت سواء في دولة المنتج السياحي أو الدول المستهدفة بالتسويق السياحي؛
- إبداع أنماط جديدة من المؤسسات والهيئات الخاصة بتنشيط السياحة والتي تعتمد في عملها على المواقع الالكترونية المتقدمة على شبكة الانترنت، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي لهذه المواقع. ويلزم أن يتم تصميم هذه المواقع وفق المعايير العالمية المتعارف عليها، وذلك حتى يمكن لها التنافس مع غيرها من المواقع السياحية المنافسة في الدول الأخرى.

د. **وجود حد أدنى من استخدام التجارة الالكترونية في المعاملات المختلفة:** ويشمل ذلك استخدام تطبيقات الانترنت والتجارة الالكترونية في المجالات المرتبطة بالسياحة الالكترونية كتذاكر وخدمات الطيران، والخدمات الفندقية، وشركات النقل وتأجير السيارات، والمطاعم السياحية. ويتعلق ذلك باستخدام أنظمة الحجز الآلي من خلال الانترنت في حجز وشراء تذاكر الطيران وغرف الفنادق، وفى إتاحة خدمات الانترنت سواء أثناء السفر على متن الطائرات أو أثناء إقامة السائح في الفنادق. فعلى سبيل المثال يتيح حجز وشراء تذاكر الطيران الالكترونية من خلال الانترنت حرية أكبر للسائح في تحديد خطر السير الذي يريده، ومكان جلوسه ونوع الوجبات الغذائية التي يحصل عليها. كما تتيح بعض شركات الطيران الكبرى إمكانية تعديل الحجز وتعديل خط السير على التذاكر الالكترونية أو حتى بيعها إلى آخرين خلال 24 ساعة فقط من تاريخ السفر.

هـ. **توافر البيئة الثقافية المساندة:** من الضروري لتطبيق السياحة الالكترونية والمعاملات المرتبطة بها شأنها شأن جهود تطبيق الحكومة الالكترونية وجود بيئة ثقافية مهيأة لمثل هذا النوع من التعاملات. فمن شأن المضي قدماً في برامج السياحة الالكترونية إلحاق الضرر بالهيئات الحكومية والخاصة التي يقاوم فيها الموظفين الحاليين نظم العمل الجديدة وميكنة الخدمات المقدمة كنتيجة لعدم إلمامهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل أو بسبب الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المعوقة التي يلعب فيها موظفو الخدمة العامة أدوراً سيادية على من حولهم. وهذا ما يدفع إلى ضرورة بناء إستراتيجية جديدة لهؤلاء الوسطاء التقليدين تؤهلهم للحاق بالسياحة الإلكترونية من خلال البرامج التدريبية التي تهدف

للتوعية بأهمية الوعي بالتجارة الإلكترونية وارتباط السياحة الالكترونية بها، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لذلك.

5. تجربة وكالة Booking للسفر عبر الانترنت :

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل السياحي هو الذي يسمح باستكشاف العالم بفضل تبسيط عملية استهلاك المنتَج السياحي، والذي يمكن أن يأتي كمجموعة من الخدمات من صورها: النقل السياحي والتحويلات والغرف والمبيت، وجولات السفر، وما إلى ذلك؛ حيث يتم تسجيل ملايين السياح الوافدين حول العالم كل سنة، وقدأدت عملية اعتماد خدمات الحجز عبر الخط، ابتداء من حجز التذاكر إلى الجولات الكاملة، إلى التطور النشط للتجارة الالكترونية في القطاع السياحي، فحولت التكنولوجيات الحديثة التجارة الالكترونية إلى أحد القنوات التسويقية المهمة من خلال استكمال التواصل "الواقعي" التقليدي مع الزبون وتوسيع إمكانية تقديم خدمات شخصية عن بعد، ومكن استخدام أنظمة الحجز عن بعد من معرفة الغرف الشاغرة في الفنادق أو المقاعد على مستوى الرحلات الجوية بسهولة، إذ أصبح من السهل على المؤسسات السياحية ووكلاء السياحة الحصول على رحلة شاملة لرغبات الزبون، وتلقي تأكيدات فورية وكذلك الحفاظ على تنافسيتها .(S.Molchanova, 2014, p. 75)، ومن أمثلة المؤسسات السياحية التي نجحت في اعتماد الإدارة الالكترونية كآلية لتطوير أعمالها بتقربها من الزبون وتسهيل عملية تلبية رغباته تجربة وكالة *Booking* للسفر عبر الانترنت .

1.5. التعريف بوكالة *Booking* للسفر عبر الانترنت: تأسست وكالة *Booking* سنة 1997 من طرف Jay Walker باسم Priceline.com الذي بدأ نموذج أعماله بخدمة "ضع سعرك الخاص" لتذاكر الطيران، حيث اشتهرهذا الموقع Priceline.com في عام 1999 وتجاوز خدمة NYOP في عام 2003،وفي عام 2004،تم شراء مؤسسةActiveHotels.com، ثم خدمة حجز فنادق رائدة عبر الإنترنت في أوروبا.وفي عام 2005، تم الاستحواذ على Booking.comودمجها معActive Hotels، حيث قامت Booking.com بتحويل الطريقة التي تسوّق بها شركات السفر بنفسها، وأصبح يقوم العملاء بحجز الفنادق بأنفسهم.وعلى مدى العقد التالي، توسعت المنصة إلى وكالة سياحية عبر الانترنت(Online Travel Agency)كاملة الخدمات مع الإقامة في أسواق

الولايات المتحدة وآسيا والمحيط الهادئ. في 2010Priceline تجاوزت Expediaلتصبح أكبر خدمة حجز فنادق عبر الإنترنت في العالم، واعتبُرت عملية الاستحواذ على Booking.comسنة 2005 واحدة من أكبر عمليات الاستحواذ على الانترنت ربحية في التاريخ الحديث، وفي عام 2018 حولت مجموعة Priceline تسميتها إلى Booking Holdings(Johnson، صفحة 02).

2.5. دور وكالة Booking للسفر عبر الانترنت في دعم العمل السياحي:تعد وكالة Booking أكبر الوكالات السياحية عبر الانترنت،وهي تدير 6 علامات تجارية رئيسية تتمثل في: Booking.com،Kayak، Priceline،Agoda،Rentalcars.com، OpenTable؛حيث تسجل 89٪ من إيراداتها كإيرادات دولية، والتي تتضمن نتائج Booking.comو Agoda و Rentalcars.com والأعمال الدولية لـ KAYAK وOpenTable. جميع الإيرادات في هذه الأقسام تصنف على أنها دولية بغض النظر عن موقع الزبون أو مقدم الخدمة، وهي تكسب أغلب إيراداتها من خلال تسهيل عملية طلب الحجوزات. لا تُظهر Booking الإيرادات من خلال الموقع الالكتروني أو الموقع الجغرافي، إلا أنها تكشف أن 76%من إيراداتها محققة في هولندا أين يقع المقر الرئيسي لـ Booking.com، إذتحصل العلامات التجارية للوكالات السياحية عبر الانترنت التابعة لـ Booking على مداخيلها عند قيام الزبائن بطلب الخدمات السياحية عبر أحد مواقعها الالكترونية. تملك Booking.com مايقارب 2.3 مليون فندق قابل للحجز مباشرة وأماكن أخرى للبقاء متاحة من خلال منصاتها، مما يمثل أكثر من 28.3 مليون قائمة تم الإعلان عنها اعتبارًا من 2019/3/31. وبناءً على ليالي الغرف التي تم حجزها من طرف579.8 مليون شخص سنة2018، يعد الحجز لطلبالإقامة أكبر خدمة تقدم عبر الإنترنت في العالم، حيث حقق 14.5مليار دولار من الإيرادات على 92.7مليار دولار من إجمالي حجوزات السفر (15.7 ٪كنسبة مئوية من إجمالي الحجوزات)،وتقدم Booking.com خدمات حجز الإقامة في أكثر من 230 دولة ومنطقة وبأكثر من 40 لغة(Johnson، صفحة 02).

من خلال هذه التجربة الناجحةللوكالة السياحية عبر الانترنت Booking، على غرار العديد من التجارب المؤسساتية الأخرى المستخدمة لأساليب وعناصر الإدارة

الالكترونية في أعمالها السياحية، يتجلى دور الإدارة الالكترونية في تفعيل وتطوير العمل السياحي والمساهمة في نجاحه، انطلاقاً من استعمال المنصات الالكترونية كآلية للتقرب من الزبون والتفاعل معه بشكل مباشر ومن ثم العمل على تلبية رغباته المتعلقة بالسفر وتوفير جميع الخدمات اللازمة قبل وأثناء وبعد سفره.

6. الخاتمة

على ضوء ما سبق يمكن القول أن المؤسسات التي تنشط في المجال السياحي-لا سيما وكالة Booking للسفر عبر الانترنت – تعد نظاما مفتوحا تتوقف نجاعته على مدى مرونته وقدرته على إدخال التعديلات المطلوبة بين مكوناته، مما يسمح بتطوير وتحسين عملية تقديم الخدمات السياحية،حيث أن نجاحها في إشباع رغباتهم وتحقيق رضاهم تعترضه المنافسة الشديدة، ما يستدعي اعتماد العديد من الطرق والأساليب التي تساعد على التميز والتغلب على المنافسين مثل اعتماد مختلف عناصر الإدارة الالكترونية باستخدام الانترنت ومختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة بصفة عامة، التي تمكن من الانتقال من الطابع الورقي لإدارتها إلى الطابع الالكتروني وترفع من مستوى أدائها، من خلال إضافة بعض المزايا مثل تسهيل إجراءات السفر للسائح وتقريبه من المؤسسات مقدمة الخدمة ومنحه إمكانية طلب تغيير أو تعديل أو إضافة بعض الخدمات خلال تلك الفترة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية المطروحة بصفة مؤقتة للإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية والمتمثلة في مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل السياحي.

النتائج: بناء على ما ورد في هذه الورقة البحثية، يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

أ. تبني المؤسسات السياحية لمختلف آليات الإدارة الالكترونية في نشاطاتها السياحية أصبح ضرورة ملحة من أجل الحفاظ على مركزها التنافسي؛

ب. تعد وكالة Booking للسفر عبر الانترنت مثالاً للمؤسسات الناجحة عالمياً في مجال النشاط السياحي، بفضل اعتمادها للإدارة الالكترونية؛

ج. تساعد الإدارة الالكترونية على تقديم قيمة متميزة للزبون السياحي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكة الانترنت؛

د. تزود الإدارة الالكترونية السائح بالمعلومات التي يحتاجها حول المقاصد السياحية والخدمات التي تعرضها من فندقة وإطعام وترفيه وغيرها إضافة إلى المعلومات حول حجوزات السفر وصرف العملات وطرق الدفع؛

هـ. توفر الإدارة الالكترونية الجهد والوقت إذ يمكن للسائح الاتصال مباشرة بشبكة الانترنت وتصفح المواقع السياحية المختلفة عبر العالم وإجراء المقارنات بينها فيما يتعلق بالأسعار وطرق الحجز والدفع متجنبا بذلك التكلفة المادية للزيارة الميدانية لوكالات السفر وشركات الطيران؛

و. تساعد الإدارة الالكترونية على تخفيض مصاريف الترويج للمنتج السياحي وتحسين وتطوير الخدمات السياحية.

7. قائمة المراجع:

أحمد، محمد سمير .(2009) .*الادارة الالكترونية* .الطبعة الأولى.عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

بن لشهب، حمزة .(2015) .محاولة لتقييم سلوك مقدمي الخدمة السياحية تجاه المنتج السياحي المحلي -دراسة حالة وكالات السفر والسياحة .*مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*.(08).279-267.جامعة البليدة-2. الجزائر.

بختي، إبراهيم وشعوبي، فوزي .(2010) .دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة .*مجلة الباحث*.(07).

زروقي، نسرين .(2016) .الادارة الالكترونية كأحد افرازات عالم تكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية .*مجلة الاقتصاد الجديد*.(15)*02*.

الطائي، حميد عبد النبي .(2003) .*مدخل الى السياحة والسفر والطيران*.عمان-الأردن: مؤسسة الوراق.

طوايبية، أحمد. (ديسمبر.(2011).السياحة الالكترونية كأسلوب لترقية القطاع السياحي .*مجلة جديد الاقتصاد*.(06).

يحياوي، مفيدة وحامدي، محمد .(2011) .استخدام السياحة الالكترونية في وكالات السفر- دراسة حالة وكالة تيمقاد للسفر-باتنة .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.(06). *جامعة محمد بوضياف-المسيلة. الجزائر.*

اليوسف، أحمد .(2009) .*تطبيقات تقانة المعلومات والاتصالات في التسويق السياحي وآفاق تطورها*) . أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال.جامعة دمشق.الجمهورية العربية السورية.

كواش، خالد وقمراوي، نوال .(2013) .دور السياحة الالكترونية في تنمية القطاع السياحي في الجزائر بالرجوع الى تجارب بعض الدول العربية .*مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.01(28).*

مكي، هشام. (جانفي2014). التخطيط السياحي ودوره في تطوير النشاط السياحي .*مداخلة بملتقى وطني حول الاستثمار في صناعة السياحة بالجزائر-الواقع والتحديات* .جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف-الجزائر.

مسكين، عبد الحفيظ .(2010) .دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر- حالة الديوان الوطني للسياحة . جامعة قسنطينة.

معياش, إيدير.واقع السياحة الالكترونية في الجزائر .*مجلة الدراسات الافريقية*.*(05)03*.

عبد الناصر،موسى وقريشي، محمد .(2011) .مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي- حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة .*مجلة الباحث*.(09).جامعة عمار ثليجي-ورقلة. الجزائر.

العياشي، زرزار. (جوان2016). الادارة الإلكترونية: فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة .*مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير*.(05). جامعة محمد الأول- وجدة، المغرب.

عراقي ، محمد إبراهيم وعطا الله، فاروق عبد النبي .(2007) .التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية- دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية(المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي). مداخلة مقدمة في ورشة عمل السياحة الإسكندرية. مصر.

فراح، رشيد وبودلة، يوسف. (ديسمبر 2012).دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي .*مجلة أبحاث اقتصادية وادارية*.(12). بسكرة-الجزائر.

فتح الدين، إبتسام عبد القادر.(ديسمبر2019) .دور الادارة الالكترونية في تحقيق ميزة تنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية على محافظة جدة .*مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*.(07)*03* . المركز القومي للبحوث، غزة- فلسطين.

Johnson, Jeffrey. (s.d.). Consulté le 05 08, 2020, sur https://www8.gsb.columbia.edu/valueinvesting/sites/valueinvesting/files/pictures/BKNG.pdf.

S.Molchanova, Violetta. (2014). The Use of Online Service Booking in Tourist Activity. *European Journal of Social and Human Sciences, 02*(02).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص300-319

تقييم مدى نجاعة المخطط السياحي للجودة في الرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر

Evaluation of the efficacy of the quality tourism scheme In raising the quality of tourism services in Algeria

وفاء رايس*
ouafa rais
جامعة محمد خيضر بسكرة_االجزائر
ouafa .rais@univiskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/05 تاريخ القبول: 2021/12/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :اتجهت الجزائر الى اعتماد المخطط السياحي للجودة وذلك في إطار استراتيجيتها الرامية إلى مواكبة التطورات الحاصلة في تقديم الخدمات السياحية، والوصول إلى مستويات مقبولة ترضي السائح من جهة، ومن جهة أخرى للرقي بمستوى الخدمات السياحية في الجزائر إلى مصاف الدول المتصدرة للترتيب العالمي، وقد هدفت هذه الورقة البحثية التقييم مدى نجاعة المخطط السياحي للجودة كأداة للرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر، وذلك بالاعتماد على تحليل الاحصائيات المتعلقة بالقطاع السياحي خلال الفترة الممتدة بين 2016-2020، وقد توصلت الدراسة الى أن السياحة في الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن الأهداف الموضوعة في سبيل النهوض بمستوى جودتها، كما أن بوادر نجاح هذا المخطط من فشله لم تتضح في ظل غياب تخطيط فعال وامكانيات ملائمة وإرادة سياسية قوية لتطوير هذا القطاع.

الكلمات المفتاح : الجودة؛ الخدمات السياحية؛ جودة الخدمات السياحية؛ المخطط السياحي للجودة؛
تصنيفJEL: *L83*

Abstract : Algeria has tended to adopt the quality tourism scheme as part of its strategy to keep pace with developments in the provision of tourism services, and to reach acceptable levels that satisfy the tourist on the one hand, and on the other hand to raise the level of tourism services in Algeria to the ranks of the leading countries in the global ranking, and this paper aimed The research aims to assess the efficacy of the tourism quality scheme as a tool to raise the quality of tourism services in Algeria, based on the analysis of statistics related to the tourism sector during the period between 2016-2020. The study concluded that tourism in Algeria is still far from the goals set in The way to improve its quality level, and the signs of success of this scheme from its failure are not clear in the absence of effective planning, adequate capabilities and strong political will to develop this sector.

Keywords: the quality ; tourism services; quality of tourism services; Quality Tourist Scheme;
Jel Classification Codes *: L83*

***المؤلف المرسِل**

1. مقدمة:

تعد جودة الخدمات بصفة عامة وجودة الخدمات السياحية بصفة خاصة من الموضوعات المهمة التي تلقى اهتماما كبيرا وواسعا نظرا للدور الهام الذي تلعبه السياحة في تنمية الاقتصادات والمجتمعات، حيث توفر فرص توليد الإيرادات وخلق مناصب شغل، وفي ظل تعقيد وعولمة بيئات العمل التنافسية اليوم أصبحت الجودة واحدة من أهم مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات السياحية وعامل أساسي للحفاظ على مركزها التنافسي، فللنجاح في سوق سياحي شديد المنافسة، يجب على المؤسسة السياحية التأكد من أنها تصمم الخدمات التي تلبي توقعات الزبائن وتسليمها في الوقت المحدد؛

وفي إطار استعداد الجزائر للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة وما تنص عليه من تحرير للخدمات ومنها الخدمات السياحية، أصبح تطوير القطاع السياحي وتحريره من أهم تحديات هذا الاندماج، ولأجل مواكبة التطورات العالمية كان لابد من الاهتمام بجودة الخدمات السياحية والبحث الدائم عن إرضاء الزبائن عن طريق تبني الأساليب الحديثة في تقديم هذه الخدمات، كما أن الاهتمام بجودة الخدمات السياحية أصبح توجه لا بديل له من أجل مواجهة المنافسة وبناء علاقة قوية مع الزبائن وكسب رضاهم وولائهم، وقد تجسد ذلك من خلال اعتماد الجزائر لمخطط جودة الخدمات السياحية الذي تنتظر منه أن يحقق نتائج إيجابية في ما يخص ادراج العديد من المؤسسات ضمن هذا المخطط بهدف تحسين جودة الخدمات السياحية،

1.إشكالية البحث: تسلط هذه الدراسة الضوء على تقييم نجاعة المخطط السياحي للجودة في الرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر، حيث يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي: ما مدى نجاعة المخطط السياحي للجودة في الرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر ؟

2.أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع بالدرجة الأولى، حيث تلعب الخدمات السياحية دورا فعالا في اقتصاد أي دولة و توفر الكثير من رؤوس الأموال، وتسمح بنقل التكنولوجيا والمساهمة في القضاء على البطالة وتكوين خبرات وكفاءات بشرية وغيرها، مما جعل الدولة تولي المزيد من الاهتمام بهذا القطاع الحساس، وما يعزز أهمية الدراسة أنها تهتم بدراسة المخطط السياحي لجودة الخدمات السياحية في الجزائر، والتي تمتلك مقومات سياحية

عديدة في استغلالها الاستغلال الأمثل فإنها سوف تشكل رافدا مهما من روافد الاقتصاد المحلي والوطني ومصدرا للحصول على العملة الصعبة.

3.أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

-محاولة استعراض أهم الأسس النظرية والمعرفية المتعلقة بجودة الخدمات السياحية؛

- التعرف على أهم الإجراءات التي جاء بها المخطط للنهوض بمستوى جودة الخدمات السياحية بالجزائر؛

- تقييم مدى نجاعة هذا المخطط في الرفع من جودة الخدمات السياحية بالجزائر؛

- تقديم مجموعة من الاقتراحات على ضوء النتائج المتوصل إليها، من أجل تدعيم ما جاء في المخطط.

4.المنهج المستخدم: تم تحديد المنهج بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إذ استخدم الباحث المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي،والذي يعتمد على تحليل مختلف المحتويات التي تضمنها المخطط الى جانب تحليل الاحصائيات المعتمدة والتي تخدم موضوع البحث .

I.الأسس النظرية لجودة الخدمات السياحية:

1.مفهوم جودة الخدمات السياحية: على الرغم من تعدد المفاهيم المنسوبة للجودة، وذلك حسب المجالات المطبقة فيها، إلا انها في المجال السياحي كانت محدودة وغير واضحة، بالرغم من أن هذا المجال في الآونة الاخيرة أصبح يستهوي الممارسين والباحثين في نفس الوقت، فحسب غرونروس ((Gronroos فإن جودة الخدمة السياحية تمثل معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لهذه الخدمة، أو أنها الفرق بين توقعات الزبائن للخدمة وادراكاتهم للأداء الفعلي لها. (مساوي و قارة ، 2020، صفحة 166)

كما عرفت منظمة السياحة العالمية الجودة السياحية بأنها: " نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر مقبول، بحيث تكون مطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ومحددات الجودة المشمولة بذلك، مثل السلامة والأمن والصحة والنظافة العامتين، وسهولة الوصول، والشفافية، والأصالة، وتجانس النشاط السياحي المعني مع بيئته البشرية والطبيعية ".(بن عبد الرحمن ، 2004، صفحة 01)،وقد عرفت أيضا على أنها: "العملية الإدارية التي تضمن مطابقة الخدمة السياحية مع

متطلبات وتوقعات الزبائن بالسعر المقبول، وهذه المطابقة تأخذ بعين الاعتبار ما هو مصمم من قيم وفعاليات".(رحاب، 2002، صفحة 26)،ولقد حدد غرونروس Grönroos)) ثلاثة مكونات لجودة الخدمة هي: المكونات التقنية، الوظيفية والصورة ، وعرفها على أنها: "نتيجة عملية تقييم يقارن فيها العميل توقعاته بمستوى الخدمة المقدمة له.(مرازقة و مخلوف، 2017، صفحة 388)، وقد عرفها شيه shih بأنها مقارنة توقعات العميل نحو الخدمة بإدراكاته لمستوى أداء هذه الخدمة المقدمة بالفعل، وأكد بأن جودة الخدمة في مجال السياحة تتأثر بعدد من العوامل والتي منها:(مراتي ، 2019/2018، صفحة 126)

1.1المكونات المادية للخدمة السياحية: وتشمل على توافر أحدث الأجهزة والتسهيلات ومختلف المرافق التي يحتاجها السائح وما تتضمنه سواء من حيث المظهر الداخلي أو الخارجي.

2.1 سعر الخدمة: إن سعر الخدمة يمثل أحد أهم محددات قرار التعامل مع مختلف المرافق السياحية لذا يتوجب على هذه المرافق تقديم سعرا مناسبا للخدمة المقدمة.

3.1 الانطباع الذهني للعملاء عن الخدمة: وهو مزيج من توقعات العملاء عن الخدمة وما يصلهم من معلومات عنها عن طريق الاتصالات الخارجية.

4.1لقاء العملاء بموظفي الخدمة: إذ يتأثر التعامل بين العميل ومقدم الخدمة بالحالة النفسية للعملاء وصفاتهم الشخصية وخبراتهم السابقة في التعامل مع المؤسسة بالإضافة إلى سلوك مقدم الخدمة نفسه ومهاراته وخبراته في التعامل مع العملاء.

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف جودة الخدمات السياحية على أنها مدى مطابقة الخدمات السياحية لتوقعات ورغبات السياح، وبالتالي فهي إنتاج سلعة أو تقديم خدمة ذات مستوى عالي من الجودة المتميزة لتكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات السياح، وبالشكل الذي يتفق مع توقعات وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس محددة مسبقا.

2.مستويات الجودة في الخدمات السياحية: يمكن التمييز بين أربعة مستويات مختلفة لجودة الخدمات السياحية هي:(مراتي ، 2019/2018، صفحة 128)

1.2الجودة المتوقعة: هي مستوى الجودة الذي تتمنى المؤسسة بلوغه، وتريد تقديمه لزبائنها، وتملك الوسائل اللازمة لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوطات الداخلية والخارجية المفروضة عليها، وقد ميز بولدينغ Boulding بين نوعين منها الجودة المتوقع حدوثها، والتي تمثل التوقع

العملي لمستوى الخدمة اعتمادا على تقييم العميل لجهة تقديم الخدمة، والجودة كما يجب أن تكون، والتي تمثل ما ينبغي أن يكون في مثل هذا النوع من الخدمات.

2.2 الجودة المجربة:ويقصد بها الجودة التي يشعر بها العميل أثناء تجربة حصوله الفعلي على الخدمة ويؤثر فيها عاملين، الجودة الفنية والتي تشير إلى الجوانب الكمية للخدمة والتي يمكن التعبير عنها بشكل كمي، والجودة الوظيفية والتي تشير إلى الكيفية التي تتم فيها عملية نقل الجودة الفنية إلى المستفيد من الخدمة.

3.معايير جودة الخدمات السياحية: صاغ المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرات جودة الخدمات السياحية أطلق عليها تسمية مؤشر تنافسية السفر والسياحة تتمثل في(the World s Platform'Economic Forum، 2019، الصفحات 12-13) :

-بيئة الأعمال (12 مؤشرًا): هذا المؤشر يقيس مدى وجود في بلد ما بيئة سياسية مواتية للشركات للقيام بأعمال تجارية، حيث توصلت الابحاث الى وجود روابط مهمة بين النمو الاقتصادي وجوانب أخرى مثل مدى جودة حماية حقوق الملكية وكفاءة الإطار القانوني، وكذا التشوهات في الضرائب وسياسة المنافسة، بما فيها المنافسة المحلية والدولية، تقاس بشروط تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تؤثر على كفاءة وإنتاجية الدولة، كل هذه العوامل مهمة لجميع القطاعات، كما تعتبر التكلفة والوقت اللازمة للتعامل مع تصاريح البناء قضية ذات صلة خاصة بتطوير السياحة والاسفار.

– السلامة والأمن (5 مؤشرات): تعتبر السلامة والأمن من العوامل الحاسمة التي تحدد القدرة التنافسية لصناعة السياحة والاسفار في الدولة، فمن المرجح أن يمتنع السائحون عن السفر إلى دول أو مناطق خطرة، مما يجعل تطوير قطاع السياحة والاسفار في تلك الأماكن أقل جاذبية، وهنا نأخذ بعين الاعتبار تكلفة الجريمة الشائعة والعنف كذلك الإرهاب، ومدى إمكانية الاعتماد على خدمات الشرطة لتوفير الحماية من الجريمة.

– الصحة والنظافة (6 مؤشرات): تعتبر الصحة والنظافة ضرورية أيضًا للقدرة التنافسية للسياحة والاسفار، فالحصول على مياه الشرب المحسنة والصرف الصحي مهم لراحة وصحة المسافرين، ففي حالة مرض السائحين مثلا، يجب أن يكون القطاع الصحي في البلد قادرًا على ضمان الحصول على الرعاية المناسبة، وفقًا لمدى التوافر من الأطباء وأسرة المستشفيات، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون للانتشار المرتفع لفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا تأثير

على إنتاجية القوى العاملة من جهة، ومن جهة أخرى يلعب دورًا في تثبيط السائحين عن زيارة البلد.

– **ضمان موارد بشرية عالية الجودة في الاقتصاد (9 مؤشرات)**: تقيس مكونات هذه الركيزة مدى تطوير البلدان للمهارات من خلال التعليم والتدريب، وتعزيز أفضل تخصيص لتلك المهارات من خلال سوق عمل فعال، على اعتبار أن الصناعة لديها إمكانية الوصول إلى المتعاونين الذين تحتاجهم، حيث يشمل هذا المؤشر معدلات التحصيل التعليمي الرسمي، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير الموارد البشرية، مثل الاستثمار التجاري في خدمات التدريب ورعاية العملاء، ويتضمن الأخير مقاييس المرونة والكفاءة والانفتاح في سوق العمل، ومشاركة المرأة، لتقييم عمق تجمع المواهب في البلاد وقدرتها على تخصيص الموارد البشرية لاستخدامها على أفضل وجه.

– **جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (8 مؤشرات)**: الخدمات عبر الإنترنت والعمليات التجارية لها أهمية متزايدة في السياحة والأسفار، مع استخدام الإنترنت لتخطيط مسارات الرحلات وحجز السفر والإقامة، ومع ذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآن منتشرة بشكل واضح ومهمة لجميع القطاعات، فهي تعتبر جزءًا من بيئة التمكين العام، ولا تقيس مكونات هذه الركيزة وجود بنية تحتية صلبة حديثة (أي تغطية شبكة الهاتف المحمول وجودة الإمداد بالكهرباء) فحسب، بل تقيس أيضًا قدرة الشركات والأفراد على استخدام الخدمات عبر الإنترنت وتقديمها.

– **تحديد أولويات السفر والسياحة (6 مؤشرات)**: إن مدى إعطاء الحكومة الأولوية لقطاع السياحة والأسفار له تأثير مهم على القدرة التنافسية لهذا القطاع، من خلال توضيح أن القطاع هو الشاغل الأساسي يمكن للحكومة توجيه الأموال لمشاريع التنمية السياحية الأساسية، والتنسيق بين الجهات الفاعلة والموارد اللازمة لتطوير القطاع، ويمكن للإشارة لاستقرار السياسة الحكومية أن تؤثر على قدرة القطاع على جذب المزيد من الاستثمار الخاص، ويمكن للحكومة أيضًا أن تلعب دورًا مهمًا في جذب السياح بشكل مباشر من خلال حملات التسويق الوطنية، وتشمل هذه الركيزة مقاييس الإنفاق الحكومي، وفعالية الحملات التسويقية والعلامات التجارية للبلد، وحسن تقديم بيانات السياحة والأسفار للمنظمات الدولية وحسن توقيتها، حيث يشير ذلك إلى الأهمية التي يوليها بلد ما لقطاع السياحة والأسفار الخاص به.

– **الانفتاح الدولي (3 مؤشرات)**: يتطلب تطوير قطاع السياحة والأسفار تنافسي دوليًا درجة معينة من الانفتاح وتسهيل السفر، حيث تقلل السياسات التقييدية مثل التأشيرة المرهقة من رغبة السائحين في زيارة بلد ما، وتقلل بشكل غير مباشر من توفر الخدمات الرئيسية، وتشمل المكونات التي تم قياسها في هذا المؤشر: انفتاح اتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية التي أبرمتها الحكومة، مما يؤثر على توفر التوصيلات الجوية للبلد، وعدد اتفاقيات التجارة الإقليمية السارية، والتي تشير إلى مدى إمكانية ذلك لتقديم خدمات سياحية عالمية المستوى.

– **تنافسية الأسعار (4 مؤشرات)**: إن التكاليف المنخفضة المتعلقة بالسفر في بلد ما تزيد من جاذبيتها للعديد من المسافرين، وكذلك للاستثمار في قطاع السياحة والأسفار،ومن بين جوانب تنافسية الأسعار التي تؤخذ في الاعتبار في هذا المؤشر ضرائب تذاكر الطيران ورسوم المطار، والتي يمكن أن تجعل تذاكر الطيران أكثر تكلفة؛ التكلفة النسبية للإقامة الفندقية؛ تكلفة المعيشة، ويقابلها تعادل القوة الشرائية؛ وتكاليف أسعار الوقود والتي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة السفر.

– **الاستدامة البيئية (10 مؤشرات)**: لا يمكن المبالغة في أهمية البيئة الطبيعية لتوفير موقع جذاب للسياحة، لذا فإن السياسات والعوامل التي تعزز الاستدامة البيئية هي ميزة تنافسية مهمة في ضمان جاذبية البلد في المستقبل باعتبارها وجهة سياحية، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات السياسة مثل صرامة وإنفاذ اللوائح البيئية الحكومية، والمتغيرات التي تقيم حالة المياه وموارد الغابات والحياة البحرية، ومنح الآثار البيئية للسياحة نفسها، كما نأخذ في الاعتبار مدى تطور صناعة السياحة والأسفار بطريقة مستدامة.

– **البنية التحتية للنقل الجوي (6 مؤشرات)**: الاتصال الجوي ضروري لسهولة وصول المسافرين من البلدان وإليها، وكذلك التنقل داخل العديد من البلدان، وهنا نقيس كمية النقل الجوي باستخدام مؤشرات مثل المتاحة المقاعد، عدد كيلومترات وعدد الرحلات المغادرة، وكثافة المطارات وعدد شركات الطيران العاملة، وكذلك جودة البنية التحتية للنقل الجوي للرحلات الداخلية والدولية.

– **البنية التحتية الأرضية والميناء (7 مؤشرات)**: إن توافر وسائل نقل فعالة يمكن استخدامها في الوصول إلى المراكز التجارية الرئيسية ومناطق الجذب السياحي أمرًا حيويًا بالنسبة لقطاع السياحة والأسفار، وهذا يتطلب طريقًا واسعًا بدرجة كافية وشبكة للسكك الحديدية، يتوسطها

كثافة الطرق والسكك الحديدية، وكذلك البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ تلبية المعايير الدولية للراحة والأمان وكفاءة الوسائط، يشمل هذا المؤشر أيضًا الطرق غير المعبدة التي تمكن الاتصالات المحلية، والبعض يمكن أن يفترض وجود الطرق الخلابة، والتي يمكنها في سياقات محددة للغاية جذب السياح.

– **البنية التحتية للخدمات السياحية (4 مؤشرات)**: وتتمثل في مدى توافر أماكن إقامة ومنتجعات عالية الجودة، والمرافق الترفيهية، ويمكن أن تمثل أهمية كبيرة وتحقق ميزة تنافسية لبلد ما، ويمكن قياس أو حساب مستوى البنية التحتية للخدمات السياحية من خلال عدد غرف الفنادق، ويكملها مدى الوصول إلى خدمات مثل تأجير السيارات وأجهزة الصراف الآلي.

– **الموارد الطبيعية (5 مؤشرات)**: من الواضح أن البلدان ذات الأصول الطبيعية تتمتع بميزة تنافسية في جذب السياح، في هذا المؤشر نقوم بتضمين عدد من تدابير الجاذبية، بما في ذلك عدد مواقع التراث العالمي الطبيعي لليونسكو، وهو مقياس جودة البيئة الطبيعية التي تقترب من جمال المناظر الطبيعية، وثراء الحيوانات في الدولة مقاسة بإجمالي الأنواع المعروفة من الحيوانات، والنسبة المئوية من المناطق المحمية على المستوى الوطني، والتي تمثل امتداد المتنزهات الوطنية والمحميات الطبيعية.

– **الموارد الثقافية وسفر العمل (5 مؤشرات)**: تعد الموارد الثقافية للبلد محركًا مهمًا آخر لتنافسية السياحة والأسفار، وفي هذا المؤشر تم ادراج قائمة المواقع التراثية الثقافية العالمية التابعة لمنظمة اليونسكو، عدد الملاعب الكبيرة التي يمكنها استضافة أحداث رياضية أو ترفيهية مهمة، ومقياس جديد للطلب الرقمي على الثقافة والترفيه، عدد عمليات البحث ذات الصلة عبر الإنترنت، عدد الاجتماعات الدولية والجمعيات التي تجري في بلد ما.

III.أهمية المخطط السياحي للجودة في الرفع من جودة الخدمات السياحية في الجزائر:

انتهجت الحكومة منذ 2008 الجودة في قلب استراتيجية التنمية السياحية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، وتشكل الخطة الرئيسيةللتنمية السياحية "2030الإطار المرجعي الاستراتيجي لسياسة السياحة الجزائرية، تعرض الدولة رؤيتها لتنمية السياحة الوطنية في آفاق مختلفة على المدى القصر والمتوسط والطويل في سياق التنمية المستدامة،كما تعد أحد مكونات 2030SNAT،التي توضح كيف تعتزم الدولة في إطار التنمية المستدامة ضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة(وزارة السياحة، 2020)، على

الصعيد الوطني للسنوات العشرين المقبلة، ومن بين الخمسة ديناميكيات الأساسية والمتكاملة التي وضعها SDATلتدعيم هذه الاستراتيجية هي المخطط السياحي للجودة.

1.المخطط السياحي للجودة: يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة، من خلال الانتهاج الارادي للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين كانوا أم أجانب، وقد تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع المهنيين ومن أجل المهنيين، طبقا للمعايير الدولية، ويسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر(وزارة السياحة، 2020)، ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية:

1.1 تأسيس العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر: وتمنح علامة جودة السياحة الجزائر من طرف الأمانة التقنية لمخطط "جودة السياحة الجزائر" التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، وتضمن المؤسسة المستفيدة من العلامة التجارية جودة السياحة رؤية قوية من جوانب عدة منها: (وزارة السياحة، 2020)

-تجسيد مادي عن طريق منح المؤسسة لافتة تحمل عبارة "جودة السياحة الجزائر"، والتي تعد ضمانا لجودة الخدمات وإشارة للزبون؛

-تسجل المؤسسة في شبكة الجودة الموضوعة على موقع الأنترنيت المخصص لهذا الغرض؛

-تثمين المؤسسة في كل المنشورات والدعائم الترقوية للوزارة المكلفة بالسياحة؛

-تستفيد المؤسسة من تواجدها في كل الحملات الوطنية الترويجية لوجهة الجزائر (الصالونات، المعارض اللقاءات، محلات الترويج وغيرها).

2.1تدعيم كفاءات الموارد البشرية: يعتبر تدعيم كفاءات الموارد البشرية مسألة ضرورية لابد من التركيز عليها في السياحة الجزائرية، مما يعني بذلك تقوية قدرات الموظفين على تأدية الوظائف التي يباشرها حاليا، والتي سيمارسها مستقبلا عن طريق رفع كفاءاتهم الإدارية والفنية، إلى الدرجة التي ستمكنه من أداء واجبات العمل السياحي على أحسن وجه.

3.1 تنظيم الأنشطة السياحية: وتنقسم الأنشطة السياحية إلى السياحة الترفيهية،السياحة الثقافية والتاريخية، السياحة العلاجية، سياحة المؤتمرات السياسية،سياحة رجال الأعمال،السياحة الدينية.

4.1 تحديث البنى التحتية: تزخر الجزائر ببنية أساسية مهمة تدعم النشاط السياحي في الجزائر:

1.4.1النقل: يعتبر النقل احد الركائز الهامة التي يتطلبها النشاط السياحي ومن أهم انجازات الجزائر في النقل والمواصلات(العمومية، 2020):

–النقل الجوي: تمتلك الجزائر 52 مطار دولي عبر التراب الوطني منها 13 مطار ترقى للمقاييس الدولية.

– الطرق البرية: يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر حاليا أكثر من 444.122 كم من الطرق أغلبها في شمال البلاد، منها أكثر من 26444 كم معبدة 1216كم من الطريق السيار شرق/غرب، منها 1144 كيلومتر قيد الاستغلال، أكثر من 14 ألف بنية هندسية منها 2022يتوفر عليها الطريق السيار شرق / غرب.

– شبكة السكك الحديدية: يقارب طول السكك الحديدية 4498 كلم حول 200 محطة تأتي معظمها في شمال البلاد وهي الأحدث افريقيا، تتكون من: 435.1 كلم طريق عادي، 1550 كلم طريق ضيق، 305 كلم طريق مزدوج، 299 كلم طريق مكهرب.

–النقل البحري: تمتلك الجزائر العديد من الموانئ البحرية على الشريط الساحلي، بطول إجمالي يقارب 1622 كم عبر 10ولايات على ساحل البحر الأبيض المتوسط،ويعتمد النشاط البحري في الجزائر على 13ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة والصيد البحري، إضافة إلى ميناءين للمحروقات، إلى جانب الكثير من الموانئ الصغيرة للصيد البحري والترفيه، والتي تستحوذ 75 %من حركة الملاحة.

2.4.1الاتصالات: حيث تغطي الشبكة الهاتفية 96 % ويعرف القطاع تحديثا لشبكة الهاتف النقال والأرضي.

3.4.1الفنادق (طاقات الاستقبال): حيث تمتلك الجزائر فنادق متنوعة يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات الموزعة على المناطق المختلفة،حيث سجلت الحظيرة الفندقية127 614 سريراً في نهاية عام 2020 بعد ما كانت 155 119 سرير خلال 2018.(وزارة السياحة، 2020)

4.4.1الوكالات السياحية والأسفار (ATV): حيثبلغ عددالوكالات السياحية والأسفار626 2 وكالة نهاية 2018 ليصل إلى 2942وكالة نهاية سنة2019.(وزارة السياحة، 2020)

2.أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية: يرمي مخطط جودة السياحة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:(وزارة السياحة، 2020)

-دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية؛

-بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني؛

-تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية؛

-خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب؛

-افادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة، وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها، وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين؛

-ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

3.أهمية انتهاج الجودة في قطاع السياحة: يمكن التميز بين أهمية انتهاج الجودة في قطاع السياحة بالنسبة للمهنيين والزبائن الوطنيين والأجانب وكذا بالنسبة لقطاع السياحة ذاته كما يلي: (وزارة السياحة، 2020)

1.3أهمية انتهاج الجودة للمهنيين في قطاع السياحة: يسمح انتهاج الجودة للمهنيين في قطاع السياحة بـ:

-تحسين صورة المؤسسة وتموقعها؛

-إرضاء الزبائن وكسب ثقتهم؛

-كسب زبائن جدد؛

-الاستفادة من كل المساعدات والحوافز التشجيعية التي توفرها الدولة؛

-التحكم في الكلفة، وتحسين مردودية التسيير الداخلي؛

-زياد ة نشاطها وتحقيق أفضل الأرباح.

2.3أهمية انتهاج الجودة في قطاع السياحة بالنسبة للزبائن الوطنيين والأجانب: بالنسبة للزبائن الوطنيين والاجانب، انتهاج الجودة هو:

-ضمان الارضاء؛

-شهادة على جودة الخدمات؛

-ضمان للراحة والسلامة.

3.3أهمية انتهاج الجودة بالنسبة لقطاع السياحة ذاته: بالنسبة أما بالنسبة لقطاع السياحة، فإن انتهاج الجودة هو:

-تعتبر كخطوة عملاقة نحو احترافية تدريجية للخدمات المقدمة في السياحة الجزائرية محليا ودوليا؛

-تسمح بالانخراط في مسا ر يقوم على التطوير المستمر للموارد البشرية؛

-تعد عامل من عوامل التنمية واستدامة العرض السياحي الوطني؛

-وسيلة لدعم و تثمين الثروات الوطنية و الخصوصيات الإقليمية المحلية.

4.صعوبات تطبيق مخطط الجودة في الجزائر:يمكن تلخيص صعوبات تطبيق مخطط الجودة في الجزائر في النقاط التالية:

-غياب جهاز فعال لدى وزارة السياحة يضمن الوقوف ومتابعة هذا المخطط على مستوى المؤسسات السياحية؛

-عدم استمرارية المرافقة والتوجيه من وزارة السياحة للمتعاملين في جمال السياحة وكذا ضعف التنسيق؛

- غياب التحسيس العالمي حول هذا المخطط؛

-عدم الدراية الكافية من أصحاب المؤسسات السياحية وخاصة الفندقية لفوائد وأهداف هذا المخطط؛

- جل المؤسسات السياحية في الجزائر قدمية النشأة مما يتطلب تجديدها ضخ أموال طائلة؛

- ضعف توافد السواح الأجانب على الجزائر له أثر كبري على رغبة أصحاب المؤسسات السياحية في الانخراط بالمخطط؛

- لم يتم منح علامة الجودة السياحة لأية مؤسسة سياحية برغم من امتثال البعض لمخطط الجودة السياحية.

5.الآثار المترتبة عن تطبيق مخطط السياحة للجودة:

1.5الآثار المتعلقة بتعداد المؤسسات المنخرطة في مخطط الجودة السياحي: يوضح الجدول الموالي تعداد المؤسسات المنخرطة في مخطط الجودة السياحي.

الجدول 1: الانخراط في مخطط الجودة السياحي

	2016		2017		2018	
	المؤسسات السياحية المستغلة	المشاريع السياحية	المؤسسات السياحية المستغلة	المشاريع السياحية	المؤسسات السياحية المستغلة	المشاريع السياحية
محطات حموية	07	مشاريع سياحية فرع : مشروع مؤسسات فندقية	07	مشاريع سياحية فرع : مشروع مؤسسات فندقية	07	مشاريع سياحية فرع : مشروع مؤسسات فندقية
مطاعم	18		18		18	
كالات السياحة والأسفار	187		199		200	
مؤسسة فندقية	217		222		225	
	429	**65**	**446**	**81**	**450**	**82**

المصدر:(وزارة السياحة، 2020)

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في المخطط السياحي الى غاية 2019 هو 450 مؤسسة فقط، من بينها 225 مؤسسة فندقية، 200 وكالات السياحة والأسفار،07 محطات حموية 18 مطاعم، وهو عدد ضئيل جدا مقارنة بعدد المشاريع السياحية المستغلة، فمن بين 182 محطة حموية هناك 07 محطات حموية مستغلة فقط منخرطة ضممن المخطط السياحي للجودة، بينما انخرطت 200 وكالة في المخطط من بين 2942 وكالة نشطة، ومن بين 125676 مؤسسة فندقية نجد 225 منها فقط منخرطة ضمن هذا المخطط، وهو ما يعني أن هناك ضعف في مستوى انخراط المؤسسات السياحية في هذا المخطط.

2.5الآثار المتعلقة بحركة السياح: يوضح الجدول الموالي الاثار المترتبة عن تطبيق مخطط السياحة للجودة والمتعلقة بحركة السياح.

الجدول 2: تطور عدد السياح ما بين 2015-2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المقيمين	218 373	132 597	112 837	300 143	240927	127 418
الاجانب	16 504	7 506	17 502	25 871	23501	12 857

المجموع	234 877	140 103	130 339	326 014	264428	140 295

المصدر:(وزارة السياحة، 2020)

يتضح من الجدول السابق ان هناك تذبذب في عدد السياح الأجانب مقارنة بالسياح المحليين، حيث يمثل عدد السياح الأجانب 07.02 % من مجموع السياح سنة 2015 والذي بلغ 234877 سائح، لينخفض في سنة 2016 الى 05.66 % من مجموع السياح، ثم عاد للارتفاع في سنة 2017 الى 15.51 %، ثم انخفض الى 07.93 % في سنة 2018.

الجدول 3: دخول وخروج المواطنين عبر الحدود الجزائرية ما بين 2018-2019

	2016	2017	2018	2019
الداخلون	2 039 444	2 450 785	2 657 113	2 371 056
نسبة النمو%	-	24.12	2.01	-10,77
الخارجون	4 529 524	5 058 404	5 609 947	5 731 814
نسبة النمو %	-	11.68	10.90	2,17

المصدر:(وزارة السياحة، 2020)

يوضح الجدول أعلاه دخول وخروج المواطنين عبر الحدود الجزائرية ما بين 2016-2019، حيث تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياح الأجانب وغير المقيمين الذين دخلوا الأراضي الجزائرية أن عددهم بلغ 2039444 سائح سنة 2016 مقابل 2450784 سائح سنة 2017 أي بنسبة تطور 12.24 % ، بينما بلغ عددهم 2 657 113 سنة 2018 بنسبة نمو 2.01 %، ثم انخفض الى 2 371 056في سنة 2019 بنسبة انخفاض -10,77 %، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انتشار وباء كوفيد 19 وما سببه من غلق للحدود عبر العالم ككل.

يتبين لنا من خلال الإحصائيات بأن خروج المواطنين المقيمين إلى خارج التراب الجزائري قد بلغ 4 529 524 مواطن سنة2016 و5 058 404 مواطن سنة 2017 بنسبة تطور بلغت 62.11 % مقارنة بسنة 2017، وقد بلغ عددهم سنة2018 حوالي 5 609 947 مواطن بنسبة تطور24.14 % مقارنة بالسنة السابقة، مما يدل على أن السياحة الوطنية تشهد ضعف واضح مما جعل حتى القاطنين لا يفضلونها إذ أن أزيد من 566 مليون مواطن جزائري خارج البلد في حين يستضيف البلد حوالي266 مليون سائح فقط يعني أقل من نصف المغادرين.

كما بلغ إجمالي دخول السواح (056 371 2 سائحًا) في نهاية عام 2019، حيث انخفض بنسبة 10.77٪ مقارنة بالعام الساب، ويمكن تفسير هذا الانخفاض، من خلال الظروف غير المستقرة، التي لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر، ومن ناحية أخرى من خلال الأسواق التنافسية الجذابة، لا سيما مقارنة بالأسعار، التسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة، وهذا الانحدار تم تسجيله في الأشهر التالية(وزارة السياحة، 2020):

-أفريل: -36,27 %.

-أوت: -28,97%.

-ديسمبر: -24,68%.

ويمثل عدد السياح الأجانب الذي 81,56% من مجموع السياح (778 933 1سائحًا) قادمين بشكل رئيسي من الدول التالية:

-تونس: 709 323 1 سائح، يمثل 68,45% من مجموع السياح الأجانب.

-فرنسا: 907 164 سائح، يمثل 08,53% من مجموع السياح الأجانب.

-المغرب: 505 79 سائح، يمثل 04,11% من مجموع السياح الأجانب.

كما يمثل عدد السائحين الجزائريين المقيمين بالخارج 437.278 سائحًا 18.44٪ من إجمالي السائحين الوافدين، وقد شهد اتجاهًا تنازليًا منذ عام 2018، من (14.02-) في 2018 و(30.5 –) على التوالي في عام 2019، وهذا مفسر بنفس الأسباب المذكورة أعلاه، المتعلقة بانخفاض العدد الإجمالي لدخول السواح إلى الجزائر.

كما تم تسجيل أكبر عدد من لدخول السواح الجزائريين المقيمين في الخارج لشهر جويلية 81 450 سائح، وهو ما يتزامن مع العطلة الصيفية، أما القادمين من البلدان التالية:

-فرنسا: 321 686 سائح، أو 73,57% من إجمالي عدد الجزائريين المقيمين بالخارج؛

-إسبانيا: 55 105سائح، أو 12,60% من مجموع الجزائريين المقيمين بالخارج؛

- تونس: 27 021سائح، أو 06,18% من العدد الإجمالي للجزائريين المقيمين بالخارج؛سبيل ناجع لخلق مناصب شغل والحد من البطالة.

2.5الآثار المتعلقة بمؤسسات الصناعة التقليدية والحرف المعنية بعملية المرافقة:تعتبر علامة iso 9001كمرجعية دولية للشروط الواجب توفرها من ناحية إدارة الجودة، وكذا تنظيم العلاقة بين المؤسسات.

في هذا الاطار اتبع قطاع الصناعة التقليدية هذا المنهاج عن طريق تسجيله في برنامج التعاون بين قطاع الصناعة التقليدية والاتحاد الأوربي p3a سنة2011-2012 عن طريق مرافقة 5 مؤسسات حرفية لتعريفهم هذا النمط من التسيير وإتباع الاجراءات اللازمة للمصادقة،حيث اعتمدت الجزائر على الية محددة تسمى بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)في مجال المرافقة والتطوير الاقتصادي للإقليم واختزال اللامساواة الجغرافية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومن المؤسسات التي تم مرافقتها:

-مؤسسة الزرابي لشرشال؛

-مؤسسة عزي للباس التقليدي بقسنطينة؛

-مؤسسة الغزال للتمور ببسكرة؛

-مؤسسة سعدودي للنحاس بالجزائر.

وبالنسبة للمؤسسة الخامسة التي تؤطرها غرفة باتنة تم إيداع طلب تغيير المؤسسة أمام اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تبعات الخدمة العمومية.

وقد كان الهدف من ذلك تطوير نظام إدارة الجودة لمؤسسات الصناعة التقليدية وفق المعايير الدولية، تطوير جودة القدرات المهنية، رفع مستوى التسيير الإداري والمالي لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرف وفق المعايير الدولية.

3.5الآثار المتعلقة بمكانة السياحة الجزائرية عالميا من حيث مستوى جودة الخدمات السياحية:

على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وما تضمنه من مخطط لجودة الخدمات السياحية، إلا أن السياحة في الجزائر لا تزال لا ترقى لمستوى الجودة المطلوب وهذا ما جاء في تقرير تنافسية السياحة والسفر الذي يشير إلى أن الجزائر تصنف في المرتبة 116 عالميا في قطاع السياحة والأسفار من أصل 104 بلدا شمله هذا التقرير وأدنى درجات شمال إفريقيا، والمرتبة 118 بالنسبة لمؤشر البيئة، و 132 في المؤشر الفرعي سياسة السفر والسياحة والظروف التمكينية، والمرتبة 112 في المؤشر للبنية التحتية، أما

بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية فقد احتلت المرتبة 24 ، والمرتبة 112 لمؤشر توفر بيئة العمال المناسبة، أما بالنسبة لمؤشر السلامة والأمن فكان ترتيبها 22، وبالنسبة لركن الصحة والنظافة فترتيب الجزائر 22 عالميا، وهي أكثر الدول تحسنا في هذا المؤشر(the World s Platform'Economic Forum، 2019، صفحة 43)، أما ركن سوق العمالة والموارد البشرية فترتيبها 142، و بالنسبة لركن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فترتيبها 22 عالميا، وركن تحديد أولويات السفر والسياحة جات في المرتبة 122عالميا، وبخصوص الانفتاح الدولي فترتيبها 139، اما القدرة التنافسية للأسعار فالجزائر هي واحدة من الدول الأكثر تنافسية في الأسعار في العالم باحتلالها المرتبة 08، وبالنسبة للاستدامة البيئية فالجزائر ضمن المركز 133، والمرتبة 22 بالنسبة للبنية التحتية للنقل الجوي، أما البنية التحتية البرية والبحرية فالجزائر في المركز 24، والمركز 136 بالنسبة للبنية التحتية للخدمات السياحية، والمركز 126 بالنسبة للموارد الطبيعية، وفي ما يتعلق بسفر العمال فقد تمركزت في المركز21، وبالتالي تبين الإحصائيات الصادرة عن تقرير تنافسية السياحة والسفر 2019 أن الجزائر من أكثر الدول انغلاقا، ومن أكثر البلدان ضعفا في توفير الخدمات السياحية، حيث تشير الإحصائيات إلى التأخر الفادح للبنية التحتية في الجزائر من خلال ملاحظة مؤشر الترتيب الدولي مقارنة بباقي الدول وهو من أهم عدم نمو البنية التحتية.(s Platform'the World Economic Forum، 2019، صفحة 47)

وحسب الأرقام المسجلة من قبل المنظمة العالمية للسياحة المتواجد مقرها بالولايات المتحدة، وكذا التقرير العالمي للسياحة والأسفار، فإن الأسباب وراء التخلف الذي يشهده قطاع السياحة كان على مستوى النقل البري البحري والجوي والخدمات السياحية، مما يعكس عدم كفاءة مخطط السياحة الذي يسير بخطى جد بطيئة بالرغم من التقدم الذي شهدته هذه المؤشرات مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه وبالنظر إلى هذه المعايير لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عن التصنيفات العالمي.

4. خاتمة:

على الرغم من التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات بشكل عام والخدمات السياحية بخاصة في مختلف بلدان العالم، حتى احتل موقعاً متميزاً في الدخل القومي لتلك البلدان، لما يدر عليها من إيرادات كبيرة، إلا أن القطاع السياحي بمكوناته المختلفة لا يزال يعاني

من ضعف إدراكه لأهمية جودة الخدمة السياحية المقدمة، وبالذات من منظور الزائر باعتبارها المرتكز الأساسي لتحقيق أهدافها في النمو والشهرة، فضلاً عن تحقيق العوائد التي تدعم ميزانيتها وتحقيق التفوق التنافسي على الآخرين،وعموما يمكن إرجاع أسباب هذا التدني في مستوى جودة الخدمات السياحية في الجزائر إلى عدد من العوامل أهمها:

– تهميش القطاع السياحي الذي عرف إهمال كبير من طرف المسؤولين، وعدم كفاءة التخطيط السياحي، والذي يسير بخطى جد بطيئة في الجزائر ما يعرقل تنظيم واستغلال الموارد السياحية للوصول إلى التشغيل الكامل للقطاع؛

– التأخر الذي شهده قطاع البنى التحتية المطلوبة لإنعاش النشاط السياحي من مرافق عامة وخدمات البنية التحتية في المناطق السياحية المستهدفة، ويبرز نقص البني الأساسية كأحد معوقات الاستثمار عندما تتوافر موارد واعدة للاستثمار في المناطق الصالحة للاستثمار السياحي، والتي لم تكتمل فيها البنى الأساسية اللازمة لخدمات المشروع، ولعل ذلك ما يفسر التركز الحالي للمنشآت والمرافق السياحية في المدن الرئيسية حيث الخدمات الأساسية متوفرة بشكل أفضل نسبياً؛

–نقص الوعي بأهمية الثقافة السياحية ودورها في إعطاء صورة جميلة عن المجتمع الجزائري، بسبب انعدام الترويج للسياحة الجزائرية بالشكل الذي يضمن استقطاب وفود جديدة من السياح الأجانب؛

– ضعف جودة المنتج السياحي والخدمات المقدمة للسياح الأجانب، والتي تبتعد كثيرا عن معايير الجودة العالمية في سوق السياحة؛

–انخفاض مستوى التكوين والتأهيل لدي العاملين بالقطاع السياحي، خصوصا العاملين في المؤسسات السياحية الفندقية، وبالتالي انخفاض عدد الكفاءات المؤهلة لتحقيق التسيير الجيد لمختلف المرافق السياحية؛

– وجود عقبات كثيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، وعدم تقديم تسهيلات لانتقال السياح والمؤسسات الاستثمارية، كما يفسر انخفاض نسبة الاستثمارات السياحية المنفذة فعلاً من مجموع قيمة المشاريع الاستثمارية السياحية المرخصة، حيث لم تزد نسبة الاستثمارات المنفذة 04.36 % خلال سنة 2019 من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية السياحية المرخصة والبالغة 2455، وحيث أن الشروط إنشاء البنية الأساسية من منظور التكلفة والتمويل تختلف

عن شروط الاستثمار التجاري، فعند الجمع بين كلفة الاستثمار في أصول المشروع وكلفة البنى الأساسية نجدها أكبر بكثير من قيمة المشاريع وفق شروط الاستثمار التجاري.

وحتى يحقق القطاع السياحي أهدافه يجب:

- زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي ورفع الغبن عليه باستخدام التخطيط السياحي الاستراتيجي واستغلال الموارد السياحية للوصول إلى التشغيل الكامل للقطاع بمختلف مكوناته؛
- تشجيع الاستثمار في المرافق العامة وخدمات البنية التحتية في المناطق السياحية المستهدفة الساحلية منها والصحراوي والحموية والدينية وغيرها؛
- زيادة الوعي بأهمية الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري وتوعيته بدوره الفعال في الترويج للسياحة الجزائرية، وإعطاء صورة جميلة عن مختلف المناطق السياحة من جهة، ومن جهة أخرى في دعم الاستراتيجية السياحة من خلال الحفاظ على البيئة وحسن التعامل مع السياح،وكذا المساهمة في نشر الثقافة السياحة؛
- الرفع من مستوى جودة المنتجات السياحية، بالشكل الذي يتلاءم وتطلعات السواح؛
- العمل على الرفع من مستوى التكوين والتأهيل لدي العاملين بالقطاع السياحي، بما يضمن التسيير الكفء والفعال لمختلف المرافق والخدمات؛
- العمل على ازالة العقبات كثيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر وتسهيل إجراءات الدخول بالنسبة للسياح، وكذا التسهيلات اللازمة لانتقال والمؤسسات الاستثمارية، الى جانب تشجيع الاستثمارات المحلية والتقليل من البيروقراطية؛
- وضع مؤشرات فعالة لتقييم جودة الخدمات السياحية المقدمة، والتي تستمد من المؤشرات العالمية لجودة الخدمات السياحية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتصدرة وتبادل الخبرات بينها في مجال السياحة، وإبراز أهمية التعاون ما بين دول المنطقة وخاصة في جهود الترويج السياحي المشترك.

5. قائمة المراجع:

1.5 المراجع باللغة العربية:

1- جواد رحاب. (2002). **تطبيق عناصر إدارة اجلودة الشاملة في القطاع الفندقي**. *رسالة ماجستير*. كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة الكوفة.

2- سعد القاضي بن عبد الرحمن . (2004). **الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة**. *ملتقى الجودة في صناعة السياحة*. أبهى: الهيئة العامة للسياحة:المملكة العربية السعودية.

3- عمار مراتي . (2019/2018). **واقع جودة الخدمات السياحيةفي المؤسسة الجزائرية**. *أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.

4- عيسى مرازقة، و سيهام مخلوف. (2017). **أهمية جودة الخدمة في تحقيق الرضا لدى العميل**. *مجلة الإقتصاد الصناعي، 01*(العدد 12).

5- مباركة مساوي ، و ابتسام قارة . (2020). **تأثير أبعاد جودة الخدمة السياحة على ترقية الوكالات السياحية الجزائرية:دراسة حالة الوكالات السياحية بوهران**. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد14* (العدد:02)، الصفحات 161-180.

6- وزارة السياحة. (2020). تاريخ الاسترداد 26 10, 2021، من http s://www.mta.gov.dz/?page_id=1147

المراجع باللغة الأجنبية:

1- HERSH, A. M. (2010). Evaluate The Impact Of Tourism Services Quality On Customer's Satisfaction . *Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol.02* (No.06).

2- the World Economic Forum's Platform .(2019) . *The Travel&Tourism Competitiveness Report 2019Travel and Tourism at a Tipping Point.*

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص320-346

الدور التاريخي للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي وإمكانية الاستفادة منه في المرحلة الراهنة

The Historical Role Of the Private Sector In the Development Of the Iraqi Economy and the Possibility Of Benefiting From It At the Current Stage

* أ.م. الهام خزعل ناشور
Assist. Pof Alham Khazal Nashour
جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق)
Alhamalnashoor@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2021/12/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:
يهدف البحث إلى دراسة تاريخية وتحليلية للدور التنموي للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، ومعرفة مدى فاعليته وتأثيره في واقع هذا الاقتصاد، وقد توصل البحث من أن دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي كان محدوداً من حيث إمكانياته واستثماراته، نتيجة تنامي دور القطاع العام، فضلاً عن ضخامة متطلبات التنمية وغياب المناخ الاستثماري الملائم، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وضعف التمويل المالي للقطاع الخاص وغيرها من ويوصي البحث بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ليمارس نشاطه دون أية قيود أو عراقيل في بناء الاقتصاد العراقي.
الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية، المناخ الاستثماري، النشاط الاقتصادي الخاص.
تصنيفJEL : L32 ,O1

Abstract:
The research amis to study the historial and analytical of the développemental role of the private sector in the Iraqi economy, and to know the extent of its effectiveness and impact on the reality of this economy, Can be said that the role of the private sector in the Iraqi economy was limited in capabilities and investments . including the growing role of the public sector, as well as the huge development requirements and the absence of an appropriate investment climate, security and political instability, weak financial financing of the private sector and other reasons. The research recommends the necessity of activating the role of the private sector to practice its activities without any restrictions in developing the Iraqi economy.
Key Words: Private Sector, Economic Development, Investment Climate
JEL classification codes : L32 ,O1

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يشكل القطاع الخاص عنصراً أساسياً ومهماً في نمو الاقتصاد العراقي فهو محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وعلى الرغم من الجدلية القائمة بخصوص إبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يؤديها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لاسيما في ظل التشوهات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الحروب والسياسات غير المستقرة التي عكست مدى ابتعاد العراق عن النهج التنموي، فضلاً عن الصعوبات والأزمات المتلاحقة التي يعاني منها والتي اتسمت بتدهور البنية التحتية وارتفاع نسب البطالة والفقر مما اثبت فشل القطاع العام في تحقيق التنمية، مما جعل الدعوات ملحة إلى إصلاح الاقتصاد العراقي ومعالجة المسببات الهيكلية المعيقة للنهوض التنموي، لاسيما في هذه المرحلة الراهنة التي يعاني فيها الاقتصاد العراقي من شحة في النفقات الاستثمارية، وهذه المهمة ستكون مسؤولية القطاع الخاص على اعتباره مرتكزاً أساسياً للنهوض والتنمية، نظراً لما يتمتع به من إمكانيات ومزايا كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل زيادة الإنتاج والتشغيل والاستثمار. ولكن لكي يقوم القطاع الخاص بهذا الدور ينبغي توافر مجموعة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. والتي تتمثل بتقديم التسهيلات والمزايا اللازمة لاستقطاب المستثمرين من بينها الحصول على عقارات صناعية، وتخفيض الضرائب والفوائد على القروض وتقليص مدة الحصول على استثمار.

أهمية البحث: تستند أهمية البحث من كونه يتناول العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية على اعتبار أن القطاع الخاص هو ركيزة عملية التنمية فهو الشريك الأساس للقطاع العام ويعول عليه بشكل كبير في المجتمعات ذات الانتعاش الاقتصادي، وان القطاع العام وحدة لا يمكن أن يفي بمتطلبات عملية التنمية دون وجود القطاع الخاص.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في هيمنة الدولة على مجمل الأنشطة الاقتصادية واعتمادها على القطاع النفطي كقطاع رئيس للإيرادات المالية، مما أدى ذلك إلى تبني سياسات كلية في مجلات الإدارة والتسعير والتشغيل قللت من كفاءة النشاط الاقتصادي الخاص إلى جانب تعقد الإجراءات الحكومية الروتينية وغياب بيئة الاستثمار المناسبة التي تشجع على تعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتوفير المتطلبات اللازمة التي تمكنه من أداء دوره في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي، ومن ثم زيادة كفاءة أداء المشاريع الاقتصادية وصولاً إلى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل للموارد.

فرضية البحث: تستند فرضية البحث على فكرة مفادها " أن القطاع الخاص لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يمارس دورة بشكل المطلوب في عملية التنمية والبناء الاقتصادي في العراق بل بقي نتيجة ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي وهيمنة القطاع العام على جميع مرافق الحياة الاقتصادية وسوء السياسات الحكومية، إلى ضعفه وتدهوره.

خطة البحث: لإثبات صحة الفرضية أو نفيها قسم البحث إلى محورين رئيسين تناول المحور الأول القطاع الخاص ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي الذي تضمن المسار التاريخي والتنموي للقطاع الخاص في العراق، كما تناول أهم الملامح والسمات الرئيسة للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن بيان العوامل الأساسية المعيقة لنشاط القطاع الخاص في العراق. فيما استعرض المحور الثاني مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية في العراق في هذه المرحلة الراهنة كما تضمن تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي. وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

2. القطاع الخاص ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي.

1.2. المسار التاريخي والتنموي للقطاع الخاص في العراق.

لو استعرضنا تاريخياً المسار التنموي للقطاع الخاص في العراق طوال العقود الماضية على مراحل زمنية مختلفة نجد انه كان يؤدي دوراً واضحاً في نهضته الاقتصادية والتنموية، إلا انه على مر المدد الزمنية هذه تعرض إلى صدمات وصعوبات حدت من نموه وتطوره ويمكن توضيح ذلك بالاستناد إلى بيانات الجدول (1) فعند تأسيس الدولة العراقية في سنة 1921 وخلال الحقبة الليبرالية التي سادت فيها السياسة الاقتصادية الحرة فقد هيمن القطاع الخاص على اغلب مجالات النشاط الاقتصادي نظراً للإمكانيات الضخمة التي كان يمتلكها كبار ملاك الأرضي والتجار والمستثمرين مقارنة بإمكانيات الدولة التي كانت محدودة أنذالك، إذ كانت إيراداتها من النفط والرسوم والضرائب قليلة وكانت بالكاد تغطي إيراداتها مصروفاتها الاعتيادية، لذلك لم تستطع الدولة إقامة وامتلاك المشاريع الاستثمارية، لذا عملت على تبني فلسفة اقتصادية داعمة للحرية الاقتصادية لتشجيع القطاع خاص من خلال القيام بإعفاء مشاريع القطاع الخاص من الضرائب والرسوم، إذ صدرت قانون تشجيع الصناعات في سنة 1929 والذي حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة 15 سنة والعقارات لمدة 10

سنوات، فضلاً عن مساهمة المصرف الصناعي في توفير القروض المسيرة فكان لذلك دور كبير في تنمية وتطوير القطاع الخاص (**عبد الرضا، وحسين،50،2015**) وفي سنة 1950 عندما ارتفع حجم الصادرات النفطية وازدادت الإيرادات النفطية أنشأت الدولة مجلس الأعمار وأعلنت عن برامج التنمية والتطوير وتشجيع القطاع الخاص فظهرت منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي الذي كان هدفه حماية الصناعة العراقية، وقد أدى ذلك إلى تنشيط القطاع الخاص إذ أسهم في زيادة حجم التشغيل، فبلغ عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي نحو (30507) عامل في سنة 1954 (العزاوي،2009، 8) كما أسهم بنسبة (80,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1956. وبعد قيام ثورة 14 تموز سنة 1958 تبنت الدولة سياسة اقتصادية جديدة تضمنت في أركانها زيادة التصنيع وتشجيع القطاع الخاص فقد أصدرت قانون التنمية الصناعية رقم 31 لسنة 1961 مستهدفاً تشجيع رأس المال الخاص (كاظم،41،2007). كما عملت الدولة على وضع الأطر القانونية لتوفير الحماية والرعاية للقطاع الخاص دون مساهمة منها في ملكية وحدات اقتصادية إنتاجية ودون محاولة منها للتدخل في إدارة أو تسير القطاع الخاص كما عملت الدولة على استيراد وتشغيل 17 معمل كبير يستوعب الفائض من الإنتاج الزراعي والحرفي ويقدم للقطاع الخاص ما يحتاجه من المواد الأولية ونصف المصنعة اللازمة للتشغيل بدل استيرادها من الخارج وكانت تلك الخطوة هي بداية الطريق لتنمية القطاعات المنتجة ومنها القطاع الخاص، إذ نما القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب مع بقاء القطاع الخاص مهيمناً على الأنشطة الإنتاجية، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1960 نحو (70,6%) مقابل (29,4%) للقطاع العام، إلا أن عوامل كثيرة تداخلت مع مسيرة القطاع الخاص وعملت بالتدريج على إرباكه كان أولها قرار التأميم في سنة 1964 وكان لإصدار هذا القرار آثار سلبية على مسيرة الاقتصاد العراقي وأدت إلى الحد من نشاط القطاع الخاص وتوسيع نشاط القطاع العام حيث أممت بموجبه المشروعات الخاصة والمصارف وشركات التامين والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة التي كانت تابعة للقطاع الخاص والحقتها بجهاز الدولة (**مرزوقي،2019، http://ssafirarabi com**) وظل القطاع الخاص مقتصراً على الصناعات الصغيرة، كما أممت المصارف الخاصة التي كانت أداة فعالة في تنشيط الحركة الاقتصادية لتختزل القطاع المصرفي في مصرف الرافدين، وأممت التجارة الخارجية وقطاع المال والجانب الأكبر من قطاع الخدمات، وقد كانت نتيجة هذا الإجراءات ابتعاد القطاع الخاص عن أية عمليات استثمار متوسطة وكبيرة وسيطرة القطاع العام على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ولكن مع كل تلك القرارات بقي دور القطاع الخاص مهماً في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي القطاع الصناعي الذي تأثر بتأميم أكثر من غيره شهدت

الفترة (1965ـ 1968) توسعاً ملحوظاً في نشاط الصناعي الخاص سواء فيما يتعلق بعدد المؤسسات أو قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة أو عدد المشتغلين وان كان القطاع العام يسيطر على أهم المشاريع الصناعية الكبيرة فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية نحو (45%) وبقي القطاع الخاص مهيمناً على القطاع الزراعي وقطاع النقل وقطاع الإنشاءات وعلى ما لا يقل عن (50%) من تجارة الاستيراد بينما احتكرت الدولة القطاع المالي والمصرفي وبعض الصناعات الأساسية وبعض النشاطات الإنتاجية (**السيد علي،344،1990**) ومع ذلك لم تتعدى مساهمة القطاع العام في الناتج عن (26,1%) وفي تكوين رأس المال الثابت (58,6%) الأمر الذي يدل على أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، ثم جاءت النكسة الثانية في سنة 1968 إذ أعلنت الدولة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات أهمها:(**النصراوي، 1995، 178**).

1ـ توسيع دور القطاع العام بالزراعة على حساب القطاع الخاص

2ـ الرقابة الكاملة على التجارة الخارجي.

3ـ تعزيز دور القطاع العام بالصناعة

وعلى اثر ذلك تم حصر جميع أنواع الاستيراد السيارات والمعدات والأغذية والأدوية والآلات والأجهزة المختلف بشركات حكومية جديدة (**يوسف،2020**) إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص نحو (41,1%) في سنة 1968.

وفي السبعينيات وبعد تأميم النفط في سنة 1972 أخذت الدولة بتبني أسلوب التخطيط المركزي بفعل زيادة القدرات التمويلية الناجمة عن عوائد النفط وبرز دور القطاع العام في توجيه حركة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل كبير، حيث غطت النسبة الغالبية من التخصيصات الاستثمارية وموازنتها أنشطة القطاع العام على مستوى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية. فضلاً عن تنفيذ الاستثمارات الضخمة التي تعجز تراكمات رأس المال المحلي عن التصدي لها من وجهة نظر التنمية. وما يؤكد ذلك أن التخصيصات الاستثمارية لإجمالي القطاع العام بلغت بموجب خطة التنمية القومية (1970.1974) حوالي (1442,8) مليون دينار، أي شكلت نسبة (83,5%) من إجمالي تخصيصات الخطة البالغة (1727,8 (مليون دينار، ثم ازدادت هذه التخصيصات في خطة التنمية القومية (1974ـ 1976) إلى (15755,2) مليون دينار، أي نسبة (29,9%) من إجمالي تخصيصات الخطة البالغة (16955,0) مليون دينار(**حسن،12،2006**) وقد أفضى ذلك إلى تحجيم دور القطاع الخاص نتيجة ضخامة إيرادات القطاع النفطي والشعور بعدم الفائدة من دعم وتطوير القطاع الخاص فتأثرت بذلك

نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت إذ بلغت (13,5%) في سنة 1974، كما انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (33%) في سنة 1974. في حين شكلت مساهمة القطاع العام في الناتج (67%) وفي تكوين رأس المال الثابت (83%) في سنة 1974. أما فترة الثمانينات عندما مر العراق بحرب مع إيران فقد تراجعت الدولة عن مواقفها السابقة باتجاه القطاع الخاص وقررت توسيعه من خلال تشريع إجراءات الخصخصة، إذ تبنت برنامجاً للتحرر الاقتصادي أطلقت عليه (الثورة الإدارية والاقتصادية) وهذه الإجراءات عززت من مكانة القطاع الخاص ووسعت دوره في النشاط الاقتصادي (**عودة، 2019، 214**). إذ ارتفعت مساهمته إلى (31%) من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1987 ثم وصلت إلى (46%) في سنة1990 .

وخلال حقبة التسعينات في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية وانخفاض الإيرادات النفطية لجأت الدولة إلى توسيع دور القطاع الخاص للتخفيف من حدة العقوبات والمساهمة في تغطية الطلب المحلي إذ برز للقطاع الخاص دوراً مؤثراً في إدارة النشاط التجاري والإنتاجي وتمكن من تلبية حاجات المجتمع من السلع الغذائية والزراعية والتموينية برغم الحظر الدولي الشديد المفروض، كذلك أصبح القطاع الزراعي بمعظم أنشطته وأنشطة واسعة أخرى من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بيد القطاع الخاص.(**حسن،2006، 13**) إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (93%) في سنة 1995. أما المرحلة ما بعد 2003 فقد تعرض القطاع الخاص إلى انتكاسة جديدة إذ توقفت المشروعات الصناعية بسبب الحرب والتدمير وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانعدام الطلب على منتجاته نتيجة إغراق الأسواق العراقية بالسلع المستوردة، فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار، إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (4,3%) في سنة 2005 وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الحكومة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وصدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي هدف إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بإحكام هذا القانون وتنمية الموارد البشرية بحسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات (**تقرير الاقتصاد العراقي،2020، 45**).

كما أصدرت الدولة قرار الدستور الدائم 2005 في المادة 25 إلى أن تتكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار موارده وتنوع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وان الدولة عازمة على أن يكون الاستثمار لكامل مواردها على وفق اقتصاد السوق وان الدولة لن تقوم بعملية الاستثمار بشكل مباشر بل أن هذه المهمة ستكون مكفولة للقطاع الخاص بحيث يكون دور الدولة هو الدور الداعم وليس دور القائم بالاستثمار(

محمد، 2015،92) وتطبيقاً لهذا التوجه أصدرت سلطة الائتلاف قرار رقم 10 للاستثمار الأجنبي في العراق وقرارات أخرى لم يسبق لها مثيل في سخائها تجاه

الجدول 1: الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (1956-2008)

(النسبة المئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام
1956	80,0	20,0	-	-
1960	70,6	29,4	-	-
1968	-	-		58,6
1970	-	-	45,4	54,6
1974	33,0	67,0	13,5	83,0
1979	20,0	80,0	-	-
1980	17,0	83,0	21,5	78,5
1985	24,0	76,0	19,3	80,7
1987	31,0	69,0	17,6	82,4
1990	46,0	54,0	45,6	54,4
1995	93,0	7,0	21,2	78,8
2000	14,0	86,0	30,6	69,4
2005	32,8	67,2	4,3	95,7
2008	26,7	73,3	5,8	94,2

المصدر:

- المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات(1981، 1983، 1987، 1992،2001، 2009، 2019)، صفحات متعددة. - (معن، حيدر حسن، 2012، 143). - (كاظم، حسين لطيف،7،2021).

المؤسسات والشركات متعددة الجنسية مثل قرار(37) الذي خفض معدل الضرائب على المؤسسات من (40%) إلى (15%) وقرار(29) الذي سمح للشركات الأجنبية بان تمتلك نسبة) 10%)) من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية وحق المستثمر الأجنبي بتحويل نسبة) 100%)) من أرباحه خارج العراق والسماح للبنوك الأجنبية للعمل في العراق ضمن الشروط ذاتها(**حسن،24،2006**). نتيجة لذلك أخذت مساهمة القطاع الخاص في الناتج

بالارتفاع بشكل تدريجي ولكنه بقي منخفض مقارنة مع القطاع العام نتيجة تميزه بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، إذ بلغ تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (5,8%) في سنة2008.

بالنتيجة ظل القطاع الخاص ضعيف وعاجز عن الإسهام بشكل فعال في دعم عملية التنمية وخلق حالة من التوازن بينه وبين القطاع العام، وان الدولة لم تعمل على تنويع مصادر الاقتصاد العراقي بل لا يزال شديد التركيز على مصدر النفط في الناتج والتجارة والمالية، إذ شكل النفط أكثر من (40%) من الناتج وأكثر من (90%) من التجارة، ونتيجة ارتباط النفط بالاقتصاد العالمي أصبح الاقتصاد العراقي رهين العالم الخارجي بسبب هيمنة

الدولة على الاقتصاد عبر هيمنتها على النفط(**الجبوري،2020،https :// annabaa.org**).

2.2. أهم الملامح والسمات الرئيسة للقطاع الخاص في العراق.

في إطار المسار التاريخي والتنموي الذي شهده القطاع الخاص في العراق فقد اتصف بمجموعة من السمات التي شكلت الملامح الأساسية لهذا القطاع وتتمثل هذه السمات فيما يأتي (**النقيب،1990، 568**) **و** (**العنكبي،2008، 137**):

1ـ إن هيكل القطاع الخاص في العراق مكون بشكل رئيس من شركات فردية ومنشآت صغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والتوزيع، وكثيراً ما تتوقف هذه الشركات بوفاة المؤسس، أو تنحسر نشاطاتها في جيل أو جيلين من الزمن.

2ـ ضعف التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص مقاساً بضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وفي إعادة استثمار العائد.

3ـ محدودية الأسواق المفتوحة أمام القطاع الخاص أي محدودية فرص الاستثمار المجدي وعدم أمكان توسع القطاع الخاص من دون دعم حكومي مباشر.

4ـ إن القطاع الخاص لا يستطيع أن يقوم من دون دعم حكومي كامل من توفير القروض الميسرة، والإعفاءات الكمركية، وتقديم الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وغاز واستعمال البنية التحتية بأسعار رمزية.

5ـ يتبع أسلوب الإنتاج كثيف العمل قليل رأس المال ويتجلى ذلك من خلال هيكل التكوين حسب الموجودات.

6ـ مع ظهور النفط وزيادة إيراداته هيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراجعت مساهمة القطاع الخاص واقتصرت على الأنشطة التجارية ذات العائد السريع، وارتبط القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الحكومي وتحول من قطاع مبادر إلى قطاع مشمول بالرعاية (**المحمود،1990، 543**).

2.2. العوامل الأساسية المعيقة لنشاط القطاع الخاص في العراق.

يواجه القطاع الخاص في العراق جملة من المشكلات التي كانت وما زالت سبباً رئيساً في تدهوره وضعف تطوره وضآلة دوره في دعم عملية التنمية ، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نذكر أهمها **(يوسف،2020، https://alsabaah.iq):**

1ـ الدعم المطلق للقطاع العام وإهمال القطاع الخاص تسبب في العديد من النتائج السلبية التي أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسبب هذا الإهمال إلى ضعف روح المنافسة في الإنتاج بين القطاعين وتهميش الربحية والعائد الحقيقي للعديد من المشاريع الحكومية لينتهي الحال بالقطاع العام إلى مستويات عالية من الترهل الوظيفي وتشوهات عديدة في ميادين الإنتاج وارتفاع التكاليف الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض حجم العائد المتحقق من رؤوس أموال المستثمرة في منشآت القطاع العام (**النجار،2020، https://economy-news.net).**

2ـ إن الشركات الحكومية هي العميل والمشتري الأساس للمواد والخدمات في العراق لان باقي القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية وغيرها) شبه مشلولة، لذا فان أي خلل في القطاع الحكومي سيؤثر تأثراً كبيراً في القطاع الخاص.

3ـ إن شركات القطاع الخاص في جميع دول العالم تعتمد على المصارف المختلفة للتمويل وتقديم خدماتها للعميل، إلا أن المصارف في العراق ينصب عملها على شراء الدولار من البنك المركزي وبيعة بأسعار مجزية تغنيها عن العمل وتقديم خدمات مصرفية أخرى مما أدى إلى عزوف المصارف عن التعاون مع شركات القطاع الخاص.

4ـ الضرائب المفروضة على شركات القطاع الخاص عشوائية ولم تبن على أسس ثابتة كما هو معمول في جميع دول العالم، فضلاً عن أنها في ازدياد ملحوظ سنوياً مما يؤثر ذلك على حركتها في السوق وعدم إمكانها دفع مثل هذه الضرائب لقلة الموارد المالية.

5ـ إن القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على ما تقدمة الدولة من دعم في مجالات الإعفاءات الضريبية والكمركية فضلاً عن انه لم يدخل في استثمارات طويلة الأجل واقتصر نشاطه على المضاربة والمشاريع قصيرة الأجل ذات الربح السريع وقليلة المخاطر نتيجة انعدام الثقة بالدولة (**عبد والطعان، 2017، 66**).

3 .المؤشرات الأساسية لبيئة القطاع الخاص في هذه المرحلة الراهنة.

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة القطاع الخاص في هذه المرحلة الراهنة في العراق ومتابعة تطور حركة مؤشراته وانعكاساتها على أداء عملية التنمية، فقد ارتئينا تناول بعض المؤشرات المهمة التي تساهم في إعطاء صورة واقعية عن أداء القطاع الخاص في العراق. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

أ ـ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وأهميته النسبية.

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية معينة، فعلى صعيد إجمالي حجم الناتج المحلي اظهر العراق تطوراً ملموساً في مستوى هذا الناتج إذ استمر تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب على السلع الأولية إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي عبر جولة التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما انعكس ذلك على نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي(تقرير الاقتصاد العراقي، 2020،)، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً خلال المدة (2010ـ 2019) فبعد أن سجل في سنة 2010 نحو (163104,9) مليار دينار في سنة 2010 ارتفع إلى (269462,0) مليار دينار في سنة 2013 وفي سنة 2017 بلغ (224636,3) مليار دينار ثم ارتفع ليصل إلى (281484,6) في سنة 2019. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي شهد خلال السنتين 2015و2016 انخفاضاً في الناتج إذ سجل نحو (196203,0) و (198774,4) مليار دينار على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط كونها المحرك الرئيس للأنشطة الاقتصادية فضلاً عن المخاطر السياسية والأمنية المتمثلة بمجابهة عصابات داعش مما انعكس ذلك سلباً على انخفاض معدل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي صاحبة انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد تتبع توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الرئيسة إي بين القطاعين العام والخاص يتضح من التوزيع أن القطاع العام يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخاص وذلك لان السياسة في العراق أصبحت تركز على قطاع النفط بوصفها قطباً تنموياً ومصدراً أساسياً للعملات الأجنبية وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور الحيوي للقطاع العام على الرغم من التأكد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرتبطا بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلد، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية نحو (56698,2) مليار دينار في سنة 2010 فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام بالأسعار الجارية نحو (106406,7) مليار دينار في سنة 2010، وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الدولة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص اخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي ولكنه بقي منخفضاً مقارنه مع القطاع العام إذ سجل الناتج المحلي للقطاع الخاص نحو (101306,8) مليار دينار في سنة 2019، أما الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام فقد بلغ (180177,8) مليار دينار في سنة 2019. ويعزى سبب ذلك إلى كون القطاع الخاص يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، وانعدام الطلب المحلي على المنتجات المحلية بسبب إغراق

الأسواق المحلية بالسلع المستوردة فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار واستهداف أصحاب رؤوس الأموال مما أدى ذلك إلى هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوظيف الأموال (**الدعمي،44**) كما نلاحظ أنه في سنة 2015 سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص انخفاضاً إذ بلغ (114077,8) (82125,3) مليار دينار على التوالي ويعود ذلك إلى تردي الوضع الأمني نتيجة العصابات الإرهابية، وتدهور ثقة المستثمرين فضلاً عن سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإنفاق الحكومي، وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية.

أما بخصوص مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فنجد أنه من خلال الجدول نفسه أن هذا القطاع كانت مساهمته متواضعة مقارنة مع مساهمة القطاع العام، إذ سجل أعلى مساهمته له (42,5%) في سنة 2016 أما القطاع العام فقد ظلت أهميته النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة تم تسجيلها نحو (69,5%) في سنة 2011، نستدل من تلك أن دور القطاع الخاص في العراق لا يزال ضعيفاً ولا يعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية نتيجة ضعف تفعيل القوانين الاستثمار وقانون حماية المنتج المحلي. على عكس القطاع العام الذي يتمتع بمكانه اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العراقي.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاعين العام والخاص في العراق وأهميتهما النسبية للمدة (2010ـ 2019)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	القطاع العام	النسبة المئوية	القطاع الخاص	النسبة المئوية	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
2010	106406,7	65,2	56698,2	34,8	163104,9
2011	151942,7	69,5	66675,1	30,5	218617,8
2012	175083,1	69,1	78309,5	30,9	253392,6
2013	181311,5	67,3	88150,5	32,7	269462,0
2014	170412,4	63,8	96850,4	36,2	267262,8
2015	114077,8	58,1	82125,3	41,9	196203,0
2016	114328,2	57,5	84446,2	42,5	198774,4
2017	137919,8	61,4	86716,5	38,6	224636,3
2018	180786,3	66,4	91297,6	33,6	272083,9
2019	180177,8	64,0	101306,8	36,0	281484,6

المصدر: ـ التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2018 و2019)، صفحات متعددة. ـ تقرير الاقتصاد العراقي للسنوات (2014, 2019)، صفحات متعددة.

ب ـ مؤشر توزيع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بحسب الأنشطة الاقتصادية .

على الرغم من أهمية تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي كونه المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية لاسيما القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وكذلك أهمية تحليل توزيعه بين القطاعين العام والخاص التي من خلالها يتضح إمكانية تحقيق التوازن بين القطاعين في توظيف الموارد المالية للاقتصاد بما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد، إلا أن أهمية التحليل تتعاظم من خلال توزيع إجمالي الناتج على القطاعات الاقتصادية كافة مع إعطاء أولوية استثنائية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناع التحويلية فضلاً عن قطاع الماء والكهرباء والنقل والمواصلات، إذ يتضح من البيانات المعروضة في الجدول (3) أن الأنشطة الاقتصادية موزعة إلى الأنشطة السلعية والأنشطة التوزيعية والأنشطة الخدمية ونجد أن نشاط القطاع الخاص قد تركز في الأنشطة التوزيعية، إذ بلغت قيمتها(40645,7) مليار دينار وبمساهمة (85%) من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2017، وقد تركزت الاستثمارات فيه في نشاط النقل والاتصالات والتخزين إذ بلغت (22470,9) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (93,9%) في سنة 2017، يعود إلى زيادة الطلب عليها من جهة، وعدم وجود منتجات أجنبية منافسة من جهة أخرى، لذلك تنخفض درجات المخاطرة في هذه الأنشطة بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى .يليها نشاط التجارة والفنادق بقيمة (17377,1) مليار دينار مشكلاً مساهمة قدرها (86,6%) ثم يأتي نشاط التامين والبنوك إذ بلغت الاستثمارات فيه (797,6) مليار دينار وبنسبة مساهمة (16,7%) في سنة 2017، في حين نلاحظ أن القطاع العام هيمن على الأنشطة السلعية إذ بلغت مساهمته نحو (80%) من إجمالي الناتج المحلي في حين لم تتعدى مساهمة القطاع الخاص نحو (20%) فقط من إجمالي الناتج المحلي وقد تركزت الاستثمارات في القطاع العام في نشاط التعدين والمقالع، إذ بلغت (88664,8) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (99,6%) من إجمالي الناتج المحلي يليها نشاط الكهرباء والماء ونشاط الصناعة التحويلية إذ بلغت مساهمتها (82,9%) (37,7%) على التوالي في سنة2017 بينما نلاحظ أن اكبر الاستثمارات في القطاع الخاص تركزت في نشاط الزراعة والغابات والصيد ونشاط البناء والتشييد، إذ بلغت نسبة مساهمتها (98,8%) (96,7%,) من إجمالي الناتج في سنة 2017. أما الأنشطة الخدمية فنجد أن القطاع العام يهيمن عليها أيضا قياساً بالقطاع الخاص، إذ بلغت استثماراته فيها (34016,8) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (55,6%,) في حين بلغت

استثمارات القطاع الخاص نحو (22049,1) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (36,2%) وقد تركزت استثمارات القطاع الخاص في ملكية دور السكن باعتباره الأكثر ضماناً والأكثر ربحية من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن تخوف أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمارات في القطاعات الصناعية المهمة لعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتوظيف تلك رؤوس الأموال. في حين تركزت نشاط القطاع العام في خدمات التنمية الاجتماعية إذ بلغت (82,9%) من إجمالي الناتج المحلي.

نستدل من تلك البيانات أن مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة السلعية تميل إلى الانخفاض مقارنة مع القطاع العام بسبب تزايد الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى في الناتج لاسيما القطاعات التوزيعية وقطاع الخدمات، وهذا أن دل على شيء فهو يدل إلى أن القطاع الخاص قطاع توزيعي ضعيف الإنتاجية.

جدول 3: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص وأهميتهما النسبية بحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2015ـ 2017) (مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	2015				2016				2017			
الأنشطة الاقتصادية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية
الأنشطة السلعية	72737,4	75,4	23692,3	24,6	75071,6	76,0	23704,9	24,0	96357,0	80,0	24021,7	20,0
الزراعة والصيد والغابات	60,7	0,74	8100,0	99,3	66,8	0,85	7765,2	99,2	76,5	1,2	6521,8	98,8
التعدين والمقالع	65197,8	99,4	393,1	0,6	67400,2	99,4	396,7	0,6	88664,8	99,6	400,2	0,4
النفط الخام	65194,0	100	-	-	67400,2	100	-	-	88664,8	100	-	-
أنواع أخرى من التعدين	3,8	1,0	393,1	99,0	0,0	0,0	396,7	100	0,0	0,0	400,2	100
الصناعة التحويلية	1904,2	45,0	2330,5	55,0	1633,2	36,8	2803,2	63,2	1815,0	37,7	3004,9	62,3
الكهرباء والماء	5031,1	84,9	897,3	15,1	5372,7	83,3	1077,9	16,7	5379,5	82,9	1106,9	17,1

البناء والتشييد	543,5	4,3	11971,3	95,7	598,6	4,9	11661,9	95,1	421,2	3,1	12987,8	96,7
الأنشطة التوزيعية	**6541,6**	**14,6**	**38208,4**	**85,4**	**5032,2**	**11,3**	**39601,2**	**88,7**	**7546,0**	**15,0**	**40645,7**	**85,0**
النقل والمخازن والاتصالات	1187,9	5,7	19612,8	94,3	1425,6	6,3	21193,3	93,7	1510,9	6,1	22470,9	93,9
التجارة والفنادق	3704,4	17,4	17622,4	82,6	1072,1	5,8	17521,7	94,2	2694,8	13,4	17377,1	86,6
البنوك والتامين	1649,3	62,9	973,2	37,1	2534,5	74,1	886,2	25,9	3340,2	83,3	797,6	16,7
الأنشطة الخدمية	34798,8	63,2	20224,5	36,8	34224,3	61,2	21140,1	38,2	34016,8	55,6	22049,1	36,2
ملكية دور السكن	-	-	13793,8	100	-	-	14379,2	100	-	-	15052,7	100
خدمات التنمية الاجتماعية	34798,8	84,4	6430,8	15,6	34224,3	83,5	6760,9	16,5	34016,8	82,9	6996,4	17,1
الحكومة العامة	34798,8	100	-	-	34224,3	100	-	-	34016,8	100	-	-
المجموع	**114077,8**	**58,1**	**82125,2**	**41,9**	**114328,2**	**57,5**	**84446,2**	**42,5**	**137919,8**	**61,4**	**86716,5**	**38,6**

المصدر: (تقرير الاقتصاد العراقي لسنة ،2020، 2020، صفحات متنوعة).

ج ـ مؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص وأهميته النسبية.

يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت من ابرز المؤشرات لتحديد كفاءة السياسة الاستثمارية والتنموية في العراق على الرغم من وجود عوامل أخرى معه لتحديد مستوى التنمية، إلا انه يبقى له الأسبقية على غيره من العوامل لتحديد مستوى النشاط الاستثماري (**جعفر،7،2009**). ومن خلال متابعة تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق من خلال بيانات الجدول (4) إذ توضح البيانات أن تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حقق انتعاشاً ملموساً خلال المدة (2010ـ 2018) إذ ازداد من (26252,8) مليار دينار في سنة 2010 إلى (31944,6) مليار دينار في سنة 2018، ولكن على الرغم من هذا التحسن إلا انه نلاحظ أن تكوين رأس المال الثابت بقي اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق التنمية، إذ لا تزال هذه المعدلات بعيدة جداً عن المعدلات المطلوبة تحقيقها لأجل تسريع عملية التنمية، كما نلاحظ أن السياسة الاستثمارية في العراق اتسمت بعدم التنوع والثبات وبقيت على أنماطها التقليدية على الرغم من سعي خطط التنمية إلى فتح مجالات الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إذ يلاحظ أن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا تزال تهيمن عليها القطاع العام فكان له دوراً متميزاً في تكوين رأس المال الثابت مقارنة مع القطاع الخاص، إذ بلغ تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (24173,5) مليار دينار في سنة 2010 في حين سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (2079,3) مليار دينار في سنة 2010 وبعدها نلاحظ أن رأس المال الثابت للقطاع الخاص اخذ بالارتفاع بشكل تدريجي

ولكن بقي منخفضاً مقارنه مع القطاع العام، إذ بلغت قيمة رأس المال الثابت للقطاع الخاص في سنة 2018 نحو (13029,6) مليار دينار في حين سجل رأس المال الثابت للقطاع العام (18914,9) مليار دينار في سنة 2018 ويعود سبب ذلك كون القطاع الخاص يبحث عن الفرص الاستثمارية المضمونة الربحية أي لا يجازف في الدخول في الميادين الاستثمارية طويلة الأجل فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق لذا فان الاستثمارات في القطاع الخاص بقيت منخفضة. وينبغي الإشارة إلى أن الزيادة التي حققها تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادة حقيقة بمعنى خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما تمثل تعويض وإعادة إعمار لأغلب القطاعات الإنتاجية التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي مر بها العراق. أما فيما يخص مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت فتشير البيانات إلى أن هناك خلل في السياسة الاستثمارية، إذ نلاحظ في الجدول نفسه ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إذ بقيت أهميته النسبية بشكل عام مخفضة مقارنة بالقطاع العام، إذ بلغ أعلى مستوى تم تسجله (45,9%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2017، في حين سجل القطاع العام أعلى مساهمة وصلت إلى (92,1%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2010. نستدل من تلك النسب مدى تدني مساهمة القطاع الخاص في العراق نتيجة تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في سياسة الإغراق السلعي مما انعكس ذلك في محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية في هذه المرحلة الراهنة.

جدول (4) تكوين رأس المال الثابت القطاعين العام الخاص بالأسعار الجارية وأهميتهما النسبية في العراق للمدة (2010ـ 2018)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	القطاع العام	النسبة المئوية	القطاع الخاص	النسبة المئوية	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
2010	24173,5	92,1	2079,3	7,9	26252,8
2011	25723,0	91,1	2511,9	8,9	28235,0
2012	33274,4	87,2	4865,6	12,8	38139,9
2013	45086,5	81,9	9950,1	18,1	55036,7
2014	41889,6	75,0	13947,8	25,0	55837,4
2015	33838,6	66,8	16812,0	33,2	50650,6
2016	17389,6	60,6	11313,6	39,4	28703,2
2017	17503,5	54,1	14826,7	45,9	32330,3
2018	18914,9	59,2	13029,6	40,8	31944,6

المصدر: (المجموعة الإحصائية (2018ـ 2019)، صفحات متعددة).

ح ـ مؤشر توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحسب الأنشطة الاقتصادية.

على صعيد توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت على مستوى الأنشطة الاقتصادية فيما بين القطاعين العام والخاص خلال المدة (2015ـ 2017) والمبينة في الجدول (5) يتضح من التوزيع أن القطاع الخاص إلى جانب ضعف مساهمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت قياساً بالقطاع العام فقد تركزت نشاطاته بصورة خاصة في المجالات الخدمية، إذ بلغت قيمتها (6947,8) مليار دينار في سنة 2017 وهي أعلى بكثير من قيمة القطاع العام التي بلغت (3036,9) مليار دينار في سنة 2017. وان مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الخدمية تبدو واضحة في نشاط ملكية دور السكن، إذ بلغت استثماراته فيها (6150,9) مليار دينار في سنة 2017، أما القطاع العام فلم يكن لها أية استثمار في هذا النشاط، علما أن الدولة قد تخلت عن الاستثمار في نشاط الإسكان منذ أواسط عهد الثمانينات (**تقرير الاقتصاد العراقي 2008، 16**).في حين نلاحظ أن الدولة تهيمن هيمنة مطلقة على قطاع الخدمات الاجتماعية انسجاماً مع الوظائف التقليدية للدولة العراقية، وعلى هذا فقد تم زيادة إنفاق الدولة على الإدارة العامة والدفاع والخدمات الأخرى لاسيما القطاع الصحي والتعليمي ويعود غياب القطاع الخاص عن هذه الأنشطة نسبياً إلى عوامل عديدة منها عدم إمكانية القطاع الخاص بناء مؤسسات خاصة ضخمة كذلك بنية الدولة ذاتها وطبيعة دورها كراعية للمصالح الاجتماعية (العزاوي،25،2009) .

كما نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص قد استأثر بالأنشطة التوزيعية، إذ بلغت (895,4) مليار دينار في سنة 2017، وقد تركزت نشاطاته في التجارة والفنادق إذ بلغت (786,3) مليار دينار يليها نشاط التامين والبنوك إذ بلغت قيمتها (108,9) مليار دينار في سنة 2017، أما القطاع العام قد استأثر بالأنشطة السلعية إذ بلغت (13835,9) مليار دينار في سنة 2017 مقياساً بالقطاع الخاص فقد بلغت استثماراته (6983,4) مليار دينار، في حين تبوأ نشاط التعدين والمقالع مركز متقدم في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام إذ بلغت قيمته (11822,6) يليها قطاع الماء والكهرباء (1521,9) مليار دينار، أما القطاع الخاص فقد تبوأت الزراعة والغابات والصيد المرتبة الأولى بالنسبة للأنشطة السلعية بقيمة (599,4) مليار دينار في سنة 2017. رغم أن معظم ناتج هذا النشاط يعود للقطاع الخاص، إلا أن نلاحظ تدني مساهمته في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعود إلى عدم وجود حوافز كبيرة للمزارعين للاستثمار الزراعي على الرغم من حاجة هذا القطاع إلى ذلك نتيجة الإغراق الكبير للسلع الزراعية المستوردة المنخفضة الثمن، فضلًا عن عدم وجود سياسة إقراض ملائمة (**خطة التنمية الوطنية2018ـ**

2018،2022، 28). كما يظهر من الجدول تدني تكوين رأس المال في القطاع الصناعي الخاص، لأسباب عديدة لعل من أبرزها تردي مناخ الاستثمار وعدم وجود سياسة لتقييد الاستيرادات الصناعية لاسيما للمنتجات التي يستطيع القطاع الخاص إنتاجها محلياً، فضلًا عن ضعف الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي الخاص.

جدول 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحسب نوع الأنشطة بالأسعار الجارية للمدة (2015ـ 2017) **(مليار دينار)**

الأنشطة الاقتصادية	2015		2016		2017	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الأنشطة السلعية	**30360,6**	**2637,9**	**13262,4**	**3454,8**	**13835,9**	**6983,4**
الزراعة والصيد والغابات	54,0	159,4	168,2	160,3	133,4	599,4
التعدين والمقالع	28864,6	4,5	11594,2	393,6	11822,6	16,9
النفط الخام	28854,4	0,0	11588,6	0,0	11822,6	0,0
أنواع أخرى من التعدين	10,2	4,5	5,5	393,6	0,0	16,9
الصناعة التحويلية	366,2	485,5	211,1	1248,4	157,1	3758,7
الكهرباء والماء	750,6	1003,9	1060,5	1647,1	1521,9	2328,5
البناء والتشييد	325,2	984,6	228,4	5,4	200,9	279,9
الأنشطة التوزيعية	**440,8**	**6357,2**	**535,1**	**2120,5**	**408,2**	**895,4**
النقل والمخازن والاتصالا	212,3	4729,5	274,2	1376,2	265,0	0,2
التجارة والفنادق	191,5	1484,9	149,3	541,4	105,3	786,3
البنوك والتامين	37,2	142,8	111,6	202,9	37,9	108,9
الأنشطة الخدمية	**3036,9**	**7816,9**	**3592,1**	**5738,3**	**3259,4**	**6947,8**
ملكية دور السكن	0,0	4073,1	0,0	4715,1	0,0	6150,9
خدمات التنمية الاجتماع	3036,9	0,0	3592,1	0,0	3259,4	796,9
خدمات شخصية	0,0	3743,8	0,0	1023,2	0,0	796,9
إجمالي تكوين رأس المال لثابت	**33838,6**	**16812,0**	**17389,5**	**11313,6**	**17503,5**	**14826,7**

المصدر: (المجموعة الإحصائية (2018ـ 2019)، صفحات متعددة).

د ـ مؤشر عدد العاملين في القطاع الخاص.

لا شك أن عدد العاملين في أية دولة يتزايد نتيجة تزايد معدلات النشاط الاقتصادي الذي يمثل نتيجة زيادة التطور الاقتصادي من جهة وزيادة عدد السكان من جهة أخرى، إذ سجل عدد العاملين في العراق للقطاعين العام والخاص نحو (7,664) مليون عامل في سنة 2007(**سالم،2011، 24**). وقد افتقر العراق إلى مؤشرات دقيقة عن واقع العمل في القطاع الخاص إذ لا توجد بيانات خاصة عن القطاع غير المنظم. ولكن حسب البيانات المتاحة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نجد أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في سياسة التشغيل إذ ما قورنت بسياسة تشغيل القطاع العام ويعود ذلك إلى أن معدل نمو القطاع العام يكون أبطأ من معدل نمو القطاع الخاص، مما أضعفت قدرته على استيعاب العمالة. إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص (61%) في سنة 2007 وقد اخذ عدد العاملين بالانخفاض إلى (59%) من إجمالي العاملين ضمن حدود فئة السكان النشطين اقتصاديا في سنة 2012 واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى (58%) من إجمالي العاملين في سنة 2014(**خطة التنمية الوطنية 2018ـ 2022، 30،2018**) يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في اقتصاد البلد، فضلاً عن عدم توافر بيئة استثمارية تساعد في نموه وعدم وجود شعور بالاستقرار الأمني، فضلاً عن عدم توافر ضمان اجتماعي لحماية العاملين، لذلك نجد أنه على الرغم من أن القطاع الخاص يعد مصدراً مهماً من مصادر توفير فرص العمل، إلا انه بقي غير مولد لفرص العمل آمنة ومستدامة لا بل كان له دوراً في رفع معدلات العمل الناقصة في ظل اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم. ويعود ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص.

أما القطاع العام فقد بلغت نسبة عدد العاملين فيه في سنة 2007 نحو (34%) من إجمالي عدد العاملين وارتفعت إلى (37%) في سنة 2012، واستمرت بالارتفاع إلى (39%) في سنة 2014 (**خطة التنمية الوطنية 2018ـ 51،2018،2022**) ويعود سبب زيادة إعدادهم في القطاع العام نتيجة اعتماد الدولة سياسة التوظيف الاجتماعي للتخفيف من مشكلة البطالة لاسيما بعد سنة 2003.

إن هذا التباين في توزيع قوة العمل ما بين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية إذ كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع الخاص في كل من أنشطة الزراعة والصيد وتجارة الجملة والمفرد بنحو (98%) لكل منها مقابل (2%) للقطاع العام و (90%) في أنشطة التشييد والبناء و (10%) في القطاع العام و (82%)

في أنشطة النقل والاتصالات و(18%) للقطاع العام و(66,5%) في الصناعة التحويلية و(33,5%) للقطاع العام في حين سجل القطاع الخاص مستويات متدنية في كل قطاعين التعدين والاستخراج (14,5%) والماء والكهرباء (18,5%) وقطاع الخدمات (35%) فيما توزعت نسب التشغيل مناصفة بين القطاعين العام والخاص في نشاطي التمويل والتامين في سنة 2007 (**سالم،25،2011**).

هـ ـ مؤشر الصادرات والواردات السلعية للقطاع الخاص.

بمعرفة حجم الصادرات والواردات السلعية للقطاع الخاص نستطيع أن نستدل على مدى أهمية هذه القطاع، لان الصادرات تعكس بشكل أساس تطور القاعدة الإنتاجية أو البنية الهيكلية للقطاع الصناعي الخاص، وهي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والداعم الرئيس لاحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية والمعزز الأساس للفوائض في ميزانية الدولة. بالمقابل فان الواردات تعكس قصور القطاع الصناعي الخاص عن تامين احتياجات الأفراد من السلع والخدمات التي يحتاجها لاستهلاكه المحلي كما أنها تستنزف موارد الدولة من العملات الأجنبية وتؤدي إلى خسارة الاقتصاد الوطني. وبالاستناد إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء والمعروضة في الجدول (6) نجد أن هناك تبايناً كبيراً في مساهمة القطاعين الخاص والعام في الصادرات، إذ ستحوز القطاع العام على معظم الصادرات، إذ لم تقل مساهمته عن (99,5%) من إجمالي الصادرات طوال المدة الدراسة من (2010ـ 2018) بالمقابل نجد أن صادرات القطاع الخاص لم يشكل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز (0,5%) من إجمالي الصادرات خلال المدة نفسها. أما من ناحية حجم الواردات فنجد أنها على العكس تماماً، إذ استحوذ القطاع الخاص على معظم الواردات قياساً بالقطاع العام، إذ شكلت أعلى مساهمة للقطاع الخاص نحو (84,3%) من إجمالي الواردات، أما مساهمة القطاع العام فلم تتعدى إلى (38,1%) من إجمالي الواردات.

جدول6: الأهمية النسبية لواردات وصادرات القطاع الخاص في العراق للمدة (2010ـ2018)

السنوات	الواردات		الصادرات	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
2010	73,0	27,0	0,4	99,6
2011	61,9	38,1	0,3	99,7
2012	63,7	36,3	0,4	99,6
2013	63,7	36,3	0,3	99,7
2014	61,9	38,1	0,3	99,7
2015	79,8	20,2	0,5	99,5

99,5	0,5	15,7	84,3	**2016**
99,6	0,4	18,2	81,8	**2017**
99,7	0,3	16,1	83,9	**2018**

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على: النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2012،2011، 2013، 2014، 2015،2016، 2017، 2018)، صفحات متعددة.

و ـ عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص.

يمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في العراق، إذ أن المنشآت الصناعية الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها منشآت خاصة، ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (7) نجد انه بشكل عام أن المنشآت الصغيرة تهيمن على عدد المنشآت الخاصة في العراق وهذا راجع إلى الإمكانات المحدودة للمستثمر، فضلاً عن المسؤولية المحدودة للمنشآت. ولو تتبعنا تطور حجم المنشآت الصناعية للقطاع الخاص نجد وجود تذبذب واضحاً في تطور حجم المنشآت الصناعية للقطاع الخاص خلال المدة (2010ـ 2018) ففي بداية المدة حققت تطوراً كبيراً إذ ازداد عددها من (11593) صناعة في سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوى لها (47281) صناعة في سنة 2011، إلا انه سرعان ما أخذت عدد منشآت القطاع الخاص بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى (22469) صناعة في سنة 2014، ويعود سب ذلك إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة العصابات الإرهابية داعش وتوقف عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الذي اثر بشكل كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي الخاص، إلا أن بعدها اخذ القطاع الصناعي الخاص يستعاد عافيته فازداد عدد منشآته حتى وصلت إلى (28514) في سنة 2017. نتيجة عودة قسم من المنشآت الصناعية لمزاولة عملها من جديد وتحسن الوضع الأمني بشكل نسبي، فضلاً عن قيام الحكومة بمنح بعض التسهيلات ودعمها للقطاع الصناعي الخاص، إلا أنها عادت وانخفضت في سنة 2018 لتصبح (26480) صناعة.

هذا التباين في حجم المنشآت الصناعية الخاصة رافقه تباين واضح في توزيع حجم تلك المنشآت، إذ هيمنة الصناعات الصغيرة على الهيكل الصناعي للقطاع الخاص طوال مدة الدراسة إذ بلغ عددها في سنة 2018 نحو (25747) صناعة، تليها الصناعات الكبيرة بقيمة (535) صناعة، أما الصناعات المتوسطة فلم تشكل إلا عدد قليل من إجمالي المنشآت الصناعية الخاصة إذ بلغت (198) صناعة في سنة 2018، أن تزايد عدد الصناعات الصغيرة يعكس ظاهرة ضعف التخصص الصناعي للقطاع الخاص عالي المهارة، وتدني الكثافة الرأسمالية للصناعة المحلية.

وبتحليل توزيع القوى العاملة في القطاع الصناعي الخاص نجد أن القطاع الصناعي الخاص يسهم مساهمة واضحة في توفير فرص عمل، إذ ارتفع عدد العاملين فيه من (57821) عاملاً سنة 2010 إلى (108841) عاملاً في سنة 2018 ، ويظهر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ في الصناعات الصغيرة فقد حققت ارتفاعاً في استيعاب القوى العاملة، إذ ارتفعت من (36898) عاملاً سنة 2010 إلى (83375) عاملاً سنة 2018، كما ارتفع عدد العاملين في الصناعات الكبيرة ولكن ليس بمستوى الارتفاع الذي حققته الصناعات الصغيرة، إذ ارتفع من (20000) عاملاً في سنة 2010 إلى (22842) عاملاً في سنة 2018 أما الصناعات المتوسطة فلم تستوعب عدد كبير من القوة العاملة، إذ بلغ عدد العاملين في سنة 2018 (2624) عاملاً بعد أن كان يبلغ (923) عاملاً في سنة 2010.

جدول 7: عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص في العراق وعدد العاملين فيها بحسب حجمها في العراق للمدة (2010ـ 2018)

السنوات	عدد المنشآت الصناعية				عدد العاملين			
	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع
2010	406	56	11131	11593	20000	923	36898	57821
2011	546	159	47281	47986	1186000	2431	145385	1333816
2012	548	218	43669	44435	38000	3357	146210	187567
2013	558	226	27694	28478	32000	3525	92059	127584
2014	540	120	21809	22469	29595	1916	84272	115783
2015	527	92	22480	23099	28947	1491	67156	97594
2016	503	179	25966	26648	23869	2449	81920	108238
2017	476	182	27856	28514	22632	2521	94644	119797
2018	535	198	25747	26480	22842	2624	83375	108841

المصدر: ـ (المجموعة الإحصائية السنوية في العراق 2016، 2018، 2016، 2018، صفحات متعددة).

ـ (إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2015, 2016, 2017,2018، صفاحات متعددة)

ي ـ التخصيصات الاستثمارية للقطاع الخاص.

صاغت وزارة التخطيط خطط اقتصادية تغطي المدة (2005ـ 2022) وعدت هذه الخطط استراتيجيات لإنعاش القطاع الخاص سواء من حيث حجم الاستثمار أم عدد فرص العمل بهدف تحقيق التنمية. (**كاظم، 2021، 9**). وتباينت تلك التخصيصات بحسب كل خطة، وفي جميع الخطط التنمية الوطنية نجد أن هناك خلل واضح في السياسية الاستثمارية استحوذ القطاع العام على النسبة الأكبر من التخصيصات الاستثمارية وبرز دور القطاع العام في توجيه حركة الإنفاق

الاستثماري الحكومي بشكل كبير، حيث غطت النسبة الغالبية من التخصيصات الاستثمارية وموازنتها أنشطة القطاع العام على مستوى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية. وما يؤكد ذلك ما تشير إليه بيانات الجدول (8) إذ أن التخصيصات الاستثمارية للقطاع العام (128500) مليار دينار بموجب خطة التنمية (2010ـ 2014) في حين بلغت تخصصات القطاع الخاص (89500) مليار دينار من مجموع التخصيصات الاستثمارية لخطة التنمية البالغة (218000) مليار دينار في الخطة نفسها، ثم ازدادت هذه في خطة التنمية الوطنية (2013ـ 2017) إذ بلغت (417000) مليار دينار، وعلى الرغم من ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية إلا أن نلاحظ أن حجم تخصيصات القطاع الخاص انخفضت إلى (88000) مليار دينار في حين ظلت تخصيصات القطاع العام مرتفعة بلغت (329000) مليار دينار، وهذا يدل على الدولة تدعم القطاع العام بشكل كبير وهذا اثر بشكل سلبي على جميع أنشطة القطاع الخاص. كما نجد من الجدول أن حجم التخصيصات الاستثمارية انخفضت بشكل كبير في خطة التنمية الوطنية (2018ـ 2022) إذ بلغ مجموع التخصيصات (220600) مليار دينار، وقد اثر هذا الانخفاض في انخفاض التخصيصات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من انخفاض التخصيصات ظل القطاع العام يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي التخصيصات، إذ بلغت تخصيصاته (88600) مليار دينار بالمقابل بلغت تخصيصات القطاع الخاص (132000) مليار دينار. تعكس تلك القيم هيمنة القطاع العام على التخصيصات الاستثمارية مقارنة بالقطاع الخاص وحتى أن طرأ على تخصيصات القطاع الخاص بعض التحسن إلا انه يبقى اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق التنمية وهذا مما يعكس قصوره في تمويل عملية التنمية في العراق.

أما بصدد نسب المساهمة نجد أن التخصصات الممنوحة للقطاع الخاص لم تصل إلى نصف التخصيصات الممنوحة للقطاع العام في أقصى حالاتها، إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص (41,1%) من إجمالي تخصيصات خطة التنمية (2010ـ 2014) بالمقابل شكلت مساهمة القطاع العام (58,9%)، أما في خطة (2013ـ 2017) فقد ارتفعت مساهمة القطاع العام بشكل كبير لتصل إلى (78,9%) في حين نجد أن مساهمة القطاع العام انخفضت بشكل كبير حتى وصلت إلى (21,1%) من إجمالي تخصيصات خطة التنمية (2013ـ 2017)، وفي الخطة (2018ـ 2022) على الرغم من انخفاض حجم التخصيصات الاستثمارية إلا أن القطاع العام ظل يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي تخصيصات الخطة فقد بلغت مساهمة القطاع العام بنحو (59,8%) أما مساهمة القطاع الخاص فقد بلغت (40,2%). نستدل من تلك النسب

أن هذه التخصصات غير كافية للاستثمارات القطاع الخاص، وان الدولة تدعم بشكل كبير القطاع العام في حين لم تدعم القطاع الخاص إلا بشكل ضئيل، لذا ظل هذا القطاع عاجزاً عن تلبية متطلبات التنمية.

جدول 8: التخصيصات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص في الخطط التنمية في العراق

(مليار دولار، النسبة المئوية)

الاستثمارات / خطط التنمية	استثمارات القطاع الخاص	الأهمية النسبية	استثمارات القطاع العام	الأهمية النسبية	إجمالي الاستثمارات	إجمالي الأهمية النسبية
خطة التنمية (2010ـ 2014)	89500	41,1	128500	58,9	218000	100
خطة التنمية (2013 ـ2017)	88000	21,1	329000	78,9	417000	100
خطة التنمية (20 18 ـ 2022)	88600	40,2	132000	59,8	2206 00	100

المصدر: (كاظم، حسين لطيف، 2021، 10).

4 ـ تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

إن الحاجة إلى وجود القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي أمراً مهماً فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من نمو اقتصادي وخلق فرص عمل وإقامة الاستثمارات وتنويع الموارد الاقتصادي وتحريك المدخرات الوطنية دون أن يؤدي القطاع الخاص دوراً كبيراً وفعالاً في الاقتصاد (**النصراوي،34،1990**). لاسيما بعد أن اشتدت الدعوات إلى تقليص دور القطاع العام ووضع حد لنشاطاته وتصفية بعض وحداته الخاسرة أو المتعثرة ونقل ملكية بعض المشروعات التي تدر أرباحاً إلى القطاع الخاص وبيع بعض الأصول العينية والعقارية التي يمتلكها إلى القطاع الخاص واستخدام حصيلة البيع في سداد جزء من مديونية العامة للدولة، وقد جاءت هذه الدعوة من قناعات تستند على دراسات تشير إلى أن مشروعات القطاع الخاص هو اشد اهتماماً بتحقيق الكفاءة وتجنب الإسراف من المشروعات العامة، وأنها أكثر ميلاً للعناية بالمستهلك واستجابة لطلبه (**عبد الله و العيسوي، 1990، 223**). وان جميع المعطيات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد بان القطاع الخاص بما يمتلكه من قدرات كبيرة وخبرات هو من يحرك عجلة النمو الاقتصادي العراقي وما تحقق من تطور نوعي في بعض المدن العراقية سواء في مجال الإسكان أو في المجالات الصناعية والغذائية والقطاع المصرفي على الرغم من بطئه لا انه عكس قدرات القطاع الخاص في

بناء الدولة. لاسيما وان القطاع العام لا يزال عاجزاً عن إنجاز المشاريع الخدمية أو الاستثمارية مما ترتب على وجود الآلاف المشاريع المعطلة والمتوقفة وأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وذلك بسب الفساد المستشري وغياب الرقابة والإرادة الحقيقة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ضعف الموارد الحكومية وعجزها عن القيام بالعملية التنموية بمفردها، لذا تستدعي الحاجة الاعتماد على القطاع الخاص كداعم رئيس للاقتصاد المحلي، ويمكن للقطاع الخاص في هذه المرحلة أن يؤدي وظيفتين مهمتين الأولى هي إنجاز المشاريع الحيوية الكبيرة والشروع بإعادة العمل بالمشاريع العاطلة والمتلكئة، والوظيفة الأخرى هي التخفيف من حدة البطالة التي باتت تعمق أزمتها، فسوق العمل مع غياب الخطط والاستراتيجيات الحكومية لم يعد يتسع إلا للقطاع الخاص الذي بإمكانه أن يوفر فرص العمل من خلال منح امتيازات المشجعة والداعمة للشركات وتخصيص موازنة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص فضلاً عن تفعيل قانون الضمان الاجتماعي لضمان الحقوق التقاعدية لموظفي القطاع الخاص (**النجار، 2020**، **https://economy-news.net**).

وان تطوير مكانه أداء لقطاع الخاص ينبغي التركيز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية لتطوير القطاع الخاص وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي لذا ينبغي على الدولة اتخاذ حزمة من الإجراءات والسياسات المناسبة لتحفيز وتعزيز هذا القطاع في المرحلة الراهنة من أهمها(**آل طعمة، 2015،/ https:// Annabaa.org**).

1ـ توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص عبر إصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية وتحسين فرص هذا القطاع في الحصول على التمويل الذي يناسب والفرص الاستثمارية في الدولة والعمل على استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة لمعظم الشركات الخاصة لاسيما الصغيرة والمتوسطة.

2ـ توفير مناخ ملائم ومحفز لتشاط القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية والحماية الأمنية للمشروعات العاملة في الدولة

3ـ العمل على تسهيل منح إجازات الاستثمار وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح إعفاءات ضريبية وحماية كمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ للأسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي

4ـ بيع الشركات والمنشآت الحكومية غير قادرة على الإنتاج أو إتباع منهج المشاركة مع القطاع الخاص، والذي بدوره يوفر للحكومة موارد مالية جيدة نظراً لتوقف الدعم الحكومي السنوي المقدم

لهذه الشركات لأجل ممارسة أعمالها من جهة والحصول على مبالغ كبيرة مقابل بيع هذه الشركات من جهة أخرى.

5ـ استحواذ القطاع الخاص على جزء اكبر من عملية الإنتاج في الدولة على حساب تقليص دور الدولة سيزيد من كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

5ـ الاستنتاجات.

1ـ أثبتت مؤشرات الدراسة أن المسار الاقتصادي للقطاع الخاص لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي وان مساهمته في دعم عملية التنمية وخلق حالة من التوازن بينه وبين القطاع العام كانت محدودة، نتيجة غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار الاقتصادي وضعف حماية المنتج المحلي، فضلاً عن القوانين والتشريعات التي قيدت نشاط القطاع الخاص ومنعه من قيامه بدوره التنموي.

2ـ غلبة الطابع الصناعي الصغير وشيوع ظاهرة المشاريع الفردية وعدم انتشار المشروعات الكبيرة التي يقع على عاتقها القيام بنهوض الاقتصادي واستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة.

3ـ من خلال مؤشرات الدراسة نجد إن الدولة هي المسيطرة على أداء النشاط الاقتصادي في العراق بشكل عام مع تهميش نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى ظهور تبعات سلبية على الاقتصاد العراقي.

4ـ تركز نشاط القطاع الخاص في الأنشطة التوزيعية وضآلة مساهمته في الأنشطة السلعية مما يدلل على أن القطاع الخاص قطاع ضعيف الإنتاجية.

5ـ يتضح من خلال الجانب التحليلي لبعض المؤشرات المعتمدة للقطاع الخاص العراقي ضرورة إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص العراقي في مختلف الأنشطة الاقتصادية لكي ينهض بالاقتصاد العراقي.

6ـ محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل بسبب ظروف غير المواتية لبيئة العمل وتدني مستوى الأجور.

6- المقترحات.

1ـ تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم كل أنواع الدعم له والتقليل القيود التشريعية أو القانونية المفروضة عليه.

2ـ توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعد محفز رئيس لتطوير نشاط القطاع الخاص.

3ـ توفير بيئة تشريعية وقانونية مناسبة يستند عليها عمل القطاع الخاص، إذ أن القوانين والتشريعات تكفل للمستثمرين ضمان أموالهم من التعرض إلى المصادرة أو التأميم فكلما كانت تلك القوانين تتسم بالشفافية والاستقلالية كلما شجع ذلك على توفير مناخ ملائم لمستثمري القطاع الخاص.

4. العمل على تسهيل إجراءات إجازات الاستثمار وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح إعفاءات ضريبة وحماية كمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الأسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي.

5. توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والحماية الأمنية للمشروعات والمؤسسات العاملة في الدولة

6. إعطاء القطاع الخاص فرصة لتشغيل واستثماره وإدارة بعض الصناعات الأساسية التي تديرها الدولة حالياً بشرط أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل الأفراد.

7. قائمة المراجع.

1. الجبوري، حامد عبد الحسين، 2020، دور القطاع الخاص في العراق رئيس أم ثانوي، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https:/ annabaa.org*

2. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، إنتاجية الإنفاق العام وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، (كربلاء، جامعة كربلاء).

3. العزاوي، كريم عبيس حسان، 2009، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.

4. النجار،2020، محمود، القطاع الخاص في العراق ـ تحديات وسياسات وحلول، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https://economy-news.net*

5. النصراوي، عباس، 1995، الاقتصاد العراقي النفط ـ التنمية ـ الحروب ـ التدمير ـ الآفاق (1950ـ 2010)، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الكنوز الأدبية).

6. النصراوي، عباس، 1990، نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت.

7. النقيب، خلدون حسن، 1990، التحول إلى القطاع الخاص على مستوى المبادئ، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر،

8. العنبكي، عبد الحسين محمد، 2008، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة .2008

9. آل طعمه، حيدر حسين،2015، القطاع الخاص وتحديات بيئة الأعمال، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *www. Business.uokerbala.edu.iq*

10. آل طعمه، حيدر حسين،2015، القطاع الخاص في العراق الأهمية والتحديات والسياسات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *www. Annabaa.org*

11. المحمود، موضي عبد العزيز،1990، تجربة الكويت مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر.

12. حسن، حسين عجلان،2006، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
13. جعفر، عبد الرضا نبيل و رزاق، حسين بيداء، 2015، دور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، (بصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة).
14. جعفر، علاء الدين، 2009، مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي.
15. سالم، عماد عبد اللطيف،2011، القطاع الخاص وأنماط التشغيل في العراق، أبعاد المشكلة وإشكالية الدور، دراسات اقتصادية، العدد 26، بغداد، بيت الحكمة.
16. عبد الله، إبراهيم سعد الدين و العيسوي، إبراهيم حسن، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت.
17. عبد المنعم السيد علي، 1990، تجربة العراق مع القطاعيين العام والخاص ومستقبل التجربة، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية).
18. عبد، حسين علي و الطعان، صادق علي، 2017، القطاع الخاص في العراق الواقع المعوقات الإصلاحات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20 السنة الحادية عشر.
19. عودة، محمد حسن، 2019، الشراكة القطاعية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 39،(جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي).
20. كاظم، اسعد جواد، 2007، الخصخصة أساليب التحول ودوافعها في الاقتصاد العراقي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد 14- 15، آذار.
21. كاظم، حسين لطيف، 2021، القطاع الخاص في العراق، مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمة العالمية غير الحكومية للتنمية.
22. محمد، سامي عبيد، 2015، النظام الاقتصادي في العراق بين الاشتراكية المركزية والليبرالية الرأسمالية ـ دراسة في اقتصاد العراق السياسي، الطبعة الأولى، (بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع).
23- معن، حيدر حسن،2012، دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، (بغداد، جامعة بغداد).
24. مرزوقي، وسيم، 2019، مفهوم القطاع الخاص في العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *http:// assafirarabi. com*
25. يوسف، سلوان فرنسيس،2020، القطاع الخاص في العراق ـ مشكلات وحلول متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https://alsabaah.iq*
26. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (1981، 1983، 1987، 1992،2001، 2009، 2019)، مديرية الحسابات القومية، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة.
27. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي 2020، بغداد، 2021.
28 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي 2008، بغداد.
29. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، بغداد، حزيران 2018.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص347-366

ممارسة الأنماط القيادية وعلاقتها بإعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين

Practicing leadership styles and their relationship to the preparation of second grade leaders in the ministries of the Palestine State

د. مروان علاونه
Marwan.Alawnah
جامعة الاستقلال– فلسطين
marwan.alawnah@pass.ps

د. حسين عبد القادر *
Husain Abedalqader
جامعة الاستقلال– فلسطين
Husain@pass.ps

تاريخ الاستلام: 2021/11/23 تاريخ القبول: 2021/12/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى ممارسة الأنماط القيادية وعلاقتها بإعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مديريات دولة فلسطين في محافظة أريحا الاداريين والبالغ عددهم 221 موظفاً تم أخذ عينة عشوائية منهم بلغت (81) موظفاً. واظهرت نتائج الدراسة أن الانماط القيادية التي تمارس في وزارات دولة فلسطين (الاستبدادية، التشاركية، التحويلية) كانت بدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة، كما أن مستوى تصورات المبحوثين حول واقع اعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين جاءت بدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة أيضاً، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية وإعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعاً لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والمسمى الوظيفي)، فيما انه توجد فروق عند متغير المؤهل العلمي.

الكلمات المفتاحية: القيادة، الانماط القيادية، قيادات الصف الثاني

تصنيفJEL: M1

Abectract: The study aimed to identify the practicing leadership styles and their relationship to the preparation of second grade leaders in the ministries of the Palestine State. The study population consisted all administrative staff of the directorates of the Palestine State in Jericho Governorate, amounting to 221 employees. A random sample of 81 employees was taken.The results of the study showed that the leadership styles practiced in the ministries of the State Palestine (authoritarian, participatory, transformative) were at a moderate degree from the responses of the study community, and the level of the respondents' perceptions about the reality of preparing second-grade leaders in the ministries of the Palestine State came to a medium degree from the responses of the study community as well.The results of the study showed that there were no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) between the practice of leadership styles and the preparation of second-grade leaders in the ministries of the Palestine State from the view of the employees in them according to the variables (gender, experience, and job title), while there are differences according to the educational qualification variable.

key words: Leadership, leadership styles, Second class leaders

JEL classification codes: M1

* المؤلف المرسل

1. المقدمة:

تحتل القيادة مكاناً بارزاً في حياتنا اليومية، فتمارس في كافة نواحي الحياة، سواءً في البيت أو المدرسة أو الجامعة، أو المؤسسات الخاصة والعامة، فبدون القيادة لا يمكن أن ننجح بشكل سليم وكفوء في حياتنا، فكلما كانت هناك تغيرات في أمور الحياة اليومية إزدادت أهمية ودور القيادة، وكلما تزايد حجم وكبر المنظمات وعدد الموظفين فيها، تطلب ذلك وجود قيادة إدارية فعالة ونشطه قادرة على إدارة فعاليات ونشاطات هذه المنظمات لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

الصف الثاني من القيادات أصبح يشغل بال المفكرين الاداريين في العصر الحديث، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في رفع أداء وإنتاجية المؤسسات بمختلف أنواعها العامة والخاصة، وذلك في التحديات والتنافس الكبير بين المؤسسات لتقديم أفضل منتج وخدمة للمواطن، والتميز المستمر في ذلك، ونجاح اعداد قيادات بديلة يتطلب الاخلاص والجهد من قيادة الصف الاول في المؤسسات بتدريب وتأهيل قادة جدد قادرين على قيادة مؤسساتهم والسير بها الى بر الامان. ومما تقدم جاءت هذه الدراسة الملحة لمعرفة الانماط القيادية التي تتبعها مؤسسات دولة فلسطين على إختلاف تخصصاتها وعلاقة هذه الانماط بإعداد قيادات بديلة جاهزة مؤهلة ومدربة لاستلام مواقع قيادية في المؤسسات الوطنية في كل مكان وحيث يطلب منهم إستلام مناصب جديدة.

1.1 مشكلة الدراسة:

تُعد القيادة على إختلاف أنواعها وميادين ممارستها فن إنساني بحاجة إلى متابعة التغيير والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل بشكل يومي في عالم متطور من أجل تقديمها بصورة أكثر قبولاً وشمولاً من خلال التدريب والتنمية الذاتية التي أصبحت شرطاً موضوعياً لإنجاح مهارة القيادة. فالمؤسسات بحاجة إلى قوى بشرية قادرة على النهوض بتلك المؤسسات، ولتكون هذه القوى قادرة على ذلك يجب ان يتوفر لديها "رضا وظيفيا" يمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، وبالتالي فعدم توفر الرضا الوظيفي من شأنه أن يقلل من كفاءة المؤسسات، لذا جاءت الدراسة لبحث مستوى النمط القيادي السائد في مديريات دولة فلسطين بمحافظة أريحا من وجهة نظر الموظفين الاداريين فيها، وعلاقة ذلك بإعداد قيادات بديلة مدربة ومؤهلة بشكل

تام، وبالتالي اقتراح الأنماط القيادية الأنسب لتحقيق النمط الإداري الأفضل والذي يحقق ايجاد قيادات بديلة جاهزة لتولي مناصب عليا في المؤسسات العامة.

وعطفاً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: **ما الأنماط القيادية المتبعة في وزارات دولة فلسطين وعلاقتها بإعداد قيادات الصف الثاني؟**

1.2 تساؤلات الدراسة:

أ. ما الانماط القيادية التي تمارس في **وزارات دولة فلسطين (الاستبدادية، التشاركية، التحويلية)؟**

ب. ما واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين؟

ت. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الانماط القيادية وواقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى الأنماط القيادية التي تمارس في **وزارات** دولة فلسطين.
2. التعرف إلى واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين.

معرفة اذا كان هناك علاقة بين ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، فقد تفيد الجهة المختصة في تعيين القادة في المكان المناسب، وتساعد المسئولين باتخاذ القرارات المناسبة في شأن الموظفين وترقياتهم، وتفيد بالتأكيد المجتمع من خلال تجنب أي مشاكل مع الموظفين، وتُسهم في تطوير وتدريب الموظفين في كيفية التعامل مع المراجعين والإدارة، كما أنها تفيد في مساعدة القيادات في المؤسسات الفلسطينية باتباع الاسلوب والنمط المناسب لإعداد قيادات الصف الثاني لدى مؤسساتهم، وتُسهم في تزويد المكتبة العربية بموضوع هام يتعلق بقيادة المؤسسات الحكومية من خلال تحديد الانماط القيادية المناسبة وإعداد قيادات الصف الثاني.

1.5 فرضية الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعاً لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، المسمى الوظيفي).

1.6 **حدود الدراسة:**

أ. الحد البشري: اقتصرت الدراسة على الموظفين الاداريين في مديريات دولة فلسطين بمحافظة أريحا.

ب. الحد المكاني: محافظة أريحا.

ت. الحد الزماني: شهري آب وأيلول من العام 2021م

2. الاطار النظري للدراسة

2.1 مفهوم القيادة:

يرى (Greenberg 2013, p335) أن القيادة هي عملية تأثير شخصي على الجماعة بطريقة غير قسرية لتحقيق أهدافها وأهداف المنظمة التي تعمل بها (العثمان، 2013، 10). كما يرى جواد (2010، 316) أن القيادة "ليست فعل واحد، بل جملة أفعال تجمع بين القيادة والتابعية، ذلك أن القائد الفعال يعمل مع المرؤوسين والعاملين الآخرين لخلق الرؤيا والاستراتيجيات واعتمادها لتحقيق الأهداف."

يمكن تعريف القيادة بأنها "قدرة الفرد في التأثير على شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص وإرشادهم وتحفيزهم وتوجيههم وتنمية قدراتهم من أجل التعاون على تحقيق هدف أو عمل ما بدرجة من الكفاية والفاعلية".

2.2 انواع القيادة:

أولاً: القيادة الاستبدادية

يعتبر مصطلح الأوتوقراطي ذو اصل يوناني معناه حكم الفرد، ويسمى ايضا بالقيادة الاستبدادية أو التسلطية حيث نجد القادة في هذه الحالة متزمتين وحذرين غير راغبين في تفويض سلطاتهم أو مشاركة غيرهم في قراراتهم. ويعود ذلك في الغالب إلى حرصهم على العمل وعدم الثقة في العاملين والثقة المتزايدة في انفسهم، وربما يعود للبنية النفسية العامة لهم. وما زال هذا النمط هو النمط القيادي السائد في بعض المنظمات سواء المدنية والعسكرية على وجه الخصوص وتحديدا عند مباشرتها لأعمال يكون من اللازم تنفيذ الأوامر كما هي دون نقاش، كما أن هذا النمط تكون السلطة متركزة في يد شخص واحد يعتمد من خلالها على المركزية المطلقة حيث يقوم بالتوجيه المباشر لفرق العمل وتكون لديه الصلاحيات الكاملة وفي كافة العمليات الإدارية فلا يفوض أي من صلاحيات العمل لأحد المرؤوسين في مباشرة المهام أو عملية صنع القرار كما انه

لا يقبل المناقشة في أي امر من الأوامر ويصاحب ذلك ضعف ثقته في المرؤوسين فهو يمارس سلطته بالضغط عليهم من اجل انجاز العمل. في هذا النمط يبدو القائد انتقاديا يهدد كثيرا ويتحكم في تابعية ويتلاعب بمصائرهم بغير إرادتهم ، ويضع خطته لهم منفردا وبعيدا عنهم ولا يشاركهم الرأي ولا يستمع إليهم، بل يملي عليهم أوامره ويطالبهم بتنفيذ الأوامر الاستبدادية دون نقاش. والقائد الاستبدادي يعرف بالضبط ما يريد ، ويفعل في سبيل ذلك ما يشاء، ويتجه مباشرة إلى هدفه وكلمته هي الذي لا يعلى عليه. (عليان، 2010، 179)

ثانياً: القيادة التشاركية

تعني القيادة بالمشاركة "توسيع الدور الذي يقوم به المرؤوسين في عملية إتخاذ القرار، حيث يتم الأخذ بالإقتراحات والتوصيات والآراء الفردية والجماعية التي يبديها المرؤوسين، مما يُمكن الوصول للقرارات الأكثر فعالية وضمان سهولة تنفيذها.

تعني المشاركة داخل منظمة ما، أن يكون للأعضاء المتأثرين أو المرتبطين بقرار ما أو رأي في صنع هذا القرار، ومثل هذه القرارات قد تشتمل على حل المشكلات أو وضع جداول الأعمال أو توزيع المهام أو التدريب، أو أي عدد من الموضوعات التي ترتبط بأعمالهم. يشترك الأعضاء في تحديد الأهداف، وفي تقييم أداء بعضهم البعض، وقد يقررون أيضاً كيفية توزيع المكافآت. ومهما يكن القرار، فإن الحقيقة الضمنية، هي إشتراك الموظفين مع رؤسائهم في القيادة.

ولا يعني هذا بالضرورة أن كل المنظمات التي تمارس نظام القيادة بالمشاركة هي منظمات ديمقراطية، فليست آراء الجميع متساوية، ومن المحتمل ألا تؤخذ جميع القرارات بالتصويت، إن الأكثر إحتمالاً أن يكون لكل عضو الحق في محاولة التأثير على عملية صنع القرار، عندما يؤثر هذا القرار عليه، وعلى الأقل يصبح الموظفون في هذا الجو التشاركي واثقين أن القيادة لن تتخذ قرارات تعسفية ضد مصلحة الموظفين، وإذا حدث فسيكون بناء على معرفة مسبقة، في وضع القيادة المشتركة الحقيقة، تقوم العلاقة بين القيادة والموظفين على أساس الثقة والإحترام والمصارحة. (عبد القادر، وآخرون، 2020، 157).

والقائد التشاركي متسامح متفتح في تعامله مع مرؤوسيه، ويبنى تصرفاته على أساس أن العاملين معه يتعلمون من خلال ممارساتهم المؤسسية وأنهم ينمون ويتطورون عبر هذه الممارسات، لذا فهو يوفر كل فرصة ممكنة كي يوجه العاملون أنفسهم ويضبطوا ممارساتهم ويقيموها (البدري، 2005، 98)

ثالثاً: القيادة التبادلية

تُعرف القيادة التحويلية بأنها "القيادة التي يشترك فيها الموظفين مع القادة في صنع القرارات الإدارية، وتكون ذات روابط ترفع من مستوى التحفيز والسلوك عند الموظفين". فيما عرفت القيادة التبادلية على أنها "مجموعة النماذج القيادية التي تركز على التبادلات التي تحصل وتجري بين القادة ومرؤوسيهم". وتحصل القيادة التبادلية عندما يأخذ القادة زمام المبادرة في تقديم شكل من أشكال إشباع الحاجات عند مرؤوسيهم في مقابل الحصول على شيء له قيمة في نظر المرؤوسين مثل زيادة الأجور، أو تحسين ظروف العمل، أو الترقية أو التقدير الأدبي، والقائد يضع أهدافا واضحة، كما أن لديه القدرة على فهم إحتياجات الموظفين تحت قيادته وإختيار الحوافز والمكافآت المناسبة لهم التي تثير دافعيتهم وحماسهم. أما القيادة التحويلية فهي العملية التي يتم فيها الحصول على إلتزام المرؤوسين بتحقيق الأهداف في إطار من القيم المشتركة والرؤية المشتركة، وهي مهمة بشكل خاص في إطار إدارة التغيير كما أنها تتضمن علاقات من الثقة المتبادلة بين القادة والمقودين. (عبدالقادر وآخرون، 2020، 155)

2.3 مفهوم إعداد الصف الثاني من القيادات:

عُرفت بأنها " مستوى من القيادات الذي يلي الاشراف الاول والتنفيذي، باعتباره حلقة تصل بين قيادات الصف الاول والقيادات الاشرافية الاخرى، وهي أيضاً الرابط بين القيادات العليا التي تولى عنايتها للسياسة العامة للمؤسسة والادارات والقيادات الاقل مسؤولية عن التنفيذ المباشر للخطط المرسومة (درويش، ومصطفى، 2018)

ويمكن تعريف اعداد قيادة الصف الثاني "بأنها اعداد الموظفين لتولي مناصب ادارية عليا تتفق وقدراتهم وتدريبهم على المهام والمهارات التي تتناسب وتخصصهم العلمي ومن ثم ترقيتهم الى المناصب القيادية ضمن برنامج علمي دقيق تقوم الادارة بالتخطيط له بالتعاون مع ادارة الموارد البشرية في المؤسسة مع مراعاة التطورات المستقبلية في المؤسسة وحاجة الموظفين للتنمية والتطوير حسب الوظائف القيادية لهم مستقبلاً"

2.4 أسباب إعداد قيادات الصف الثاني:

ولعل أهم الأسباب التي تدعو المنظمات إلى ضرورة الاهتمام بإعداد القيادات البديلة هو الاحتفاظ برأس المال الفكري، لأنه يمثل ثروة كبيرة لها تسهم في زيادة قيمتها السوقية من تقديم خدمات ومنتجات، بالاضافة الى أن المؤسسات تنفق مبالغ طائلة لتدريب وتأهيل كوادرها

وموظفيها، لانهم هم السلاح القوي الذي يجب الحفاظ عليه لبقائها واستمراريتها (المفرجي، وصالح، 2003م، ص125)

إلا ان اعداد القيادات البديلة في المؤسسات يحتاج الى عدة خطوات يجب على الادارة الاهتمام بها منها: معرفة الاجراءات القانونية المتبعة والتهيئة الذهنية والنفسية للموظف والمؤسسة على حد سواء، والتأكيد على ان الموظف جاهز لتولي منصب قيادي مؤهل ومدرب تماماً، بالاضافة الى طرح القائد البديل على المسؤولين وتبرير طرحة كقائد بديل لهم، مع دراسة امكانية تعينه لفترة تجريبة مؤقته.

2.5 أثر إهمال إعداد قيادات الصف الثاني:

إن أبرز الآثار السلبية المترتبة على إهمال إعداد قيادات المستقبل البديلة يمكن إجماله في الفراغ القيادي الناتج عن غياب القيادات الإدارية بسبب التقاعد أو النقل. وتأثير أهداف واستراتيجيات المنظمة ورؤيتها والدافعية لتحقيقها. وتولي أفراد غير مؤهلين للقيام بمهام لم يتم إعدادهم لها أصلاً. وبروز المشكلات الإدارية التي يتطلب التعامل معها قيادة واعية لواقع المنظمة وبيئتها الداخلية والخارجية. وتأثير الانجاز كماً ونوعاً وكذلك غياب القدوة الحسنة التي تصاحب القيادات المميزة. (جونز، 2001م، ص770)

2.6 العلاقة بين سلوك القائد وموظفيه

تعتبر العلاقة بين سلوك القادة والمرؤوسين من الثنائيات الكثيرة التي أشار إليها منذ وقت مبكر عالم الإدارة الشهير (هربرت سيمون) ويشير تراث الفكر الإداري إلى محاولات حثيثة من العلماء لبلورة العلاقة بين أطراف هذه الثنائية. وكان (ماكس ويبر) قد رأى منذ مطلع القرن الماضي أن التأطير العقلاني للعلاقة بين طرفي هذه الثنائية أفضل من التأطير التقليدي والكاريزمي. وهذا يتضمن ضمنا أن الإدارة المستندة إلى القوانين واللوائح والسلطة الرسمية أفضل من القيادة التي تستند لكاريزما المدير وسحر شخصيته وإلهامه. إلا أنه لأسباب كثيرة عادت "الكاريزما" لـ "كاريزما" واعيد الاعتبار لـ "الالهام" وهو ما كان استبعده "ويبر". وأصبحت الكاريزما أو الالهام تشكل مكوناً أساسياً من مكونات القيادة التحويلية مع نهايات القرن الماضي. وهكذا بدأ استخدام القيادة بالتداخل أو التماهي مع مصطلح الإدارة. وضمن هذا التحول كان الاهتمام بدور المرؤوسين وأنماط سلوكهم بعد عقود من التركيز على أنماط القادة. وبدأ من جديد الاهتمام ببلورة العلاقة بين أنماط سلوك القادة والمرؤوسين وأيهما يؤثر في الآخر. (Yuki, 2010)

3.إجراءات الدراسة

3.1 منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والحصول على البيانات الاولية من مجتمع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة.

3.2 مجتمع الدراسة وعينته:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الاداريين في دوائر وزارات دولة فلسطين في محافظة أريحا والبالغ عددهم (221) موظفاً، وقد تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (100) موظف.

3.4 أداة الدراسة:

قام الباحثان بتصميم الاستبانه، وتوزيعها على مجتمع الدراسة، حول موضوع "**ممارسة الأنماط القيادية وعلاقتها بإعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين من وجهة نظر دوائر وزارات دولة فلسطين في محافظة أريحا**". وقد تم توزيع (100) استبانه أستعيد منها (81) استبانه أي بنسبة (81%)، وهي نسبة تصلح لتعميم النتائج، وقد تكونت الاستبانه من قسمين على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية، وهو مكون من (4) فقرات.

القسم الثاني: وهو مكون من محورين هما:

المحور الأول: **الانماط القيادية التي تمارس في وزارات دولة فلسطين (الاستبدادية، التشاركية، التحويلية)**، وهو مكون من (40) فقرة.

المحور الثاني: **واقع اعداد قيادات الصف الثاني في وزارات دولة فلسطين**، وهو مكون من (16) فقرة.

3.5 وصف مجتمع الدراسة:

الجدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	50	61.7
	أنثى	31	38.3
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	12	14.8
	بكالوريوس	50	61.7
	دراسات عليا	19	23.5
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	18	22.2
	من 5– أقل من 10 سنوات	17	21.0

	10 سنوات فأكثر	46	56.8
المسمى الوظيفي	نائب مدير عام	4	4.9
	مدير	29	35.8
	رئيس قسم فأقل	48	59.3
المجموع			%100

3.6 صدق وثبات الاستبانه (Cronbach's Alpha):

تم عرض الاستبانة على عدد من المختصين في علم الإدارة، وتم الاخذ بعين الاعتبار تعديلاتهم واقتراحاتهم وتم وتعديل الاستبانة بناءً عليها، وللتحقق من ثبات أداة القياس تم فحص الاتساق الداخلي والثبات لفقرات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا، Reliability Analysis، والجدول التالي يوضح ثبات محاور وفقرات الدراسة.

الجدول رقم (2): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة (الثبات الكلي)

المحور	البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الأول	الثبات الكلي	81	40	0.91
الثاني	الثبات الكلي	81	16	0.97
الثبات الكلي للاستبانه		81	56	0.96

3.7 عرض وتحليل نتائج الدراسة:

بعد جمع البيانات الاولية من مجتمع الدراسة ومراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الاحصائية تم إعطائها أرقاماً وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، بحيث كلما زادت الدرجة زادت أهمية المقياس وزادت درجة القبول والموافقة، الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (3)

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	متوسط	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1- 1.79	1.8-	2.6-	3.4-	5-4.2
		2.59	3.39	4.19	
المستوى	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً

أولاً: الإجابة على سؤال الدراسة الأول "**ما الانماط القيادية التي تمارس في وزارات دولة فلسطين (الاستبدادية، التشاركية، التحويلية"، والجداول (4، 5، 6) توضح ذلك.**

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات المحور الأول "مستوى تصورات المبحوثين حول ممارسة نمط القيادة الاستبدادية في **وزارات دولة فلسطين**"

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يحتكر القائد سلطة اتخاذ القرار	3.73	1.07	كبيرة
2	يضع القائد الحلول للمشاكل بمفرده	3.27	1.20	متوسطة
3	يبلغ القائد موظفيه بأوامره وعليهم السمع والطاعة	3.46	1.00	كبيرة
4	يستخدم القائد مع موظفيه اسلوب التخويف والتهديد	3.09	1.25	متوسطة
5	يستخدم سلطته كأداة تحكم وضغط على موظفيه	3.17	1.20	متوسطة
6	تفويض الصلاحيات عند القائد قلية	3.07	1.17	متوسطة
7	يستخدم الصرامة والشدة في التعامل مع موظفيه	2.96	1.20	متوسطة
8	يتقيد حرفياً بالقانون والنظام والتعليمات	3.14	1.30	متوسطة
9	اعتراف القائد بأخطائه معدومة	3.38	1.28	متوسطة
10	القائد لا يناقش موظفيه في قراراته	3.05	1.26	متوسطة
11	يلقي اللوم على موظفيه في حال فشله	3.16	1.24	متوسطة
12	ينسب القائد النجاح لشخصه دون موظفيه	3.38	1.42	متوسطة
13	ينفرد القائد بشؤون تنظيم الاعمال	3.28	1.23	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.24	1.22	متوسطة

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة a = 0.05

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (4) الذي يعبر عن (ممارسة نمط القيادة الاستبدادية في **وزارات دولة فلسطين**) أن الدرجة الكلية لجميع المتوسطات بلغت (3.24) وبانحراف معياري بلغ (1.22)، وهذا يشير إلى درجة موافقة متوسطة عند المستقصيين حول هذا المحور، فيما حصلت الفقرة (1) والتي تنص "يحتكر القائد سلطة اتخاذ القرار" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.73) بانحراف معياري بلغ (1.07) وبدرجة موافقة كبيرة عند المستقصيين، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (3) والتي تنص على "يبلغ القائد موظفيه بأوامره وعليهم السمع والطاعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.46) وانحراف معياري بلغ (1.00) وبدرجة موافقة كبيرة عند المستقصيين. وقد جاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (7) والتي تنص على "يستخدم الصرامة والشدة في التعامل مع موظفيه" بمتوسط حسابي بلغ (2.96) وانحراف معياري بلغ (1.20) وبدرجة موافقة متوسطة عند المستقصيين، ومن نتائج الجدول أعلاه يمكن الاشارة الى أن نمط القيادة الاستبدادية في مؤسسات دولة فلسطين موجود وبدرجة متوسطة.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات المحور الأول "مستوى تصورات المبحوثين حول ممارسة نمط القيادة التشاركية في **وزارات دولة فلسطين**"

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يشارك موظفيه في تنفيذ المهام	3.21	1.22	متوسطة
2	يعرض المشاكل الادارية على الموظفين	3.21	1.14	متوسطة
3	يتخذ القرارات بشكل جماعي	3.14	1.18	متوسطة
4	يتحمل الموظفين المسؤولية مع القائد	3.51	1.17	كبيرة
5	يساعد في حل مشكلات موظفيه	3.25	1.11	متوسطة
6	يشارك الموظفين في وضع الاهداف	3.32	1.08	متوسطة
7	يدرب الموظفين على تحمل المسؤولية	3.26	1.06	متوسطة
8	يخلق الثقة بين الموظفين	3.21	1.38	متوسطة
9	يأخذ بتوصيات ومقترحات الموظفين	3.17	1.18	متوسطة
10	يجتمع بموظفيه بشكل دوري	3.36	1.22	متوسطة
11	يوفر الفرص لزيادة مؤهلات موظفيه	3.22	1.19	متوسطة
12	يؤمن بالرقابة الذاتية للموظف	3.19	1.22	متوسطة
13	يوزع العمل على الموظفين بعدالة	3.07	1.10	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.25	1.17	متوسطة

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05 = a

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (5) الذي يعبر عن (مستوى تصورات المبحوثين حول ممارسة نمط القيادة التشاركية في **وزارات دولة فلسطين**) أن الدرجة الكلية لجميع المتوسطات بلغت (3.25) وبانحراف معياري بلغ (1.17)، وهذا يشير إلى درجة موافقة متوسطة عند المستقصيين حول نمط القيادة التشاركية في وزارات دولة فلسطين، فيما حصلت الفقرة (4) والتي تنص "يتحمل الموظفين المسؤولية مع القائد" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.51) بانحراف معياري بلغ (1.17) وبدرجة موافقة كبيرة عند المستقصيين، وقد جاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (13) والتي تنص على " يوزع العمل على الموظفين بعدالة" بمتوسط حسابي بلغ (3.07) وانحراف معياري بلغ (1.10) وبدرجة موافقة متوسطة عند المستقصيين، ومن نتائج الجدول أعلاه يمكن الاشارة الى أن نمط القيادة التشاركية في مؤسسات دولة فلسطين موجود وبدرجة متوسطة.

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات المحور الأول "مستوى تصورات المبحوثين حول ممارسة نمط القيادة التحويلية في **وزارات دولة فلسطين**"

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يحفز الموظفين على الابداع والتميز	3.25	1.20	متوسطة
2	يساعد الموظفين في حل المشاكل القديمة	3.11	1.29	متوسطة
3	يساعد الموظفين في اشباع حاجاتهم	2.98	1.13	متوسطة
4	يستثمر طاقات الموظفين لتحقيق اهداف المنظمة	3.06	1.20	متوسطة
5	يتفاعل مع الموظفين لتحفيزه	3.07	1.19	متوسطة
6	اقوم بتقليد القائد في سلوكه القيادي	2.70	1.37	متوسطة
7	يتعامل مع الموظفين بموضوعية ودون تحيز	3.00	1.27	متوسطة
8	يؤمن الموظفين بقدرة القائد على قيادة المنظمة	3.04	1.29	متوسطة
9	يؤمن بقدرة موظفيه في التغلب على معيقات العمل	3.20	1.10	متوسطة
10	يقدر القائد عمل موظفيه	3.21	1.32	متوسطة
11	عندي ثقة وولاء لقائدي	3.22	1.28	متوسطة
12	يعمل القائد كمدرب لموظفيه	3.10	1.26	متوسطة
13	يتفادى استخدام القوة لتحقيق مصالحه الشخصية	3.00	1.10	متوسطة
14	يعمل على احداث تغيير ايجابي في المنظمة	3.27	1.22	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.09	1.23	متوسطة

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة a = 0.05

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (6) الذي يعبر عن (مستوى تصورات المبحوثين حول ممارسة نمط القيادة التحويلية في **وزارات دولة فلسطين**) أن الدرجة الكلية لجميع المتوسطات بلغت (3.09) وبانحراف معياري بلغ (1.23)، وهذا يشير إلى درجة موافقة متوسطة عند المستقصيين حول نمط القيادة التحويلية في وزارات دولة فلسطين، فيما حصلت الفقرة (14) والتي تنص " يعمل القائد على احداث تغيير ايجابي في المنظمة" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.27) بانحراف معياري بلغ (1.22) وبدرجة موافقة متوسطة عند المستقصيين، وقد جاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (6) والتي تنص على "اقوم بتقليد القائد في سلوكه القيادي" بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وانحراف معياري بلغ (1.37) وبدرجة موافقة متوسطة عند المستقصيين،

ومن نتائج الجدول أعلاه يمكن الاشارة الى أن نمط القيادة التحويلية في مؤسسات دولة فلسطين موجود وبدرجة متوسطة.

ثانياً: الإجابة على سؤال الدراسة الثاني "ما واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين"

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لفقرات المحور الأول "مستوى تصورات المبحوثين حول واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين"

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	إتاحة الفرصة للاستفادة من الخبرات السابقة	3.27	1.16	متوسطة
2	ساعدني قائدي على إبراز قدراتي ومهاراتي القيادية	3.02	1.27	متوسطة
3	أشارك القائد في اتخاذ القرارات	2.94	1.23	متوسطة
4	يتم تدريبي على أساليب القيادة	2.94	1.19	متوسطة
5	أشارك في وضع الخطط للوزارة	2.90	1.37	متوسطة
6	يوجد إستراتيجية واضحة تسهم في اعداد القادة	2.89	1.26	متوسطة
7	يسمح لي بالمنافسة في تولي المناصب القيادية	3.01	1.32	متوسطة
8	يتاح لي الفرصة للتنقل بين الوظائف	3.02	1.27	متوسطة
9	علاقتي مميزة مع قائدي	3.35	1.33	متوسطة
10	يتم تفويض صلاحيات قيادية لي	2.98	1.23	متوسطة
11	يتوفر لي المناخ الوظيفي الملائم لأتولى منصب قائد	2.83	1.17	متوسطة
12	أحصل على الحوافز المادية والمعنوية لنشاطي	3.04	1.30	متوسطة
13	يتمسك القائد بالموظف النشط	2.80	1.29	متوسطة
14	يتم ترقيتي بناءً على نشاطاتي	2.52	1.10	ضعيفة
15	يتاح لي الفرصة لاكتساب خبرات جديدة	2.49	1.25	ضعيفة
16	يوجد عدالة تامة في تقييم أداء العاملين بما يشجعهم على العمل لتولي مناصب قيادية	3.27	1.16	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.75	1.17	متوسطة

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة a = 0.05

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (7) الذي يعبر عن (واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين) أن الدرجة الكلية لجميع متوسطات المحور الثاني بلغت (2.75) وبانحراف معياري بلغ (1.17)، وهذا يشير إلى درجة موافقة متوسطة عند المستقصيين حول

هذا المحور، فيما حصلت الفقرة (9) والتي تنص "علاقتي مميزة مع قائدي" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.35) بانحراف معياري بلغ (1.33) وبدرجة موافقة متوسطة عند المستقصيين، وقد جاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (15) والتي تنص على "يتاح لي الفرصة لاكتساب خبرات جديدة" بمتوسط حسابي بلغ (2.49) وانحراف معياري بلغ (1.17) وبدرجة موافقة ضعيفة عند المستقصيين، ومن نتائج الجدول أعلاه يمكن الاشارة الى أن واقع اعداد قيادات الصف الثاني في مؤسسات دولة فلسطين موجود وبدرجة متوسطة.

ثالثاً: الإجابة على فرضيات الدراسة

الإجابة على فرضية الارتباط: "هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى ($\alpha \leq$ 0.05) بين الانماط القيادية وواقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين؟

الجدول رقم (8) نتائج اختبار ارتباط بيرسون

		اعداد قيادات الصف الثاني
الانماط القيادية	معامل ارتباط بيرسون	0.823**
	الدلالة الإحصائية	0.00
	حجم العينة	81

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) بان علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة كانت علاقة موجبة وقوية وذات دلالة معنوية، حيث تشير نتائج الارتباط بين متغير الانماط القيادية ومتغير اعداد قيادات الصف الثاني بأنها علاقة موجبة معنوية وبدرجة ارتباط (** 0.823)، وبدلالة إحصائية (0.000) وتؤكد هذه النتيجة بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير اعداد قيادات الصف الثاني في دوائر وزارات دولة فلسطين محافظة أريحا ومتغير ممارسة الانماط القيادية، وتؤكد هذه النتائج صحة فرضية الارتباط للدراسة وتعطي مبرر لعدم رفض الفرضية.

الإجابة على فرضيات الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية:

- **الاجابة على فرضية الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (9) نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس

الفرضية	ذكر		أنثى		(ت)	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
	3.14	0.75	2.94	0.64	1.171	0.635

دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)

نصت الفرضية الأولى على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq$ 0.05) بين ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعا لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية"، وأظهرت النتائج الواردة في

الجدول إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو "ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين تعزى لمتغير **الجنس**"، حيث بلغت قيمة "ت" (1.171) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.635)، وهذا **يتفق** مع ما جاءت به الفرضية، مما يدعونا إلى **قبول الفرضية عند متغير الجنس**.

- **الاجابة على فرضية الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:**

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضية تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية Sig – Value
الفرضية	بين المجموعات	53,317.34	2	26,658.67	27.797	0.000
	داخل المجموعات	74,804.83	78	959.04		
	المجموع	128,122.17	80			

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (10) إلى أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعا لمتغير **المؤهل العلمي**"، أي أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة إختلفوا في الاجابة على كافة محاور الاستبانة وباختلاف مؤهلاتهم العلمية، مما يشير إلى تأثير المؤهل العلمي على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور. حيث بلغت قيمة "ف" (27.797) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.000)، وهذا **يتعارض** مع ما جاءت به الفرضية، مما يدعونا إلى **رفض الفرضية عند هذا المتغير**.

وقد يكون هذا الاختلاف الناتج في الإجابة بين فئتين من الفئات الثلاث، ولمعرفة مصدر الاختلاف الناتج، فإننا سنجري أحد اختبارات (Post Hoc) وهي عديدة ومتنوعة، حيث سنجري هنا اختبار اقل فرق ممكن (LSD) لمعرفة مصدر الاختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما في الجدول رقم (11).

اختبار .L.S.D الفرضية الرابعة حسب متغير المؤهل العلمي **الجدول 11**

المؤهل العلمي أ	المؤهل العلمي ب	الفرق في المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية
دبلوم فأقل	بكالوريوس	-72.32667*	0.000
	دراسات عليا	-44.71930*	0.000
بكالوريوس	دبلوم فأقل	72.32667*	0.000
	دراسات عليا	27.60737*	0.001
دراسات عليا	دبلوم فأقل	44.71930*	0.000
	بكالوريوس	-27.60737*	0.001
* يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في المتوسط الحسابي			

حيث وجد أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الذين مؤهلهم العلمي (دبلوم فأقل) وأفراد العينة الذين مؤهلهم العلمي (بكالوريوس ودراسات عليا)، بالإضافة على وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي (دراسات عليا) وأفراد العينة الذين مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، هذه الاختلافات المذكورة كانت مؤشراً على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات العينة عند مستوى الدلالة (α= 0.05) حول "ممارسة الأنماط القيادية وإعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعا لمتغير **المؤهل العلمي**"، مما دعانا إلى رفض الفرضية.

- **الاجابة على فرضية الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة:**

الجدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضية تعزى لمتغير **الخبرة**

الفرضية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية Sig – Value
	بين المجموعات	1,842.22	2	921.111	0.569	0.568
	داخل المجموعات	126,279.95	78	1618.974		
	المجموع	128,122.17	80			

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (12) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية واعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تعزى لمتغير **الخبرة**"، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على كافة محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف الخبرة لديهم، مما يشير إلى عدم تأثير متغير الخبرة على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور. حيث بلغت قيمة "ف" (0.569) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.568)، وهذا **يتفق** مع ما جاءت به الفرضية، مما يدعونا إلى **عدم رفض الفرضية.**

- **الاجابة على فرضية الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:**

الجدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضية تعزى لمتغير **المسمى الوظيفي**

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية Sig – Value
الفرضية	بين المجموعات	531.31	2	265.654	0.162	0.850
	داخل المجموعات	127,590.86	78	1635.780		
	المجموع	128,122.17	80			

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (13) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية وإعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعا لمتغير المسمى الوظيفي"، أي أن إجابات أفراد العينة لم تختلف على كافة محاور الاستبانة على الرغم من اختلاف المسمى الوظيفي للموظفين، مما يشير إلى عدم تأثير المسمى الوظيفي على إجابات المبحوثين على فقرات هذه المحاور. حيث بلغت قيمة "ف" (0.162) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.850)، وهذا **يتفق** مع ما جاءت به الفرضية، مما يدعونا إلى **عدم رفض الفرضية.**

3.8 نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: النتائج

1. أظهرت نتائج الدراسة أن الانماط القيادية التي تمارس في **وزارات دولة فلسطين (الاستبدادية، التشاركية، التحويلية) كانت بدرجة متوسطة من استجابات مجتمع**

الدراسة، كما أن مستوى تصورات المبحوثين حول واقع اعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين **جاءت بدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة** أيضاً.

2. أشارت نتائج الدراسة أن القائد يحتكر سلطة اتخاذ القرار ويبلغ القائد موظفيه بأوامره وعليهم السمع والطاعة وبدرجة كبيرة **من استجابات مجتمع الدراسة**.
3. تبين من نتائج الدراسة أن القائد يستخدم الصرامة والشدة في التعامل مع موظفيه ولا يناقش موظفيه في قراراته ويستخدم أسلوب التخويف والتهديد مع موظفيه **وبدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة**.
4. أظهرت نتائج الدراسة أن الموظفين يتحملون المسؤولية في عملهم مع القائد وبدرجة كبيرة من استجابات مجتمع الدراسة.
5. يقوم القائد في الوزارات بتوزيع العمل على الموظفين بعدالة، ويعمل على احداث تغيير ايجابي في المنظمة ويؤمن الموظفين بقدرة القائد على قيادة منظمتهم بكفاءة وفاعلية وبدرجة متوسطة من استجابات مجتمع الدراسة.
6. أظهرت نتائج الدراسة أنه يتم ترقية الموظفين بناءً على نشاطاتهم، ويتاح لهم الفرصة لاكتساب خبرات جديدة برفع مؤهلاتهم العلمية وبدرجة ضعيفة من استجابات مجتمع الدراسة.
7. أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين ممارسة الأنماط القيادية وإعداد قيادات الصف الثاني في **وزارات** دولة فلسطين من وجهة نظر الموظفين فيها تبعا لمتغيرات (الجنس، والخبرة، والمسمى الوظيفي)، فيما انه توجد فروق عند متغير المؤهل العلمي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة الابتعاد عن نمط القيادة الاستبدادية والذي ما زال يمارس في بعض وزارات دولة فلسطين، وخاصة فيما يتعلق باحتكار سلطة اتخاذ القرارات بيد القائد واستخدام اللامركزية الادارية بدلاً من المركزية المطلقة، والابتعاد عن تطبيق أسلوب التهديد والوعيد والعقاب في العمل واللجوء الى أسلوب التحفيز وتفويض الصلاحيات قدر الامكان.

2. إن تنفيذ الاعمال في الوزارات بكفاءة وفاعلية ضرورة ملحة في علم الادارة الحديثة، لذلك يجب أن يتعاون القائد ويتشارك في تنفيذها مع مرؤسية لانجاع عمل الوزارة، وأن لا تنسب الانجازات لكل الموظفين وليس للقائد وحده، بل على القائد أن يقدر ويعزز عمل موظفيه.
3. تقوم القيادة الناجحة على مبدأ العمل ضمن الفريق، لذلك يجب مشاركة الموظفين في وضع خطط عمل الوزارة وأهدافها والأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم، حيث أن الموظف الذي يشارك في وضع خطط وزارته يساهم بشكل كبير في تنفيذها وعدم معارضتها.
4. إن الابداع والتميز من السمات الضرورية التي يجب أن يحفز الموظفين من قبل القائد عليها، وذلك عن طريق تشجيعهم لزيادة معارفهم وتحصيلهم العلمي وإستثمار طاقاتهم لتحقيق أهداف الوزارة بكفاءة وفاعلية.
5. ضرورة أن تقوم قيادة وزارات دولة فلسطين باحداث تغيرات ايجابية في هيكلها التنظيمية وبما يتلاءم ومتطلبات العمل والادارة الحديثة في عصر التكنولوجيا والعولمة والحكومات الالكترونية.
6. تعاني أغلب المؤسسات الحكومية العربية عامة وفلسطين خاصة من مشكلة اعداد قيادات الصف الثاني، لذلك يجب أن تعمل هذه المؤسسات على التحضير والتأهيل والتدريب وحسب التخصص العلمي والوظائف المطلوبة لعدد من القيادات البديلة لشغل المناصب الادارية العليا ضمن خطة زمنية محكمة لسد حاجة هذه الوظائف في حال شغورها.
7. يوصي الباحثان باستخدام نمط القيادة التشاركية لملائمته لطبيعة عمل الموظفين الفلسطينيين الذين يمتازون بدرجة عالية من العلم والثقافة، وامتلاكهم الخبرات الكافية لأداء عملهم.

المراجع:

- البدري، عبدالحميد (2005). الأساليب القيادية والإدارية في المؤسسات التعليمية، دار الفكر، عمان.
- جواد، شوقي (2010). المرجع المتكامل في ادارة الاعمال : منظور كلي، دار الحامد للنشر، عمان.
- جونز، جاريت (2001م). الإدارة الإستراتيجية، ترجمة: رفاعي، محمد رفاعي، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، الرياض: دار المريخ للنشر، السعودية.

- دروش، سعد، ومصطفى، مصطفى (2018). اعداد قيادات الصف الثاني ودوره في تحسين الأداء الوظيفي في المنظمات الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الادارية. القاهرة.
- عبد القادر، حسين، ومروان، علاونه، ويونس جعفر (2020) مهارة القيادة، دارة الاستقلال للثقافة والنشر، جامعة الاستقلال، رام الله.
- العثمان، عبدالله (2013). أثر أنماط القيادة في عملية اتخاذ القرار الاداري وجودته في المصارف التجارية العاملة في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الاردن.
- عليان، ربحي (2010). العمليات الادارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- المفرجي، عادل حرحوش، وصالح، احمد علي (2003م). رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- Yukl, G. (2010). *Leadership in Organizations*, NJ: Prentice Hall. 7th edition

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص367-386

فعالية قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر (1990-2018)

The effectiveness of the exchange rate channel in transferring the impact of monetary policy to the real economy in Algeria (1990-2018)

* عسيلة وداد
ACILA Widad
مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة جيجل _ الجزائر
w.acila@univ-jijel.dz

كبوط عبد الرزاق
KEBOUT Abderzak
جامعة باتنة1 _الجزائر
abderzak.kebout@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/25 تاريخ القبول: 22021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فعالية قناة سعر الصرف في نقل أثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي في الجزائر، باستعمال تقنيةARDL باعتبارها واحدة من النماذج الديناميكة التي تمكننا من فهم التفاعلات الحاصلة بين كل من سعر الصرف وسعر الفائدة وصافي الصادرات ورصيد حساب رأس المال. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم فعالية قناة سعر الصرف في الجزائر، وبذلك ينتفي اثرها على صافي الصادرات وعلى حساب رأس المال، ومن ثم ينعدم أثرها على الاقتصاد الحقيقي.
الكلمات المفتاحية: قناة سعر الصرف، السياسة النقدية، الاقتصاد الحقيقي، نماذج الانحدار الذاتي ذات التباطؤات الموزعةARDL
تصنيف JEL: C101, C112, C113 , C332, E552, F331

Abstract : The aim of this study was test the effectiveness of the exchange rate channel in transmitting the impacts of monetary policy on the real economy in Algeria, by using ARDL technique that considers as one of the dynamic models, which enables us to understand the interactions between the exchange rate, interest rate, net exports and the capital account balance. This study concluded that the exchange rate channel is ineffective in Algeria, thus negating its impact on net exports and at the capital account, and then its impact on the real economy is negated.
Key words: Exchange Rate Channel, Monetary Policy, Real Economy, Auto-Regressive Distributed Lags models ARDL
JEL classification codes: C101, C112, C113 , C332, E552, F331

* المؤلف المرسِل.

1. مقدمة:

تقتضي السياسة النقدية الفعالية ضرورة تحديد قنواتها الكفؤة لبلوغ اهدافها النهائية، وتتعدد قنوات انتقال آثار السياسة النقدية بين قناة سعر الفائدة، قناة الإقراض، قناة أسعار الأصول، قناة أثر الإعلان وقناة سعر الصرف، وأخرى. وترتبط كفاءة كل قناة في نقل قرارات البنك المركزي إلى الأقتصاد الحقيقي بمجموعة من الشروط التي تحدد خصائص الاقتصاد وهيكل نظامه المالي ومدى تطوره.

وتعتبر قناة سعر الصرف من بين أهم القنوات في نقل أثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي، وقد زادت أهمية هذه القناة بفعل العولمة وتعاظم تدفقات رأس المال الدولية سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشر أو غير مباشرة، وتوجه الدول إلى تبني سياسات التحرير المالي، التي عززت من اندماج نظمها المالية في الاقتصاد العالمي، مما استوجب ضرورة تكييف نظم سعر صرف عملاتها وزاد تبني نظام سعر الصرف المرن بدل نظام سعر الصرف الثابت.

ولمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية فقد تبنت الجزائر منذ مطلع التسعينيات الإصلاحات الاقتصادية ومنها الإصلاحات النقدية لأعطاء اهمية أكبر لدور السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية العامة، وزادت أهمية إدارة سعر الصرف ضمن السياسة النقدية، واعتبار قناة سعر الصرف واحدة من بين العديد من القنوات التي يمكن بها للبنك المركزي بلوغ أهدافه النهائية بفعالية لاسيما ما تعلق بتعزيز النمو الحقيقي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار قيمة العملة الوطنية.

الإشكالية: بناء على ما سبق ذكره، يمكن بلورة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية قناة سعر الصرف في نقل أثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟.

فرضيات الدراسة: للاجابة على إشكالية البحث سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

– يمكن لقناة سعر الصرف أن تكون فعالة في نقل آثار السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر.

ويمكن تفكيك الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين جزئيتين :

– الفرضية الجزئية 01 "فرضية الوجود": يمكن لقناة سعر الصرف أن تكون واحدة من بين قنوات نقل أثار السياسة النقدية.

– الفرضية الجزئية02 "فرضية الفعالية: يمكن لقناة سعر الصرف أن تكون فعالة إذا كان تأثيرها معنويا على حساب صافي الصادرات وعلى حساب رأس المال.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أهمية قناة سعر الصرف من بين العديد من القنوات لنقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر

منهج الدراسة: لتحليل إشكالية البحث واختبار فرضياته فقد اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لدراسة مدى فعالية قناة سعر الصرف في نقل تأثيرات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 من خلال استعمال الوسائل القياسية الحديثة ممثلة في منهجية ARDL .

الدراسات السابقة حول قناة سعر الصرف

–دراسة Suba Mallikahewa بعنوان "The effectiveness of exchange rate channel of monetary policy transmission mechanism in sri Lanka" هدفت إلى البحث في ما إذا كانت قناة سعر الصرف فعالة لتحقيق أهداف السياسة النقدية في سريلانكا من خلال تقدير مرونة سعر الفائدة لسعر الصرف وفحص كفاءة قناة سعر الصرف لآلية نقل السياسة النقدية، وقد استخدمت الباحثة نموذج .VAR حيث توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة المتغير وصافي الصادرات مع سعر الصرف، في حين كان إجمالي الدين الخارجي مرتبطا إيجابيا بسعر الصرف، وأن ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. وبالتالي فقناة سعر الصرف فعالة في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي السيريلانكي.

– دراسة Shahriyar Mukhtarov وآخرون بعنوان " The effectiveness of exchange rate channel in Azerbaijan: an empirical analysis "، حيث كان هدف هذه الدراسة إجراء تحليل لفهم ما إذا كانت قناة سعر الصرف فعالة في أذربيجان حيث تم فحص البيانات ربع السنوية بين 2001: 01 و 2017: 02. واستخدام أسلوب VAR بالاعتماد على مؤشر أسعار المنتجين (سوق السلع) ومؤشر أسعار الاستهلاك (معدل التضخم) وأسعار الفائدة الائتمانية بين البنوك(سوق النقود)، سعر صرف العملة وصافي الصادرات

كمتغيرات داخلية، وأسعار النفط وسعر الأموال الفدرالية كمتغيرات خارجية، فقد أظهرت النتائج أن كلا من مؤشر أسعار المنتجين ومؤشر أسعار المستهلك ليسا لهما تأثير على سعر الصرف. كما أن سعر الصرف هو السبب الرئيسي لتغير مؤشرات أسعار المستهلكين والمنتجين. أي أنه تم التحقق من أن قناة سعر الصرف فعالة في أذربيجان.

-دراسة yahia amel, toumi salah بعنوان "Transmission de la politique monétaire via le canal du taux de change en Algérie: une analyse en modèle VAR "، حيث قام بدراسة قناة سعر الصرف الفعلي الحقيقي لنقل السياسة النقدية في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية 1990-2016. وتمت استخدام اسلوب VAR لنمذجة التفاعل الديناميكي بين سعر الفائدة، ومعدل نمو النقود، والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية. وتوصلت الدراسة أنه في ظل وجود قناة سعر الصرف تنتقل الصدمات السياسة النقدية بقوة أكبر وتأخير أقصر مما يؤكد فعالية هذه القناة في الاقتصاد الجزائري.

- **دراسة بقبق ليلى اسمهان وآخرون**، بعنوان "اختبار دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية 1964-2012"، حيث استهدفت الدراسة إجراء اختبار قياسي باستعمال اسلوب VAR لفهم دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1964-2012.فقد أظهرت نتائج الدراسة أن قناة سعر الصرف لا تلعب دورها في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة لدراستنا فقد اختلفت عن غيرها من الدراسات السابقة في اعتمادها على أسلوب الاقتصاد القياسي الكلي المرتكز على المعادلات البنائية الأساسية، واختبار مدى صحتها بناء على بيانات الاقتصاد الجزائري، كما استعمنا منهجية ARDL وهي منهجية مغايرة لاغلب الدراسات السابقة التي كانت تميل إلى استعمال منهجية VAR، فضلا على ان دراستنا استخدمت بيانات الاقتصاد الجزائري شملت الفترة 1990-2018. وهي أحدث دراسة على حد علمنا.

2. عرض قنوات نقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

ناقش الاقتصاديون آلية الانتقال النقدي التي تعبر عن تلك العملية التي تنقل من خلالها قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، إذ يعتبر الفهم الجيد لمختلف القنوات شرطا ضروريا لتنفيذ سياسة نقدية فعالة، وهناك العديد من القنوات منها قناة سعر الفائدة، قناة أسعار الأصول،

قناة الإقراض، قناة التوقعات وقناة سعر الصرف إذ تشكل هذه الأخيرة محور دراستنا، وستتم دراسة هذه القنوات باختصار فيما يأتي

1.2. قناة سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل الخاصية الأساسية المميزة لقناة سعر الفائدة، التي يتم بها فهم كيفية تنقل تأثيرات السياسة النقدية تدريجيا إلى قرارات المستهلكين وإلى قرارات الشركات. (Mishkin F. , 2004, p. 617) حيث تؤدي زيادة العرض النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة الاسمي، ثم سعر الفائدة الحقيقي في ظل فرضية جمود الأسعار في الأجل القصير، (Ndubuisi, 2015, pp. 5-6) مما يخفض من تكلفة رأس المال، ويزيد من الإنفاق على الاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2.2.قناة القرض: وتنقسم قناة القرض إلى:

أ. قناة الإقراض المصرفي: تؤثر السياسة النقدية من خلال هذه القناة على علاوة التمويل الخارجي، إذ تعد البنوك اهم مصدر لعرض القروض. فعند انخفاض عرض القروض المصرفية سترتفع علاوة التمويل الخارجي وينخفض النشاط (Ben S & Mark, 1995, p. 40). وستؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة كمية القروض المصرفية ، وزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي. (Mishkin F. , 2004, p. 621)

ب. قناة الميزانية العمومية: وتعنى قناة الميزانية العمومية بطريقة تأثير السياسة النقدية على الميزانية العمومية للأطراف المقترضة (العائلات والشركات)، حيث يؤدي انخفاض اسعار الفائدة كاستجابة للسياسة النقدية التوسعية إلى تشجيع الاستثمار بفعل تحسن ميزانية الشركات وتقليص مشاكل الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية. وزيادة جاذبية الأسهم بدل السندات وتزيد بذلك القدرة الاقتراضية للشركات، كما ينتج في المقابل التأثير على المستوى العام للأسعار، وتخفيض القيمة الحقيقية لالتزامات الشركات، مما يخفف من عبئ ديونها، التي تشجعها على الإنفاق الاستثماري وزيادة الناتج. (Mishkin F. , 2004, pp. 622-623)

3.2.قناة أسعار الأصول: تؤثر هذه القناة إما على الاستثمار أو ما يعرف بقناة طوبان Tobin وفق معامل Q (منير هندي ، الصفحات 183-184) أو على استهلاك قطاع العائلات أو ما يعرف بقناة أثر الثروة على الاستهلاك في إطار نظرية نظرية Modigliani عام 1973. وفي كلا الحالتين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية والحقيقية، وهو

ما يؤدي بدوره إلى التأثير إيجابا في كل من الاستثمار والاستهلاك ثم على الناتج الحقيقي(Mishkin F. , 2004, p. 93)

4.2. قناة التوقعات (أثر الإعلان): ترتكز هذه القناة على تفسيرات الفاعلين الاقتصاديين لنوع التأثير الذي ستحدثه سياسات البنك المركزي على الاقتصاد، إذ يمكن للسياسة النقدية أن يؤثر على الاقتصاد الحقيقي بشكل سريع من خلال الإدارة الفعالة لموضوع التوقعات وليس لأسعار الفائدة، ولذلك تولى للشفافية والتواصل مع الجمهور أهمية خاصة. (Aslı , 2016, pp. 223-225)، وتكون استجابة اسعار الأصول في الأسواق سريعة لكل ما يفصح عنه البنك المركزي، في حين تحتاج استجابة الاقتصاد الحقيقي والتضخم لوقت اطول. (Blinder, Michael , Marcel , Jakob , & David, 2008, p. 25)

5.2. قناة سعر الصرف: تهتم قناة سعر الصرف برصد أثر تغير أسعار الفائدة المحلية على أسعار الصرف، ومن ثم التأثير على الصادرات والواردات، والتي يتوقع أن تنعكس أثارها على الناتج الداخلي الخام وعلى مستوى الأسعار المحلية. وسنفرد لهذه القناة مبحثا خاصا

ويمكن حوصلة قنوات نقل تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي في المخطط التالي:

الشكل1: مخطط يوضح كيفية انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي

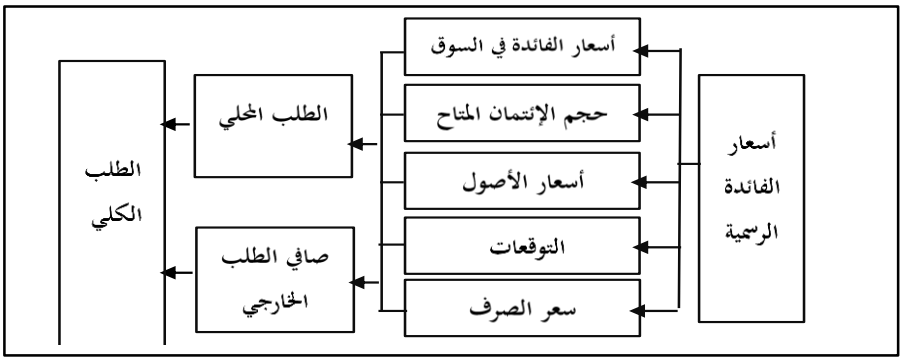

المرجع: عن أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 39، أكتوبر 2017، الإمارات العربية المتحدة، ص.17.

3. آلية عمل قناة سعر الصرف

تعد قناة سعر الصرف قناة لتحليل آلية نقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي على المستوى الدولي، بخلاف القنوات الأخرى والتي تشرح آلية النقل على المستوى المحلي فقط.

لقد حظيت قناة سعر الصرف باهتمام كبير من خلال نموذج (Mandell) سنة 1962-1968، و(Fleming) سنة 1963، وقد اهتم هذا النموذج المعروف باسم(IS-LM/BP)

بدراسة التوازن الاقتصادي الكلي في حالة اقتصاد مفتوح، من خلال حركة الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال من وإلى الدولة. (بقبق، شنيتي، و بورقع، 2015، صفحة 20)

وبافتراضنا أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية المقابلة لوحدة واحدة من عملة البلد الأجنبي، يمكن تقسيم قناة سعر الصرف لنقل أثر السياسة النقدية إلى جزأين:

1.3. الانتقال من سعر الفائدة إلى سعر الصرف: ويمثل الأثر على رصيد حساب رأس المال، ويندرج هذا الأثر في خانة أثر السيولة الذي تحدثه السياسة النقدية بموجب التغير في عرض النقود على سعر الفائدة بشكل مباشر وفي الاتجاه المعاكس حسب فريدمان، لكن هناك أثار أخرى غير مباشرة كأثر الدخل وأثر مستوى الأسعار وأثر التضخم المتوقع، والتي تؤدي في مجموعها إلى تغير سعر الفائدة وفي نفس اتجاه تغير عرض النقود. لكن أثر السيولة مباشر لأنه يعمل في الأجل القصير، أما الآثار الأخرى فهي غير مباشرة وتعمل في الأجل الطويل. (أحمد أبو الفتوح، 2001، الصفحات 132-136)

فتؤثر السياسة النقدية الوطنية بشكل مباشر على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فعند قيام البنك المركزي بسياسة نقدية توسعية، فإنه يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الرسمي، لينعكس بدوره على أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدي والمالي، ومن ثم يتغير العائد على الأصول والتوظيفات لدى البنوك المحلية نسبة إلى العائد على الأصول والتوظيفات بالعملات الأجنبية، مع افتراض تفوق أسعار الفائدة الأجنبية على نظيرتها المحلية. وسيتسبب الفرق السالب بين سعر الفائدة المحلي والأجنبي في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، في حالة وجود حرية تحركات رأس المال، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة عملة البلد المعني أي زيادة سعر صرفها، ويحدث العكس تماما في حالة تبني سياسة التقييد النقدي (Sheefeni, & Ocran, 2015, p. 15)

2.3. الانتقال من سعر الصرف إلى الاقتصاد الحقيقي: وهو ما يمثل:

أ. الأثر على صافي الصادرات: ويكون في الأجل الطويل، حيث ينتقل التغير في قيمة العملة الوطنية مباشرة إلى المجال الحقيقي، نتيجة تأثير سعر الصرف على حجم صافي الصادرات. وستسبب ذلك في انخفاض الناتج الوطني بمقادير مضاعفة بسبب مفعول مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف التصدير). (Mishkin F. , 2004, p. 618).

فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف) في الأجل القصير يجعل السلع الوطنية رخيصة بالنسبة للسلع الأجنبية، وتكون بذلك السلع المحلية أكثر تنافسية من نظيرتها الأجنبية،

مما يرفع من الصادرات في حين تكون السلع الأجنبية غالية من منظور المستهلكين المحليين فتنخفض الواردات، ومن ثم يزيد صافي الصادرات، فيزيد الطلب الكلي ومن ثم يكون لزيادة صافي الصادرات تأثير موجب على الناتج. (Lavern , 2002, p. 6) أما في حالة زيادة قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر صرفها) فينتظر أن يحدث آثارا سلبية على الحساب التجاري للبلد وتصبح السلع المحلية غالية من منظور الأجانب، ويقل الطلب عليها، وتنخفض الصادرات وتزيد الواردات، والحصيلة النهائية انخفاض صافي الصادرات، وانخفاض الناتج الحقيقي للبلد.

ب. الأثر على الأسعار المحلية: تنشأ القناة غير المباشرة لنقل أثر سعر الصرف إلى الأسعار، من خلال التأثير على إجمالي الطلب، إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) إلى جعل المنتجات المحلية أرخص نسبيا بالنسبة للمستهلكين الأجانب، وسترتفع الصادرات، ومن ثم زيادة الطلب الكلي نسبة إلى الناتج، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية. والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الصرف (Lavern , 2002, p. 6) ، كما تنتقل التغييرات في سعر الصرف إلى الأسعار المحلية من خلال تكلفة المدخلات المستوردة والسلع تامة الصنع.

ج. الأثر على الناتج: سينتج عن انخفاض قيمة العملة الوطنية ارتفاع أسعار السلع المحلية، وانخفاض الأجور الحقيقية على المدى القصير. لكن هناك احتمالية لزيادتها في الأجل الطويل، وبذلك تتحمل الشركات أجور عالية وترتفع تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة مستوى الأسعار الذي سينعكس سلبا على الطلب الإجمالي وسينخفض بعدها الناتج (Lavern , 2002, p. 6) وسينخفض الناتج الوطني بمقادير مضاعفة بسبب مفعول مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف التصدير). (Mishkin F. , 2004, p. 618)

د. الأثر على ميزانية وسيولة الأسر والشركات: ينتظر من تغيرات أسعار الصرف التأثير على ميزانية الأسر والشركات، بحيث تقترض الأسر والشركات مباشرة من الخارج أو من البنوك الوطنية في ظل حرية تحرك رؤوس الأموال. فعندما تكون هذه الديون بالعملات الأجنبية، فإن ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة عبء الديون على المقترضين(عائلات أو شركات) ويلزم بسداد التزامات الدين بمبالغ أكبر من الوضع قبل ارتفاع سعر الصرف، ومن المتوقع أن يكون لهذا الوضع عدة ارتدادات على سلوك الإنفاق والاقتراض للأسر والشركات من خلال التأثير على صافي القيم من الأصول والخصوم. (Steven , Philip, & Jozef , 1998, pp. 12-13)، فضلا عن التأثير في إمكانية تعريض المقرضين للإفلاس أو عجزها عن السداد، مما يقوض من فرص تحصيل ديونها

وسيتسبب في فقدانها لهيكل ميزانيتها العمومية، مما يقلل من قدرتها على الإقراض ويخفض من الاستثمار والناتج. (Mishkin F. , 2001, pp. 7-8)

4. الدراسة التطبيقية لفعالية قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر للفترة 1990–2018.

لدراسة فعالية قناة سعر الصرف سنقوم أولا بعرض منهجية العمل لاختبار هذه الفعالية ثم سنقوم لاحقا بإجراء الدراسة القياسية.

1.4. منهجية الدراسة التطبيقية: سنحاول اختبار مدى فعالية قناة سعر الصرف في نقل آثار صدمات السياسة النقدية، فعند تفعيل أثر السيولة الناتج عن صدمة السياسة النقدية بزيادة كمية النقود مثلا، فمن المتوقع أن يخفض في أسعار الفائدة ويحدث ذلك مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية:

- التأثير الداخلي: يتم من خلال قناة سعر الفائدة تخفيض أسعار الفائدة الاسمية، ثم تنتقل آثارها إلى الاقتصاد الحقيقي بزيادة الطلب الإجمالي وزيادة مستويات الأسعار.
- التأثير الخارجي: يتم من خلال قناة سعر الصرف أي التأثير على حساب رأس المال وصافي الصادرات.

ويمكن فهم كيفية عمل قناة سعر الصرف في المخطط التالي:

الشكل 2: مخطط يوضح آلية عمل قناة سعر الصرف

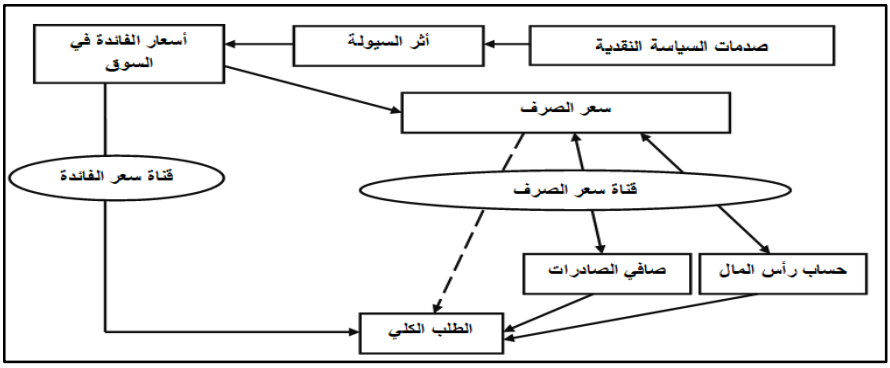

المرجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات النظرية لآلية عمل قناة سعر الصرف

وتعتمد منهجية بحثنا في هذه الدراسة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة بين كل من سعر الفائدة الاسمي وصافي الصادرات ورصيد حساب رأس المال على سعر الصرف. أي:

- هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة الاسمية المحلية وأسعار الصرف.
- هناك علاقة طردية بين صافي الصادرات وأسعار الصرف.
- هناك علاقة عكسية بين رصيد حساب رأس المال وأسعار الصرف.

المرحلة الثانية: في حالة وجود علاقة معنوية لسعر الصرف بالمتغيرات سالفة الذكر عمليا فإن ذلك دليل على وجود قناة سعر الصرف ضمن قنوات نقل تأثير السياسة النقدية، لنقوم في هذه المرحلة باختبار مدى فعاليتها، حيث ينتظر أن تؤثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف وعلى الناتج الداخلي الخام بالتبعية، وفي الحالة المعاكسة تنتفي فعالية قناة سعر الصرف.

ويمكننا حوصلة الأفكار السابقة في النموذج الرياضي التالي، مع إدخال اللوغاريتم النبري على كل من سعر الصرف وصافي الصادرات فقط، بهدف إحداث التجانس في المتغيرات المدرجة في النموذج: $\boldsymbol{LNEXR = f(IR, LNEXP, LNCAC)}$

حيث: - $LNEXR$ لوغاريتم سعر الصرف الإسمي

- IR سعر الفائدة الاسمي ممثلا في معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر .
- $LNEXP$ لوغاريم صافي الصادرات.
- $LNCAC$ لوغاريتم صافي حساب رأس المال.

ويمكن كتابة الدالة السابقة في الصيغة الخطية التالية:

$$\boldsymbol{LNEXR_t = \alpha_0 + \alpha_1 IR + \alpha_2\, LNEXP + \alpha_3 LNCAC + \varepsilon_t}$$

وتبعا للدراسة النظرية فإن: $(\alpha_1 < 0)$، $(\alpha_2 > 0)$ ، $(\alpha_3 < 0)$، ε_t حد التشويش الأبيض و α_0 هو الحد الحر في تعريف سعر الصرف غير المرتبط بأي متغير.

2.4. دراسة استقرارية المتغيرات: تجنبا للوقوع في مشكلة الانحدار الزائف وعدم إمكانية تقدير النموذج السابق بشكل مباشر باستخدام السلاسل الزمنية الأصلية، فإننا سنقوم باختبار السلاسل الزمنية من حيث الاستقرار باستعمال اختبارات جذر الوحدة، فيما يلي:

الجدول2: جدول تلخيصي لنتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

المتغير	$LNEXR$	IR	$LNEXP$	$LNCAC$
حسب اختبار ADF	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(0)$
حسب اختبار PP	$I(0)$	$I(0)$	$I(0)$	$I(0)$

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي وباستعمال EViews10

3.4. مقاربة اختبار الحدود لنموذج*ARDL*: من خلال نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في هذه الدراسة ومراعاة في حالة الاختلاف بين نتائج اختبار ADF و PP يفضل الاعتماد على اختبار PPفي حالة العينات الصغيرة .

يتضح أن كل من سلسلة لوغاريتم سعر الصرف الاسمي (LNEXR)، لوغاريتم صافي الصادرات (LNEXP)، لوغاريتم حساب رأس المال(LNCAC) مستقرة اي I(0)، في حين أن سلسلة سعر الفائدة (IR) غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1).

– ونظرا لاختلاف درجة تكامل السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج فإنه لا يمكننا استعمال نماذج التكامل المشترك ممثلة في نموذج تصحيح الخطأ VECM أو ECM. (Soren, September 1988, pp. 1-24) لكن طبقا لمقاربة Pesaran et al، فقد صار من الممكن استعمال نماذج الانحدار الذاتي ذات التباطؤات الموزعة ARDL أو نموذج CECR (Conditional Error Correction Regression) ، والتي تعتبر حالة خاصة من نماذج التكامل المشترك التي تعتمد على نماذج تصحيح الخطأ، وتعرف أيضا باختبار الحدود. والتي تطبق على السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الأولى، أو متكاملة من الدرجة صفر أو مزيج بينهما.

ولإجراء مقاربة ARDL يمكننا تتبع الخطوات التالية: (eviews, 2017)

– تحديد درجات التباطؤ المثلى بالاعتماد على معايير المعلومات المختلفة منها معيارSC لشوارتز ومعيار AIC لأكايك.

– القيام باختبار الارتباط السلسلي واختبار ثبات التباين لنموذج ARDL.

– استعمال اختبارات الحدود F bound test لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تفسره.

– تقدير معلمات نموذج التوازن طويل الأجل ومعلمات نموذج تصحيح الخطأ الممثل لعلاقة التوازن قصيرة الأجل، ويشترط في هذه الأخيرة أن يكون معامل تصحيح الخطأ فيها سالبا ومعنويا.

– تقييم النموذج من خلال اختبارات الدرجة الأولى (الاختبارات الإحصائية)، والاختبارات من الدرجة الثانية (الاختبارات القياسية) والاختبارات الاقتصادية لمدى موافقة النتائج للنظرية الاقتصادية ومبرراتها المنطقية.

أ. اختيار درجات التأخير المثلى: لتحديد درجات التأخير المثلى للمتغيرات المدرجة في تحديد سعر الصرف، نقوم بتقدير سعر الصرف بدلالة المتغيرات التفسيرية عند درجات تباطؤ مختلفة

لكل منها، على أن يتم اختيار أمثلها بحسب أصغر قيمة لمعيار المعلومات أكايك AIC وقد كانت النتيجة كما يلي:

الجدول3: نتيجة اختبار درجات التأخير المثلى

درجات التأخير المثلى				
السلسلة	$(LNCAC)$	$(LNEXP)$	(IR)	$(LNEXR)$
درجة التأخير	2	2	0	3

المرجع : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

تظهر برمجية افيوز نتائج اختبار درجات تأخير نموذج ARDL، فنلاحظ أن أفضل نموذج يحقق أقل قيم AIC هو $ARDL(3,0,2,2)$، حيث نلاحظ أن درجة التأخير المثلى لسعر الصرف هي (3)، ولسعر الفائدة كممثل لصدمة السياسية النقدية بدرجة تأخير (0)، ولصافي الصادرات درجة تأخير (2)، ولحساب رأس المال درجة تأخير (2).

ب. اختبار الارتباط السلسلي واختبار ثبات التباين: إن نتائج كل من اختبار الارتباط السلسلي باستعمال اختبار مضروب **لاجرانج** LM وعند تباطؤ 2 واختبار ثبات التباين باستعمال اختبارARCH موضحة في الجدول الموالي:

الجدول4: جدول تلخيصي لنتائج اختبار الارتباط السلسلي واختبار ثبات التباين

	الفرضيات	نوعية الاختبار		prob	القرار
اختبار LM	**H0** : عدم وجود ارتباط سلسلي **H1**: وجود ارتباط سلسلي	**Breusch-Godfrey**	**Obs*R-squared= 3.5418**	**0.1702**	قبول فرضية العدم
اختبار ثبات التبيين	**H0**: عدم وجود ثبات التباين **H1**: وجود ثبات التباين	اختبار **ARCH**	**Obs*R-squared=0.0199**	**0.887**	قبول فرضية العدم

المرجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

نلاحظ من قرارات الجدول أن بواقي نموذج ARDL (3,0,2,2) لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي وتتمتع بواقي النموذج بخاصية ثبات التباين. وبذلك تتحقق الشروط الضرورية لتطبيق منهجية ARDL، وبالتالي يمكننا إجراء F لاختبار الحدود.

ج. اختبار الحدود F-bound test: تحصلنا في الخطوتين السالفتين على أفضل نموذج ARDL ذي التأخيرات **ARDL (3,0,2,2)**، مع تحقق شرطي ثبات التباين وخلو النموذج من الارتباط السلسلي وثبات التباين، فإنه يمكننا إجراء اختبار الحدود (F-bound test) الذي يسمح لنا باختبار الفرضيتين التاليتين: (عدم وجود تكامل مشترك :**H_0**) (وجود تكامل مشترك **:H_1**)

وفي حالة رفض فرضية العدم فإن ذلك يسمح لنا بإمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف كمتغير يراد تفسيره بدلالة مجموعة من المتغيرات التفسيرية ممثلة في كل من سعر الفائدة، صافي الصادرات، رصيد حساب رأس المال.

ونتائج الاختبار ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول5: اختبار الحدود F-bound test

الاختبار الإحصائي	F		القرار
القيم المحسوبة	9.852		
القيم الحرجة للحدود	$I(0)$	$I(1)$	
عند مستوى معنوي 10%	2.37	3.2	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوي 5%	2.79	3.67	
عند مستوى معنوي 1%	3.65	4.66	

المرجع: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصاءة F-Bounds Test المحسوبة =9.852 أكبر من كل القيم الحرجة لاختبار الحدود$I(0),I(1)$عند مستويات المعنوية المختلفة (1%، 2.5%، 5%، 10%) ومن ثم نرفض فرضية العدم H_0 ، أي قبول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية (سعر الفائدة، صافي الصادرات، رصيد حساب رأس المال) والمتغير التابع ممثلا في سعر الصرف.

د. تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير باستعمال نماذج تصحيح الخطأ ECM

بعد قبولنا لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف من جهة والمتغيرات التفسيرية من جهة أخرى فإن هناك من المحتمل وجود نوع من التعديل في الأجل القصير للانحرافات عن الأجل الطويل، وفقا لمنهجية تصحيح الخطأ وبسرعة تعديل يحددها معامل تصحيح الخطأ.

لذلك سنقوم بتحديد علاقة التوازن طويلة الأجل والعلاقة التوازنية قصيرة الأجل، حتى نستطيع فهم ديناميكية التعديل في هذه النماذج، مع التأكيد أن قبول العلاقة التصحيحية في هذه النماذج تنطلق من فرضية أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

ونتائج التقدير موضحة في النموذج التالي:

أولا– علاقة التوازن طويلة الأجل:

يمكن تقدير علاقة التوازن طويلة الأجل في النموذج التالي:

$$\begin{array}{lccccc} \mathrm{LNEXR} = & 0.061 * \mathrm{IR} & -0.18 * \mathrm{LNEXP} & + 0.14 * \mathrm{LNCAC} & + 4.54 \\ (t_{student}) & (1.323) & (-4.622) & (3.145) & (31.334) \\ (prob) & (0.205) & (0.000) & (0.006) & (0.000) \end{array}$$

ثانيا– علاقة التوازن قصيرة الأجل:

وهي علاقة تترجم ديناميكية التعديل في المتغيرات لتصحيحها نحو علاقة التوازن طويلة الأجل، ونتائج عملية التقدير محددة في مخرجات Eviews

جدول6: يوضح نتائج مخرجات علاقة التوازن قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXR(-1))	0.043278	0.128650	0.336398	0.7412
D(LNEXR(-2))	-0.473406	0.097128	-4.874049	0.0002
D(LNEXP)	-0.018491	0.006923	-2.670776	0.0175
D(LNEXP(-1))	0.014084	0.006765	2.081894	0.0549
D(LNCAC)	0.009100	0.006752	1.347772	0.1977
D(LNCAC(-1))	-0.015055	0.006731	-2.236638	0.0409
CointEq(-1)	-0.224826	0.028461	-7.899398	0.0000
R-squared	0.809585	Mean dependent var		0.064427
Adjusted R-squared	0.749454	S.D. dependent var		0.109956

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من المخرجات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية، من خلال قبولنا لمعامل تصحيح الخطأ الذي قيمته (0.224–) وهو ذو إشارة سالبة وذو دلالة إحصائية. مما يترجم أن نمذجة سلوك سعر الصرف في علاقته بالمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج وفق منهجية التكامل المشترك وتصحيح الخطأ في بيئة ARDL مقبولة، وبالتالي أن تغيرات سعر الصرف لها علاقة توازنية طويلة الأجل محددة بالتباطؤ في سعر الصرف ومتغيرات سعر الفائدة وصافي الصادرات ورصيد حساب رأس المال وتباطؤاتها المختلفة، كما أن هناك تصحيح الأخطاء في الأجل القصير باتجاه علاقة التوازن طويلة الأجل، بمعامل قدره 22.4%كل سنة.

هـ. اختبار جودة النموذج: يمكننا تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، القياسية ثم الاقتصادية فيما يلي:

– **من الناحية الإحصائية:** من خلال معنوية معلمات العلاقة طويلة الأجل وقدرتها التفسيرية، نلاحظ أن جميع معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية من خلال اختبار ستودنت (t) ماعدا معلمة سعر الفائدة التي لم تكن ذات دلالة إحصائية.

– **من الناحية القياسية:** يعتمد تقييم النموذج من الناحية القياسية على التحقق من مدى توفر فرضيات طريقة التقدير، وقد تم ذلك قبل إجراء اختبار الحدود لاختبار بواقي النموذج باستعمال

كل من اختبار ثبات تباين الأخطاء واختبار الارتباط السلسلي للبواقي، وبالتالي يتوفر النموذج على الشروط القياسية اللازمة لقبول هذا النموذج.

– **من الناحية الاقتصادية:** فنلاحظ أنه حسب فرضيتنا الرئيسية أن تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف يكون من خلال تأثيرها في سعر الفائدة، وبالتالي كلما تبنت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سيترجم في انخفاض سعر الفائدة، وفي حالة تحقق فرضية فعالية السياسة النقدية فإن هذا الانخفاض في سعر الفائدة سينتقل إلى التأثير على أحد القنوات الخارجية للسياسة النقدية ممثلا في قناة سعر الصرف، من خلال التأثير إيجابا على كل من رصيد حساب رأس المال ورصيد صافي الصادرات، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية أي ارتفاع سعر الصرف، وبذلك تتحقق العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر الصرف. ولذلك يعد قبول فرضية تأثير سعر الفائدة على سعر الصرف محوريا في تحليل قناة سعر الصرف وتأثيراتها المحتملة.

لكن حسب نتائج الدراسة القياسية فقد توصلنا إلى أن هناك تأثير سالب وذو دلالة إحصائية لصافي الصادرات على سعر الصرف، وهذا غير متوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين أن رصيد حساب رأس المال قد أظهر أنه ذو دلالة إحصائية لكن إشارة المعلمة غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أي وجود علاقة موجبة بين رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف عمليا، وتفسيرنا لذلك مرده إلى طبيعة هيكل حساب رأس المال الجزائري، حيث يهيمن القطاع العمومي سواء في صافي الاستثمارات المباشرة أو في صافي حركة رؤوس الأموال الرسمية، مما يجعل رصيد حساب رأس المال خاضعا لتوجهات الدولة ولا يخضع للمنطق الاقتصادي المبني على العائد والمخاطرة. (بنك الجزائر، 2020) كتحويلات المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج وغيرها.

كما أنه تبعا لنتائج دراستنا القياسية تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقبول وجود علاقة التوازن قصيرة الأجل، إلا أننا وجدنا بأن سعر الفائدة ليست له أية دلالة إحصائية في علاقة التوازن طويلة الأجل، مما يبعده عن خانة التأثير في سعر الصرف، أو بالأحرى انعدام فعالية قناة سعر الصرف كواحدة من قنوات نقل تأثير السياسة النقدية.

ويمكننا تفسير هذه النتيجة من خلال طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وصافي الصادرات، أو بطبيعة الصادرات والواردات، ففي حالة الجزائر هناك هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية إذ تتجاوز نسبة مساهمتها 98% من الصادرات، (بنك الجزائر، 2020)مما يعني أن تغير الصادرات متعلق بأسعار البترول فقط ومهما تغير سعر الصرف فلن يكون له تأثير على الصادرات.

أما بالنسبة للواردات فهناك ضعف مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، بسبب طبيعة السلع المستوردة، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل4: تطور الهيكل السلعي لـ 75% من السلع المستوردة في الجزائر 2000-2018

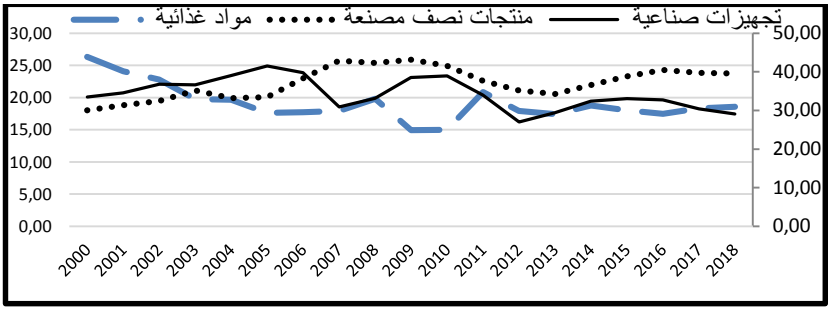

المرجع: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات فإن المنتجات الصناعية تستحوذ على أعلى نسبة خلال كامل الفترة، ثم تليها المنتجات النصف مصنعة في المرتبة الثانية، ثم تتبعها مباشرة في المرتبة الثالثة المواد الغذائية، وتمثل واردات هذه السلع ما يفوق 75% من إجمالي واردات الجزائر. (DGD, 2019)

وبالنظر إلى طبيعة هذه السلع فإنها تندرج في خانة السلع الضرورية ممثلة في المواد الغذائية والأدوية والتجهيزات الصناعية والمنتجات نصف مصنعة التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري، فهي سلع ضرورة للاقتصاد، لذلك نلاحظ أنه مهما ارتفعت أسعارها في السوق الدولية من منظور المستهلكين المحليين فإنها سلع ضرورية يجب اقتناؤها مهما كانت تكلفتها، وبالتالي ينعدم تأثير سعر الصرف على الواردات بل وأن كل انخفاض في قيمة العملة يعني تضخيم فاتورة الاستيراد، وبذلك يتم استبعاد أثر سعر الصرف على صافي الصادرات.

5. الخاتمة

تعتبر قناة سعر الصرف واحدة من القنوات التي توضح آلية نقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي على المستوى الدولي، في حين أن بقية القنوات المتمثلة في كل من قناة سعر الفائدة وقناة القرض وقناة أثر الإعلان وقناة أسعار الأصول تشرح آلية النقل على المستوى المحلي فقط.

ولقد تزايدت اهمية قناة سعر الصرف ضمن السياسة النقدية خصوصا مع تزايد تيار العولمة واندماج الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي. حيث حاولت هذه الدراسة اختبار فعالية هذه القناة في نقل أثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي. معتمدين على خطوتين للاختبار، تم في الأولى اختبار لاثبات وجود القناة، فإذا كانت القناة موجودة ففي الخطوة الثانية يتم تقدير مدى فعالية هذه القناة على الاقتصاد الحقيقي.

ومن خلال دراستنا العملية واختبار فعالية قناة سعر الصرف باستعمال أدوات القياس الاقتصادي ممثلة في منهجية ARDL ، باعتبارها واحدة من النماذج التي تستطيع شرح وتفسير التفاعلات التي تحدث بين متغيرات الدراسة بشكل ديناميكي، حيث حاولنا اختبار الفرضية الجزئية الاولى"**فرضية الوجود**" والتي يمكن ترجمتها في العبارات التالية: إن انتقال تأثير السياسة النقدية إلى سعر الصرف سيكون عن طريق العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وسعر الصرف، لينتج اثارا على كل من حساب رأس المال وعلى صافي الصادرات. فتكون بذلك العلاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة ورصيد حساب رأس المال من جهة وسعر الصرف من جهة اخرى، وعلاقة طردية بين صافي الصادرات وسعر الصرف.

أما الفرضية الجزئية الثانية "**فرضية الفعالية**": فهي فرضية متعلقة بنتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى، فإذا كانت مقبولة فإننا نبحث عن نتائج اثار السياسة النقدية على الناتج الحقيقي وعلى المستوى العام للأسعار

ولقد خلصت نتائج بحثنا إلى النتائج التالية:

1- تم اثبات انعدام فعالية قناة سعر الصرف في نقل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي للفترة 1990-2018، من خلال اثبات أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف من جهة وسعر الفائدة كممثل لصدمة السياسة النقدية، وصافي حساب رأس المال وصافي الصادرات من جهة ثانية، مع إثبات وجود علاقة توازن قصيرة الاجل بين هذه المتغيرات، لكن سعر الفائدة ليست له أية دلالة إحصائية في علاقة التوازن طويلة الأجل، مما أبعده عن خانة التأثير في سعر الصرف، ومن ثم انعدام فعالية قناة سعر الصرف كواحدة من قنوات نقل تأثير السياسة النقدية في الجزائر وبذلك تم نفي الفرضية الجزئية الاولى.

2- إن انعدام فعالية قناة سعر الصرف يعني انتفاء امكانية تحقق التأثيرات المحتملة لتغيرات سعر الصرف على الناتج الحقيقي وعلى الاسعار وبذلك تم نفي الفرضية الجزئية الثانية

3- إن انعدام فعالية قناة سعر الصرف في الجزائر مرده إلى:

– طبيعة هيكل حساب رأس المال الجزائري، بفعل هيمنة القطاع العمومي سواء في صافي الاستثمارات المباشرة أو في صافي حركة رؤوس الأموال الرسمية، وضعف تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة وغير المباشرة، مما جعل رصيده غير خاضع للمنطق الاقتصادي بل محكوم بعوامل اخرى كتحويلات الجزائريين المقيمين في الخارج وغيرها.

– طبيعة علاقة سعر الصرف بصافي الصادرات متعلق بطبيعة الصادرات والواردات، فهناك هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، مما أزاح اثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات. أما بالنسبة للواردات فهناك ضعف مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، بسبب طبيعة السلع المستوردة، إذ تهيمن المنتجات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة والمواد الغذائية على أكثر من 75% من إجمالي واردات الجزائر فهي من السلع التي توصف بالضرورية للنشاط الاقتصادي فمهما ارتفعت اسعارها يجب اقتناؤها.

التوصيات:

إن نجاح فعالية قناة سعر الصرف في احداث التأثيرات المرغوبة على الاقتصاد الحقيقي مرهونة بـ:

– العمل على تنويع الاقتصاد حتى تكون الصادرات متنوعة ومرنة لكل تغير في سعر الصرف وانهاء مشكلة التركيز على صادرات المحروقات فقط. ويتحقق بذلك تنشيط الجهاز الانتاجي الذي يعمل على زيادة الصادرات وتقليص فاتورة الاستيراد.

– العمل على تحسين بيئة الاستثمار: لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية التي تشكل موارد جديدة لتمويل التنمية في الجزائر كما تساهم في زيادة الناتج الحقيقي وزيادة النمو الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

– أحمد أبو الفتوح علي الناقة، (2001)، نظرية النقود والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.

– زينب حسين عوض الله، (2008)، العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

مجدي محمود شهاب، (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

– موسى لحلو بوخاري، (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي. مكتبة حسين العصرية، لبنان

– منير ابراهيم هندي. (بلا تاريخ). الفكر الحديث في إدارة المخاطر–الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول: التوريق (المجلد 1). منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

– سمير نعمة فخري. (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. دار اليازوري، عمان.

– عبد المجيد قدي، (2005)، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.

– ضياء مجيد الموسوي، (2016)، تقلبات أسعار الصرف. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- **المقالات :**

– ليلى أسمهان بقبق، عبد الرحمن شنيتي، و سنونسي بورقعة، (2015)، اختبار دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية 1964-2012، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العد01، ماي 2015. 19-40.

- **مواقع الانترنيت:**

بنك الجزائر، (2019). النشرة الاحصائية الثلاثية، الأعداد من 2008-2019 . على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm (تم الاطلاع عليه في 20أوت2021)

2.6. المراجع باللغات الاجنبية:

- ***Literatures***

- Mishkin, F. (2004). The economics of money, banking and financial markets, Pearson Addison Wesley, (7th ed.).

- ***Reviews/ Journals:***

- Asli Güler. (2016). Effectiveness of expectation channel of monetary transmission mechanism in inflation targeting system: An empirical study for Turkey. Global Journal of Business, Economics and Management, Volume 06, Issue 2, 222-232.
- Ben S. Bernanke and Mark Gertler, (1995), Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission, Journal of Economic Perspectives, Volume 9, Number 4, 27-48.
- Sheefeni.J.P, Ocran. M, (January 2015) The exchange rate channel and monetary policy transmission in Namibia, Journal for Development and Leadership, 14-26.
- Søren , J. (September 1988). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of Economic Dynamics and Control 12, 231-254.

- ***web sites:***

- Eviews. (2017, may 8). Retrieved 08 20, 2021, from: http://blog.eviews.com/2017/05/autoregressive-distributed-lag-ardl_8.html (consulted 25-08-2021)
- Ndubuisi, GIDEON, (2015, July). Interest Rate Channel Of Monetary Policy Transmission Mechanisms, What do we know about it?". Department of Economics", Philipps-Universität Marburg Germany. On site : http://ssrn.com/abstract=2623036 (consulted 15-08-2021)

- ***Reports :***

- Alan S Blinder ،Ehrmann Michael ،Fratzscher Marcel ،De Haan Jakob, Jan Jansen David. (2008). Central bank communication and monetary policy a survey of theory and evidence. European Central Bank, working paper series, Nº898,
- Lavern , M. (2002). Lavern McFarlane, "Consumer price inflation and exchange rate pass-through in Jamaica. Bank of Jamaica.
- Mishkin, Frederic. (2001). The Transmission Mechanism and the Role of Asset prices in Monetary Policy. NBER working paper series, N°: 8617.
- Mishkin, Frederic. (mars 1996). Les Canaux De Transmission Monétaire : Leçons Pour La Politique Monétaire. Bulletin De La Banque De France, N°27.
- Steven , K., Philip, T., & Jozef , V. (1998). The transmission mechanism of monetary policy in emerging market economies: an overview. Bank for International settlements Monetary and Economic Department Basle, policy papers, No 3.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص387-406

الإشكاليات الابستمولوجيّة في منهج تخريج الفروع على الفروع في الصناعة الماليّة الإسلامية

Study of the Epistemological Problems in Brangh Extraction Methodology

*محمد بن حسن بن سعد الزهراني
Mohammed Hassan Zahrani
جامعة أم القرى –السعودية
dr.m.hriri@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/11/27 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :
يتلخص مشروع الدراسة في عرض تحليلي نقديّ تجريديّ؛ للمساهمة المنهجية النظرية للدراسات الأصولية التأسيسية، والتأصيلية في مجال منهج تخريج الفروع على الفروع، وفي قطاع الصناعة الماليّة اللاربويَّة. وينتمي المشروع من حيث الحقول المعرفية إلى "فقه العلم" (= فلسفة العلم)، الذي يتناول ما قبل المنهج من حيث أسسه المعرفية، والمنهجية، وافتراضاته.
الكلمات المفتاحية:أصول الفقه، تخريج الفروع على الفروع، التحليل الابستمولوجي، مناهج البحث في المعاملات المالية. التمويل الإسلامي
تصنيفJEL: G24, G21

Abstract :
Study of the epistemological problems of branch extraction methodology(fiqh).
The research project comprises an abstract and critical review for contributing theoretical, methodological, foundational and fundamentalist study in the field of branch extraction from other branches (in islamic jurisprudence) of interest-free financial industry sector. In terms of cognitive fields, the project belongs to “Fiqh al-Ilm” (= philosophy of knowledge) which deals with the methodology in terms of its epistemological foundations, methodology, and it assumptions.
Keywords: Fundamentals of jurisprudence, extraction of branches from branches, epistemological analysis, research methods in financial transactions. Islamic Finance
JEL classification codes : G24, G21

*المؤلف المرسِل

1ـ مقدمة:

مع زيادة النمو في معدل الدراسات في قطاع الصناعة الماليّة اللاربويَّة، واجه القطاع على مستوى الصناعة المنهجية، عدد من التحديات التي تمثل أعظمها قوة وافدية العقود، والصيغ، والمنتجات الماليّة المنقولة من الفكر التمويليّ الربويّ الدهريّ، وذلك من جهات عدة، منها: اعتبار تلك العقود، والصيغ التمويلية، نوازل جديدة، وظهورها في صور وأشكال معقدة، ودخول المحظورات فيها من كل جهة، وتشابك جزئياتها بجهاتها المختلفة،وفي مكوناتها، وفي كمية تفاعلاتها في واقع العمل عليها.

وقد تولد عن هذا التعقد، حصر النظر الاجتهادي في الوقائع الوافدة بفكها إلى وحدات صغيرة، ثَمّ رجوع النظر لا في النص، بل في النّقول لفقه الأوائل لتجد في جزئيات تلك النّقول ما يكون متماثلًا، متشابهًا مع جزئيات في تلك الوحدات، وبمّا أنها من "النوازل" تظهر ذاتية الصانع في القطاع المالي من الفقهاء الماليين، ومن خبراء التمويل المالي، في اختيار بديل من بدائل المناهج.

وهنا تتجلى مشكلة الصناعة الماليّة اللاربويّة، إذ إنّ تلك الاختيارات الذاتية بعدد الصناع في الصناعة سيؤدي إلى تنوع في مخرجات النظر التمويلي، وفتاوى، وتكيفات فقهية مختلفة عن بعضها مع وحدة مادة النظر التحليلي، الأمر الذي أدى إلى نعت واقع الصناعة الماليّة اللاربويَّة "بالفوضى".

وقد تداعت الدراسات نحو الكيفيات الوصفية، وفي قلة منها التفسيرية لأوضاع هذه الفوضى، وتركز النظر في بيان الضوابط التي ينبغي أنّ تحد مسالك الصناعة المالية، فلا تنزلق، ولا تضطربعلى ان الذي كان ينبغي هو التوجه بالنظر نحو الآليات، والتقنيات المنهجيّة التي استثمرت في كيفية المعالجة لتلك المعاملة النازلة، أيّ النظر النقديّ في المناهج التي تستخدم في الوصول إلى الحكم الشرعي، إذ الأزمة تقع في تلك المنطقة ابتداءً، ومن هنا فإنّ الدراسة عمدت إلى أحد تلك الإجراءات المنهجية التي يُشتغل عليها في الصناعة الماليّة اللاربوية، حيث تخريج الفروع على الفروع.

مشكلة الدراسة:

إنّ لجوء قطاع الصناعة الماليّة اللاربويّة إلى استخدام منهج التخريج في التناول الفقهي للوقائع المالية النازلة، أدى إلى وجود أزمة على مستوى "المشروعية" و"الشرعية" من جهة، وعلى

مستوى الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك لما ينطوي عليه البناء النظري، وآليات التحليل، والتعليل في منهج التخريج من نقائص منهجية، ونظرية.

أسئلة الدراسة:

- ما أهم الأصول المعرفية، والإجراءات المنهجية المكونة لمنهج تخريج الفروع على الفروع؟
- ما الإشكاليات الأبستمولوجيّة لمنهج تخريج الفروع على الفروع؟

فرض الدراسة:

إنّ منهج تخريج الفروع على الفروع يعاني كثيرًا من مظاهر القصور المنهجي في التأسيس النظري، وفي الآليات المستخدمة للتحليل والتعليل.

هـدف الدراسة:

- التعرف على الملامح الرئيسة لمنهج تخريج الفروع على الفروع من منظور منهجي.
- تقديم دراسة تحليلية نقدية لمنهج تخريج الفروع على الفروع، وكما يُمارس في قطاع الصناعة الماليّة اللاربويّة، للكشف عن الإشكاليات الأبستمولوجيّة التي يعاني منها المنهج.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الوقائع الماليّة النازلة، حيث تطرح هذه الوقائع بما تمثله من خصوصية، ومن ذلك تمثيلُ درجةِ التعقيد التي تميز هذه الوقائع عن المسائل، والوقائع الماليّة السابقة، والمعروضة في علم فقه الأوائل، والتي ينجم ـ أي التعقيد ـ عنها عدة صعوبات، وتحديات أمام المعالجة البيانية العلمية حسب النظام المعرفي البياني، وبالتالي أمام المناهج المتدلية من ذلك النموذج الأصولي، ومنها تخريج الفروع على الفروع موضوع الدراسة.

كما تبدو أهمية الدراسة من محاولة قطاع الصناعة الماليّة اللاربويَّة في بعض خطوط إنتاجه، إضفاء الجدارة المنهجية لمنهج تخريج الفروع على الفروع، وذلك باستخدامه منهجًا في الكشف عن الحكم الشرعي في الوقائع المالية التي تتصف بالمستجدة من جهة، وبالتعقيد من جهة أخرى، من غير امتحان كفاية الآليات الإنتاجية لهذا المنهج ـ أي آليات التحليل والتعليل ـ فضلًا عن فحص الأسس المعرفية لهذا المنهج.

كما تستمد الدراسة أهميتها من كونه المحاولة العلمية الأولى التي تمارس تحليلًا نقديًا للأسس المعرفية، وللآليّات المنهجيّة في منهج تخريج الفروع على الفروع، الذي يميل إليه فريق من

المهندسين الماليين في الصناعة الماليّة اللاربويّة في معالجاتهم المنهجيّة ؛ للكشف عن الحكم الشرعيّ في الوقائع الماليّة النازلة.

الدراسات السابقة:

تعتقد الدراسة بحسب اطلاعها إلى عدم السبق إلى موضوعها، على أنّها لا تنفي أنّ توجد دراسات سابقة في الموضوعات التي إمّا أنّ تكون موضوعًا للتحليل النقدي، أو جهدًا يمكن استثماره في بعض جوانب التحليل النقديّ لمنهج تخريج الفروع على الفروع، على النحو الآتي:

1- الدراسات التي اهتمت بالتأصيل الأصولي للتخريج على مستوى كليّ ومن أهمها: التخريج عند الفقهاء والأصوليين . دراسة نظريّة تطبيقية تأصيلية . للعلامة يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. ودراسة: تخريج الفروع على الأصول، عثمان بن محمد الأخضر شوشان (أطروحة علمية).

2- دراسات تناولت التخريج بشكل جزئي، ومن أهمها: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة . دراسة تأصيلية تطبيقيّة . أطروحة علمية.

قيد الدراسة:

لا تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تاريخية، ومعرفية لمنهج تخريج الفروع على الفروع كما في الأدبيات المنهجية في علم الأصول، وتكتفي بقراءة أبستمولوجية على تلك الأدبيات.

2 ـ الإطار النظري:

لقد وجدت الصناعة الماليّة الإسلامية انتشارًا دوليًا، تجسد في اهتمام مؤسساتي من قبل عدة جامعات، ومؤسسات تمويلية، وبدأت القوانين الماليّة في بعض البلدان الغربية، ولاسيما الأوربية تمنح الترخيص لفتح مؤسسات مالية إسلامية، فزادت أعداد تلك المؤسسات " فبعد أن كانت في نهاية السبعينات خمسة بنوك إسلامية فقط، لتصل إلى أكثر من (265) بنكًا إسلاميًا طبقًا لإحصائية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 2005م، وأصبحت البنوك الإسلامية واقعًا يحظى بقبول ليس في الوسط المحلي الذي تعمل فيه فحسب بل وحتى على المستوى العالمي"(محيسن، ص 5)

وفي الوقت نفسه بدأت بعض المؤسسات الماليّة الربويّة على التعامل مع المنتجات والأدوات المالية الإسلامية، وظهرت عدة مؤتمرات دولية في تلك البلدان تتناول الصناعة الماليّة الإسلامية،

وسعت إلى احتواء ذلك الانتشار لثقافة تمويلية يتقاسم فيها أطراف المعاملة الربح، ويتحملون الخسارة.

ولكن هذا الوجه من الظهور، يقابله تحديات مثلت للمؤسسات التمويلية اللاربوية ضغوطًا استجمعت في نوع الاستجابة بالعمل على ابتكار، وتطوير، ومنافسة الصناعة الماليّة الربوية، وإلى هذا المعنى تشير أحدى الدراسات: " لا شك أنّ الحاجة ماسة للإبداع والتطوير في البنوك على اختلاف أنواعها لأن ذلك من عوامل الديمومة والبقاء في أسواق مفتوحة وحرة تشهد تنافسًا حادًا بين البنوك، والمؤسسات المالية المحلية وبين تلك المؤسسات ونظيراتها الدولية التي تعمل معها في البلد أو المنطقة نفسهما. لكن فيما يخص المؤسسات الماليّة الإسلامية فالحاجة ملحة للتطوير، والإبداع، والهندسة، ولكل ما يندرج تحت تلك المترادفات ليس على المستوى المؤسسي وحسب، بل على مستوى الصناعة. فالصناعة الماليّة الإسلامية كونها صناعة ناشئة بالمقارنة بنظيرتها التقليدية تعد في أمس الحاجة إلى عمليات التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هوية الصناعة وتقيها شرور التقليد حتى وإن كان في إطار شرعي. وهذا كله في المحصلة سيسهم في تحقيق نمو مستدام للصناعة ككل وينعكس حتمًا على استدامة المؤسسات المالية الإسلامية"(فروحات، 2009،ص3)

وغير ذلك من دراسات تجمع على أنّه ينبغي "التكيف" مع الأوضاع التنافسية بين المؤسسات التمويلية، فالصناعة المالية الربوية ممثلة في قطاع الهندسة المالية الربوية، تغرق الصناعة الماليّة اللاربويَّة بمزيد متنوع، ومعقد من الأدوات، والمنتجات المالية، ومع عجز العقل الهندسي المالي اللاربوي، وتبعيتة في الإنتاج، والتصميم لمنتجات مالية، ظهر تحد خطير تمثّل في هندسة الحكم الشرعيّ لتلك الأدوات، والمعاملات الماليّة، ولاسيما الوافدة، بهدف تدويلها في المجال المالي اللاربوي≤(الإسلامية) وذلك بإعادة هيكلتها ارتكازًا على مبدأ "السلامة الشرعية"، ثُمّ أضيف إليه معيار آخر هو "الكفاءة الاقتصادية" فأصبحت محددات الهندسة الماليّة اللاربويَّة تتحدد بمبدأ "السلامة الشرعية" ومبدأ "الكفاءة الاقتصادية" ومحدد تعقد المعاملة/المنتج المالي مع وافديته. وفي ظل وضع تنافسي قويّ، وشرس من قبل مؤسسات تمويل دولية ربوية استثمرت في أحكام اتفاقيات التجارة العالمية، حيث فتح الأسواق الماليّة، والنفاذ إلى عملاء تلك الأسواق، عبر تلبية الاتجاه لإسلامية المعاملات، والخدمات المالية، بتأسيس مستقل أو مندمج: فروع تمويلية تقلد المؤسسات الماليّة اللاربويَّة≤(الإسلامية) نقول فأمام هذه التحديات، وإزاء تلك

الأوضاع التنافسية، بل وشراستها، أنتج قطاع الهندسة في الصناعة الماليّة اللاربويَّة (الإسلامية)عددًا من التكييفات الفقهية، ومن ثَمّ عددًا من الأحكام الفقهية، وبدأت الصناعة في قطاعها التسويقي على تسويق تلك المنتجات، والأدوات الماليّة. فظهرت أزمة في الصناعة، هذه الأزمة هي أزمة في المنهج، أيّ أزمة في الفهم باعتباره الوظيفة الأساسية في المنهج الفقهي(الزهراني، 1415، ص165. 167) فكيف يمكن فهم الواقعة الماليّة؟.

على مستوى تاريخ الفكر الأصولي نجد أنّ الإجابة تمثلت في تأسيس منهجي، ومعرفي لعلم الأصول على يد الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى–تكون نموذجًا يتضمن على مجموعة من المعايير، والضوابط، والقواعد، والأبعاد، والإجراءات المنهجية، يعمل فيها ومن خلالها العقل الفقهي للكشف عن الحكم الشرعي في الوقائع التي تحدث في المجتمع. وكانت الرؤية المعرفية في هذا النموذج: النص هو البنية المركزيّة التي تدور في فلكها كل تلك العمليات المنهجية، فكل واقعة حدثت في المجتمع تلحق بالنص قرآنًا، وسنَّة، وذلك ضمن نسق القياس عبر عمليات تحليلية دقيقة كشفًا عن العلة التي يمكن بها إلحاق الفرع إلى الأصل حتى ينزل الحكم عليها(الزهراني، 1439، ص 16)

ثُمّ جاءت الحركة التغييريّة الشاطبيّة استجابةً في أسسها المعرفية لبعض الانتقادات ذات التأثير القوي في إضعاف القياس كممارسة بحثية للوصول إلى الحكم الفقهيّ في درجات تعلو به عن الظنية. وأحلت نسقًا أصوليًا متجاورًا غير متجاوزٍ لنسق القياس، ويدور حول النص لكن ليس عبر حفرٍ عن دلالات، ومدلولات النص اللفظية، بل عبر جمعٍ من النصوص الجزئية التي تُنتج قاعدةً/ قانونًا كليًا مقصدًا كليًا يمكن من خلاله انضواء الوقائع تحت هذا المقصد، ومن ثَمّ أخذ حكمه.

وبالرغم من ذلك التغيير الذي حصل على مستوى المنهجية الأصولية إلا ان الصناعة الماليّة الإسلامية أخذت تترجح بين عدة مناهج أصولية، ومن ذلك ان الصناعة في قطاع المالية الاسلامية عمدت إلى الاشتغال بنسق تخريج الفروع على الفروع، وفيه يختزل العمل الأصولي ليكون مجرد رصد قول لإمام أو مجتهد مذهبي، وبهذا يكشف عن التحول منهجيًا: من النص إلى القول، ليصبح القول نصًا، بدليل التنازع دفاعًا عن انتقادات المعارضين، يكون حول القول، الأمر الذي أفضى إلى مطلقية القول، وكونه حقيقة موضوعية كاملة.

وتشكل إجرائية البحث عن عنصر أو مجموعة عناصر في المسائل الموروثة من فقه الأوائل تتشابه مع عناصر منتمية للواقعة الماليّة النازلة لتلحق بها، فتأخذ حكمها، ومن هنا يلحظ أنّ العمل التحليلي والتعليلي في المنهج التخريجي يقوم على نظرية معرفية تتمحور حول الإنسان سواءً في دور الإمام/ المجتهد المستقل، أو في دور المكتشف لعنصر المماثلة/ التساوي.

وهو ما يُعد نقطة تحول في الفكر الأصولي الذي أعلن في جانب كبير من خطابه إلى رفض هذا المنهج، وفي خطاب آخر إلى اعتباره استثناءً لا يمكن استدامته، ذلك أنّ الأحكام الشرعية تُعرف من الأدلة الشرعية، وأنّه يمكن التوصل إلى الحقيقة الشرعية في ظاهرها كما عبر عن ذلك الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى– من خلال الاجتهاد في تلك الأدلة الأساسية، وبالنظر في ما تلاها من أدلة عقلية، وهو ما يتوافق مع الموقع الرئيس للنص، الذي يمتلك قدرة الاتساع الزماني، والمكاني، ومع هذا التملك الذاتي، فإن القول بالتخريج للوقائع، والنازلة منها تثبت عكس ذلك، عبر الإقرار بتمتع النص البشري بالاستمرارية والقدرة على مجاوزة التاريخ، أي أنه نص "لا تاريخي"(الباحسين،1430، ص 260.257)

وإنْ فقدت الأنا المجتهدة مركزيتهاإلا أنّ سلطة القول/ الرأي للإمامأو المجتهد المستقل تمارس تأثيرها في غلق باب الاجتهاد عبر الأدلة الشرعية. ودليل ذلك أنّ المنهج التخريجي يُعرف في الأدبيات الأصولية بأنّه " العلم الذي يتوصل به إلى التعرف على آراء الأئمة في المسائل الفرعية التي لم يرد عنهم فيها نص بإلحاقها بما يشبهها في الحكم "(الباحسين، 1430،ص 187) ويتضح من العرض السابق، أنّ منهج التخريج يرتكز على مبدأ التواصلية أو الربط بين الأفكار السابقة واللاحقة.

3ـ التعريف ببنية التخريج:

3/1 ــ التعليل ومرجعيته:

طبقًا لتعريف التخريج في الأدبيات الأصولية، فإنّ الحضور المذهبي عبر استدعاء نصوص الأئمة والمجتهدين المستقلين في المذاهب الفقهية، من مستلزمات التعليل، والتحليل، بل أنّ حضورها لحاكميتها في الوقائع النازلة، وهو ما يُعتقد أنه يمثل الجانب الإيجابي، والبعد الوظيفي للتخريج، سواءً على مستوى الفهم، ومن ثَمّ الحكم، أو على مستوى التواصل، والتراكم المعرفي.

3/2 ــ إجرائية التحليل:

لا تقدم الأدبيات الأصولية الرياديّة آليّات عديدة في التحليل، والتعليل في منهج التخريج، وإنّما تطرح عرضًا مشتتًا لمجموعة من الضوابط، والمعايير، ومن هنا يمكن لمشروع الدراسة أنْ يقوم بعملية تعويضيّة عبر قراءة في البناء الداخليّ للمنهج، من مثل الانطلاق من بعض الأسس المعرفيّة التي من أهمها.

عدم الاستناد إلى الجانب المنتج للخطاب–جانب الأنا المجتهدة– والاكتفاء بتحليل مادة الخطاب حيث المسألة/القضية، فيظهر دور المجتهد بالتخريج في القراءة التعليليةللكشف عن عنصر المماثلة/التشابه، وفي أحيان التساوي، وعند اكتشافها يتم نقل حكمها إلى الواقعة الماليّة النازلة موضوعة التعليل، وبهذا يحل الإمام، أو المجتهد المستقل محل الذات القارئة، ويتكون نصًا جديدًا بتكرير إنتاجه.

وفي أحيان أخرى مشكوك في قيمته المنهجية (حجيته بمعنى آخر)، عندما يقيم القائم بعمليات التخريج نفسه مقام الذات المجتهدة، فيستنبط العلة، ثَمّ يجري عملية الإلحاق. وعند هذه اللحظة الإنتاجية يعلن عن ولادة مجتهدٍ يحل محل الإمام/المجتهد المستقل، وأمام هذه العملية الإنتاجية يقف جمهور الأصوليين معارضين لممارسة تلك العملية في التخريج أصلًا، استنادًا إلى أنّ النظام النصي نظام قائم بذاته، فلا يحتاج إلى أية عناصر خارجية تعلله.

وهكذا يبقى النص/النقل في حدوده الطبيعية، من حيث كونه جهد/اجتهاد مجتهد محكوم بقصده، وغرضه، وهو ما لا يريده المؤيدون لمنهج التخريج، باعتبار أن هذا المخرج أقدر على الإلحاق بأصول المذهب، فهو فاعل وليس فقط مفعول للنص، وعليه يمكن تمثل اللامقول في القول، بل والبحث عن هوامش تدعم اللامقول في نص الإمام.

وهكذا تمنح تلك القراءة التوليدية المخرج قدرة على إنتاج نص ثان، وهو ما يعني إطلاق النص من محدودية القصد، وظروف الزمان، والمكان" فلو لم يُؤخذ بالقياس على أقوال الأئمة لتُركت كثير من الوقائع خالية من الأحكام، وهذا لا يجوز"(الباحسين، 1430، ص 244)

ويلحظ من هذه الإجرائية المنهجية للتخريج عدم قدرة المؤسسين لهذا المنهج عن الانفكاك من الخطاب الأصولي الاجتهادي، بدليل أنّ التقليد حتى على مستوى الإجراءات المنهجية، وعلى مستوى المفاهيم، فالقياس مفهوم يتكرر في المنهج التخريجي، والعلة، والإجراء المنهجي الرد/ الإلحاق أيضًا.

3/3 ــ أداة التحليل:

إنّ المقصود بالمنهج التخريجي هو إجراء المقارنة بين الوقائع الشرعية، عبر رصد لعنصر التماثل بين الواقعة السابقة، والواقعة اللاحقة، والذي تمدد في الأدبيات الأصولية، إلى ما هو أبعد من أنّ يختزل عنصر التماثل في المناسبة أو في العلة إلى" إخراج المسألة على وفق نظيراتها من فروع الأئمة"(القرافي، 1416، ج2،ص 108) "أو بإدخالها في عموميات نصوصها، ومفاهيمها، أو أخذها من أفعاله، أو تقريراته"(الباحسين، 1430، ص187)وعلى الإجمال "تعدية الحكم على ما يشبهها من فروعهم الفقهية المقررة "(القحطاني، 1424،ص 492)

ويؤسس ذلك الفهم في منهج التخريج على أنّ الوقائع الماليّة النازلة، قد تتشابه أو تتماثل مع معاملات مالية تناولها علم فقه الأوائل، وهذا الأساس المعرفي للمنهج مؤسس على تصور وجودي للعالم ملخصه أنّ العالم متجانس، وهذا التجانس هو الذي يمنح الحوادث، والوقائع عنصر التشابه، ويترتب على ذلك التصور مبدأ التواصلية، الذي يجد دليله في قاسم مشترك في نمط الفهم ألّا وهو الرد/الإلحاقالذي يبدأ بالفهم للواقعة النازلة، ثَمّ يستدعي هذا الفهم المخزون المعرفيّ الذهنيّ أو الموضوعيّ، لتحديد النص النظير/المشابه حيث قول أو رأي الإمام/المجتهد المستقل، ثَمّ يعقبه تفسير تعليلي وفي أحيان تحليلي، للبحث عن المعنى من خلال تقديم الفرضيات التي تخضع لمعيار الصلاحية من خلال ما يتضمنه النص ــ وحدة التحليل/التعليل ــ وأخيرًا يتحقق الإلحاق أو نقل الحكم إلى الواقعة النازلة.

3/4 ــ وحدة التحليل:

تتمثل وحدة التحليل في منهج التخريج في قول/ رأي الأمام في المذهب (المسألة السابقة)مع اللجوء إلى خارجيات النص محل البحث في المذهب لنفي المخالفة، فإذا كان شرط التخريج " ألّا يوجد بين المسألتين فارقًا"(ابن تيمية، ص 548، القحطاني، 1424،ص 498) فإنّ من مستلزماته معرفة المخرج بقواعد المذهب، وإلمامه بفروعه بحيث " لا يخفى عليه غالبًا أنه ليس في مذهبه ما يقتضي تقييد هذا النص المطلق الذي أفتى به، ولا يخصص عمومه"(القرافي، 1416،ج2، ص ،234 ، الآمدي، 1406، ج4،ص 241، القحطاني، 1424، ص 495، 497)

وقد لخص الشيخ أبو العباس الهلالي– رحمه الله تعالى– عند بيانه لأحكام التخريج شرطين يمكن بتوفرهما أنّ يتحول القول إلى مادة للتحليل، والتعليل، والصلاحية للإلحاق، حيث قال: " فإذا

أراد تخريج المسألة المسؤول عنها على المنصوصة التي يعتقدها مماثلة لها، فليبحث أولًا، ويجتهد في مطالعة النصوص لئلا يكون في النص ما ينافي مقتضى التخريج، فيذهب تعبه في التخريج باطلًا، إذ لا يعمل بالقول المخرج مع وجود النص، ويبحث بعد ذلك في قواعد الإجماع، وقواعد مذهبه هل فيها ما يقتضي فرقًا بين الفرع والأصل، فمتى وُجد فرقٌ أو شك في وجود حرم القياس، ثَمّ ينظر في قواعد القياس وأركانه وما يتعلق بكل منهما، وفي القوادح المخلة بالدليل، ولهذا لا يجوز للمفتي تخريج غير المنصوص على المنصوص إلا إذا كان شديد الاستحضار لقواعد مذهبه، وقواعد الإجماع، وكان واسع الاطلاع على نصوص مذهبه، وكانت له معرفة بعلم الأصول، وعلم العربية، وفهم حسن، وإلا امتنع التخريج"(نقلا من القحطاني، 1424،ص 501) فلكي تكون الواقعةالضابطة وفقًا للغة المنهج التجريبي علمية لابد من توفر شرطين أساسيين:

- انتفاء العوارض المانعة من صحة ومقتضى التخريج.
- ألّا يوجد بين الواقعة النازلة، والواقعة الضابطة فرق (ابن تيمية، المسودة، ص548)

وبهذين الشرطين يتحدد معيار الصلاحية لعملية الإلحاق والإدراج:عدم التناقض، والسلامة المنطقية، وتصبح الحقيقة الشرعية عندها حقيقة لا في الظاهر كما يعبر الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى)بل هي الحقيقة التي أصابها المجتهد.

وبناءً على الأدبيات الأصولية الجامعة"لعلم؟" التخريج، فإنّ منهج التخريج يتضمن على افتراض مضمر، أو مستتر، أو معلن أحيانًا، هو المعادلة بين الوقائع النازلة، وبين الوقائع التي حدثت في الزمن القديم، والتي ذُكرت في علم فقه الأوائل، وهذا ما يعني من جهة أخرى إلغاء تاريخية الوقائع التي تبدو معها التجربة السابقة، أو الوعي بها كما لو كان حاضرًا ومستمرًا، لا ماضي له، فالزمان يمثل خطًا دائريًا فيه تتكون شبكات من الأفعال القصدية.

وهكذا يظهر من العرض الموجز لتحليل بنائي لمنهج التخريج، أنّ دعوة الاتجاه "ضد المقصدية" تتناغم مع تاريخ المنهجية الفقهية (علم الأصول) وحضورها فيما يتعلق بالخلاف الفقهي حول أيّ المسالك الأصولية التي يأمن معها الفقه لنتائجه الشرعية، وتمنح الفقيه الثقة لتوظيفها في واقع المستفيد.

فعلى سبيل التمثيل للتدليل على صدق تلك المقولة، تظهر المعطيات المعرفية في الأدبيات الأصولية لتأسيس مسلك التخريج على الفروع للوصول إلى الأحكام الشرعية في الوقائع، قدرة تحليلية في تعرية تيار الانفتاح الاجتهادي ــ في زمن التأسيس بالطبع ــ . تؤشر في مجموعة من

الدواعي المنهجية الذاتية، والموضوعية، حيث التأهيل للفقيه في الاجتهاد إزاء وقائع جديدة، وظواهر حادثة، ولاسيما التأهيل المتعلق بذات الفقيه من حيث العدالة، إلى جانب القدرة الذهنية، والتملك لأدوات التحليل الفقهيّ، ومن قبل الأصوليّ.

وفي محطة تاريخية ـــ يفتقد فيها المجتهدون بحسب شرائط الخطاب الأصولي ـــ يؤسس لمنهج التخريج، "فلما دخل القرن الرابع الهجري، وعم التقليد، وقل أهل الاجتهاد المستقل، والتزم أتباع كل مذهب بأقوال أئمتهم، واستنبطوا منها الأصول، والقواعد، حينها أصبح علماء كل مذهب، إذا نزلت بهم نازلة فزعوا إلى استنباط حكمها بإحدى طريقتين: الأولى: إلحاقها بما يشبهها مما نص عليه الإمام وهو ما يطلق عليه بالتخريج على نص الإمام أو (تخريج الفروع على الفروع). والثانية: استنباط حكمها من الأدلة الشرعية التفصيلية، ولكن وفق قواعد الإمام وأصوله في الاستنباط وهو ما يطلق عليه (تخريج الفروع على الأصول) وهذا العمل الاجتهادي المقيد كان نتيجة ظاهرة لغلق باب الاجتهاد المطلق والانتصار المحموم للمذاهب الفقهية" (شوشان،1419، ج1،ص 196)

ويقول ابن خلدون رحمه الله في مقدمته عن السبب الموجد لهذه الطريقة: "ولما صار مذهب كل إمام علمًا مخصوصًا عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد والقياس، فاحتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق، وتفريقها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة في مذاهب إمامهم" (ابن خلدون، 1996، ج2،ص 132)

وهكذا تتضح معالم هذا النموذج . إنّ صح التعبير. من حيث التحول من الذات المجتهدة إلى ذوات أخرى عرفت بالتأهل الأخلاقي، والعلمي، ومن حيث التحول من النص إلى الرأي الاجتهادي السابق، ومن حيث التحول من أداة القياس إلى أداة التماثل/ التشابه واداة الإدراج.

وبهذا يقدم أنصار الاتجاه "ضد المقصدية" عدة حلول للمشكلات المنهجية، والمعرفية عبر تبنيّ المنهج التخريجي، ومن ذلك حل إشكالية الاستقامة، والأمانة العلمية (>من الموضوعية) عبر مبدأ التزكية لأولئك الفقهاء الأوائل، بالشهادة بالسلامة والاستقامة، وبالاعتقاد بتوفر شروط التأهيل للاجتهاد، فصفاء الذوات الاجتهادية، وسلامة العقل الاجتهادي من نقائص الهوى تعني استلهام لمعرفة صادقة موضوعية، فما حكم به المجتهدون في المذاهب الفقهية السابقة هو الأكثر صوابًا، والحقيقة أنه الأكثر تحوطًا من عيوب الذاتية. وبهذا يعلن منهج التخريج عن كفالة الاستقامة واليقين بتلك المواصفات الأخلاقية والعلمية (الاجتهادية).

كما أنّ الاتجاه "ضد المقصدية" يستثمر ميزة تفضيلية عرفها الفكر الأصولي الرياديّ، ألّا وهي التواصلية. أيّ التواصل مع علم فقه الأوائل. ففي كل خطاب حاضر يعالج واقعة نازلة، بوصفها ذا صلة وثيقة جدًا بالمسائل، والوقائع القديمة التي سبق وأنّ تعامل معها الفكر الأصولي الاجتهادي باجتهاد يرتكز أساسًا على الأدلة الشرعية، مصطحبًا بعض الأدلة الثانوية التي تأتي في مستوى أدنى من مستوى الأدلة الشرعية، وإصدار الأحكام الشرعية لها، وبهذا التقليد في الاجتهاد يحافظ منهج التخريج على علم فقه الأوائل، ويحميه من صرعات المتفيقهة المعاصرين.

وهذا التبرير المؤسس لجدوى الاعتماد على المنهج في قطاع الصناعة الماليّة اللاربويّة≥(الإسلامية) يمثل من جهة أخرى آلية من آليات تحويل سلطة المهندسين الماليين، والتي تحاول بوساطتها الاستحواذ على الفتوى، بقصد استغلالها، وتوجيه دلالتها، أو بقصد محاولة تغييب أي سلطة أخرى، ولو كانت النص، عبر آليات التأويل وقراءة واقع المصالح، والمنافع، والمفاسد، والمشاق، إلى سلطة الجماعة الفقهية الخالية من الأغراض، والمسددة بنور الشرع، حيث أقوال وآراء أئمة ومجتهديّ المذاهب الفقهية، وعبر آلية السابق، واللاحق.

ولقد نجح الاتجاه "ضد المقصدية" بتحويل "التعصب المذهبي" والتقليد اللاعلمي مع منهجية التخريج إلى قوة تعلن عن نفسها بتحويل الآراء والأقوال الفقهية إلى نصوص حاكمة في الوقائع النازلة، فتغدو قوية في الحجة حتى كأنها تحاكي الخطاب الشرعي، وكان ذلك بالتركيز لا على قائل القول، أو الرأي، والتعصب له، بل على العلة بوصفها الأساس الحامل للدلالة، وقد اقتضت هذه الدعوة إلى التركيز على تحليل العلاقات، بحثًا عن التشابه حتى يتمكن مجتهد التقليد/التخريج من إتمام العملية الاجتهادية، عبر الإلحاق، ومن ثَمّ نقل حكم قول المجتهد المستقل إلى المسألة أو الواقعة النازلة.

حقًا استطاع هذا الاتجاه الانتقال بالتعصب المذهبي من ممارسة وجدانية تجد بهذه الممارسة معارضة حتى من المؤمنين بالمذهبية الفقهية، إلى ممارسة يمكن معها حماية الانتماء المذهبي، وذلك بتأسيس ممارسة خطابية تمتلك أُسسًا علمية قادرة على إنتاج معرفة فقهية تحظى بالثقة، وعدم التشكيك فيها بمقولة طاردة "التعصب المذهبي".

ومن هنا تم إنشاء منهج التخريج ليتحول في بعض الأدبيات الأصولية المعاصرة إلى "علم" يتكون من جهاز مفاهيمي، وأدوات تحليلية أنتجت أحكامًا فقهية لوقائع جديدة. وهكذا تمّ

إظهار الاستخدام لمنهج التخريج في الصناعة الماليّة الإسلامية، ابتعادًا عن المزالق التي قد تنتج من الاستخدام المنهجي للنموذج المقاصدي، فضلًا عن القطيعة المعرفية مع علم فقه الأوائل.

4 ـ الإشكاليات الأبستمولوجيه:

على الرغم من كل ما تقدم، فإنّ منهج التخريج ينطوي على عدد من الإشكالات الأبستمولوجية التي تكاد تكون غائبة عن المعاينة، مع تأثيرها على الجدارة المنهجية للتخريج في الصناعة المالية، وفيما يلي محاولة لفحص عينات من الإشكالات الأبستمولوجية على مستوى التأسيس النظري، مع إرجاء الفحص على مستوى الآليات المستخدمة والإجراءات التحليلية المعتمدة في قطاع الصناعة المالية اللاربويَّة لإنتاج المعاملات، والأدوات المالية الإسلامية إلى دراسة أخرى . وسنذكر تلك الإشكالات في شكل نقاط:

4/1ـ التخريج والفعل الفيزيائي:

من حيث تأسيس منهج التخريج، نستطيع القول أنّ منهج التخريج جاء رد فعلٍ أكثر من أنّ يكون فعلًا أصليًا ومن جهتين:

أ ــ فهي دعوة رفض للواقع الاجتهادي في عصر تأسيسه، وفي حاضره، واحتجاج على إفلاس هذا الواقع بجهاته المختلفة كما سبق بيانه.

ب ـ هو صرخة احتجاج في وجه "التمييع الاجتهادي" الحاصل في قطاع الصناعة المالية اللاربويَّة≤(الإسلامية).

4/2 ــ التخريج والتقليد:

إنّ التأسيس لهذا المنهج في الفكر الأصوليّ تعني ولادة التقليد، وعدم الاجتهاد المولد الرئيس في الخطاب الأصوليّ الاجتهادي" فهم مجتهدون من حيث القدرة على الاستنباط، ومقلدون من وجه من حيث استنادهم إلى نصوص الأئمة وقواعدهم، لا إلى الدليل الشرعي"(الباحسين، 1430،ص 298)

ويمثل الحل سواءً للأزمة المعرفية، وللأزمة الاجتماعية، في ظل فقد الثقة، وجماع الحركة، والكتابات التاريخية الداعية إلى منع الاجتهاد لعدم التأهيل سواءً الأخلاقي، أو العلمي كما هو مذكور في الأدبيات الأصولية التي تتحول مع تبدل الأزمان، والأوضاع ولاسيما العلمية منها إلى تجربة يروج لنجاحها، ونجاعتها المعرفية.

وتحويل الفكر الأصولي من بيئة تعكس اللاتوازن سواءً على مستوى البعد الاجتماعي أو على مستوى البعد العلمي/الأخلاقي، إلى واقع يفرض بناءً معرفيًّا، وثقافيًا حاملًا لمعاني عديدة من بينها: منع الاجتهاد، وتعظيم الرأي، وتطبيع التقليد. وهو ما يعني تحويل كل الارتكاسات التي تعاينها الذات الاجتهادية التقليدية على المستوى الفكري، أو الذهني، إلى واقع طبيعي يمكن من خلاله التعاطي مع الوقائع النازلة، وهو ما حذّر منه عدد من الفقهاء الأوائل(الباحسين، 1430، 263،257)

إلى جانب ابتعاد تلك الدراسات عن النموذج الأصولي الكلي حيث النظر في كتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– والإجماع، وما تظهره بعض الدراسات من الاستدلال بالحديث الشريف، فهو عبر قراءة الإمام أو المجتهد في ذاك المذهب، أو ذلك المذهب الفقهي الآخر، فالأمر ليس إلا مجرد استدعاء النصوص الفقهية للشهادة، والقياس، وبحسب المخزونات المعرفية التي يمتلكها المهندسون الماليون، ومن هنا تعرضت الصناعة المالية الفقهية لانتقادات معرفية نالت من الأسس المعرفية، وأركانها المنهجية، وهو ما أدىّ إلى حالة من الفوضى في الصناعة، وفي ظل تلك التجاذبات وحملات الانتقاد، والانتقاد المضاد، ظهرت نزعات تدعي التجديدية (الخليفي، 1429،ص 308،227) ويلحظ من كل ذلك أن ما يُعد تطويرًا في الحقيقة هو عملية تفكيكية تهدم أكثر مما تعيد بناءه، وتعقد بشكل يفوق قدرة العقل الهندسيّ الماليّ.

وبهذا فَقَد العقل الفقهي في بعده المالي قدراته على بناء الثقة في نفوس المتعاملين، وأصبح مجرد عقل أدائي/إجرائي، محدد بمتغيرين هامين، أولهما: متغير التعقيد في المعاملة المالية. وثانيهما: وافدية المعاملة المالية.

4/3 ــ تعدد القراءة وعدم الثبات:

في منهج التخريج مسار مولد لعنصر التماثل/التشابه وهو العلة، وهذا التوليد يعتمد على قراءة من خارج النص تتحدد بمحددات منها الذاتي كالقدرة الذهنية، ومنها الموضوعي حيث عمليات الحفر الذي تمكن القارئ/المخرج من استنباط العلة من وحدة التحليل مجسدة في قول أو رأي الإمام/المجتهد المستقل، وحيث إنّ النص نتاج بشري متولد من قدرات فكرية قد تكون محدودة من جهة المعلومات سواءً تمثلت في النص الشرعي أحاديث مثلًا أو بلاغاتٍ بالإجماع أو نحو ذلك، فإنّه بتلك الأوصاف، والمحددات يكون مفتوحًا بشكل واسع مما يعني تعددية القراءة، والتحرك في اتجاهات عدة على مستوى المعنى، ولهذا عمد بعض الفقهاء من الأوائل التركيز على

عناصر الثبات في وحدة التحليل، وإهمال عناصر التحول والتغيير، وذلك برفض استنباط العلة من قول أو رأي الإمام/ المجتهد المستقل، استنادًا إلى أدلة لعل منها- ارتباطًا بموضوع الدراسة- تحويل أقوال الأئمة والمجتهدين المستقلين إلى نصوص يمارس عليها الحكم للوقائع النازلة بالقياس، وهو ما يشكل خطورة على خطة العمل الاجتهادي غير التقليدي، وعلى سلم ترتيب الأدلة/ الأصول الشرعية. وبهذا ينحرف المنهج التخريجي عن غاياته التي من أهمها التواصلية، والتراكمية.

4/4 ــ التخريج والجدارة المنهجية:

قدم الخطاب الأصولي المؤسس للتخريج عددًا من الضوابط التي هي بمثابة شروط لصحة التخريج، وتدور بعض هذه الشروط حول "الاطلاع الشديد" و"الاستبحار في المذهب"، ولصعوبة هذا الشرط، تم تقديم حلًا آخرًا من قبل الأدبيات الأصولية الحاضرة، تمثل في التحول من كلية الشرط إلى جزئية التخريج، قياسًا على المجتهد الجزئي، الذي ينظر في مسألة واحدة، وبالرغم من ذلك فإنّ عائق الفهم في الإحاطة بالمذهب، يسهم في تدنية درجة الاستقامة العلمية، بل ويخفض من درجة الظنية إلى حدود لا يقبل بها الخطاب الأصولي الاجتهادي بدءًا من تعريفه للاجتهاد، كما لا يجيزها الخطاب الأصولي التقليدي – اجتهاد التخريج – فهذا أحد المؤصلين للتخريج يخرج في خاتمة دراسته العلمية بنتيجة، وبقوله:" وقد بان لنا، من خلال ما عرضناه، أنّ التخريج مظنة الخطأ، وأنّ طائفة من القواعد، والأحكام المخرجة من قبل بعض العلماء، لم تكن مرضية من طائفة أخرى منهم" وقد دلل على ذلك بعرض لوقائع مالية نازلة، وكثرة الاختلاف في التخريج لها (الباحسين، 1430، ص 325ـ 335)

4/5 ــ إشكالية التخريج وسوء الفهم:

لقد سبق القول بأنّ التخريج قدم حلًا لإشكالية الاستقامة، والأمانة العلمية، عبر التزكية العلمية والعملية/الأخلاقية في المجتهدين السابقين، ولكن هذا العنصر غير محقق للاستقامة العلميةوعلى ذلك أدلة عدة، منها: تاريخ التخريج نفسه" فكثيرًا من المسائل التي ادّعى فيها عدم الفرق أظهر بعض العلماء فيها فرقًا"(الباحسين،1430،ص 236) وكذلك التحيز لمذهب مجتهد التخريج" فهم مجتهدون من حيث القدرة على الاستنباط، ومقلدون من وجه من حيث استنادهم إلى نصوص الأئمة، وقواعدهم، لا إلى الدليل الشرعي"(الباحسين، 1430،ص 298) .

إذن فالمرجعية تُعد مصدر انحياز ومصدر حقيقة في الظاهر. وبدليل مشتق فإنّ تعريف التخريج يقوم على افتراض المحافظة على ما قدمه الفقهاء الأوائل، إذ إنّ مهمة التخريج استدعاء ذلك الفقه الريادي للإبقاء عليه في وعي الأمة، بالقياس أساسًا. وبدليل مضاف إلى ما سبق فإنّ الضوابط، أو الشروط التي تم صياغتها في الخطاب الأصولي التقليدي، لا تحمي النص من سوء الفهم، لأن النص في ذاته غير محمي من "الخطأ" و"التناقض" فهو نتاج مجتهد غير معصوم(الباحسين،1430،ص 246) ومن الأدلة التجريبية حيث قيام بعض النظار في الوقائع النازلة بتحليل جزئي لما هو مركب من الوقائع، ثُمّ القيام بعملية البحث عن التشابه لكل جزئي من المعاملة بمسألة ذُكرت في فقه الأوائل (الزهراني، 1415،ص 158)

وبدليل ثان تفضيل النظر في الوقائع النازلة بمنهج التخريج، وهذا يعني ابتداءً افتراض وجود الحكم الشرعي لها في علم فقه الأوائل، وهذا الافتراض قد يحيل إساءة الفهم، أو إساءة القراءة إلى عملية واعية، وإرادية في الوقت نفسه، تُمليها حاجات النفس في رؤيتها للنص، وفي هذا المعنى يقول شلتوت: "وقد يكون الناظر في الأدلة ممن تمتلكهم الأهواء فتدفعه إلى تقرير الحكم الذي يحقق غرضه، ثَمَّ يأخذ في تلمس الدليل الذي يعتمد عليه ويجادل به، وهذا في الواقع يجعل الهوى أصلًا تُحمل عليه الأدلة، ويُحكم به على الأدلة، وهذا قلب لقضية التشريع، وإفساد لغرض الشارع من نصب الأدلة "(البعداني، 2004)

4/6 ـ إشكالية التعليل ومرجعيته:

طبقًا لتعريف التخريج في الأدبيات الأصولية، فإنّ الحضور المذهبي عبر استدعاء نصوص الأئمة، والمجتهدين المستقلين في المذاهب الفقهية، من مستلزمات التعليل والتحليل، بل أن حضورها لحاكميتها في الوقائع النازلة، وهو ما يُعتقد أنه يمثل الجانب الإيجابي، والبعد الوظيفي للتخريج، سواءً على مستوى الحكم، أو على مستوى التواصل، والتراكم المعرفي. ولكن هذه الطبيعة المولدة للتواصلية وعدم القطيعة المعرفية، كانت من أحد المعوقات لأيّ تطوير لأساليب التحليل، والتعليل، وتحديدًا لشروط إنتاج المعرفة الشرعية، بل إنّ الأدبيّات الأصوليّة المعاصرة لم تتجاوز تأسيس الأوائل إلا في الجمع المؤصل، فالأسئلة هي تلك الأسئلة القديمة، والمحتوى المعرفيّ والمنهجيّ هو النتاج المتداول لدى المؤسسين الأوائل، بل ومتغيرات الجدوى باستخدام منهج التخريج تعاد مرة أخرى ؛ لتأسيس جدوى استخدامه في الوقت الحاضر، ولم يتم الالتفاف إلى

محاورة ومناقشة الأطروحات المنتقدة بشدة أو أقل شدة للمقدمات المنهجية، والأسس المعرفية للتخريج.

وكما بدأت تلك الأدبيات المعاصرة تقليدية، فإنها ظلت كذلك في نهايتها، وتفسير ذلك غياب أسئلة التأصيل النظري من مثل: مدى الصلاحية المنهجية للتخريج، سواءً على المستوى التحليل التجريدي أو على مستوى التحليل العياني؟. وما مدى الكفاءة الوصفية، والتوصيفيّة، والتحليلية لمنهج التخريج في الصناعة الماليّة اللاربويَّة ؟.

4/7 ـ التخريج وتعزيز النزعة المذهبية:

من الإشكالات الأبستمولوجية في منهج التخريج، تعزيز النزعة المذهبية، والعودة مرة أخرى إلى "التعصب المذهبي" في شكله اللاعلمي، وذلك أنّ الخطاب الأصولي التقليدي أيّ المؤسس لمنهج التخريج، يشترط شرط المذهبية الفقهية، وقد عبر عن ذلك عددًا من العلماء، فهذا الإمام المازريّ –رحمه الله تعالى–يقول: " الذي يفتي في هذا الزمان أقل مراتبه في نقل المذهب أنّ يكون قد استبحر في الاطلاع على روايات المذهب، وتأويل الشيوخ لها، وتوجيههم فيها"(القحطاني، 1424،ص 499)

وهناك عشرات الدعوات التي تؤكد على المذهبية في صلاحية التخريج " فلا يجوز لمفتي أن يُخرج غير المنصوص على المنصوص إلا إذا كان شديد الاستحضار لقواعد مذهبه، وقواعد الإجماع، وبقدر ضعفه في ذلك يتجه منعه من التخريج..فإنّ لم يكن له هذه الأهلية، ولا هذا الاطلاع امتنع أنّ يفتي مطلقًا"(ابن الصلاح، 1407، ص234)

بل أنّ تعريف "مجتهد التخريج" يتضمن صراحة بالتقليد(الباحسين،1430، ص 298) بل إنّ من شروط ممارسة اجتهاد التخريج: "أنّ يكون عالمِا بالفقه، أيّ الفروع الثابتة في المذهب، لأنها من مصادره الأساسية في الاجتهاد، بخلاف المجتهد المطلق. وأنّ يكون ملتزمًا بأصول إمامه، وقواعده، ولا يتجاوزها، عند التخريج والاستنباط"(ابن الصلاح،95،19،1407ـ96، الباحسين، 1430،ص311ـ312)وهي دعوة إلى تقويض مبدأ اللامذهبية، أو بالمقابل تعزيز التقليد المذهبي.

4/8 ـ التخريج استثناء على الأصل:

إنّ منهج التخريج استثناءً على الأصل، فالأصل " إنّ المسائل التي لا نص فيها لا تخلو من حكم شرعي، والمرجعية في ذلك إلى النص الشرعي، والتحميل عليه بوجه من وجوه التحميل..

كالقياس والاستحسان، والمصالح المرسلة"(الهلالي، 2004، ص54) ولهذا طالب الفقهاء بالرجوع إلى "أدلة الأصول" ورفضهم للاحتجاج بأقوال العلماء "فإنّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية ".

وعليه فإنّ القول بالاعتماد على منهج التخريج كما هو قائم في بعض مرافق قطاع الهندسة المالية، خلاف الأصل. بل أنّ الدعوة إلى تأسيس هذا النموذج للتعرف على الحكم الشرعي يأتي مخالفًا لأحد أهم الأسس المعرفية في الخطاب الأصولي الاجتهادي، والتي صاغها الإمام الشافعي-رحمه الله تعالى- بقوله: " فما من واقعة أو نازلة إلا ولله فيها حكم في كتابه أو في سنة نبيه- صلّ الله عليه وسلم- إما نصًا أو استنباطًا"(الشافعي، الرسالة، ص20)ويتأكد ذلك بما ذهب إليه بعض "من أهل العلم من معارضة هذا النوع من النظر والاجتهاد اعتبارًا لمفاسده، وأضراره الشرعية على أنه نوع من أنواع التقليد المذموم"(ابن عبدالبر، 1418، ج2،ص977، البغدادي، 1417،ج2،ص 132-138، ابن القيم، 1408،ج2، ص 129،213، الدهلوي، 1415، ج1،ص 282)

4/9 ــ معيارية الخبرة بالإنابة:

لم تخرج الدراسات الأصولية في تأسيسها لمنهج التخريج عن تقسيم الخبرة بين "هم" و"نحن" القائم على إلحاق الخبرة الحاضرة في شكل واقعة مالية نازلة، بالخبرة الماضية قياسًا، أو إدراجًا. وهو ما يعني حاكمية خبرة فقه الأوائل، والتمركز حول الذوات الاجتهادية المستقلة في بنائها العلمي، وفي سلوكياتها، فهي غير خاضعة لمؤثرات خارجية كما يعيشها المهندس المالي اليوم، وإسقاط التاريخ على الواقع المعاش، على الرغم من أنّ موضوع الاجتهاد التقليدي (مجتهد التخريج) التفاعل في شكل معاملة مالية، وهذا التفاعل لا يمكن أن يكون نُسخًا متطابقة عبر الماضي، والحاضر، يمكن إخضاعها لمنهجية تختزل التاريخ باختلاف الأمصار، وتغير الأحوال.

5 ــ خاتمة:

هذه المحاولة العلمية الأولى التي تمارس تحليلًا نقديًا للأسس المعرفية، وللآليات المنهجية في منهج تخريج الفروع على الفروع الذي يميل إليه فريق من المهندسين الماليين في الصناعة الماليّة اللاربويّة≤(الإسلامية)في معالجاتهم المنهجية للكشف عن الحكم الشرعي في الوقائع الماليّة النازلة. التي كشفت عن متغير تفسيريّ للأزمة التي يعاني منها قطاع الصناعة الماليّة اللاربويّة، والمتجسدة في أزمة على مستوى المشروعية والشرعيّة وفي أزمة على مستوى الكفاءة التشغيليّة. أنه متغير

يتجسد في المنهج المستخدم في التعامل مع الوقائع الماليّة النازلة، وهو ما لم يتعرض إليه أحد لا في القطاع ولا في الصناعة، حيث تمّ التركيز على نقد المضامين المعرفية أيّ الفتاوى، والتكييفات الفقهية لتلك الوقائع، دون نقد لآليات الإنتاج المعرفي من حيث مسلماته وافتراضاته وأسسه المعرفية، والمنهجية، وغاياته، وقيمته المنهجية، وأيضًا المعرفية.

6. قائمة المراجع.

- أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المسودة، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد(د. ت)(دار الكتاب العربي: بيروت)
- أحمد بن علي بن ثابت/ الخطيب البغدادي(1417) الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل العزازي (دار ابن الجوزي:الدمام، 1417هـ)ط1
- أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي(1415)حجة الله البالغة، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم (دار الكتب العلمية: بيروت، 1415هـ) ط1
- أبو الحسن سيد الدين علي الآمدي(1406) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: د. سيد الجيحلي(بيروت: دار الكتاب العربي، 1406هـ)ط 2.
- الباحسين يعقوب بن عبدالوهاب(1430)التخريج عند الفقهاء والأصوليين ـ دراسة نظريّة تطبيقية تأصيلية(مكتبة الرشد:الرياض، 1430هـ .2009) ط4.
- رياض منصور الخليفي(1429)" التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة"1429مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع73، س23، 1429هـ ـ 2008م
- سعد الدين مسعد الهلالي(2004) المهارة الأصولية وأثرها في النضج والتجديد الفقهي (الكويت: مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت، 2004)
- شهاب الدين أحمد بن أدريس القرافي(1416) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط2(حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ)
- عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون(1996) المقدمة (بيروت: دار العودة:بيروت)
- عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (1407) أدب المفتي والمستفتي، تحقيق:موفق عبدالله، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ) ط1.
- ـ عثمان بن محمد الأخضر شوشان(1419) تخريج الفروع على الأصول، ط1(الرياض: دار طيبة،)
- ـ فروحات حده، بوخلوة باديس(2009)" إشكالية تطوير المنتجات المالية الإسلامية والتأهيل الشرعي للعاملين" ضمن بحوث الملتقى الدولي الثاني:بعنوان " النظام المصرفي الإسلامي أنموذجًا" المنعقد بالجزائر

- فؤاد محمد محيسن "المصارف الإسلامية الواقع والتطلعات" المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية ص5) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- فيصل البعداني(2004)"كيف تبحث مسألة فقهية" مجلة البيان، ع 200، على الشبكة العنكبوتية.
- محمد إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر(دار الكتب العلمية:بيروت، د. ت)
- محمد بن أبي بكر أيوب/ ابن القيم(1408) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط1(بيروت: دار الكتب العلمية)
- محمد بن حسن الزهراني(1415هـ) "الأزمة المنهجية في فقه المعاملات المالية العصرية" مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ـ الرياض ـ ع 24، س 6
- (1422هـ) "كيفية تطوير مقررات أصول الفقه" مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ـ الرياض ـ ع52، س13.
- (1439هـ)" التحليل الكلي والجزئي في الدراسات الأصولية" مجلة البحوث الفقهية المعاصرة (الرياض) ع110،س 30
- مسفر بن علي القحطاني(1424) منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة،(دار الأندلس الخضراء: جده، 1424هـ ـ 2003) ط1
- يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر(1418)جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري (دار ابن الجوزي)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص407-424

الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الواقع والتحديات والأفاق
Islamic financial industry in Algeria, reality and challenge and prospects

* بدروني عيسى
Bedrouni Aissa
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر
Aissa.bedrouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/06 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر واستخلاص أهم التحديات التي تواجهها وأفاقها المستقبلية، وذلك بعد اعتماد الجزائر لهذه الصناعة بصفة رسمية مع مطلع سنة 2020. وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لزالت وليدة عهد، ولكنها قد شهدت تطور ملحوظ. وتواجه هذه الصناعة عدة تحديات أهمها البعد الاستراتيجي والشرعي وبعد الرقمنة. وللصناعة المالية الإسلامية في الجزائر أفاق عدة، أهمها التركيز عليها لتكون الحل الأمثل للقضاء على السوق الموازية للعملة في الجزائر، ودفع عجلة النمو من خلال تمكين أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين من دخول السوق المالية.
الكلمات المفتاحية: الصناعة، المالية، الإسلامية، التحديات، الأفاق.
تصنيف JEL: **G21**.

Abstract:
This research paper aims to study the reality of the Islamic financial industry in Algeria, and to extract the most important challenges facing it and its future prospects. This is after Algeria officially adopted this industry at the beginning of the year 2020. The research paper concluded that the Islamic financial industry in Algeria is still nascent, but it has witnessed a remarkable development. This industry faces several challenges, the most important of which are the strategic and legal dimension, and the dimension of digitization. The Islamic financial industry in Algeria has several prospects, the most important of which is focusing on it to be the ideal solution to eliminate the parallel currency market in Algeria, and to push the wheel of growth by enabling the largest possible segment of dealers to enter the financial market.
Key words: Industry, Finance, Islamic, Challenges, Prospects.
JEL classification codes: G21.

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

1.1. تمهيد: تعتبر الصناعة المالية الركيزة الأساسية للتنمية والتطور الاقتصادي، فهي توفر وتلبي متطلبات هذه التنمية، كما أن هناك علاقة قوية بين تطور الصناعة المالية والتطور الاقتصادي. وإن من أهم مبادئ الصناعة المالية الواجب توفرها لتحقيق الأهداف المنظرة منها هو مدى تلائمها مع البيئة المجتمعية السائدة أولا ومدى استجابتها لاحتياجات بيئة الأعمال من جهة أخرى.

وقد سارت على هذا النهج الصناعة المالية الإسلامية، حيث شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك لأنها قد جلبت معها ميزات جديدة لم تكن في مثيلاتها من الصناعة المالية، كالعدالة في توزيع وتحمل المخاطر، ومراعاة الظروف السائدة للمتعاملين كمنح مهلة إضافية لأصحاب الديون من أجل تسديد ديونهم.

وبغية مواكبة التطور، تلبية لتطلعات المبادئ المجتمعية السائدة، اعتمدت الجزائر منذ مطلع سنة 2020 منتجات مالية إسلامية في قانونها من خلال النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

مباشرة بعد صدور النظام 20-02 والذي يلغي النظام رقم 02/18 المتعلق بالمالية التشاركية، لجأت غالبية البنوك النشطة في الجزائر إلى افتتاح شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية، كما عززت المصارف الإسلامية النشطة بالجزائر من مكانتها من خلال طرح منتجات مالية إسلامية جديدة.

2.1. إشكالية البحث: كأي صناعة، فقد تواجه الصناعة المالية في الجزائر عدة تحديات، الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة حول مستقبلها. فمما سبق، وبغية الوصول إلى أهداف الورقة البحثية، فإن الإشكالية التي تتمحور عنها هذه الدراسة هي: **ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر؟**

3.1. فرضيات البحث: للإجابة على هذه الإشكالية، يتم طرح الفرضيات التالية:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور ملحوظ يحقق جل الأهداف المبتغاة منها.

هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها.

إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور.

4.1. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالصناعة المالية الإسلامية عامة وفي الجزائر خاصة، واستقراء واقعها في النظام المالي الجزائري، وكذا أهم التحديات التي تواجه

تحقيق الأهداف المرجوة، وأخيرا استحداث ما يمكن أن تصل إليه الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

5.1. منهجية البحث: بغية الإجابة على الإشكالية، والتحقق من فرضيات الدراسة، وتحقيق أهداف البحث، فإنه سيتم اتباع منهجية بحثية مبنية على الوصف والتحليل، من خلال وصف واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، ومن ثم تحليل البيانات المتوفرة، وذلك للوقوف على أهم التحديات المختلفة التي تواجهها هذه الصناعة، واستقراء المأمول منها في الجزائر.

6.1. الدراسات السابقة: قد شهد موضوع هذه الورقة البحثية دراسات سبقت، وكانت جل هذه الدراسات تتطرق إلى المالية الإسلامية إما على المستوى العالمي أو الإسلامي والعربي، ومن هذه الدراسات ما تطرقت ضمنيا إلى المالية الإسلامية في الجزائر. وعليه، فقد تم تخصيص هذه الورقة البحثية لتشمل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، حتى يتضح واقعها واستخراج التحديات والأفاق المستقبلية لها في الجزائر.

من بين الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الصناعة المالية الإسلامية، ما يلي:

دراسة mordor intelligence (2021)، حيث كانت الدراسة بعنوان "توقعات حول نمو الصناعة المالية الإسلامية في العالم"، حيث كانت هذه الدراسة باللغة الإنجليزية:

Islamic Finance Market - Growth, Trends, COVID-19 Impact, and Forecasts (2021 - 2026).

وشملت التوقعات الفترة 2020-2026 وتوصلت الدراسة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستشهد أكبر نمو في هذه الصناعة بمعدل لا يقل عن 10% في المتوسط (mordorintelligence, 2021).

دراسة صندوق النقد العربي (2021)، والتي كانت بعنوان: "التمويل الإسلامي بالدول العربية"، أين تم تخصيص جزء مهم للمالية الإسلامية بالجزائر، حيث تم التوصل إلى أن الجزائر تطور مجال الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال النظام 20-02 الخاص بالمنتجات المالية الإسلامية والمرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي.

دراسة عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول (صندوق النقد العربي 2020)، والتي كانت بعنوان "الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق"، حيث تم التوصل إلى أن غالبية الدول تسعى لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بها لإنجاح العمل

المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال توفير الإطار القانوني وتشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية. كما يتوقع أن تتطور هذه الصناعة المالية مع مرور الوقت.

دراسة عبد الحفيظ بن عمراوي (2008)، والتي كانت بعنوان "المصارف الإسلامية حالة الجزائر"، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود الصيرفة المالية الإسلامية في الجزائر تمثل حقيقة عملية التحرير المالي، فوجب تقديم منتجات مالية إسلامية أخرى، وضبط القواعد التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي. كما تم التوصل إلى أن الصيرفة المالية الإسلامية في تحسن مستمر منذ بدايتها في الجزائر.

1.7. هيكل البحث: تم تقسيم الورقة البحثة إلى العناصر التالية:

- ✓ مقدمة: حيث خصصت إلى تمهيد للموضوع وطرح الإشكالية، والتطرق إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضع البحث.
- ✓ الصناعة المالية الإسلامية: حيث تم التطرق إلى جذور الصناعة المالية الإسلامية عامة، والصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- ✓ أقسام التمويل الإسلامي: المجاني، التبرعي والربحي.
- ✓ تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- ✓ خاتمة تشمل أهم نتائج البحث التي تعتبر كإجابة على الإشكالية المطروحة.

2. الصناعة المالية الإسلامية

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية وليدة الشريعة الإسلامية، فلم يكن لتوجد هذه الصناعة لو لم تعتمد الشريعة الإسلامية في المجتمعات المختلفة. وبالتالي فإن تطور الصناعة المالية الإسلامية مرتبط بمدى تطور انتشار الشريعة الإسلامية.

1.2. جذور الصناعة المالية الإسلامية: يمكن تقسيم سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى شرائح حسب القطاع المالي إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، والتأمين الإسلامي "تكافل"، و "صكوك" السندات الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (OIFL's)، والصناديق الإسلامية. حسب المنطقة الجغرافية، يمكن تقسيم سوق التمويل الإسلامي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إيران ومصر وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وجنوب آسيا، وآسيا والمحيط الهادئ (ماليزيا وإندونيسيا وبروناي وباكستان وبقية جنوب آسيا وآسيا والمحيط

الهادئ) وأوروبا (المملكة المتحدة وأيرلندا وإيطاليا وبقية أوروبا) ,mordorintelligence) .2021)

ظهرت الصناعة المالية الإسلامية وانتشرت في العالم من خلال عدة عوامل أساسية، يمكن تلخيصها في الأتي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، الصفحات 6-7):

- ✓ تعتبر دول شرق أسيا (كإندونيسيا وماليزيا) بمثابة الحاضنة الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ كما تعتبر الدول العربية رائدة في الصناعة المالية الإسلامية بلا منازع، وذلك بسبب بنية مجتمعاتها الإسلامية.
- ✓ تعتبر دول المشرق العربي السباقة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وهي المرجع التلقائي لها.
- ✓ لم تعرف دول المغرب العربي (ومنها الجزائر) الصناعة المالية الإسلامية إلا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بعد صدور العديد من التشريعات، كنظام 20-02 بالجزائر.

وقد عززت الجزائر الصناعة المالية الإسلامية بصدور قانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81)، وبهذا تكون الجزائر قد حققت انتقالية نوعية نحو المالية الإسلامية، وقد تأتي لاحقا قوانين خاصة بالصكوك والصناديق الإسلامية، ولا زالت حصة البنوك الإسلامية في الجزائر لا تتعدى 03%، (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 6).

وقد قامت الجزائر بإنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي "المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الاسلامية"، وفقا لنفس المصدر. ويأتي إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 16. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

وإذا قورنت حصة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر بنظيراتها في الدول المشابهة، يتضح أن هذه الصناعة في الجزائر لازالت في بدايات عهدها، الأمر الذي يجعلها تواجه عدة تحديات وعراقيل، كما يمكن أن تواجه منافسة قوية من باقي المنتجات التقليدية بسبب خبرة وأقدمية التعامل بهذه الأخيرة، الأمر الذي كسبها الثقة لدى المتعاملين.

الجدول 1: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

القطاعات الرئيسية	الإطار التشريعي	المؤسسات
البنوك	النظام رقم 20-02	مصرف السلام وبنك البرك الجزائري والنوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية
التأمين	المرسوم التنفيذي رقم 21-81	شركة التأمين التكافل
أسواق المال	ليس بعد	//////////////////

المصدر: صندوق النقد العربي، 2021، ص 06.

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال وليدة العهد، وذلك لافتقارها إلى إطار قانوني شامل للسوق المالية الجزائرية يأخذ بعين الاعتبار الصناعة المالية الإسلامية ويواكب التطورات المالية العالمية.

وبالنظر أيضا إلى هيكل النظام المصرفي الجزائري، يتضح أنه يفتقر إلى البنية التحتية الواجبة التي تواكب التطور المالي، وتلبي جميع تطلعات المتعاملين. الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول 1: هيكل النظام المصرفي في الجزائر

نوع المؤسسة	عامة	خاصة	منها إسلامية	المجموع
البنوك والمصارف	6	14	2	20
المؤسسات المالية	2	1	0	3
شركات التأجير	3	2	0	5
تعاضدية	1	0	0	1
المجموع	12	17	3	29

المصدر: (bank of algeria, 2020)، بتصرف.

بالإضافة إلى معطيات الجدول أعلاه، حيث يتضح أن هناك مصرفين إسلاميين فقط (وهما مصرف السلام وبنك البركة الجزائريين)، ومؤسسة تأمينية واحدة إسلامية وهي شركة التأمين تكافل. إلا أنه قد قامت غالبية البنوك التقليدية الأخرى (خاصة العمومية منها) بفتح شبابيك للتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية على مستوى وكالاتها المنتشرة على التراب الوطني الجزائري.

بالإضافة إلى ما ورد في الجدول، فإن السوق المالية في الجزائر تضم 22 شركة تأمين (منها واحدة إسلامية –تأمين تكافلي)، وشركتين متخصصتين (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 90).

فمما سبق يتضح أن الحصة الأكبر من السوق المالية الجزائرية ذات تكوين تقليدي بحت، الأمر الذي يمكنه أن يكون عائقا كبيرا أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية. غير أن وجود الصيرفة المالية الإسلامية في الجزائر تمثل حقيقة عملية التحرير المالي، فوجب تقديم منتجات مالية إسلامية أخرى، وضبط القواعد التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي، كما أن الصيرفة المالية الإسلامية في تحسن مستمر منذ بدايتها في الجزائر (Abdelhafid Benamraoui, 2008, pp. 113-131).

2.2. أقسام التمويل الإسلامي: على عكس من التمويل التقليدي، فإن الصناعة المالية الإسلامية سمحت للتمويل الإسلامي أن ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 8): التمويل المجاني: والذي يكون من دون مقابل، كالصدقة والزكاة. التمويل التبرعي: وهو القائم على التبرعات مثلا كالقرض الحسن. والتمويل الاستثماري أو الربحي: وهو الذي يهدف إلى تحقيق عائد.

بالنسبة للنوع الأول والثاني، فإنهما منتشران في غالبية الدول المسلمة العربية وغير العربية، أما النوع الثالث فهناك تفاوت كبير في اعتماده، وهذا راجع لعدة أسباب كغياب الأطر القانونية مثلا.

الجدول 1: أقسام التمويل الإسلامي

أقسامه	العقود	تطبيقاته المؤسساتية
تمويل مجاني	الصدقة والزكاة	مؤسسة الزكاة والمؤسسات الخيرية
تمويل تبرعي	القرض، الكفالة، الوقف، الهبة	المؤسسات الوقفية والتأمين التكافلي
تمويل ربحي	البيوع، الإيجارات والمشاركات	البنوك الإسلامية

المصدر: (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 9).

فمن أهم مميزات الصناعة المالية الإسلامية أنهما تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يجعل تطورها يتميز بالتثبت لا الربح فقط. فأصول الصناعة المالية الإسلامية يمكن ردها إلى عنصرين أساسيين هما (مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2005، الصفحات 61-62): تحريم الربا والتشديد في جميع الحيل المؤدية إليه، وقليل الغرر مغتفر، وهو ما لا تقوم حياة الناس ومعايشهم إلا به.

ومن هنا، يتضح أن هناك تحديات أخرى أكثر تعقيدا من التحديات التي تواجهها الصناعة المالية التقليدية، وهي الدليل الشرعي للحكم الذي يتبع أو يتبعه المنتج أو العملية المالية الإسلامية. ذلك أن الصناعة المالية الإسلامية تبنى على الحلال والحرام وما لا تقوم عليه حياة الناس ومعايشهم إلا به. فالمنتجات المالية التي ثبت حكمها بالدليل بأنها حلال فهي مقبولة للتعامل بها، وأما ما ثبت

حكمها بالدليل أنها حرام فهي مرفوضة التعامل بها ولو كانت تحقق عوائد جد معتبرة. وعليه، يتضح أن دراسات الجدوى الاقتصادية لوحدها لا تكفي، بل يجب إخضاع المنتجات المالية إلى الدراسات الشرعية لاستصدار الأحكام الشرعية الخاصة بها مع الأدلة الكافية لذلك.

3. تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر حديثة عهد، الأمر الذي يجعلها تواجه الكثير من التحديات وفي شتى المجالات. وما يزيد من التأثير السلبي لهذه التحديات هو ضعف الحصة السوقية للمنتجات المالية الإسلامية، وقلة الجهات التي تتعامل بها.

الشكل 1: الأصول المصرفية الإسلامية وحصتها في السوق

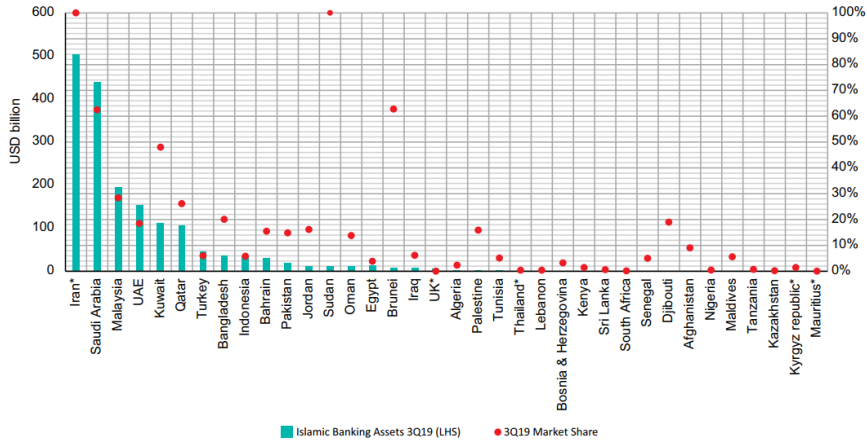

المصدر: (IFSB, 2020, p. 16)

يتضح من الشكل أعلاه أن الجزائر تعتبر أضعف الدول من حيث الأصول حصة الصيرفة الإسلامية نسبة إلى مجموع الأصول والمعاملات المصرفية فيها، حيث يلاحظ أن هذه القيم أقل بكثير من متوسطها في مجموع الدول التي تعتمد الصيرفة الإسلامية.

إلا أن صدور التشريعات المنظمة للعمل بهذه المنتجات سيسهل كثيرا قيام وتطور الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري.

1.3. تحديات الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر: هناك العديد من التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وعلى المتعاملين بهذه المنتجات التغلب على هذه التحديات. يمكن تلخيص أهم التحديات في الأبعاد التالية:

البعد الاستراتيجي: تحديد استراتيجية وطنية للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وتدمج كافة الأطراف ذات المصلحة، وتضمين هذه الاستراتيجية ضمن التخطيط الاستراتيجي الكلي للاقتصاد ككل. فقد تقف معوقات فنية واجتماعية كعائق أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، الأمر الذي يؤكد وجوبا أخذ هذه العناصر بجد في وضع استراتيجيات الدولة (Elhachemi Hacine Gherbi, 2018, pp. 1-7).

البعد الدولي: تعزيز حضور الجزائر في المنظمات الدولية والإقليمية المشرفة على التمويل الإسلامي، حيث أن التواجد في هذه الهيئات سيعظم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها بغرض الامتثال للقواعد والأعراف والمعايير الإسلامية، كما يسمح هذا الحضور بإقامة شراكة مع الدول الأعضاء وتوقيع اتفاقيات تعاون مع الجهات الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية لأجل تطوير الصناعة المالية الإسلامية الجزائرية. ومن بين أهم هذه المنظمات، ما يلي (عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، 2020، صفحة 68):

- ✓ مجمع الفقه الإسلامي.
- ✓ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- ✓ مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.
- ✓ السوق المالية الإسلامية الدوليةIIFM .
- ✓ مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية IILM.
- ✓ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA.
- ✓ المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم ARCIFI.
- ✓ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية GCIBFI.

البعد القانوني والمؤسسي: ويتمحور حول السعي إلى استكمال الإطار التشريعي القائم والمنظم للصناعة المالية الإسلامية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المنتجات الجديدة، خاصة تلك التي تتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية. كما يجب تشكيل هيئة شرعية ذات مصداقية تمكنها من كسب ثقة مختلف الأطراف ذات المصلحة في المنتجات المالية الإسلامية، وإجبارية وجودها في كل مؤسسة مالية أو مصرفية. كما يجب إيجاد الأطر القانونية التي تمكن وتحمي الصناعة المالية الإسلامية، بشكل يعطي العدالة والمساواة في السوق المالية بين مختلف المتعاملين.

البعد التكويني وتنمية القدرات: تعزيز تكوين الكوادر البشرية في مجال الصناعة المالية الإسلامية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر. ونشر ثقافة المالية الإسلامية على كافة المستويات الأمر الذي يعزز من درجة قبول المتعاملين لهذه المنتجات الجديدة.

من خلال محاولة تحديد العوامل التي أخرت اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وكذا تطبيقها في البنوك التجارية العامة أو الخاصة، يتبين أن أهم التحديات والصعوبات التي تعترض تحقيقها تتعلق بالدرجة الأولى بالجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتنافسية، مما يجعل من الصعب التوسع في الصيرفة الإسلامية في السوق الوطنية على الرغم من جهود الجزائر لتعميمها في السوق الوطنية. كما يتبين أن الصيرفة الإسلامية بحاجة إلى مزيد من الصياغة الرسمية وخلق مناخ ملائم لتوسعها من خلال تشجيع البنوك الإسلامية على تطوير إمكاناتها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والمتطلبات البيئية (Mehieddine Abdelkader Meghraoui, 2021, pp. 79-94).

البعد الشرعي: فهناك تحديات كبيرة تقف أمام الصناعة المالية الإسلامية والمستندة إلى مرجعية إسلامية، ويتمثل هذا التحدي في مدى قدرة هذه المؤسسات على الصمود في السوق، مع الاحتفاظ بالقواعد الأخلاقية التي ترفع شعارها، وذلك بعد أن تحولت الصناعة المالية الإسلامية إلى صناعة صاعدة مدفوعة بالانكماش الكبير الذي لا يزال يخنق الاقتصاد الليبرالي. وهذا يتطلب من مؤسسات المال الإسلامية: تقديم خدمات نوعية قابلة للحياة.

إن الفقه الإسلامي أكثر رحابة ومتسعا مما يظنه بعض أبنائه المعجبين بتجارب أعدائه، لكن إحدى المشكلات تكمن في توجه مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية إلى الأدوات المشبوهة، ويبدو أن من أسباب المشكلة: العقلية النفعية التي يفكر بها بعض القائمين على تلك المؤسسات، فليس كل من يرفع شعار الإسلام يكون مقتنعا به، مؤمنا بمبادئه دائما، هناك رواد مؤمنون بالنموذج الإسلامي، ويتبنون النهج الإسلامي بوصفه دينا، قبل أن يكون طريقة لجمع المال. ولقد ظلت المنتجات الإسلامية زمانا طويلا تسلك الطريق الأسهل، وهو محاكاة المنتجات التقليدية، وقد تواطأت معها بعض الفتاوي، تأليفا للقلوب، ومراعاة للظروف الصعبة التي نشأت فيها الصناعة، وهذا الطريق مع سهولته إلا أنه لا يمنح الصناعة المالية الإسلامية تميزا حقيقيا، ولا يقنع الآخرين بتفرد التجربة الإسلامية، بل إنه يؤدي في مآلاته ومستقبلاته إلى ذات النتيجة التي تفضي إليها الصناعة المالية التقليدية ما بين تضخم وانكماش. (خالد المزيني، 2009).

بعد Fin Tech: إن التطور المتسارع في التقنية المالية وظهور منتجات جديدة وتغيير الأشكال القانونية والوظيفية للشركات وطبيعة ما تقوم به سيكون له انعكاسه على الأحكام الشرعية والآثار القانونية التي تنشأ عن هذا التطور الأمر الذي يستدعي من السادة العلماء عدم التسرع، والتريث في إصدار الأحكام الشرعية والقانونية. ولهذا، فإن العديد من الدول المتقدمة أوجدت حاضنات ومختبرات للتقنية المالية ليستطيع المبدعون من خلالها ابتكار المنتجات والأدوات المالية بعيدا عن المتطلبات التنظيمية الإدارية وحتى بعض المتطلبات القانونية حتى لا تكون هناك عوائق أمام عمليات الإبداع، ثم إذا نجحت هذه التجارب على المنتجات الجديدة وأثبتت فاعليتها يبدأ تنظيمها القانوني وموائمتها مع متطلبات التنظيم الإداري. ومن جانب آخر إن التطور المتسارع للتقنيات المالية ووجود شركات كبرى تستثمر المليارات في هذه الصناعة، ولها مراكز متقدمة في الجانب التقني، قد تشكل تحديا للعالم الإسلامي بالتبعية لهذه الشركات الكبرى إن لم تسارع الدول العربية والإسلامية في دعم الشركات الناشئة وتوفير البيئة الحاضنة لها وإزالة العراقيل والعوائق أمام الطاقات المبدعة حتى تستطيع كسر الفارق واللحاق بركب التطور المتسارع (علي السرطاوي، 2020، صفحة 2).

2.3. أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر: تهدف الجزائر إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار قوانين وقواعد لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات البنوك والمؤسسات المالية وكذا أسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). كما يقوم المجلس الإسلامي الأعلى بأنشطة وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة، فضلا عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة.

تأمل الجزائر من خلال اعتماد الصيرفة الإسلامية إلى جذب الاستثمار من الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة المدخرين الذين عادة ما يخزنون أموالهم في منازلهم بسبب عدم ثقتهم تجاه بنوك الدولة (Rhema Peñaflor, 2020).

وسيعمل النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة على تحقيق هدفين رئيسين وهما (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020): التقليل من ظاهرة الاكتناز المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل بهذا النظام وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية

في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام"، يضيف بيان المجلس الإسلامي الأعلى.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب تعديل القوانين الجزائرية ذات الصلة، مثل اللوائح المدنية والتجارية ولوائح سوق رأس المال للسماح بإصدار صكوك مناسبة. إلى جانب ذلك، يتعين على المنظمين الجزائريين إعداد حوكمة شرعية سليمة (Mohamed Ghezal and al, 2021, pp. 30-44).

وتهدف الجزائر إلى جعل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتكيف مع ظروف السوق المتغيرة بشكل سريع وزيادة سرعة الاتجاهات الصاعدة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا، والاستدامة، والرقمنة. ولأجل تحقيق ذلك، فإنه يستلزم:

- ✓ مناقشة مبادرات التعافي في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ مناقشة العقبات التي قد تحد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وتحديد عوامل المخاطرة التي قد تظهر نتيجة لخصوصيات التمويل الإسلامي.
- ✓ تقديم فهم أفضل للتحديات التي تواجهها الصناعة خصوصا تلك المتعلقة بالأمن السيبراني بسبب الرقمنة المتسارعة وإدارة مخاطر السيولة.
- ✓ تطوير معايير شاملة من أجل تنظيم ورقابة وإشراف فعال على البنى التحتية للسوق المالية الإسلامية بما يعالج خصوصيات التمويل الإسلامي.
- ✓ تزويد السلطات التنظيمية والرقابية بمعايير تمثل سلامة وشفافية ومتانة البنى التحتية للسوق المالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية في المؤسسات التي فيها تمويل إسلامي.
- ✓ مساعدة السلطات التنظيمية والرقابية على تقييم جودة أطرها التنظيمية لبناها التحتية للسوق المالية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير مساهمة في أجنداتها الإصلاحية.

وحتى تتحقق أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر، يجب أن تكون المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (البنى التحتية للسوق المالية) معلمة تستخدم في تقييم جودة الأطر التنظيمية والرقابية، وتحديد الأعمال المستقبلية لتحقيق المستوى الأساسي من التنظيم والممارسات السليمة للبنى التحتية للسوق المالية الإسلامية في الجزائر.

ويهدف تطوير المبادئ الأساسية لتنظيم البنى التحتية للسوق المالية إلى تعزيز تكامل أكبر بين التمويل الإسلامي والهيكل الدولي للسلامة المالية والكفاءة التشغيلية خصوصا في مجال مقاصة وتسوية الأوراق المالية والدفع وتسجيل البيانات في البنى التحتية للسوق المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد المبادئ الأساسية لتنظيم البنى التحتية للسوق المالية في: التقييم الذاتي، وبرنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم القطاع المالي، والمراجعات التي تقوم بها الأطراف الخارجية، ومراجعات النظراء التي يُقام بها –مثلًا– في مجموعات إقليمية لهيئات تنظيم الأسواق المالية.

مما سبق، يمكن الاستدلال على الأفاق التي يمكن أن تحققها الصناعة المالية الإسلامية من خلال نقاط القوة التالية (Alpen Capital and Alpen Asset Advisors, 2021, p. 6):

- ✓ نما التمويل الإسلامي ليصبح قطاعا ماليا عالميا مؤثرا، مدعوما بعدد السكان المسلمين الكبير والمتزايد الذين يسعون إلى أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقدرة الصناعة على إظهار مستوى أعلى من المصداقية الأخلاقية.
- ✓ نما سوق التمويل الإسلامي العالمي بخطى ثابتة، مستفيدا إلى حد كبير من الاستثمارات القوية في قطاعات الحلال والبنية التحتية والصكوك والصناديق الإسلامية، لا سيما من خلال الوسائط الإلكترونية.
- ✓ ظلت سوق الأصول الإسلامية العالمية مركزة إلى حد كبير في إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا. على مستوى المنطقة، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي أعلى حصة في أصول التمويل الإسلامي، بينما اكتسب جنوب شرق آسيا أيضًا زخمًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية.
- ✓ تمثل الصيرفة الإسلامية غالبية أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية.
- ✓ لقد تطور هذا القطاع بوتيرة ثابتة، مع نمو الأسواق غير الأساسية بشكل أسرع، ومن المرجح أن يشهد مزيدا من التوسع مع خدمات أحدث.
- ✓ شهدت الأصول المالية الإسلامية العالمية نموا قويا، ويرجع ذلك جزئيا إلى المستويات المرتفعة لإصدار الصكوك المسجلة في الأسواق التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا.
- ✓ سجلت الصناديق الإسلامية مستويات نمو عالية، مدفوعا بشكل أساسي بعمليات الإطلاق الجديدة للصناديق المتداولة في البورصة الإسلامية (ETFs) في العديد من البلدان والأصول الاستثمارية المرتبطة بمجموعة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتاحة من خلال الوسائط الرقمية.

- ✓ تم استرداد أصول التكافل العالمية بشكل كبير من الخسائر التي شهدتها خلال العامين الماضيين، حيث سجلت أصول التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي نموا أعلى بسبب تحسن الربحية.

ومن المدهش أن تنبعث أصوات شتى تستنجد بالاقتصاد الإسلامي، وكان من أعجبها المقال الذي نشر في السابع من مارس 2009م، في صحيفة الفاتيكان الرسمية، داعيا البنوك في مختلف أنحاء العالم إلى أن تتبنى مبادئ المصرفية الإسلامية لاستعادة الثقة بالاقتصاد العالمي. ومما نشرته (لوريتا نابوليوني)، وهي اقتصادية إيطالية، و (كلوديا سيجري)، وهي محللة إستراتيجية لاستثمارات الدخل الثابت في البنك الاستثماري الإيطالي (أباكس بانك)، أن "المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية ربما تعمق العلاقة بين البنوك وعملائها، وتجعلها أقرب إلى الروح الحقيقية التي ينبغي أن تكون شعار كل خدمة مالية". اهـ [نقلا عن جريدة الاقتصادية (العدد 5699)]. ومما يزيد المتابع عجبا أن هذه الفتاوي الكاثوليكية جاءت في الوقت المناسب لترد بطريق غير مباشر على مطالبات بعض المحافظين واليمينيين في الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من انتشار الصناعة المالية الإسلامية! (خالد المزيني، 2009).

أصبح من الضروري على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تبحث عن منتجات جديدة قادرة على منافسة نظيراتها في السوق المالية، ولكن مع مراعاة حكم الشرع في ذلك، وهذا التحدي يمكنه أن يحد من تنافسية هذه المؤسسات في ظل الهيمنة الاقتصادية للنظام الربوي. (بدروني ع وغربي ح، 2019، الصفحات 136-141).

4. النتائج واختبار الفرضيات

بعد التطرق إلى الصناعة المالية الإسلامية بالعالم، والدول الإسلامية والعربية، ثم الجزائر، والتطرق إلى أقسام التمويل الإسلامي، وأهم تحديات وأفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. يمكن تلخيص أهم نتائج البحث واختبار الفرضيات كما يلي.

1.4. نتائج الدراسة: يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تطور الصناعة المالية الإسلامية مرتبط بمدى تطور انتشار الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحتكم الصناعة المالية الإسلامية إلى الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحديات الدليل الشرعي للحكم الذي يتبع أو يتبعه المنتج أو العملية المالية الإسلامية.

- ✓ يقسم سوق التمويل الإسلامي العالمي إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، التأمين الإسلامي "تكافل"، "صكوك" السندات الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى (OIFL's)، والصناديق الإسلامية.
- ✓ تعتبر دول شرق أسيا الحاضنة الرئيسية للصناعة المالية الإسلامية، والدول العربية رائدة فيها، أما دول المشرق العربي فهي السباقة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وهي المرجع التلقائي لها.
- ✓ عرفت الجزائر الصناعة المالية الإسلامية مؤخرا ومن خلال نظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، وقانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81).
- ✓ الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال وليدة العهد، وذلك لافتقارها إلى إطار قانوني شامل للسوق المالية. فلا تتعدى حصة البنوك الإسلامية في الجزائر 03%.
- ✓ صدور التشريعات المنظمة للعمل بهذه المنتجات سيسهل كثيرا قيام وتطور الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري.
- ✓ قامت الجزائر بإنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ هناك مصرفين إسلاميين فقط (وهما مصرف السلام وبنك البركة الجزائريين)، ومؤسسة تأمينية واحدة إسلامية وهي شركة التأمين تكافل.
- ✓ الحصة الأكبر من السوق المالية الجزائرية ذات تكوين تقليدي بحت، وهذا عائقا كبيرا أمام تطور الصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ تتوزع تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر على أبعاد: استراتيجية، دولية، قانونية ومؤسسية، تكوين وتنمية القدرات، شرعية، التقنية المالية Fin Tech.
- ✓ تظهر أفاق الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر من خلال عمل السلطات العليا على استصدار القوانين والتشريعات المنظمة للصناعة المالية الإسلامية، وكذا جعلها عنصر مهم في استراتيجية تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

2.4. اختبار الفرضيات: مما سبق، وبناء على نتائج البحث، فإن الإجابة على فرضيات الدراسة تكون كما يلي:

تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطورا ملحوظا يحقق جل الأهداف المبتغاة منها ويتضح هذا جليا من خلال اهتمام السلطات العليا بها، من استصدار للقوانين والتشريعات المنظمة لها، وجعلها عنصر أساسي ضمن مخططات تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها، تتوزع هذه التحديات على أبعاد: استراتيجية، دولية، قانونية ومؤسسية، تكوين وتنمية القدرات، شرعية، التقنية المالية Fin Tech.

إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور، ذلك أن السلطات العليا ترى فيها أنها العنصر المهم في حلقة التنمية والتطور، فتم في وقت وجيز اصدار نظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، وقانون التأمين التكافلي بتاريخ 23-02-2021 (المرسوم التنفيذي رقم 21-81)، وتكوين المجلس الإسلامي الأعلى.

3.4. الإجابة على الإشكالية: وكإجابة على الإشكالية التي تتمحور عنها هذه الدراسة، يمكن القول إن واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر يثبت أنها لا زالت حديثة عهد، فلا تتعدى حصة البنوك الإسلامية في الجزائر 03%، ولكنها تشهد تطورا ملحوظا، حيث تم في وقت وجيز إصدار قوانين منظمة للصناعة المالية الإسلامية وتشكيل هيئة عليا للإشراف على المالية الإسلامية، كما تم اعتبار أن المالية الإسلامية عنصر مهم للتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

5. خاتمة

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى واقع الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر وأهم التحديات التي تواجهها وكذا أفاقها المستقبلية. فتبدو تجربة الجزائر فتية جدا، الأمر الذي يجعل هذه الصناعة تواجه تحديات جمة بسبب عدم الاستقرار المالي نتيجة التبعية لقطاع المحروقات وضعف البنية المالية بسبب قلة المصارف والمؤسسات المالية.

تفتقر الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر إلى وجود قانون خاص بالسوق المالية الإسلامية، كما تفتقر إلى وجود هيئة مركزية للمطابقة الشرعية، كما يلاحظ غياب واستحالة التعامل بالصكوك في ظل هذه الظروف.

وبالنظر إلى المجهودات التي تبذلها الجزائر منذ سنة 2020، يتبين أنها تسعى لتوفير متطلبات إنجاح الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال النظام 20-02 والمرسوم التنفيذي 21-81، اللذان

يعتبران اللبنة الأساسية لقيام هذه الصناعة، كما يتوقع أن يكون هناك استصدار قوانين أخرى تخص السوق المالية مثلا.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الورقة البحثية في الأتي:

1. تشهد الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور ملحوظ يحقق جل الأهداف المبتغاة منها.
2. هناك عدة تحديات تسجلها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر قد تحد من تحقيق أهدافها.
3. إن ما تأمله الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر هو مواكبة وتحقيق تطلعات التنمية والتطور.

6. التوصيات

من خلال ما سبق، وبناء على نتائج البحث، يمكن استخراج التوصيات التالية:

1. تمتين الأطر القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تحكم وتحمي الصناعة المالية الإسلامية.
2. توفير الهيئات والمؤسسات المشرفة والداعمة للصناعة المالية الإسلامية.
3. تشجيع التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية وتكوين كوادر بشرية كفؤة في الصناعة المالية الإسلامية.
4. الاستفادة من خبرات الدول في مجال الصناعة المالية عامة والإسلامية خاصة.
5. ربط الصناعة المالية الإسلامية بالتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
6. عقد ندوات ومؤتمرات وطنية ودولية حول الصناعة المالية الإسلامية.
7. إدراج الصناعة المالية الإسلامية ضمن المقررات الدراسية في كل التخصصات.

7. قائمة المراجع

1.7. باللغة العربية

1. بدروني ع وغربي ح. (2019). **أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 4(2) ، 136-151.
2. خالد المزيني. (2009, 05 25). الصناعة المالية الإسلامية والربح الأخلاقي. https://dorar.net/article/251
3. صندوق النقد العربي. (2021). **نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية**. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
4. عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول. (2020). **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق**. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي.

5. علي السرطاوي. (2020). **التقنية المالية ومستقبل الصناعة المالية الإسلامية**. مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية الثامن عشر المنعقد في مملكة البحرين (صفحة 2). نابلس–فلسطين: جامعة النجاح/ كلية القانون.
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/10/session-4-Dr.-Sartawi-1.pdf
6. مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. (2005). **موسوعة فتاوى الإمام ابن تيمية في المعاملات وأحكام المال** (المجلد 01). القاهرة، مصر: دار السلام.
7. وكالة الأنباء الجزائرية. (2020, 04 06). https://www.aps.dz/ar/economie/86018

2.7. باللغة الأجنبية

1. Abdelhafid Benamraoui. (2008, Jun). **Islamic banking: the case of Algeria**. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 01(02), 113-131.
2. doi:10.1108/17538390810880973
3. Alpen Capital and Alpen Asset Advisors. (2021). **Islamic Finance and Wealth Management**. DUBAI: Alpen Capital and Alpen Asset Advisors. https://argaamplus.s3.amazonaws.com/86f171a0-dcdc-4a26-b7f1-35345c16f250.pdf
4. Bank of Algeria. (2020, 12 31). **Reports**: https://www.bank-of-algeria.dz/
5. Elhachemi Hacine Gherbi. (2018). **Factors of influence in the establishment of Islamic banking and finance in Algeria**. Academy of Accounting and Financial Studies, 22(Special), 1-7. https://www.abacademies.org/articles/Factors-of-Influence-in-the-Establishment-of-Islamic-Banking-and-Finance-in-Algeria-1528-2635-22-SI-150.pdf
6. IFSB. (2020). **Islamic Financial Services Indiustry Stability Report**. Kuala Lumpur, Malaysia: IFSB. https://www.ifsb.org/download.php?id=5724&lang=English&pg=/ar_index.php
7. Mehieddine Abdelkader Meghraoui. (2021, 09 06). **Factors delaying Islamic banking in Algeria**. International Journal of Islamic Marketing and Branding, 06(01), 79-94.
8. Mohamed Ghezal and al. (2021). **Legal and Regulatory Requirements to Implement Sukuk in Algeria: Learning from Malaysian Experience**. Journal of Islamic Finance, 10(01), 30-44.
9. mordorintelligence. (2021, 11 05). **Islamic Finance Market**. ttps://www.mordorintelligence.com/industry-reports/global-islamic-finance-market
10. Rhema Peñaflor. (2020, 08 03). **Marketintelligence**. https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/news-insights/latest-news-headlines/algeria-approves-islamic-finance-services-launch-as-pandemic-bites-8211-reuters-59714337

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص425-445

مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية
(دراسة استطلاعية على المراجعين الخارجيين بالسودان)

Extent the Application of Integrated Reports on Auditing in Sudanese Environment
(Surveying Studies on External Sudanese Auditors)

د. محمد إسحق عبدالله أبكر
Mohammed Ishag Abdalla Abaker
جامعة بحري – السودان
Mohammedishag111@gmail.com

* د. محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم
MohyeeEdin Mohammed Ibrahim
جامعة الجوف – السعودية- جامعة نيالا- السودان
mohyee20@gamail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/10 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة وخدمات التوكيد المهني عليها. وقد استخدمت الاستبانة أداة رئيسة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود اتفاق بين مفردات عينة الدراسة حول توافر العديد من المشكلات والتحديات المصاحبة لإعداد ونشر ومراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان. كذلك توصلت الدراسة الى أن تقارير الأعمال المتكاملة في السودان موضوع حديث ونادر التطبيق، وترجع ذلك الى قلة الوعي بالتقارير الأعمال المتكاملة وبأهميتها.

الكلمات المفتاحية: تقارير الأعمال المتكاملة، خدمات التوكيد المهني

تصنيفJEL: M42

Abstract :

The study aimed to identify extent the application of reviewing integrated business reports in companies operating in Sudan and related to preparing and publishing integrated business reports and professional assurance services on them. The questionnaire was used as a main tool for the study. The study resulted there is agreement between the study sample items about the availability of many problems and challenges associated with preparing, publishing and reviewing integrated business reports in companies operating in Sudan. Integrated business reports in Sudan are a recent and rarely applied topic, due to the lack of awareness of integrated business reports and their importance

Keywords: Integrated Business Reports - Professional Assurance Services

JEL classification codes: M42

* المؤلف المرسل

1. المقدمة:

تمهيد:

أصبح أصحاب المصلحة في الشركات بحاجة على معلومات غير مالية كمية ونوعية، فإن نظام معلومات المحاسبة المالية بوضعه الراهن أصبح قاصراً عن توفير هذه المعلومات، ويلزم تطويره التي ينتج معلومات غير مالية، معظمها ذات بعد استراتيجي، وبيئي، واجتماعي، وحوكمي، واستدامي. تناولت كثيراً من الدراسات والأبحاث والكتابات لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة باعتباره الحل والوسيلة لتوصيل معلومات بيئية وحوكمية واجتماعية استراتيجية واستدامية جنباً الى جنب مع المعلومات المالية. ومن هنا بات تأثير تفعيل الشركات لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة على خدمات مراقب الحسابات التوكيدية أمراً حتمياً، فكيف سيكون هذا التأثير سواء بصفة عامة، أو بصفة خاصة في السودان.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد اهتمام أصحاب المصالح بالتقارير الأعمال المتكاملة التي تصدرها بعض الشركات وحرصهم على بث الثقة في محتويات هذه التقارير، إلى ضرورة إخضاعها لعمليات التأكيد. إلا أن هنالك تحديات مصاحبة في بيئة الممارسة المحاسبية الخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة وعمليات التوكيد المهني للمراجع التي تتم على هذه التقارير. كذلك نتيجة الحداثة النسبية لمفهوم مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة داخل بيئة الممارسة المهنية توجد هناك فجوة في موضوع التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يمكن تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية؟ وتتفرع منها السؤالين التاليتين:

- ✓ ما مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة؟
- ✓ ما مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بخدمات التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة؟

اهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة على النحو التالي:

الأهمية العلمية للدراسة: تتمثل في مناقشة وتحليل موضوع من أحدث الموضوعات المطروحة في مجال المراجعة ألا وهو تقارير الأعمال المتكاملة، ومن الملفت للنظر أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي في التقرير عن الأعمال المتكاملة، لذا باتت المساهمة الاكاديمية مطلوبة في هذا الشأن وخاصة بالسودان.

الأهمية العملية للدراسة: تتمثل في مساعدة أصحاب المصلحة في الشركات العاملة بالسودان على فهم كيفية تنظيم تقارير الأعمال المتكاملة وتحقيق الاتساق بين محتواها وبين خدمات التوكيد المهني التي سيكون مطلوباً من المراجع فهمها والتأهيل لها والتدريب على ممارستها في مراجعة تفعيل الشركات لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة في القريب العاجل.

اهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة.
- ✓ معرفة مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بخدمات التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.
- ✓ التعرف على عملية مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة من قبل المراجعين الخارجين كأحد تحديات المهنة في الوقت الراهن والتقرير عنها.
- ✓ الوصول لتصور علمي ومهني للأثار الحتمية لتفعيل الشركات العاملة في السودان لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة على خدمات المراجع التوكيدية في فترة تشهد اهتماماً دولياً وإقليمياً.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يقدم الباحثان الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة.

الفرضية الثانية: لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بخدمات التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات. كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال التعرف على أهم الدراسات والبحوث ذات

الصلة بالموضوع محل الدراسة والإطار النظري واختبار الفرضيات. كذلك تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات المرتبطة بها.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- ✓ **الحد المكاني:** ولاية الخرطوم.
- ✓ **الحد الزماني:** العام 2021م.
- ✓ **الحد المؤسساتي:** اقتصرت الدراسة على مكاتب المراجعين الخارجيين.
- ✓ **الحد البشري:** مدير مكتب المراجعة ، مراجع بالمكتب ، مساعد مراجع بالمكتب، أخرى.
- ✓ **الحد الموضوعي:** الدراسة تناولت فقط مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

2. الدراسات السابقة:

قبل التطرق الى الإطار النظري للدراسة سنحاول الاطلاع الى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لمعرفة ما لم تتم تناوله فيها ليكون الدراسة إضافة لا تكرار ما تم البحث فيه، فيما يلي عرض لهذه الدراسات:

– دراسة، (نجوى، 2014م): هدفت الدراسة الى تحليل المقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في مصر. توصلت الدراسة الى أهمية تقارير الأعمال المتكاملة في تحقيق القيمة لأصحاب المصالح وتلبية احتياجات مجموعات وقطاعات أكبر من أصحاب المصالح الداخلية والخارجية، كذلك تساعد مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في تخفيض المخاطر المرتبطة بقيمة المنشأة وتقديم رؤية أفضل للمخاطر في المنشأة.

–دراسة، (ناهد، 2015م): هدفت الدراسة الى بناء إطار مقترح يساهم في زيادة فعالية المعلومات المالية، وغير المالية بما يساهم في جودة التقارير المالية، وتعظيم قيمة الشركة من خلال تحديد مقومات إعداد التقارير المتكاملة، وكذلك تحديد المعلومات الواجب إدراجها في التقارير المتكاملة، ومدى إمكانية تطبيقه في مصر، ومدى إدراك أصحاب المصالح لأهمية التقارير المتكاملة. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها؛ أن المداخل المحاسبية الحالية تعاني من قصور شديد في الإفصاح وأن الحل يكمن في تبني التقارير المتكاملة، أن تجارب الدول في مجال التقارير المتكاملة تدل على أهمية التقارير المتكاملة، وأنها تسير بسرعة كبيرة إلا أن هذه التجارب ينقصها الاتساق بالمعايير المحاسبية لذلك يصعب تنميطها.

– دراسة،(Bobitan, Stefea, 2017): هدفت الدراسة الى وصف العلاقة بين كل من التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات وذلك من خلال دراسة ميدانية في أكبر20 شركة مدرجة في بورصة بوخارست في رومانيا. توصلت الدراسة الي أن التقارير المتكاملة تعزز التركيز على العمليات الداخلية

لفهم احتياجات ومصالح مختلف المستثمرين وأصحاب المصلحة، وأن التقارير المتكاملة تعتبر أفضل قرار لضمان إجراءات أفضل لتخصيص رأس المال والمخصصات على المدى الطويل بما في ذلك أولئك الذين يتطلعون إلى المستقبل، وأن التقارير المتكاملة يمكن أن تعزز من حوكمة الشركات.

–دراسة، (Tamer, 2017): هدفت الدراسة الى البحث في التأثير المحتمل للتقارير المتكاملة على تحسين جودة المراجعة في المنظمات المختلفة. خلصت الدراسة الى احتمال أن تعتمد المنظمات على التقارير المتكاملة بنسبة 70% يتبع ذلك تحسين في جودة التدقيق مع احتمال شرطي يساوي 33.3%، كأثر قوي كبير لتحسين جودة المراجعة.

– دراسة، (Engelbrecht,2017): هدفت الدراسة الى دراسة دور المراجعة الداخلية في إعداد التقارير المتكاملة، ولكشف عن التحديات والعوائق التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية أثناء قيامها بهذا الدور. توصلت الدراسة الى هنالك التحديات والعوائق تواجه وظيفة المراجعة الداخلية في إعداد التقارير المتكاملة. كما أن للمراجعة الداخلية دور كبير في نضج وإعداد التقارير المتكاملة، والتأكد على جودة المعلومات الواردة بهذه التقارير، لما لديها من فهم عميق لعمليات المنشأة والمخاطر والرقابة.

–دراسة،(محمد وصبري، 2019م): هدفت الدراسة الى مدى توفير معلومات غير مالية لأصحاب المصلحة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم، وذلك من خلال تبني الشركات لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة. توصلت الدارسة الى أن تقارير الأعمال المتكاملة تعمل على تحقيق ميزة تنافسية، وتوفير المعلومات الاستراتيجية من أجل اتخاذ قرارات استثمار أفضل كما تساعد تلك التقارير متخذي القرار في الحد من حالات عدم التأكد المتعلقة باتخاذ القرارات المختلفة.

– دراسة، (محمد، 2019م): هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة وأهداف التقارير المتكاملة ومحتواها المعلوماتي، والتعرف على المزايا والتحديات التي تواجه إعداد التقارير المتكاملة، وكذلك دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة. توصلت الدراسة إلى وجود تحديات تواجه إعداد التقارير المتكاملة. كذلك وجود تأثير معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية على جودة التقارير المتكاملة عند مستوى معنوية 5%. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمتغيرات الرقابية متمثلة في حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المتكاملة عند مستوى معنوية 5%.

– دراسة، (مروى وآخرون، 2020م): هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل مفهوم الابلاغ المتكامل وبيان أثر الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد ونشر تقارير الاعمال في أطار متطلبات

الابلاغ المتكامل لتعزيز جودة المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال. استنتجت الدراسة ان تتعزز جودة المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال من خلال توفير معلومات شاملة عن جميع ابعاد الاستدامة وذلك من خلال توفير معلومات مالية وغير مالية عن اداء الوحدة لتمكنهم من خلق قيمة مستدامة وترشيد القرارات .

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متعلقة بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة ومن خلال العرض الموجز لها واستقراء نتائجها تبين الآتي:

*** أوجه الشبة تتمثل في الآتي:**

- ✓ ان هنالك فوائد من مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.
- ✓ أن دور المراجع الخارجي في توكيد الأعمال المتكاملة والتقرير عنها يؤثر على قرارات المستثمرين من خلال قصور التقرير المالي في توفير معلومات غير مالية لأصحاب المصلحة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم.

*** أوجه الاختلاف تتمثل في الآتي:**

- ✓ تميزت هذه الدراسة في أنها ربطت تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والمتعلقة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة وخدمات التوكيد المهني عليها.
- ✓ هذه الدراسة أول دراسة تتناول هذا الموضوع بالتطبيق على بيئة المراجعة السودانية في حدود علم الباحثان.

3. الإطار النظري للدراسة:

قبل التطرق الى الدراسة الميدانية سنحاول تقديم بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وإعطاء تصوراً للدراسة كما يلي:

1.3. مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة:

تعددت مفاهيم تقرير الأعمال المتكامل في الأدبيات المحاسبية والممارسات المهنية والإصدارات الفنية، وذلك بسبب الاختلاف على مكونات هذا التقرير ومحتوياته، وكذلك العوامل التي تؤثر عليه من بيئة لأخرى.

بداية قدمت دراسة (Solstice Sustainability Works INC,2005, p 5) تعريفاً عملياً للتقرير المتكامل بأنه " ذلك التقرير الذي يغطي البعد المالي وبعد الاستدامة معاً ". بينما يرى (Haboucha,2010: 122) أن التقرير المتكامل هو ذلك التقرير الذي يربط الممارسات البيئية،

والاجتماعية، والحوكمية للشركة بأدائها المالي، فهو يربط الماضي بالحاضر والمستقبل، خاصة إذا تضمن إفصاحاً عن الأداء الاستراتيجي للشركة وسمعتها والمخاطر التي تواجهها.

وفى ذات السياق أيضاً ترى دراسة أخرى (Harvard Business School,2010, p 11) أن فكرة هذا التقرير تقوم على تجميع التقارير الفردية التي تصدرها الشركات بشكل مستقل–التقارير المالية، وتقرير الحوكمة، وتقرير المسئولية الاجتماعية، وتقرير الأداء البيئي – في إطار أو تقرير واحد، يُعرف بتقرير الأعمال المتكامل.

وإذا ما أخذنا وجهات نظر أعمق وأشمل لبعض الدراسات (Westerfors and Vesterberg,2011 ;BRLF,2011) في الحسبان فإننا نستخلص اتفاقها على أن تقارير الأعمال المتكاملة هي التقارير التي تعرض بصورة كلية الأداء المالي والاستدامي للشركة، بما يسمح لأصحاب المصالح في الشركة بالوقوف على، وتقييم، مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الأجل القصير، والمتوسط، والطويل.

إننا لا نستطيع اشتقاق مفهوم واضح لتقارير الأعمال المتكاملة دون الرجوع إلى للاتحاد الدولي للمحاسبين، فهو يرى أن التقرير المالي الحالي أصبح ضيق الأفق ويجب تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والحوكمية، والاستراتيجية للشركة، ويوصل معلومات الأداء في تلك المجالات إلى أصحاب المصالح. (IFAC, 2011).

بناءً مما سبق يرى الباحثان أن تقرير الأعمال المتكامل يُعد وسيلة لتوصيل معلومات مالية ونوعية (كمية ووصفية) عن الأداء المالي، والاستدامي، والحوكمي، والاستراتيجي للشركة لخدمة أصحاب المصلحة، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم.

3. 2. دوافع الاهتمام بالتقارير المتكاملة:

توجد مجموعة من الدوافع تؤدي إلى زيادة الطلب على التقارير المتكاملة سواء من جانب الشركات، أو المنظمات العلمية والمهنية يمكن توضيحيا كالتالي:

أ. دوافع اهتمام الشركات بالتقارير المتكاملة:

- ✓ قصور النماذج الحالية للتقارير سواء التقارير المالية، أو التقارير المنفصلة عن الحوكمة والاستدامة وتقارير المسئولية الاجتماعية، وعدم ارتباطيا ببعضها وباستراتيجية الشركة، وبالتالي عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين نظرة شاملة ومتكاملة عن أداء الشركة وقدرتها على تكوين قيمة، والمحافظة عليها مع مرور الزمن. (Robertson & Samy, 2015, p 192).

- ✓ أن الطلب على التقارير المتكاملة هو، طلب منطقي؛ لأنها تقدم معلومات متكاملة تشتمل على معلومات مالية، وغير مالية، وهو ما يحتاجه بالضبط مستخدم التقارير السنوية وخاصة المستثمرين. (وجدي، 2014م، ص 54).
- ✓ زيادة الاهتمام بالإفصاح والشفافية أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية، وغير مالية مثل: المسئولية الاجتماعية والقضايا البيئية والتنمية المستدامة؛ حيث أوضحت الدراسات التجريبية أن تكامل الإفصاح عن كلٍ من الأداء المالي والبيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG) بصورة مستقلة. (Aceitun, et al, 2013, p 47).

ب. دوافع اهتمام المنظمات المهنية بالتقارير المتكاملة:

إن عدم وجود معايير يتم على أساسها إنتاج المعلومات غير المالية، والذي يمثل عائقاً أمام قبولها من قبل المستثمرين، وأصحاب المصالح كافة، وكذلك عدم وجود إطار عام يحقق الاتساق والقابلية للمقارنة؛ أدى إلى تبني العديد من الهيئات العلمية المحاسبية، كالاتحاد الدولي للمحاسبين، وجمعية المحاسبين الكندية، عملية إعداد وثائق ودليل استرشادي عن التقارير المتكاملة، وكذلك منظمة الأمم المتحدة (قسم التنمية المستدامة)، وذلك بعد توجيه الانتقادات للتقارير المالية الحالية؛ حيث أنها لا تكفي لتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصالح في الشركات لتقييم أدائها، كما نادت بضرورة تطوير تلك التقارير لتصبح تقارير متكاملة تحقق الدمج بين المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمية، والاستراتيجية للشركات.(عصام، 2013م، ص 301).

مما سبق أنه من الأسباب الرئيسية للطلب على التقارير المتكاملة هو عدم وجود إطار واحد للتقارير يجمع في طياته كل المعلومات المطلوبة من أصحاب المصالح؛ حيث أن التقارير المالية تكون منفصلة عن تقارير الاستدامة، أو تقارير المسئولية الاجتماعية وقائمة القيمة المضافة مما يؤدي إلى إغفال الكثير من المعلومات، أو تجاهل البعض لكثير من هذه المعلومات.

3. 3. مداخل إعداد التقارير المتكاملة:

هناك وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بمداخل إعداد تقارير الأعمال المتكاملة كما تعكسها الإصدارات المحاسبية والمهنية والدراسات الأكاديمية. هناك ثلاثة مداخل وهي: (نجوى، 2014م، ص 54).

أ. مدخل التقرير المجمع: يكون التقرير المتكامل قائمة واحدة تجمع التقرير المالي وتقرير الاستدامة، وهذا يعطي إشارة الى تساوي أهمية الأداء المالي وأداء الاستدامة وأنهما مجالان متداخلان للأداء الكلي للشركة، ويعد التقرير المجمع خطوة أولية في سبيل الوصول للتقرير المتكامل.

ب. مدخل التقرير المتكامل: يوضح التقرير الروابط بين الأداء المالي والاستدامة، ويفصح عن الآثار المالية للاستدامة وعلاقة الاستدامة باستراتيجية الأعمال. ولعل الجهود الخاصة بالإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية مالياً تفيد في هذا الشأن.

ج. التقرير الكلي: يتم إعداد تقرير واحد من المنظور الكلي للأعمال وأصحاب المصلحة، ويعبر تعبيراً سليماً عن قيمة الشركة ومدخلها للأعمال. ويختلف هذا المدخل عن مدخل التقرير المجمع في طريقة التجميع ويتفق معه في مفهوم التجميع.

يتضح مما سبق، أن تقرير الأعمال المتكاملة هو تقرير الذي يوصل بصفة مجملة ومتكاملة وكلية، معلومات بيئية واجتماعية وحوكمية واستراتيجية واستدامية عن الشركة لأصحاب المصلحة فيها.

3. 4. الحاجة الي مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

استلزمت الحياة الديناميكية للمنشآت والوحدات الاقتصادية وجود الرقابة على كافة معاملاتها المالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والحوكمية واستخدام نظم وإجراءات مالية وإدارية للمحافظ على حقوق الملكية، وأصبحت الإدارة مسئولة عن تصميم والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية، وأيضاً مسئولة عن إعداد كافة السجلات المالية وغير المالية وما يرتبط بها من معلومات، وبالتالي إعداد القوائم المتكاملة للوحدة الاقتصادية، ويلعب تقرير الأعمال المتكاملة دوراً هاماً ومؤثراً في العديد من المجالات، ومن أهم هذه المجالات: مدخلي تفسر الطلب على المراجعة، وثبات المبادئ المحاسبية والأساليب المحاسبية، وفرض الحاجة الى المصداقية، وفاعلية مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته، والحاجة الى استكمال التطوير المهني في بيئة المراجعة. (عصام، 2013م، ص 305). بالإضافة الى ما سبق فإن الحاجة الى مراجعة تقرير الأعمال المتكاملة، تنبع من: (عبدالوهاب، 2012م، ص 308):

أ. اعلام ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة بمفهوم التوكيد المهني والتعرف على مدى استعدادهم لتطبيقه ووجهات نظرهم اتجاه الالتزام المهني وتخطيط مهمة الوكيد.

ب. التعرف على مدى تأثير تطبيق مفهوم التوكيد على تخطيط عملية ومراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

3. 5. مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة يعول عليها كمراجعة متكاملة في إضفاء الصدق على الرسائل التي توصلها هذه التقارير. والطلب عليها طلب قائم من هذا المنطق، وهذا ما سنعرض له تفصيلاً كما يلي:

3. 6. الطلب على مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

إذا كان طلب أصحاب المصلحة على تقارير الأعمال المتكاملة مبنياً على منفعة المعلومات التي توصلها هذه التقارير لهم، أنهم يترددون في الاعتماد على هذه المعلومات رغم ملاءمتها لقراراتهم، خاصة قرار الاستثمار. والسبب ببساطة أن هذه المعلومات يجب أن تكون موثوقاً فيها، أو بمعنى أصح يمكن الاعتماد عليها. ولا تتحقق هذه الخاصية إلا إذا تم مراجعة هذه التقارير، لأن مراجعة التقارير هنا تعني التحقق من صدق تأكيدات الإدارة كما جاءت بهذه التقارير، من خلال إقامة الدليل الكافي الملائم على هذا الصدق.

وإذا اتفقنا مع الذين يرون أن المراجعة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الصدق على المعلومات التي توصلها تقارير الأعمال المتكاملة، الأمر الذي ينعكس بالضرورة إيجاباً على دالة عائد متخذ القرار من خلال تخفيض خطر المعلومات، ومن ثم دعم رشد متخذ القرار، فإننا نستخلص وجود حاجة ضرورية لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة. (عبدالوهاب، 2012م، ص 332). ولكن كيف يؤثر تبني الشركات لمدخل تقارير الأعمال المتكاملة على خدمات مراقب الحسابات التوكيدية؟ هذا ما ستجيب عنه الفرعية التالية:

3. 7. أثر تقارير الأعمال المتكاملة على خدمات مراقب الحسابات التوكيدية:

إذا رجعنا لمفهوم التوكيد المهني من جهة ومفهوم الخدمات التصديقية من جهة أخرى فإننا نستطيع بلورة الآثار الحتمية لتقارير الأعمال المتكاملة على خدمات مراقب الحسابات التوكيدية كما يلي: (عبدالوهاب، 2012م، ص 333)

أ. بالنسبة للقوائم المالية السنوية التي تتضمنها تقارير الأعمال المتكاملة وإيضاحاتها المالية فسوف يتم مراجعتها من خلال المراجعة المالية التقليدية، كخدمة تصديقية توكيدية تنتج توكيداً إيجابياً، ومجالها تأكيدات الإدارة بشأن القوائم المالية (الوجود، التكامل، التقويم، العرض والافصاح والحقوق والتعهدات).

ب. بالنسبة للتقارير الأخرى، بخلاف القوائم المالية السنوية التاريخية، التي تشملها تقارير الأعمال المتكاملة: يقوم مراقب الحسابات بعمل توكيد مهني عليها كما يلي:

✓ **بالنسبة لتقرير المسئولية الاجتماعية:** يقوم مراقب الحسابات بالتوكيد المهني عليها كخدمة مهنية تصديقية تستهدف إنتاج توكيد إيجابي، ومجالها التحقق من تأكيدات الإدارة بشأن الوفاء بالمسئولية الاجتماعية والالتزام بالتشريعات واللوائح الاجتماعية، وسلامة القياس والافصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة.

✓ **بالنسبة لتقرير الأداء البيئي:** يقوم مراقب الحسابات بتوكيد المهني عليه كخدمة تصديقية تستهدف إنتاج توكيد إيجابي، ومجالها التحقق من تأكيدات الإدارة بشأن الوفاء بالمسئولية البيئية وسلامة قياس الأداء البيئي والافصاح عنه والالتزام بالتشريعات واللوائح البيئية ذات الصلة.

✓ **بالنسبة لتقرير الاستدامة:** يقوم مراقب الحسابات بالتوكيد المهني عليه كخدمة تصديقية، تستهدف إنتاج توكيد إيجابي، ومجالها التحقق من تأكيدات الإدارة بشأن؛ سلامة خطة وبرنامج الاستدامة، وسلامة ربط خطة الاستدامة باستراتيجية الشركة ونموذج ومخاطر الأعمال، وسلامة قياس والافصاح عن الأداء المستدام للشركة.

✓ **بالنسبة لتقرير غازات الاحتباس الحراري:** في حالة الافصاح عنه منفصلاً عن التقرير البيئي يقوم مراقب الحسابات بتوكيد المهني عليه كخدمة تصديقية تستهدف إنتاج توكيد إيجابي، ومجالها تأكيدات الإدارة بشأن معدلات الانبعاثات الفعلية مقارنة بالمعدلات القصوى، وسلامة القياس الفني والكمي والافصاح عن غازات الاحتباس الحراري، والالتزام بالقوانين واللوائح والاتفاقيات الرسمية الإلزامية للشركة.

✓ **بالنسبة لتقرير الحوكمة:** يقوم مراقب الحسابات بالتوكيد المهني عليه كخدمة تصديقية، تستهدف إنتاج توكيد إيجابي، ومجالها تأكيدات الإدارة بشأن؛ الالتزام بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات لكل قاعدة على حده، ومبادئ الحوكمة، ووجود وتفعيل اللجان ذات الصلة، والوفاء بمتطلبات هيئة الرقابة المالية ذات الصلة.

✓ **في حالة إعداد الشركة لتقرير الأعمال المتكامل مرحلياً:** كل 3 شهور مثلاً يتم عمل فحص محدود القوائم المالية المرحلية، كما يتم عمل توكيد مهني مرحلي لباقي التقارير، ولكن وفقاً لمعايير التوكيد المهني والتصديق عليها.

4. الدراسة الميدانية:

4. 1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المراجعين الخارجيين (المحاسبين القانونيين) في السودان، حيث يبلغ عددهم (151) مراجعاً قانونياً (مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، 2021م).

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بصورة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة حيث قام الباحثين بتحديد وتوزيع عدد (60) استمارة استقصاء على المستهدفين واستجاب (56) فرداً أي ما نسبته (93%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، أي أن هنالك (4) استمارات بنسبة (7%) لم يتم إعادتها إلى الباحثين، ومن ثم تصبح النسبة النهائية

لحجم العينة إلى المجتمع (37.08%). وقد استند الباحثين في اختياره لعينة الدراسة إلى ما اقترحه روسكو (Roscoe) من قواعد بالنسبة لتحديد حجم العينة، ومن هذه القواعد أن أحجام العينات أكثر من (30) وأقل من(500) ملائمة لمعظم البحوث (Sekaran, Bougie, 2010, p 295).

4. 2.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أُعتمد على البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام الوسيط الحسابي والانحراف المعياري ومربع كأي للتحليل الوصفي للدراسة، واستخدام معادلة سيبرمان–براوين لحساب معامل الثبات لقياس درجة الاعتمادية لأداة الدراسة.

4. 3. قياس الاعتمادية لأداة الدراسة:

تم قياس درجة الاعتمادية لاستمارة الاستقصاء بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول رقم (1):

جدول (1) نتائج قياس درجة الاعتمادية لأداة الدراسة

م	الفرضيات	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
1	الفرضية الأولى	%52	%72	%84
2	الفرضية الثانية	%86	%93	%96
	استمارة الاستقصاء كاملة	%67	%82	%91

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية علي العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلي الاستبيان كاملاً كانت اكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً الي (100%) مما يدل علي ان الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق اغراض البحث، ويجعل التحليل الاحصائي سليماً ومقبولاً.

4. 4. تطبيق أداة الدراسة:

بعد التأكد الباحثان من ثبات وصدق الاستبيان قام بتوزيعها على عينة الدراسة، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثان لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوفق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وتم تفريغ البيانات في الجداول المخصصة لها.

4. 5. تحليل واختبار فرضيات الدراسة:

أ. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: (لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة).

جدول (2) التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولي

ت	العبارات	التكرار والنسبة %					الوسيط	النتيجة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوفق بشدة		
1	عدم وجود اتفاق على محتوى تقارير الأعمال المتكاملة من المعلومات غير المالية في البيئة السودانية.	20 %35.7	36 %64.3	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
2	عدم تمكن إدارات الشركات من تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالسودان.	16 %28.6	40 %71.4	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
3	عدم حدوث تطور في معايير المحاسبة بشكل يلائم متطلبات تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السودانية.	24 %42.9	31 %55.4	1 %1.8	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
4	عدم إمكانية تحقيق الترابط بين كل أنواع المعلومات المالية وغير المالية بالسودان.	6 %10.7	49 %87.5	1 %1.8	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
5	صعوبة تصميم وتنفيذ هيكل رقابة داخلية، يحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة لتقارير الأعمال المتكاملة.	14 %25	40 %71.4	2 %3.6	0 %0	0 %0	4	أوافق
6	صعوبة هيكلة وتحديث نظام المعلومات داخل الشركة بما يغطي الأبعاد المختلفة لتقارير الأعمال المتكاملة.	10 %17.9	45 %80.4	1 %1.8	0 %0	0 %0.0	4	أوافق
7	عدم توافر منهجية علمية واضحة لإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة ببيئة الأعمال السودانية.	12 %21.4	44 %78.6	0 %0.0	0 %0	0 %0	4	أوافق
8	عدم توفير الدعم التكنولوجي اللازم لنشر تقارير الأعمال المتكاملة على مواقع الانترنت الخاص بالشركات العاملة في السودان.	20 %35.7	36 %64.3	0 %0.0	0 %0	0 %0	4	أوافق
9	تزايد تكاليف تجميع المعلومات والافصاح عنها.	18 %32.1	37 %66.1	1 %1.8	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
10	عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والافصاح المحاسبي عن التقارير غير المالية التي يحتويها التقرير المتكامل من جانب الشركات العاملة في السودان.	16 %28.6	40 %71.4	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
	جميع العبارات						4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتبين من الجدول رقم (2) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود اتفاق على محتوى تقارير الأعمال المتكاملة من المعلومات غير المالية في البيئة السودانية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم تمكن إدارات الشركات من تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالسودان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم حدوث تطور في معايير المحاسبة بشكل يلائم متطلبات تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السودانية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم إمكانية تحقيق الترابط بين كل أنواع المعلومات المالية والمعلومات غير المالية بالسودان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن صعوبة تصميم وتنفيذ هيكل رقابة داخلية، يحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة لتقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن صعوبة هيكلة وتحديث نظام المعلومات داخل الشركة بما يغطي الأبعاد المختلفة لتقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توافر منهجية علمية واضحة لإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة ببيئة الأعمال السودانية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم توفير الدعم التكنولوجي اللازم لنشر تقارير الأعمال المتكاملة على مواقع الانترنت الخاص بالشركات العاملة في السودان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تزايد تكاليف تجميع المعلومات والافصاح عنها.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والافصاح المحاسبي عن التقارير غير المالية التي يحتويها التقرير المتكامل من جانب الشركات العاملة في السودان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولي (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولي.

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام الانحراف المعياري ومربع كأي على جميع عبارات الفرضية الأولي وذلك كما في الجدول رقم (3) الآتية:

جدول (3) الانحراف المعياري ومربع كأي على جميع عبارات الفرضية الأولي

الفرضية الأولى	الانحراف المعياري	مربع كأي	درجة المعنوية	الوزن أقرب إلى	
				الوزن	التفسير
جميع عبارات الفرضية	0.463	28.21	0,007	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (3) نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الأولى، ان قيمة مربع كاي (28.21) ودرجة المعنوية بلغت (0.007) نلاحظ انها اقل من مستوي الدلالة المعتمدة في البحث (0.05)، والانحراف المعياري (0.463) أقل من الواحد الصحيح مما يدل على وجود اتفاق وانسجام بين الافراد المجيبين عن اسئلة الاستبانة على عبارات الفرضية الاولي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة " قد تحققت.

ب. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: (لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بخدمات التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة).

جدول (4) التوزيع التكراري والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	التكرار والنسبة %					الوسيط	النتيجة
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوفق بشدة		
1	عدم كفاية تأهيل المراجعين الخارجيين لأداء خدمات التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل.	20 %35.7	36 %64.3	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق

2	عدم وجود قوانين ملزمة بأداء خدمات التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة.	16 %28.6	40 %71.4	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
3	عدم وجود معايير مهنية لتنظيم أداء خدمات التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل في السودان.	14 %25	42 %75	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
4	نقص المبادئ ومعايير القياس للتأكيد على المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة.	14 %25	42 %75	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
5	عدم وضوح البرامج التفصيلية لإجراءات خدمات التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة.	18 %32.1	38 %67.1	0 %0.0	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
6	عدم التوافق على تقرير التوكيد المهني عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة.	18 %32.1	35 %62.5	3 %5.4	0 %0	0 %0	4	أوافق
7	نقص المعرفة من قِبل ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة لمفهوم التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة.	21 %37.5	35 %62.5	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
8	نقص التدريب على الأنشطة المهنية لأداء خدمات التوكيد المتطورة.	12 %21.4	43 %76.8	1 %1.8	0 %0.0	0 %0.0	4	أوافق
9	عدم الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية لمواكبة التطورات المرتبطة بخدمات التوكيد المهني.	22 %39.3	34 %60.7	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
10	عدم اهتمام الجهات المهنية في السودان بتطبيق أو تطوير المعايير الدولية المتعلقة بالتوكيد المهني.	22 %39.3	34 %60.7	0 %0	0 %0	0 %0	4	أوافق
	جميع العبارات						4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتبين من الجدول رقم (4) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم كفاية تأهيل المراجعين الخارجيين لأداء خدمات التوكيد المهني على تقرير الأعمال المتكامل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود قوانين ملزمة بأداء خدمات التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وجود معايير مهنية لتنظيم أداء خدمات التوكيد المهني

على تقرير الأعمال المتكامل في السودان.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نقص المبادئ ومعايير القياس للتأكيد على المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم وضوح البرامج التفصيلية لإجراءات خدمات التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم التوافق على تقرير التوكيد المهني عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نقص المعرفة من قِبل ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة لمفهوم التوكيد المهني لتقارير الأعمال المتكاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نقص التدريب على الأنشطة المهنية لأداء خدمات التوكيد المتطورة.
- بلغت الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية لمواكبة التطورات المرتبطة بخدمات التوكيد المهني.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن عدم اهتمام الجهات المهنية في السودان بتطبيق أو تطوير المعايير الدولية المتعلقة بالتوكيد المهني.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام الانحراف المعياري ومربع كأي على جميع عبارات الفرضية الثانية وذلك كما في الجدول رقم (5) الآتية:

جدول (5) الانحراف المعياري ومربع كأي على جميع عبارات الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	الانحراف المعياري	مربع كأي	درجة المعنوية	الوزن أقرب إلى	
				الوزن	التفسير
جميع عبارات الفرضية	0.432	13.7	0.032	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (5) نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثانية، أن قيمة مربع كاي (13.7) ودرجة المعنوية بلغت (0.032) نلاحظ انها اقل من مستوي الدلالة المعتمدة في البحث (0.05)، والانحراف المعياري (0.432) أقل من الواحد الصحيح مما يدل على وجود اتفاق وانسجام بين الافراد المجيبين عن اسئلة الاستبانة على عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " لا توجد تطبيق لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان والخاصة بخدمات التوكيد المهني لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة " قد تحققت.

5. الخاتمة:

تطرق هذه الدراسة الى مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية، من خلال الإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة " هل يمكن تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية؟ ". من خلال ما تم عرضه في سياق الدراسة قصد الإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وعلى ضوء تحليل واختبار فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة الى النتائج في النقاط التالية:

أولاً_ نتائج الدراسة:

- وجود اتفاق بين مفردات عينة الدراسة حول توافر العديد من المشكلات والتحديات المصاحبة لإعداد ونشر ومراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان.
- نتيجة الحداثة النسبية لمفهوم تقارير الأعمال المتكاملة داخل بيئة الممارسة المهنية توجد هناك تحديات في موضوع التوكيد المهني بشأن مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.
- عدم وجود مبادئ ومعايير تحكم إعداد وعرض تقارير الأعمال المتكاملة حتى الآن لتوحيد شكل الإفصاح أو إلزام الشركات للإفصاح عنها.
- تقارير الأعمال المتكاملة في السودان موضوع حديث ونادر التطبيق، وترجع ذلك الى قلة الوعي بالتقارير الأعمال المتكاملة وبأهميتها.

ثانياً_ مناقشة النتائج:

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الهواري، 2015م) التي توصلت الي أن المداخل المحاسبية الحالية تعاني من قصور شديد في الإفصاح وأن الحل يكمن في تبني التقارير المتكاملة، وأن تجارب الدول في مجال التقارير المتكاملة تدل على أهمية التقارير المتكاملة، إلا أن هذه التجارب ينقصها الاتساق بالمعايير المحاسبية لذلك يصعب تنميطها. واتفقت ايضاً مع ودراسة (Engelbrecht,2017) التي توصلت الى هنالك التحديات والعوائق تواجه وظيفة المراجعة الداخلية في إعداد التقارير المتكاملة. كذلك مع دارسة (أحمد، 2019م) التي توصلت إلى وجود تحديات تواجه إعداد التقارير المتكاملة. كذلك وجود تأثير معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية على جودة التقارير المتكاملة.

التوصيات والاقتراحات:

استناداً على نتائج الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الجهات المهنية بإصدار معيار محاسبة خاص بإعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة بالشركات العاملة في السودان مع الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية.
- ضرورة اهتمام أقسام المحاسبة في الجامعات السودانية بتطوير مقررات ومناهج المحاسبة والمراجعة، وذلك بتدريس البعدين المحاسبي والمهني لتقارير الأعمال المتكاملة، لتوفير كوادر بشرية قادره على إعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة والتوكيد عليها.
- ضرورة اهتمام تعميق المعرفة لدى المراجعين في بيئة المراجعة السودانية بمفهوم وآليات ومبادئ وقواعد التقارير عن الأعمال المتكاملة ومراجعتها.
- ضرورة وضع برامج نوعية بالشركات وتثقيف للمحاسبين، والقائمين بإعداد التقارير السنوية على كيفية التحول تجاه التقارير المتكاملة.

6. قائمة المراجع:

*** المراجع العربية:**

- وجدي حامد حجازي، (2014م)، القيمة المضافة من التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة من وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين في السهم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 52، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص ص 45- 80.
- محمد مشرح علي أحمد، (2019م)، دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة تقارير الأعمال المتكاملة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد الاول، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص 1 -31.

- محمد أمبارك المرضي، وصبري عبد الحميد السيد السجيني، (2019م)، دور المراجع الخارجي في توكيد الأعمال المتكامل والتقرير عنها وأثره على قرارات المستثمرين، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد الثاني، كلية التجارة ، جامعة عين شمس. ص ص 1 – 26.
- مروى فاضل خلف، وريم سعدي حسن، ورشا عدنان احمد، (2020م)، تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال على وفق إطار الابلاغ المتكامل، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 3. ص ص 75- 94.
- نجوى محمود أحمد أبو جبل، (2014م)، تطوير إطار لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا. ص ص 30 –95.
- ناهد محمد يسري الهواري، (2015م)، محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على أصحاب المصالح في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 19، العدد 4، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص 633-746.
- عبد الوهاب نصر على، (2012م)، مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، مجلة الفكر المحاسبي، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص 325-365.
- عصام محمد فتح الله، (2013م)، الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم مراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقرير عنها، مجلة البحوث التجارية، المجلد 35، العدد 2، كلية التجارة، جامعة الزقازيق– القاهرة. ص ص 289- 354.

*** المراجع الأجنبية**

- Bobitan, Roxana-Ioana, Stefea, Petru, (2017)," Integrated Reporting for a Good Corporate Governance", "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series Vol. 17, No 1.
- . Engelbrecht, L. (2017)," The role of the Internal Audit Function (IAF) in Integrated Reporting and possible challenges and barriers to internal audit's involvement", Degree of Master of Commerce, Faculty of Commerce & Law and Management, University of the Witwatersrand, SA.
- Robertson, F., A., & Samy, M., (2015), "Factors Affecting the Diffusion of Integrated Reporting a UK FTSE 100 Perspective", *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, Vol.6, Iss.2. p p.190-223.
- Aceitun, Frias J.V., Ariza, Rodrigues L. & Gercia-Sanechez, I.M. (2013)," Is integrated reporting determined by a country's legal system? An exploratory study", *Journal of Cleaner Production*, Vol. 44.
- Sekaran.U, Bougie.R, (2010). "Research Methods for Business – A skill Building Approach". New York: John Wiley and Sons.
- Tamer, Aly Elnashar, (2017),"The Probable Effect of Integrated Reporting on Audit Quality", American University in Cairo, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2983598.
- Hoboucha, F., (2010), "Some Thoughts on Integrated Reporting and Its Possibilities", In" The Landscape of Integrated Reporting: Reflections and

Next Steps", Edited by Robert G Eccles; Beiting Cheng and Daniela Saltzman, Available at www.hbs.edu.

- Solstice Sustainability Works INC., (2005), "Integrated Reporting: Issues &Implications for Reporters", available at www.vancity.com.
- Harvard Business School., (2010),"Executive Summaries- a Workshop on Integrated Reporting: Framework& Action Plan", available at www.hbs.edu.
- IFAC, (2011). "Integrating the Business Reporting Supply Chain", available at www.ifac.org
- Westerfors, I. and Vesterberg, R. (2011), "Integrated Reporting: integrating environmental, social and governance issues in the annual report ", available at : www.gupea.se.
- BRLF, (2011)."The Perspectives of Australian Stakeholders on the Business Case for Integrated Reporting", Discussion Paper, available at: www.Ske.org.au

.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص446-465

الاستثمارات السياحية خيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي بالجزائر
قراءة للواقع والمأمول

Tourism investments are a strategic option for economic Read reality and hope -diversification in Algeria

بن داودية وهيبة
Ben daoudiaWahiba
جامعة الشلف _الجزائر
w.bendaoudia@univ-chlef.dz

بوشناف فايزة
BouchenafFayza
جامعةسوق اهراس _ الجزائر
f.bouchenaf@univ-soukahras.dz

بارك نعيمة*
Barek Naima
جامعةسوق اهراس _ الجزائر
n.barek@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/09 تاريخ القبول: 2021/12/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية الاستثمارات السياحية كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي التي تعول عليها الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وتطرقنا الى اهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع لاستثمار السياحي، ووقفنا على اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه المشاريع على ارض الواقع، وخلصت الدراسة الى انه بالرغم من توفير مجموعة من المتطلبات والحوافز الا انه تبقى قليلة وهذا ما قدمناه في شكل توصيات من أجل ترقية الاستثمارات السياحية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي، عوامل الجذب السياحي.

تصنيفJEL: ***R11 ;L83 ;O13***

Abstract :

This study aims to highlight the importance of tourism investments as a strategic option for economic diversification, on which countries in general and Algeria in particular depend on them. We have touched upon the most important efforts made by the Algerian government to encourage tourism investment, and we have stopped the most important obstacles that prevent the realization of these projects on the ground. The study indicated that despite providing a set of requirements and incentives, they remain few, and this is what we have presented in the form of recommendations for the promotion of tourism investments in Algeria.

Key words: tourism investment, economic diversification, tourist attractions.
JEL classificationcodes:*R11 ;L83 ;O13*

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في الوقت الراهن اصبحت السياحة تحتل مكانة واهتمام كبيرينفي كل دول العالم، مما أدى بهم إلى تطوير وتنمية القطاع السياحي، هذا الأخير الذي يساهم في التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي من طرف الحكومات التي أخذت في اعداد وتطبيق العديد من الاستراتيجيات والبرامج في سبيل تحقيق ذلك.

والجزائر على غرار دول العالم تحاول انشاء وصياغة خطط واستراتيجيات وبرامج من شأنها تشجيع وتفعيل الاستثمارات السياحية بمختلف أشكالها قصد تنويع في مجال اقتصادها،إلا أنه يبقى تحقيق الرهان مرتبطا برفع العوائق والصعوبات التي يواجهها المستثمرون في مجال السياحة سواء كانوا محليين أم أجانب.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهري التالي: إلى اي مدى تساهم الاستثمارات السياحية في تحقيق وتدعيم التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الاستثمار السياحي واهم العوامل المؤثرة فيه؛
- التعرف التنويع الاقتصادي وأهم مؤشراته بالجزائر؛
- تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وأهم معوقاته؛

– **أهمية الدراسة:** تظهر اهمية الدراسة جليا في إبراز مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع التنويع الاقتصادي المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري.

– **منهجية الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بالتطرق للاستثمار السياحي بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي، ومحاولة تحليل واقع الاستثمار السياحي في ظل تبني مجموعة من البرامج والمخططات لتفعيل التنويع الاقتصادي.

2. التأصيل النظري لمفهوم الاستثمار السياحي

1.2 مفهوم الاستثمار السياحي: هناك عدة تعاريف للاستثمار السياحي لعل أهمها يلي:

يعرف الاستثمار السياحي بأنه "القدرة الهادفة الى تكوين راس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال الخدمات السياحية من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في مجال السياحة المختلفة مثل الفنادق السياحية والمطاعم ووسائل الترفيهية المختلفة إضافة إلى تشييد الطرق والنقل ، اعداد ملاك متخصص وكفء في مجال الخدمة

السياحية.(بشرى الأسدي ، احمد النجم، 2019، صفحة 325)، أما المنظمة العالمية للسياحة فتعرف الاستثمار السياحي بأنه تلبية حاجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.(العاني، 2008، صفحة 16) وعرف بأنه القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط.(سعد، 2015، صفحة 4)

2.2 خصائص الاستثمار السياحي: ويتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها:(بشرى الأسدي ، احمد النجم، 2019، صفحة 326)

- يرتفع دخل الاستثمار السياحي بزيادة توفر كافة متطلبات الصناعة السياحية.
- يتصف الاستثمار السياحي بحاجته إلى أعداد كبيرة من العاملين.
- تتعدد قنوات الاستثمار السياحي نتيجة ما يصرفه السياح من نقود وذلك بعد إقامتهم. وتحويل نقودهم إلى عملة محلية.
- إن الصناعة السياحية تتطلب البحث عن أسواق جديدة ومتطورة نتيجة الإنتاج المستمر وغير المنقطع وذلك لتتجنب مشكلة تكرار انتاج الخدمة نفسها.

3.2مجالات الاستثمار السياحي: تتمثل فيما يلي:(هني حيزية واخرون، 2020، صفحة 876)

- **مجال الإيواء السياحي**: ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية؛
- **مجالات اللهو وقضاء الفراغ**: ويضم المقاهي والمطاعم والمسابح السياحية ومحطات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية...؛
- **مجال التعليم والبحث العلمي**: وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية إضافة إلى البعثات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة الخبراء السياحيين؛
- **مجال الإدارة السياحية التكميلية**: وتشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة؛

- **مجال الترويج والإعلام السياحي**: ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي؛
- **مجال المسح السياحي**: لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين ولبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم؛
- **مجالات النقل والمواصلات**: وتشمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفة نهرية ومحطات للزوارق النهرية، استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية، استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.

3.التنويع الاقتصادي، اهميته ومؤشراته

1.3مفهوم التنويع الاقتصادي:يعرف التنويع الاقتصادي أنه عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يجنب الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية).(صادق هادي، 2014، صفحة 3)، ويعرف بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد حنو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، أي أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.(لزعر محمد امين، 2020، صفحة 6)

عرف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول النفطية على أنه "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.(بلقلة براهيم، 2015، صفحة 234)

2.3 عوامل القيام بالتنويع الاقتصادي:يمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم الإعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة،فيما يلي:(بللعما اسماء، 2018، صفحة 16)

– إعتبار النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– إعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛

– عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

3.3 مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:(ضيف احمد، عزوز احمد، 2018، صفحة 16)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

4. مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع التنويع الاقتصادي بالجزائر

للإستثمارات السياحية مكانة كبيرة ضمن مشاريع التنويع الاقتصادي التي تبنتها وشجعتها الجزائر، وهذا نظرا لفوائدها التي تعود على اقتصاد البلد.

1.4 الإستثمارات السياحية كجزء من المشاريع الإستثمارية المختلفة بالجزائر

الجدول (01): مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع الاستثمارية المختلفة بالجزائر

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11

النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.9	125014	10.15
التجارة	2	00	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر:(الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار ، 2021)

عند قراءة معطيات هذا الجدول نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تم التصريح بها 1266 أي ما يقابل نسبة2 %من اجمالي المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الاخرى وهي نسبة ضئيلة جدا، حيث خصص لها مبلغ 1228830، كما ستخصص هذه المشاريع 77158 منصب شغل فقط، ويرجع السبب في ذلك وجود العديد من العراقيل.

2.4أهمية الاستثمارات السياحية بالجزائر: سنحاول فيما يلي إبراز الاهمية الكبيرة للإستثمارات السياحية لتفعيل وتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر.

أ- دور الاستثمارات السياحية في توفير مناصب شغل بالجزائر: تلعب الإستثمارات السياحية دورا كبيرا في التقليص من البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الشكل (01): مناصب الشغل التي ستوفرها الإستثمارات السياحية

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، 2021.

نلاحظ من خلال الشكل(02) أن الاستثمارات السياحية بالجزائر ستوفر 77158 وظيفة، بالرغم من أنها تعد نسبة قليلة إلا أنها تساهم في التقليص من حجم البطالة، كما شهدت الوظائف بقطاع السياحة نموا متواضعا في الجزائر، وبناءا على المخطط الإقليمي لتهيئة السياحة (SDAT 2030) الذي تم انشائه وتبنيه سنة 2008، فستوفر صناعة السياحة

قرابة200000 وظيفة (مباشرة وغير مباشرة)، حيث سيرتفع هذا الرقم تدريجيا إلى 275000 وظيفة مع زيادة الاستثمارات السياحية، وسترتفع عدد الوظائف في مجال السياحة إلى 900000 وظيفة مطلع سنة 2030. (Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7., 2018, p. 186)

ب– مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تبين مدى الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، وتمثل نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما يقيس مدى تطور القطاع السياحي، حيث أن السياحة تمارس أنشطتها من خلال وحداتها الخدمية المتمثلة في الفنادق، المطاعم، النقل، وبلغت نسبة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2017 حوالي 10.7 % وبمساهمة مباشرة قدرها 4.6%من الناتج المحلي الإجمالي.(هني حيزية واخرون، 2020، صفحة 882).

والشكل الموالي يوضح تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (02) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB

Source: Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7.

ووفقا للديوان الوطني للإحصاء ONS شكلت السياحة 1.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2017، وهذا بعد تسجيل ارتفاعًا من 1.4٪ في عام 2016 و1.3٪ في عام 2015. من حيث المساهمة المباشرة في القطاع الاقتصادي، وفي عام 2017 سجل انخفاض بـ599.7 مليار دينار جزائري ما يعادل 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لتنمو بنسبة 2.9٪ في 2018 لتصل إلى 627.8 مليار دينار جزائري، ومن المحتمل أن تصل مساهمة السياحة إلى 3.4٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2028. (THEREPORT Algeria, 2018)، إن الضعف الملاحظ والمسجل في مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي

الإجمالي بالجزائر في الفترة الممتدة من 2008 الى 2018 يرجع إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وعدم القيام بالتنويع الاقتصادي بالإضافة الى قلة الاهتمام بالقطاع السياحي.

5. واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر

1.5 التهيئة والاستثمار السياحي: توضح الإحصاءات المعروضة في هذه الدراسةأهم المؤشرات للسياحة والصناعة التقليدية، والتي تبين التطور الإيجابي لنشاطات القطاع، حيث نجد أنه بعد الاستقلالورثت الجزائر قدرات فندقية تقدر بـ 5922 سرير، ثم تطورن في سنة 1985 وقد بلغ إجمالي سعة الفندقية بـ 39213 سرير، أما في عام 2000 بلغت الحظيرة الفندقية 67087 سرير، ليرتفع عدد الاسرة إلى 125676 في نهاية عام 2019، ومنه:

5-1-1: وضعية المشاريع السياحي- طور الإنجاز والمتوقفة- خلال الفترة 2015-2019:

أ- مشاريع في طور الإنجاز:موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (02): المشاريع السياحية في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	504	584	764	799	889
معدل النمو %	-	%15.87	%30.82	%4.58	%11.26
عدد الاسرة	13869	67076	772101	866100	254118
معدل النمو %	-	%10.89	%32.74	(%0.89)	%17.24
عدد العمال	83528	59232	84044	87941	46982
معدل النمو %	-	%13.03	%37.58	(%6.60)	%21.19

المصدر :(مديرية الاستثمارالسياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول اعلاه في الشكل الموالي:

الشكل(03): المشاريع السياحية في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2019

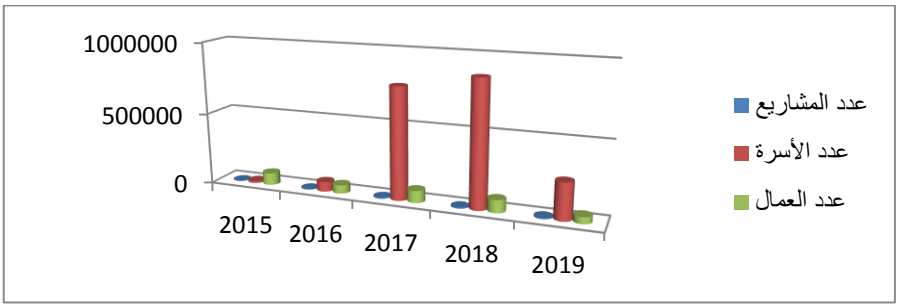

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الإستثمار السياحي.

حيث نلاحظ أن عدد المشاريع التي في طور الإنجاز خلال فترة الدراسة في تطور مستمر، حتى سنة 2017 حيث لوحظ تراجع في عدد المشاريع بنسبة 4.58% ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أزمة السيولة التي مرت بها البلاد بسبب تراجع أسعار المحروقات منذ صيف 2014 واتجاه الحكومة غلى تقنية التمويل غير التقليدي لتمويل الاقتصاد وضمان على الأقل إستمرار عجلة التنمية للبلاد، وهو ما انعكس على عدد الأسرة وعدد العمال خلال نفس الفترة.

ب– المشاريع المتوقفة: موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (03): المشاريع السياحية المتوقفة خلال الفترة 2015–2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	101	119	147	181	239
معدل النمو %	–	%17.82	%23.53	%23.18	%32.04
عدد الاسرة	5918	39713	98516	74519	81627
معدل النمو %	–	%55.94	%26.78	%16.25	%40.88
عدد العمال	7323	35	9786	5358	98810
معدل النمو %	–	%34.06	%39.48	%22.31	%28.74

المصدر:(مديرية الاستثمارالسياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل (04): المشاريع السياحية المتوقفة خلال الفترة 2015–2019

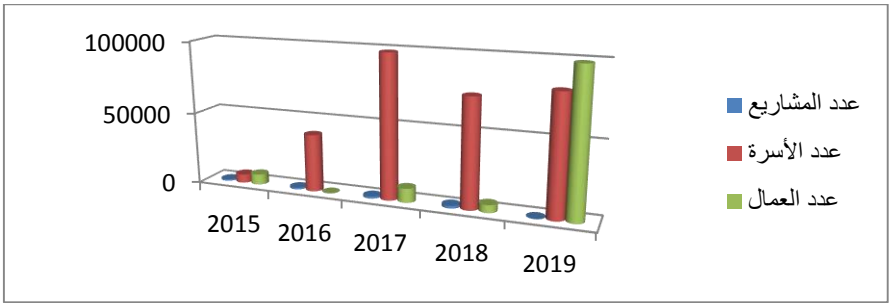

المصدر :من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مديرية الإستثمار السياحي.

نلاحظ أن عدد المشاريع المتوقفة خلال فترة الدراسة في زيادة مستمر، منذ 2015 وإلى غاية يومنا هذا 2021 ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية للبلاد من جهة بسبب عجز الموازنة العامة للدولة بسبب تراجع أسعار المحروقات منذ 2014، الأمر الذي أدى إلى انكماش إقتصادي الذي أثر على كل الميادين الاقتصادية بما فيها مجال الإستثمار السياحي، وهو ما

انعكس سلبا على تطور عدد الأسرة وعدد السياح سواءا المحليين أو الأجانب ومنه عدد العمال خلال نفس الفترة.

5-1-2 مشاريع الإستثمار السياحي للفترة 2015-2019 المشاريع -غير منطلقة والمنجزة:

أ- مشاريع غير منطلقة:موضحة في الجدول التالي:

الجدول (04): المشاريع السياحية غير المنطلقة خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	607	793	928	1631	2201
معدل النمو %	-	%30.64	%17.02	%25.32	%4.90
عدد الاسرة	81378	979104	641129	774162	750163
معدل النمو %	-	%33.20	%23.49	%25.56	%0.60
عدد العمال	07429	50239	81247	62961	381.63
معدل النمو %	-	%35.87	%21.04	%28.90	%2.84

المصدر(مديرية الاستثمارالسياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول اعلاه في الشكل الموالي:

نلاحظ ان عدد المشاريع غير المنطلقة خلال فترة الدراسة في زيادة مستمر لكن بنسبة نمو ضعيفة، منذ 2015 وإلى غاية يومنا هذا 2021 ودائما تكون سنة 2017 سنة انفجار أزمة عجز الموازنة العامة للدولة، السنة الأقل تطورا بين باقي السنوات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى مشكل التمويل، حيث أن حوالي نسبة أن نسبة 50 % من المشاريع المعتمدة لم تنطلق أشغالها لحد الآن بسبب مشكل التمويل البنكي، وأن نسبة التمويل لا تتعدى نسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، ضف إلى ذلك طول فترة دراسة ملفات طلب القروض والتي تتعدى فترة 60 يوم (الفترة القانونية).

ب- المشاريع المنجزة: نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (05): المشاريع السياحية المنجزة خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	58	106	107	67	107
معدل النمو %	-	%82.76	%0.94	(%37.38)	%59.70
عدد الاسرة	2414	8439	16210	7735	9847
معدل النمو %	-	%132.09	%3.24	(%43.19)	%38.30
عدد العمال	9511	495	4764	4472	5753

معدل النمو %	–	%158.79	(%11.35)	(%45.33)	%46.10

المصدر(مديرية الاستثمارالسياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل (06): المشاريع السياحية المنجزة خلال الفترة 2015–2019

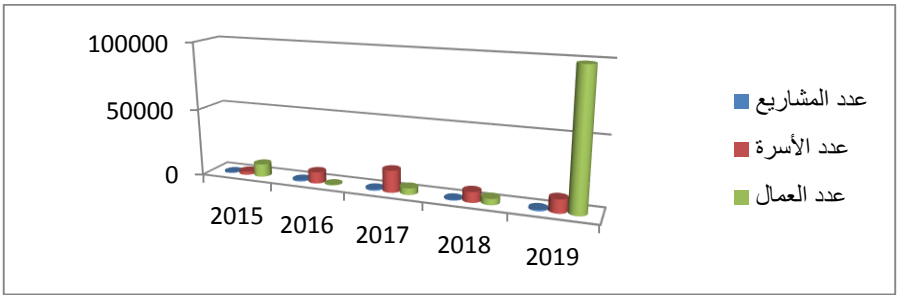

المصدر :من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مديرية الإستثمار السياحي.

نجد أن عدد المشاريع المنجزة لا بأس بع و مقبول خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، ورغم كل هذا نجد أن الحكومة تعطي اهتماما وإن كان ليس كبيرا لكن تعتبر تحديا بالنسبة لها، حيث نجد الدول تشجع قطاع السياحة بكل ما أتيت من قوية لاعتبارها بأن قطاع السياحة من بين القطاعات التي تضمن الاستدامة ما بعد المحروقات ولقد تأكد لها ذلك خاصة بعد أزمة تراجع أسعار المحروقات منذ صيف 2014، ولهذا فإن الدولة ولحد الآن قامت بالتوقيع على حوالى 11 اتفاقية مع مؤسسات بنكية مالية لتمويل المشاريع السياحية، كما قامت باتخاذ كل التدابير التحفيزية التي يستفيد منها المستثمرين لاسيما في المجال الجبائي والتنظيمي ومختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في المجال السياحي حسب تصريح لوزير السياحة في أشغال الملتقى الوطني لدراسةآليات تمويل المشاريع السياحية" بتاريخ 29 أفريل 2019.

5–1–3 وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق:

أ– قدرة الايواء حسب فئة التصنيف:

الجدول (06): قدرة الإيواء حسب التصنيف خلال الفترة 2015–2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
فندق 5*	4 242	6 734	6 734	6 734	7 234
فندق 4*	1 800	2 810	4 508	4 746	6 161
فندق 3*	5 829	7 045	5 678	5 886	6 427
فندق 2*	4 605	4 425	4 565	5 185	5 381

فندق 1*	11 295	11 295	11 335	11 684	12 612
فندق غير مصنف	8 533	8 533	8 533	8 590	9 456
إقامة سياحية 2*	384	384	384	384	384
إقامة سياحية1*	313	313	313	313	313
موتيلنزل طريق2*	93	93	93	93	93
موتيلنزل طريق1*	30	30	30	30	86
نزل ريفي 2*	16	16	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20	20	20
قرية عطل3*	274	274	274	274	274
نزل مفروش" وحيدة الصنف"	91	91	91	91	205
نزل عائلي" وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9 381	9 381	9 381	9 786	9984
محطة الاستراحة وحيدة الصنف	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	47 502	52 040	52 551	54 428	59242
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	54 742	55 380	59 713	64 727	66434
المجموع	102 244	107 420	112 264	119 155	125676

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

إجمالا نلاحظ تطور توزيع القدرات الإستيعابية للحضيرة الوطنية للفنادق حسب درة التصنيف، لكن خصوصا نجد أن الفنادق ذات الدرجات من 1 إلى 5 وكذا مجموع المؤسسات المصنفة ومؤسسات فندقية في طريق التصنيف تحصد حصة الأسد فيما يخص قدرة الإيواء واستيعاب الأفراد بنسبة حوالي 70% من إجمالي المرافق المخصصة للإيواء السياحي، ومن الملاحظ أن هذه الأرقام في تطور مستمر بخطى متثاقلة لكن مقبولة إلى حد ما.

ب– قدرة الايواء حسب الطابع:

الجدول (07) : وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع .

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حضري	62 479	66 155	69 861	74 712	80470
ساحلي	30 380	30 500	31 326	32 581	32926
صحراوي	3 636	4 780	4 928	5 477	5895

حموي	3 866	4 102	4 266	4 502	4502
مناخي	1 883	1 883	1 883	1 883	1 883
المجموع	102 244	107 420	112 264	119 155	125 676

المصدر :(مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

نجد من خلال الجدول (07) أن أغلب ميول الأفراد تتمركز حول نوعين من المنتجات السياحية والتي تتمثل في الحضري والساحلي وهما يشكلان حوالي نسبة 50% من إجمالي الحضائرالوطنية للفنادق، ثم يليها الصحراوي ثم المناخي وأخيرا الحموي.

ج- التوزيع حسب الطابع القانوني:

الجدول (08): وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عمومي	18 613	18 613	18 613	18 657	18657
خاص	77 383	82 301	87 145	93 992	99230
الجماعات المحلية او مختلطة	6 248	6 506	6 506	6 506	7789
المجموع	102 244	107 420	112 264	119 155	125676

المصدر :(مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

الشكل (08) : وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني.

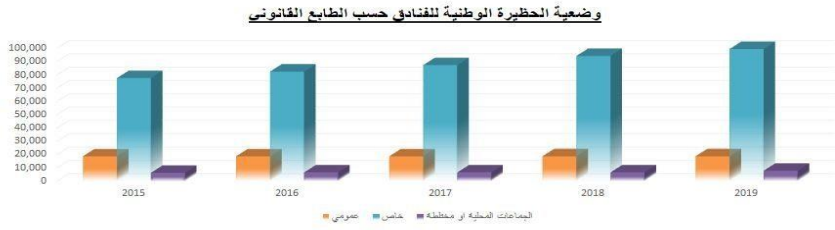

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ المساهمة البارزة الملكية القانونية للقطاع الخاص في استيعاب طاقات الإيواء، لكن تجدر الإشارة إلى أنه هناك التقارب بينه وبين القطاع العام في تحقيق الطاقات الايوائية، لأنه لا يمكن أن يعمل كل قطاع باستقلالية عن القطاع الآخر، دون أن ننسى مساهمة الجماعات المحلية.

6. العوامل المشجعة للإستثمارات السياحية بالجزائر

6-1 عوامل الجذب السياحي بالجزائر:

أ- المقومات الطبيعية: تمثل الجزائر القلب النابض لشمال إفريقيا وبوابتها المطلة على أوروبا وميناء البحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والعربية والمتوسطية تتعدد فيها الأجناس بالإضافة إلى التضاريس واكتسابها لشريط ساحلي يمتد على 1200كلم، تتخلله شواطئ وخلجان، أما التضاريس فتتمثل في السلسلة الساحلية للتل، الهضاب العليا، السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

ب- المقومات الثقافية: تفتخر الجزائر بتراث ثقافي واسع من حيث الكم ومتنوع حيث يستطيع تقديم صورة حقيقية للجزائر كنقطة التقاء وإندماج الحضارات.

ج-الهياكل القاعدية: تتمثل فيما يلي:

- النقل: إن الشبكة الوطنية للطرقات التي تعد من أحسن الشبكات على مستوى المغرب العربي، تفوق خطوطها 150.000 كلم،إن الشبكة الحالية لمنشآت النقل القاعدية تتشكل مما يلي: (صكوشي، حجاج، 2013، صفحة 5)

- 100000 كلم من الطرقات.

- 5200 كلم من خطوط السكة الحديدية موزعة على 3060 كلم من السكة الحديدية ذات الخط الواحد (لاسيما السكك الحديدية ذات الخطوط المزدوجة المتوفرة في الشمال)؛

- 3140 كلم من الطرقات الضيقة (مداخل المدن بالشمال والجنوب)؛

- 1500 كلم من الطرقات المزودة بالإنارة (الخط المنجمي الواقع بالشرق)؛

- 30 مطارا مصنفة؛

- 15 ميناء متعدد الخدمات.

وتتشكل الشبكة الوطنية للمطارات، مثلما هو محدد في المرسوم التنفيذي رقم 89-50 المؤرخ في 18 أفريل 1989 من 53 مطارا من مختلف الأنواع وهي:

- 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى وهي: الجزائر -وهران — قسنطينة-عنابة-غرداية

- 07 مطارات دولية من الدرجة الثانية: حاسي مسعود -عين امناس -تلمسان -تيارت - ادرار - تبسة — تمنراست.

- 08 مطارات وطنية وهي: بشار- بجاية - الوادي - عين صالح - جانت - بسكرة - ايليزي.

– 14 مطارا جهويا. (startimes، 2019)

– 19 مطارا ذات الاستعمال المحدود، منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث والإستغلال في مجال المحروقات والمناجم،

– النقل البحري: تمتلك الجزائر 14 ميناء مستغلا من طرف عدة مؤسسات جزائرية صناعية وتجارية عمومية وخاصة.

6-1-2 المزايا الممنوحة للاستثمارات السياحية من طرف الحكومة الجزائرية: تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي في:(سعيداني رشيد، 2017، صفحة 8)

– يتكفل صندوق دعم الاستثمارات، والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛

– تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة ٪19، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة ٪ 25من هذه الضريبة؛

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

– تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب؛ على التوالي من تخفيض بـ 3٪ و4,5 ٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛

– أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحية"، فتستفيد على التوالي من تخفيض بـ 3٪ و4.5 ٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛

– الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

خ تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛

– تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا "لمخطط نوعية السياحة؛ على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر، على التوالي بـ 50٪ و80٪ من أجل

التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز؛

– توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

6-1-3تبني وتطبيق الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030(SDAT)

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية ، ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات استراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

– الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2021)

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات.
- ضمان اشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.
- توفيق بين الترقية السياحة والبيئة، وتثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.
- مخطط تمويل السياحة

6-1-1 وضع جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار السياحي:(مزواغي جيلالي، 2020، صفحة 530)

سعى المشرع الجزائري إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة للمجال السياحي، لا سيما القانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 لينظم نشاط الفنادق في الجزائر،والقانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بالإستثمار، ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية، و أهم مزاياه إعفاء السلع المستوردة من أجل الإستثمار من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي عند مرحلة الجمركة، تحفيزات جبائية وشبه جبائية، الإعفاء من الجمركة والرسم على القيمة المضافة، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم العقاريين، كما جاء قانون06-11 المؤرخ في 24جوان 2006 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، الذي أضفى حقوق وواجبات مثل هذه الشركات، وكذا مدد الإعفاءات

الجبائية والامتيازات، إضافة إلى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ينص في أقسامه على المزايا المشتركة والإضافية والاستثنائية، وتنظيم شروط وكيفيات الاستفادة من العقار السياحي ضمن الأمر 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المتمم بقانون المالية التكميلي لسنة 2011،حيث تم تحديد205 منطقة توسع سياحي على المستوى الوطني، بمساحة قدرها 197.53 هكتار، من بينها 37000هكتار على الساحل، و464.6 هكتار على مستوى الهضاب العليا، أما الصحراء فتم تصنيف728.9 هكتارا.

5- **إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار:** حيث تم إنشاء ما يلي:(دكاني عبد الكريم، 2018، صفحة 193)

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)
- المجلس الوطني للإستثمار (CNI)
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- الوازرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار (MDCGCPPI) وتضطلع بالمهام التالية: تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة، إقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار.

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في هناك مجموعةّ الجزائر، إلا أن من تدفق من المعوقات التي ما ازل يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها.

7. **معوقات ومشاكل الاستثمارات السياحية بالجزائر:** يمكن تلخيص أهم هذه المعوقات ما يلي:(بن حمودة محبوب ،بن قانة اسماعيل، 2007، صفحة 67)

- الإنقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي، وكذا ارتباطه مع السلطات المركزية والجماعات والمتعاملين المحليين نظرا للغياب الطويل للمصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد اللامركزي.
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي وتنميتها والمترتب عن غياب المصالح المذكورة سابقا.
- عدم إستكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنته فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي، والتأخر الكبير في إنجاز مشروع وكالة التنمية وتسيير العقار السياحي التي تمثل الأداة الضرورية لترقية الهياكل القاعدية والمشاريع السياحية، كذلك الشأن بالنسبة للمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.
- قلة أو انعدام في بعض الأحيان، الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتلك الخاصة برفع العزلة عن مناطق التوسع السياحي وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

8. الخاتمة:

للإستثمارات السياحية أهمية قصوى ضمن برامج التنويع الاقتصادي في أي دولة، إذ تشكل أهم أنواع الاستثمارات زيادة في الناتج المحلي وبالتالي تساعد على إزدهار ورفاه الدولة، والدولة الجزائرية تعي جيدا أهمية هذه الأخيرة، لذا اعدت العديد من المخططات لترقية الإستثمار السياحي، وهذا من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية.

وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية وكذا الطبيعية، يبقى الإستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية ورغم المخططات التنموية التي إتبعتها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة.

النتائج: توصلنا من خلال دراستنا الى النتائج التالية:

- الإستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة مع مشاريع القطاعات الأخرى وهذا ناتج عن بعض العراقيل التي يواجهها المستثمرين.
- مساهمة ضعيفة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كما أنه يوفر مناصب شغل قليلة مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- هناك العديد من المعوقات التي يعاني منها المستثمرين سواء المحليين أو الاجانب بالجزائر خاصة العقار السياحي والبيروقراطية والروتين.

- **التوصيات:** ومن أجل تشجيع وتفعيل الإستثمارات السياحية إرتأينا تقديم الإقتراحات التالية:

- ضرورة إنشاء برامج لتشجيع الإستثمار السياحي في كل أقاليم الولايات الجزائرية.
- العمل على وضع تشريعات قانونية واضحة خاصة بالإستثمار السياحي بمختلف مجالاته بحيث للتخلص من الروتين والفساد الإداري.

- تشجيع المؤسسات الناشئة على الإستثمار في بعض الأنشطة المكملة للأنشطة السياحية.
- العمل على تطوير تحسين شبكة النقل والمواصلات في كل ولايات الوطن.
- توفير الإتصالات اللازمة خاصة الأنترنت منها.
- يجب تطوير تثمين الموارد البشرية المؤهلة وتدريبهم وتجهيزهم لتشغيلهم في القطاع السياحي.
- العمل على حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر التي تعتبر أول مشكل يؤرق المستثمرين.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل المشاريع السياحية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل ترقية الخدمات السياحية.

المراجع:

(Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7. (2018). THE REPORT Algeria. doi:https://www.wttc.org/-media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries- 2018/algeria2018.pdf

العاني .(2008) .الإستثمار والتسويق السياحي .الأردن :دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

startimes. (2019, 6 15). startimes. Récupéré sur startimes: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31299730

THE REPORT Algeria. (2018). THE REPORT Algeria. Récupéré sur https://www.pwc.fr/fr/assets/files/pdf/2019/02/pwc-the-report-algeria-2018.pdf

andi: الوكالة الوطنية لتطويرالإستثمار . (20 01, 2021). الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. تم الاسترداد من http://www.andi.dz

بشرى الأسدي ، احمد النجم .(2019) .لاستثمار السياحي في العراق المقومات والتحديات)محافظة النجف انموذجاً(، .مجلة مركز دراسات الكوفة.325 ,(1)54 ,

بلقلة براهيم .(2015) .سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع –الإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة دكتوراة، تخصص نقود ومالي .الشلف , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الشلف.

بللعما اسماء .(2018) .دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر .أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، .ادرار ,الجزائر :جامعة ادرار.

بن حمودة محبوب ،بن قانة اسماعيل .(2007) .أزمة العقار في الجزائر دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي .مجلة الباحث.67 ,(5)

دكاني عبد الكريم .(2018) .، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية Récupéré sur .5(7) ,
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61670

سعد .(2015) .الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، .مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.4 ,(15)

سعيداني رشيد ,2017) .جوان .(اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر .مجلة البشائر الاقتصادية Récupéré sur .3(2), 8 ,
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22891

صادق هادي .(2014) .دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج .مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه . الجزائر ,في علوم التسيير ,سطيف :جامعة سطيف.

صكوشي، حجاج .(2013) .واقع التنمية السياحية في الجزائر –المقومات، التحديات .والآفاق التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف .(p. 5)الجزائر :المركز الجامعي غرداية.

ضيف احمد، عزوز احمد .(2018) .واقع دي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة .مجلة شمال افريقيا , 14(19), 23.

لزعر .(2021, 01 20) .التنويع االقتصادي .Récupéré sur http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf

لزعر محمد امين .(2020, 01 20) .التنويع االقتصادي-Récupéré sur http://www.arab . api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pd

مديرية الاستثمارالسياحي.(31 12 ,2019) .

مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.(2019) .

مزواغي جيلالي .(2020) .تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تنافسية القطاع في منطقة شمال إفريقيا .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية Récupéré sur .2(1), 530 ,
https://www.researchgate.net/publication/339913712

هني حيزية واخرون. (جوان, 2020). دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري. مجلة الإحياء، 2(2)، 876.

وزارة السياحة والصناعات التقليدية .(2021, 01 20) .وزارة السياحة والصناعات التقليدية Récupéré sur . وزارة السياحة والصناعات التقليدية#https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=2521 :

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص466-483

واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة

The reality of Islamic financial technology in light of the current challenges

* بوطريف لويزة
Boutrif louiza
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة _الجزائر
louizaboutrif@gmail.com

يونس شعيب
Younes chouaib
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة _الجزائر
y.chouaib@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/27 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص :

عرفت الأنظمة المالية وتيرة متسارعة من التغيرات الجذرية والمبتكرة بمختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المقدمة بالاعتماد على وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات المتطورة أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، وعند الحديث عن جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة التي يمكن استخدامها بقطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية والمتوافقة مع المقاصد الشرعية يكون ما يسمى بالتكنولوجيا المالية الإسلامية.

في ظل الأوضاع السائدة بعد انتشار جائحة كوفيد-19 وجب اتباع مجموعة من الإجراءات والخطوات لدعم تطور التكنولوجيا المالية عموما والتكنولوجيا المالية الإسلامية على وجه الخصوص، ولم لا إدراجها في جميع المعاملات المالية لبناء نظام تمويلي مستدام يرتكز على أطر شرعية وتنظيمية وتشريعية متينة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية الإسلامية، مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية

تصنيف JEL: B26 ، G20، O32.

Abstract :

Financial systems have known an accelerated pace of radical and innovative changes in various financial and banking services and products provided by relying on means of communication and advanced information technology or what is known as financial technology. It is called Islamic financial technology.

In light of the prevailing conditions after the spread of the Covid-19 pandemic, a set of procedures and steps must be followed to support the development of financial technology in general and Islamic financial **technology in particular, and why not include them in all financial transactions to build a sustainable financing system based on solid legal, regulatory and legislative frameworks.**

Key words: financial technology,islamic financial technology,global islamic financial technology index.

JEL classification codes: B26, G20, O32.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال أو إلغاء دور وأهمية التطور التكنولوجي في إنجاح أي قطاع اقتصادي، وبالأخص إذا كان هذا الأخير ماليا يتجلى دوره الأساسي في توفير التمويل لجميع القطاعات الأخرى، والذي عرف تحولات جوهرية في منح الائتمان وطرق التمويل المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة من قبل العديد من المؤسسات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم وذلك بعد أزمة المالية العالمية 2008، وهو ما أطلق عليه التكنولوجيا المالية والمختصرة بمصطلح Fintech.

كما التزمت الشركات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، والتي أضحت تشكل دافعا للبحث والتطوير في هذا الميدان.

إن التحديات الراهنة وبالأخص بعد انتشار جائحة كوفيد -19، فرضت على المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية التعامل بذكاء مع الوضع عبر التعاون والتكامل مع شركات التكنولوجيا المالية، ولم تكن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في معزل عن هذا الواقع، على اعتبار أن لها هندسة مالية ومنتجات خاصة تستخدم ضمن ضوابط ومعايير شرعية واضحة، وجب الالتزام بها في تعاملاتها، وعند التوسّع في اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات المالية لتشكل ما يطلق عليه التكنولوجيا المالية الإسلامية أو IFintech.

إشكالية الدراسة:

وعلى هذا يتم وضع إشكالية دراستنا على النحو التالي:

- ما هو واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة؟

ويمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟
- ما دور المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة؟

فرضيات الدراسة:

يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة:

- توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية.

- ارتكز نشاط شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ثلاث قطاعات هي: التمويل الاجتماعي، العمليات، أسواق المال.

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هذا العمل الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على التكنولوجيا المالية مفهومها، دورها وأهدافها.
- التعرف على التكنولوجيا المالية الإسلامية واقعها والتحديات التي تواجهها.

منهج الدراسة:

للتفصيل في جوانب دراستنا تم اعتماد:

- المنهج الوصفي التحليلي في تقديم التعاريف وتناول التطورات والتحديات.
- المنهج الاسترادي في سرد تطور التكنولوجيا المالية.

البحوث والدراسات السابقة:

- دراسة (سبع، 2021):

بعنوان واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على موضوع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية من خلال تحليل واقع التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتحديد أهم فوائد تطبيق هذه المصارف لتقنيات التكنولوجيا المالية؛ وقد توصلت إلى أنه يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاقا جديدة وابتكارات كبيرة في منتجات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، لذا استطاعت المصارف الإسلامية أن تنافس نظيرتها التقليدية وتوسع نشاطها في أقاليم مختلفة، خلاف دراستنا التي ركزت على مختلف التطورات التي عرفتها التكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى العالم وكذا مختلف التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية بعد جائحة كوفيد-19، والتي تعكس واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية على وجه عام.

- دراسة (جامع و علاش، 2021):

بعنوان دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية، والتي تهدف إلى إبراز أهمية التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية ودورها في نشر منتجاتها وزيادة فروعها وشركاتها القائمة على التكنولوجيا المالية، وقد توصل البحث إلى أن التكنولوجيا المالية كان لها دور هام بالنهوض وانتشار منتجات وخدمات التمويل الإسلامي، بينما تضمنت دراستنا نظرة شاملة

عن جملة التطورات التي مست قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية عالميا والذي انعكس بشكل إيجابي على واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية إضافة إلى التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأمور أخرى يأتي تفصيلها في مضمون الدراسة.

- دراسة (Ali, Mohamed, Saqib Hashmi Abbas, & Hassan Abbas, 2019)بعنوان: Global Landscape of the Islamic Fintech Opportunities Challenges and Future Ahead.

" المشهد العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية: الفرص والتحديات والمستقبل" ، والتي تهدف إلى فهم وتفسير ظاهرة جديدة ألا وهي صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية، ودراسة التحديات واقتراح التوصيات، وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية لديها القدرة على تطوير الصناعة المالية الإسلامية بأكملها باستخدام التقنيات المتقدمة، حيث تمتلك التكنولوجيا المالية الإسلامية القدرة على إعادة تشكيل التمويل الإسلامي من خلال تحسين كفاءة الخدمات المالية الإسلامية والتعامل مع التحديات القائمة، والتي تتوافق مع أحد نقاط دراستنا ألا وهي النظام البيئي المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية.

ولإبراز واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في ظل الأوضاع الراهنة، وبهدف الإلمام الجيد بموضوع الدراسة، تم تقسيم موضوعنا إلى محورين كما يلي:

أولا: التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية.

ثانيا: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية

وختمنا مقالنا بمجموعة من النتائج والتوصيات، وكذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة إضافة إلى الأسئلة الفرعية، وإثبات مدى صحة الفرضيات الموضوعة من عدمها.

2. التأصيل النظري للتكنولوجيا للمالية

يندرج ضمن هذا المحور النقاط التالية:

1.2. تعريف التكنولوجيا المالية:

يمكن تقديم مجموعة من التعاريف للتكنولوجيا المالية فيما يلي:

أ. حسب مجلس الاستقرار المالي:

هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة – لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية. (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر2017، صفحة 1)

ب. حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيفورت:

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، والتي هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. (ومضة، بيفورت، 2017، صفحة 7)

ت. حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن :

التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (حمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 402)

2.2. تطور التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل، فيما يلي: (بن الساسي و بوالطبخ، 2019/2020، الصفحات 39-40)

أ. المرحلة الأولى (1866-1967): تزامنت هذه الفترة مع العولمة المالية، حيث بدأت التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف والسكك الحديدية التي سمحت لأول مرة بنقل سريع للمعلومات المالية عبر الحدود، إضافة إلى إنشاء أول كابل أطلسي عام 1918 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل Fedwire والذي يعتبر أول نظام إلكتروني لتحويل الأموال، لتأتي بعدها في عام 1950 بطاقات الائتمان لتخفيف عبء حمل النقود من قبل .Dinersclub

ب. المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية حيث تمثل هذه الفترة التحول من التناظرية

إلى الرقمية ولقد تم فيها إطلاق أول آلة حاسبة محمولة وأول جهاز صراف آلي تم تثبيته من قبل بنك Barclays عام 1967، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء بورصة ناسداك NASDAQ أول بورصة رقمية في العالم والتي تعتبر بداية لكيفية عمل الأسواق المالية وفي عام 1973 تم تأسيس" SWIFT "جمعية الاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم، ولازلت تعتبر من الاتصالات الأكثر استخداما ما بين المؤسسات المالية مما يسهل حجم المدفوعات عبر الحدود، في حين شهدت ثمانينات القرن العشرين ظهور أجهزة الكمبيوتر في العالم، حيث تم تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت إلى العالم والتي ازدهرت في التسعينات من خلال نماذج أعمال الانترنت والتجارة الالكترونية ولقد أحدثت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تحولات كبير ة في كيفية فهم الناس للمال وعلاقتهم بالمؤسسات المالية وانتهى هذا العصر بالأزمة المالية العالمية 2008 .

ت. **المرحلة الثالثة (2008–إلى يومنا هذا)**: بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية ساد فيها جو من فقدان ثقة من قبل الجمهور بالنظام المصرفي التقليدي، أدى ذلك إلى التحول نحو صناعة جديدة تميزت بازدهار التعامل بالعملات المشفرة وتغلغل الهواتف الذكية بشكل كبير في الأسواق والذي مكن من وصول الإنترنت لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم واستخدام الخدمات المالية المختلفة، ففي عام 2011 تم تقديم محفظة Google وتليها شركة Apple pay في عام 2014 إلى غير ذلك.

3.2. أهمية التكنولوجيا المالية:

تتجلى أهمية استخدام التكنولوجيا المالية، فيما يلي: (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر2017، الصفحات 6-7)

- رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين خدمة العملاء.
- إن الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة مع وضع القواعد التنظيمية الملائمة يمكن أن يساعد في تخفيض نسبة السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية.
- يمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص الحصول على التمويل وهو ما يشكل أحد القيود التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج:**

إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة (العملات الافتراضية، دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القائمة على تكنولوجيا سلسلة مجموعة البيانات" البلوكتشين") يمكن أن تساهم في

توفير آليات مدفوعات عابرة للحدود، تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المراسلة المصرفية في بعض البلدان.

- **الاستقرار والنزاهة في القطاع المالي :**

من الممكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لإدارة المخاطر وكشف الاحتيال، وفي ظل التوترات الجيوسياسية السائدة من جهة وتزايد التعامل مع قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى، سيكون للتكنولوجيا التي تستند إلى البيانات دور مهم في الامتثال للقواعد التنظيمية بعد انتقال البلدان من مرحلة تحسين القواعد التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مرحلة تنفيذها.

- **العمليات المالية والنقدية:**

من شان التحول الرقمي الإسهام في رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية، بينما يمكن للتوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية أن يحد من الاحتيال ويزيد من فعالية انتقال آثار السياسة النقدية.

3. واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

سنتطرق في هذا المحور إلى:

1.3. تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يتضمن مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية"IFinTech " مكونين رئيسين: التكنولوجيا المالي Financial Technology والتمويل الإسلامي Finance islamic وتعرف بأنها جميع تطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. (السعدون، التكنولوجيا المالية الإسلامية–مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين (1)، 2020)

كما تعرف أيضا بأنها جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة التي يمكن استخدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ولا تتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى:

- استنبات نماذج أعمال جديدة قائمة على التكنولوجيا لتعزيز أهداف الشريعة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمالية والاجتماعية؛

- تقديم خدمات أفضل لعملاء المصرفية الإسلامية من حيث جودة المنتج وسرعة إنجاز الخدمات؛
- تتيح وصولا أسهل وأقل كلفة للخدمات المالية الإسلامية ومواكبا لتطلعات الجيل الجديد، وتحقيق الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر؛
- إرساء العدالة الاجتماعية؛

خاصة وأن العالم الإسلامي يمتلك إرثا حضاريا عميقا فيما يتصل بالتقنيات الرقمية، التي تعتمد أساسا على الخوارزميات التي تعد ركائز أساسية فيها حيث أن كل جهاز وتقنية حديثة مبنية على عدد من الخوارزميات الأساسية، وهي اكتشاف إسلامي يعود الفضل فيه إلى العالم الإسلامي في الرياضيات، محمد بن موسى الخوارزمي (781-847)م الذي كان باحثا في بيت الحكمة ببغداد (الذي أنشأه الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد) حيث ضمّنها في كتابه الموسوم «المختصر في حساب الجبر والمقابلة» الذي ترجم إلى اللغة اللاتينية عام 1145م، وظل يدرس في الجامعات الأوروبية لغاية القرن السادس عشر، وبنيت عليه العديد من الاختراعات المتصلة بالرياضيات والحاسوب والتكنولوجيا. (السعدون، التكنولوجيا المالية الإسلامية-مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين (1)، 2020)

2.3. التطورات الحاصلة بسوق التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يمكن تلخيص ما جاء في التقرير الصادر عن: شركة الأبحاث "DinarStandard "وكذا المتخصصين في التمويل الرقمي المهيكل "Elipses" الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لسنة 2021 في النقاط التالية: (DinarStandard et Elipses, 2021, pp. 5,11,15,16)

- حدد عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بـ: 241 شركة، بعدما كانت 93 شركة ناشئة ناشطة عالميا وذلك حسب تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2018. (DinarStandard, Dubai Islamic Economy Development Centre, 2018, p. 19)
- بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي 49 مليار دولار عام 2020 والذي يمثل 0.72% من حجم سوق التكنولوجيا المالية العالمية بناء على حجم المعاملات، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب بنسبة (21%) إلى 128

مليار دولار عام 2025 وهذا ما يقارن بشكل إيجابي مع معدل النمو السنوي المركب للتكنولوجيا المالية التقليدية إلى 15%،

- ما نسبته (75%) من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي تسيطر عليه الأسواق الخمسة: (العربية السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا) مما يشير إلى تركيز عال لنشاط السوق بين الدول الخمس الرائدة، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 1: حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2020

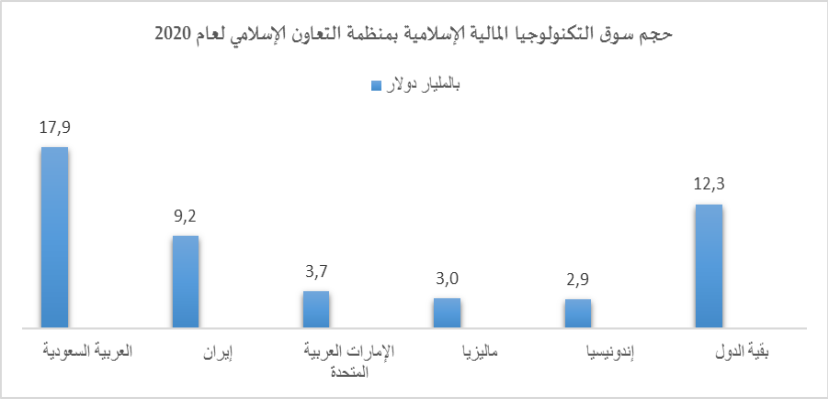

Source : (DinarStandard et Elipses, 2021, p. 11)

- تمثل العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، الكويت، أكبر خمسة (5) أسواق في منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا المالية الإسلامية بالنظر إلى حجم المعاملات، مما يشير إلى هيمنة قوية من قبل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا.
- ما نسبته 77 % من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تنشط في مجال جمع الأموال، الودائع، الإقراض، إدارة الثروات، التمويل البديل، المدفوعات.
- على الرغم من وجود عدد متزايد من البلدان التي تشهد نشاطًا إسلاميًا للتكنولوجيا المالية، أو في وضع جيد لتسهيل مثل هذا النشاط، فلا يوجد تصنيف أو مؤشر موحد يعتمد عليه لمقارنة هذه البلدان في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية. وعلى هذا كان ضروريا وجود مثل هذا التصنيف، ويقدم هذا التقرير مؤشر GIFT للتكنولوجيا المالية

الإسلامية، يمثل هذا الأخير البلدان الأكثر ملاءمة لنمو سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية والنظام البيئي في دولها.

- الدول الثلاثة الرائدة حسب المؤشر GIFT ماليزيا، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 2: أفضل عشرين دولة حسب نتائج المؤشر GIFT

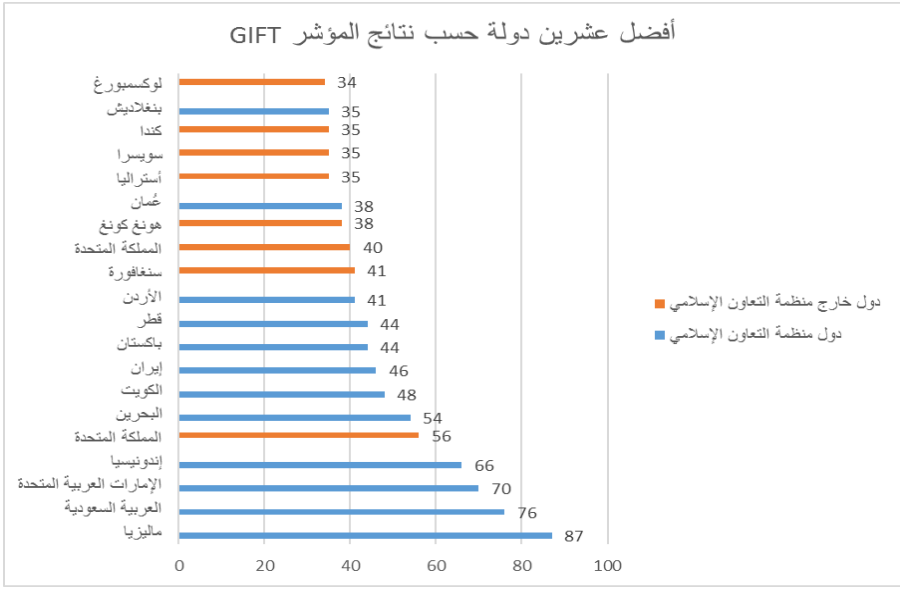

Source : (DinarStandard et Elipses, 2021, p. 16)

- في قائمة أفضل 10 دول ضمن مجموعة مكونة من 64 دولة، لدينا تسع دول من أصل عشر أي ما نسبته (90%) تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي "غالبيتها مسلمة"، الاستثناء الوحيد هو المملكة المتحدة التي لديها نظام تكنولوجيا مالية إسلامية مزدهر، وذلك يعود لعدة عوامل نذكر منها: سوق تكنولوجيا مالية إسلامية نشط ووجود العديد من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، الدعم التنظيمي، قطاع التكنولوجيا المالية المتطور بشكل عام، توفر الإطارات الكفؤة بقطاعات التمويل والتكنولوجيا الإسلامية المتقدمة.
- ارتكز نشاط شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في قطاعات (جمع الأموال، الودائع والإقراض، المدفوعات، التمويل البديل، تمويل الثروة) بنسبة تفوق 10%، وبنسبة محصورة ما بين 5% و10% في قطاعات: الأصول الرقمية، التأمين، عوامل التمكين التكنولوجية،

وكان نشاطها في قطاعات أخرى لا يتعدى 3% ولا يقل عن 1% وهي: التمويل الاجتماعي، العمليات، أسواق المال، والشكل أدناه يوضح ذلك.

الشكل3: توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب القطاع

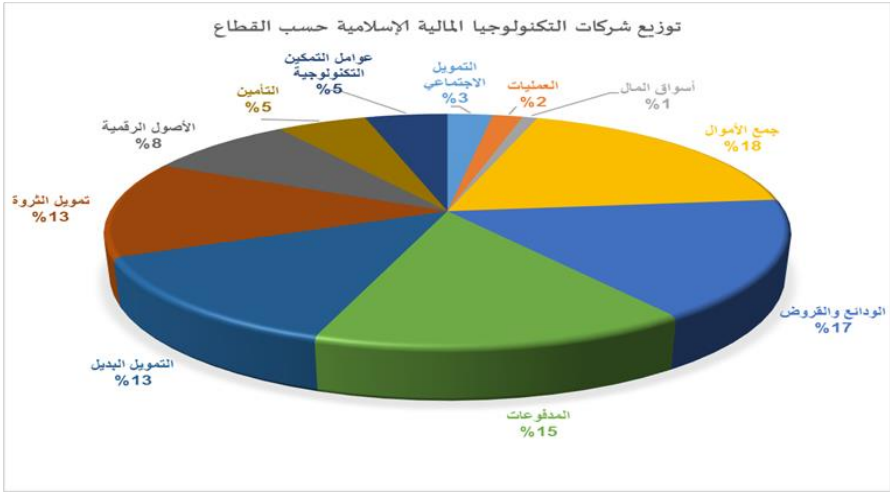

Source: (DinarStandard et Elipses, 2021, p. 10)

3.3. التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية:

أصيب العالم بصدمة نتيجة انتشار فيروس كوفيد-19 والذي شكل تحديا كبيرا أمام العلماء والجهات التنظيمية وصناع القرار لإيجاد حل ضمن التمويل الإسلامي دون غيره، فمن بين أهم التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية بعد جائحة كوفيد-19 نجد ما يلي: (Hassan, Rabbani, & Mohd.Ali, 2020, pp. 100-102)

- سوق مجزأ:

تم تجميد العالم بأسره تقريبا منذ بدء انتشار الفيروس عالميا، فبدأت الدول في عزل نفسها، وخلق قيود على السفر والتواصل، وكادت تعصف بالاقتصاد العالمي أزمة مالية أشد من الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

- الاستثمار في مؤسسات التمويل المصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في البلدان الإفريقية والآسيوية، يتمتع التمويل الإسلامي بحصة سوقية كبيرة في مؤسسات التمويل المصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قروض التجزئة، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررا بسبب جائحة كوفيد-19 إضافة إلى ذوي الدخل المنخفض والعاملين بأجر يومي، عكس الشركات الكبرى التي تمتاز برأسمالها الضخم إلى جانب الدعم الحكومي لها.

- الاعتماد على الانفاق الحكومي:

عكس البنوك الإسلامية المتواجدة بآسيا وإفريقيا، فالبنوك الإسلامية بالدول العربية تعتمد على الانفاق الحكومي، والانخفاض الكبير في أسعار النفط له آثار خطيرة بالنسبة لهم، أين قدرت الخسارة في عائدات النفط لعام 2020 بمليون دولار أمريكي في اليوم.

- صفر نقد بسبب تأجيل القسط الشهري:

تواجه البنوك الإسلامية مشكلة سيولة بسبب قرار تأجيل القسط الشهري الذي أعلنته بعض الحكومات نظرا للأوضاع السائدة، مما اضطر بالبنوك الإسلامية إلى إبداء مرونة تجاه إعادة هيكلة القروض الجارية، ويعود عدم توفر النقود بالبنوك الإسلامية إلى عدم وجود تدفق نقدي.

- حاجة ملحة للسيولة:

السيولة لها تأثير غير متماثل على إقراض البنك، فالتأثير السلبي على السيولة كان أكبر من التأثير الإيجابي لها، فالبنوك الإسلامية معرضة بشكل خاص لمواجهة سيولة السوق بسبب جائحة كوفيد-19.

- لا وجود لعملاء جدد:

يتردد العملاء في الاستثمار بداعي الخوف وعدم اليقين، ونظرا لمخاطر السيولة، فإن البنوك الإسلامية غير مستعدة لخدمة عملاء جدد، على الرغم من أنه لا يمكن للعملاء الجدد التأثير سلبا على الربح.

- ربح غير محقق وخوف من الاندماج:

تعد جودة أصول القروض مصدر قلق كبير للبنوك في الوقت الحالي، والذي سيؤثر لا محالة على الربحية، وبمجرد انخفاض الأرباح، تتدهور قيمة رأس المال وحقوق الملكية، ويذهب المساهمون للاندماج في مؤسسات أخرى، وقد تشجع الجهات التنظيمية أيضا الاندماج والاتحاد .

4.3. النظام البيئي المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية:

وعلى ضوء التحديات السابقة الذكر، يعرض الشكل 4" النظام البيئي المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية"، والمرتكز على عدة أمور، نذكر منها: مطوروا التكنولوجيا المالية، العملاء الماليين، المؤسسات المالية، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، الحكومات والهيئات التنظيمية، وأمور أخرى.

الشكل 4: النظام البيئي المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية

Source : (Rabbani, et al., 2021, p. 6)

فكل فرد بما في ذلك الحكومة، العملاء، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومطوري التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي دورا في التغلب على تداعيات جائحة كوفيد-19: (Rabbani, et al., 2021, p. 5)

- بدأت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا تتحول ببطء إلى تقديم خدمات مالية جديدة، والتي لها أهمية بالغة في مستقبل اندماج المؤسسات المالية مع شركات التكنولوجيا المالية، البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.
- كما يمكن لمطوري التكنولوجيا المالية تقديم حلول جديدة ومبتكرة للمشكلة الحالية من خلال استخدام تحليلات البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والعملات المشفرة.
- للعملاء الماليين إلى جانب الأفراد والمؤسسات المالية الإسلامية والحكومة والجهات التنظيمية دور مهم في النظام البيئي المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية .
- يجب على الحكومة والجهات التنظيمية وضع تشريعات ولوائح مناسبة ومساعدة في بعث ونمو الابتكارات والتكنولوجيا المالية بدلا من كبحها.

4. خاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النقاط هي :

1.4. النتائج

التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر

من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

لم يكن نشاط شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية مرتكزا على ثلاثة قطاعات، بل توزع على 11 قطاعا وبنسب متفاوتة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

عرفت التكنولوجيا المالية الإسلامية عدة تطورات أهمها: وصل عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى 241 شركة، وبلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية 49 مليار دولار في منظمة التعاون الإسلامي بريادة المملكة العربية السعودية بقيمة 17.9 مليار دولار، تم استحداث مؤشر GIFT للتكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية، كما ارتكز نشاط شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية في مجموعة من القطاعات دون غيرها، إضافة إلى أمور أخرى وذلك حسب ما ورد بتقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لسنة 2021.

تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية مجموعة من التحديات خصوصا بعد جائحة كوفيد-19 أهمها: سوق مجزأ، الاستثمار في مؤسسات التمويل المصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاعتماد على الانفاق الحكومي، صفر نقد بسبب تأجيل القسط الشهري، حاجة ملحة للسيولة، لا وجود لعملاء جدد، ربح غير محقق وخوف من الاندماج.

هناك مجموعة من الركائز التي تؤثر وتتأثر بالنظام المستقبلي للتكنولوجيا المالية الإسلامية وهي: مطوروا التكنولوجيا المالية، العملاء الماليين، المؤسسات المالية، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، الحكومات والهيئات التنظيمية، وأمور أخرى...

2.4. التوصيات

وعليه وجب علينا تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز ودعم تطور التكنولوجيا المالية على وجه العموم والتكنولوجيا المالية الإسلامية على وجه الخصوص دون خروجها عن أطر المقاصد الشرعية المعروفة: (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر2017، الصفحات 8-9)

- لدعم تطور التكنولوجيا يتعين إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية، ويساعد ضمان وضوح القوانين القائمة في تناول المنتجات المالية الرقمية وإدارة المخاطر التي تنشأ من المنتجات المبتكرة.
- ينبغي دعم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الامتثال للمعايير التنظيمية الدولية واقترانها بالرقابة المعززة، وبالرغم من أن المعايير التنظيمية القائمة تعالج المخاطر المصاحبة

لابتكارات التكنولوجيا المالية، فإن الطبيعة المتطورة لهذه التكنولوجيا تقتضي المراقبة المستمرة لتحديد ما ينشأ من مخاطر على الاستقرار المالي ومعالجتها، فالهدف من وضع هذه المعايير هو زيادة الفائدة من البيانات من خلال اتاحتها بمزيد من الشفافية، وتجنب التعرض للخصوصيات أو الإساءة لحقوق الإنسان أثناء استخدامها، وتقليص التفاوت في إنتاجها وسبل الحصول عليها واستخدامها ففي العالم الرقمي اليوم، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي الوقاية من سوء استخدام البيانات، وضمان استخدامها استخداما مسؤولا يحقق الصالح العام.

- ومع تزايد استخدام التكنولوجيا المالية ينبغي أن تعطي الجهات التنظيمية والبنوك المركزية الأولوية لـ:
  - رصد المخاطر المالية الكلية وضمان عدم تحول الوسائل التكنولوجية الحديثة إلى أدوات للاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
  - تحديد ومعالجة مخاطر التشغيل التي قد تنشأ من تقديم طرف آخر لهذه الخدمات، والحفاظ على صحة المؤسسات المالية وسلامة أوضاعها وكفاءة أداء نظم المدفوعات نظرا لاتساع دور الشركات غير المالية، وينبغي تعزيز القدرات الرقابية لكي تظل ملائمة وفعالة.
- تشكل الهجمات الالكترونية خطرا نظاميا، والحرص على منع وقوعها من قمة أولويات الجهات التنظيمية، فقد أدى اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية إلى زيادة منافذ دخول القراصنة الالكترونيين، بما يزيد من احتمالية نجاح الهجمات الالكترونية، ويتعين وضع أطر للأمن المعلوماتي للعمل بصورة شاملة لتوفير خطط للوقاية من الهجمات ورصدها وتبادل المعلومات بشأنها ومتابعتها والتعافي من آثارها.
- يتعين تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة، فكثير من البلدان في حاجة لزيادة سرعة وتغلغل الانترنت ومرافق الاتصالات عبر الهواتف المحمولة، وخفض تكاليفها، وضمان إمكانية التواصل المتبادل بين نظم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة.
- وبإحداث إصلاحات واسعة النطاق في بيئة الأعمال، من شأنه أن يدعم التكنولوجيا المالية، كما سيسهم تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية في توفير المزيد من رؤوس

الأموال وتسهيل زيادتها بوتيرة أسرع من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية القائمة بالفعل.

- هناك علاقة طردية بين التوعية المالية والاستفادة من الخدمات المالية، فكلما زادت التوعية المالية سمح ذلك بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية، ولذا ينبغي أن ترتكز برامج التوعية المالية على أطر حماية المستهلك بما يتطلب وضع قواعد قانونية جديدة لبيان الحقوق والالتزامات داخل المشهد المالي العالمي الجديد.
- إن اعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي وتطويرها وفقا للهندسة المالية الإسلامية، لاسيما مع ما أحدثته التكنولوجيا المالية من تطورات تقنية وفلسفية تستوجب تحديث تقنيات وهندسة البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية، ودعم ابتكار منتجات تقنية مالية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما سيمنح القطاع المالي والمصرفي الإسلامي دفعا جديدا لمنافسة القطاع المالي والمصرفي التقليدي ليس على مستوى العالم الإسلامي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضا، وعلى الرغم من الفترة القصيرة والأعداد القليلة لمنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي أنشئت في عدد من دول العالم الإسلامي، والتي بلغت نحو (120) منصة مقارنة مع أكثر من (2000) منصة للتكنولوجيا المالية التقليدية المنتشرة حول العالم، إلا أنها حققت نتائج باهرة، وأثبتت أن الاستخدام الفعال للتكنولوجيات المالية الجديدة المقترن مع نماذج أعمال مبتكرة في ظل بيئة تنظيمية وتشريعية ورقابية مواتية ومنسجمة مع مقاصد الشريعة الإسلامية وموارد بشرية مؤهلة يعزز الثقة بالتمويل والصيرفة الإسلامية وبقدرتها على تلبية متطلبات واحتياجات وتطلعات المتعاملين معها ويقود إلى تزايد الإقبال على منتجاتها واتساع استثماراتها (السعدون، التكنولوجيا المالية الإسلامية–مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين (1)، 2020)
- وحينما برزت إلى السطح تداعيات جائحة كورونا خاصة المتصلة بالإغلاق الاقتصادي للمؤسسات والتباعد الاجتماعي تعاظمت أهمية منتجات التكنولوجيا المالية، ولا سيما في مجال تحقيق الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبما ييسر للمواطنين والمنشآت توفير حاجاتهم المالية والمصرفية عن بعد، عبر منظومة العمل الرقمية وباستخدام الهاتف المحمول، الأمر الذي اسهم في ترسيخ قناعات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بجدوى الإنفاق على تطوير فكر وتطبيقات ومنتجات وآليات

التكنولوجيا المالية الإسلامية، والموارد البشرية العاملة فيها. ذلك لأن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لا تعيش بمعزل عن العالم المتطور وتقنياته الجديدة، لذا لا بد أن تتكيف وتتماشى مع الأسس التكنولوجية المتنامية التطور في المجال المالي، وأن يحظى المتعامل بالوعي الكامل بشأن كيفية التمويل الإسلامي وشروطه، مع البحث في كيفية تسهيل المعاملات الإسلامية لتواكب التطور الحاصل في المجالات كافة (السعدون، التكنولوجيا المالية الإسلامية .. مفهومها وأهميتها في البحرين(3)، 2020)، وفق نظام بيئي مستقبلي متكامل والاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية سواء كان ذلك في دولة مسلمة كماليزيا، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا على سبيل الذكر لا الحصر أو غير مسلمة كالمملكة المتحدة التي أثبتت وعن جدارة امتلاكها لنظام تكنولوجيا مالية إسلامية مبتكرة خصوصا بالنسبة لبعض الدول العربية والمسلمة التي تعد متأخرة في هذا المجال، ولم لا إدخال التكنولوجيا المالية الإسلامية في جميع المعاملات المالية لبناء نظام تمويلي مستدام دون إغفال الأطر الشرعية والتنظيمية والتشريعية له، وأي تحد يؤثر بشكل أو بآخر على استقرار وديمومة هذا النظام.

5. قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية:

التقارير:

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (أكتوبر2017). آفاق الاقتصاد الإقليمي، الفصل الخامس: التكنولوجيا المالية. صندوق النقد الدولي، الصفحات: 1-13.

ومضة، بيفورت. (2017). تقرير التكنولوجيا المالية-التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- توجهات قطاع الخدمات المالية. ومضة، بيفورت، الصفحات: 1-90 .

المذكرات:

سهير بن الساسي، و نجود بوالطبخ. (2019/2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الصفحات 1-125.

المقالات:

زينب حمدي، و الزهراء أوقاسم. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، العدد 1 المجلد 8، الصفحات 400-415.

فاطمة الزهراء سبع. (2021). واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، المجلد:06، العدد: 02، الصفحات 251-268.

مريم جامع، و أحمد علاش. (2021). دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الإسلامية. مجلة الإبداع، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد:11، العدد:. A01، الصفحات 454-467.

مواقع الإنترنيت:

أسعد حمود السعدون. (نوفمبر, 2020). التكنولوجيا المالية الإسلامية .. مفهومها وأهميتها في البحرين(3). تاريخ الاسترداد 10 05, 2021، من أخبار الخليج: http://www.akhbar-alkhleej.com/news/article/1218366

أسعد حمود السعدون. (مارس, 2020). التكنولوجيا المالية الإسلامية-مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين (1). تاريخ الاسترداد 11 05, 2021، من أخبار الخليج: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1217654

المراجع باللغة الأجنبية:

Reports:

DinarStandard et Elipses. (2021). Global Islamic Fintech Report 2021. Salaam Gateway; pp.1-56.

DinarStandard, Dubai Islamic Economy Development Centre. (2018). ISLAMIC FINTECH REPORT 2018. DinarStandard, Dubai Islamic Economy Development Centre; pp.1-38.

Articles:

Ali, H., Mohamed, H., Saqib Hashmi Abbas, H., & Hassan Abbas, M. (2019). Global Landscape of the IslamicFintech: Opportunities, Challenges and Future Ahead. COMSATS Journal of Islamic Finance, pp. 29-53.

Hassan, M., Rabbani, M., & Mohd.Ali, M. (2020). Challenges for The islamic finance and banking in post COVID era and the role of fintech. Journal of: Economic cooperation and Development; volume:41; number:3, pp. 93-116.

Rabbani, M. R., Bashar, A., Nawaz, N., Karim, S., Mohd.Ali, M. A., Rahiman, H. U., & Alam, S. (2021, 06). Exploring the role of islamic fintech in combating the aftershocks of covid-19: The open social innovation of the islamic financial system. Journal of: Open Innovation Thechnology Market and Complexity; volume:07; issue:2., pp. 1-19.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص484-506

أثر تطبيق محاسبة التحوط على المخاطر المالية (دراسة ميدانية على قطاع الاعمال بالسودان)

The impact of the application of precaution accounting on the financial riskis (applied on the business sector in Sudan)

د.تهاني ابوالقاسم احمد
Tehany ahmed
جامعة ام درمان الإسلامية– السودان
tehanymm@gmail.com

د.سامية احمد محمد سمل*
Samia sami
جامعة حائل– المملكة العربية السعودية
samiasamil2009@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/14 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

هدفت الدراسة الي للتعرف(من وجهة نظر العاملين) على أثر التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط في قطاع الاعمال بالسودان ، وجمع معلومات عن التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط وتحليلها لمعرفة أثرها على المخاطر المالية تمثلت مشكلة الدراسة الاستثمار بصفة عامة الاستثمار في الادوات المالية بصفة خاصة مرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من المخاطر ، تمثلت الفرضية الرئيسية في انه توجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط والحد من المخاطر المالية لدى قطاع الاعمال بالسودان. وتم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن يوجد اثر معنوي لمحاسبة التحوط علي المخاطر المالية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة).بمؤسسات الاعمال.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التحوط، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة.

تصنيفJEL: M41, G320

Abstract:

This study aims at knowing the (according to the employers stand point) and to collect information about accounting application of the criterion of the application of precaution accounting and to analyze it so as to know its impact on the financial risks. The problem of the study is represented in the investment as general and investment in financial devices as particular that is related firmly with a lot of risks the main hypothesis is that there is a relation that has statistical value between the precaution accounting and getting rid of the financial risks of the Sudanese business sector . The descriptive analytical method. there is a positive impact of precaution accounting on the financial risks (markets risks, operation risks, credit risks) in the business institutions.

Keywords: precaution accounting, markets risks, operation risks, credit risks, cach risks.

JEL classification codes: M41, G320

*المؤلف المرسل

المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

اولاً: الإطار العام للدراسة:

1/ تمهيد:

شكلت المخاطر الصفة الاساسية الملازمة لمنشأت الاعمال، وهذه المخاطر تختلف وتتنوع من منشأة الي اخرى وبحسب نشاطها لذا فقد بذلت منشآت الاعمال جهودا للتغلب على المخاطر المالية التي تواجهها، واستخدمت محاسبة التحوط كوسيلة للتغلب من المخاطر المالية التي تواجهها مؤسسات الاعمال.

2/ مشكلة الدراسة: الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في الادوات المالية بصفة خاصة مرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من المخاطر، الامر الذي يجعل كل من المستثمرين الحاليين والمحتملين في الاسواق المالية متخوفين من توظيف اموالهم في تلك الاسواق لكل ما ذكر تم ابتكار محاسبة التحوط كوسيلة للتغلب على تلك المخاطر وعليه يمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال الآتي: ما هو أثر محاسبة التحوط في الحد من المخاطر المالية لدى قطاع الاعمال بالسودان؟ وتمثل الأسئلة الفرعية للدراسة في الاتي:

(أ) ما هو أثر محاسبة التحوط على مخاطر الائتمان؟

(ب) ما هو أثر محاسبة التحوط على مخاطر السوق؟

(ت) ما هو أثر محاسبة التحوط على مخاطر السيولة؟

(ث) ما هو أثر محاسبة التحوط على المخاطر التشغيلية؟

3 / فرضيات الدراسة: الفرضية الأساسية للدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط والحد من المخاطر المالية لدى قطاع الاعمال بالسودان؟ تتمثل الفرضيات الفرعية للدراسة في الأتي:

(أ) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطر الائتمان.

(ب) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطر السوق.

(ت) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطر السيولة.

(ث) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط والمخاطر التشغيلية.

4/ نموذج الدراسة:

المتغير التابع

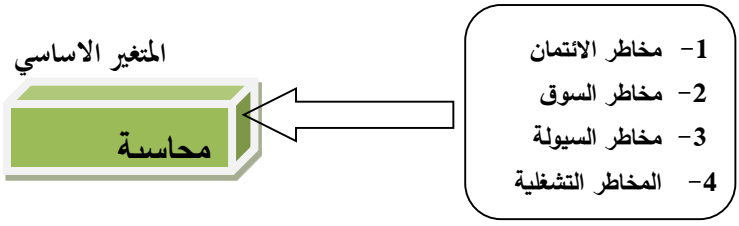

المصدر: إعداد الباحثان 2021م

5/ أهمية الدراسة: يمكن توضيح أهمية الدراسة على النحو التالي:

-الأهمية العلمية للدراسة تكمن أهمية الدراسة فى الدور الذي تتبناه إدارات مؤسسات الاعمال وتحقيق أهدافها وذلك من خلال التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط مما يزيد من القدرة على التغلب على المخاطر المالية.

الأهمية العملية: كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية استخدام محاسبة التحوطو توفر الدراسة مادة علمية عن التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط يمكن الاستفادة منها في الحد من المخاطر المالية مما ينتج عنها تحقيق أهداف مؤسسات الاعمال.

6/**أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة للتعرف(من وجهة نظر العاملين) على أثر التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط في قطاع الاعمال بالسودان ، وجمع معلومات عن التطبيق المحاسبي لمعايير محاسبة التحوط وتحليلها لمعرفة أثرها على المخاطر المالية ، كما تهدف الدراسة للتعرف على جوانب القصور والتوصية بمعالجتها.

7/ منهجية الدراسة: لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه الاستقرائي والاستنباطي وذلك في تغطية الجانبين النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاعتماد على الاستبانة كأداة دراسة رئيسية في عملية تجميع بيانات الدراسة.

8/ **حدود الدراسة:** يتمثل تحديد مجال الدراسة في الأتي:

(أ) الحدود المكانية: قطاع الاعمال بالسودان ولاية الخرطوم.

(ب) الحدود الزمانية :2021م

(ت) الحدود البشرية: المحاسبين والمراجعون والاداريون بقطاع الاعمال بالسودان بولاية الخرطوم.

ثانيا : الدراسات السابقة: يتناول الباحثان الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث والتي أمكن الحصول وهي :

– **دراسة محمود،مروة،احمد،2015م:** هدفت الدراسة الي اثر القياس والإفصاح المحاسبي للمشتقات المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في شركات التامين ، توصلت الدراسة النتائج اهمها عدم وجود اثر للقياس والإفصاح المحاسبي المشتقات المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في شركات التامين ، وان توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الاستثماري عد امرا ضروريا ، ويؤدي استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار الي تخفيض درجة المخاطرة. وواصت الدراسة بضرورة السماح بتداول المشتقات المالية في شركات التامين بالعراق وذلك عن طريق تنظيم اسواق متخصصة للتعامل فيها.

– **دراسة احمد 2017م**:هدفت الدراسة الي التعرف على اثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقارير المالية السنوية وتوضيح مفهوم محاسبة التحوط واهميتها بالنسبة للبيانات المالية ، وكيفية تأثير مؤشرات الربحية عليها ،توصلت الدراسة النتائج اهمها وجود تغير سلبي لمتوسط المؤشرات المالية (سعر الاغلاق ، عائد السهم الواحد ، العائد على مجموع الموجودات ، العائد على حقوق الملكية) للبنوك قبل تطبيق محاسبة التحوط للفترة (2004م-2009م) وبعد تطبيق محاسبة التحوط (2010م-20115م)بسبب ان التحوط يشمل زيادة الحذر ويقلل المخاطر ممايقابله انخفاض في المؤشرات المالية وواصت الدراسة بأهمية الحفاظ على تطبيق محاسبة التحوط لتحقيق العدالة والموثوقية في البيانات المالية الختامية ليستفيد منها المستخدمون الداخليون والخارجيون.

–**دراسة سهام 2017م**:هدفت الدراسة الي دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين الافصاح المحاسبي عن التحوط كأداة لادارة المخاطر بصفة عامة ومخاطر سعر الصرف على وجه الخصوص قيمة الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية في ظل مجموعة من الخصائص التشغيلية للشركات غيرالمالية ومنها جم الشركة والرافعة المالية ومعدلات الربحية والتي تؤثر على هذه العلاقة. وتمثلت المشكلة في ان تعد مشكلة تقلبات اسعار صرف العملات والمخاطر المرتبطة بها احدى اهم المشكلات التي تواجه الوحدات الاقتصادية على اختلاف انواعها وخاصة في الصناعات الغير

مالية. توصلت الدراسة النتائج اهمها ان محددات الدوافع وراء قيام الشركات غير المالية باستخدام التحوط هو تعرض الشركة لازمات المالية الداخلية، تكلفة الوكالة ، وتكلفة التمويل ، وان مفهوم قيمة الشركة عبارة عن اجمالي قيمة اصول الشركة السوقية ويستخدم للتعبير عنها عدة مقاييس تقوم بالمقارنة بين قيمة اصول الشركة السوقية الي قيمة اصول الشركة الدفترية .

–دراسة فريال 2017م:هدفت الدراسة الي إلقاء الضوء على اساليب وطرق القياس والافصاح المحاسبي معاملات تغطية المخاطر واهميتها بالنسبة للمؤسسة ،حيث ان معظم الابحاث والدراسات ركزت دوما على الجانب المالي لجهود تغطية المخاطر بالنسبة للمؤسسة واغفلت الجانب المحاسبي والذي له ماله من اثار على نتيجة الاعمال والدخل الاقتصادي للمؤسسات. تمثلت مشكلة الدراسة في كيف يتم القياس والافصاح المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة؟ توصلت الدراسة النتائج اهمها فاعلية طرق القياس والافصاح المحاسبي عن التحوط في اظهار قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية وأثرها جيد على نتاج الاعمال بصفة عامة.

– **دراسة عامر ،2018م**:هدفت الدراسة الي بيان مفهوم محاسبة التحوط والمعاملات بالعملة الاجنبية والمشاكل الناجمة عن التعامل بها وتسليط الضوء على القواعد المحاسبية المحلية والدولية المتعلقة بمحاسبة التحوط للحد من مخاطر تقلبات اسعار العملة الاجنبية توصلت الدراسة النتائج اهمها تأكيد العديد من الشركات والمصارف في البئية العراقية الي الكثير من الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية، ان محاسبة التحوط تمثل آلية للحد من المخاطر التي تواجهها الوحدة من خلال استخدام ادوات مالية المتمثلة بالمشتقات المالية ،كما اوصت الدراسة بضرورة ان تقوم الوحدات الاقتصادية العراقية باستخدام محاسبة التحوط بهدف الحد من المخاطر التي تواجهه الوحدة .

– **دراسة محمد،2019م**: هدفت الدراسة الي اختبار اثر العلاقة بين محاسبة التحوط والحد من مخاطر السيولة في الاسواق المالية ، اختبار اثر العلاقة بين محاسبة التحوط والحد من مخاطرا التشغيل في الاسواق المالية ،استخدام محاسبة التحوط كمدخل للصناعة المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في ان الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في الادوات المالية بصفة خاصة مرتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من المخاطر الامر الذي يجعل كل من المستثمرين الحاليين والمحتملين في الاواق المالية متخوفين من توظيف اموالهم في تلك الاسواق . توصلت الدراسة النتائج اهمهاان محاسبة التحوط تساهم في التنبؤ بدرجة الامان والمخاطرفي الاسواق المالية . كما اوصت بضرورة نشر مفهوم محاسبة

التحوط بين المؤسسات والشركات وكافة العاملين من خلال اصدار النشرات والدوريات العلمية التي تعكس اهمية الالتزام بها .

المحور الثاني :الاطار النظري

1.مفهوم محاسبة التحوط:عرفت محاسبة التحوط على أنها العملية التي يتم من خلالها تحديد اداة حماية واحدة او اكثر كان يكون موجودا ماليا بحيث ان التغيير في قيمته العادلة يكون معادلا بصورة كاملة او جزئية للتغير في القيمة العادلة والتدفقات التقدية لبند الحماية المطلوب ،الحاجة الي محاسبة التحوط في ظل غياب قواعد محاسبة خاصة للتحوط فانه يمكن الاقرار بمكاسب وخسائر المعاملات التي توفر تحوطا فعالا في فترات مختلفة مما يؤدي الي احداث تقلب أو تذبذب في الاستثمار(ضحى ،2019م ، ص 42).

كما عرفت محاسبة التحوط بانها هي وسيلة لادارة المخاطر يستخدم بها مشتقة مالية واحدة أوا كثر من ادوات التحوط ،لتجنب التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لاصل أوالتزام مالي او للعمليات المستقبلية (احمد ،2017م ، ص 7).كما عرفت محاسبة التحوط بانها اسلوب اوتقنية التي تعد الاساس في الاعتراف بالمكاسب والخسائر أو(الايرادات والمصاريف) المرتبطة بالبند المتحوط له أو اداة التحوط على ان يتم الموازنة بين الاعتراف فيها بالمكاسب والخسائر المرتبطة بأداة التحوط في نفس الفترة التي يتم الاعتراف فيها بالمكاسب والخسارة لبند التحوط(Ramirez.2015.p24).

1.1اساليب التحوط: تتمثل في الاتي(محمد ،:**2007م**، ص90)**1–**اسلوب التحوط الطبيعي ويعتبر اسلوب التحوط الطبيعي من الاساليب ذات الكفاءة والفعالية في تغطية التعرض للخطر التشغيلي ويتطلب نجاحه ان يبدأ التخطيط بتطبيق هذا الاسلوب مبكرا مع بد اتجاه الوحدة ممارسة نشاطها خاصة على نطاق دولي ،قيام الوحدات الاقتصادية بدراسة علاقات الارتباط بين العملات المختلفة المنتظر من ان تتم بها التدفقات النقدية وطبيعة هذا الارتباط (ايجابي/سلبي) ومراجعة هذه العلاقة بصفة مستمرة ،وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع إلا أنه يوجه له الانتقادات التالية يقتصر هذا الاسلوب على تغطية مخاطر الاستثمار غير المنتظمة،كما أن طبيعة سياسات التحوط الطبيعي سياسات استراتيجية طويلة الاجل وليست سياسات تكتيكية .2- اسلوب التحوط المالي وفيه يتم الدخول في صفقات مالية تستخدم ارباحها في تعويض الخسائر الناتجة عن تقلبات اسعار الصرف والتي تستطيع الوحدة بمقتضاها إما أن تحول مخاطرتقلبات اسعار الصرف واسعار الفائدة الي جهات متخصصة تكون قادرة على التنبوء بتقلبات السوق بشكل

دقيق وتتحمل خسائرها أو ان تحقق من هذه الادوات ارباح تعوض خسائر تقلبات اسعار أو اسعار الفائدة. ويستخدم هذا في كثير من الوحدات الاقتصادية للمزايا التالية ويتسم بالشمولية في تجنب المخاطر الاستثمارية التي يمكن أن تواجهها تلك الوحدات ، يتلاقي عيوب اسلوب التحوط الطبيعي .

2.1مزايا وعيوب محاسبة التحوط: لمحاسبة التحوط عديد من المزايا والعيوب ا(عبدالله، 2017م،ص ص 12،11): **المزايا منها:** اداة يستخدمها المحاسبين والمديرين لمواجهة التفاؤل المبالغ فيه أوعدم اليقين عند تقييم الاصول والدخل،أنه يؤدي الي مخرجات(معلومات محاسبية) المعدة وفقا للمعايير والمبادي المحاسبية لتكون اكثر موضوعية، تساهم في حماية المحاسبين من المخاطر الناجمة عن نشر معلومات محاسبية قديثبت أنها غير صحيحة في وقت متأخر ،تمنح هامشا اكبر من الامن ضد أي نتائج سلبية أوغير متوقعة.**اما العيوب** هي تعارض تطبيق هذا المبدأ مع بعض المبادي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية وقابليتها للمقارنة والموثوقية ،المعلومات المحاسبية عند تطبيق هذا المبدأ تعطي قيم تختلف عن القيمة الحقيقية، المبالغة في التحوط قد تضر بعض مستخدمي المعلومات المحاسبية .

2. المخاطر المالية: المخاطر جزء يتجزأ من النشاط الانساني مهما كانت طبيعته واصبحت صفة ملازمة للعديد من الانشطة كما وتواجه مختلف مؤسسات الاعمال مخاطر عديدة ممارستها لاعمالها، ممايؤي الي العديد من الازمات ومن ضمن الازمات حجم ومقدار عدم التأكد من ناحية التهديدات التي تحيط بالمؤسسة ممايؤدي الي نجاحها أو فشلها، لذلك شرعت المؤسسات والافراد لوضع استراتيجات للتحوط وادارة لمخاطر(ضحى،2019م ،ص45).

–انواع المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية : يمكن تصنيفها كالأتي :

(أ) مخاطر الائتمان أن مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في إمكانية حدوث الخسائر الاقتصادية الناتجة عن عجز او فشل أحد طرفي العقد في الوفاء بإلتزماته الناشئة عن تعاقده في عقود المشتقات المالية تجاه الطرف الاخر وفي الاوقات المحددة طبقا لشروط العقد.أن هنالك عددا من السياسات والاجراءات التي تمكن المتعاملين في اسواق المشتقات من ادارة هذه المخاطر الائتمانية منها مايلي ادوات الرقابة الداخلية التي تضمن تقدير المخاطر الائتمانية قبل الدخول في تعاملات مع الطرف المقابل مع رقابة هذه المخاطر خلال مدة كل تعامل معها. التوثيق الدقيق للتعاملات مما يلطف من حدة المخاطر الائتمانية ومن ثم يوفر الالتزام القانوني لتنفيذ العقود. التوثيق الدقيق للتعاملات ممايلطف من حدة المخاطر الائتمانية ، ومن ثم يوفر الالتزام القانوني لتنفيذ العقود ،

تقدير الجدارة الائتمانية للاطراف المقابلة والالتزام بحدود معينة لهذه المخاطر، توفير الضمانات اللازمة التي تدعم الائتمان وتقلل أوتحد من التعرض لمخاطر تعثر اطراف عملية معينة (محمود واخرون، 2015م، ص 103) .

(ب)مخاطر السوق تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات من السلوك السعري لاسعار الاصول محل التعاقد أي التقلبات غيرالمتوقعة في اسعار عقود المشتقات (شوقي ،2017م،ص 108).

(ج) مخاطر **السيولة أن** مخاطر السيولة هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم توفر السيولة أي عدم القدرة على تسديد الالتزامات أول بأول من المتعاملين في سوق المشتقات ،ممايجعل المتاجرة بهذه الادوات اكثر صعوبة (هاشم ، 2008م،ص 123)،وقد بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الادوات المالية في الافصاحات أنه على الشركة الافصاح على النحو التالي (المعيار الدولي رقم (7)، 2012م ،ص258) :الافصاح عن تحليل الاستحقاق الخاص بالالتزمات المالية غير المشتقة بمافي ذلك عقود الضمان المالي الصادر التي تبين بقية الاستحقاقات التعاقدية ، الافصاح عن تحليل الاستحقاق الخاص بالالتزمات المالية المشتقة ويتضمن تحليل الاستحقاق بقية الاستحقاقات التعاقدية للالتزمات المالية المشتقة التي تعد فيها الاستحقاقات التعاقدية مهمة لفهم توقيت التدفقات المالية، وصف كيفية تعاملها مع مخاطر السيولة .

(د) المخاطر التشغيلية أن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناتجة عن قصور في نظام المعلومات أوالرقابة الداخلية بشكل ينتج عنه تحقيق خسائر غير متوقعة ،وتنشأ المخاطر التشغيلية من خلال عمليات التسوية والمقاصة نتيجة عدم كفاءة نظم المعلومات اوالرقابة الداخلية والاخفاق في اجراء عمليات التسوية والمقاصة بكفاءة عالية ،الامر الذي يترتب عليه خسائر للمشاركين في السوق لم يكن في وسع احد التنبؤ بها نتيجة التأخير في التسوية او الاطباء أوالغش (Basel.p31).

(هـ)مخاطر اسعار الفائدة وتتمثل هذه المخاطرة في التغييرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي ،والتي قد تؤثر على الانشطة المالية بالمؤسسة التي تعتمد على اسعار الفائدة في مختلف عمليات الاقراض والاقتراض حيث أن التقلبات في اسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات ومقبوضات المؤسسة المستقبلية (فريال ،2014م،ص201).

(و) مخاطر أسعار صرف العملات وتتمثل في مخاطرة التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية ،وهذا مايواجه مختلف المؤسسات التي تتعامل بانواع مختلفة من العملات ،كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم ،أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات اجنبية ،كذلك التعامل مع المختلف المؤسسات المالية الاجنبية كالبنوك عند

اقتراض بعملات أجنبية ،فمن شأن التغيرات في اسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على اصول وخصوم المؤسسة المقيمة بعملات أجنبية ،وكذلك على تدفقاتها النقدية (فريال ،2014م،ص201).

المحور الثالث تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

1.1 مجتمع الدراسة يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة والمجتمع الأساسي للدراسة يتكون من المحاسبيين والمراجعيين بمؤسسات الاعمال ولاية الخرطوم.

2.1 عينة الدراسة. تمَّ اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية وهى إحدى العينات الاحتمالية والتي يختارها الباحث من مجتمع الدراسة بطريقة تتيح فرص متساوية في الاختيار لجميع مفردات المجتمع موضع الدراسة. وتم توزيع عدد (150) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم استرجاع عدد (120) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (91)%. بيانها كالآتي:

3.1 خصائص عينة الدراسة: ومن خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من استمارة البحث، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها .وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعا" للمتغيرات الشخصية: فيما يلي تحليل للبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث حسب خصائصهم المختلفة.

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد وخصائص عينة الدراسة

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	94	78.3%
	اقتصاد	6	5.0%
	ادارة اعمال	5	4.2%
	دراسات مصرفية	10	8.3%
	اخرى	5	4.2%

	المجموع	**120**	**100.0**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	60	50.0%
	دبلوم عالي	10	8.3%
	ماجستير	29	24.2%
	دكتوراة	14	11.7%
	اخرى	7	5.8%
	المجموع	**120**	**100.0**
المؤهل المهني	زمالة سودانية	11	9.2%
	زمالة عربية	4	3.3%
	زمالة أمريكية	8	6.7%
	لايوجد موهل مهني	91	75.8
	زمالة بريطانية	6	5.0%
	المجموع	**120**	**100.0**
المسمى الوظيفي	محاسب	53	44.2%
	مدير مالي	17	14.2%
	مراجع	12	10.0%
	مدير اداري	11	9.2%
	اخرى	27	22.5%
	المجموع	120	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	27	22.5%
	5 وأقل من 10 سنوات	16	13.3%
	10 وأقل من 15 سنة	21	17.5%
	15 سنة فأكثر	56	46.7%
	المجموع	**120**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

2. أداة الدراسة الميدانية: استخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1.2 وصف الاستبانة: أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد من العبارات طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على لمحوري الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSSوالذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما تمت الاستعانة ببرنامج الإكسل Excelلتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

(أ) التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.

(ب) النسب المئوية لإجابات افراد عينة الدراسة

(ت) كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

(ث) والوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة .

(ج) تحليل الانحدار الخطي المتعدد .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات: تحليل ومناقشة نتائج العبارات

تحليل ومناقشة المتغير الاول:محاسبة التحوط يهدف هذا المحور لمعرفة محاسبة التحوط ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-يتم التحوط من خطر التسعير للأصول وللخصوم	1	1	4	39	75	4.55	.684	اوافق بشدة
	0.8%	0.8%	3.3%	32.5%	62.5%			
	0	2	18	43	57	4.29	.782	

2-اداة يستخدمها المحاسبين والمديرين لمواجهة التفاؤل المبالغ فيه أوعدم اليقين عند تقييم الاصول والدخل بالمؤسسة.	0.0%	1.7%	15.0%	35.8%	47.5%			اوافق بشدة
3-تؤدي الي مخرجات (معلومات محاسبية) المعدة وفقا للمعايير والمبادي المحاسبية بالمؤسسة لتكون اكثر موضوعية.	0	2	6	47	65	4.46	.672	اوافق بشدة
	0.0%	1.7%	5.0%	39.2%	54.2%			
4-تمنح هامشا اكبرمن الامن ضد أي نتائج سلبية أوغير متوقعة بالمؤسسة.	0	0	5	48	67	4.52	.580	اوافق بشدة
	0.0%	0.0%	4.2%	40.0%	55.8%			
محاسبة التحوط	1	5	33	177	264	4.45	.519	**اوافق** بشدة
	.2%	1.0%	6.9%	36.9%	55.0%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول اعلاهالخاص بنتائج المحور الاول (**محاسبة التحوط**) نجد أنه حصل على وسط حسابي(4506) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي. اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات البعد الاول من المتغير الاول **محاسبة التحوط**.

2. تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني: المخاطر المالية يهدف هذا المحور معرفة المخاطر المالية. ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني **البعد الاول**

العبارات	**لا اوافق بشدة**	**لا اوافق**	**محايد**	**اوافق**	**اوافق بشدة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الموافقة**
	التكرار	**التكرار**	**التكرار**	**التكرار**	**التكرار**			
	النسبة	**النسبة**	**النسبة**	**النسبة**	**النسبة**			
1-عدم التوثيق الدقيق للتعاملات بالمؤسسة.	1	2	7	49	61	4.39	.748	اوافق بشدة
	0.8%	1.7%	5.8%	40.8%	50.8%			
2-عدم توفير الضمانات اللازمة التي تدعم الائتمان وتقلل اوتحد من المخاطر.	0	4	16	49	51	4.23	.804	اوافق بشدة
	0.0%	3.3%	13.3%	40.8%	42.5%			
3- عدم توفر ادوات الرقابة الداخلية بالمؤسسة.	0	3	7	53	57	4.37	.709	اوافق بشدة
	0.0%	2.5%	5.8%	44.2%	47.5%			
4-عدم تقدير الجدارة الائتمانية للاطراف	0	3	4	56	57	4.39	.677	اوافق بشدة
	0.0%	2.5%	3.3%	46.7%	47.5%			

المقابلة والالتزام بحدود معينة لهذه المخاطر								
مخاطرالائتمان	1	12	34	207	226	4.34	.587	**اوافق بشدة**
	.2%	2.5%	7.1%	43.1%	47.1%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول اعلاهالخاص بنتائج المحور الثاني **(مخاطر الائتمان)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.33)أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي.ي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدةما جاء بعبارات البعد الاول من المتغير الثاني**مخاطر الائتمان.**

تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الثاني البعد الثاني :

يهدف هذا المحور لمعرفة **مخاطر السوق،** ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني البعد الثاني مخاطر السوق

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-التقلبات غيرالمتوقعة في اسعار عقود المشتقات بالمؤسسة.	0	1	8	57	54	4.37	.647	اوافق بشدة
	0.0%	0.8%	6.7%	47.5%	45.0%			
2-التقلبات في مستوى الاسعار الناتجة عن التغييرات في اسعار الصرف المحلية.	1	2	5	60	53	4.35	.738	اوافق بشدة
	0.8%	1.7%	4.2%	50.0%	44.2%			
3- التقلبات في مستوى الاسعار الناتجة عن التغييرات في معدلات الفائدة.	1	0	4	48	67	4.50	.648	اوافق بشدة
	0.8%	0.0%	3.3%	40.0%	55.8%			
4-التقلبات في مستوى الاسعار الناتجة عن	0	1	13	45	61	4.38	.712	اوافق بشدة
	0.0%	0.8%	10.8%	37.5%	50.8%			

التغييرات في اسعار الصرف الاجنبية.								
مخاطر السوق	2	2	30	210	235	4.40	.516	**اوافقبشدة**
	.4%	.4%	6.3%	43.8%	49.1%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول اعلاهالخاص بنتائج المحور الثاني (مخاطرالسوق) نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.40) أي **اوافق بشدة** حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ماجاء بعبارات البعد الثاني من المتغير الثاني

تحليل ومناقشة نتائج عبارات المتغير الثاني المخاطر المالية البعد الثالث ((المخاطر التشغيلية))يهدف هذا البعد لمعرفة شروط الإرتباط لعملية المراجعة ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا البعد .

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحورالثاني،البعدالثالث

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-المعالجات الخاطئة للانشطة المالية .	1	0	5	59	55	4.39	.652	اوافق بشدة
	0.8%	0.0%	4.2%	49.2%	45.8%			
2-مخاطر تاخر سداد عملاء المؤسسة.	2	0	2	49	67	4.49	.698	اوافقبشدة
	1.7%	0.0%	1.7%	40.8%	55.8%			
3- عدم كفاءة انظمة الرقابة بالمؤسسة.	1	4	8	55	52	4.28	.799	اوافق بشدة
	0.8%	3.3%	6.7%	45.8%	43.3%			
4-عدم معالجة الخسائر الناشئة عن تغيير قوانين العمل بالمؤسسة .	0	2	10	57	51	4.33	.665	اوافق بشدة
	0.0%	1.7%	8.3%	47.5%	42.5%			
5- عدم كفاءة نظم المعلومات بالمؤسسة.	1	1	12	47	59	4.35	.763	اوافق بشدة
	0.8%	0.8%	10.0%	39.2%	49.2%			
المخاطر التشغيلية	5	6	37	267	284	4.37	.553	**اوافق بشدة**
	.8%	1.0%	6.2%	44.6%	47.4%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول اعلاهالخاص بنتائج المتغير الثاني (**المخاطر المالية) البعد الثالث المخاطر التشغيلية)** نجد أنه حصل على وسط حسابي(4.37) أي **وافق** حسب مقياس ليكارت الخماسي. اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المتغير الثاني المتغير الثاني **(المخاطر المالية) البعد الثالث المخاطر التشغيلية)**

- تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الثاني البعد الرابع:مخاطر السيولة

يهدف هذا المحور **مخاطر السيولة** ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المتغير.

جدول رقم(6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحورالثاني البعد الرابع

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-عدم توفير التمويل اللازم للمؤسسة .	0	4	10	50	56	4.32	.767	اوافق بشدة
	0.0%	3.3%	8.3%	41.7%	46.7%			
2-عدم معالجة مخاطرالاصول السائلة بالمؤسسة.	1	4	5	52	58	4.35	.785	اوافق بشدة
	0.8%	3.3%	4.2%	43.3%	48.3%			
3-عدم الافصاح عن تحليل الاستحقاق الخاص بالالتزمات المالية المشتقة بالمؤسسة .	0	3	10	52	55	4.33	.735	اوافق بشدة
	0.0%	2.5%	8.3%	43.3%	45.8%			
4-عدم الوفاء بالتزمات العمل للمؤسسة.	1	1	9	54	55	4.34	.728	اوافق بشدة
	0.8%	0.8%	7.5%	45.0%	45.8%			
مخاطر السيولة	2	12	34	208	224	4.33	.561	**اوافق بشدة**
	.4%	2.5%	7.1%	43.3%	46.7%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول اعلاه نجد أنه حصل على وسط حسابي 4.33 حسب مقياس ليكارت الخماسي. اي ان غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارت **مخاطر السيولة** .

ثالثا اختبار الفرضيات:

– تحليل الانحدار بين المتغيرين (محاسبة التحوط، المخاطر المالية بعد مخاطر الائتمان):

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان **محاسبة التحوط**، لها تأثير في**المخاطر المالية بعد** مخاطر الائتمان.

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين محاسبة التحوط المخاطر المالية بعد مخاطر الائتمان

		معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$		.814	2.468	.015	معنوية
$\hat{B}_1$		.081	.879	.381	غير معنوية
B_2		.266	3.414	.001	معنوية
B_3		.187	1.856	.066	غير معنوية
B_4		.018	.192	.848	غير معنوية
B_5		.244	3.341	.001	معنوية
معامل الارتباط (R)		.718a			
معامل التحديد (R^2)		.515			
أختبار (F)		24.221	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(.814) +.081X_1+.266X_2+.187X_3+.018X_4+.244X_5					

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (7)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين ابعاد متغير **محاسبة التحوط**، كمتغيرات مستقلة **المخاطرالمالية بعد** مخاطرالائتمان كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.718).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.515)، هذه القيمة تدل على ان **محاسبة التحوط**، كمتغيرات مستقله يساهم بـ (52%) **المخاطر المالية بعد** مخاطرالائتمان (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (24.221) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (0.814) وهي قيمة مخاطرالائتمان عندما تكون **محاسبة التحوط** مساوية للصفر.

5. في حين نجد قيمة معلمة مخاطرالائتمانتساوي (5.081- وقيمتها المصاحبة تساوي (0.381) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجودعلاقة دالة احصائياً بين **محاسبة التحوط والمخاطرالمالية بعد** مخاطرالائتمان .

مما سبق يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطر الائتمان **قد تحققت**.

تحليل الانحدار بين المتغيرين (محاسبة التحوط ومخاطرالسوق):تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان محاسبة التحوط لها تأثيرفي ومخاطر السوق.

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير

محاسبة التحوط ومخاطرالسوق

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.231	3.209	.002	معنوية
$\hat{B}_1$	.076	.710	.479	غير معنوية
B_2	.249	2.740	.007	معنوية
B_3	.144	1.222	.224	غير معنوية
B_4	.014	.135	.893	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	.621[a]			
معامل التحديد (R^2)	.385			
أختبار (F)	14.296	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.231) + .076X_1 + .249X_2 + .144X_3 + .014X_4 + .226X_5$				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول اعلاه:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين ابعاد محاسبة التحوط ومخاطر السوق كمتغير محاسبة التحوط مستقلة **و** ومخاطر السوق كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.621).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.385)، هذه القيمة تدل على محاسبة التحوط ان كمتغيرات مستقله يساهم بـ (39%) في مخاطرالسوق (المتغير التابع).

3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (14.296) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.231) وهي قيمة مخاطرالسوق عندما تكون محاسبة التحوط مساوية للصفر(مخاطرالسوق)

5. – في حين نجد قيمة معلمة محاسبة التحوط تساوي (076.) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.479) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجودعلاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط ومخاطرالسوق – في حين نجد قيمة معلمة مخاطرالسوق تساوي (0.249) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.007) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط ومخاطرالسوق في النموذج المتعدد للانحدار.

مما سبق يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطرالسوق**قد تحققت**.

تحليل الانحدار بين المتغيرين (محاسبة التحوط ومخاطرالسيولة): تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان محاسبة التحوط لها تأثير في مخاطرالسيولة.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير محاسبة التحوط**ومخاطرالسيولة**

	معاملات الانحدار	**أختبار (t)**	**القيمة الاحتمالية(Sig)**	**التفسير**
$\hat{B}_0$	.726	1.733	.086	معنوية
$\hat{B}_1$	.181	1.548	.124	غير معنوية
B_2	.032	.322	.748	غير معنوية
B_3	.099	.774	.440	غير معنوية
B_4	.018	.153	.879	غير معنوية
B_5	.466	5.027	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.638a			
معامل التحديد (R^2)	.407			
أختبار (F)	15.632	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (.726) + .181X_1 + .032X_2 + .099X_3 + .018X_4 + .466X_5$				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول اعلاه

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين ابعاد محاسبة التحوط كمتغيرات مستقلة ومخاطر السيولة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.638).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.407)، هذه القيمة تدل على ان محاسبة التحوط كمتغيرات مستقله يساهم بـ (41%) في مخاطر السيولة (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (15.632) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (0.726) وهي قيمة مخاطر السيولة عندما تكون محاسبة التحوط مساوية للصفر(محاسبة التحوط).

– في حين نجد قيمة معلمة مخاطر السيولة تساوي.تساوي (0.124) وهي اكبر

من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجودعلاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط **و** مخاطر السيولة.

– في حين نجد قيمة معلمة مخاطر السيولة تساوي (0.032) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.748) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً محاسبة التحوط في النموذج المتعدد للانحدار.

– في حين نجد قيمة معلمة مخاطر السيولة تساوي (0.099) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.440) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجودعلاقة دالة احصائياً محاسبة التحوط ومخاطر السيولة

– في حين نجد قيمة معلمة محاسبة التحوط تساوي (0.018) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.879) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً محاسبة التحوط و مخاطر السيولة

– في حين نجد قيمة معلمة مخاطر السيولة تساوي (0.466) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط ومخاطر السيولة .

مما سبق يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط ومخاطرالسيولة **قد تحققت**.

تحليل الانحدار بين المتغيرين (محاسبة التحوط والمخاطر التشغيلية):تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان محاسبة التحوط لها تأثير في المخاطر التشغيلية.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين متغير محاسبة التحوط **والعوامل مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية**

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.666	5.067	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.168	1.837	.069	غير معنوية
B_2	.092	1.184	.239	غير معنوية
B_3	.114	1.132	.260	غير معنوية
B_4	.026	.288	.774	غير معنوية
B_5	.241	3.308	.001	معنوية
معامل الارتباط (R)	.631a			
معامل التحديد (R^2)	.398			
أختبار (F)	15.067	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.666) + .168X_1 + .092X_2 + .114X_3 + .026X_4 + .241X_5$				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول اعلاه:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين ابعاد متغيرمحاسبة التحوط كمتغيرات مستقلة **و** المخاطر التشغيلية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.631).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (.398)، هذه القيمة تدل على ان محاسبة التحوط كمتغيرات مستقله يساهم بـ (40%) في المخاطر التشغيلية (المتغير التابع).
3. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (15.067) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.666) وهي قيمة المخاطر التشغيلية عندما تكون محاسبة التحوط مساوية للصفر(عدم **إلتزام** بمحاسبة التحوط).- في حين نجد قيمة معلمة **محاسبة التحوط**تساوي (.168) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.069) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين **محاسبة التحوط و** المخاطر التشغيلية.

في حين نجد قيمة معلمة محاسبة التحوط تساوي (0.092) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.239) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط والمخاطر التشغيلية في النموذج المتعدد للانحدار.

- في حين نجد قيمة معلمة **شروط الإرتباط لمحاسبة التحوط**تساوي (0.114) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.260) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجودعلاقة دالة احصائياً بين **شروط الإرتباط لعملية محاسبة التحوط**و المخاطر التشغيلية
- في حين نجد قيمة معلمة محاسبة التحوط تساوي (0.026) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.774) وهي اكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين محاسبة التحوط و المخاطر التشغيلية
- في حين نجد قيمة معلمة محاسبة التحوط تساوي (0.241) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.001) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً محاسبة التحوط و المخاطر التشغيلية.

مما سبق يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التحوط والمخاطر التشغيلية **قد تحققت**.

المحور الرابع الخاتمة وهي تشمل النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. النتائج العامة: تتمثل في الآتي:

- محاسبة التحوط اداة يستخدمها المحاسبين والمديرين لمواجهة التفاؤل المبالغ فيه أوعدم اليقين عند تقييم الاصول والدخل بالمؤسسة.
- تؤدي محاسبة التحوط الي مخرجات (معلومات محاسبية) المعدة وفقا للمعايير والمبادي المحاسبية بالمؤسسة لتكون اكثر موضوعية.
- ادي توفر ادوات الرقابة الداخلية بالمؤسسة الي تقليل من المخاطر المالية.

2. نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى أن:

- غالبية أفراد عينة الدراسة محاسبين تخصصهم محاسبة ولكن الغالبية ليس لديهم زمالة المحاسبين القانونيين، بينما معظمهم يحملون شهادة البكالوريوس وخبرتهم تفوق ال 15 سنة.
- نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق وفقاً لمعادلة كرنباخ الفا لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل متغير عالية جداَ، أي قريبة من (100%) مما يدل على أن أداة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين.

-توثر محاسبة التحوط علي المخاطر المالية المتمثلة في (مخاطر **الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل**).

ثانياً: توصيات الدراسة

أوصت الدراسة بالآتي:

- بضرورة قيام مؤسسات الاعمال بنشر ثقافة ومفاهيم محاسبة التحوط ومدي اهمية تطبيقها في مؤسسات القطاع العام بالسودان.
- لابد من معالجة الخسائر الناشئة عن تغيير قوانين العمل بالمؤسسة .

--ضرورة توفير الضمانات اللازمة التي تدعم الائتمان وتقلل اوتحد من المخاطر.

- لابد من مراعاة التقلبات في مستوى الاسعار الناتجة عن التغييرات في اسعار الصرف الاجنبية.

المصادر والمراجع

1- الكتب

-هاشم فوزي العبادي ، (2008م)، الهندسة المالية وادواتها ، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع ، عمان : الاردن.
-المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (7) الافصاحات ، (2012م) ،دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الاردن

.2- الرسائل الجامعية:

- احمد محمد يحي ، (2017م) ، اثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقاريرالمالية السنوية ،كلية العلوم الإدارية ، جامعة الاسراء ، رسالة ماجستير في المحاسبة غيرمنشورة ، عمان .

3-المجلات العلمية:

- د.محمود محمود ابراهيم ، وأخرون ، (2015م) ، اثر المحاسبة عن المشتقات المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في شركات التامين ،مجلة البحوث التجارية ،جامعة الزقازيق ،المجلد 37،العدد 2.
- سهام عبد المنجي مبارك ، اثر الافصاح المحاسبي عن التحوط كنشاط لادارة مخاطر سعر الصرف على قيمة الشركة ، بحث مقدم الي المؤتمر العلمي الاول لقسم المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر،خلال الفترة 5-7 مايو207م.
- د. فريال منال عربي، (2017م) ، اساليب القياس والافصا المحاسبي عن التحوط ضد المخاطر المحتملة ، مجلة الاقتصاد والتجارة بجامعة عبدالميد مهيرى ،الجزائر ،العدد الثاني.

– أدعامر محمد سليمان ،محمدحاسم محمد، (2018م) ، آلية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطرتذبذب العملة الاجنبية على وفق المعايير الدولية للابلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية. ،مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة بغداد ، العدد 109.

– أ.د محمد المعتز المجتبى ، ضحى ادريس بخيت، (2019م) ، دور محاسبة التحوط في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة في الاسواق المالية ، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين المجلد 14 ،العدد55..

–محمد عبد المنعم الشورابي ، (2007م) ، مراجعة الادوات المالية المشتقة التحوط تحد جديد للمراجع الخارجي في سوق الخدمات المهنية، مصر، مجلة البحوث المالية والضريبية ،العدد46.

–دعبدالله مايو ،دعبدالحق بوقفة ، (2017م) ، اثرتطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على ادارة المخاطر في الموسسات الاقتصادية ، الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ،المجلد 3،العدد 2 .

–أ.شوقي طارق ، (2017) ، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقمI fr s9الادوات المالية مقارنة مع المعيار الامريكي SfAS33، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف ،الجزائر،العدد17.

-Ramirez Accounting for Derivative , Advanced Hedging under , Britain , T j International Ltd.2015.

--Base.c. Consultative document: Operational RISK. BASE,committe on b anking supporting document to the new capital accrd, work paper, may,lss3.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:5 / N°2 / Décembre 2021, PP 507-528

Le rôle du marketing vert dans la réalisation d'un avantage concurrentiel.

The role of green marketing in achieving competitive advantage

*** *LAHOUEL SAMIA***
Université de Batna1
samia.lahouel@univ-batna.dz

KILANI SONIA
Université de Batna1
sounia.kilani@univ-batna.dz

BOULTIF SAIDA
Université de Batna1
boultif.saida@yahoo.fr

Reçu le:22/ 08/2021 *Accepté le:27 /10/2021* *Publié le:31/12/2021*

Résumé:

Cette étude vise à identifier le rôle de l'application du marketing vert dans l'obtention d'un avantage concurrentiel. Cela se fait en mettant en évidence le concept et l'importance du marketing vert, en plus de ses dimensions, sa philosophie et son mix marketing vert. Et aussi l'accès au concept d'avantage concurrentiel dans tous ses types et sources. Les résultats obtenus à partir de la recherche ont montré qu'il y a une contribution à l'application du marketing vert pour obtenir un avantage concurrentiel dans les organisations. Et cela à travers le recyclage pour réduire les coûts, différencier les produits verts, améliorer l'image mentale de l'institution, l'innovation environnementale verte, augmenter la part de marché de l'institution.

Mots clés : marketing vert, mix marketing vert, produits environnementaux, avantage concurrentiel, organisations.

Codes de classification JEL: M31

Abstract :

This study aims at identify the role of applying green marketing to obtain a competitive advantage. This is done by highlighting the concept and the importance of green marketing, in addition to its dimensions, philosophy and green marketing mix. As well as to access the competitive advantage concept in all its types and sources. The obtained results have shown that there is a contribution to the application of green marketing in order to gain a competitive advantage in organizations. This is done through recycling to reduce costs, differentiate green products, improve the institution's mental image, green environmental innovation and increase the institution's market share.

Key words: green marketing, green marketing mix, environmental products, competitive advantage, organizations

JEL classification codes : M31

* ***Auteur correspondant***

1. Introduction:

Global Environnent Outlook a montré que si les tendances actuelles se poursuivent dans les modèles de croissance démographique, économique et de la consommation, la pression augmentera de manière significative sur l'environnement naturel dépasse sa capacité. Les gains environnementaux et les améliorations apparentes peuvent être perdus en raison de la pollution accrue et de l'épuisement des ressources naturelles.

Le monde a également commencé à être très contrarié et préoccupé par des problèmes environnementaux tels que la pollution et l'épuisement des sources d'énergie. La prise de cette préoccupation augmente considérablement avec le début des années soixante-dix, et a émergé ici des associations et des organisations appelant à la préservation de l'environnement pour en faire un endroit plus approprié à vivre, les autorités officielles exigeant la promulgation des lois et demandant des lois, mais le rythme de l'exploitation de ces ressources a augmenté de façon spectaculaire au cours des siècles jusqu'à ce qu'elle atteigne son apogée Le vingtième siècle.

Compte tenu de la nécessité croissante d'intégrer le développement durable dans la gestion stratégique, les organisations doivent concilier leurs objectifs économiques, sociaux et environnementaux, afin que leurs décisions et leurs stratégies soient purement économiques et maximisent leurs profits. , En plus de cadrer ses décisions avec un cadre moral pour réduire les effets négatifs qui affectent la société dans laquelle il opère.

D'un autre côté, le marketing, même sous sa forme simple, a pris de l'importance depuis l'Antiquité, surtout lorsque le besoin d'échanges de marchandises surgit entre les individus pour satisfaire leurs besoins en produits. Ainsi, le développement du marketing en fonction de l'état de développement qui passait par ces communautés afin de satisfaire les besoins des individus de biens et services, en plus du développement d'organisations pour la durabilité et la survie dans l'environnement des affaires des différentes disciplines et tendances de production et de service. Le développement d'un processus de marketing compatible avec les exigences du développement durable est impératif, notamment avec l'émergence d'associations et d'organisations défendant les droits des consommateurs et préservant l'environnement, qui menaceront la survie et la survie des organisations.

Grâce à la proposition précédente, La problématique peut alors être présentée ainsi :

Quelle est le rôle du marketing vert dans la réalisation d'un avantage concurrentiel ?

2. Notions générales sur le marketing vert :

Le monde a commencé à se montrer très préoccupé et préoccupé par l'épuisement des ressources environnementales et à ne pas les exploiter de manière optimale. Cette préoccupation a connu une croissance exponentielle. L'environnement est donc devenu un enjeu important pour les organisations. Par conséquent, de nombreuses organisations d'entreprises sont intéressées par la recherche de mécanismes qui contribuent à la conservation des ressources environnementales, y compris les mécanismes de marketing vert.

2.1. Le concept de marketing vert et son importance

Le marketing joue un rôle important dans la promotion et la facilitation de l'utilisation et le développement des produits dotés de nouvelles technologies dans le domaine de la biologie, des matériaux de construction, des produits chimiques, de l'énergie et de l'électronique. Toutefois, en raison de l'utilisation abusive des ressources environnementales et des ressources vitales, la terre se rétrécit à des niveaux alarmants en raison du réchauffement climatique, les pluies acides, qui menacent la couche d'ozone, l'accumulation de gaz à effet de serre, l'épuisement rapide des ressources naturelles vitales. Certaines activités de marketing ont été accusées d'être anti-environnementales et le fait que les consommateurs sont obligés de trop consommer. En fait, certaines études montrent que 30 à 40% de la dégradation de l'environnement est causée par des activités de consommation privée.

Par conséquent, le marketing ne peut pas éviter sa responsabilité envers la durabilité environnementale. Il est nécessaire de prendre en compte l'effort global de marketing et l'approche pour modifier l'ensemble du modèle de consommation afin d'améliorer la génération future. Par conséquent, le marketing vert a émergé pour réduire les effets secondaires de la commercialisation de l'environnement naturel. Les définitions du marketing vert ont été variées à la fin de 1980 et au début de 1990 et l'atelier de l'AMA en 1975 a tenté de rassembler des universitaires, des praticiens et des décideurs politiques pour étudier l'impact du marketing sur l'environnement naturel. Dans cet atelier, le marketing environnemental a été défini comme une étude des aspects positifs et négatifs des activités de marketing sur la pollution de

l'environnement, l'épuisement de l'énergie et l'épuisement des ressources.

Cette première définition comporte trois composantes principales :

- un sous-ensemble de l'activité marketing globale.
- étudier toutes les activités positives et négatives.
- examiner une gamme étroite de questions environnementales.

Alors que cette définition est un point de départ utile, pour être complet le marketing vert doit avoir une définition large. Selon Herbig et al (1993), le marketing écologique fait référence aux «produits qui présentent une ou plusieurs des caractéristiques suivantes : ils sont moins toxiques, contiennent souvent des matériaux réutilisables ou sont fabriqués à partir de matériaux recyclables».

Il est conclu que ces définitions sont étroites et se concentrent sur un ensemble restreint de questions environnementales. Mintu et a été connu Lozada (1993) de marketing vert que l'application des outils de marketing traditionnels pour faciliter les changements et d'atteindre les objectifs organisationnels et l'individu à la protection et à la préservation de l'environnement naturel (Quoquaba et all, 2015, p235).

« Le Polonski 1994, il définit comme » composé de toutes les activités conçues pour générer et faciliter les échanges vise à répondre aux besoins humains et satisfaire leur désire, avec le moins de dommages possibles à l'environnement naturel. « Devrait regarder le marketing vert pour réduire les dommages environnementaux, et non éliminés. Par conséquent, ces définitions est plus complète que jamais d'appliquer un intérêt de marketing traditionnel et le souci de l'environnement que l'on (Askari et all, 2013, p622).

Selon Michael Bernard, Jack Boisvert et les professeurs d'HEC, il existe deux approches du marketing vert (www.congoforum.be/upldocs/Marketingetdveloppementdurable.pdf) :

- **Volontaire :** l'idée de permettre aux forces du marché de fonctionner. La base de cette vision est la «consommation verte», qu'il s'agisse de consommateurs ou d'organisations. Pour parler de ce type de consommation, il faut que cela se traduise par des actions, et des changements dans le comportement d'achat autant que possible, il est important de faire pression sur un certain nombre d'organisations, principalement sur les fabricants. La deuxième condition pour la réhabilitation du concept volontaire est la sensibilité des organisations elles-mêmes, si elles ne se sentent pas prêtes à répondre aux changements dans les habitudes de consommation, cette théorie perdra toute cohérence.

- Incitations : Le marketing vert est une source d'initiative de l'État qui pousse l'organisation et le consommateur à adopter des lois et des règlements pour un comportement plus responsable. Par exemple une loi qui tiendrait compte de l'aspect environnemental des procédés de fabrication.

Kotler et Keller ont identifié le marketing vert comme un mouvement de production de produits respectueux de l'environnement. Les choix de produits de consommation reposent sur une combinaison de caractéristiques qui distinguent les produits qui répondent à leurs besoins en fonction de la valeur, du coût et de la satisfaction. En d'autres termes, il peut être défini comme un moyen de comprendre les besoins des consommateurs par le biais de produits, prix, activités de promotion et de distribution, ainsi que la relation entre la planification, la pratique et la supervision des politiques qui permettent d'atteindre les objectifs de l'organisation en réduisant au minimum les effets négatifs sur l'environnement naturel.

Pettigrew, Gauvin et Menvielle ont également défini le marketing vert comme «des efforts de marketing pour promouvoir et produire des produits respectueux de l'environnement» (Ouellet, p06). Bien que ne pas enregistré d'importantes différences entre les points de vue et les idées des chercheurs et des écrivains quand vous le jeter au concept de marketing vert, étaient la plupart des définitions sont proches, mais lomant voit à cet égard que la définition du marketing vert n'est pas une tâche facile et il y a encore des définitions universellement acceptée, les définitions varient d'un à un Autre. Cela est dû à la difficulté de trouver l'industrie axée sur la définition du marketing vert qui ne nuit pas à l'environnement de 100%. Mais il existe des produits qui peuvent être «respectueux de l'environnement», dans le but de réduire les impacts négatifs sur l'environnement.

Cela peut être réalisé soit par la qualité de la technologie utilisée dans la fabrication ou par la qualité des matières premières utilisées, ou par l'accent mis sur la réduction de la pollution de l'environnement.

En revanche, la plupart des gens croient que le marketing vert ne concerne que la promotion ou la publicité des produits ayant des caractéristiques environnementales telles que recyclables, rechargeables, respectueux de la couche d'ozone et respectueux de l'environnement. C'est un concept beaucoup plus large.

Les exigences de marketing vert comprennent (www.academia.edu-Blue-Paper-Green_Marketing):

A- Empreinte carbone : mesurer l'impact des processus de production sur le climat en terme de quantité de gaz produite, tels que la vapeur d'eau, le dioxyde de carbone, le méthane et l'oxyde nitreux, qui contribuent directement au changement climatique mondial ;

B- Émissions de carbone : Elles visent à réduire l'utilisation d'énergie qui augmente les émissions de dioxyde de carbone, soit en obtenant de l'énergie à partir de sources d'énergie renouvelables, soit en compensant en plantant des arbres ou en investissant dans des parcs éoliens.

C- Décomposition : désigne les produits qui retournent à la nature dans un court laps de temps après leur élimination ;

C- Biologique : Les seuls produits qui peuvent être biologiques sont les produits agricoles, et ce terme est accommodé par le Département de l'Agriculture des États-Unis (USDA, États-Unis, États-Unis, Département D, A Agriculture). Ainsi, les produits doivent répondre à des directives spécifiques pour que le ministère de l'Agriculture devint membre ;

Et - recyclable : un produit qui peut être collecté et réutilisé pour produire un nouveau produit ;

D- E-recharge : signifie la possibilité de réutiliser l'emballage.

L'importance du marketing vert réside dans l'étude de la façon dont les organisations utilisent des ressources limitées pour répondre à des désirs illimités. Par conséquent, l'organisation doit travailler à développer de nouvelles façons pour répondre à ces désirs illimités. Il devrait également chercher à tirer parti des activités de market3.69+ing pour exploiter les ressources et répondre aux besoins et aux désirs des consommateurs tout en préservant l'environnement. Ainsi, afin de préserver l'environnement, l'organisation a été contrainte d'ajuster son comportement en raison des facteurs de coût associés à l'élimination des déchets ou à la réduction de l'utilisation des matériaux. Tout cela contribue aux produits environnementaux (www.unescap.org/Green-Marketing.pdf).

Inversement, l'ajustement des processus d'affaires ou de la production implique des coûts de démarrage, où l'incitation est d'économiser de l'argent à long terme. Par exemple, le coût d'installation de l'énergie solaire est un investissement et des économies pour les coûts énergétiques futurs. Afin de développer des produits nouveaux, les impacts environnementaux doivent être pris en compte pour atteindre de nouveaux marchés, améliorés, augmenter les

profits et obtenir des avantages compétitifs. Cela se fait en réduisant les coûts en utilisant moins de ressources dans le développement des produits et, à long terme, en réduisant les dépenses.

Par conséquent, l'accent mis sur la production de produits sûrs et respectueux de l'environnement augmente l'efficacité des processus de production, réduisant ainsi les niveaux de dommages environnementaux et de pollution causés par la production. Des améliorations environnementales continues sur des produits, de prix, de performance ou d'adéquation permettent également d'obtenir la meilleure satisfaction possible. Ces améliorations réduisent également les risques et les effets négatifs de la pollution et de l'épuisement des ressources. Par conséquent, l'application du marketing vert aide l'organisation à survivre, maintenir et exceller. Garder la planète est un bonus en soi.

2.2. Les dimensions de la philosophie du marketing vert

Pride & Ferell (2003) estime que certains spécialistes du marketing et spécialistes croient que les organisations devraient travailler pour protéger et préserver l'environnement en suivant les dimensions suivantes (Sarkar, 2012):

a. Annuler ou réduire le concept de déchets : Le concept traditionnel de gestion des déchets et des résidus industriels a évolué dans le cadre du concept de «marketing vert» : les grandes quantités de déchets générés actuellement préoccupent les écologistes et doivent être brûlés ou enterrés afin de les éliminer. Dans les deux cas, les effets environnementaux de la combustion ou de l'enfouissement sont très nocifs. Ainsi, l'accent a été mis sur la conception et la production de produits sans gaspillage (ou au minimum) plutôt que de penser à la façon de s'en débarrasser.

Ainsi, il n'est pas important comment gérer- les déchets, mais comment produire des biens sans gaspillage. Ces déchets apparaissent généralement en raison de processus de production inefficaces, il est donc nécessaire de se concentrer sur l'augmentation de l'efficacité de ces processus au lieu de regarder comment se débarrasser de ces produits endommagés ou des déchets industriels. Pour y remédier, les États et les organisations ont accéléré la promulgation de lois sur les déchets industriels et l'imposition d'amendes aux pollueurs. Ce qui a été adopté par le droit européen en 1992 et qui stipule l'importance de préserver, protéger et améliorer l'environnement, contribuer à la protection de la santé humaine, promouvoir la durabilité de

l'environnement et mettre en place des mesures pour résoudre les problèmes environnementaux mondiaux.

b. Redessiner le concept du produit : Le produit est le lien important dans le processus de commercialisation parce qu'il qui contient les avantages à obtenir par le consommateur. Ainsi, la politique des produits de commercialisation écologiques exige une révision de sa préparation et de sa formulation différemment du marketing conventionnel. Cela se fait en combinaison avec des technologies de production respectueuses de l'environnement et une dépendance importante vis-à-vis des matières premières respectueuses de l'environnement, ainsi que la consommation minimale. Ce développement de produits joue un rôle crucial dans la compétitivité des organisations, en particulier celles qui sont avancées, opérant dans un environnement où le développement de produits et la commercialisation de nouveaux produits sont toujours nécessaires. Le rôle du marketing est de fournir les avantages de la technologie au client pour la vente de produits, ce qui est la vision de l'organisation des stratégies vertes.

c. la clarté de la relation entre prix et coût : Les organisations s'appuient sur une base de base pour déterminer les prix, qui est le coût total du produit, le prix doit refléter le coût du produit et la valeur réelle fournie au client. Cependant, cette méthode met en évidence une augmentation significative des prix des produits verts car ils ont une valeur ajoutée par rapport à leur prédécesseur de produits non verts (matières premières alternatives, préservation de la qualité, technologie environnementale, recherche et développement, etc.).

Les produits verts devraient donc avoir des avantages par rapport aux produits conventionnels, de sorte que les consommateurs sont encouragés à les acheter malgré la différence de prix. Une étude menée en 2002 aux États-Unis a révélé que les principales raisons pour lesquelles les consommateurs hésitent à acheter des produits écologiques sont la conviction qu'ils exigent des inconvénients, des coûts élevés et une faible performance. Par conséquent, les organisations doivent s'assurer que le prix spécifié est acceptable pour le consommateur et leur faire sentir que la valeur ajoutée sera obtenue.

d. Rendre l'orientation environnementale profitable

Une concurrence considérable entre les organisations sur le marché pour un profit rapide, sans tenir en compte les impacts négatifs sur l'environnement, beaucoup ont réalisé que le marketing vert est une opportunité de marché qui leur donne un avantage concurrentiel. Cela

est d'autant plus vrai que la sensibilisation à l'environnement des consommateurs se développe, conduisant à une rentabilité à long terme. Ainsi, l'observateur du marché conclut qu'il s'agit d'un débouché concurrentiel stratégique qui pourrait mener l'organisation à un autre type de concurrence, en particulier avec le déplacement progressif des consommateurs vers Khadr. De nouvelles opportunités sont créées pour les organisations vertes telles que les solutions gagnant-gagnant et le soutien aux consommateurs, ainsi que l'émergence de nouveaux produits adaptés à cette tendance. Par conséquent, la tendance environnementale ne nuit pas aux profits de l'organisation, mais crée des opportunités pour qu'elle augmente.

Dans ce contexte, la promotion naturelle et continue de cette approche stratégique est envisagée par les instances officielles et non-officielles à travers les différents médias. Cela conduit à un soutien gratuit de ces agences pour les efforts de promotion de ces organisations, qui adoptent une approche de marketing vert, ce qui conduit à des profits à long terme.

2.3. L'ECO-BLANCHIMENT

Green washing est un terme anglais utilisé pour informer les organisations sur les exigences et les caractéristiques environnementales inexistantes et peut être traduit en français par l'éco-blanchiment. Ce terme a été formulé par Greenpeace en 1991 pour décrire l'illusion d'organisations exagérées, où ces organisations offrent souvent un bon dossier environnemental ou donnent de l'argent à des organisations vertes pour attirer l'attention et négliger des activités environnementales douteuses.

L'éco-blanchiment est donc une tactique de marketing qui nuit à l'utilisation des arguments environnementaux dans les messages de communication. L'ADEME identifie deux cas de lavage vert (Muldoon, 2006, p06):

- lorsque le produit est qualifié de "vert" et de "protection de la nature ou de l'environnement", alors que son bénéfice environnemental est faible ou inexistant.

- Lorsque l'organisation se résume à son engagement en faveur du développement durable, son activité publique est reconnue comme un problème dans une perspective environnementale.

Fairwashing est basé sur le même principe de l'éco-blanchiment, mais s'applique au commerce équitable et à la conduite éthique des affaires. De cette façon, le lavage écologique trompe les consommateurs parce qu'ils ont été submergés par les efforts

considérables déployés par les associations et les gouvernements pour sensibiliser les gens à l'environnement et qu'ils sont préjudiciables au processus d'amélioration déjà amorcé par quelques organisations. En plus du manque de confiance et d'incrédulité en matière de développement durable, une étude indique que 78% des répondants ne font pas confiance aux déclarations environnementales. Par conséquent, les organisations qui veulent appliquer le marketing vert devraient éviter le lavage écologique. En effet, le «green washing» dénonce des phénomènes qui ne sont pas nouveaux et déjà punissables par la loi.

2.4. Justifications de l'émergence du marketing vert

La méconnaissance de la plupart des organisations et le manque d'attention à l'environnement et la consommation excessive et non réglementée des ressources environnementales ont conduit à leur dégradation. Kotler voit que la sensibilisation du marketing des menaces et des opportunités dans l'environnement naturel qui accompagnent quatre directions de base (Kotler, 2000, p81):

a. Réduction des matières premières : Les matières premières dans l'environnement se compose de trois types :

- Le premier type : Infinité, qui est l'eau et l'air, qui a des problèmes à l'heure actuelle et un danger à long terme. Les groupes environnementaux ont donc consolidé leurs efforts pour parvenir à l'utilisation la plus appropriée de ces ressources en raison des dangers potentiels, ainsi que certains dommages, tels que l'élargissement du trou dans la couche d'ozone, la pénurie d'eau et la pollution, etc.

Type II : l'escient utilisation des ressources renouvelables finies inclut les forêts et les aliments. Le manque de forêts a conduit à la tendance des organisations à les préserver, à protéger le sol et à reboiser en prévision de la demande future.

- Type III : Le matériau limité non renouvelable inclut le pétrole, le charbon, le fer ... etc. Lorsqu'elles sont épuisées, ces substances peuvent causer de vrais problèmes. Par conséquent, de nombreuses organisations se concentrent sur la recherche et le développement pour trouver d'autres matériaux qui contribuent à réduire l'épuisement des ressources naturelles.

b. Coût élevé de l'énergie : L'énergie est un facteur clé du succès de l'entreprise, où le coût des produits dépend directement du coût de l'énergie utilisée dans le processus de production, et l'une des ressources non renouvelables les plus importantes est le pétrole. La hausse des prix de l'énergie et la dépendance au pétrole, conjuguées

aux appels de plus en plus pressants en faveur de la protection de l'environnement, ont créé des opportunités pour des produits éco énergétiques et d'autres innovations respectueuses de l'environnement appelées technologies propres.

c. haut niveau de pollution : La pollution est l'un des concepts difficiles à définir de celui-ci, où le mot vient de l'origine latine (Pollutu), qui est destiné à «rendre la chose impure ou sale. Certains définissent l'utilisation de ce terme du préjudice physique aux activités humaines de l'environnement. Ainsi, la plupart des activités humaines entraînent directement ou indirectement des dommages à l'environnement.

La pollution de l'eau est principalement causée par de lourds moyens agricoles, l'utilisation de pesticides agricoles et d'insecticides, ainsi que l'utilisation de composés phosphatés, de produits chimiques ménagers et l'immersion de déchets dans les lacs et les rivières.

d. Changer le rôle des gouvernements : Les gouvernements ne partagent pas l'intérêt et la protection de l'environnement. Certains d'entre eux ont de grandes préoccupations pour l'orientation environnementale et font pression sur les organisations pour qu'elles prennent soin de l'environnement.

Dans ces pays, des mouvements verts appelant à un environnement propre émergent. Mais il y a d'autres pays qui ne prêtent aucune attention à l'environnement, en raison du manque de ressources matérielles disponibles.

3. LE MIX MARKETING VERT

Le mix marketing vert est l'un des concepts clés du marketing vert. Il est divisé en quatre éléments, à savoir le produit vert, le prix vert, la distribution verte, la promotion verte.

3.1. Produit vert

Le succès des organisations d'affaires exige de répondre aux besoins et aux désirs des consommateurs, en particulier les questions liées à l'environnement, et être les priorités de ses préoccupations pour satisfaire les consommateurs grâce à des produits verts. L'identification de ce produit vert est précisément très difficile, car il dépend à des croyances dominantes et à la culture. Cependant, certains soulignent que les produits verts répondent aux besoins et aux exigences de l'environnement (Arslan et all, 2013, p19).

Les produits verts sont définis comme des produits qui savent comment protéger l'environnement naturel en protégeant l'énergie, les ressources et en réduisant ou éliminant la pollution, les déchets et les

substances toxiques. Par conséquent, le produit vert doit être respectueux de l'environnement et ne pas nuire à celui-ci. Afin de réduire les dommages environnementaux pendant la phase de développement du produit (matières premières, production et distribution) et la dimension de la consommation (recyclage).

Le concept de produit vert est basé sur la formule S4 (satisfaction, durabilité, acceptation sociale et sécurité). La description de chaque facteur dans cette formule comme suit: la satisfaction, la satisfaction des consommateurs pour répondre à leurs besoins et désirs, et la durabilité, assurer la durabilité d'un produit de l'énergie et des ressources, en plus de l'acceptation sociale, fondée sur la croyance que tout produit ou ne pas endommager tout organisme vivant, ainsi que l'environnement naturel; Sécurité, ne pas mettre en danger la santé humaine.

Et ce sont les produits de verdissement à travers plusieurs façons, notamment: la réforme, de prolonger la durée de vie du produit grâce à la réforme de ses parties, la restauration, de prolonger la durée de vie du produit en faisant une grande réforme il, recyclé, le nouveau produit sur l'ancienne base des produits, la réutilisation, grâce à la conception des produits afin qu'il puisse utiliser plusieurs fois, le recyclage, à travers les produits retraitement et de les transformer en matières premières utilisées dans un autre produit ou le même objectif produit; limite, l'utilisation du produit pour les matières premières ou moins génère moins de déchets.

Par conséquent, les produits verts signifient tout produit qui ne présente aucun risque à l'environnement et aux consommateurs, ainsi qu'un traitement futur en raison de l'impact négatif des produits traditionnels. Produits verts disposent également de certaines propriétés sont en, ils ne nuisent pas à la santé humaine ou animale, et à l'environnement, et ne consomment pas d'énergie excessive ou d'autres ressources lors de la fabrication, l'utilisation ou d'un processus d'élimination, ainsi que de la non-utilisation de matériaux nocifs pour l'environnement.

3.2. Prix vert

Le prix est un concept général et simple mais s'accompagne souvent d'une sorte de malentendu à cause de la capacité et de l'exhaustivité du concept, défini comme l'expression de la valeur des choses échangées sur le marché. Kotler & Armstrong considère la somme de toutes les valeurs monétaires échangées par le client pour l'intérêt, la possession ou l'utilisation du produit.

Après avoir rencontré les caractéristiques du produit de l'organisation et les conditions du produit vert il doit se préoccuper du prix, où le prix vert est le processus de déterminer le prix à la lumière de la politique sur les considérations environnementales de l'organisation, que ce soit imposé par la réglementation environnementale ou d'auto-initiative et les lois. La tarification écologique est donc le processus d'imposer une prime sur les produits verts En raison des exigences environnementales dans l'extraction des matériaux et pendant le processus de fabrication et de consommation d'énergie propre ainsi que les coûts de recherche et de développement.

La tarification est donc un élément essentiel du marketing mix, où les consommateurs sont prêts à payer une prime supplémentaire s'ils réalisent la valeur ajoutée du produit. Cette valeur peut être améliorée la performance, la fonction, le design ou le goût. Les avantages environnementaux sont généralement un avantage supplémentaire, mais sont souvent le facteur décisif entre les produits de valeur égale et de qualité. Les produits non respectueux de l'environnement sont souvent moins chers lorsque les coûts du cycle de vie du produit sont pris en compte. Tels que les véhicules économes en carburant (Arslan et all, 2013, p19).

3.3. Distribution verte

La distribution est l'une des activités les plus importantes dans le processus de marketing et représente l'un des piliers du marketing mix. Les détaillants et les distributeurs peuvent utiliser la philosophie du marketing vert pour servir leurs intérêts. Choisir où et quand les produits sont disponibles à un impact significatif sur les consommateurs. Cela est dû au fait que très peu de consommateurs font un effort pour acheter des produits verts.

Les organisations qui cherchent à introduire de nouveaux produits verts devraient donc réussir à les mettre sur le marché à grande échelle. Ainsi, non seulement pour être attractif dans des marchés de niche, mais aussi pour choisir un emplacement cohérent avec l'image à présenter par l'organisation.

La distribution des produits verts en termes de faciliter et sécuriser la livraison est importante dans les conditions et les exigences environnementales, afin d'y parvenir et se démarquer de ses concurrents doivent utiliser des promotions en magasin ou des présentations visuelles ou utiliser des matériaux recyclés pour mettre l'accent sur les avantages environnementaux et autres. Cela peut être fait en renforçant leurs relations avec leurs clients en raison de la

pertinence et de la durabilité de la relation avec les parties grâce à un système de distribution bidirectionnelle utilisé dans la philosophie du marketing vert plutôt que dans le système traditionnel à sens unique.

Système de distribution à deux voies dépend en grande partie de ce qu'on appelle le processus de recyclage (recyclage), qui re-défini comme restes de matériaux utilisés tels que des bouteilles vides et des sacs en plastique et processus papiers .... etc à leur lieu de production ou de vente, plutôt que de les jeter (Singh et all, 2012).

Tous les produits recyclables doivent porter la marque de recyclage indiquée à la figure 1. Afin de donner un signal au client que ce produit est vert, en plus de considérer les moyens de publicité pour le produit lui-même, car le consommateur préfère d'acheter des produits verts au lieu des produits ordinaires. La marque de recyclage a été utilisée pour coder les matériaux par type et indiquer leur applicabilité et leurs caractéristiques dans le processus de recyclage.

3.4. Promotion verte

La promotion verte est définie comme un processus de communication visant à établir des relations avec les consommateurs et à les informer et à les convaincre de ce que l'organisation vend ou commercialise. Par conséquent, vert vise à promouvoir la communication et le transport des tendances Bmsthlkin et de l'organisation de l'environnement et l'image de les transférer à la commercialisation de ses propres produits ou services offerts, en plus de leur fournir des informations réelles sur les produits d'une manière non préjudiciable aux intérêts des consommateurs moraux et matériels. Le succès de la promotion verte dépend de la crédibilité, et non d'une surestimation des exigences environnementales ou d'attentes irréalistes. La communication devrait également se faire par l'intermédiaire de sources que le public a confiance.

L'organisation fait la promotion des réalisations écologiques et encourage les initiatives écologiques pour l'organisation et ses employés. Des programmes de prise de décision environnementale sont également introduits pour identifier les préoccupations environnementales des consommateurs et des parties prenantes. L'engagement de ces organisations en faveur de l'intégrité et de la transparence de l'information sur l'environnement et la santé et de l'abandon du soi-disant Green Washing est important pour le succès de la promotion verte (https://refman.energytransitionmodel.com/publications/).

Ainsi, l'importance réside dans la promotion de vert que la première étape pour connecter les deux cas et les consommateurs potentiels avec toutes les informations relatives aux caractéristiques des produits et des avantages associés au processus d'approvisionnement et autres nécessaires pour les consommateurs de les amener à faire une information de décision d'achat.

4. Introduction à l'avantage concurrentiel

Les organisations cherchent à rester sur le marché et à poursuivre leurs activités, mais ce n'est pas facile à réaliser, mais est soumis à une concurrence féroce et forte. Pour éviter cela et atteindre les objectifs souhaités, il doit avoir un avantage concurrentiel pour être indépendante des autres organisations. Par conséquent, le concept d'avantage concurrentiel est une véritable révolution dans la gestion des affaires au niveau académique et scientifique, et pour identifier l'avantage compétitif nous montrerons son évolution de l'avantage absolu à l'avantage comparatif et à l'avantage de la compétitivité. Et quelques définitions de l'avantage concurrentiel qui fournissent les points de vue des autorités compétentes.

4.1. Le concept d'avantage concurrentiel

L'idée de l'avantage concurrentiel de Chamberlain a été développée en 1939, suivie par Salznick 1959, qui liait l'avantage concurrentiel et la capacité. Après ces auteurs, Schindler et Hoover sont venus pour comprendre le concept d'avantage concurrentiel comme la situation unique développée par l'organisation face à ses concurrents grâce à l'utilisation spéciale des différentes ressources disponibles d'une manière qui assure le visage de ces concurrents. Porter a alors eu l'idée que l'avantage concurrentiel n'était pas pour l'État mais pour l'organisation. Dans ce contexte, il a écrit: avantage concurrentiel provient principalement de la valeur qu'une organisation peut être créé pour ses clients afin qu'il puisse prendre la forme de prix plus bas par rapport aux prix des concurrents égale des avantages individuels dans le produit pour compenser la hausse des prix imposés.

Fakey a également défini comme «tout ce qui peut distinguer positivement l'organisation ou ses produits des concurrents et du point de vue du client» (Foon et all, 2010, p78). Macmillan & Mahan démontre que l'avantage concurrentiel est une caractéristique, un ensemble de caractéristiques ou un élément de supériorité pour l'organisation, qui lui permet de la maintenir pendant une période de temps relativement longue en raison de la difficulté de le simuler (Macmillan et all, 2001, p81).

Brown l'a défini comme un ensemble de caractéristiques qui représentent un outil de soutien à la concurrence sur le marché cible et soutenu par l'organisation. Ces définitions ne concernent que les caractéristiques de l'organisation (Brown Lie, 1996, p640).

Il y a beaucoup de points de vue différents et il y a ceux qui sont intéressés par une stratégie pour obtenir un avantage concurrentiel : ceux qui sont intéressés par l'élément ou la propriété qui distinguent le produit ou les institutions de ses concurrents pour obtenir une position unique par rapport à ses concurrents.

4.2. Types d'avantage concurrentiel

L'avantage concurrentiel a plusieurs types, où **PORTER** a identifié deux types fondamentaux d'avantage concurrentiel (Porter, 2003, p15).

a. L'avantage par les coûts : L'avantage par les coûts est l'avantage résultant de contrôler les coûts ou l'avantage résultant de la différenciation des concurrents. L'avantage prévu du moindre coût L'avantage par les assistance costs la capacité de l'organisation à la conception, la fabrication et la commercialisation de produits moins cher par rapport aux organisations de la concurrence et conduisant finalement à obtenir de meilleurs rendements,

b. L'avantage par la Différentiation : soit distinguer, le produit différenciation signifie la capacité de fournir des produits exceptionnelle et unique et a une valeur élevée de l'organisation du point de vue du client (qualité supérieure, caractéristiques du produit, service après-vente), il est nécessaire de comprendre les sources potentielles de différenciation des produits par le biais des activités de la chaîne, de valeur et d'utiliser les capacités et les compétences de l'organisation pour atteindre l'excellence.

Wiseman divise l'avantage concurrentiel en quatre types :

- **Caractéristique distinctive :** le produit de l'organisation se distingue des concurrents. En ajoutant des caractéristiques uniques au produit, ce qui lui donne un avantage concurrentiel sur le marché.

- **Un avantage en termes de coûts :** cela ne signifie pas qu'un produit est offert au coût le plus bas, mais à un coût pertinent pour la qualité, ce qui rend le produit attrayant sur le marché pour offrir un retour sur investissement acceptable. Atteindre un niveau inférieur de dépenses de marketing, ou atteindre un niveau de dépenses opérationnelles et de dépenses administratives, et chacun de ces types peut être un avantage concurrentiel.

- **Un avantage de croissance :** Réaliser la croissance par l'expansion de la taille ou l'expansion géographique, c'est-à-dire

élargir la zone géographique dans laquelle l'organisation produit ses produits, ce qui se reflète dans sa part de marché dans la croissance, qui est un facteur de supériorité concurrentielle.

- Avantage Alliance : Ce sont des alliances entre deux ou plusieurs organisations pour réaliser une stratégie spécifique : ce sont aussi des arrangements réglementaires et des politiques pratiques qui permettent aux organisations alliées de partager le pouvoir, le contrat et la connaissance. Les alliances sont une partie très importante de l'équation stratégique.

4.3. Sources d'avantage concurrentiel

L'avantage concurrentiel provient principalement de l'intérieur de l'organisation, car il crée et innove des avantages compétitifs .Pour obtenir un avantage concurrentiel, il faut relier les capacités internes de l'organisation à son environnement externe.

Les sources d'avantage concurrentiel sont (Porter, 2003, p45) :

a. sources internes :

Les sources internes au sein de l'organisation et le contrôle et sa la possibilité quel que soit le type de portail pour construire l'avantage concurrentiel de l'organisation, le principal objectif est d'adapter leurs capacités et potentialités disponibles pour fournir des sorties d'une plus grande valeur par rapport à ses concurrents. Par conséquent, nous pouvons dire que les sources de l'intérieur réside :

- Intrants : un ensemble d'éléments qui affectent la durabilité et la continuité de l'organisation dans son travail. Les actifs du capital, les capacités financières et humaines et les ressources. Et de qualifier l'organisation à acquérir un avantage concurrentiel par sa capacité à créer de la valeur mieux que ses concurrents. Et ces ressources sont d'une valeur rare, irremplaçable et coûteuse si elles sont imitées, obtenant ainsi un avantage compétitif.

- Opérations : les activités menées au sein de l'organisation pour transformer les intrants en produits et si des produits ou services et d'atteindre l'excellence par le marché dans lequel elle opère. Ainsi, entre les processus et les avantages compétitifs lien étroit et forte corrélation et la faisabilité de posséder seulement l'organisation pour l'entrée afin d'obtenir un avantage concurrentiel, mais il reste nécessaire l'existence de processus pour les convertir aux sorties de la valeur au client.

b. sources Externe : L'environnement externe comprend l'environnement public et l'environnement de travail, qui comprend un certain nombre de facteurs qui affectent négativement ou positivement

l'organisation, et des sources externes qui contribuent à l'avantage concurrentiel des organisations suivantes :

- Législation gouvernementale : La législation gouvernementale contribue à l'avantage concurrentiel de certaines organisations, telles que les exonérations fiscales accordées à un secteur particulier. Au contraire, la législation gouvernementale peut jouer un rôle dans la multiplication de la position concurrentielle de certaines organisations en exigeant le paiement de certains frais ou en imposant des amendes à certaines industries polluantes pour l'environnement.

- la taille de la concurrence dans l'industrie : augmentation de la taille de la concurrence conduit l'organisation à l'attention de la planification stratégique pour ses opérations et activités, y compris les activités de marketing à certains concurrents et l'excellence qu'ils tiennent en possédant les propriétés non concurrents disponibles, ce qui permet à l'organisation de fournir des produits à valeur ajoutée contribuent à la création d'une fonction Compétitivité de l'organisation.

- le progrès technologique : reflète la rapidité des évolutions technologiques, d'augmenter le nombre d'inventions et directement sur l'émergence de nouveaux produits, et l'émergence d'alternatives aux matières premières utilisées, l'adoption de la production de masse, ce qui contribue de manière significative à la réduction du coût par méthode de production unitaire. Tout cela fait que certaines organisations ont un avantage concurrentiel au détriment du reste des concurrents.

- Stratégie de l'Organisation pour entrer sur le marché : La stratégie des organisations entrant surle marché joue un rôle majeur dans la création d'un avantage concurrentiel : certaines organisations suivent la stratégie d'entrée précoce et de sortie anticipée du marché pour maximiser leurs revenus en utilisant leurs propres produits. Et sortir tôt si la tradition des organisations de la concurrence qui produit, ou une entrée et sortie tardive de la stratégie de marché afin de se débarrasser des dépenses de promotion, puis entrer sur le marché pour récolter les bénéfices en ayant entrepris la modification et le développement de produits, ou demander l'entrée au début et à la stratégie de sortie tardive si ces organisations avec des capacités Super financier. Grâce à sa capacité financière, il obtient les avantages de la production à grande échelle pour réduire le coût de production par unité.

5. Le rôle du marketing vert dans l'obtention d'un avantage concurrentiel :

Il est évident que les institutions qui traitent des produits traditionnels sont confrontées à une concurrence intense de la part de leurs homologues, jusqu'à ce que l'établissement du concept de marketing vert constitue une stratégie concurrentielle efficace qui rend les autres institutions incapables de les imiter.

Ottman estime que le marketing vert aide à obtenir un avantage concurrentiel en créant certaines valeurs environnementales pour les consommateurs, puis en créant des secteurs de marché respectueux de l'environnement, ce qui fait de l'organisation une longueur d'avance sur ses concurrents d'un point de vue environnemental sur le marché (Qureshi, 2014, p346).

Ainsi, Le marketing vert est une tendance majeure pour les organisations qui recherchent la durabilité à travers les questions environnementales dans leur planification marketing plus clairement que les spécialistes du marketing traditionnels, pour obtenir un avantage concurrentiel grâce au marketing vert. Smith y dit en 1998 qu'il est possible d'utiliser le marketing vert comme un outil pour se connecter au mode de vie actuel et pour atteindre la satisfaction des consommateurs (Tracy, 2007, p11).

Par conséquent, la préoccupation de l'organisation à l'égard de l'environnement est à la fois un défi et une opportunité. Profiter de ces opportunités en appliquant des stratégies de marketing vert conduit à obtenir un avantage concurrentiel pour les organisations, en particulier celles qui sont les premières à placer l'innovation dans l'environnement. Par conséquent, l'adoption du marketing vert contribue à la rentabilité de l'organisation et réduit les coûts, car les produits verts dépendent de la création de moins de déchets, de l'utilisation de moins de matières premières et des économies d'énergie.

Salzman estime également que les écolabels contribuent davantage à améliorer les ventes, l'image des produits et l'éducation des consommateurs en fournissant des informations précises. En plus de forcer les organisations de fabrication à assumer la responsabilité de l'impact de leurs produits sur environnement en plus de le protéger (Tremblay, 1994, p17).

Le respect des normes sociales et environnementales constitue également une opportunité d'affaire car il permet à l'organisation d'améliorer son efficacité, de réduire ses coûts et de réaliser des

bénéfices, en plus de renforcer son attractivité auprès des différentes parties prenantes pour fédérer et mobiliser ses collaborateurs autour de valeurs communes et d'un commun objectif, et l'innovation pour répondre aux attentes de l'environnement et le distinguer sur le marché (http://www.creg.ac-versailles.fr/IMG/pdf/normalisation-management-entreprise.pdf). Un exemple est le système de gestion environnementale ISO 14000, qui contribue à améliorer la performance environnementale des organisations et leur offre des avantages économiques et commerciaux tels que l'augmentation de la compétitivité et la réalisation d'économies sur les coûts de l'énergie, de l'eau et des matières premières.

Par conséquent, le marketing vert ouvre de nouveaux horizons de marché respectueux de l'environnement en conformité avec les normes et les législations environnementales et loin de la concurrence traditionnelle, en plus de satisfaire les consommateurs avec les orientations environnementales et de satisfaire leurs besoins de manière sûre, ainsi que d'améliorer et de développer une bonne réputation de la marque de l'institution et de ses produits, ce qui fait de l'entreprise une longueur d'avance sur ses concurrents en termes d'environnement sur le marché, c'est-à-dire d'obtenir un avantage concurrentiel. Et le marketing vert peut contribuer à obtenir un avantage concurrentiel à travers le recyclage pour réduire les coûts, différencier les produits verts, améliorer l'image mentale de l'institution, l'innovation environnementale verte, et augmenter la part de marché de l'institution.

6. Conclusion :

Il s'ensuit que le marketing vert est l'un des thèmes les plus importants et modernes pour les organisations professionnelles, car il cherche à préserver l'environnement et ses ressources. En intégrant les considérations environnementales dans les processus de gestion et de décision, contribuer à atteindre les objectifs de développement durable en améliorant la performance environnementale, en optimisant l'utilisation des ressources et de l'énergie et en augmentant le retour sur investissement grâce à la réduction des déchets et du gaspillage. Ce qui a appelé à souligner l'importance du marketing vert et son rôle dans la réduction de l'épuisement des ressources environnementales et d'assurer leur préservation.

Les résultats de l'étude ont montré que le rôle du marketing vert est de traiter toutes les ressources environnementales renouvelables ou non renouvelables de manière responsable, en plus de les distribuer de

manière appropriée contribue à leur conservation. Ainsi que l'application des exigences de marketing vert telles que le recyclage, la réutilisation, etc. afin de réduire l'épuisement et la préservation des ressources environnementales et ainsi obtenir des avantages compétitifs.

7. Liste Bibliographique :

Livres :

- Kotler, P, (2000), Marketing Management, the millennium edition, perentice-Hall, inc.
- Macmillan, H & T. Mahan, (2001), Strategic Management, Oxford University Published, USA.
- Porter, M. (2003), L'Avantage Concurrentiel: comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, Ed. Dunod, Paris.

Article du Journal :

- Arslan, B. B & H. Gögce (2013), In the framework of green marketing activities: a study to determine the tendencies of university students towards using environment-friendly products, International Journal of Information Technology and Business Management, Vol 19.
- Singh, P. B & K. K. Pandey (2012), Green marketing: policies and practices for sustainable development, Integral Review- A Journal of Management, Volume 5, No 1.
- Saeid Askari Masouleh, Hamidreza Mahdavi Koochaksaraei, Nima Saeedi, Seyyed Iman Mousavian (2013), Investigation on Selected Factors (Demographic And Psychological) on Ecological Conscious Consumer behavior,Journal of Basic and Applied Scientific Research,vol. 3(5).
- Anirban Sarkar (2012), Green marketing and sustainable developmentchallenges and opportunities, International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol.1, no 9.
- Annie Muldoon (April 2006), Where the Green Is: Examining the Paradox of Environmentally Conscious Consumption, Electronic Green Journal, Issue 23.
- Low Swee Foon, Praveen Balakrishnan Nair (2010), Revisiting the Concept of Sustainable Competitive Advantage: Perceptions of Managers in Malaysian MNCs, International Journal of Business and Accountancy, Vol. 1, No. 1.
- Brown Lie D (1996), The marketing Audit: AMetrology and Explanation, Marketing Intelligence and Planning, Vol. 11, No. 10,
- Qureshi Halima Saadia, The Role of Green Marketing in Promoting the Principles of Sustainable Development, Sonatrach Company of Algeria - A Model, Bagdad College of Economic Sciences Journal, Numéro spécial de la Conférence scientifique conjointe

Article de séminaire :

- Farzana Quoquaba, Jihad Mohammad (2015), Environment Dominant Logic: Concerning for Achieving the Sustainability Marketing, Fifth international conference on marketing and retailing (5TH INCOMaR).

Thèses et Sites web :

- Aline Tremblay (1994), L'implication des consommateurs face aux produits écologiques, comme exigence partielle de la maîtrise, l'université du québec à chicoutimi.
- Tracy Allen (2007), GREEN-MARKETING Could green-marketing be a sustainable competitive advantage for retailers within South Africa?, in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria.
- Marketingetdéveloppementdurable,http://www.congoforum.be/upldocs/Marketingveloppementdurable.pdf (09-11-2014)
- Nyna Ouellet, Comme Exigence Partielle de La Maîtrise en Administration des Affaires, http://www.archipel.uqam.ca/768/1/M10073.pdf
- Blue Paper, Green Marketing, http://info.4imprint.com/wp-content/uploads/1M-12-0210-Blue-Paper-GreenMarketing.pdf ,
- Greenmarketing,http://www.unescap.org/sites/default/files/31.%20FS-Green-Marketing.pdf (12-09-2015)
- Green marketing The competitive advantage of sustainability, https://refman.energytransitionmodel.com/publications/468(12-07-2017)
- L'impact de la Normalisation sur le Management de L'entreprise, http://www.creg.ac-versailles.fr/IMG/pdf/normalisation-management-entreprise.pdf (22-09-2017)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:5/ N°2/December 2021, PP 529-540

Excessive bank liquidity and underfunding in the Algerian economy: diagnosis and analysis.

فائض السيولة ومشكلة تمويل الاقتصاد الجزائري : تشخيص و تحليل ؟

*** FEKIR Hamza**
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Fekir.hamza@univ-oran2.dz

BOURAS Nassima
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Bouras.nassima@univ-oran2.dz

Received:28/11/2021 ***Accepted:***21/12/2021 ***Published:*** 31/12/2021

Abstract :
The main function of the banking system is the mobilization of savings, it also fulfils other functions which are complementary to it with the ultimate aim of ensuring the adequacy in quantity and time of the resources and uses which the economy needs. Through credits to the economy, it stimulates investment and ultimately economic growth. This is all the more true for the case of Algeria, which is characterized by almost exclusive bank financing of its economy.
The situation of the Algerian banking sector is characterized by a large domestic saving which it cannot employ, while the Algerian economy is experiencing major financing difficulties. The objective of this article is to emphasize this imbalance between available financial capacities and financing needs, is this a reality or a paradox?
Key words: Banking system, savings mobilization, financing of the economy, economic growth.
JEL classification codes: E51:E52.:E58

Résumé:
Le système bancaire a pour fonction majeure la mobilisation de l'épargne, il remplit aussi d'autres fonctions qui lui sont complémentaires dans le but ultime, est d'assurer l'adéquation en quantité et en temps des ressources et emplois dont a besoin l'économie. Par le biais des crédits accordés à l'économie, il stimule l'investissement et in fine la croissance économique. Cela est d'autant plus vrai pour le cas de l'Algérie qui se caractérise par un financement bancaire quasi-exclusive de son économie.
La situation du secteur bancaire algérien se caractérise par une importante épargne intérieure qu'il ne parvient pas employer, alors que l'économie algérienne connaît de grandes difficultés de financement. L'objectif de cet article est de mettre l'accent sur ce déséquilibre entre capacités financières disponibles et besoins de financement, est-ce une réalité ou un paradoxe ?
Mots clés : Système bancaire, mobilisation de l'épargne, financement de l'économie, croissance économique.
JEL classification: E51;E52.;E58

* ***Corresponding author***

1. Introduction.

The relationship between the financing of the economy and economic growth has been a subject that has long preoccupied the economic policies of states. Indeed, an efficient financial system can promote economic growth through better channelling of resources towards productive investment.

However, this growth objective is only achievable if companies secure the resources they need to meet their financing needs. At this level, companies are looking for an external financing resource such as bank debt because they cannot be satisfied with their own resources alone.

Therefore, in the context of a globalized and globalized world, it becomes unreasonable to speak of sustainable economic development without first considering the issue of financing the economy, because the operation of an enterprise requires expenditure which it does not always have.

However, companies often face funding constraints that can lead to the failure of their projects.

We were able to observe this with the financial crisis of 2008: the shock resulting from the bankruptcy of Lehman Brothers did not stop in the financial sphere alone, but very quickly affected the real economy. Indeed, the collapse of the "domino effect" of the global financial system subsequently led to the liberation of large sections of the economic sector. Then the global economy went into recession. The crisis, which was only financial, has become economic.

On the other hand, the implementation of support plans to help economies cope *with the crisis clearly shows us* that an economy cannot be revived without first solving the problem of banks (TCHAMBA, 2011). Indeed, the proper functioning of the financial system is not only essential to stimulate the economic growth of nations, but also a guarantee of their stability.

The imbalance between the financial capacities of Algerian banks and the absorption capacities of the national economy has given rise to an excess liquidity that has remained for about ten years. On the one hand, we have an overly liquid banking system, and on the other hand, we have businesses complaining that they can't raise the money to meet their financing needs.

What can be the source of this paradox? *Why do Algerian banks now have excess liquidity and how is this surplus currently managed?* It is in our work to identify the causes and to examine the way in which this mass of overliquidity is managed.

2. Materials and methods used

The objective of this work is to try to gather elements of analysis that will allow us to know beforehand what the current structure of the Algerian economy is so that we can determine its financing needs. In other words, the value of this approach is to measure the capacity of the banking system to fulfil its function of financing the economy.

Our approach is mainly based on two stages. The first step is to study the development of economic activity through the development of gross domestic product. Once the gross domestic product is analyzed, we proceed to the second stage of the study of the financing of the economy. Data on the analysis of bank intermediation activity and economic growth were extracted from the ONS (National Statistical Office) database respectively.

3. Results Achieved (Analyse DGP) :

To help us understand how GDP has changed over the period, Table 1 shows the evolution of this indicator. In Algeria, the GDP follows a very irregular evolution as shown in Table 1, from 2010 to 2011, the Algerian GDP experienced an evolution, an increase of 1.4%. However, after a 10.6% decline in 2012, GDP fell from 11.1% in 2012 to 3% of GDP in 2016. This means that for the entire period, GDP fell by 17.3%.

Table 1: Gross Domestic Product by activity and legal sector from 2010 to 2016

(Million DA -Current price)

Economic sectors	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
Agriculture	**9,0%**	**16,5%**	**20,2%**	**15,4%**	**8,0%**	**13,7%**	**1,0%**
Industrie	**26,8%**	**19,6%**	**7,1%**	**-5,1%**	**-1,0%**	**-17,4%**	**-5,6%**
Hydrocarbures	34,5%	25,4%	5,6%	-10,3%	-6,2%	-30,6%	-18,3%
Public Works Oil Tankers	-33,2%	11,7%	13,2%	-27,4%	9,7%	-21,8%	0,6%

Industry excluding hydrocarbons	8,2%	7,5%	9,8%	5,1%	9,3%	6,3%	9,3%
Building and Public Works	19,4%	5,7%	11,8%	11,2%	10,3%	6,9%	9,3%
Services	**10,1%**	**13,4%**	**12,7%**	**16,5%**	**8,9%**	**8,6%**	**9,7%**
Transport and Communication.	7,9%	15,0%	11,2%	22,4%	6,4%	10,0%	14,5%
Shops	10,6%	12,7%	14,1%	13,4%	10,7%	7,9%	6,0%
Other services	14,1%	11,7%	11,5%	12,1%	9,4%	7,8%	9,5%
Subtotal	**19,9%**	**17,6%**	**9,9%**	**2,9%**	**3,1%**	**-5,0%**	**1,0%**
Customs duties and taxes	4,5%	14,3%	26,1%	14,8%	0,4%	5,4%	4,7%
T.U.G.P	3,7%	11,7%	16,9%	12,8%	4,5%	4,8%	9,1%
Customs duties	6,8%	22,3%	52,1%	19,4%	-8,1%	6,6%	-5,3%
Gross Domestic Production	**18,6%**	**17,4%**	**11,1%**	**3,9%**	**2,9%**	**-4,1%**	**1,3%**
Productive consumption	32,6%	49,8%	11,4%	-3,2%	7,3%	-2,0%	11,3%
Gross Total Product	**20,3%**	**21,7%**	**11,1%**	**2,7%**	**3,6%**	**-3,8%**	**3,0%**

Source: Compiled from the various annual statistical yearbooks of the ONS.

This decline would imply over the last six (6) years a cessation of economic activity due largely to the fall in oil prices, the country's main resource.

In addition, there seems to be a strong correlation between the evolution of GDP and that of the oil sector. The GDP growth of 20.3% in 2010 was accompanied by a 34.5% increase in the activity of the oil sector for the same year. In the same vein, the contraction of economic activity of 11.1% in 2012 accompanied a 19.8% decline in the performance of the oil sector; a trend that will continue over the next four years. Signs of dependence on the oil sector are already emerging. We can verify this by comparing the evolution of GDP and that of the oil sector (Coville, 2010/4 (N° 100)).

Figure 1: Evolution over time of GDP and the oil sector from 2010 to 2016 (%)

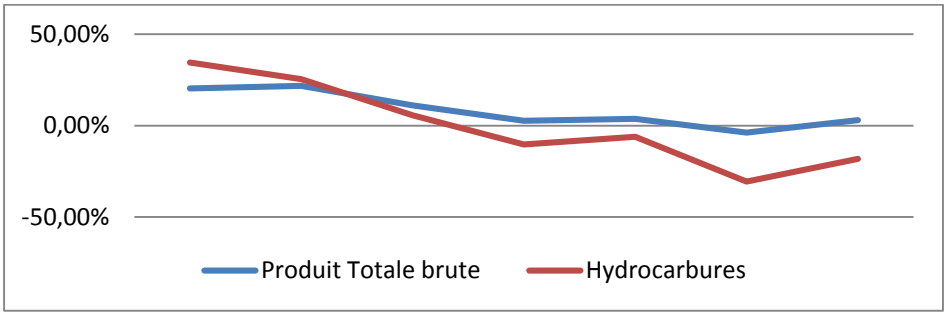

Source: Calculations based on ONS data.

Over the period from 2010 to 2016, Figure 1 shows that the GDP curve looks exactly the same as that of the oil sector. This confirms that over the period, the development of GDP has been a good and good function of that of the oil sector. The Algerian economy remains very sensitive to the price of hydrocarbons (IMF, 2016).

However, in our analysis of the structure of the economy, we will not limit ourselves to analyzing the situation of the oil sector alone, but rather to analyzing all the sectors that contribute to the formation of GDP. Thus, for better analyses, information indicating the participation of each sector in the formation of the value should be grouped together in a single table (Table 2). While the subsectors must be classified by their capacity to contribute, we have in mind the oil sector with a contribution of 28.11%, followed by the trade subsector which reaches 11.63%, transport and communication which contributes barely 8.89%. It is important to note that many of the subsectors that may have a large spillover effect are still struggling to develop. This is the case, for example, for agriculture, which has a very weak performance and yet Algeria has a great potential because of the richness of its soil – but even worse, the sector in which it is confined with other economic activities (livestock, hunting and fishing) does not make a satisfactory contribution (Tani, 2013).

As a result, a performance of 9.93% was recorded for the entire period. Moreover, the services sector, which includes both transport and communication, trade and catering and hospitality – which is the largest after oil – contributes only 11.63%. Compared to the oil sector, which accounts for 28.11% – which is more than double the number

achieved in 6 years – Whereas the competitiveness of several emerging nations in the world is based on trade (TCHAMBA, 2011).

These structural imbalances in the economy must be corrected as soon as possible in order to allow greater economic competitiveness while reducing the risk of recession caused by a fall in oil prices.

Indeed, as pointed out (BODIE & MERTON, R, 2007) and (UGO, 2012), diversification is an effective tool to reduce the risk of a sector and encourage investors to invest in high-yield projects. It is therefore first and foremost an activity that promotes diversification and, in turn, can determine the optimal allocation of the resources of the banking system.

Table 2: Contribution of each sector to GDP formation

Economic sectors	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	TM
Agriculture	8,5%	8,1%	8,8%	9,8%	10,3 %	12,1 %	11,9 %	9,93 %
Industrie	50,5 %	49,6 %	47,9 %	44,2 %	42,3 %	36,3 %	33,3 %	43,44 %
Hydrocarbures	34,9 %	35,9 %	34,2 %	29,8 %	27,0 %	19,5 %	15,5 %	28,11 %
Public Works Oil Tankers	0,5%	0,5%	0,5%	0,3%	0,4%	0,3%	0,3%	0,40 %
Industry excluding hydrocarbons	5,1%	4,5%	4,5%	4,6%	4,9%	5,4%	5,7%	4,96 %
Building and Public Works	10,0 %	8,7%	8,7%	9,4%	10,0 %	11,1 %	11,8 %	9,96 %
Services	21,6 %	20,1 %	20,4 %	23,1 %	24,3 %	27,4 %	29,2 %	23,73 %
Transport and Communication.	7,8%	7,4%	7,4%	8,8%	9,0%	10,3 %	11,5 %	8,89 %
Shops	10,7 %	9,9%	10,2 %	11,2 %	12,0 %	13,5 %	13,9 %	11,63 %
Other services	3,1%	2,8%	2,8%	3,1%	3,3%	3,7%	3,9%	3,24 %
Subtotal	80,5 %	77,8 %	77,0 %	77,2 %	76,9 %	75,9 %	74,4 %	77,10 %

Customs duties and taxes	6,2%	5,9%	6,6%	7,4%	7,2%	7,9%	8,0%	7,03 %
T.U.G.P	4,7%	4,3%	4,6%	5,0%	5,1%	5,5%	5,8%	5,00 %
Customs duties	1,5%	1,5%	2,1%	2,4%	2,2%	2,4%	2,2%	2,04 %
Gross Domestic Production	86,8 %	83,7 %	83,7 %	84,6 %	84,1 %	83,8 %	82,5 %	84,17 %
Productive consumption	13,2 %	16,3 %	16,3 %	15,4 %	15,9 %	16,2 %	17,5 %	15,83 %
Gross Total Product	100,0 %	100,0 %	100,0 %	100,0 %	100,0 %	100,0 %	100,0 %	

Source: Constructed from ONS data, different annual statistical yearbooks

4. Analysis of the financing of the economy

Financing the economy refers to all the procedures by which economic agents obtain the funds they need to carry out their activities. All economic agents need financing to carry out their economic activities. Therefore, in this section, we will examine both the banking intermediation and the distribution of credit by sector of activity.

Banking intermediation:

Bank deposits promote the means of financing the economy. Table 3 shows that bank deposits grew more than loans. Figure 2 shows these two evolutionary movements.

Table 3: Evolution of deposits and loans from 2010 to 2016 (in billions of dinars)

Années	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Credits	3266,7	3724,7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
Dépôts	5712,1	6733,0	7238	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9

Source: Bank of Algeria Annual Reports.

Figure 2: Evolution of deposits and loans (2010-2016)

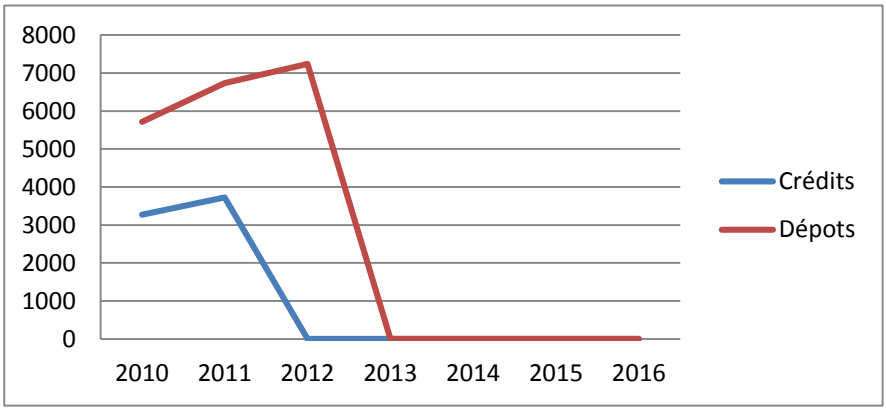

Source: Calculations based on data from the Bank of Algeria.

Indeed, the evolution of deposits is faster than the evolution of loans, which at first sight indicates a situation of excess liquidity. In recent years, banks have raised more money than they have lent. The calculation of a significant ratio - the rate of coverage of deposits by loans, which we will call Tc - leads to this conclusion.

This rate measures a bank's ability to convert its commitments into loans by expressing the proportion of loans in the total amount of deposits received. It is calculated by making the Loans/Deposits report. This means that for our case, in digital application for 2010:

$$\mathbf{TC}=\frac{\mathbf{3\ 266,7}}{\mathbf{5712.1}} * \mathbf{100} = \mathbf{57.19}\ \%$$

Applying the formula to all years results in the following table:

Table 4: Loan coverage ratio of deposits from 2010 to 2016.

Années	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Credits	3 266,7	3 724,7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
Dépots	5 712,1	6 733,0	7238	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9
Coverage Rate	57.19 %	55.32 %	59.20 %	66.19 %	71.32 %	79.07 %	87.09 %

Source: Calculations based on data from the Bank of Algeria.

This shows that the coverage rate has essentially been declining from 2010 to 2011 and then began a slight recovery in 2012. As can be seen from Table 4, the volume of loans granted by banks is increasing, but still insufficient in relation to the financing needs of the economy (boulouadnine, 2021).

However, another ratio may allow us to determine the current state of Algerian banks. This is the issue of credit coverage through deposits. In fact, this ratio represents the liquidity level of a bank. As a result, we obtain the following table for the entire Algerian banking system:

Table 5: Loan liquidity rates by deposits from 2010 to 2016.

Années	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Credits	3 266,7	3 724,7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8
Dépots	5 712,1	6 733,0	7238	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9
Liquidity rate	174.86 %	180.77 %	168.89 %	151.07 %	140.21 %	126.46 %	114.82 %

Source: Calculations based on data from the Bank of Algeria.

The results accurately describe the state of bank reserves, which posted a surplus between 2010 and 2011. In fact, over the past five years (2012-2016), the level of liquidity has decreased from 180.77% to 114.82%. As the Algerian economy depends entirely on hydrocarbon revenues, we note that this decrease in bank resources, depends mainly on the fluctuation of these prices (Ainas, Ouarem, & Souam, 2012/2 (n°210)).

5. CONCLUSION

The objective of this work was, first of all, to present the structure of the Algerian economy through the development of gross domestic product (GDP). Second, to analyze the bank financing of the Algerian economy.

Of course, Algeria has carried out a series of reforms (CNES, 2000) of the financial system with the main objective of giving it greater responsibility in the financing of the economy as well as a greater degree of financial liberalization, but the reality is that our system is still unable to match its actions to the needs of an oil-dependent economy. Indeed, while the dependence of the Algerian economy on its natural resources has allowed it to reach a level of growth, it is also true that it does not guarantee its future, because oil is a finite resource.

In the face of this critical situation, it is now time to ensure a certain balance in the various economic sectors that will generate long-term growth, such as agriculture, industry and trade.

The restructuring of the banking system and the reforms undertaken in this direction have not resulted in a coherent financing scheme for the economy. The Algerian financial system is proving to be inefficient, as it does not fulfil its main mission of channelling savings towards profitable projects and consequently promoting economic growth.

The massive injection of liquidity by the Treasury, through the consolidation of banking portfolios and recapitalisation, has allowed public banks to have sufficient resources. Despite the large resources available, the banking system, especially public banks, has not been able to play an active role in financial intermediation due to the relatively small amount of credit granted to the productive sector of the economy.

Private companies' access to the banking market remains very limited. In this sense, William Easterly stresses that "individuals act on the benefits they can derive from their actions" (Easterly, 2001). The same goes for banks. They will only participate in the economic support dynamic if they can find repayment guarantees and reasonable expectations of profitability. The solution lies in creating safe and profitable conditions for banks to improve their participation in the economic recovery.

We identify a few areas to modernize the banking system:

First of all, it is a question of improving the legal framework in which banks develop and operate. Because banks will never feel sufficiently protected until there is a clear intention of censorship and concrete efforts on the part of public authorities. And that will only increase their risk aversion.

It is also a matter of setting up a body that would be in charge of credit mediation. This body would be responsible for supervising and accompanying bankable projects by supervising their feasibility studies and the preparation of their loan applications; then, when negotiating the financing of these projects, the agency would be responsible for paying off all or part of the debt in the event of the borrower’s insolvency.

Other factors that could be cited as contributing to the underperformance of the system:

- a low level of banking which prevents the development of the banking culture and therefore of credit.

- a low level of remuneration, which prevents the creation of favourable conditions for the banking

of the economy.

- asymmetry of information.

- a lack of communication that prevents the public from becoming aware of the products offered by banks.

All these factors are constraints on the development of our economy. In summary, the major problem for Algeria is not only the decline in the price of hydrocarbons but rather the ability of banks to manage their excess liquidity, that is to say their working capital resources.

6. Bibliography List :

Ainas, Y., Ouarem, N., & Souam, S. (2012/2 (n°210)). Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie ? . *Revue Tiers Monde* , pp. 69-88.

BODIE, Z., & MERTON, R. (2007). *Finance.* Paris: Edition française.

boulouadnine, A. (2021). Monetary Policy Frameworks In The Arab Countries AMF-BIS . *Meeting on Monetary Policy in the Arab Region, Arab Monetary Fund Abu Dhabi*, (pp. 54-64). Abu Dhabi, United Arab Emirates.

CNES. (2000). *PROBLEMATIQUE DE LA REFORME DU SYSTEME BANCAIRE : ELEMENTS POUR UN DEBAT SOCIAL*. Alger.

Coville, T. (2010/4 (N° 100)). L'économie algérienne, toujours malade de sa dépendance aux hydrocarbures ? *Les Cahiers de l'Orient* , pp. 41- 47.

Easterly, W. (2001). The elusive quest for growth : economist's adventures and misadventures in the topics : Cambirdge. *MIT Press*.

IMF. (2016). *The Financial Stability Implications of Lasting Low Oil Prices for Algeria.* Middle East and Central Asia Dept.

Tani, Y. A. (2013, Juin). Analyse de la politique économique algérienne. Paris: Université Panthéon-Sorbonne - Paris I.

TCHAMBA, G. (2011). *Problématique de financement bancaire de l'économie : expérience du Congo-Brazzaville.*

UGO, P. (2012). La finance et le développement économique. *Revue internationale et développement de politique*.